النجم الثاقب
شرح
كافية ابن الحاجب

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة – صنعاء – الدائري الغربي جوار الجامعة الجديدة

(ت:٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسين الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م
(٢٢٦)

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٢-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٢-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email :info@izbacf.org

النجم الثاقب

شرح

كافية ابن الحاجب

للإمام المهدي

صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم

(ت ٨٤٩) هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة

المجلد الثاني

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

[ظ٧٥] المبني

قوله: (المبني)[١]، هذا هوالقسم الثاني من أقسام الاسم، لأنه قسّمه في أول الكتاب إلى معرب ومبني، والألف واللام في المبني عائدان إلى هذا التقسيم، وقدم المُعْرَب، لأنه أصل الأسماء.

قوله: (ما ناسب مبني الأصل)[٢] أي شابه، ومبني الأصل الحروف، والفعل الماضي والأمر بغير اللام.

قوله: (أووقع غير مركب) وذلك في الأعداد وحروف التهجي، و(أو) للتقسيم، يعني أن البناء في الأسماء، إما لعدم التركيب، أولمناسبة مبني الأصل، والمناسبة تكون في أحد أمور ستة، إما تضمن الحروف كأسماء الاستفهام، والشرط، أوشبهه بالحرف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، أوشبهه لما أشبه الحرف، كالمنادى فإنه أشبه المضمر، أووقوعه موقع الفعل[٣]، كأسماء الأفعال، فإن (نزالِ) وقع موقع (انزلْ)، أوشبهه بما وقع موقع الفعل،

(١) قل الرضي في ٢/٢: المبني كما مر في حد المعرب ضربان: مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كواحد اثنان.. أو ألف باء تاء... وإما مبني لوجود مانع الإعراب مع حصول موجبه وذلك مشابهة الحرف أو الماضي أو الأمر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/٢، وقل المصنف في شرحه ٦٣: (تنبيه على أنه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي، فإنه إذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه، وليست هذه بالتي يفسد بها الحد لأن المراد هنا ما كان على أحد هذين الوصفين).

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٩/٢ وما بعدها.

كـ(حذام) و(قطام) فإنهما أشبها (نـزال)، عـدلاً وزنـة، أوإضافـة إلى غـير متمكن، كإضافته إلى الجمل المصدرة بالظرف أوالحروف المبنية نحو: ﴿مِثْلَ مَآأَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1] و(ما منعك) غير أنك قائم و(يومئـذ) و(حينئـذ) وإنما بنيت لأنها اكتسبته مما أضيفت إليه، كما تكتسب التعريف، وأصل البناء السكون[2]، وإنما يعدل إلى الحركة لعارض، فما بـني علـى السـكون غـير مبني الأصل، ففيه سؤال وهولم بني ؟ ومـا بـني علـى حركـة، ففيـه ثلاثـة أسئلة، لم بنِيَ ؟ ولم بُنِيَ على حركة ؟ ولم خُصَّ بحركة دون حركة ؟.

قوله: (**وهي المضمرات**)[3] يعني أن المبنيات ثمانية أقسام كما ذكر.

قولـه: (**وحكمه**[4] **لا يختلف آخره**[5] **لاختلاف العامل**) يحترز مما يختلف لاختلاف العامل وهوالمعرب، ومما يختلف لاختـلاف المحكـي نحـو: (جاء زيد) من زيد، و(رأيت زيداً) من زيداً و(مررت بزيد) من زيـد، فإنـه مبني خلافاً للكوفيين[6]، وحركات البناء ست في نحو: أين وكيـف ونـزال وتراكِ، ومنذُ وقبلُ وبعْدُ، وحركة المحكي، وحركة الإتبـاع، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[7]

---

(١) الذاريات ٢٣/٥١ وتمامها: ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣/٢.

(٣) قال المصنف في شرحه ٦٤: (المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره). وزاد الرضـي في شرحه ٣/٢: (تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً).

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) في الكافية باختلاف بدل لاختلاف.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣/٢.

(٧) الفاتحة ١/١، قال القرطبي في تفسيره أحكام القرآن ١١٨/١: (وأجمع القراء السبعة وجمهور الناس على رفع الدال من الحمد لله وروي عن سفيان بن عيينة ورؤبة بن العجاج الحمدَ لله بنصب الدال وهذا علـى إضمار فعل).

فيمن قرأ بكسر الدال ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[1] فيمن قرأ بضم التاء، وحركة الثقل نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾[2] فيمن قرأ بفتح الميم في (تعلمَ) وحركة التقاء الساكنين نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾[3] ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[4] وحركة ما قبل ياء المتكلم نحو (غلامي) وبعض المتأخرين جعل هذه الحركات غير إعراب ولا بناء، لأن حركة الإعراب ما كانت بعامل، والبناء ما كانت عن مناسبة مبني أصلٍ.

قوله: (**وألقابه ضم، وفتح، وكسر، ووقف**) [وهي المضمرات وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال والأصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف][5] يعني ألقاب المبني، وألقاب المعرب: رفع ونصب وجر وسكون، هذا اصطلاح البصريين[6]، وإنما فرقوا بينهما ليعلم من أول

قال سيبويه: (إذا قال الرجل الحمدُ لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قولك حمدتُ الله حمداً). وروي عن ابن عبلة: الحمدُ لُله بضم الدال واللام على اتباع الثاني الأول وليتجانس اللفظ. وروي عن الحسن بن أبي الحسن، وزيد بن علي الحمدِ لله بكسر الدال على إتباع الأول الثاني. وينظر البحر المحيط ١٣١/١.

(١) البقرة ٣٤/٢ وتمامها: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾ وهي في عدة مواضع من القرآن، قرأ الجمهور بجر التاء، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء إتباعاً لحركة الجيم، ونقل أنها لغة أزد شنوءة، ينظر البحر المحيط ٣٠١/١.

(٢) البقرة ١٠٦/٢، وتمامها: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾.

(٣) الحجرات ١٤/٤٩، وتمامها: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم...﴾.

(٤) الأنعام ٣٩/٦، وتمامها: ﴿والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل ٨٣/٣، ٨٤ وشرح الرضي ٣/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، قال: (وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين)، وينظر شرح الرضي ٣٢٢/٢، والمعنى نفسه أو قريب منه.

الأمر، حيث يقول: (رفع أوجر أونصب أوسكون إنه معرب، ومن قولك: ضم أوفتح أوكسر أووقف، إنه مبنيٌ، والكوفيون لا يفرقون بين حركة الإعراب والبناء ويجرون كل واحد منهما مجرى الأخرى[1].

قوله: (المضمر)[2] إنما بني لشبهه بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ، فلأن منه ما هوعلى حرف ك(ضربت) و(ضربك) و(ضربه) أوعلى حرفين نحو: (هووهي)، وأجريت عليها سائر المضمرات[3]، وأما المعنى فلافتقارها إلى مفسر من قرينة التكلم والخطاب، وتقدم ذكر الغيبة فأشبهت الحرف لذلك[4]، والإضمار في اللغة هوالإخفاء، قال:

[٣٥٩] يسلو وتضمره البلاد كأنه
سيف على علم يسيل ويغمد[5]

وفي الاصطلاح:

قوله: (ما وضع لمتكلم) نحو: أنا، (أومخاطب) نحوأنت [و٧٦] (أوغائب) نحو: هو(تقدم ذكره)[6] يعني الغائب، لأن التكلم والخطاب تكفي فيهما القرينة.

(١) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣/٢ .
(٢) ينظر شرح المصنف ٦٤.
(٣) ينظر شرح المصنف ٦٤، والعبارة منقولة عنه بتصرف.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣/٢ والعبارة منقولة عنه بتصرف.
(٥) البيت من الكامل وهو للطرماح يصف بقر وحشي، وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ٤٠١/٤ نسبه إلى أمية بن أبي الصلت برواية مختلفة لعجزه:

قمر وساهور يُسَلُّ ويُغمد

والشاهد فيه (وتضمره) حيث جاء معناه أي وتخفيه.
(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣/٢.

قوله: (**لفظاً أومعنى أوحكماً**) (أو) للتقسيم كما في المبني، ومراده أن الضمير يعود إلى متقدم ذكره، إما لفظاً وإما معنىً، وإما حكماً، أما اللفظ ففي مواضع ثلاثة:

الأول: أن يكون هوالضمير في المعنى، وهوثلاثة: متقدمٌ لفظاً ورتبة، نحو: (زيدٌ ضربتُه)، ولفظاً دون رتبة نحو: (ضَرَبَ زيداً غلامُه)، ورتبة دون اللفظ نحو: (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) وقد تقدم تفصيل ذلك في باب الفاعل في المرفوعات.

الثاني: أن يُوافقه في اللفظ والمعنى وهوبمنزلة نحو(عندي درهمٌ ونصفه) أي ونصف درهمٍ آخر، وقوله: ﴿مَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾[1] أيْ من عُمْر مُعمرٍ آخر، وقوله:

[٣٦٠] قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا
إلى حمامتنا أونصفه فقدِ[2]

الثالث: أن يوافقه في اللفظ فقط، وهوأضعف مما قبله وعليه قول البحتري، وليس بحجة:

(١) فاطر ١١/٣٥، وتمامها: ﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم جعلكم أزواجاً وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب إن ذلك على الله يسير﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، والإنصاف ٤٧٩/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، وشرح المفصل ٥٨/٨، وتذكرة النحاة ٣٥٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩٥/٢، والمغني ٥٢٤، وشرح شواهد المغني ٧٥/١، ٦٩/٢، واللسان مادة (قدد)٣٥٤٥/٥، وهمع الهوامع ٢٢٨/١، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠، ٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حمامتنا أو نصفه) حيث أتى بما سماه غيَّر له، أي أن نصف الحمام زيادة على حمامتنا.

[٣٦١] فيسقي الفضا والساكنيه وإنْ هُـمُ
شبوه بـين جوانحـي وضلوعـي[1]

وأما ما تقدمه معنىً، فهوحيثُ لا يكونُ المفسَّر مصرحاً بتقديمه لفظاً أومحلاً، بل هناك شيء يقتضي كون المفسر قبل الضمير، وجعل نجمد الدين[2] ما كان متقدماً محلاً من المعنوي، واعتَرَضَ على المصنف في جعله من اللفظي، وقال: هومناقض لكلامه في أول المقدمة، حيث قسم المعرب إلى لفظي وتقديري، والتقدم المعنوي في مواضع خمسة تفسير الفعل أوالصفة مصدرهما نحو: ﴿اعدلواهو أقربُ للتقوى﴾[3] وقوله:

[٣٦٢] إذا نُهي السـفيه جرى إليه[4] ——— ....

أي العدل والنهي، أوالسفه، وتفسير اللازم ملزومه نحو: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾[5] الحجة في الضمير في إليه ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾[6] ﴿أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾[7] لأن العفويستلزم عافياً، والإرث

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبحتري في ديوانه ٢٩/٢، والتمثيل فيه موافقة اللفظ ومطابقته كما في قوله: جوانحي وضلوعي فالجوانح هي الضلوع.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤/٢.

(٣) المائدة ٨/٥.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وخالف والسـفيه إلى خلاف

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الإنصاف ١٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١، والخصائص ٤٩/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٤/١، وشرح الرضي ٥/٢، وهمع الهوامع وخزانة الأدب ٣٦٤/٣، ٢٢٦/٤. ويروى في شرح الرضي إذا زجر بدل نهي.

(٥) البقرة ١٧٨/٢.

(٦) النساء ١١/٤.

(٧) يس ٨/٣٦ وتمامها: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى الأذقان فهم مقمحون﴾.

يستلزم موروثاً[(١)]، والغِلُّ يستلزم اليد، وتفسير الضدّ ضدَّه نحو:

[٣٦٣] ومـا أدري إذا يممـت أرضـاً
أريـد الخـير أيُّهمـا يليـنى[(٢)]

يعني الخير والشر، دليله البيت الآخر بعده:

أألخـير الـذي أنـا أبتغيـه أم الشـر الـذي هـو يبتغيـني

وتفسير الجزء للكل نحو: ﴿إن الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾[(٣)] أي أنواع الكنوزات وتفسير الكل جُزْءَهُ نحو:

[٣٦٤] أماويَّ ما يغنى الثراء عن الفتى
إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[(٤)]

وقوله:

[٣٦٥] وكأنّ في العينين حب قرنفل
أو سنبلاً كُحِلَتْ به فانهلت[(٥)]

---

(١) ينظر شرح الرضي ٥/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢١٦/١.

(٢) البيتان من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٦/١، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، وخزانة الأدب ٣٧/٦، ٨١/١١.
والشاهد فيه قوله: (أريد الخير) أي أريد الخير وأحذر الشر والذي دل على ذلك البيت الذي تليه.

(٣) التوبة ٣٤/٩ والآية ليس فيها (إنّ) وتمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين...﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩، والأغاني ٢٩٥/١٧، وجمهرة اللغة ١٠٢٤، ١١٣٣، والشعر والشعراء ٢٥٢/١، واللسان مادة قرن ٣٦٠/٥، وحشرج، وهمع الهوامع ٦٥/١، والخزانة ٢١٢/٤.
والشاهد فيه حذف مفسر الضمير للعِلْم به والمعنى إذا حشرجت نفسه أي نفس الفتى والنفس جزء الكل وقد فسرته، كما ألمح إلى ذلك الشارح.

(٥) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعه بن زبان كما في سمط اللالي ١٧٣/١، ٣٦٧، وشرح نوادر أبي زيد ١٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وتذكرة النحاة ٣٥٨، والأصمعيات ١٦١، وفيه أنه لعلباء بن أرقم، وينظر خزانة الأدب ٥٥٣/٧، واللسان مادة (هلل) ٤٦٨٩/٦.

وأما تقدمه حكماً، فما كان في الذهن حاضراً حقيقةً،كالسماء والأرض والشمس والقمر نحو: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾[1] ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2] والادعاء وذلك في ضمير الشأن والقصة، نحو: (هوقائم)، وضمير (نِعْمَ) و(بِئْسَ) نحو: (نعم رجلاً زيدٌ)، وضمير (رب) نحو: (رُبَّهُ رجلاً)، وضمير تنازع الفعلين نحو: (ضرباني وضربت الزيدين) (ضربوني وضربت الزيدين)، وإنما أضمر في هذه من غير تقدم ذِكْر، أما ضمير الشأن، فلأنه إذا قصد التعظيم وأبهم أولاً ثم فسرَّ ثانياً كانَ أوقع في النفوس من ذكره مفسراً أولاً، وأما (نِعْمَ) و(بئس) و(ربَّ) فلأنهم لما قصدوا فيها المدح العام، والذم العام نسبوه في المتعقل في الذهن، وأما في التنازع فمسوغه أن إعمال الثاني في معنى إعمال الأول[3].

قوله: (**وهومتصل ومنفصل إلى آخره**) يعني أن المضمرات لها تقسيمات باعتبار الاتصال والانفصال، وهي على ضربين: متصل ومنفصل، (**فالمنفصل هوالمستقل**)[4] نحو: (أنا أنت)، (**والمتصل غير المستقل**)[5] نحو: (ضربت وضربك)، الثاني بحسب إعرابها (**إلى مرفوع**

والشاهد فيه قوله: (كحلت به فانهلت) حيث أعاد الضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى مبني وهو العينان وكذلك الكحل وانهمل اللمع جزء من العينين.

(١) النحل ٦١/١٦، وتمامها: ﴿ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى﴾.

(٢) ص ٣٢/٣٨، وتمامها: ﴿فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب﴾. وهي الشمس إذ العشي يدل على تواري الشمس.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥/٢.

(٤) قال المصنف في شرحه ٦٥: يعني غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك: أنا وأنت وإيلي وإياك إلى آخره.

(٥) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٦/٢، قال الرضي في ٦/٢: (والمتصل ما يتصل بعامله الذي

ومنصوب ومجرور)[1] فالمرفوع منفصل نحو: (أنا)، ومتصل نحو: (ضربتُ)، والمنصوب منفصل نحو: (إياك)، ومتصل (ضربك)، والمجرور لا يكون إلا متصلاً، إما بحرف جر نحو: (إليَّ)، أوإضافةٍ نحو(غلامي) فصارت مرفوعاً متصلاً، ومنفصلاً، ومنصوباً [ظ ٧٦] متصلاً ومنفصلاً، ومجرور متصلٌ فقط، وإنما لم يكن إلا متصلاً، لأن الأصل في الضمائر الاتصال، والانفصال لا يكون إلا عند تعذر الاتصال، وذلك بالتقدم على العامل، أوالفعل لغرض، أوالحذف وهولا يتأتى في المجرور.

قوله: [فالأولان متصلٌ ومنفصلٌ والثالثُ متصلٌ فذلك خمسة أنواع][2] **(فالأول: ضربتُ وضُربتُ إلى ضَربْنَ وضُرِبْن)** يعني المرفوع المتصل، ومثل بمثالين، مما سمي فاعله، ومما لم يسم فاعله، وفي كل واحد منهما ثلاث مراتب، تكلم وخطاب وغيبة[3]، وكل واحد من هذه الضمائر ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما إلى مفرد ومثنى ومجموع في كل مرتبة من التكلم والخطاب والغيبة ستة، فصار في كل نوع ثماني عشرة إذا ضربتها في خمسة، وهي تقسيمها بحسب الاتصال والانفصال، صارت تسعين ضميراً، إلا أنهم استغنوا في مرتبة التكلم بضميرين، جمعوا المفرد من المذكر والمؤنث والمجموع منهما في ضمير

قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعض حروفه، فالضمائر المستترة في خطاب المذكر أو في الصفات نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها (أي الضمائر) وليس المستتر ما يبرز مثل: (اسكن أنت وزوجك الجنة).

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٢/٦، وشرح المفصل ٣/٨٤ والضمائر التي قسمها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور إنما هي في محل رفع أو نصب أو جر.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢/٧ حيث هذا التفصيل مقتبس منه بتصرف، وينظر شرح المصنف ٦٥.

واحد، وفي الخطاب والغيبة بخمسة جمعوا المثنى من المذكر والمؤنث في ضمير واحد، فالباقي ستون ضميراً ومراده أنك تبدأ بالمفرد المتكلم[1]، وتختم بجمع المؤنث الغائب، وذلك ثلاث مراتب تكلم وخطاب وغيبة.

فالأولى: التكلم ولها صيغتان، الأولى ضربت وهي للواحد مذكراً أومؤنثاً، والتاء هي الضمير، الثانية ضربْنا وهي لستة: مذكَرين ومؤنثين، ومذكرِيْن ومؤنثان وللمفرد منهما المعظم، والألف والنون ضمير.

المرتبة الثانية: المخاطب وهي خمسة: ضربتَ بفتح التاء للواحد المذكر وبكسرها للواحدة المؤنثة، والتاء هي الضمير فيهما، وضربتما للمثنى فيهما، والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم الألف معها، وضربتم لجماعة المذكرين، والتاء ضمير وحدها، وضربتنَّ لجماعة النساء والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم النونين، وبعضهم النون الثانية والأولى زائدة.

والمرتبة الثالثة للغائب وهي خمس ضربٌ للواحد المذكر والضمير واسم الجمع، تقول (زيدٌ ضربَ والركبُ سافر) والضمير مستتر، ويجوز الواوفي اسم الجمع نحو: (الركب سافروا) وضربت للمفردة المؤنثة ولجمع التكسير العاقل وغير العاقل، ولك في العاقل الواوكجمع السلامة، إذا كان مذكراً والنون إذا كان مؤنثاً والتاء للتأنيث والضمير مستتر، و(ضربا) للمثنى منهما، والضمير الألف، و(ضربوا) لجماعة المذكرين المكسر والسالم، ولاسم الجمع من المذكر، والواوالضمير، و(ضربن) لجماعة النساء والنون الضمير، وجعلها المازني حرفاً دالاً على

(١) ينظر شرح الرضي ٢/٧ – ٨

جمع المؤنث كما دلَّت التاء في (ضَرَبتْ)، والضمير مستتر، وأما ما يتصل بالمضارع فهي خمسة، (تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة) فالألف والواووالياء ضمائر، والنون حرف إعراب، وجعلها المازني[(١)] كلها حروفاً علاماتٍ للتثنية والجمع مثل: (قاما أخوك)، و(أكلوني البراغيث) والضمير مستتر.

قوله: (والثاني أنا إلى هُنَّ)[(٢)] يعني المرفوع المنفصل[(٣)]، فيبدأ فيه بالواحد المتكلم حتى ينتهي إلى جمع المؤنث، وهوثلاث مراتب كالمتصل، الأولى: مرتبة المتكلم ولها مثلان (أنا) للمفرد المذكر والمؤنث، والضمير عند البصريين الهمزة والنون وحدها والألف جيء بها لبيان الحركة في الوقف، وعند الكوفيين[(٤)] أن (أنا) ضمير كله واحتجوا بقوله:

[٣٦٦]أنا سيف العشيرة فاعرفوني[(٥)] ــــــــــــــ ....

بإثبات الألف في الوصل وأجيب بأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، و(نحن) للمثنى والجمع والواحد المعظم مذكراً أومؤنثاً، و(هو) ضمير كله

---

(١) ينظر شرح الرضي ٩/٢، وينظر رأي الملزني في شرح المفصل ٨٨/٣

(٢) أي المرفوع المنفصل وهو: أنا، أنت، أنتِ، أنتما، أنتم أنتن، نحن، هو، هي، هما، هم، هنَّ.

(٣) في الأصل المتصل وهو تحريف.

(٤) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح الرضي ٩/٢ – ١٠، وشرح المفصل ٩٣/٣.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حميداً قد تذريت السناما

وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢، وشرح الرضي ٩/٢، والمقرب ٢٤٦/١، والمنصف ١٠/١، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥.

والشاهد فيه قوله: (أنا) حيث ثبتت ألف الضمير أنا في الوصل، قال الرضي في شرحه ٩/٢ وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في ضرورة.

وبُني على حركة كراهة الجمع بين ساكنين، وأما تخصصه بالضم، فقال المبرد[1]: (حملاً لها على ((قبل)) و((بعدُ)) من حيث صَلُح للاثنين والجمع كما صلح ((قبل)) و((بعد)) للشيء والشيئين)، وقال الزجاج[2]: (لأنها اسم جماعة، ومن علامات الجمع الواووالضم من مخرج الواو) وقال الأخفش الصغير[3]: (لأنها ضمير مرفوع ومن علامات الرفع الضمة، وقل قطرب[4] أصلها نُحُن بضم الحاء فنقلت إلى النون، وقال ثعلب: تشبيهاً للهاء (بحيث).

المرتبة الثانية: (أنت) بفتح التاء للمفرد المذكر وبكسرها للمفردة المؤنثة، والألف والنون عند البصريين ضميران، والتاء حرف خطاب، وابن [و٧] كيسان جعلها الضمير وحدها وما قبلها دعامة، والكوفيون[5] جعلوه ضميراً كله، وإنما خصّ المذكر بالفتحة، لأن الكسرة من علامات التأنيث فأعطي كل شيء ما يليق به، ولم يضم المذكر، لأن المتكلم قد استبد به، و(أنتما) للمثنى منهما والضمير الهمزة والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء معهما، وبعضهم الألف التي بعد الميم معهن، وإنما ضمت التاء لأنها لوفتحت التبست (ما) بالزائلة، في مثل (أنتما) و(أنتم) لجماعة المذكرين والضمير الهمزة، والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء، و(أنتن) لجماعة النساء، والهمزة والنون

(١) ينظر المقتضب ٢٧٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.
(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٣، والهمع ٢٠٨/١.
(٣) ينظر رأي الأخفش الأصغر في شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، والهمع ٢٠٨/١.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.
(٥) ينظر آراء هؤلاء النحويين في شرح الرضي ١٠/٢، ١٢، وشرح المفصل ٩٥/٣، وينظر الإنصاف ٦٧٧/٢، مسألة رقم ٩٦ (الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي) والهمع ٢٠٨/١ وما بعدها.

ضميران، وزاد بعضهم التاء، والخلاف في النونين كـ(ضربْتُنّ).

المرتبة الثالثة للغائب، (هو) للمفرد المذكر و(هي) للمفردة المؤنثة و(هما) ضميران كلهما، وعند الكوفيين الهاء ضمير وحدها[1] وفيها لغات هُو وهِيْ بالإسكان

والتخفيف وبالفتح والتشديد قال:

[٣٦٧]................ ——— وهُو على مَنْ صبه الله علقمُ[2]

وبحذف الواوو الياء قال:

[٣٦٨] دار لسعدى إذه من هواكا[3] ——— ....

و(هما) للمثنى منهما والهاء ضمير، والميم ليست بضمير، والألف فيها خلاف[4]، و(هم) لجماعة المذكرين، والضمير الهاء، و(هُنّ) لجماعة النساء، والضمير الهاء والخلاف في النون كـ(أنتن).

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/٣: والاسم (هو) بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيدة ثم قال: والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر....) وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٩١/١ وما بعدها، والهمع ٢٠٩/١.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنّ لساني شهدة يشتفى بها

وهو لرجل من همدان كما في شرح التصريح ١٤٨/١، والمقاصد النحوية ٤٥٧/١، وشرح المفصل ٩٥/٣، والجنى الداني ٤٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ١٩٤/١، ومغني اللبيب ٥٦٧، وشرح شواهد المغني ٨٤٣/٢ واللسان مادة (ها) ٤٥٩٧/٦، وهمع الهوامع ٢١٠/١، والخزانة ٢٦٦/٥.

والشاهد فيه قوله: (وهوت) حيث أتى بالضمير المنفصل المرفوع بالفتح والتشديد على إحدى لغاته.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١، وشرح المفصل ٩٧/٣، والخصائص ٨٩/١ والإنصاف ٦٨٠/٢، وشرح شافية بن الحاجب ٣٤٧/٢، واللسان مادة (هيا) ٤٥٩٦/٦، وهمع الهوامع ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (إذه) يريد إذ هي فحذف الياء ضرورة وقد أشار إلى ذلك الشارح.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧/٣، وشرح الرضي ١٢/٢.

قوله: (والثالث ضربني إلى ضربهــــن) [وإنـي إلى إنهـن][1] يعـني المنصوب المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي ضربني للمفرد وفيهمـا و(اليـاء) هـي الضمـير والنون للوقاية، ويجوز في الياء الفتح والسكون والحذف قال:

[٣٦٩] .... إذا مـا انتسـبت لـه أنكـــرن°[2]

وضرْبنا للمثنى والمجموع والواحــد المعظـم مطلقـاً والضمـير النـون، والألف فيها خلاف.

الثانية: المخاطب وهي ضَرَبَكَ بالفتح للمفرد المذكر، وضربكِ للمفردة المؤنثة والكاف ضمير فيهما، (ضربكما) للمثنى فيهما، والضمير الكاف وحدهـا، وفي الألـف خـلاف و(ضربكـم) لجماعـة المذكريـن والضمـير الكـاف، و(ضربَكُـنّ) لجماعـة النسـاء والضمـير الكـــاف وحدهـــا وفي النون ما تقدم.

المرتبة الثالثة: للغائب وهي (ضربه) للمفــرد المذكـر والضمـير الهـاء،

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) شطر من بيتين من المتقارب وهما للأعشى في ديوانه٦٥-٦٦، وهما:

فهـل يمنعـني ارتيـادي البـــلا ومـن حـذر المـوت أن يـأتيَنْ

ومـن شـانئٍ كاسـف وجهُــهُ إذا مـا انتسـبت إليـه أنكـرَنْ

ينظر في الكتـاب٤/١٨٧، والأول منهمـا مـع نسـبته إلى الأعشـى وهـو في الـدرر٥/١٥٧، وشـرح أبيـات سيبويه٢/٢٤٦، وشرح المفصل٩/٤٠-٨٦ والمقاصد النحوية٤/٣٢٤، والشاهد فيهما قوله: (يأتين وأنكرن) يريـد أن يأتيني وأنكرني، فحذف ياء المتكلم والكسرة الدالة عليها والتي تقـع قبلهـا وذلـك للوقـفـه وسـكن للضرورة الشعرية، ولأن القافية ساكنة.

و(ضربها) للمفردة المؤنثة، والضمير الهاء وفي الألف خلاف، (ضربهما) للمثنى منهما والهاء ضمير وفي الألف خلاف، (ضربهم) لجماعة الرجال والضمير الهاء، (ضربهن) لجماعة النساء والهاء الضمير وحدها وفي النونين ما تقدم.

قوله: (**والرابع إياي إلى إياهن**)[1]، يعني المنصوب المنفصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي: (إيّاي) للمفرد المذكر والمؤنث، و(إيانا) للمثنى والجمع منهما والواحد المعظم منهما.

الثانية: للمخاطب وهي (إياكَ) بفتح الكاف للمفرد المذكر، وبكسرها المؤنث و(إياكما) للمثنى منهما و(إياكم) لجماعة الرجال و(إياكن) لجماعة النساء.

الثالثة: (إيّاه) للمفرد المذكر وبكسرها للمؤنث و(إياكما) للمثنى منهما (إياهم) لجماعة الرجل، (إياهن) لجماعة النساء. الأصل في هذا المنصوب المنفصل (إيّا) ثم اختلفت فيه علامات المخاطبين بحسب اختلافهم من تكلم وخطاب وغيبة، واختلف في هذه الصيغة، قل سيبويه: إن (إيّا) اسم مضمر، واللواحق فيه كحروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة، ورد بأن الحرفية لم تثبت إلا للكاف، وقل الأخفش والخليل والمازني:[2] (إيا) اسم مضاف إلى ما بعده، واحتجوا بقول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين

---

(١) أي الضمائر المنصوبة المنفصلة وهي: إياي، إيانا، إياكَ إياكِ إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، وينظر الكتاب ٢/٣٥٥ وما بعدها.

(٢) ينظر همع الهوامع ١/٢١٢.

فإيله وإيا الشواب)، بجر الشواب[1]، ورد بأن المضمر لا يضاف، وقال ابن درستويه لا ظاهر ولا مضمر بل هو في المضمرات كأسماء الإشارة في المظهرات، وقال الزجاج والسيرافي:[2] هو اسم مظهر مضاف إلى مضمر موضوع للنصب كـ(سبحان)، وقال أكثر الكوفيين وابن كيسان:[3] ما بعد (إيا) اسم مضمر و(إيا) دعامة، واختاره نجم الدين، وقال قوم منهم: (إياك) بكماله اسم مضمر، واختاره الإمام يحيى بن حمزة[4].

قوله: (**والخامس**) وهو الضمير المجرور [ظ٧] المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى قوله: (**غلامي ولي**) [إلى غلامهن ولهن][5] مثلً بمثالين، أحدهما بحرف الجر، والآخر بالإضافة، فـ(غلامي) و(لي) للمفرد منهما، و(غلامنا) و(لنا) للمثنى والمجموع والواحد المعظم منهما.

الثانية: (**غلامك**) و(**لك**) بفتح الكاف للمذكر، و(غلامك) و(لك) بكسرها للمؤنث، و(وغلامكما) و(لكما) للمثنى منهما، و(غلامكم) و(لكم) لجماعة الرجال، و(غلامكنَّ) و(لكنَّ) لجماعة النساء.

الثالثة: (**غلامُه**) و(**له**) للمفرد المذكر، و(غلامها) و(لها)للمفردة المؤنثة،

(١) ينظر الرضي ١٢/٢، وقد سبق تخريجها، وهي منقولة عن الخليل في المراجع التي وقعت عليها، والإنصاف ٦٩٥/٢ مسألة رقم ٩٨، وهي: الضمير في (إياك) وأخواتها.

(٢) ينظر رأي الزجاج والسيرافي في هامش الكتاب ٣٦٠/٢، شرح الرضي ١٢/٢ – ١٣، والإنصاف ٦٩٥/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٣/٢، والإنصاف ٦٩٥/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٩٧/٣ وما بعدها.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢ – ١٣.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

وغلامهما و(لهما) للمثنى منهما، (غلامهم) و(لهم) لجماعة الرجال، (غلامُهنَّ) و(لهنَّ) لجماعة النساء، والكلام في الضمائر على ما تقدم (وميم الجمع)[1] في الضمائر كلها إن وقفت عليها فلك إسكانها ولك ضمها، والواو وإنْ وصلت بضمير وجبت الواو نحو: (ضربتموه)، وأجاز يونس[2] بقاءها ساكنة من غير واو، وقرئ شاذاً ﴿أنُلزِمكُمْها﴾[3] وإن وصلت بساكن فلك ضمها بغير واو وهو الأشهر، ولك أن تكسرها، وإن وصلت بمتحرك فثلاثة أوجه:

التسكين مطلقاً وهو أحسنها، والواو مطلقاً والتفصيل: فإن كان بعدها همزة فالواو ليحصل المد، وإلا فلا، ويجوز في نحو (نعطيهم) و(عليهم) خمسة أوجه: (عليهُمْ عليهِمُ عليهمِو عليهمُو عليهِمْ).

قوله: (فالمرفوع المتصل)[4] لما فرغ من ذكر الضمائر وأقسامها شرع في محال ضمائرها قوله: (فالمرفوع) يحترز من المنصوب والمجرور فإنهما لا يستتران، بل إن وجدا في اللفظ وإلا حكم عليهما بالحذف، لأنهما

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) هود ٢٨/١١ وتمامها: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفاً كما في معاني القرآن للفراء ١٢/٢، وقد أجاز مثل هذا سيبويه وأنشد:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ ... إثماً من الله ولا واغلِ

وقال النحاس: ويجوز على قول يونس أنلزمكمها يجري المضمر مجرى المظهر. ينظر تفسير أحكام القرآن للقرطبي هود ٣٢٥٤/٤، وينظر البحر المحيط ٢١٨/٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٥.

مفعولان فضلة، يجوز حذفهما، والاستتار إنما حكم به لدليل، لأنه الظاهر أنه محذوف، والدليل أن الفاعل لا يحذف.

قوله: (المتصل) يحترز من المنفصل فإنه لا يستتر لاستقلاله بنفسه.

قوله: (خاصة)[1] يعني وحده لا غير.

قوله: (**يستتر في الماضي) [للغائب والغائبة]**[2] حاصل الضمير المستتر أنه إن كان في اسم، فإن كان اسم فعلٍ استتر مطلقاً لأن أكثره في معنى الأمر، وإن كان مصدراً فلا يستتر فيه، بل يحذف لأن الإضمار من خصائص الأفعال، والمصدر اسم جنس جامد لا يضمر فيه، وأما الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فيستتر فيها، لأنه يؤدي إلى الجمع بين علامتين حال التثنية والجمع، أحدهما للضمير والثانية للتثنية والجمع أن يجرى باسم الفاعل على غير من هوله، انفصل الضمير، وإن كان في فعل، فإن كان ماضياً استتر في الغائب، نحو(زيد قائم) والغائبة نحو(هند قامت) وهذه التاء للتأنيث، وإن قلت (هند قامت هي) فهذا الضمير تأكيد للمستتر، وما عدا هذين من الغائب فهوفيه بارز خلافاً للمازني[3] في ضمير الغائبات نحو(الهندات

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥ – ٦٦، وقل الرضي في شرحه ١٣/٢: اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعُها للاختصار استتار الفاعل، لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه.

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر همع الهوامع ٢٢٠/١.

ضربن) فإنه مستتر عنه، ولم يستتر في مثنى الغائب الماضي ومجموعه خوف اللبس، وخص المفرد بالاستتار، إما لأنه أسبق منهما، أولأنه أكثر منهما استعمالاً فأخذ الأخف وهوالاستتار.

قوله: (**وفي المضارع للمتكلم مطلقاً**) يعني وإن كان الفعل مضارعاً استتر في قرينة المتكلم مطلقاً، مفردةً ومثناةً ومجموعةً ومذكرةً ومؤنثةً، نحو(أنا أضرب) و(نحن نضرب) وإنما استتر للاختصار مع إغناء قرينة التكلم [على][1] ظهوره.

قوله: (**والمخاطب**) يعني يستتر في المضارع في قرينة الخطاب في المفرد المذكر نحو(أنت تضرب) بخلاف المؤنث والمثنى والمجموع منهما فإنه يبرز خوف اللبس.

قوله: (**والغائب والغائبة**) يعني ويستتر في المضارع من مرتبة الغائب في المفرد، والمفردة فقط تقول (زيد يضرب) و(هند تضرب) بخلاف المثنى والمجموع منهما، فإنه تبرز للعلة التي للماضي، وإن كان فعل أمرٍ (اضرب) استتر للعلة التي للماضي.

قوله: (**ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل**)[2]، يعني أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتناء، ثم المنفصل، عند تعذر الاتصال لأن الضمائر إنما أتي بها للاختصار، ألا ترى أن قولك: أكرمتهم يغني عن أكرمت [و٧٨] زيداً

(١) (على) غلط والصواب (عن).

(٢) قل الرضي في شرحه ١٣/٢: اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصل...).

وعمراً وبكراً، ومن النحاة من جعل المتصل أخصر من المستتر لأنه حَذْفٌ، فهوفَرْعُ الموجود الذي هوالمتصل. وتعذر الاتصال في مواضع:

أحدها: قوله: (**وذلك بالتقدم على عامله**) نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] و(إياك ضربتُ) ولا يكون إلا في المفعول المنصوب، وإنما تعذر الاتصال وهو(نعبدك) لأن الغرض بتقديمه العناية والاهتمام، والاتصال متعذر مع التقديم.

قوله: (**أوبالفصل لغرض**) يعني فصل الضمير من عامله إذا كان لغرض، يحترز من فصله لا لغرض، فإنه لا يجوز، نحو(ضرب زيدٌ إياك) والفصل لغرض في مواضع: أحدها: الحصر ب(إلا) نحو(ما قام إلا أنت) ولا يجوز الاتصال وقد شذ بقوله:

[٣٧٠] وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا

ألا يجاورنا إلاّكِ ديَّارُ[2]

وحمل الزجاج وجماعة[3] (إنما) على (إلاّ) لأنها في معناها واحتج بقوله: وصدره[4]:

---

(١) الفاتحة ٤/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣٠١/٣، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٦/١، وشرح الرضي ١٤/٢، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهد مغني اللبيب ٨٤٤/٢ والمقاصد النحوية ٢٥٣/١، وهمع الهوامع ١٩٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥ - ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٩٠/١.
ويروى وما علينا بدل وما نبالي.
والشاهد فيه قوله: (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا وذلك للضرورة الشعرية والتقدير: إلا إياك.

(٣) ينظر رأي الزجاج وجماعة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠/١ وما بعدها.

(٤) لا معنى لها مع ذكر البيت بتمامه.

[٢٧١] أنا البطل الحامي الذمارَ وإنما
يدافع عن أحسابهم أنا أومثلي[(١)]

وبقوله:

[٢٧٢] كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا[(٢)] ....

وجعل النحاة ذلك ضرورة حيث لا يمكن تأوله، وأما (نقتل إيانا) فلأنه لا يجوز تقتلنا لأنه لا يجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد، وقيل: بلى يجوز من غير ضرورة لأن المراد يقتل بعضنا بعضاً ومن الفصل لغرض، التفصيل ف(إمّا) نحو: (قام إما أنا وإما أنت) وفي التوابع نحو(ضربتُ أنت) و﴿اسكُنْ أنتَ﴾[(٣)]، في التأكيد، و(رأيت زيداً إياه)، في البدل، و(جاء زيدٌ وأنت) في النسق، ولا يصح في الصفة لأن الضمير لا يوصف، ومع المصاحبة نحو: (جئت وإياك) وحيث يكون عامل الضمير مصدراً مضافاً إلى ظاهر نحو(عجبت من ضرب زيدٍ أنت)[(٤)]

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢، والجنى الداني ٣٩٧، وتذكرة النحاة ٨٥ ومغني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢، واللسان مادة (أنن) ١٥٧/١، والمقاصد النحوية ٢٧٧/١، وهمع الهوامع ٢١٧/١، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠/١، ويروى الفارس بدل البطل.
والشاهد فيه قوله: (أنا أو مثلي) حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ (إنما) وذلك ضرورة كما ذكر الشارح.

(٢) صدر بيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العدواني كما في شرح المفصل ١٠١/٣، وينظر الكتاب ١١١/٢ - ٣٦٢، والخصائص ١٧٩/٢، والإنصاف ٦٩٩/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠١/١، وشرح الرضي ١٤/٢، واللسان مادة (إيا) ١٨٧/١، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ - ٢٨٢.
والشاهد قوله: (إيانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلا وهو ضرورة.

(٣) البقرة ٣٥/٢.

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١٢٠/٢: إذا جعلت زيداً مفعولا به، ومن ضرْبكه إذا جعلت الكاف مفعولاً وتقول فيما يجري من الأسماء مجرى الفعل: عليكه ورويده وعليكني ولا تقول عليك إياي

وبعضهم منع من الانفصال في هذه المسألة لإمكان الاتصال.

قوله: (**أو الحذف**) يعني أن حذف العامل من مواقع الانفصال، مثاله في المرفوع: (إنْ أنت أكْرمتَ أُكْرِمتَ) ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[1] وفي المنصوب (إياك والشرَّ) و(إنْ إياه ضربتَ ضربِتُ) لأنه لاشيء يتصل به إذا حُذف عامله[2].

قوله: (**أو يكون العامل معنوياً**) وذلك هو الابتداء في المبتدأ نحو: (أنت القائم) و(القائم أنت)، في (ما) الحجازية نحو: (ما أنت قائماً) و(إنْ) النافية نحو:

[٢٧٣] إن هو مستوليا على أحدٍ   إلا على أضعف المجانين[3]

فأما على لغة تميم فقد دخل في قوله (**أو يكون العامل معنوياً**)[4] لأنه لا عمل لها عندهم، وإنما كان منفصلاً، لأنه لو اتصل وجب استتاره[5] والحرف متعذر فيه الاستتار، لأنه علميٌّ لا يمكن الاتصال به.

ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغناء بعليك (بي) و (بنا) وهو القياس، ولو قلت عليك إيه كان جائزاً لأنه ليس بفعل. وينظر شرح الرضي ١٦٧/٢.

(١) الإسراء ١٠٠/١٧، والآية: (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا).

(٢) العبارة مأخوذة من شرح المصنف ٦٧ بتصرف.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠٩، والمقرب ١٠٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وخزانة الأدب ١٦٦/٤، وهمع الهوامع ٢١٨/١.
والشاهد فيه قوله: (إنْ هو مستوليا) حيث عملت (إن) عمل ليس فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر.

(٤) قال ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (كالمبتدأ أو الخبر لأنه إذا كان معنوياً تعذر الاتصال به، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ).

(٥) لأنها تعمل عند أهل الحجاز، قال ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً فيؤدي إلى أن يستتر الضمير في الحرف، وهو على خلاف لغتهم كقولك (زيد ما هو قائم) على لغة أهل الحجاز، وأما على لغة بني تميم فهو داخل في باب كون العامل معنوياً لأنه مرفوع بالابتداء).

قوله: (**أوحرفاً والضمير مرفوع**) وذلك في خبر إنَّ نحو: (إن القائم أنت) قوله (والضمير مرفوع) يحترز من أن يكون العامل حرفاً والضمير منصوباً، فإنه يتصل نحو: (إنه قائم)، أومجروراً نحو: (منك وعنك وإليك) ونحوها.

قوله: (**أويكون مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له**) يعني الضمير إذا أسندت إليه صفة جارية على غير مَنْ هي له انفصل، والمراد بالصفة (اسم الفاعل) و(المفعول) و(الصفة المشبهة) والمراد بجريها على غير مَنْ هي له، أن يُفَرق بينها وبين ما هي عائدة إليه فارق، وذلك في مثل

قوله: (**هند ضاربتُهُ هي**) فإن (ضاربتُهُ) راجع إلى هند، وقد جرت على (زيد) فبرز الضمير لذلك، وكذلك (زيد هندٌ ضاربُها هو) فإن (ضاربها) راجع إلى زيد، وقد جرى على (هند) فبرز الضمير، فلوقلت: (هندٌ زيدٌ ضاربها) أو(زيدٌ هندٌ ضاربتُهُ)، لم يبرز لأنه جرى على مَنْ هوله، وهي تقع في الخبر كمثال المصنف[1]، والصفة نحو: (مررت برجلٍ وامرأة ضاربها هو)، والصلة نحو: (جاء زيد وهندٌ ضاربها هو)، والحال [نحو] [2] (جاء زيد وهندٌ الضاربها هو) وحاصل الكلام أن هذه الصفة إن جرت على مَنْ هي له استتر الضمير مطلقاً، وما وجد بارزاً فهوتأكيد، وإن جرت على غير مَنْ هي له، فإن خالفت في الإفراد والتثنية والجمع، نحو: (زيدٌ العَمران ضاربهما)، (زيد العمرون ضاربهم) فزعم بعض النحاة أنه لا يبرز الضمير لزوال [ظ٧٨] اللبس، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ

(١) ينظر شرح المصنف ٦٧، والأمثلة هي نفسها الموجودة عند المصنف في الصفحة المذكورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

﴿الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[1] وهذا خلاف كلام المصنف[2]، وإن كان لم يخالفه، وهي مسألة الكتاب، فقال البصريون: يبرز الضمير وجوباً لزوال اللبس حيث لا يلتبس، وحيث لا يلتبس يُحمل على ما يلتبس، وقال الكوفيون[3] لا يجب إلاّ حيث يقع اللبس فقط، ووقوع اللبس حيث يستويان تذكيراً وتأنيثاً نحو: (زيد عمروضاربه هو) و(هند فاطمة ضاربتها هي)، والذي لا يلتبس حيث يختلفان تذكيراً وتأنيثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة نحو: (هند زيدٌ ضاربَته)، و(أنا أنت ضاربُك) و(أنت أنا ضاربي) و(هوأنت ضاربك)، و(أنت هوضاربه) والبصريون[4] يبرزونه مطلقاً في هذه المواضع وغيرها، وأما الفعل إذا جرى على غير مَنْ هوله،لم يبرز الضمير مطلقاً لزوال اللبس بقرينة التكلم والخطاب والغيبة، نحو: (أنا زيد أضربه) و(أنت زيدٌ تضربه)، و(هوزيد يضربه) بخلاف ضارب، فإنه صالح للمتكلم والخطاب والغيبة بلفظ واحد، وأما قولهم: (زيدٌ عمرويضربه) فإنه وإن حصل فيه لبس [فإن][5] قرينة الدالة من هي له غير خارجة عنه بخلاف اسم الفاعل، فإن قرينته خارجة فهوإذاً أضعف من الفعل.

قوله: (مثل ((إياك ضربت))) هذا مثال التقدم على عامله.

قوله: (وما ضربك إلا أنا) هذا مثال الفصل لغرض قول: (وإيّاك

---

(١) الزخرف ٣١/٤٣، وتمامها: ﴿وقالوا لولا نُزِّل هذا القرآن على رجلٍ من القريتين عظيم﴾.
(٢) ينظر شرح المصنف ٦٧، وشرح الرضي ١٧/٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ١٧/٢.
(٤) ينظر شرح الرضي ١٧/٢، وقال الرضي في ١٧/٢: (قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس).
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

والشرّ) هذا مثال الحذف.

قوله: (وأنا زيد) مثال العامل المعنوي.

قوله: (وما أنت قائماً) مثال العامل الحرفي والضمير مرفوع.

قوله: (وهند زيد ضاربته هي) مثال الجاري على غير مَنْ هوله.

قوله: (وإذا اجتمع ضميران)، ما تقدم كلامٌ في الضمير الواحد، وهذا كلامٌ في الضميرين.

قوله: (وليس أحدهما مرفوعاً)، فأما إذا كان أحدهما مرفوعاً وجب الاتصال[1] نحو: (ضربتك)، وقد جاء الانفصال نحو: (ضربت إياك) وعليه:

[٢٧٤]أتَتْك عنْسٌ تقطعُ الأراكا إليك حتى بلغت إياكا[2]

وإنما جاز لبعده عن الفعل.

قوله: (فإن كان أحدهما أعرف) يعني الضميرين المفعولين والمراد بالأعرف أن المتكلم أعرف من الخطاب، والخطاب أعرف من الغيبة.

---

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ١٨/٢، حيث قال: (فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقدمه على المنصوب كما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً في الاتصال وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان أعرف من ذلك المرفوع... وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب).

(٢) الرجز لحميد الأرقط، كما في الكتاب ٣٦٢/٢، والبيان شرح اللمع ٣٥٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والأصول ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠١/١، والخزانة ٢٨٠/٥، وأكثر المراجع التي اطلعت عليها لا تذكر إلا الشطر الثاني من هذا الشاهد.
والشاهد فيه قوله: (بلغت إياكا) حيث وضع الضمير المنفصل المنصوب بدل الكاف ضرورة والتقدير: (أي سارت هذه الناقة حتى بلَغتك).

قوله: (وقدّمته) يعني وقدمت الأعرف جاز لك في الثاني الانفصال[1] نحو: (ضَرْبَيْكَ وضربِيْ إياك) و(أعطيتكه) و(أعطيتك إياه) قال:

[٢٧٥] فلا تطمع أبيت اللعن فيها

ومَنْعكها بشيء يُسْتطاعُ[2]

وإن استويا في التعريف أوتأخر الأعرفُ وجب الانفصال نحو: (أعطيته إياه)، و(أعطيته إياك) وقد جاء الاتصال في المستويين شاذاً، قال:

[٢٧٦]وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمهماها يقرع العظم نابها[3]

ولم يقل (لضغمهما إياها).

قوله: (مثل أعطيتكه وضربيك)، إنما مثل بمثالين ليريك أنهما يكونان في المفعول المنصوب والمجرور والتكلم والخطاب والغيبة.

قوله: (وإلا فهومنفصل)، وذلك حيث يستويان أن يتقدم غيرُ الأعرف على الأعرف، وإنما شرطوا في الاتصال تقديم الأعرف، لأنهم لوأخروه

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ١٩/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعبيلة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١١، وينظر الجنى الداني ٥٥، ومغني اللبيب ١٤٩، وشرح شواهد المغني ٣٣٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥، ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٨/١، وشرح الرضي ١٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (ومنعكها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل جوازاً والتقدير ومنعك إياها.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمغلس بن لقيط، ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٨١/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٥/١، وشرح الرضي، واللسان مادة (ضغم) ٢٥٩٤/٤، والخزانة ٣٠١/٥، ٣٠٣.

والشاهد فيه قوله: (لضغمهماها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل والتقدير لضغمهما إياها، وهذا نادر شاذ كما ذكر الشارح. والضغم: العضة وأراد بها الشدة.

لزم تقديم الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة[1]، وأما قولهم (ضَرَبْتني) ونحوه فلأنه لما

كان فاعلاً متصلاً به صار كالجزء منه بخلاف أعطيتكه، وبابه

قوله: (**والمختار في خبر باب ((كان)) الانفصال**) يعني أنه يجوز في خبر (كان) وأخواتها المضمر الاتصال والانفصال نحو: (كنته) و(كنت إياه) إلاّ أن الانفصال هو المختار وذلك لأن أصله خبر مبتدأ، وحق خبر المبتدأ الانفصال وعليه:

[٣٧٧] لئن كان إيّاه لقد حال بُعْدُنا
عن الود والانسان قد يتحول[2]

[و٧٩] وقوله:

[٣٧٨] ليت هذا الليل شَهرٌ ... لا نرى فيه عريبا
ليس إياي وإيا ... ك ولا نخشى رقيباً[3]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، قال الرضي في ٢/١٩: (أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك أو إن كان أعرف لكن ليس بمقدم كأعطاك إياي، وأعطه إياك فالثاني منفصل كما رأيت).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤، ينظر شرح الرضي ٣/١٠٧، وأوضح المسالك ١/١٠٢، والمقرب ١/٩٥، وشرح الرضي ٢/١٩، والخزانة ٥/٣١٢ - ٣١٣، ويروى عن العهد بدل الود، ويتغير بدل يتحول وفي الأصل شهراً، والرواية في المراجع شهر.
والشاهد فيه قوله: (لئن كان إياه) حيث جاء خبر كان (إياه) ضمير منفصلاً والأكثر أن يكون متصلاً.

(٣) البيتان من مجزوء الرمل وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، ينظر الكتاب ٢/٣٥٨، وشرح المفصل ٣/١٠٧، والمقتضب ٣/٩٨، والأصول في النحو ٢/١١٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١/١٣٥، وشرح الرضي ٢/١٩، واللسان مادة (ليس)، والهمع ١/٢٢١، ٥/٤١١٣، والخزانة ٥/٣٢٢.
وعريباً أي أحداً أي متكلماً يخبر عنا ويعرب عن حالنا.
والشاهد فيهما قوله: (ليس إياي وإياكِ) حيث أتى بالضمير منفصلاً عن (ليس) لوقوعه موقع خبرها =

وقد جاء الاتصال لشبهها بالمفعول، وجعله ابن مالك الأفصح[1] نحو:

[٣٧٩] فإن لا تكنها أو تكنه فإنه
أخوها غذته أمه بلبانها[2]

وقوله:

[٣٨٠] تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملا والموت دونه[3]

قوله: (**والأكثر لولا أنت إلى آخرها**) يعني أنك تأتي بعد لولا بضمير المرفوع المنفصل في التكلم والخطاب والغيبة، تقول: (لولا أنا) (لولا نحن) (لولا أنت) (لولا أنتِ) (لولا أنتما) (لولا أنتم) (لولا أنتن)

وهذا هو المختار، ولو وصل لقل ليسني وهو جائز، قل سيبويه في الكتاب ٣٥٩/٢ (وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني).

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٥/١ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٢ – ٣٠٦، وينظر الكتاب ٣٦/١، والمقتضب ٩٧/٣، وشرح المفصل ١٠٧/٣، والإنصاف ٨٢٣/٢٠ وشرح الرضي ١٩/٢، واللسان مادة (لبن) ٣٩٩٠/٥، والخزانة ٣٢٧/٥، ٣٣١. والبيت قبله:

دع الخمر تشربُها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها

ولُحو الخمر الزبيب يغني عنها حلالاً.

والشاهد فيه قوله: (يكنها أو تكنه) حيث وصل الضمير المنصوب بـ (كان) فإن القياس: فإن لا يكن إياها أو تكن إياه.

قل الرضي: ووجه الاتصل كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته.

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهو من كلام خليفة بن نزار أو براز وهو شاعر جاهلي كما في الخزانة ينظر شواهد إيضاح الوقف والابتداء ٣١٧/١، والإنصاف ٨٢٤/٢ وشرح المفصل ١٠٩/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٥٥/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/٢، والهمع ٦٦/٢، والخزانة ٤٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (حتى تكونه) حيث جاء بخبر كان ضميراً متصلاً حيث جعل الضمير المتصل مكان المنفصل.

(لولا هو) (لولا هي) (لولا هم) (لولا هن) وإنما كان الإتيان بالضمير المرفوع المنفصل الأكثر، لأن الواقع بعد لولا على كلام البصريين[(١)] المبتدأ، وعلى كلام الكوفيين فاعل فعلٍ محذوف، وكلاهما لا يقع مع الحرف إلا منفصلاً.

قوله: (**عسيت إلى آخرها**) يعني الأكثر في (عسى) الإتيان بالضمير المرفوع المتصل لأنها فعل، والفعل لابدّ له من فاعل في التكلم والخطاب والغيبة، تقول (عسيتُ عسينا عسيتِ عسيتَ عسيتما عسيتم عسيتن عِساه عساها عساهما عساهم عساهن).

قوله: (**وجاء لولاك**)[(٢)] أي جاء بعد (لولا) ضمير متصل مجرور في جميع الضمائر نحو:

[٣٨١] .... لولاك هذا العام لم أحجج[(٣)]

---

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيون في الإنصاف ٦٨٧/٢ مسألة رقم ٩٧ القول في هل يقال: (لولاي) وموضع الضمائر، قال الرضي في شرحه ٢٠/٢: (يعني أن يجيء بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لأنه إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بلولا فيجب على الأوجه الثلاثة الانفصال، وينظر شرح المصنف ٦٨.

(٢) ينظر مسألة نفسها في الإنصاف ٦٨٧/٢.

(٣) عجز بيت من السريع، وصدره:

أومَتْ بكفيها من الهودج

وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٧٨، والإنصاف ٦٩٣/٢، وشرح الرضي ٢٠/٢، وشرح قطر الندى ٢٥١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٤، وخزانة الأدب ٣٣٣/٥ - ٣٣٥. ويروى في ذا بدل هذا.

والشاهد فيه قوله: (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب إلا عند المبرد فإنه منعه وقال هو خطأ. قال الرضي: وهو الصحيح لوروده وإن كان قليلاً وأورده الرضي ٢٠/٢ محتجاً بهذا الشاهد وبالذي بعده.

[٣٨٢]وكم موطنٍ لولاي طحتُ كما هوى

بأجرامه من قُلّةِ النيق منهوي[1]

[٣٨٣]لولاكما خرجت نفساكما[2] ....ـــــــ

[٣٨٤] ....ـــــــ لولاكم شاع لحمي عندها ودمي[3]

وأنكر المبرد[4] ذلك وقال: لا يقتد بما ورد، وبيت ابن أم الحكم وهو: (كم موطن) لحن لا يقاس عليه، وذهب سيبويه[5] إلى أنه ضمير مجرور بـ(لولا) وهي جارة هنا، قال: ولا يمتنع أن يكون لها حكم خاص مع

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي كما في الكتاب ٣٧٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ والخصائص ٢٥٩/٢، والأمالي ٦٧/١، والكامل للمبرد ٢٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٩٢/٢.
والقلة: أعلى الجبل ويروى قنة، والنيق: الجبل الشاهق.
والشاهد فيه قوله: (لولاي) حيث اتصلت لولا بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب وهو مذهب سيبويه أنها حرف جر والضمائر في محل جر....

(٢) الرجز لرؤبة كما في خزانة الأدب ٤٣٦/٥، وهو ليس في ديوانه، ورصف المباني ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢٠٩/٤، ويروى لولاهما بدل لولاكما ونفساهما بدل نفساكما.
والشاهد فيه قوله: (لولا كما) حيث دخلت لولا على ضمير الجر فهي حرف جر عند سيبويه والكاف ضمير في محل جر، وعند غيره كالأخفش وبعض الكوفيين باقية على رفع ما بعدها.

(٣) عجز بين من البسيط، وصدره:

أسمعتكم يوم أعود في مُوَدَّأة

ويروى: مربئة ويروى ساغ، وهو للأخطل في ديوانه ٣١٣، وتذكرة النحاة ٤٤٧، والدرر ١٧٧/٤، وهمع الهوامع ٢٠٩/٤.
والشاهد فيه قوله: (لولاكم) حيث ولي لولا ضمير وهو في محل جر بها.

(٤) ينظر المقتضب ٧١/٣ - ٧٢ - ٧٣، وشرح الرضي ٢٠/٢ - ٢١، والإنصاف ٦٨٧/٢، وينظر الأصول ١٢٤/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح المفصل ٦٨.

المضمر نحو: (لدن) فإنها اختصت بنصبِ (غدوة) فقط، وهـولا يحتاج إلى تعلق، وهوواجب الحذف لأنه خبر المبتدأ الواقع بعدها وتقديره: (لـولاك موجود)، وذهب الأخفش[(1)] إلى أن هذه الضمـائر مرفوعـة علـى قياسـها واستعير لهـا ضمـير المجـرور كمـا استعاروا في (مـررت بـك أنـت) إلا أنها عكس.

قوله: (**وعساك إلى آخرها**) يعني جاء بعد (عسـاك) ضمـير منصـوبٌ متصل في كل الضمائر قال:

[٣٨٥] ولي نفس أقول لهـا إذا مـا تنـازعني لعلّـي أو عسـاني[(2)]

فجعله سيبويه[(3)] مفعولاً ل(عسى) حملاً لها على (لعل) لأنها في معناها، للترجي، والأخفش[(4)] جعله مستعاراً لضمير المرفوع كما في (مررت بـك أنت) و(به هو) وضَعَّفه بعضهم بأنه قد جاء فاعلها اسمـاً مرفوعـاً ظـاهراً في قوله:

[٣٨٦] فقلت عساها نـار كـأس لعلهـا[(5)] ....

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠/٢، وينظر الكامل للمبرد ٣٤٥/٣ - ٣٤٦ في رده على الأخفش وغيره ممن خالفه، وينظر الإنصاف ٦٨٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمران بـن حطـان كمـا في الكتـاب ٣٧٥/٢، وشـرح أبيـات سـيبويه ٥٢٤/١، والخصـائص ٥/٣، والمقتضب ٧٢/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٣، والجنى الداني ٤٦٦، وتذكـرة النحـاة ٤٩٥٥، وشرح الرضي ٢١/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٤٩.

والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل ضمير النصب بـ (عسـى) ممـا يـدل علـى أن (عسـى) بمعنـى (لعل) ودخول نون الوقاية على (عسى) دليل على أن الياء في موقع نصب.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٥/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي التسهيل السفر الأول ٥٤٢/٢، وشرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ٢٠/٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كلام سيبويه والأخفش قوة وضعفٌ، أما قوة كلام سيبويه فلأنه لم يعين إلا (لولا) و(عسى)، وضعفه من حيث قياسه على شيء ضعيف لا يقاس عليه، وقوة كلام الأخفش من حيث إن الاستعارة كثيرة في كلامهم، وضعيفة من حيث إنه عين اثنتي عشرة صيغة، لأنه لابد من الاستعارة فيها كلها، ولأن الاستعارة لا تكون مع مباشرة العاقل لقوة تأثيره وظهور الخلاف بين سيبويه والأخفش في توابع الضمير، فعلى كلام سيبويه تقول: لولاك و(لولا زيدٍ) بالجر، و(لولاك وزيد) فيمن أجازه (مررت بك وزيد) و(عساك وزيداً) وعلى كلام الأخفش (لولاك وزيدٌ) و(عساك وزيدٌ) بالرفع.

تَشكي فـآتي نحوهـا فأعودهـا

وهو لصخر بن جُعْد الخُضريُّ كما في شرح شواهد المغني ٤٤٦/١، وينظر الجنى الداني ٤٦٩، ومغني اللبيب ٢٠٤، وأوضح المسالك ٣٢٩/١، وهمع الهوامع ١٤٦/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٧/٢. ويروى وعلّها بدل لعلها.

والشاهد فيه قوله: (عساها) حيث جعلت (عسى) بمعنى (لعل) واسمها الضمير المتصل بها في محل نصب.

نون الوقاية

قوله: (**ونون الوقاية**) إنما سميت [ظ ٧٩] نون الوقاية[1] لأنها تقي الفعل الكسر والأسماء المبنيات والحروف من إخراجها عما يجب لها، وتُوّفِرُ للياء ما تستحقه، وهوانكسار ما قبلها، ودخولها واجب وجائز، فالواجب في مواضع:

الأول: مع فعل الأمر نحو: (أكرِمْني).

الثاني: قوله: (**في الفعل الماضي مطلقاً**) نحو: ضربني وضربتني وضرباني وضربوني وضربنني، وما أحسبني وقد شذ حذفها نحو:

[٣٨٧] تراه كالثغام يُعَلُّ مسكاً　　يسوء الغانياتِ إذا فَلَيْني[2]

وقوله:

(١) ينظر الكتاب ٣٦٧/٢ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ١٢٢/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢١/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٨٠، وينظر الكتاب ٥٢٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/٢، وشرح المفصل ٩١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨٨/١، وشرح الرضي ٢٢/٢، واللسان مادة (فلا) ٣٤٧٠/٥، والخزانة ٣٧١/٥ - ٣٧٢، ٣٧٣.
والثّغام: نبت يكون بالجبل يبيض إذا يبس يُشبه به الشيبه فليني: من فليتُ رأسه من القمّل.
والشاهد فيه قوله: (فَلَيني) يريد فَلَيْنني فحذف إحدى النونين، وقيل المحذوف نون النسوة وهذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ٥٢٠/٣، وقيل المحذوف نون الوقاية لأنها يؤتى به لصون الفعل كما ذهب إلى ذلك الشارح وذلك على سبيل الشذوذ.

[٣٨٨] .... إذ ذهب القوم الكرام ليسي[1]

قوله: (**ومع الفعل المضارع عارياً عن نون الإعراب**)[2] يعني ما لا نون فيه وما فيه نون جماعة النساء نحو: (لم تضربني) و(لم تضرباني) و(لم يضربوني) و(ولم يضربنني)، وإنما وجب نون الوقاية في هذه المواضع، لأنها لم تدخل إلاّ على آخر الفعل، لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها.

والجائز على ثلاثة أضرب: مختار دخولها، ومختار سقوطها، ومستوي الأمرين. أما مستوي الأمرين ففي مواضع الأول في:

قوله: (**وأنتَ مع النون**) [منه][3] يعني نون الإعراب[4]، وهي في الأفعال الخمسة نحو: (يضرباني وتضرباني ويضربوني وتضربوني وتضربيني) فالإتيان بها محافظة على الفعل من الكسر، والحذف استثقالاً

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٥، وصدره:

عددت قومي كعديد الطَّيْس

وشرح المفصل ١٠٨/٣، والجنى الداني ١٥٠، وسر صياغة الإعراب ٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨١/١، ومغني اللبيب ٢٢٧، وشرح شواهد مغني اللبيب ٤٨٨/٢، واللسان مادة (طيس) ٢٣٣٧/٤، والخزانة ٣٢٤/٥، وهمع الهوامع ٦٤/١– ٢٢٣. والطيس: الكثير من الشيء.

والشاهد فيه قوله: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعل عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر وهذا الحذف شاذ كما ذهب إليه الشارح.

(٢) في الكافية المحققة: (وفي المضارع عُرْياً).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قال الرضي في شرحه ٢٢/٢: (فنقول: تلزم النون جميع أمثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة... فيلزم النون غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير الأولى نحو: (يضربني)، أو نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة أولاً).

للجمع بين مثلين، ولأنها ليست من الفعل، ولا مُنزّلة مَنْزلة ما هومنه، كنون الضمير الفاعل ك(ضربُنّ) والمحذوف نون الوقاية لأنها التي نشأ منها الثقل قاله الجزولي[1]، وقال سيبويه: [2] نون الإعراب، لأن نون الوقاية قد جاءت لمعنى، فلوحذفت كان ذلك مناقضاً للإتيان بها، لأنها تحذف للجازم والناصب ؟.

الثاني: قوله: (**ولدن**) [3] نحو(لدُنيَّ) إنْ أتيت بها شدّدت، وإن حذفت خفضت، والخلاف في المحذوف ك(نون) الإعراب.

الثالث: قوله: (**وبأن وأخواتها**) [4] يعني إنّ ولكنّ وليت ولعل، وسنذكر حكمها، تقول: إني وإنني وأنني، كأني وكأنني، ولكني ولكنني،

(١) ينظر رأي الجزولي في شرح الرضي ٢٢/٢. الجزولي: سبقت ترجمته.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢٢/٢: (حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع، وعلى كل حال كان حق لدن أن يذكره المصنف إما مع الماضي أو مع ليت ومِنْ وعنْ لكنه تبع الجزولي فإنه قال في لدن: أنت مخير)، وينظر الكتاب ٣٧٠/٢ - ٣٧١.

وقرأ الجمهور بإدغام نون لدن من سورة الكهف ٧٦/١٨، وتمامها: ﴿قد بلغت من لدّني عذرا﴾ في نون الوقاية التي اتصلت بياء المتكلم وقرأ نافع وعاصم بتخفيف النون وهي نون لدن اتصلت بياء المتكلم، وهو القياس لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو غلامي وفرسي، وأشمّ (شعبة) الضم في الدال، وروي عن عاصم سكون الدال، قال ابن مجاهد: وهو غلط وكأنه يعني من جهة الرواية، وأما من حيث اللغة فليست بغلط، لأن من لغاتها (لَدْ) بفتح اللام وسكون الدال. ينظر البحر المحيط ١٤٢/٦، وتفسير القرطبي ٤٠٦١/٥ - ٤٠٦٢، وفتح القدير للشوكاني ٣٠٢/٣.

(٤) قال الرضي وكلامه أدق من كلام الشارح حيث قال: (يعني بأخواتها أنَّ وكأنَّ ولكنّ، وأما ليت ولعل فسيجيء حكمها بعد وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بإنّ وأخوتها لمشابهتها الفعل). ينظر الرضي ٢٣/٢.

والمحذوف، قيل: النون الأولى لأنها ساكنة، والحذف يسرع إلى الساكن، وقيل الثانية، لأنها في موضع اللام، والإعلال في اللامات أكثر من العينات، وقيل نون الوقاية لأن الثقل نشأ منها.

قوله: (مخير) يعني أنت مخير في هذه المواضع الثلاثة، مخير في الإتيان بنون الوقاية وحذفها، وبعضهم جعل إتيانها مع (لدن) أولى، وسيبويه[(١)] قال: لا يجوز سقوطها معها إلاّ ضرورة، وأما المختار إتيانها.

ففي قوله: (ومختار في ليت ومِنْ وعَنْ وقد وقط) وقد جاء الحذف كقوله:

[٣٨٩] كمنية جابر إذ قال ليتي[(٢)] ....

وقوله:

[٣٩٠] فياليتي إذا ما كان ذاكم ....

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٧٠، قال في الكتاب ٢/٣٧١: (وقد جاء في الشعر قطي وقدي، فأما الكلام فلابد فيه من النون، وقد اضطر شاعر فقال قدي...).

(٢) صدر البيت من الوافر، وعجزه:

أصادفُهُ وأتلفُ جلَّ مالي

وهو لزيد الخيل كما في ديوانه ٨٧، وينظر الكتاب ٢/٣٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٧، ومجالس ثعلب ١٢٩، ونوادر أبي زيد ٦٨، والمقتضب ١/٢٥٠، وشرح المفصل ٣/١٢٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١/١٨١، وشرح الرضي ٢/٢٣، وشرح ابن عقيل ١/١١١.

ويروى: وأفقد بدل أتلف، وبعض بدل جلّ.

والشاهد فيه قوله: (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم وهذا الحذف نادر وقليل إذ القياس وجود النون.

وقال سيبويه لا يجوز حذفها في ليت إلا ضرورة وكذلك (مني) و(عني) بإتيانها وقد جاء حذفها نحو:

[٣٩١] أيها السائل عنهم وعَنِي
لستُ من قيس ولا قيسُ مِنِي[1]

وجعل حذفها أكثر النحاة ضرورة (وقد) و(قط)، تقول: (قدني وقطني)، قوله:

[٣٩٢] امتلأ الحوض وقال قطني[2] ....

وقد جُمع الحذف والإتيان في قوله:

[٣٩٣] قدني من نصر الخبيبين قدي[3] ....

---

(١) البيت من المديد وهو في شرح المفصل ١٢٥/٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، وأوضح المسالك ١١٨/١، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥ - ٣٨١.

والشاهد فيه قوله: (عَني ومني) مخففتين حيث حذف نون الوقاية للضرورة... وهو كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢٣/١، وسمط اللآلىء ٤٧٥/١، وشرح المفصل ٨٢/١، ١٢٥/٣، والإنصاف ١٣٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٣/١، وشرح الرضي ٢٣/٢. وتمامه:

مهلاً رويداً قد ملأت بطني

والشاهد فيه قوله: (قطني) حيث لحقت نون الوقاية (قط) المضافة إلى ضمير المتكلم ويجوز (قطي) بدونها.

(٣) الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ينظر الكتاب ٣٧١/٢، وشرح المفصل ١٢٤/٣، والجنى الداني ٢٥٣، ومغني وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٢٣/٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، واللسان مادة (خبب) ١٠٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢٤٦/٦. وتمامه:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

والخبيبين: خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وكان يكنى بأبي خبيب ويقل هو وأخوه مصعب بن الزبير، ومن رواه بصيغة الجمع أراد ثلاثتهم قال ابن السكيت: أراد أبا خبيب ومَنْ على رأيه. =

وقصره سيبويه على الضرورة[1] وبعضهم أجازه في السعة، والمختار حذفها في:

قوله: (وعكسها لعل) يعني عكس هذه المختار فيها إتيانها لعل، فإنه يختار فيها حذفها، وإنما كان المختار حذفها لأن فيها ثلاث لامات، واللام أخت النون ولهذا جاء في بعض لغاتها (لعنّ) وقد جاء إثباتها نحو قوله:

[٣٩٤] وأشرف بالغور اليفاع لعلني
أرى نار ليلى أويراني بصيرُها[2]

وقوله:

[٣٩٥] فقلت أعيروني القَدُوْمَ لعلني
أخط به قبراً لأبيضَ ماجدِ[3]

[و٨٠]وقوله:

[٣٩٦] دعيني أطوفُ في البلاد لعلني
أفيد غنىً فيه لذي الحق مَحْمِلُ[4]

والشاهد فيه قوله: (قدني وقدي) حيث أثبت النون في الأول على اللغة المشهورة وحذفها في الثاني وهذا قليل.

(١) ينظر الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لتوبة بن الحمير (الملقب بتوبة الخفلجي) كما في الأمالي ٨٨/١، واللسان مادة (بصر) ٢٩٢/١، وخزانة الأدب ٥٨/١.
والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث لحقت نون الوقاية لعل والأشهر حذفها.

(٣) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وينظر تلخيص الشواهد ١٠٥، والدرر ٢١٢/١، وشرح الأشموني ٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٣/١، وهمع الهوامع ٦٤/١.
والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث جله بنون الوقاية مع (لعل) وهو قليل والمشهور تجردها من النون.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد كما في ديوانه ٣٦، وينظر الإنصاف ٢٢٧/١.

وكذلك الحذف (في) بخلاف (لي) من الإثبات، وما عدا هذه الأشياء لا يجوز دخول نون الوقاية فيه كـ(غلامي) و(ثوبي) في الأسماء المعرّفة وأما قوله:

[٣٩٧] .... وليس حاملني إلا ابن حمال[1]

فشاذ.

والشاهد فيه قوله: (لعلني) وهو كالشاهد الذي قبله.

(١) عجز بيت من البسيط، صدره:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

وهو لأبي محلم السعدي كما في خزانة الأدب ٣٦٥/٤ - ٣٦٦، والإنصاف ١٢٩/١، وينظر شرح الرضي ٢٣/٢.

ويروى: وليس يحملني بدل حاملني وعندها لا شاهد فيه.

والشاهد فيه قوله: (حاملني) حيث دخلت نون الوقاية على الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم، وقيل النون للتنوين وكلاهما شاذ وقد ذكر الشارح ذلك قبل الرضي في شرحه ٢٣/٢ شذ سواء جعلت النون للوقاية أو تنويناً كما ذكرنا في الإضافة.

ضمير الفصل

قوله: (ضمير الفصل: ويتوسط بين المبتدأ والخبر) يفهم منه عدم التوسط في غير المبتدأ والخبر، وأجاز ذلك بعضهم بين الحال وصاحبها، نحو: (ضربت زيداً هوقائماً)، واحتج بقراءة من قرأ: ﴿هَـٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[1] بنصب أطهر، وتؤول على أن أطهر حالٌ من الجار والمجرور تقدمت عليه على قول الأخفش[2]، وهومبتدأ خبره لكم.

قوله: (قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها) يعني على المبتدأ والخبر واحترز باللفظية من العوامل المعنوية، كعامل المبتدأ والخبر مثاله: (زيد هوالقائم) و(كان زيداً هوالقائم)، و(إن زيداً هوالقائم)، و(ظننت زيداً هوالقائم)، وكذلك سائر النواسخ[3].

---

(١) هود ٧٨/١١ وتمامها: ﴿.... قل يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزوني في ضيفي أليس منكم رجل رشيد﴾.

(قرأ الجمهور أطهر والأحسن في الإعراب أن يكون جملتان كل منهما مبتدأ وخبر.... وهن فصل، وأطهر الخبر، وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي أطهر بالنصب، وقل سيبويه: هو لحن، وخرجت هذه القراءة على أن أطهر حل، وهؤلاء مبتدأ، وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء، وروي هذا عن المبرد). ينظر البحر المحيط ٢٤٧/٥، والقرطبي ٣٣٠٤/٤، وفتح القدير ٥١٤/٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٨١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤/٢، وشرح المفصل ١١٠/٣ وما بعدها.

قوله: (**صُيغة مرفوعٍ منفصل**)[1] ولم يقل ضمير، لأنه ليس بضمير على الأصح.

قوله: (**مطابق للمبتدأ**) يعني في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة[2]، تقول (زيدٌ هوالقائم) ما خلا الإعرابَ، فإنه لا يكون إلا صيغة مرفوعٍ منفصل، لأنه محمول وليس يتغير بتغير الإعراب، ويختلف فيع ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور إلا ما عُلِم، وقد جاء عدم المطابقة في التكلم في قوله:

[٣٩٨] وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصابا[3]

كان قياسه (إن المصابا) واختلف في تأويله، فقيل: هوتأكيد لضمير الفاعل المستتر في يراني، وليس بفصل، وقيل: بل هومن الفصل ولكنه أناب ضمير صديقه مناب نفسه، وأناب نفسَه مناب ضمير صديقه لمّا كان عنده بمنزلة نفسه، أوعلى حذف مضاف، تقديره: يرى مصابي هوالمصاب، فاعتبر المحذوف.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤/٢: (لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه كما يجيء، هل هو ضمير أولا، ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

(٢) ينظر شرح المفصل ١١١/٣ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير كما في ديوانه ١٧، ينظر شرح المفصل ١١٠/٣، وأمالي ابن الحاجب ٦٦٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٩/١، وشرح الرضي ٢٤/٢، ومغني اللبيب ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢ وخزانة الأدب ٣٩٧/٥ - ٤٠١، وهمع الهوامع ٦٨/١، ٢٥٦. ويروى أصيب بدل أصبت.

والشاهد فيه قوله: (أصبت هو المصابا) حيث فصل بضمير الغيبة بين المضاف المقدر وهو مصابي وبين الاسم الظاهر، وقدره الرضي: يرى مصابي هو المصابا. وقد ذكر الشارح أكثر من وجه في ذلك...

قوله: (**يسمى فصلاً**)[1] هذه تسمية البصريين[2].

(**ليفصل بين كون الخبر خبراً، أو كونه نعتاً**)[3] وقد اعترض بأنه قد يأتي حيث لا يلتبس بالنعت، وذلك حيث يدخل (كأنّ) أو(إن) نحو: (إن زيداً هوالقائم)، و(كأن زيداً هوالقائم) وحيث يتصل المبتدأ بعامله نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[4]، و(علمْتُهُ هوالقائم) وأجيب بأنه حمل ما لبس فيه على مالا يلبس، والكوفيون[5] يسمونه عماداً وبعضهم (دعامة) لأنه يعتمد عليه الخبر في عدم سقوط الخبر كعماد البيت الذي يحفظ السقف[6].

قوله: (**وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أوأفعل من كذا**) [مثل كان زيد هوأفضلَ من عمرو][7] له شروط:

الأول: المطابقة كما تقدم.

الثاني قوله: (**وشرطه إلى آخره**)[8] وإنما اشترط ذلك، لأنه لوكان

---

(١) في الكافية المحققة اختلاف: (ليفصل بين كونه نعتاً وخبر).

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح المصنف ٦٩ – ٧٠، وشرح المفصل ١١٠/٣، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٤/٢: (قل المتأخرون إنما سمي فصلاً لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيدا القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة).

(٤) المائدة ١١٧/٥ وتمامها: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل ١١٠/٣، وشرح المصنف ٦٩ – ٧٠، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٦) هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ٢٤/٢.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر الكتاب ٣٩٢/٢، والمقتضب ٨٠٣/٤ وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٥/٢ وفيه تفصيل.

(٨) إعادة لقوله: وشرطه أن يكون الخبر معرفة، وهو الشرط الثاني كما ذكره الشارح.

الخبر نكرة نحو: (زيد هومنطلق) لم يقع لبس في منطلق أنه خبر لأنه لا يوصف بالنكرة المعرفة، ومثل المعرفة: (زيد هوالقائمُ)، ومثل أفعل: (زيد هوأفصل منك) وإنما قام أفعل مقام المعرفة، لأنه لا يخلوعن الإضافة أو(من) أو(اللام) فـ(الإضافة) و(من) كلٌّ منهما قائم مقام اللام، ودليله أنه لا يصح الجمع بين أحدهما واللام لما كانت قائمة مقامها[1].

الثالث: أن يكون المبتدأ معرفة، وأجاز الكوفيون[2] الفصل بين النكرتين، لأن اللبس حاصل فيهما، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[3].

الرابع: أن يتأخر، فإن تقدم لم يكن فصلاً لزوال اللبس، خلافاً للكسائي[4].

الخامس: أن لا يدخل الخبر ما يعيّنه للخبرية، كـ(اللام) و(الفاء) و(إلا) نحو: (إنّ زيداً هوالقائمُ) و(أما زيد هوفقائم) و(ما زيد هوإلا قائم).

السادس: أن لا تعطف عليه ولا به نحو: (زيد هوالقائم وهوالقاعد) و(كان زيدٌ وهوالقائم) وأجاز ذلك هشام[5] واحتج بقوله:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٨/١.

(٣) النحل ٩٢/١٦ وتمامها: ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة...﴾.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٩/١ - ٢٣٠، وشرح الرضي ٢٦/٢.

(٥) ينظر رأي ابن هشام في همع الهوامع ٢٤٢/١ - ٢٤٣ .

هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أصحاب الكسائي توفي

[٣٩٩] فأضحى لو كـانت خرسان دونـه
رآهـا مكـــان الشـوق أو هـي أقربـا[1]

[ظ٨٠] وتؤول بأن (أقرب) ظرف خبرٌ للضمير، فهذه شـروط سـتة في جواز كونه فصلاً، ومما يوجب كونه فصـلاً وجهـان: حيـث يدخـل عليـه اللام وهي الغارقة، وما بعده منصوب، نحو(إن كان زيدٌ لهوالظريفَ) لأنها لا تدخل على التابع ولا هومستقبل، إذن لرفع ما بعده، فإن كان ما بعـده مرفوعاً، احتمل الثاني أن يكون ما قبله وما بعده منصوبـاً نحـو: ﴿إِن تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ﴾[2].

قوله: (**ولا موضع له عند الخليل**) مذهب الخليل وسيبويه[3] وجمهور النحاة أن هذه الصيغة لا موضع لها من الإعراب، لأنـه إن كـانت تابعـة وجب مطابقتها لما قبلها في الإعراب، وإن كانت متبوعـة وجـب رفـع مـا بعدها في نحو: (كان زيدٌ هوالقائم)[4]، اختلـف هـؤلاء، فقـال سـيبويه:[5]

سنة ٢٠٩هـ له مقالة في النحو صنف مختصر النحو، الحدود القياس ينظر ترجمته في البغية ٣٢٨/٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه ٥٥/والأغاني ٢٣١/١٤.
والشاهد فيه قوله: (أو هي أقربا) حيث جاءت هي ضميراً للفصل بين الضمير في رآها والخبر أقربـا ويجوز أن تكون هي وصفاً للهاء التي (هي) المفعول الأول لـ (رأي)، ويجوز أن تكون هي مبتدأ وأقـرب ظرفاً هو والتقدير: أو هي أقرب من الشوق.

(٢) الكهف ٣٩/١٨ وتمامها: ﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن ترن أنا أقلَ منك مالاً وولداً﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٢/٢ وما بعدها، وينظر شرح التسـهيل السـفر الأول ٢٣٠/١، وشـرح المفصـل ١١٢/٣، وشرح الرضي ٢٧/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٢/٣، قل ابن يعيش: فنقول في المبتدأ (كان زيدٌ هو القائم) ترفع القائم بعد أن كان منصوباً، وتكون الجملة في موضع خبر.

إنها حرف لأن كل اسم له موضع من الإعراب، وقال الخليل: إنهـا اسـم لأن فيها ماهية الاسم وهي الدلالـة علـى معنـى في نفسـه غـير مقـترن، وذهب الكسائي والفراء وسـائر الكوفيـين[1] واختـاره الإمـام يحيـى بـن حمزة[2] [إلى][3] أنه اسم، وله محل من الإعراب، وهوتابع لما قبله، إما بدلٌ، أوتوكيداً أوعطفُ بيان، فإن كان مـا قبلـه مرفوعـاً فـلا سـؤال، وإن كـان منصوباً فهومستعار فيه ضمير المنصوب للمرفـوع كمـا في (مـررت بـك أنت)، وروي عن الأخفش[4] ورد بأن الاستعارة لا تكون في البـدل، وأن المضمر لا يؤكد به المظهر، وروي عن الكسائي أن موضعه موضع ضمـير الخبر وهوتابع له، ورد بأن التابع له لا يتقدم متبوعه[5].

قوله: (**وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خـــبره**) يعـني رؤبـة[6] وغيره من فصحاء العرب وحكـاه الجرمـي عـن تميـم ويقـرؤون: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[7] و﴿إِن تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ﴾[8] واحتجوا بقوله:

---

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ في ٢/٦٠١ - ١٠٧، وشرح الرضي ٢/٢٧ وآراء من ذكر فيهما.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الثاني ورقة ١٤.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١/٢٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢/٢٧ حيث قال: وبعض النحاة يقول حكمه في الإعراب حكم ما بعده لأنه يقـع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو (إنك لأنت الحليم) وهـو أضعـف من قول الكوفية، لأنا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

(٦) ينظر الكتاب ٢/٣٩٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٣/١١٢.

(٧) الزخرف ٤٣/٧٦ وتمامها: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظللين﴾ قرأ الجمهور: والظللين على أنهم فصل، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان: الظللون بالرفع على أن (هم) الخبر، وقراءة الرفع هـي غير السبعة كما ذكر الرضي ٢/٢٧، وينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٤٥، والبحر المحيط ٢/٢٧، وتفسير أحكام ــ

[٤٠٠] أتبكي على لبنى وأنت تركتها
وكنت عليها بالملا أنت أقدر[١]

بالرفع.

القرآن للقرطبي ٥٩٣٥/٧، وفتح القدير ٥٦٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤.

(٨) الكهف ٣٩/١٨، وقرأ الجمهور (أقلَّ) بالنصب مفعولاً ثانياً لترني وهي علمية لا بصرية لوقوع أنا وأقل خبره، والجملة في موضع مفعول ترني الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحل إن كانت بصرية، ينظر البحر المحيط ١٢٣/٦، وتفسير القرطبي ٤٠٢٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح كما في ديوانه ٨٦ وينظر الكتاب ٣٩٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/١، والمقتضب ١٠٥/٤، وشرح المفصل ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٦/١، واللسان مادة (ملا) ٤٢٧٣/٦. وفي هذه المصادر لا يروى أتبكي وإنما تبّكي.

والشاهد فيه قوله: (أنت أقدر) حيث جاءت (أنت) مبتدأ و (أقدر) مرفوع على أنه الخبر وذلك لضرورة القافية

ضمير الشأن والقصة

قوله: (ويتقدم قبل الجملة) يحترز من المفرد، فإنه لا يصح فيه ضمير شأن، لأن ضمير الشأن، يحتاج إلى مفسِّر والمفرد لا يفسر، لأن الجملة هي المرادة بالإضمار.

قوله: (ضمير غائب)[1] لا يكون إلا للغائب، لأنه لشأن معهود في الذهن وهوغائب، وإنما وصفوه مبهماً لغرض التعظيم والتهويل في الشأن والقصة، لأن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً، كان أوقع في النفس من ذكره مفسَّراً من أول الأمر.

قوله: (يسمى ضمير الشأن) [القصة][2] هذه تسمية البصريين[3]، فمنهم من قصره على الشأن أوالقصة، ومنهم من سماه بهما معاً، لأنه ربما يرد مذكراً، فيكون للشأن، نحوقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ

(١) قل المصنف في شرحه ٧٠: (والقصة هذا الضمير على خلاف باب الضمائر، وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يُفسَّر أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر فقدروا كذلك الحديث المعهود في الذهن ثم أضمروه لهذا الغرض وجعلوه غائباً، لأنه للغائب على التحقيق). وينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٧/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢١/١ وما بعدها.

يَدْعُوهُ﴾[1] وربما يرد مؤنثاً فيكون للقصة نحوقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[2] وإنما سمي ضمير شأن وقصة، لأنه في التحقيق يعود إلى أحدهما، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول، لأنه لا يعود إلى مذكور[3].

قوله: (يُفَسَّرُ بالجملة بعده) يعني أنه لا يعود إلى متقدم مذكور، وإنما تفسره.

الجملة التي بعده سواءً كانت اسميةً نحو: (هوالأميرُ قادمٌ)، أوفعليةً، نحوقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4] فإن في (كاد) ضمير شأن، ولا يصح جعله من التنازع، لأنه إن أعمل الأول وهو(كاد) فقد أخرّ اسمها عن خبرها وهولا يجوز، كما لا يجوز تقديم قام في (زيد قام)، وإن أعمل الثاني لزم الإضمار في (كاد) فيقال: (كادت) أو(كدت).

ولهذا الضمير أحكامٌ: وجوب تصدره على الجملة، وهي المفسِّرة له، ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا به ولا يفسر بمفرد قوله: (بعده) إنما كانت (بعده) لأن له الصدر وأجاز الكوفيون[5] تفسيره باسم الفاعل إذا كان رافعاً لظاهر، لأنه كالجملة نحو: (هوقائم أبوه) على أن (أبوه) فاعل (قائم) ولا يجيزه البصريون إلا على أن (أبوه) مبتدأ تقدم عليه خبره.

---

(١) الجن ١٩/٧٢ وتمامها: ﴿وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبداً﴾.

(٢) الحج ٤٦/٢٢، وتمامها: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكنْ تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

(٣) ينظر رأي الكوفيين هذا في شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٨/٢.

(٤) التوبة ١١٧/٩، وتمامها: ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾.

(٥) ينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٢٨/٢.

قوله: (**ويكون متصلاً ومنفصلاً ومستتراً** [و٨١] **أوبارزاً على حسب العوامل**) هذا تبيين لمواقعه، فالمنفصل حيث يكون مبتدأ نحو: (هو زيدٌ قائم)، أواسم (ما) أو(إنْ) النافية، والمستتر حيث يكون فاعلاً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل، نحو: (كان الأميرُ قادم) قال:

[٤٠١]إذا مت كان الناس نصفان شامتٌ
وآخرُ مُثْن بالذي كنتُ أصنع[1]

والمتصل البارز حيث يكون منصوباً نحو: (إنه الأميرُ قادم)، لأن المفعول لا يجوز استتاره لأنه فضلة بخلاف الفاعل.

قوله: (**على حسب العوامل**) [(هوزيدٌ قائم) و(كان زيد قائم) و(إنه زيد قائم)][2] يعني أنه يكون فاعلاً ومبتدأ أومفعولاً كهذه الأمثلة.

قوله: (**وحذفه منصوباً بأضعيف**)، يحترز من المرفوع، فإنه لا يجوز حذفه، وقد جاء في المنصوب نحو:

[٤٠٢] إنّ مَنْ لام في بني بنت حسّا
ن أُلُمْهُ وأعصه في الخطوب[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي كما في الكتاب ٧١/١، وينظر شرح أبيات سيبويه ١٤٤/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦، وشرح المفصل ١١٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٦/١، والجمل للزجاجي ٥٠، والهمع ٦٧/١-١١١، وخزانة الأدب ٧٢/٩- ٧٣. ويروى عند أبي زيد في النوادر نصفين.
والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية الناس صنفان.

(٢) ما بين الحاصرتين من الكافية المحققة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ٣٨٥، وينظر الكتاب ٧٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٦/٢ وشرح المفصل ١١٥/٣، والإنصاف ١٨٠/١، وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩/٢، ومغني اللبيب ٧٨٩، وشرح شواهد المغني ٩٢٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥.

وقوله:

[٤٠٣] إنّ مــن يدخــل الكنيســة يومــاً
يلـــق فيهـــا جـــآذراً وظبـــاء[1]

وضمير الشأن في هذين البيتين محذوف تقديره: إنه مــن لام، وإنّـه مَـنْ يدخل الكنيسة، والملجيء لهم إلى تقدير ضمير شأن أنّ (إن) لها صدر الكلام و(من) الشرطية لها الصدر أيضاً، وإذا كان كذلك لم يصح أن يكون اسم الشرط معمولاً ل(إنّ) بل اسمها المحذوف هوالمعمول والجملة الشرطية هي الخبر.

قوله: (**إلا مع ((أنّ)) إذا خففت فإنه لازم**) يعني فإنه لازم مع (أن) المفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] و﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾[3] وقوله:

[٤٠٤] في فتية كسيوف الهند قد علموا
أنْ هالكٌ كل مــن يحفى وينتعل[4]

والشاهد فيه قوله: (إنّ من لام) حيث أضمر ضمير الشأن والتقدير: إنه أي الشأن وذلك ضرورة لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

(١) البيت من الخفيف، وينسب للأخطل في ملحق ديوانه ٢٧٦، ينظر شرح المفصل ١١٥/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١، وشرحه على الكافية ٧٠، وشرح الرضي ٢٩/٢، ومغني اللبيب ٥٦، وشرح شواهد المغني ٩١٨/٢، والأشباه والنظائر ٤٦/٨، وهمع الهوامع ١٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥، ١٥٥/٩.
والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إنَّ وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار (مَنْ) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله.

(٢) يونس ١٠/١٠، وتمامها: ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أنِ الحمد لله رب العالمين﴾.

(٣) المزمل ٢٠/٧٣، وتمام المعنى: ﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض...﴾.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه =

تقديره: أنه الحمدُ لله رب العالمين، وأنــهُ سيكون، وأنـه هـالك، وإنما التزم حذفه لأنــه قـد ثبـت أنّ (إنَّ) المكسـورة إذا خففـت جـاز إعمالهـا، نحوقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1]، والمفتوحـة أقـوى منهـا لقـوة شبهها بالفعل، فالتزموا أن يكون فيها ضمير الشأن في المفتوحـة للخفـة، لأنه لوأظهر لطال الكلام به، وبالجملة المفسـرة بعـده، وقـد جـاء ظـاهراً في نحو قوله:

[٤٠٥] فلو أَنْـكِ في يوم الرّخـاء سـألتني
فراقـكِ لم أبخَـلْ وأنـتِ صديـق[2]

٧٦/٢، وشـرح المفصـل ٧١/٨، والإنصـاف ١٩٩/١، والمقتضـب ٩/٣، والمنصـف ١٢٩/٣، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، وهمع الهوامع ١٨٥/٢.
والشاهد فيه قوله: (أنْ هالك كلُّ من يحفى) حيث أضمر اسم أن المحققة واسمها ضمير الشأن المحذوف وتقديره: أنه هالك والخبر كل من يحفى وينتعل هالكه فهالك خبر مقدم لـ كل.

(١) هود ١١١/١١، وتمامها: ﴿وإنَّ كلاً لَّما ليوفنهم ربك أعمالهم إنه بما تعملون خبير﴾.
قرأ الحرميان وأبو بكر وإنْ كلاً بتخفيف النون ساكنة، وأجمعت السبعة على نصب كلاً، فتصور في قراءتهم أربع قراءات إحداها: تخفيف (إنْ) و (لما) وهي قراءة الحرمين، والثانية تشديدهما وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، والثالثة: تخفيف (إنّ) وتشديد (لّما) وهي قراءة أبي بكر، والرابعة: تشديد (إنّ) وتخفيف (لَما) وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو، وقرأ أُبي والحسن بخلاف عنه وأبان بن ثعلب و (إنْ) بالتخفيف (كلٌّ) بالرفع و (لّما) مشددا. ينظر البحر المحيط ٢٦٦/٥، وينظر تفسير القرطبي ٣٣٣٦/٤، وفتح القدير ٥٢٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المنصف ١٢٨/٣، وشرح المفصل ٧١/٨، والجنى الداني ٢١٨، وشرح الرضي ٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١، ومغني اللبيب ٤٧، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١، واللسان مادة (أَنَنَ) ١٥٦/١، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢١٦/٥، ٤٢٧/٤. ويروى طلاقك بدل فراقك.
والشاهد فيه قوله: (أنْكِ) حيث خففت أنّ المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة سألتني.

أسماء الإشارة

قوله: (**أسماء الإشارة**) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأنه منها ما هوعلى حرفين، فحمل باقيها عليها، وأما المعنى فلافتقارها إلى ما بُيّن به من قرينة الإشارة، كالإشارة باليد أوالعين أوغير ذلك، مما يدل على مَنْ الإشارةُ له.

قوله: (**ما وضع لمشار إليه**)[1]، هذا حد الإشارة، ولا يقال فيه دور، لأنه حدَّ الإشارة الاصطلاحية بالإشارة اللغوية المفهومة من الوضع.

قوله: (**وهي خمسة**) يعني المشار إليه خمسة، وكان القياس أن تكون ستة، لأنه مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما مفرد ومثنى ومجموع، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع وهوأولاً بين المذكر والمؤنث فصارت الألفاظ خمسة، أربعة نصوص على كل واحد بعينه، والخامس مشتركٌ بين الجمعين.

قوله: (**ذا**) للمفرد أي (**للمذكر**) لا غير، وأصله عند الأخفش[2]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩/٢ - ٣٠، وشرح المفصل ١٢٦/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٢٨/١ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٣٠/٢، والإنصاف ٦٦٩/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ١٢٦/٣.

(ذي) ومضاعف الياء، بدليل أن سيبويه[1] حكى فيه الإمالة، فقلبت الياء الأولى ألفا لتحرك ما قبلها، وحذفت الثانية اعتباطاً ك(يد) و(دم)، وقيل: أصله دوي، وقال الكوفيون[2] الاسم (الذال) وحدها، والألف زائدة، لأنها تحذف في التثنية، وروى بعضهم (ذاء) بهمزة[3] مكسورة بعد ألف، و(ذاءه) بهاء بعد الهمزة والألف.

قوله: (ولمثناه (ذان) و(ذين) يعني [ظ٨١] والمثنى المفرد المذكر (ذان) في حالة الرفع و(ذين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف باتفاق، ومع الياء عند الكوفيين فقط، وهذه ليست بنيةً عند المحققين، وإنما هي صيغ وضعت على المثنى، لأنها خالفت التثنية بحذف ألف ذا، وقياسه القلب وبتشديد نونها ونون التثنية حقيقة، وجعلها بعضهم تثنية حقيقية معربة، لأن التثنية قابلت علة البناء و(ذان) و(ذين) كقولك: (رجلان) و(رجلين).

قوله: (وللمؤنث ((تا)) و((تي)) و((ته))) يعني للمفردة المؤنثة صيغ سبع تاء بألف ساكنة بعد (التاء)، و(تي) بتاء ساكنة بعد (هاء) و(ته) بهاء ساكنة بعدها (هاء) و(تهي تها) و(تا) و(ذي) بياء بعد ذال، و(ذه) بهاء و(ذهي) ب(هاء) و(ياء) بعد ها، وزاد بعضهم (ته) و(ذه) بحذف الياء وإبقاء الكسرة.

---

(١) ينظر الكتاب ٤١١/٣.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٦٧٠/٢، وشرح الرضي ٣٠/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٢٦/٣ – ١٢٧، وشرح الرضي ٣١/٢.

قوله: (**ولمثناه** ((**تان**)) و((**تين**))) يعني ولمثنى المفرد المؤنث (تان) في حالة الرفع، و(تين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف اتفاقاً، ومع الياء عند الكوفيين.

قوله: (**ولجمعهما أولاء**)[1] يعني لجمع المذكر والمؤنث (أولاء) سواء كان يعقل أم لا.

قوله: (**مدّاً وقصراً**) يريد فيها لغتان: لغة الحجاز المد، والقصر لغة تميم، فمن مدّ كسر الهمزة لالتقاء الساكنين، ومن قصر فهي ساكنة.

قوله: (**ويلحقها حرف التنبيه**) يعني يلحق اسم الإشارة وهو(ها) ليدل على تنبيه المخاطب، فتقول (هذا) و(هاتا) و(هذان) و(هاتان) و(هؤلاء) ولا يأتون بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، ولهذا لم يستعمل في البعيد الغائب، وأكثر استعمالها في الحاضر أكثر منه في المتوسط.

قوله: (**ويتصل بها حرف الخطاب**) أي يتصل بأواخر الإشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكير وتأنيث، وقد يجتمعان معاً، فنقول (هذاك) و(هاتاك) وعلامات الخطاب خمس، كاف مفتوحة للمفرد المذكر، ومكسورة للمفردة المؤنثة، و(كُما) للمثنى منهما، و(كُم) لجماعة الرجال و(كن) لجماعة النساء.

وقد يكتفي بخطاب الواحد من الجمع، نحوقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٣٦/١، وشرح المفصل ١٢٦/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٦/٢.

يُوعَظُ بِهِ﴾(1) وتأوله بعضهم بأنه يُقبلُ للخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته، والمراد هووجماعته، ويقدر لها اسم مفرد يقع على الجمع، كأنه قال (يا قريني).

قوله: (وهي خمسة) يعني حروف الخطاب فإذا ضربتها في صيغ الإشارة الخمس، كانت خمساً وعشرين(2)، هذا باعتبار الصيغ وأما باعتبار المشار إليهم والمخاطبين فهي تكون ستاً وثلاثين لأنهم ستة، وضَرْبُ ستٍ في ستٍ تكون ستاً وثلاثين، لكن قد جعلوا للمثنى من المذكر والمؤنث مع الخطاب صيغة واحدة وهي (كما) ولجماعة الرجال والنساء مع الإشارة صيغة واحدة وهي (أولاء) فسقط الزائد على خمس وعشرين، وهي إحدى عشرة، لأنه تكرار في اللفظ وإن كان ثابتاً في المعنى.

قوله: (وهي ذاك إلى ذاكنَّ وذانك إلى ذانكنّ) [وكذلك البواقي](3) يريد أنك تخاطب باسم الإشارة المفرد المذكر أنواع المخاطبين، ثم تنتقل إلى المثنى من الإشارة، تخاطب به أنواع المخاطبين، ثم كذلك جمع الإشارة، ثم المؤنثة ثم المؤنثتين ثم الجمع، ولك أن تعكس، وهو أن تخاطب بحرف الخطاب أنواع الإشارة، ثم تنتقل إلى المثنى من الخطاب، ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة، ثم مثناها ثم مجموعها فتذكر ما أشار إليه

---

(1) البقرة 232/2 وتمامها: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر...﴾.

(2) قال ابن الحاجب في شرحه 71: (فتكون خمسة وعشرين لفظاً لستةٍ وثلاثين معنى لأن المعنى ستة في ستة والألفاظ خمسة في خمسة) وهي كما ذكر ابن الحاجب وهي: ذاك ذاكما، ذاكم، ذاك ذاكن، ذانك ذانكما، ذانكم، ذانكِ ذانكن، تاك تلكما، تلكم، تلك تلكن، وتانك وتانكما، وتانكم، تانك تاكنّ. أولئك، أولئكما، أولئكم أولئك أولئكنّ. صار المجموع خمسة وعشرين.

(3) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

المصنف وهي ست مراتب:

الأولى: كيف ذاك الرجل يا رجل، كيف ذاك الرجل يا امرأة، كيف ذاكما [و٨٢] الرجل يا رجلان ؟ كيف ذاكما الرجل يا امرأتان هذه مكررة، كيف ذاكم الرجل يا رجال ؟ كيف ذاكن الرجل يا نساء.

الثانية: أن يكون السؤال عن مذكرين وهي ست:

كيف ذانك الرجلان يا رجل كيف ذانك الرجلان يا امرأة ؟ كيف ذانك الرجلان يار جلان ؟ كيف ذانكما الرجلان يا مرأتان ؟ مكررة، كيف ذانكما الرجلان يا رجال ؟ كيف ذانكن الرجلان يا نساء؟

الثالثة: أن يكون السؤال عن مذكرين:

كيف أولائك الرجل يا رجل ؟ كيف أولائك الرجل يا امرأة ؟ كيف أولائكما الرجل يا رجلان ؟ كيف أولائكما الرجل يا امرأتان ؟ مكررة، كيف أولئكم الرجل يا رجل ؟ كيف أولائكن الرجل يا نساء؟

الرابعة: أن تكون عن مؤنثة:

كيف تاك المرأة يا امرأة ؟ كيف تاكما المرأة يا رجلان ؟ كيف تاكما المرأة يا امرأتان؟ مكررة، كيف تاكم المرأة يا رجل ؟ كيف تاكن المرأة يا نساء.

الخامسة: عن مؤنثتين:

كيف تانك المرأتان يا رجل ؟ كيف تانك المرأتان يا امرأة ؟ كيف تانك يا رجلان؟ كيف تانك المرأتان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف تاكم المرأتان يا رجال ؟ كيف تاكن المرأتان يا نساء؟

السادسة: عن مؤنثات:

كيف أولئك النساء يا رجل ؟ كيف أولئك النساء يا امرأة ؟ كيف أولائكما النساء يا رجلان ؟ كيف أولائكما النساء يا امرأتان ؟ مكررة، كيف أولائكم النساء يا رجال؟ كيف أولائكن النساء يا نساء ؟ فهذه المرتبة السادسة كلها مكررات، لأنها كالمرتبة الثالثة وفي الخمس المراتب الباقية خمس مراتب مكررات من مسائل الخطاب وهي الرابعة من كل واحدة منهمن وإن سلكت الطريقة الثانية عكست هذه، وهوأن تخاطب بحرف الخطاب. أنواع الإشارة كانت المرتبة الرابعة كلها مكررة ومن الخمس المراتب الباقيات خمس مسائل مكررات من الإشارة وهي السادسة والمقصود أنها إن بدأت به أسقطت منه ستاً ومن الآخر خمساً [ظ٨٢] يتلوها الثانية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

قوله: (**ويقال** (**ذا**) **للقريب، و**(**ذلك**) **للبعيد وذاك**) **[للمتوسط]**[1] يعني أن من النحاة من ذهب [إلى][2] أن أسماء الإشارة على ثلاث مراتب فالذي للقريب مجرد عن كاف الخطاب والنون الشديدة، واللام، نحو: (ذا) و(تا) و(ذان) و(تان) بالتخفيف، و(أولاء) سواء دخل عليها حرف التنبيه أولا، والذي للمتوسط، ما دخله علامة الخطاب دون اللام والنون الشديدة، نحو(ذاكَ) و(تاك) و(ذانك) و(تانك) بالتخفيف، و(أولاك) والذي للبعيد ما اجتمع فيه علامة الخطاب، واللام والنون الشديدة في المثنى، نحوذلك وتلك و(ذانك) و(تانك) مشددتين و(أولالك) قال:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

[٤٠٦] أولالك قومي لم يكونوا أشابةً
وهل يعظ الضّليلَ إلاّ أولالكا[١]

وأولالئك مثل أولالك.

قوله: (وتلك، وذانك، وتانك، وأولالك مثل ذلك) يعني أن هؤلاء الأربع يُقَلن للبعيد، كما أن (ذلك) يقال للبعيد، وقد يجوز الإتيان بلفظ البعيد للقريب لعظم المشير أوالمشار إليه لأنه يجعل بعد المنزل بينهما كبعد المسافة نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[٢] و﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[٣] وبلفظ القريب للبعيد لحصوله وحضوره نحو(هذه القيامة قد قامت).

قوله: (وأما (ثَمَّ) و(هُنا) و(هَنّا) فللمكان خاصة) يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بظرف المكان، وهوعلى ثلاثة أضرب: للقريب وللبعيد وللمتوسط فالذي للقريب (هُنا)، و(هاهُنا) والذي للمتوسط (هُناك) و(هاهنك) والذي للبعيد (هنالك) و(هنّاك) بالتشديد و(ثَمَّ).

قوله: (للمكان خاصة) يريد أنها لا تخرج عن المكانية وأجاز ابن مالك[٤] الإشارة ب(هُنا) و(هَنا) إلى الزمان وجعل منه: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٥] وقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في شرح المفصل ٦/١٠ ونوادر أبي زيد ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، والمصنف ١٦٦/١، ٢٦/٣، وهمع الهوامع ٢٦١/١، وخزانة الأدب ٣٩٤/١.
الشاهد فيه قوله: (أولالك) حيث أتى بها ويريد أولئك فزاد اللام بدل الهمزة.
(٢) البقرة ٢/٢.
(٣) يوسف ٣٢/١٢.
(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/١.
(٥) الأحزاب ١١/٣٣.

[٤٠٧] إذا الأمور تشابهت وتعاظمت
فهنالك يعترفون أين المفزعُ(١)

وقوله:

[٤٠٨]حنّت نوار ولات هنّا حنّتِ(٢) ....

(١) البيت من الكامل، وهو للأفوة الأودي في ديوانه ١٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/١، والمقاصد النحوية ٤٢١/١، وهمع الهوامع ٢٧٠/١.
والشاهد فيه أن (هنالك) أشير بها إلى الزمان وأصل وضعها الإشارة إلى المكان.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنّتِ

وهو لشبيب بن جعيل وله ولغيره ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٥/١، والجنى ٤٨٩، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والمغني ٧٧١، وشرح شواهد المغني ٩١٩/٢، وهمع الهوامع ٢٧٠/١، وخزانة الأدب ١٩٥/٤.
والشاهد فيه (هنّا) حيث أشير بها إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان.

الموصول

قوله: (**الموصولات**) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأن ما هوعلى حرفين كـ(مَنْ) و(ما) والألف واللام، وحمل سائرها عليه، وأما المعنى لافتقارها إلى الصلة والعائد، فأشبهت الحرف لافتقاره إلى غيره.

قوله: (**ما لا يتم جزءاً**)[1] يعني جزءاً تاماً من مسند ومسند إليه، إما جملة لكونه فاعلاً، أومبتدأ، أوخبر، أوغير جملة لكونه مفعولاً به ومضافاً إليه، فإنه لا يصلح الموصول لشيء من ذلك إلا بصلة عائد، وخرج من ذلك الأسماء التي تصير جزءاً تاماً من الكلام من غير صلة كـ(زيد) و(عمرو).

قوله: (**[إلا بصلة]**[2] **وعائد**) يخرج نحو(حيث) و(إذا) و(إذ) فإنها وإن افتقرت إلى صلة فإنها لا تحتاج إلى عائد[3]، ولا يقال في الحد إحالة، لأنه

(١) قل الرضي في شرحه ٣٥/٢: أي يصير جزء الجملة، ونعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات، لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قل الرضي في ٣٥/٢: (أي ضمير يعود إليه قل: هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة كـ (حيث) و (إذ) فإنه لا يتم إلا بجملة وليس موصولاً في الاصطلاح، وهذا الموصول الحرفي ما أوّل مع ما يليه من

فسر الموصول الاصطلاحي باللغوي و(جزءاً) خبراً ل(يتم)[1].

قوله: (وصلته جملة) يحترز من المفرد، فإنه لا يكون صلة، وأجاز الكوفيون[2] الصلة ب(مثل) واحتجوا بقوله:

[٤٠٩] إن الزبيري الذي مثل الجَلَم[3] ـــــــــ ....

بنصب (مثل) وتأوله البصريون على حذف بعض الصلة تقديره: الذي عاد مثل الحلم، قالوا: لأنه قد جاء حذف الصلة لكمالها، في نحو قوله:

[٤١٠] ـــــ .... وكفيت جانبها اللتيا والتي[4]

الجمل بمصدر).

(١) لأن يتم تضمن معنى يصير وذلك أن الأفعل الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها، فمعنى يتم جزءاً تاماً وكذا تقول كان تسعة فكملتها عشرة أي صيرتها عشرة كاملة. ينظر الرضي ٣٥/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٥٤/٣.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٤، وينظر هامش شرح المفصل ١٥٤/٣، وينظر شرح التسهيل السفر لابن مالك السفر الأول ٣٠١/١، قل في هامش شرح المفصل: وتأول البصريون مثل هذا بأنه مما حذفت فيه الصلة وأبقي معمولها والتقدير: أنا الزبيري الذي صار مثل الجَلَمْ.
وأما تقدير البيت الذي أنشدْ الكسائي فغير مسلم لأن (مثل) في البيت مرفوع على الوصف للذي وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوباً خبراً لصار الذي قدره، وإذا قدرته أنا الزبيري الذي هو مثل الحلم لم يكن من باب حذف الصلة، وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء).
الجْلم: المقراض القاطع. وعجزه:

مشى بأسلابك في أهل الحرم

ويروى: أنا بدل إنه، والحَلَم بدل الجلم.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وقد رأيت ثأي العشيرة بينها

وهو لسلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ١٢٠، وخزانة الأدب ١٥٥/٦، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦٢.

فبالأولى: جواز حذف بعضها، وإنما وجب أن تكون الصلة جملة لأن (الذي) و(التي) ومثناهما ومجموعهما، جعلت وصلة لجعل، الجملة صفة للمعرفة فحمل عليها أخواتها.

قوله: (**خبرية**)[1] يحترز من الإنشائية، وهي التي لا تحتمل الصدق والكذب لأنها غير موضحة، وقد جاءت الصلة إنشائية نحو قوله:

[٤١١]وإني لراج نظرة قِبَل التي لعلي وإن شطّت نواها أزورها[2]

قوله: (**والعائد ضمير له**)، أي للموصول ليربط بين الموصول وجملته لأنها أجنبية.

قوله: (**وصلة الألف واللام اسم فاعل أومفعول**)[3] يعني أن الصلة تكون جملة ما خلا صلة (أل) بمعنى الذي والتي، فإنه اسم فاعل أومفعول

(١) ينظر شرح المصنف ٧٣، وقل الرضي في شرحه ٣٧/٢: (وقد تقع التسمية صلة، قل تعالى: ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾ أي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو (جاءني الذي ما أحسنه)، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها إنشائية.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٠٦/٢، وينظر شرح الرضي ٣٧/٢، والمغني ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٨١٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٦/١، وخزانة الأدب ٤٦٤/٥، ويروى لرام بدل لراج.
والشاهد فيه قوله (التي لعلي..) حيث جاءت جملة لعلي صلة التي أي التي أقول لعلي أزورها حيث جعل الجملة الإنشائية صلة لـ (للتي).

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٣، وشرح المفصل ١٥٠/٣، والأصول لابن السراج ٢٦٢/٢ وما بعدها، وشرح ابن عقيل، قل الرضي في شرحه ٣٧/٢: اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة علي اسمي الفاعل والمفعول، فقل المازني: هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: الرجل والفرس، وقل غيره: إنها اسم موصول... وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من الذي وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقرير اسم ونقل ابن عقيل في ١٥٥/١ عن الكسائي جواز وقوع الطلبية والإنشائية، وهشام يجيز وقوع الجملة المصدرة بليت مثل جاءني الذي ليته قائم).

لأنهما لا يدخلان إلا على الجملة الفعلية وخصوصهما بذلك، لأن اسم الفاعل والمفعول نائبان مناب الفعل وصالحان ل(أل)، فقد وَفرّ ما يجب للصلة وما يجب ل(أل) والدليل على نيابتهما مناب الفعل، عطف الفعل عليهما نحوقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[1] وقد أجاز بعضُهم صلتها بالفعل المضارعة[2] نحو:

[٤١٢] ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والنسب[3]

وقوله:

[٤١٣] يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً
إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع[4]

وبعضهم بالجملة الاسمية نحو:

---

(١) سورة الحديد ١٨/٥٧ وتمامها: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم﴾.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٤/١، وشرح الرضي ٣٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق ولكنه ليس في ديوانه المطبوع ونسبه إليه في الإنصاف ٥٢١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٥/١، والجنى الداني ٢٠٢، وشرح شذور الذهب ٤٠، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، وشرح أوضح المسالك ٢٠/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣٢/١.
ويروى (الجدل) بدل (النسب).
والشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث أدخل الموصول الاسمي أل على الفعل المضارع حيث جعل الصلة هي جملة فعلية فعلها مضارع.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، ينظر شرح المفصل ١٤٤/٣، والإنصاف ١٥١/١، وسر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، ونوادر أبي زيد ٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧٥/١، والمغني ٧٢، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١، وشرح الرضي ٣٩/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣١/١، ٤٨٢/٥، وتذكرة النحاة ٣٧٥، ويروى: ربّه بدل ربنا.
والشاهد فيه قوله: (اليجدع) حيث أدخل (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة لأنه مثلها في المعنى وهذه للضرورة.

[٤١٤] مـن القــوم الرســولُ الله منهــم
لهــم دانـــت رقـــاب بـــني مَعَـــدِّ[١]

قولـه: (وهي الذي والتي)، (الـذي) للمفـرد المذكـر و(الـتي) للمفـردة المؤنثة، وفيهما لغات أربع: بإثبـات اليـاء مشـددة ومخففـة، وحذفهـا وبقـاء الكسرة[٢]، نحوقوله:

[٤١٥] والّذِ لو شاء لكانت بـرّاً أوجبـلاً أصَـمّ مشــمخرا[٣]

وحذفها وإسكان ما قبلها نحو:

[٤١٦] فقـل لِلَّـتْ تلومـك إن نفسـي
أراهـــا لا تُعَـــوذُ بــــالتميم[٤]

وقال الجزولي:[٥] إذا شددت ياء (الذي) و(التي) كان معرفتـين وبعضهـم يبنيها على الكسر على أصل التقاء الساكنين وعليه:

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠١، وشـرح التسـهيل السـفر الأول ٢٧٧/١، وشـرح ابن عقيل ١٥٨/١، والمغني ٧٢، وشرح شواهد المغني ١٦١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ٧٦/١.
والشاهد فيه قوله: (الرسول) حيث وصل أل في الجملة الاسمية ضرورة والتقدير (من القـوم الذيـن رسول الله منهم).
(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢.
(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصـاف ٦٧٧/٢، وشـرح الرضـي ٤٠/٢، وهمـع الهوامـع ٢٨٤/١، وخزانـة الأدب ٥٠٥/٥. ويروى:

والذ لو شــاء لكنـت صخـرا

والشاهد فيه قوله: (والذِ) والأصل والذي بحذف الياء وكسر ما قبلها مـن بـاب الاكتفـاء بالكسـرة عن الياء.
(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٦١/١، وشرح الرضي ٤٠/٢، وأمـالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، وهمع الهوامع ٢٨٤/١، وخزانة الأدب ٤٩٩/٢، ٦/٦.
والشاهد فيه قوله: (للتْ) يريد التي فحذف الياء وسكن التاء على لغة.
(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢، والهمع ٢٨٤/١.

[٤١٧] وليس المال فاعلمه بمال   وإن أغناك إلا الذيّ

ينال به العُلا ويصطفيه   لأقربِ أقربيك ولِلْقصيّ[(١)]

[ظ٨٣]وحكى الزمخشري[(٢)] بناءهما على الضم كـ(قبل) و(بعد) وعليه:

[٤١٨] أَغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الّذيُّ

يألف الحلم إن جفاه بَذِيُّ[(٣)]

قوله: (واللذان واللتان) يعني تثنيته (الذي) و(التي) وفيهما لغتان بإثبات النون وحذفها وعليه:

[٤١٩] أبني كليب إن عَمَّي اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا[(٤)]

[٤٢٠] هما اللتا لو ولدت تميم   لقيل فخرٌ لهمُ صميمُ[(٥)]

---

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦١/١، وشرح الرضي ٤٠/٢، واللسان مادة (ضَمِنَ) و (لذا) وهمع الهوامع ٢٨٣/١، وخزانة الأدب ٥٠٤/٥ - ٥٠٥، والدرر ٢٥٥/١.

ويروى: يريد به العلا ويمتهنه بدل ينل ويصطفيه وأقربيه بدل أقربيك.

والشاهد فيه قوله: (اللذيّ) حيث شدد الياء وبنى الاسم الموصول على لكسر إذ هو الأصل في التقاء الساكنين وذلك على لغة بعض العرب.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢، والهمع ٢٨٣/١ وما بعدها.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٦١/١، والدرر ٢٥٧/١، وهمع الهوامع ٢٨٤/١.

والشاهد فيه قوله: (الذيُّ) حيث بناه على الضم بالتشديد على لغة ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٨٧، وينظر الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمصنف ٦٧/١، وشرح المفصل ١٥٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٦٣/١، وشرح الرضي ٤٠/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/١، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٢١٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (اللذا) يريد (اللذان) فحذف النون على لغة بعض العرب وهم بلحارث بن كعب وبعض ربيعه.

(٥) الرجز للأخطل كما في خزانة الأدب ١٤/٦، ينظر شرح الرضي ٤٠/٢، وأوضح المسالك ١٤١/١، والدرر ١٤٥/١، وشرح التصريح ١٣٢/١، والمقاصد النحوية ٤٢٥/١، وهمع الهوامع ١٦٧/١.

قوله: (بالألف والياء) يعني بالألف في حال الرفع، والياء في حال النصب والجر، ولك مع الألف تشديد النون وحذفها ومع الياء على رأي الكوفيين[1]، وذلك على الأصح، والخلاف فيهما كالإشارة.

قوله: (الأولى و((الذين))) يعني لجمع المذكر وفيهما ثلاث لغات، (الألى) لجمع من يعقل من المذكر والمؤنث وهي بمعنى (الذين) قال:

[٤٢١]أليسوا بالأُلى[2] قصدوا وجاروا[3] ....

و(الذين) وهي لجمع مَنْ يعقل من المذكرين، والأفصح لزومها الياء في الرفع والنصب والجر، وبعضهم يلزمها الواو في الأحوال[4]، وهذيل ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء، وقد تكون (الذي) بمعنى (الذين) وعليه ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[5].

[٤٢٢] إن الذي حانت بفلْج دماؤهم
هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ[6]

والشاهد فيه قوله: (اللتا) يريد (اللتان) فحذف النون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(١) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢.

(٢) في الأصل بالأولى وهو تحريف.

(٣) لم أقف على مصدر أو قائل.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢ قال: (وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع هذلية.

(٥) التوبة ٦٩/٩، وتمام المعنى: ﴿فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا أؤلئك حبطت أعمالهم﴾.

(٦) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميله في الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وشرح المفصل ١٥٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦٣/١، وشرح الرضي ٤٠/٢، والمغني ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢، واللسان مادة (فَلَجَ) ٣٤٥/٥، والهمع ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٧/٦ – ٢٥ – ٢٧.

و(اللائين) بالياء في الأحوال الثلاثة وبعضهم يرفعه بالواووعليه:

[٤٣٣] هم اللاؤن فكوا الغل عني ... بمروالشاهجان وهُمْ جناحي[1]

وقد تحذف النون فيقال: (اللائي) قال تعالى: ﴿واللائي يؤلون من نسائهم﴾[2].

قوله: (واللاتي واللواتي)، يعني لجمع المؤنث، وفيهما لغات تسع (اللايي) و(اللاتي) و(اللائي) و(اللواتي) بإثبات الياء فيهن وحذفها هذه ثمان والتاسعة (اللاء) بكسر الياء وقد يُحذف فيهن ما بعد الألف فيقال: (اللا) و(اللوا).

قوله: (مَنْ وما)، (منْ) لمن يعقل، و(ما) لما لا يعقل وهما بمعنى (الذي) نحو: (جاءني من جاءك)، و(أكلت ما أكلت)، تستعملان في المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً.

قوله: (وأيّ وأيّه) (أي) للمذكر و(أيه) للمؤنث بمعنى (الذي) و(التي).

والشاهد فيه قوله: (الذي) يريد الذين وحذفت النون تخفيفاً أو للضرورة

(١) البيت من الوافر، وهو للهذلي كما في أمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦٦/١، واللسان مادة (ذا) ١٤٧٢/٣، وهمع الهوامع ٢٨٧/١.

والشاهد فيه قوله: (واللاؤن) حيث جاءت اللاؤون بمعنى الذين ويحتمل أن تكون على لغة من يبنيها، أو على لغة من يعربها.

(٢) البقرة ٢٢٦/٢، وهي: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاؤوا فإن الله غفور رحيم﴾. وقرأ الأخفش واللائي ذكر هذه القراءة الرضي في ٤١/٢، وقال: وقرأ الأخفش ولم أجدها في معاني القرآن للأخفش، أو كتب القراءات والتفسير والله أعلم.

قوله: (**وذو الطائية**)[1] بمعنى (الذي) وهي لازمة للواو ومبنية عندهم لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، قال:

[٤٢٤] .... ــــــ لأنتحين للعظم ذو أنا عارِقُه[2]

وبعض طيء تعرفها ومنه (اذهب بذي تسلم) وتؤنث وتجمع فتقول: (ذوا) للمذكر و(ذوو) للمؤنثة و(ذوات) للمؤنثات كما تجمع وتؤنث (ذو) بمعنى صاحب.

قوله: (و((**ذا**)) **بعد** ((**ما**)) **للاستفهام**)[3] يعني أن (ذا) موصولة بمعنى (الذي) بشرط تقدم (ما) الاستفهامية عليها نحو: (أعجبني ماذا صنعت) أي الذي صنعت، وجعلها الكوفيون[4] موصولة من غير (ما) نحو:

---

(١) قال الرضي في شرحه ٤١/٢: (الأكثر أن ذو الطائية لا تصرف نحو جاءني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت، وذو فعلنا، وذو فعلن) وفي ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائها، ينظر الأصول ٢٦٢/٢، والهمع ٢٨٩/١، وشرح المفصل ١٤٩/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعارق الطائي في ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦، وسر صياغة الإعراب ٣٩٧/١، ونوادر أبي زيد ٦١، وشرح المفصل ١٤٨/٣، واللسان مادة (عرق) ٢٩٠٩/٤.

وصدره:

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم

عارق: شاعر من طيء اسمه قيس بن جروة.

الشاهد فيه قوله: (ذو) حيث جاءت بمعنى (الذي) على لغة طيء وليس ذو بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة.

(٣) أجاز الكوفيون وقوعها موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام كما في الشواهد التي أوردها الشارح. قال الرضي في شرحه ٤٢/٢: (وأما الكوفيون فيجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في ذا بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية)، وأجاز سيبويه موصوليتها بعد (مَنْ) أيضاً، ينظر الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٢/٢.

[٤٢٥]..................... ــــــــــ نجوت وهـذا تحملـين طليـق[1]

أي والذي، وبعضهم جعلها موصولة مع (مَنْ) نحو:

[٤٣٦] ألا إن قلبي لدى الظاعنينا حزيـن فمـاذا يعـزّى الحزينـا[2]

وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[3] ليس منه لدخول الذي.

قوله: (**والألف واللام**) بمعناهما، يعني بمعنى (الذي) و(التي) إذا كانتا في اسم الفاعل والمفعول نحو: الضارب والضاربة، أي الذي ضرب والتي ضربت، ولا يكونان حرفي تعريف، لأنه لا يتقدم معمولهما عليهما، لا يجوز (زيداً [و٨٤] أنا الضارب) وجعلهما[4] الأخفش حرفين[5] للتعريف العهدي أو الجنسي كالرجل، وإنما يتقدم معمولها لضعف شبه اسم

---

(١) عجز بيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ١٧٠، وينظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، ٢/١٧٧، وشرح المفصل ٤/٧٩، والإنصاف ٢/٧١٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٦٢، وشرح الرضي ٢/٤٢، وتذكرة النحاة ٢٠، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٩، واللسان مادة (عدس) ٤/٢٨٣٧، وهمع الهوامع ١/٢٩٠، وخزانة الأدب ٦/٤١ – ٤٢ – ٤٨، ويروى: أمنتِ بذا نجوت. وصدره:

عَـدَس ما لعبَّـاد عليـك إمــارةٌ

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق) على رأي الكوفيين حيث يجوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة أن تكون موصولة بغض النظر عن هاء التنبيه التي تتصل بهذه الأسماء والتقدير: والذي تحملينه طليق.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١/٢٧٢، وأوضح المسالك ١/١٦١، والمقاصد النحوية ١/٤٤١، وخزانة الأدب ٢/٤٣٦، وشرح التصريح ١/١٣٩، ويروى فمن ذا.

والشاهد فيه قوله: (فمن ذا يعزي) حيث أتى بـ (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي بعد (مَنْ) الاستفهامية وحله لـ (ذا) بصلة هي جملة (يعزي الحزين).

(٣) البقرة ٢/٢٥٥.

(٤) في الأصل جعلها وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢/٤٢.

الفاعل بدخولهما عليه.

قوله: (والعائد المفعول يجوز حذفه)[١]، إذا كان عائد (أل) لم يحذف وأجازه بعضهم في المنصوب[٢] نحو:

[٤٢٧] ما المستفز الهوى محمودُ عاقبةٍ
ولو أتيح له صفواً بلا كدر[٣]

تقديره: ما المستفز، وإن كان عائداً، أي جاز وحسن لقوله (وإن) و(كأن) و(ما) وخبر (إن) لأن وقوعهما ضمائر قليل، فإذا حذفت توهم أن المحذوف المبتدأ، وإن كان مبتدأ بقي بعد حذفه، فإن كان محصوراً أومعطوفاً عليه، أوبه أ وبعد (لولا) أوحرف نفي لم يجر، وإن كان غير ذلك، فإن بقي بعد حذفه ما يتم به الموصول نحو: الذي هوفي الدار و﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾[٤] لم يجز الحذف، لأنه لا دليل عليه وأجازه الكوفيون[٥] واحتجوا بقراءة من قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[٦] برفع أحسنُ وبقوله:

---

(١) عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولاً لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها. ينظر الرضي ٤٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٨٢/١.

(٢) قل الرضي في شرحه ٤٢/٢: (فالمنصوب يحذف بشرطين أن لا يكون منفصلاً بعد إلا نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إياه... الشرط الثاني: أن يكون مفعولاً نحو: الذي ضربت زيد لأن الضمير إذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف).

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٢/١، وأوضح المسالك ١٧٧/١، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١، وشرح التصريح ١٤٦/١، وهمع الهوامع ٣٠٨/١.
والشاهد فيه قوله: (ما المستفز الهوى) حيث حذف عائد (أل) الموصولة لأنه دل عليه دليل والتقدير ما استفزه الهوى.

(٤) الماعون ١٠٧/٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٣/١، وشرح الرضي ٤٣/٢.

(٦) الأنعام ١٥٤/٦ وتمامها: ﴿ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسنُ وتفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون﴾ وقرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق أحسنُ برفع النون، وخرج =

[٤٢٨] من يعن بالحمد لا ينطق بما سَفَهٌ[(١)] ....

أي بما هو سفهٌ، وإن كان منصوباً فإن كان بحرف مشبه أو بفعل ناقص، أو غير متصرف، أو كان ضميراً منفصلاً لم يجز أيضاً وإن كان ما عدا ذلك جاز بشرطين أن يكون على حذفه دليل يحترز من (جاء الذي ضربته في داره)، لأنه لا دليل على المحذوف، وأن يكون مما يجوز حذفه، ولم يدخل عليه الموصول، ومثاله ما اجتمعت فيه الشروط، نحو: (جاء الذي ضربت)، يجوز (ضربته) وعليه: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[(٢)] ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ﴾[(٣)] ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[(٤)] وعملته، وإن كان مجروراً بإضافة لفظية جاز نحو ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[(٥)] فيمن جعل الضمير مضافاً إليه، وإن كان

على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أحسنُ ينظر البحر المحيط ٢٥٦/٤، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٢٥٧٨/٣ – ٢٥٧٩، وفتح القدير ١٨٠/٢، وقل الرضي هي قراءة شاذة أي بالرفع ينظر شرح الرضي ٤٣/٢.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٤/١، وينظر أوضح المسالك ١٦٨/١، والمقاصد النحوية ٤٤٦/١، والهمع ٣١٢/١، وشرح التصريح ١٤٤/١، وشرح الأشموني ٧٨/١. وعجزه:

ولم يحد عن سبيل المجد والكرم

ويروى لم بدل لا.

والشاهد فيه قوله: (بما سفه) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بالابتداء، ولم تطل الصلة إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير كما ذكره الشارح (بما هو سَفَهٌ).

(٢) الفرقان ٤١/٢٥، وتمامها: ﴿وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزواً أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾.

(٣) فصلت ٣١/٤١ وتمامها: ﴿نحن أولياؤكم في الحيوة الدنيا والآخرة ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون﴾.

(٤) يس ٣٥/٣٦، وتمامها: (ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون﴾.

(٥) طه ٧٢/٢٠، وتمامها: (قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحيوة الدنيا﴾.

بمعنوية لم يجز، نحو: (كالذي قام أبوه)، وإن كان مجروراً بحرف، فإن كان قائماً مقام الفاعل أومحصوراً، أولا دليل على حذفه نحو: (جاء الذي مررت به في داره) لم يجز حذفه وإن كان غير ذلك فإن لم ينجر بما انجر به الأول لم يجز نحو: (مررت بالذي مررت عليه)، إلا أن تدل عليه قرينة نحوقوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾(١) أي منه، وما ورد خلاف ذلك لم يقس عليه نحو:

[٤٢٩] عسى الأيام أن يُرجعْنَ قوماً كالذي كانوا(٢)

وإن انجر بما انجر به الأول جاز حذفه وذلك في الموصول نحو: (مررت بالذي مررت به)، أوالموصوف بالموصول نحو: (مررت بالرجل الذي مررت به)، أوالمضاف إلى أحدهما نحو: (مررت بغلام الذي مررت به)، أو(بغلام الرجل الذي مررت به) وعليه: و﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٣) أي منه وقوله:

---

(١) القصص ٦٨/٢٨ وتمامها: (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

(٢) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ٥٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢، وسمط اللالئ ٥٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٦٣٠/٢، والمغني ٨٦٢ وشرح شواهد المغني ٩٤٤، وخزانة الأدب ٤٣٦/٣ وقبله وله علاقة بالشاهد:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

والشاهد فيه قوله: (قوماً) حيث أعيدت نكرة وقد كانت معرفة في البيت الذي سبقه (القوم) قال ابن هشام في المغني ٨٦١ وما بعدها: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول) وحمل عليه (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسراً) وقولهم: (لن يغلب عسرٌ يسرين) وينسب هذا القول إلى عمر وابن مسعود.

(٣) المؤمنون ٣٣/٢٣، وتمامها: ﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾ قال القرطبي في تفسيره، =

[٤٣٠] أصلّي للذي صلّت قريش[١] ....

أي له.

قوله: (وإذا أخبرت بالذي) [صدرتها][٢] الباء للاستعانة، أي مستعيناً بالذي؛ لأن الذي يخبر عنه لا به، وهويسمى باب الإخبار ومسألة الحل والسبك، وهي مسألة كبيرة، ويورد فيها مسائل كثيرة والقصد بها التمرين[٣] وشحذ القرائح، وكبقية الأخبار، إما أن يكون بالذي وأخواتها أوبأل، إن كان بالذي، فكما ذكر وهوأن تصدر بالذي والتي وفروعها.

قوله: (وتجعل[٤] موضع المخبر عنه ضميراً لها) يعني ضميراً للذي.

قوله: (وتؤخره خبراً) يعني تؤخر المخبر عنه خبراً وترفعه مع حفظ ما يجب من تثنية (الذي) وجمعها وتذكيرها وتأنيثها بحسب الخبر، لأن الموصول له استتار وانفصال واتصال.

٤٥١٣/٥: وزعم الفراء أن معنى (ويشرب مما تشربون) على حذف (من) أي مما تشربون منه، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حذف البتة، لأن (ما) إذا كان مصدرا لم يحتج إلى عائد فإن جعلتها بمعنى (الذي) حذفت المفعول ولم يحتج إلى إضمار من).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ونعبُده وإن جَحَدَ العمومُ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٧/١، وقطر الندى ١١٠، والمقرب ٦٢/١، ويروى نصلي بدل أصلي.

والشاهد فيه قوله: (للذي صلت قريش) أراد نصلي للذي صلت له فحذف العائد المجرور باللام لأن الموصول مجرور بمثلها معنى.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر هذا التمرين بالتفصيل في شرح الرضي ٤٤/٢.

(٤) في الكافية المحققة وجعلت بدل تجعل.

قوله: (**فإذا أخبرت عن زيد من** (**ضربت زيداً**) قلت: (الذي ضربته زيد) يعني أنك تصدر الذي وتجعل موضع المخبر عنه وهوزيد ضميراً وترفع زيداً خبراً، فيصير (الذي ضربته زيد) وإن أخبرت عن التاء صدرت الذي وأخرت التاء خبراً فانفصلت وجعلت موضعها [ظ٨٤] ضميراً للذي فاستعير له ضمير الغائب المفرد ليستتر في الفعل فيصير: (الذي ضرب زيداً أنا) وإن أخبرت في الجملة الاسمية عن زيد من قولك: (زيد قائم) قلت: (الذي هوقائم زيد)، وإن أخبرت عن قائم قلت: (الذي زيد هوقائم)، وإن أردت أن تخبر عن الجملة بكمالها لم يصح لأن الجمل لا تضمر.

قوله: (**وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة**) يعني وكذلك نفعل بالإخبار بالألف واللام مثل فعلك في الذي وفروعها، إلا أنه لا يصح إلا في الجملة الفعلية[1].

قوله: (**ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول**) منهما لأن الاسمية لا يصح بناءها منهما، فالجملة الفعلية يخبر فيها ب(الذي وب(أل)، والاسمية لا يخبر فيها إلا ب(الذي)، إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام، كان ما يجب

---

(١) قل الرضي في شرحه ٤٥/٢: لا تخبر بألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، ثم قال: إن أصله الألف واللام اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه لا يمكن أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو: ضارب أي ضرب أو يضرب أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول.. , ويجب أن يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الألف واللام متصرفاً إذ غير المتصرف نحو: نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول.

في الذي من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث في الصفة الداخلة عليه، لأنهما لا يتغيران، وإذا جرت الصفة على غير صاحبها برز ضمير الفاعل، وإن جرت على من هي له، استتر مطلقاً فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيداً) صدرت (أل) وسبكت الفعلية اسم فاعل ليصبح دخول أل عليها، وجعلت موضع المخبر عنه وهوزيداً ضمير مفعول، وأخرته خبراً مرفوعاً، وبرز ضمير الفاعل لما اتصل باسم المفعول لأنه جرى على غير مَنْ هوله، لأن (أل) لزيد، الضارب ل(أنا) فتصير المسألة (الضاربهُ أنا زيدٌ) وإن أخبرت عن الياء قلت: (الضاربُ زيداً أنا)، ولم يحتج إلى بروزه لأنه جرى على منْ هوله، لأن (للياء) والضارب (للتاء) وكذلك تفعل في باب علمتُ وأعلمتُ، وأما الإخبار في التوابع، فإن أخبرت عن الجزأين جميعاً صح فيها كل، وإن أخبرت عن أحدهما لم يصح في الصفة وعطف البيان والتوكيد اللفظي، وأما المعنوي فأجازوه في المؤكد فقط نحو: (جاء الذي هونفسه زيد) دون المؤكد، لأنه بلفظ مخصوص، وأما العطف فيجوز الإخبار عن أحدهما، والبدل منهم من أجاز الإخبار في أحدهما كالعطف، ومنهم من منع كالصفة، وأما الإخبار عن تنازع الفعلين، فمنهم من أجازه في كل واحدة من الجملتين، كما يفعل في سائر الجمل، ومنهم من أوجبه فيهما معاً، ويؤتى في كل موصول بعائده ثم اختلفوا، فقال الأخفش: يخبر عن الموصولين أخيراً بخبر واحد، فنقول: (الذي ضربته الذي ضربني زيد) وأما كيفية الحل، فهوأن ترد المسألة المُخبر فيها بالموصول إلى أصلها[1]، مثل الإخبار وقد يصعب في بعض المواضع، (فإذا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٧/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٤٥/٢ وما بعدها.

الذي حللت الذي ضربته زيد)، قلت: (ضربت زيداً)، وكذلك (الضاربهُ أنا زيداً) إلا أنك مع (الألف واللام) ترد اسم الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية وترد الضمير إلى ما كان عليه من البروز والاستتار ومما يصعب حله قوله:

[٤٣١] أيها العالم فينا أفتنا وأزل عنا بفتيك العنا[1]

كيف نشكو منك ما حل بنا أنا أنت الضاربي أنت أنا

وحلها أنا أنت ضربتني لأنك أخبرت عن الياء فأخرتها خبراً مرفوعاً فجاءت أنا، وجرى اسم الفاعل على الألف واللام وهما التاء واسم الفاعل للمخاطب فبرز ضميره فصار الضاربي أنت أنا، فإن قيل لم أُتي بضمير متكلم وهوراجع إلى الذي وضميره ضمير غائب كقولك:

[٤٣٢] وأنت الذي آثارُهُ في عدوه من البؤس والنعمى لهنَّ نُدوب[2]

ولم يقل آثارك، قل والذي: جوابه أنه يجوز اعتبار التكلم والخطاب نحو:

[٤٣٣]أنا الذي سمتني أمي حيدره[3] ....

---

(١) البيتان من الوافر، نسبهما يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية للموصلي، ينظر شرح الأزهار ٣٣٦/١.
والتمثيل كما ذكر الشارح (أنا أنت الضاربي أنت أنا) ولا داعي لتكراره.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ملحق ديوانه ١١٨، والدرر ٢٨٣/١، وهمع الهوامع ٢٩٧/١.
والشاهد فيه قوله: (الذي آثاره) حيث أعاد ضمير الغائب على الاسم الموصول الذي.

(٣) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ٧٧، وأدب الكاتب ٧١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧٨، وشرح الرضي ٤٣/٢، والدرر ٢٨٠/١، وخزانة الأدب ٦٢/٦ - ٦٣ - ٦٥، وهمع الهوامع ٢٩٧/١.
وتمامه:

ضرغام آجام وليث قسوره

الشاهد فيه قوله: (أنا الذي سمتني) حيث جاء ضمير الموصول للحضور والأكثر أن يكون للغيبة قلي

واعتبار الغيبة كالبيت الأول، فمن النحاة من قصر الجواب على (الذي) و(التي) وفروعهما فقط، وزاد بعضهم الألف واللام و(ذو) الطائية، وبعضهم أطلق ذلك في الموصولات كلها وشروط الإخبار ستة أن يكون المخبر عنه مما يصح إضماره ومما يصح تأخيره، ومما لا ينقض حكمه، ومما لا يرتفع معناه، ومما يصح رفعه، وما تحته معنى مفيد، وأن تكون الجملة الفعلية خبرية، وتختص الأخبار ب(أل) بأن تكون متصرفة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها.

قوله: (**فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار**) يعني من الشروط[1] تعذر الإخبار.

قوله: (**ومن ثم[2] امتنع في ضمير الشأن**)[3] يعني من حيث تعذر

المرزوقي: كان القياس أن يقول: سميته حتى يكون في الصلة ما يعود على الموصول لكنه لما قصد الإخبار عن نفسه، وكان الآخر هو الأول، ولم يبل برد الضمير على الأول وحمل الكلام على المعنى لأمنه الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى إن المرزوقي قال: (لو لم أسمعه لم أجوزه)، ينظر شرح الرضي ٤٣/٢.

(١) والشروط هي:
١- تصدير الموصول.
٢- وضع عائد إليه مقام ذلك الاسم.
٣- تأخير ذلك الاسم خبراً.
فبالشرط الأول يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية لأن الصلة لا تكون إلا خبرية.
فبالشرط الثاني: وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه ويخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف، إذ لا تضمر هذه الأشياء.
وبالشرط الثالث: وهو تأخير المخبر عنه خبراً يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن. (ينظر شرح الرضي بتصرف ٤٥/٢ - ٤٦ - ٤٨).
(٢) في الكافية المحققة ومن ثمت بدل ثم.
(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل في ١٥٩/٣: (إن كان اسم من جملة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا أن يمنع

الشرط، وهو أنه لا يصح تأخيره لأن له الصدر، وكذلك كل ما كان له الصدر لا يصح فيه الإخبار، كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها.

قوله: (**والموصوف والصفة**) [1] يعني عن أحدهما لأنك إذا أخبرت عن الموصوف أضمرت مكانه والمضمر لا يوصف، وإن أخبرت عن الصفة أضمرت مكانها، والضمائر لا توصف بها، فقد اختل الشرط وهوأنه لا يصح إضماره، وأما الإخبار عنهما فجائز، نحو: الذي هوزيد القائم في زيد القائم.

قوله: (**والمصدر العامل**) [2] يعني لا يصح الإخبار عنه، نحو: (أعجبني ضرب زيداً)، لا تقول الذي أعجبني زيداً ضرب، لأن الضمير لا يعمل، وكذلك اسم الفاعل والمفعول العاملان، فإن كانت غير عاملة، جاز الذي أعجبني الضرب، من قولك: أعجبني الضرب والقائم والمضروب.

قوله: (**والحال والتمييز**) يعني لا يصح الإخبار فيها لأنهما لا يضمران لكونهما نكرتين وإذا أُضمرا لزم في الحال والتمييز أن يكونا معرفتين، كذلك اسم ملازم للتنكير أوالإضمار كالواقع بعد (رب) و(واوها)

منه مانع فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث.

(١) قال المصنف في شرحه ٧٤: (ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميراً فيؤدي إلى أن يكون الموصوف مضمراً، ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة).

(٢) قال المصنف في شرحه ٧٤: (تعذر الإخبار عن المصدر العامل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر عاملاً، ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى الحال أن يكون المضمر حالاً)، وهذا غير جائز فلا يصح أن يكون الضمير حالاً وكذلك لا يصح أن يقع التمييز ضميراً، وقال المصنف في الصفحة نفسها: (وإن تعذر الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك: (زيد ضربته) فلا تخبر عن الضمير في ضربته لأن غير الذي استحقه وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقي الموصول بلا عائد لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على ما كان عليه في عوده على زيد فبقي الموصول بلا عائد.

و(وفائها) و(كاف التشبيه) و(حتى) و(مذ) و(منذ) و(حرف القسم) و(فاعل حبذا) والأسماء الملازمة للنفي كـ(أحد) و(غُريب).

قوله: (**والضمير المستحق لغيره**) يعني أنه لا يصح فيه الإخبار، نحوالإخبار عن عائد المبتدأ في مثل: زيد ضربته، لأنك إذا أخرته خبراً وجعلت موضعه ضميراً للموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن تركته للمبتدأ بقي الموصول بلا عائد، فيقدر لأنه ينقصُ حكمٌ مع الإخبار.

قوله: (**والاسم المشتمل عليه**)[1] يعني متعذر فيه الإخبار نحو:) زيد ضربتُ غلامَه)، فإن الاسم وهو(غلامه) مشتمل على الضمير العائد إلى المبتدأ، فلا يصح فيه الإخبار عن غلامه وحده، لأنه يلزم إضافة الضمير، ولا عن الضمير وحده لأنه يلزم خلوأحدهما من العائد، فهذا تبيين ما أشار إليه الشيخ من الشروط، وهي صحة الإضمار والتأخير وعدم نقصان الحكم، وأما ما يرتفع معناه فنحو: (مذ) و(منذ) و(بيت بيت) لأن معانيها لا تكون إلا مع اللفظ دون ضميره، وأما ما لا يجوز رفعه كالظروف والمصادر اللازمة للنصب نحو(عند) و(سوى) و(سحر) و(سبحان) و(لبيك) و(سعديك) ونحوهما وأما ما مما ليس تحته معنىً مفيد، فمثل المضاف في الكنى والأعلام، نحو: (أبي القاسم) و(عبد الله) و(ابن أوى) و(ابن عرس)، والمركبات مطلقاً نحو: (سام أبرص) و(بعلبك) و(خمسة عشر) لأن

---

(١) ينظر شرح الرضي ٤٧/٢ وقل: (والاسم الذي أحد جزيئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيدٌ ضربت غلامه فإن المضاف مع المضاف إليه، أعني لفظ (غلامه) مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ، و (عليه) أي على الضمير المستحق لغيره قبلُ، وإن استغنى بضمير جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما)، وينظر تفاصيل هذه المسألة في الأصول ٢٦٩/٢ وما بعدها، والمقتضب ٩٩/٣.

الإضافة لا تفيد إلا مع بقاء لفظها وقد يرجع بهذا الشرط إلى أنه مما لا يصح إضماره[1].

قوله: (و(ما) الاسمية) يحترز عن الحرفية، فقد تقدمت معانيها وللاسمية خمسة معان، وإنما دخل سائر المعاني ضمن الموصول لما كانت مبنية ووافق لفظها لفظ الموصول.

(فالموصولة) نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[2].

و(الاستفهامية) نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾[3].

و(شرطية) نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[4] وهي في هذه المواضع [ظ٨٥] لما لا يعقل[5]، ولا تستعمل فيمن يعقل إلا مجازاً، في مواضع حيث يراد العموم نحو: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[6] أو التعظيم والإبهام فتنزله منزلة غير المعلوم لخروجه عن النظائر نحو: (سبحان ما سبح الرعد بحمده)[7]، (سبحان من سخركن لنا)[8]، أو المقابلة نحو: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٨/٣، وشرح الرضي ٤٦/٢.

(٢) النحل ٩٦/١٦، وتمامها: ﴿ما عندكم ينفذ وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا بأحسن ما كانوا يعملون﴾.

(٣) طه ١٧/٢٠.

(٤) البقرة ١٠٦/٢، وتمامها: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير).

(٥) وذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٩/١.

(٦) البقرة ٢٨٤/٢، وتمامها: ﴿... وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير﴾.

(٧) ينظر هذا القول في شرح المفصل ٥/٤ – ٦.

(٨) يروى في شرح المفصل: (سبحان ما سخركن لنا) ٥/٤ – ٦، وينظر شرح الرضي ٥٥/٢، ويرويه: =

﴿أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾[1] وذهب سيبويه[2] وجماعة أنها تستعمل فيمن يعقل، واحتجوا بما ورد في هذه المواضع.

قوله: (**وموصوفة**) نحو قولك: (ربما تكرهه عاقبته محمودة)، وعليه:

[٤٣٤] ربما تكره النفوس من الأمـ ـــر له فرجةٌ كحل العقال[3]

واستدل على أنها موصوفة بدخول (رب) عليها، لأنها لا تدخل على الموصوفة لكونها معرفة، ولا على الاستفهامية والشرطية لأن لهما الصدر، ولا هي زائدة، ولا غير ذلك من معاني الحرفية لعود الضمير عليها، وبعضهم أنكر أن تكون موصوفة وجعلها في هذه المواضع كافة كـ(ربما).

قوله: (**وتامة بمعنى شيء**)[4] يريد بالتمام أنها لا تفتقر إلى صلة ولا صفة، وهي التي في التعجب نحو: (ما أحسن زيداً).

قوله: (**وصفة**)، وهي في الصفة إما للتعظيم نحو: (لأمر (ما) جدع قصير

(سبحان من سخركن لنا)، وقد حكي ذلك عن أبي زيد في شرح المفصل، وشرح الرضي وشرح التسهيل السفر الأول ٢٩٩/١.

(١) الكافرون ١٠٩/٢ – ٣.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦/٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ينظر الكتاب ١٠٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣/٢، وشرح المفصل ٤/٢، والمقتضب ٤٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٩٦/١، وشرح الرضي ٥٤/٢، والمغني ٣٩١، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢، وشرح شذور الذهب ١٦٤، وهمع الهوامع ٢٢/١، وقد روي لعدة شعراء في عدة مراجع...

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) التي هي نكرة تامة بمعنى شيء لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة، ويجوز أن تكون (ما) كافة والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه، ينظر المغني لابن هشام ٣٩١، وشرح الرضي ٥٤/٢.

(٤) قال الرضي في شرحه ٥٤/٢: ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه، ونعما هي، أي ونعم شيئاً هي عند الزمخشري وأبي علي.

أنفه)[1] وقوله:

[٤٣٥]........................ ـــــــ لأمر ما يُسّودُ من يسودُ[2]

أوللتحقير كقولك لمن يفتخر بعطيته: (وهل أعطيتني إلا عطية (ما))، أوللتوبيخ نحو: ضربه ضرباً (ما)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَا﴾[3] وتحتمل الآية التحقير.

قوله: (و(مَنْ) كذلك إلا في التمام والصفة)، يعني أن معانيها في الاسمية كمعاني (ما) إلا أنها لا تكون تامة ولا صفة لعدم السماع، فالموصولة نحوقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[4] والاستفهامية نحو: ﴿مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾[5] والشرطية﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[6] وهي في هذه المواضع لمن يعقل ولا تستعمل في من لا يعقل إلا مجازاً في مواضع وهي حيث ينزل

---

(١) ينظر مجمع الأمثل ١٩٦/٢، والمستقصى ٢٤٠/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٩٦/١، وشرح الرضي ٥٤/٢.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عزمت على إقامة ذي صباحٍ

وهو لأنس بن مدركة في الحيوان ٨١/٣، وينظر الكتاب ٢٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١، والمقتضب ٣٤٥/٤، والخصائص ٣٢/٣، وشرح المفصل ١٢/٣، والجنى الداني ٣٣٤، وشرح الرضي ٥٤/٢، وهمع الهوامع ١٩٧/١، وخزانة الأدب ٨٧/٣ - ٨٩.

والشاهد فيه قوله: (لشيء ما) حيث جاءت (ما) مفيدة للتهويل والتعظيم كما ذكر الشارح.

(٣) البقرة ٢٦/٢، وتمامها: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾.

(٤) الرحمن ٢٦/٥٥.

(٥) القصص ٧١/٢٨، وتمامها: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة مَنْ إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون﴾.

(٦) النساء ١٢٣/٤، وتمامها: ﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب مَنْ يعمل سوءاً يجز به ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيرا﴾.

من لا يعلم منزلة من يعلم[1]، كالأصنام ونحوها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[2] وقوله:

[٤٣٦] ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العُصُر الخالي[3]

أو للتعليل نحو: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾[4] وقوله:

[٤٣٧]ــــــــــــــــ........ وحبذا ساكن الريان مَنْ كانا[5]

أو للمقابلة نحو: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[6] ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[7] ويحتمل ذلك التغليب، وذهب قطرب[8] وجماعة إلى

---

(١) المقصود من يعلم ومن لا يعلم، أي من يعقل ومن لا يعقل.

(٢) الأحقاف ٤٦/٥ وتمامها: ﴿ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٧، ينظر الكتاب ٣٩/٤، وجمهرة اللغة ١٣١٩، ومغني اللبيب ٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/١، وأوضح المسالك ١٤٨/١، وشرح الأشموني ٦٩/١، وهمع الهوامع ٨٣/٢ وخزانة الأدب ١٠٥/٧.

والشاهد فيه قوله: (يعمن من) حيث أنزل من التي هي لمن يعقل منزلة من لا يعقل وهم الأموات.

(٤) الإسراء ٤٤/١٧ وتمامها: ﴿تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره:

حبذا جبل الريان من جبل

وهو لجرير كما في ديوانه ١٦٥، ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧، والجنى الداني ٣٥٧، والمقرب ٧٠/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وهمع الهوامع ٨٧/٢ وخزانة الأدب ١٩٧/١١ - ١٩٩.

والشاهد فيه قوله: (من كانا) حيث أنزل من التي هي للعاقل منزلة العموم للعاقل وغيره.

(٦) النحل ١٧/١٦ وتمامها: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون﴾.

(٧) النور ٤٥/٢٤ وتمامها: ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾.

(٨) ينظر رأي قطرب في شرح التسهيل السفر الأول ٢٩٥/١، وشرح الرضي ٥٥/٢.

استعمالها فيمن لا يعقل واحتج بما ورد، والموصول نحو: رب (من) أكرمت أهانني، وقوله:

[٤٢٨]رب من أنضجت غيظاً صدره[1] ....

والخلاف في هذه موصوفة كـ(ما).

قوله: (و((أي)) و((أية)) كـ((ما))[2] إلا في التمام) يعني (أي) للمذكر، و(أية) التي للمؤنث، معانيها كمعاني (ما) إلا أنهما لا يكونان تامتين لعدم السماع مثال الموصولة ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[3] ومن حكم (أي الموصولة) أنه لا يعمل فيها فعل ماض، وقد روي أن الكسائي سئل عن علة ذلك في حلقة يونس فقال: (أي) خلقت كذلك لا تضاف إلى نكرة، وزاد الكوفيون وجوب تقدم عاملها عليها، والاستفهامية نحو ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾[4] والشرطية نحو: ﴿أَيًّا مَا

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنى لي موتاً لم يُطَعْ

وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ٩٧/١٣، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، وشرح المفصل ١١/٤، وشرح الرضي ٥٥/٢، ومغني اللبيب ٤٣٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وخزانة الأدب ١٢٣/٦ - ١٢٥. يروى قلبه بدل صدره.

والشاهد فيه قوله: (رب مَنْ) فرب لا تدخل إلا على نكرة فدل على أن من هنا نكرة موصوفة بجملة (أنضجت).

(٢) في الكافية المحققة (من) بدل (ما) وقد اعترض الرضي على المصنف في تشبيه (أي) بـ (من) وأي تقع صفة بالاتفاق لا كـ (ما) فإن فيه خلافاً بل جعلها هنا كـ (من) التي لا تقع صفة، ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية لأن معنى برجل أي رجل، أي برجل عظيم.... ٥٦/٢.

(٣) مريم ٦٩/١٩ وتمامها: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً﴾.

(٤) الأنعام ٨١/٦ وتمامها: ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾.

﴿تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[1] والموصوفة في باب [و٨٦] المنادى، نحو(يا أيها الرجل)، والصفة حيث يكون موصوفها نكرة ومضافة إلى نكرة، نحو: (مررت برجل أيّ رجل).

قوله: (**وهي معربة وحدها**) يعني أن (أيّ) و(أيّة) معربة من دون أخواتها في جميع أقسامها، إلا إذا كانت موصولة (**وحذف صدر صلتها**)[2] فبناؤها على الأفصح لافتقارها إلى ذلك الصدر المحذوف، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾[3] وقوله:

[٤٣٩] إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل[4]

وبعضهم أجاز الإعراب لأجل الإضافة، وقال المصنف[5] في شرح المفصل: إن الموصولة مبنية لعدم الإضافة، فتأكد البناء بدخول حرف النداء عليها، وإذا لم يحذف صدر الصلة نحو: (جاءني أيهم هوأفضل) فهي معربة كسائر أقسامها قال:

(١) الإسراء ١١٠/١٧ وتمامها: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً﴾.

(٢) في الكافية المحققة لا يوجد كانت موصولة وإنما: وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها، قال الرضي في شرحه ٥٧/٢: (وصلتها قد تكون اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى أي، وإنما يحذف كثيرا مع أي دون سائر الموصلات لكونه مستقلاً مع صلته بلزوم إضافته).

(٣) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في المقاصد النحوية ٤٣٦/١ وله أو لرجل من غسان، ينظر شرح المفصل ٢١/٤، والإنصاف ٣٦٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ١٠٨، وشرح شواهد المغني ٢٣٦/١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، وهمع الهوامع ٢٩١/١ - ٣١٣.
والشاهد فيه قوله: (على أيهم) حيث جاءت أي اسماً موصولاً مضافاً، وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل ولهذا بنيت على الضم ويروى بالنصب أَيَّهم.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٧/٢.

[٤٤٠] لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ
على أيّنا تعدو المنيةُ أولُ[1]

بجر أينا، وإنما كانت معربة دون أخواتها لأنها مضافة دونهن، والإضافة من خواص الإعراب، أولأنها محمولة على نقيضها، وهو(كل) أونظيرها وهو(بعض) وإما إنها عائلة إلى الأصل في الأسماء وهوالإعراب.

قوله: (**وفي ماذا صنعت وجهان**) [أحدهما ما الذي وجوابه رفع][2] أي أن (ما) أصل الاستفهام و(ذا) الإشارة، فإذا بقيا على أصلهما، قلت (ماذا) و(ماذه) و(ماتان)، وإن شئت أدخلت (ها) التنبيه فقلت: (ما هذا؟) و(ما هذه؟) وحروف الخطاب (ما هذاك؟) و(ما تلك؟) وجوابهما رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقول: خبر أي ؛ هذا خبر، وإن رُكبا فلهما معنيان:

أحدهما: أن تكون (ما) نافية على الاستفهامية، و(ذا) موصولة بمعنى الذي، وجوابه رفع تقديره: أي شيء الذي صنعت[3]، فأي شيء مبتدأ والذي صنعت خبره، وهوالموصول وصلته، ولا يصح أن يكون أي شيء مفعولاً لصلته (الذي) لأن الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول، لأن له الصدر، وارتفاع الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف، وعليه:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمعن ابن أوس كما في ديوانه ٣٩، وينظر المقتضب ٢٤٦/٣، والمنصف ٣٥/٣، وأمالي القالي ٢١٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٣٦، وشرح المفصل ٨٧/٤، وشرح شذور الذهب ١٣٦، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والأشباه والنظائر ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ – ٢٤٥.
والشاهد فيه قوله: (على أينا) حيث أعربت أي لأنها أضيفت دونهن.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٥، وقل: (فلا تكون ما إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها، أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ، وتكون كـ (ما) بمعنى الذي في موضع رفع خبرها).

[٤٤١] ألا تسألان المرء ماذا يحاول أَنَحْبٌ فيقضى أم ضلال وباطل[١]

قوله: (والثاني أي شيء) [وجوابه نصب][٢] يعني أن الوجه الثاني: أن تكون (ماذا) بكما لها بمعنى أي شيء فيكون التقدير: أي شيء صنعت ؟ وهي مفعولة (لصنعت) تقدمت على فعلها لتضمنه معنى الاستفهام، وجوابه (خبراً)، بالنصب أي صنعت خيراً، وقد ورد على المعنيين جميعاً قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[٣] برفع العفو ونصبه و﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٤] بالرفع والنصب، هذا على سبيل الاختيار للمطابقة أعني الرفع، حيث تكون (ما) بمعنى الذي، والنصب حيث تكون (ما) بمعنى أي شيء، وإلا فالرفع والنصب جائز في كل واحد منهما، فالرفع بتقدير مبتدأ، والنصب بتقدير فعل، وجميع هذا إنما يكون ل(إذا) كان كلام المجيب يصح معمولاً لكلام السائل، فَتَحْذِفُ أحد الجزأين استغناءً بدلالة كلام السائل عليه، نحو(ما كتبتَ مصحفاً؟) أي كتبت مصحفاً، فإذا

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه ٢٥٤، والكتاب ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ومجالس ثعلب ٥٣٠، والجنى الداني ٢٣٩، وشرح المفصل ١٤٩/٣، ومغني اللبيب ٣٩٥، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، ٧١١/٢، وشرح الرضي ٥٨/٢.
والشاهد فيه قوله: (ماذا يحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذي) وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية وأتى لها بصلة وهي جملة فعلية (يحاول).

(٢) في الكافية المحققة زيادة وهي قوله: (وجوابه نصب) وشرح هذه الجملة مأخوذة بتصرف من شرح المصنف دون إسناد ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) البقرة ٢١٩/٢، وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع وابن كثير رُوِي عنه النصب كالجمهور والرفع كأبي عمرو. ينظر البحر المحيط ١٦٧/٢، وتفسير القرطبي ٨٦٩/١ وفتح القدير ٢٢٠/١.

(٤) النحل ٣٠/١٦ وتمامها: ﴿وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين﴾.
وقرأ الجمهور خيراً بالنصب أي أنزل خيراً، وقرأ زيد بن على بالرفع أي المنزل خيرٌ (ينظر البحر المحيط ٤٧٣/٥).

كنت منكراً للكتاب لم يصح هذا نحو قوله تعالى: ﴿أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ في جواب﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[1] لأنهم منكرون لإنزاله، فالرفع واجب بتقدير مبتدأ في هذا وأمثاله، وزاد جماعة من النحاة أن (ماذا) كله موصولاً وعليه:

[٤٤٢] دعي ماذا علمت سأتقيه   ولكن بالمغيب نبئيني[2]

---

(١) النحل ٢٤/١٦ وتمامها: ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين) بالرفع وليس فيه قراءة غيرها وقد جُوِّز على مقتضى علم النحو نصبُ أساطير وإن لم تقع القراءة به وعلى النصب لابد من التأويل، ينظر فتح القدير ١٥٦/٣، وفي البحر المحيط ٤٧٠/٥. قال: وقرئ شاذاً أساطيرَ بالنصب على معنى ذكرتم أساطير وقرأ الجمهور بالرفع.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣، وينظر الكتاب ٤١٨/٢، والجنى الداني ٢٤١، ومغني اللبيب ٣٩٦، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، والهمع ٢٩١/١، وخزانة الأدب ٤٨٩/٧.

والشاهد فيه قوله: (ماذا) وقد ركبت (ما) مع (ذا) في اسم واحد قال ابن هشام في المغني: (إذا قدرت (ما) بمعنى (الذي) أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي). ينظر المغني ٣٩٦ – ٣٩٧.

[ظ٨٦]أسماء الأفعال

[ظ٨٦] قوله: (أسماء الأفعال)، قال الأخفش[١] لا محل لها لأنها وقعت موقع الأفعل أوشبهها، وقل سيبويه[٢] والفارسي والمازني: محلها النصب على المصدر، وقل بعضهم واختاره المصنف[٣]، الرفع على الابتداء لما فيها من معنى الفعل وهوعملها، أولأن ما ليس فيه تنوين معرفة، وضعف بأن الضمير المستتر لا يَسُدُّ مسدَّ الخبر، وإنما بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقع الفعل الماضي أوفعل الأمر، وقال الفارسي[٤] لتضمنها لام الأمر، وقال المصنف: لأن منها ما وضعه موضع الحرف نحو: (قدك)، وحملت على البواقي لأنها من باب واحد، وهي أسماء عند البصريين[٥] للدخول اللام والتنوين عليها نحو: (صه) و(التجاءك) ولوقوعها مفعولة نحو:

[٤٤٣] فدعوا نَـزال..........[٦] ....

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٣/١ وما بعدها و ٢٧٩/٣، و ٣٠١/٣ وما بعدها، وينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٦، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٦/١، وينظر شرح الرضي ٦٦/٢ - ٦٧.

(٤) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل ٢٩/٤.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٦٧/٢، وينظر شرح المصنف ٧٥، والهمع ١٢١/٥.

(٦) قطعة من صدر بيت من الكامل، وهو لابن مقروم الضبي في الحيوان ٤٣٧/٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، واللسان مادة (نزل) ٤٤٠٠/٦، وخزانة

والمفعول لا يكون إلا اسماً، وجعلها الكوفيون[1] أفعالاً لدخولها في حد الفعل لدلالتها على الحدث والزمان.

قوله: (**ما كان بمعنى الأمر أوالماضي**) قسمها المصنف[2] إلى قسمين بمعنى الأمر نحو: (رويد) وبمعنى الماضي نحو: (هيهات) ومنع أن يكون منها شيء بمعنى المضارع، وزاد الزمخشري[3] وغيره معنى المضارع، نحو: (أفٍّ) و(أوه) بمعنى أتضجر وأتوجع وجعلوه أكثر من الذي بمعنى الماضي، وقال المصنف:[4] لو يبنى بمعنى المضارع لكان معرباً لأن المضارع معرب، وجعل ذلك من قسم الماضي، وأجيب بأنه لا يلزم البناء لأن الجملة من حيث هي جملة لا يمكن إعرابها، وأن أصل المضارع البناء، أوحمل على الماضي والأمر كما قلنا في بناء المضمرات والإشارة.

قوله: (**رويد زيداً، أي أمهله**) مثلّ بمثال في الأمر، وهو(رويد) ومثال

الأدب ٥/٤٩، ٦/٣٦٧. وتمامه:

فدعوا نزال فكنت أول نازل ... وعلامَ أركبه إذا لم أنزلِ

والشاهد فيه قوله: (فدعوا نَزال) حيث أوقع لفظ (نزال) موقع المفعول لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها.

(١) أي وجعلوا أسماء الأفعال أفعالاً لأن هذه الألفاظ أفعال حقيقية لأنها تدل على ما يدل الفعل من الحدث والزمان، وهذا رأي جمهور الكوفيين، ينظر شرح الرضي ٦٨/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) ينظر المفصل ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١، ورد الرضي بقوله: (لا نقول إن (أفٌ) بمعنى أتضجر و (أوه) بمعنى أتوجع إذ لو كان كذلك لأعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائين). ينظر الرضي ٦٥/٢، ثم قال في الصفحة التي تليها: ويجوز أن يقال إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل سواء بقي الفعل على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع.

الماضي وهو(هيهات)، وأما (رويد) فهويستعمل مصدراً نائباً مناب الفعل، ك(سقيا) و(رعيا)، والكاف إذا دخلت ضمير وهوتصغير إرواد، تصغير الترخيم[(١)]، ويستعمل صفة لمصدر نحو: ساروا سيراً رويداً، ويستعمل حالاً وهو قول سيبويه[(٢)] نحو: ساروا رويداً، ويستعمل اسم فعل مبنياً متعدياً إلى مفعول، ومعناه (أمهل) و(دع)، وقد تدخل (ما) المزيدة نحو: (رويد ما الشعر) والكاف المتصلة به حرف خطاب مثلها في (التجاءك) ولا يكون ضميراً لأنه إن كان مجروراً فأسماء الأفعال لا تُضاف، وإن كان منصوباً لم يصح لأنه قد يأتي المنصوب ب(رويد) بعدها نحو: (رويدك زيداً) وهذا أقوى من جعلها مصدراً لأنها عاملة، والمصدر إذا صُغِّر لا يعمل، ومنه (هلمَّ) مركبة من (ها) مع (لُمّ) عند البصريين[(٣)] أي اجمع[(٤)] فحذف الألف، وعند الكوفيين من (هل) مع (أمّ)[(٥)] أي اقصد، حذفت همزتها وهي تجري على لفظ واحد عند الحجازيين[(٦)] في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول (هلمَّ زيداً) و(هلمَّ هنداً) (هلمّ الزّيدَيْن) (هلم الهندين) (هلم الزَّيْدين) (هلم الهنداتِ)، وعند التميمين لطابق فيها تقول: (هلما) (هلموا) (هلمن) و(ها)[(٧)] بمعنى (خذ)

(١) وهذا مصدر أُهْمِلَ فعله إذ أصله أروِدْهُ إرواداً بمعنى أمهله إمهالاً ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعول فقالوا: (رويد زيد)، وتارة منوناً ناصباً للمفعول فقالوا: (رويداً زيداً) ثم نقلوه وسموه به فعله فقالوا (رويد زيداً)، ينظر أوضح المسالك ٨٦/٤.
(٢) ينظر الكتاب ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٤١/٤.
(٣) ينظر رأي البصريين شرح المفصل ٤٠٢/٤.
(٤) ينظر اللسان مادة (هلم) ٤٦٩٤/٦ – ٤٦٩٥.
(٥) ينظر شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الرضي ٧٣/٢.
(٦) ينظر شرح الرضي ٧٣/٢، واللسان مادة هلم ٤٦٩٤/٦، والأصول لابن السراج ١٤٦/١.
(٧) قل في المفصل: (ها بمعنى خذ وتلحق الكاف فيقل هاك فتصرف مع المخاطب في أحواله وتوضع

وتلحقها كاف الخطاب فتقول: (هاك) أوالهمزة فتقول (هاء) و(هاءً) و(هاءُ) و(هاؤم) قال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1] وقد يجتمعانً فتقول (هاك) و(حيهل) مركبة من (حي) ومن (هلْ) وهي مبنية وفيها لغات: البناء على الفتح، و(حيهلاً) بالتنوين، و(حيهلا) من غير تنوين، و(حيهلْ) بسكون، و(حَيَهْلاً)[2] بسكون الهاء والتنوين، و(حيًّ) بمعنى أقبل، كقول المؤذن (حيّ على الصلاة)، وقد تأتي (هلاّ) بمعنى أقبل، لقوله:

[٤٤٤]ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا[3] ....ـــــــــــــــ

وقد جاءت متعدية بنفسها وبحرف [و٨٧] الجر قال:

[٤٤٥] بحيهلا يردون كـل مطيـةٍ[4] ... .ـــــــــــــــ

الهمزة موضع الكاف فيقل: هاء وتصرف تصريفها ويجمع بينهـا فيقـل: هـاءك بـإقرار الهمـزة علـى الفتح وتصريف الكاف)، ينظر شرح المفصل ٤٣/٤ – ٤٤.

(١) الحاقة ١٩/٦٩، وتمامها: ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾.

(٢) ينظر المفصل ١٥٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، وشرح الرضي ٧٢/٢، والأصول لابن السراج ١٤٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وعجزه:

فقد ركبت أمـراً أغـرَّ محجـلاً

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢٣، وينظر المفصل ١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤، وشـرح الرضـي ٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٥٦٩/١، واللسـان مادة (أول) ١٧٣/١، وخزانة الأدب ٢٦٤/٦. ويروى في شـرح المفصـل ألا حييا بدل أبلغا وفي اللسـان (ازجرا).

والشاهد فيه قوله: (هلا) حيث استعمل هذا اللفظ اسم فعل أمر بمعنى أسرعي.

(٤) البيت من الطويل، وعجزه:

أمـام المطايـا سـيرها المتقـاذف

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٧، والكتـاب ٣٠١/٣، وشـرح أبيـات سـيبويه ٢٢٣/٢، وشـرح المفصل ٤٦/٤، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٣/١، وشرح الرضي ٧٢/٢، وخزانة الأدب ٢٦٣/٦ – ٢٦٨، ويـروى يزجزن بدل يردون.

والشاهد فيه وقوله: (بحيهلا) حيث تركه على لفظه على الحكاية مع دخول حرف الجر عليه....

أي بهذه الكلمة وقوله: «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر»[1] (وحيهل إلى الثريد) أي ائته و(بله) بمعنى (اترك)، وهي تكون مصدراً واسم فعل فإن كانت مصدراً فهي مضافة إلى ما بعدها، وإن كانت اسم فعل كان ما بعدها مفعولاً لها، قال:

[٤٤٦]............................ ـــــــ بله الأكفُّ كأنها لم تخلق[2]

بكسر (الأكفِّ) وفتحها، وروى الأخفش[3] رفع ما بعده على أنه بمعنى (كيف)، ونصبه على أنه حرف استثناء بمنزلة (حاشا)[4] وقيل منزلة (سوى) ومنه قوله حاكياً عن الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت بله ما أُطْلِعْتُمْ عليه»[5] و(آمين) بمعنى استجب و(إيه) زد، و(مه) بمعنى اكفف و(صه) بمعنى اسكت و(هيّا) بمعنى أسرع نحو:

---

(١) حديث أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦ من قول عائشة رضي الله عنها، وكشف الخفاء ٨٧/١ . وقد ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في ٤٥/٤ بلفظ (فحيهل)

(٢) البيت من الكامل، وصدره:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، وينظر المفصل ١٥٥، وشرح المفصل ٤٨/٤، والجنى الداني ٤٢٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٥/٢، وشرح الرضي ٧٠/٢، وتذكرة النحاة ٥٠٠، ومغني اللبيب ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٣٥٢/١، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/٣، وخزانة الأدب ٢١١/٦ - ٢٣٢.

والشاهد فيه قوله: (بله الألفّ) حيث يجوز نصب الألف على أن (بله) اسم الفعل، وجره على أنها مصدر، ورفعه على أنها بمعنى كيف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٢/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤٩/٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ٢١/٦، ومسلم ١٤٣/٨.

[٤٤٧] ....ـــــــ فقد دجا الليل فهيّا هيّا[1]

ويدخلها كاف الخطاب فتقول (هيك)، (هياك).

قوله: ((**وهيهات ذاك، أي ((بَعُدَ))**))[2] يعني أن (هيهات) الماضي بمعنى (بَعُدَ) وفيها لغات: فتح التاء بغير تنوين لغة أهل الحجاز، وكسرها أي لغة تميم وأسد، ثم الضم ثم التنوين في الفتح والكسر والضم، وقرأ الأعرج[3] بفتحها منونةً، وعيسى بن عمر بكسرها منونةً وابن حيوة بضمها منونة، قال الشاعر:

[٤٤٨] ....ـــــــ فهيهاتَ هيهاتِ إليك رجوعُها[4]

روي بالحركات والتنوين، وذكر عن الصّنعانّي فيها ستة وثلاثين[5]

(١) الرجز لابن ميادة في ديوانه ٢٣٧، وينظر الكتاب ٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٦/١، والمقتضب ٩١/٤، ونوادر أبي زيد ١٩٤، وسمط اللالئ ٥٠١، وشرح المفصل ٣٣/٤، وخزانة الأدب ٥٩/٤. وتمام الرجز:

لتقربن قَرَبا جُلْذِيّا ما دام فصيل حيّا

والشاهد فيه قوله: (فهيّا هيا) حيث استعمل الراجز هيا بمعنى أسرع كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢/وما بعدها، وشرح الرضي ٧٣/٢.

(٣) أي في الآية في سورة المؤمنون ٣٦/٢٣ وتمامها: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ بفتح التاءين وهي لغة الحجاز، وقرأ هارون عن أبي عمرو بفتحهما منونتين، وقرأ أبو حيوة بضمهما من غير تنوين، وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين، وروي هذا عن عيسى بن عمر وهي في تميم وأسد وقرأ خارجه بن مصعب عن أبي عمرو والأعرج وعيسى أيضاً بإسكانهما. وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب تلاعبا كبيرا بالحذف والإبدال والتنوين وغيره....) ينظر البحر المحيط ٣٧٤/٦، والقرطبي ٤٥١٤/٦ – ٤٥١٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٥٠، وينظر المفصل ١٦١، وشرح المفصل ٦٥/٤ – ٦٦، واللسان مادة (هيه) ٤٧٤٢/٦، ويروى في اللسان: وهيهات هيهاتاً إليك رجوعها، وصدر البيت:

تذكرتُ أياماً مضين من الصبا

والشاهد فيه قوله: (هيهات) بفتح التاء على لغة أهل الحجاز وبكسرها على لغة أسد وتميم.

(٥) ينظر الهمع ١٢٢/٥ – ١٢٣ وقد ذكرها السيوطي وأوصلها غير الصغّاني إلى أربعين وجهاً.

وجهاً هذه ست و(أيهات) و(هيهات) و(أيهات) و(هاهات) و(أيهاك) وكل منهما مكسور الآخر ومضمومة ومفتوحة منوناً وغير منون. ومن الماضي (سَرْعان) و(وَشْكان) و(شتّان) بمعنى قَرُبَ إفترق[1]، وأما التي للمستقبل على كلام الزمخشري[2] وغيره فنحو: (أفٍّ) بمعنى أتضجر فيها إحدى عشرة لغة: بالحركات من غير تنوين، وبالحركات مع التنوين والسكون فخففا كمن و(أُفّي) كـ(بُشرى) ممالاً، و(إفٍّ) بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، و(أفّةً) منونة وغير منونة قد يتبع (الوقة) (تفة) وقد يرفع كـ(ويلٌ)، ومنها (أوّه) بمعنى أتوجع وفيها لغات بسكون الواووتشديدها وقبلها همزة ومنها (وي) بمعنى أتعجب قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[3] وفيها خلاف، فعند البصريين أنها (وي) دخلت على كاف التشبيه وعند الكوفيين دخلت على (أن)[4].

قوله: (**وفَعَال بمعنى الأمر**) أسماء الأفعال على أضرب، جوامد مرتجلة نحو: (صه ومه وإيه) ومنقولة عن مصدر نحو: (رويداً) و(التجاءك) و(فداءك) ولا تقاس، وعن طرف وهوالإغراء نحو: (عليك) و(إليك)

الصّنعاني: هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي أبو الفضائل ويقل له الصّاغاني حامل لواء اللغة في زمانه، ولد سنة ٥٧٧هـ ومات ٦٠٥هـ وله من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، والتكملة على الصحاح، والعباب، والشوارد في اللغات وشرح البخاري مجلد وشرح أبيات المفصل، وغير ذلك. ينظر ترجمته في البغية ٥١٩/١ - ٥٢٠.

(١) ينظر شرح المفصل ٦٨/٤، قال الرضي في شرحه ٧٤/٢: (بمعنى (سرع) و (قرب) مع تعجب أي ما أقرب وما أسرع)، وفي الهمع ١٢٣/٥ بمعنى اقترب.

(٢) ينظر المفصل ١٦٣، وشرح المفصل ٧٠/٤، وشرح الرضي ٧٤/٢ - ٧٥.

(٣) القصص ٨٢/٢٨ وتمامها: ﴿وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر....﴾.

(٤) ينظر شرح المفصل ٧٦/٤ وما بعدها.

و(دونك) و(مكانك) و(عندك) و(أمامك) و(وراءك) ولا تقاس على الأصح، ومشتقة ك(نزال) وهي التي ذكر الشيخ.

قوله: (**من الثلاثي قياس**)[1] إن كانت من ثلاثي فمذهب[2] سيبويه والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف يحترز من كان وأخواتها، ويذر ويدع ونِعْم وبئس وفعل التعجب، والمبرد[3] قصره على السماع، وإن كان من رباعي فهومقصور على السماع ولم يسمع إلا (عرعار) لعبة صبيان، نحو:

[٤٤٩]............ ـــــــــــ يدعو وليلهم بها عرعار[4]

وقرقار حكاية صوت الرعد قال:

[٤٥٠] قالت له ريح الصبا قرقار[5] .... ـــــــــــ

---

(١) في الكافية المحققة زيادة من قوله: (كـ (نزال بمعنى انزل).

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٠/٣، وينظر شرح المصنف ٧٦.

(٣) نقل الرضي عن المبرد قوله: (فقل في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقل: قَوَام وقَعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، ويرد الرضي قوله: (قلت هذا القول منه مبني على أن فعل معدول عن أفعل للمبالغة وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر كما يجيء)، ينظر ٧٦/٢.

(٤) عجز بيت من الكامل وصدره:

متكنفي جنبي عكاظ كليهما

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٦، وينظر المفصل ١٥٦، وشرح المفصل ٥٢/٤، وجمهرة اللغة ١٩٧، وشرح الرضي ٧٦/٢، واللسان مادة (عرر) ٢٨٨٧/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢، وخزانة الأدب ٣١٢/٦.
والشاهد فيه قوله: (عر عار) فإنه اسم لـ (عرعر) أي اجتمع للعب، وهو رباعي، وقد قصره المبرد على أسماء وليس معدولاً عن عرعر، وإنما هي لعبة مسموعة بهذا الاسم.

(٥) الرجز لأبي النجم وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ٢٧٦/٣، وشرح المفصل ٥١/٤، وشرح الرضي ٧٦/٢، واللسان مادة (قرر) ٣٥٨٢/٥، وشرح الأشموني ٤٦/٢، وخزانة الأدب ٣٠٧/٦-٣٠٩. وتمامه: ـ

وزاد بعضهم (همهام) من (قرقر) و(عرعـر) و(همهـم) وأنكـر ذلـك المبرد[1] وقال: قولهم (قرقار) من (قار) [ظ٨٧] و(عرعار) من (عار) بلا بناء.

قوله: (وفَعَال مصدر[2] معرفة كفَجار)، فَعَـال خمسـة أضـرب: اسـم كـ(جَناح) ومصدر كـ(ذَهاب) وهومعرب، واسـم فعـل كـ(نـزال) وهومبني على الكسر ومصدر معرفة كفجار علم للفجرة عند سيبويه[3]، وعليه:

[٤٥١]................ ــــــــــــ فحملتُ بَرَّةً واحتملتَ فجارِ[4]

وجعلها السيرافي صفة غالبة تقتضي (برّة) أي احتملت الخصلة البرة، واحتملت الخصلة الفاجرة، وتكون صفة، وهوثلاثـة أقسـام: لازم للنـداء نحو: يـا (فسـاق)[5] ويـا (لكـاع) ويـا (دَفَـار) ويـا (خَبَـاثِ) ويـا (رَطَـابِ) وهوقياس على الأصح، وما ورد فيه على غير النداء[6] فشاذ، نحو:

واختلـط المعـروف بالإنكـار

والشاهد فيه قوله: (قرقار) حيث وقع اسم فعل من الرباعي على سبيل الشذوذ.

(١) ينظر المقتضب ٢٧٩/٤، وقد نقل الرضي في شرحه ٧٧/٢ رأي المبرد وقال: لم يأت في الرباعي عدلٌ أصلاً وإنما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية أصوات الصبيان.

(٢) في الكافية المحققة مصدراً بدل مصدر.

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٤/٣ – ٢٧٧.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

إنـا اقتسـمنا خطتينـا بيننـا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥، وينظر الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، والخصائص ١٢٨/٢، وشرح المفصل ٥٣/٤، وشرح الرضي ٧٧/٢، والأشباه والنظائر ٣٤٩/١، وشرح التصريح ١٢٥/١، واللسان مادة أنن ١٦٠/١. ويروى بعدكم بدل بيننا.

والشاهد فيه قوله: (فجار) حيث جاء فيه معدولاً عن الفجرة المؤنثة....

(٥) ينظر شرح المفصل ٥٧/٤، وشرح المصنف ٧٦، وشرح الرضي ٧٧/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٢٧٢/٣.

[٤٥٢]............................ـــــــــــ إلى بيـــت قعيدتـــهُ لكـــاع[1]

وحال نحو(بداد) وكُويتَه[2] (وقــاع) وهوسمــاع، وأعــلام أصلهـا الصفـة نحو(حناذ) و(براح) للشمس و(حلاق) و(جباذ) للمنيـة، و(جَـداعِ) و(أزام) و(كلاح) للسنة المجدبـة و(حـزان) للحـزن و(سـباط) للحمـى، و(طمـار) للمكان المرتفع وهوسماع كله[3].

قوله: (**مبني لمشابهته له عدلاً وزنةً**) يعني أن المصادر والصفـات، وإن لم تكن من أسماء الأفعال مبنية لمشابهته ل(نزال) عـدلاّ وزنـة، أمـا العـدل فلان (فَجارِ) معدول عن الفجور والفجـرة و(فسـاق) عـن فاسـقة، وأمـا الزنة فلاتفاقهما في فعال، وقال الفارسي:[4] بني لتضمنه تاء التأنيث، لأن الأصل الفجرة والميســرة، وضعفـه الشـيخ[5] بـأن تضمـن تـاء التـأنيث

---

(١) عجز بيت من الوافر، وهو للحطيئة في ملحق ديوانه ١٥٦، وينظر المقتضب ٢٣٨/٤، وجمهـرة اللغـة ٦٦٢، وشرح المفصل ٥٧/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٥/٢ وشرح ابـن عقيـل ١٣٩/١ والخزانـة ٤٠٤/٢ – ٤٠٥. وصدره:

أطَّـوف مـا أطـوف ثـــم آوي

ويروى:

أجــول مـــا أجـــول ثـــم آوي

والشاهد فيه وقوله: (لكاع) حيث جلعت (لكاع) خبراً على الشذوذ ولأن الاستعمل الشـائع أن السب للأنثى يكون بوزن فعل والتقدير: قعيدته يقل لها لكاع.

(٢) وهي علم كيّة على الجاعرتين (وهي سمة) قل أبو عبيده هي الدائرة علـى الجـاعرتين. ينظـر شـرح المفصل ٦٢/٤، والرضي ٧٨/٢.

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في الكتاب ٢٧٠/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ٥٦/٤ وما بعدها، وشرح الرضـــي ٧٧/٢ – ٧٨.

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح المفصل ١٠١٨/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧٧.

يوجب بناءً، وقال بعضهم: لتضمنه لام التعريف ك(أمس).

قوله: (**وعلماً للأعيان مؤنثاً**)[1] يعني أن فعال يكون أيضاً علماً للأعيان مؤنثاً، وإنما قال (علماً) يحترز عن الصفة نحو(فساقِ) للأعيان يحترز من علم المعاني ك(فجار)، قوله: (مؤنثاً) تنبيه على أنه هذا النوع والثلاثة المذكورة قبله لا تكون معدولة إلا عن مؤنث، واستدلوا على تأنيث أسماء الأفعال بقوله:

[٤٥٣] ولأنت أشجع من أسلمة إذ
دُعِيَتْ نَزَال ولُجّ في الذُّعر[2]

قوله: (**ك قطام وغلاب**)، هذا من أمثلة الأعيان ومنه (حذام وسجاحِ) وفي البهائم نحو: (سكاب) و(حضار) لفرسين، و(عزار) لبقرة، وفي الجماد نحو: (لصاف) لجبل، و(ظفار) لبلد من بلاد حمير[3].

---

(١) ينظر الكتاب ٧٨/٣، والمفصل ١٥٩، وشرح المفصل ٦٤/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١، وشرح الرضي ٧٩/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩ ينظر الكتاب ٢٧١/٣١، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٦/٢، والمقتضب ٣٧٠/٣، والشعر والشعراء ١٤٥/١، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤، وشرح الرضي ٧٦/٢، وخزانة الأدب ٣١٧/٦، وهمع الهوامع ١١٩/٥.

ويروى في الكتاب وغيره:

ولنعم حشو الدرع أنتَ إذا

والشاهد فيه قوله: (دعيت نزال) وهو من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي، لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها، ونزال اسم فعل لـ (انزل) ودل على أنه مؤنث دخول التاء في فعله وهو دعيت وإنما أخبر على طريق الحكاية...

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في شرح المفصل ٦٢/٤، وشرح الرضي ٧٧/٢ – ٧٨.

قوله: (**مبني في الحجاز**) يعني أن الحجازيين[1] يبنون جميع هذا النوع على الكسر لمشابهته لاسم الفعل عدلاً وزنة، سواء كان العدل تحقيقاً أو تقديراً.

قوله: (**معرب في بني تميم**) يعني أن التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

قوله: (**إلا ما آخره راء نحو حضار**) يعني ما كان آخره راء فبنو تميم يوافقون الحجازيين[2] في منازعة على الكسر، لأن من لغتهم الإمالة، وكسر الراء يستدعي الإمالة، وبعض التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، ولا يفرقون بين ما آخره راء وبين غيره، وحكى بعضهم أنهم يمنعون الصرف فيما ليس آخره راء ويجيزون فيما آخره راء الوجهين، وعليه:

[٤٥٤] ومرَّ دهرٌ على وبار فهلكت جهرةً وبارُ[3]

---

(١) ينظر رأي الحجازيين والتميميين في شرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الرضي ٧٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٧، وشرح الرضي ٧٩/٢، قال سيبويه في الكتاب ٢٧٨/٣: (فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى)، والحجازية هي اللغة الأولى والقدمى). قال السيرافي في الهامش من الصفحة نفسها: (فلهذا اختاروا – أي بنو تميم – موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم في (يرى)، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة وأهل الحجاز يخففون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من يرى)، وأصلها (يرأى).

(٣) البيت من مخلع البسيط، وهو للأعشى كما في ديوانه ٢٣١، وينظر الكتاب ٢٧٩/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٤/٣، والمقتضب ٥٠/٣٠، وينظر المفصل ١٦٠، وينظر شرح المفصل ٤٦٤/٣٤، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٤/١، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، واللسان مادة (وبر) ٤٧٥٣/٦، وهمع الهوامع ٩٤/١.
والشاهد فيه قوله: (وبار) أعربت وبار الثانية ورفعت للضرورة بينما بنيت (وبار) الأولى على أنها علم

والقافية مرفوعة، وتأوله طاهر[(١)]، بأنه يحتمل أن يكون (وبار) فعلاً ماضياً، وإنما أدخل الشيخ هذه الأشياء في أسماء الأفعال وإن لم يكنَّ منها، لّما وافقتها في البناء والصفة كما فعل في سائر أقسام (مَنْ) و(ما) الموصولتين، وأسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: منها ملازم للتعريف الذهني كتعريف (أسامة)، وهوما لم يدخله تنوين نحو: (بلة) و(آمين) أوالمشتقات كـ(نزال) وملازم للتنكير، وهوما دخله التنوين نحو: (إيها) في الكف، و(ويهاً) في الإغراء، و(واهاً) في التضجر، و(واها) في التعجب [و٨٨] قال:

[٤٥٥] واهاً لسلمى ثم واهاً واها[(٢)] ــــــــــــ ....

و(فِداء) بالكسر قال النابغة:

[٤٥٦] مهلاً فِداء لك الأقوامُ كلهُّم[(٣)] ....ــــــــــــ

مؤنث مبني على الكسر، ورفعت الثانية للضرورة الشعرية.

(١) ينظر رأي طاهر في الهمع ٩٥/١.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم في شرح المفصل ٧٢/٤، ومجالس ثعلب ٢٧٥، والمغني ٤٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢، وشرح قطر الندى ٢٥٧/، واللسان مادة ويه، ٤٩٤٠/٦، ويرويه واها (لريا) بدل لسلمى، وخزانة الأدب ٤٥٥/٧. وتمامه: يروى في اللسان:

يا ليت عيناها لنا وفاها

ويروى في غيره:

هي المنى لو أننا نلقاها

ويروى: نلناها بدل نلقاها.

والشاهد فيه وقوله: (واهاً) حيث وقع اسم فعل بمعنى عجبت أو أعجب

(٣) صدر بيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٦، ينظر شرح المفصل ٧٣/٤، والأشباه والنظائر ٩٠/٧، وخزانة الأدب ١٨١/٦. وعجزه:

وما أثّمر من مال ومن ولد

والشاهد فيه قوله: (فِداء) وهو اسم فعل منقول عن المصدر.

وقد روي بالحركات الثلاث، فالكسر على أنه اسم فعل، والنصب على أنه المصدر، والرفع على الابتداء، وجائز الأمرين نحو(إيْه) و(إيهٍ) و(صْه) و(صهٍ) و(مهْ) و(مهٍ) فسقوط التنوين علامة تعريفها وإثباته علامة تنكيرها، والمعنى مختلف في حذفه وإثباته، وأسماء الأفعال ومن حكمها أن لا يتقدم معمولها عليها، ولا يفصل بينه وبينها، ولا تثنى ولا تجمع، ولا تجاب بالفاء الناصبة.

أسماء الأصوات

قوله: (**الأصوات**)[1] وإنما بنيت لكونها غير مركبة، ولأن فيها ما هوعلى حرفين كـ(نخ) فحُمل سائرها عليها، فإن قيل: فيلزم إذا ركبت أن تعرب كأسماء الأعداد، وحروف التهجي، فجوابه أن التركيب عارض والأشهر علمه، ثم إنها وإن ركبت لم يرد إلا مجرد اللفظ فلا تعرب كما نقول: ضرب: فعل ماض، ومن حرف جر بغير إعراب، بخلاف سائر المركبات الموضوعة على المسمى، فإنك تقول: اللفظ والمعنى جميعاً، فعلى هذا تقول قلت (غلق) وكتبت (غلق) ولا نقول: (قام غلق) ولا (جاءني غلق) وتقول: (قام زيد)، و(جاءني زيدٌ)، لأنك أردت فيه المعنى بخلاف (غلق) فلم يرد فيه إلا مجرد اللفظ وبعضهم أعرب المركب منه وعليه:

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٧/٣ وما بعدها، ٣٢٣/٤ وما بعدها، وهمع الهوامع ١٢٨/٥ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٢٥/٤ – ٨٥، قال الرضي في شرحه ٧٩/٢ – ٨٠: (اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحاة أصواتٌ على ثلاثة أقسام:

أحدها: حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العُجْم كـ (غاق) أو عن الجمادات كـ (طق) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك.

وثانيها: أصوات خارجة من فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم كـ (أف) و (تفّ) فإن المكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ (أفّ).

وثالثهما: أصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها، إما المجيء كألفاظ الدعاء نحو (جوت) و (وقوس) وإما الذهاب كـ (هلا) و (هج) و (هجا) وإما لأمر آخر كـ (سأ) للشرب و (هدع) للتسكين).

[٤٥٧] تداعين باسم الشيب في متثلم
وداعٍ يناديه باسم الماء مبغومِ(١)

وتأول بأنه لفظ اسم زائد نحو ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾(٢) ونحو قوله:

[٤٥٨] إلى الحول ثُمّ اسم السلام عليكما(٣) ....

أي ثم السلام عليكما، وبعضهم جعل الذي يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال، لأن (نخ) طلبٌ لإناخة البعير، كما أنّ (نزالِ) طلب لفعل مخصوص، ويكون الله تعالى قد ألهمها معنى ما يراد بها كما ألهمها زجر بعضها وعليه قوله تعالى: و﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾(٤).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة ١٠٧٠، وينظر شرح المفصل ٨٥/٤ وشرح المصنف ٧٧، وشرح الرضي ٢٨١/٢، وجمهرة اللغة ٣٦٢ – ٨٥٨ واللسان مادة شيب ٢٣٧٢/٤، وخزانة الأدب ١٠٤/١، ٤/ ٣٤٣٠.
ويروى في شرح المصنف وشرح الرضي وشرح المفصل واللسان وجوانبه من بصرةٍ وسلام.
والظاهر أن البيت ملفق من بيتين مختلفين:

لا ينعش الطرف إلا ماتخونه   داع يناديه باسم الماء مبغوم
تداعين باسم الشيب في   جوانبه من بصرة وسلام

والشاهد فيه قوله: (باسم الشيب) حيث أقحم أسماء وأعرب اسم الصوت (شيب) وهو حكاية أصواتِ مشافر الإبل عن الشرب وإن كان بناؤها أصلياً، فأسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتبارا بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى.

(٢) الأعلى ١/٨٧.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه ٢١٤، وينظر الأغاني ٤٠/١٣، والخصائص ٢٩/٣، وشرح المفصل ١٤/٣، واللسان مادة (عذر)، ٢٨٥٥/٥، وهمع الهوامع ٢٧٧/٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/٤ – ٣٤٠.
والشاهد فيه قوله: (ثم اسم السلام) فإن (اسم) مضاف إلى (السلام) وهو إضافة الملغي إلى المعتبر، يعني لفظ الاسم ها هنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء.

(٤) النمل ١٦/٢٧، وتمامها: ﴿وورث سليمان داوود وقل يا أيها الناس علمنا منطق الطير، وأوتينا من

قوله: (**كل لفظ حُكي به صوت أوصُوِّت به للبهـــائم**)، يعـني أن الأصوات على ضربين:

أحدهما: حكاية صوت كـ(غاق) للغراب.

والثاني: مـا يصـوت بـه للبهـائم كـ(نـخ) لطلـب إناخـة البعـير بفتـح وتشديد الخاء مفتوحة ومكسورة وهي تخفـف بالسـكون وهـذه الأصـوات منها مبني على السكون (نخ) عند سيبويه قال:

[٤٥٩] عدس ما لعبّاد عليـك إمـارة[1] ....ـــــ

و(هَبْ) و(رقب) و(دبّ) بمعنى (ضرب)، و(بـخ بـخ) للإعجـاب، و(أخْ) عند التكره وإن شُدِّدتْ كُسرتُ مـاخلا (دِهْ) فإنهـا سـاكنة مشـددة ومخففـة، ومبني على الفتح نحو: (جوت) تستعمل عند شرب الإبل وعليه:

[٤٦٠] ومـا هنـد رد في فـلرعوين لصوتـه
كما رُمْـتَ بـالجوتَ الظِّمـاَ الصواديـا[2]

ومبني على الكسر نحو: (بس) و(حبـس) ولصـوت الصبيـان، و(مـض) عند رد المحتاج:

[٤٦١] سألتها الوصلَ فقالت مضِ[3] ....ـــــ

كل شيء، إن هذا لهو الفضل المبين﴾.

(١) سبق تخريجه برقم ٤٢٥، والاستشهاد هنا مختلف، والشاهد فيه قوله: (عَدَس) وهو اسم صوت لزجـر البغل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعويف القوافي الفزاري كما في الخزانـة ٣٨١/٦، والمقـاصد النحويـة ٣٠٩/٤، وشرح المفصل ٧٥/٤ – ٨٢ وشرح الرضي ٨١/٢ واللسان مادة (جوت) ٧٨/١.
والشاهد فيه قوله: (جوت) حيث أدخل أل على اسم الصوت وجره بحرف الجر وبناؤه على الفتح.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤ – ٧٨، وينظر معـاني القـرآن للفـراء ١٢١/٢، وشـرح الرضـي

فالسكون على الأصل والفتح للتخفيف، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، وهذه الأصوات تستعمل في العقلاء كقولك: (مض ذوي للتقدم)، وفي الحيوانات (هلا) زجرٌ للخيل، قال:

[٤٦٢]ألا حييا ليلى وقولا لها هلا[1] ....

و(جَبْ) للجمل و(هَجْ) للكلب قال:

[٤٦٣]سفرت فقلت لها(هج) فتبرقعت[2] ....

و(جاه) زجر للسبع، وفي الجمادات نحو(قب) لوقع السيف، و(طق) بوقع الحجارة، والأصوات تكون للحث نحو(عدس) للبغل و(جل) للناقة، وللدعاء نحو(دج) للدجاجة صياح لها [ظ٨٨] ودعاء لها و(سأ) (سو) دعاء للحمار، وللزجر نحو: (هلا) و(هج) و(جاه) ونحو ذلك[3].

٨٤/٢ والدرر ٣٠٩/٥، واللسان مادة (مضض) ٤٢٢١/٦، وهمع الهوامع ١٣٠/٥، ويروى سألتُ هل وصل. وتمامه:

وحركت لي رأسها بالنغضْ

والشاهد فيه قوله: (مض) وهي صوت للشفتين يعني الرد.

(١) سبق تخريجه برقم ٤٤٤، وشاهده هنا (أن (هلا) جاءت لزجر الخيل وجلب سرعتها وهذا هو المشهور أنه اسم لزجر الخيل.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤، وينظر الحيوان ٢٥٩/١، وتذكرة النحاة ٦٥٨، ولسان العرب (هج) ٤٦١٦/٦. وعجزه:

فذكرت حين تبرقعت ضبارا

والشاهد فيه قوله: (هج) وهو اسم صوت لزجر الكلب.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٥/٤ وما بعدها، ينظر شرح المصنف ٧٧، وشرح الرضي ٨٠/٢ وما بعدها.

المركبات[1]

قوله: (**كل اسم [المركب]**[2] **جنس من كلمتين**) عم الاسمين والفعلين والحرفين واثنين منهما وخرجت الكلمة الواحدة.

قوله: (**ليس بينهما نسبة**)[3] خرجت النسبة المفيدة نحو: (زيد قائم)، و(قام زيد)، وغير المفيدة، نحو: (غلام زيد) فإنها معربة وإن كانت مركبة، وخرج ما كان محكياً قبل التسمية، وإن كان بينهما نسبة نحو(تأبط شراً) و(ذرا حيا) لئن بناءه قبل التركيب للحكاية، ويخرج فيما بني بعد التركيب ويرد على حده، ما دخله تاء التأنيث وياء النسبة، ولام التعريف، فإنه من كلمتين ليس بينهما نسبة مع أنه ليس بمركب، وزاد نجم الدين[4] المركب المقدر فيه حرف العطف نحو: (خمسة عشر) أوحرف جر نحو: (بيت بيت)، فإن بين الحرفين نسبة العطفية.

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٦/٣ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٥ وما بعدها، وشرح الرضي ٨٤/٢ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال المصنف: في شرحه ٧٨: (ليس بينهما نسبة، ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه، وإن كان مركباً فليس مبنياً، وليخرج عنه باب تأبط شراً، لأنه محكي على أصله قبل التسمية به وليس الغرض هاهنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب).

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤/٢.

قوله: (**فإن تضمن الثاني حرفاً بنيا**) يعني أن المركب على قسمين:

أحدهما: يبنى فيه الاسمان معاً، والثاني يبنى الأول فيهما فقط فالذي يبنى فيه الجزآن معاً أضرب:

أحدهما: الأعداد المبنية، وهي أحد عشر إلى تسعة عشر، وحادي عشر إلى تاسع عشر ومؤنثها فبناءة الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني لتضمنه الحرف، لأن الأصل واحد وعشرة(1)، وحادي عشر إلى أن العطفية في حادي عشر على أحد المقدر لأنه في معنى واحد من أحد عشر، وخص بالفتح طلباً للخفة لأن المركب ثقيل، وأجاز الكوفيون(2) إضافة الأول إلى الثاني والإعراب وأنشده:

[٤٦٤] بنت ثماني عشرة من حجته
عُلِّقَ من عنائه وشقوته(3)

وأجاز الفراء إعراب الأول مع الثاني إذا أضفتهما جميعاً نحو(خمسة

---

(1) قال الرضي في شرحه ٨٧/٢: اعلم أن أصل خمسة عشر، خمسة وعشر حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما.

(2) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٨٧/٢.

(3) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والإنصاف ٣٠٩/١، وشرح الرضي ٨٧/٢ وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، واللسان مادة (شقا) ٢٣٠٤/٤، وهمع الهوامع ٣٠٩/٥، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦.

ويروى في اللسان والإنصاف وأوضح المسالك ومعاني القرآن بتقديم عجزه على صدره وكلف بدل علق:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشر من حجته

والشاهد فيه قوله: (ثماني عشرة) حيث أضاف (ثماني) إلى (عشرة) وبعض الكوفيين يجيزون إضافته النيف إلى العشرة.

عشرك)[1] والأخفش أجاز إعراب الثاني وحله إعراب ما لا ينصرف كما يقول في (حضر مُوتك)[2] وسيبويه منع من إعرابهما مطلقاً[3].

قوله: (كخمسة عشر وحادي عشر) [وأخواتها][4] إنما أراد مثالين ليريك أن البناء ثابت في العدد من الواحد ومن المتعدد.

قوله: (إلا اثني عشر)[5] يعني فإنه معرب جزؤه الأول لاختلاف ألفه، كألف الزيدين من بين الأعداد مع قيام نسب البناء فيه وجعله ابن درستويه[6] وابن كيسان مبنياً، واختلاف ألفه عندهما اختلاف صيغ ك(هذين) و(الذين)، والوجه في إعرابه، أن (عشر) عوض عن النون التي للتثنية ولهذا لا يضيفون اثني عشر[7]، ولا يقولون (اثني عشرك)، بخلاف أخواتهما، لأن النون فيه ثابتة التقدير، وما فيه نون التثنية لا يركب، قال المصنف: لشبهه بالمضاف في حذف النون، لأن الأصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواوبقي اثنان عشرة فكرهوا النون لأنها تؤذن بالانفصال مع حذف الواوالتي تؤذن بالاتصال، فحذفت تشبيهاً له بالمضاف[8]، والإضافة

---

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٣، وهمع الهوامع ٥/٣١٠.

(٢) ينظر رأي الأخفش وأيده الزمخشري في المفصل ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٣، وشرح الرضي ٢/٨٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٠٧، وشرح المفصل ٤/١١٤.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) قال الرضي في شرحه ٢/٨٨: (جمهور النحاة على أن اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه ويبنى الثاني).

(٦) ينظر شرح الرضي ٢/٨٨.

(٧) قال السيرافي في هامش الكتاب ٣/٣٠٧: (يعني لو أضفنا إلى اثني عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون في مسلمين إذا أضفناه ولا تجوز إضافته إلا بحذف النون).

(٨) ينظر شرح المصنف ٧٨.

تقابل سبب البناء فأعرب اثنان وبقي عشر على بابه لتضمنه الواو.

وقال صاحب البرود: قد حكموا على (اثني عشر) بثلاثة أحكام: إعراب اثنين وبناء عشرة وعدم إضافة (اثنا عشر)، ووجه الثالث أن عشر ينزل منزلة النون وهم لا يضيفون مع وجودها، ووجه الثاني أوالواومقدرة، ووجه الأول: أن اثنين كالمضاف بدليل سقوط النون، ولا تقول: إنه مضاف لأنه يلزم من ذلك أن لا تقدر الواو، لأن الإضافة بناء في الواو، ولأنهم لا يقدرون حرف الإضافة وهواللام، وحرف العطف وهوالواو، فلأجل تردده بين الأمرين أعرب اثنان وبني عشر، وهذا كما قال المصنف[1] في باب، (لا غلامي له) إنه مشبّه بالمضاف وليس بمضاف. الثاني: ما تضمن [و٨٩] الصوت نحو(سيبويه) و(عمرويه) و(نفطويه) يبني الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني إما لتضمن الواو، أولأن (ويهاً) من أسماء الأفعال وهي مبنية، وخص الثاني بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبعضهم يعرب هذا الضرب إعراب ما لا ينصرف (كبعلبك) الثالث: الظروف وهي زمانية نحو(صباحَ مساءَ) و(يومَ يومَ) و(ساعةً ساعةً) و(أزمانَ أزمانَ) أومكانية نحو: (بينَ بينَ) لا غير ولا تقاس ويجوز في هذه الظروف الإضافة على عدم تقدير العاطف نحو:

[٤٦٥] ولولا يومُ يومٍ ما أردنا
جزاءك والفروض لها جزاء[2]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق كما في الكتاب ٣٠٣/٣، والخزانة ٤٦/٤ – ٤٨، ٤٤٠/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٢/٢، والدرر ٨٣/٣ وهمع الهوامع، ١٤١/٣، وشرح شذور الذهب ١١٠، وشرح الرضي ٩١/٢.

بخلاف (خمسة عشر) فإنه لابد من تقديره ولذلك لم تجز فيه الإضافة، الرابع: أحوال منها ما أصله العطف نحو: تفرقوا (شَغَرَ بَغَر) و(خِذع مِذع) و(شذرَ مذرَ) و(حيصَ بيصَ) وجاري (بيتَ بيتَ) ومنها ما ليس أصله العطف نحو: (أيدي سبأ) و(بادي بدى)[1] والمرجع بها إلى السماع، وهذا ليس أصله العطف، جعل المصنف[2] الاسمين منه معربين على الحالية والزمخشري[3] من باب (بعلبك) وسيبويه[4] والجمهور من باب (خمسة عشر).

قوله: ((وإلا أعرب الثاني كـ((بعلبك))) هذا القسم الثاني يعني، وإن لم يتضمن الثاني حرفاً، أعرب الثاني، وذلك في تركيب المزج نحو(بعلبك) و(معدي يكرب) و(قالي قلا) وبابه السماع.

قوله: ((وبني الأول في الأفصح) [5] إشارة إلى لغاته، وفيه لغات ثلاث، والفصيح بناء الأول على الفتح وإعراب الثاني مالا ينصرف للعلمية والتركيب ما لم يكن آخر الجزء الأول ياءً ولا نوناً فإنه يسكن نحو: (باذ بخانة) و(قالي قلا) ومنهم من يفتح مع الياء الثانية إضافة الأول

والشاهد فيه قوله: (يومُ يوم) حيث أجرى لفظ يوم الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء بعد لولا، وأضافه إلى يوم الثاني فجره بالإضافة.

(١) ينظر هذه التراكيب في الكتاب ٣٠٣/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٤/٤ وما بعدها، وشرح الرضي ٩٠/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٧٩، وشرحه لابن يعيش ١١٨/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٤/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧٨.

إلى الثاني، ولك في الإضافة وجهان: أن تصرف الثاني كـ(غلامُ زيـدٍ) وأن تمنعه كـ(غلامُ أحمدَ) هذا إذا لم يكن في الثاني ما يمنعه الصرف، فـإن كـان فيه ما يمنعه تحتم منعه نحو(سام أبرص) و(رام هرمز) وهذه الإضافة لفظية لأن فائدة المضاف والمضاف إليه واحده. الثالثـة: بنـاء الاسمـين معـاً علـى الفتح تشبيهاً له (بخمسة عشر) وإن لم يتضمن حرفاً وعليه:

[٤٦٦] أقـام بـه شـاهبور الجنـو
دَحولـين تضـرب فيـه القـدم[1]

ومنهم من أنكر هذه اللغة.

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى كما في ديوانه ٢٠٠، وينظر اللسان مادة (قدم) ٣٥٥/٥.
والشاهد فيه قوله: (شاهبور) حيث استعمل كأنه عدد مركب، قال ابن بري في اللسان: من نصب الجنـودَ جعله مفعولاً لأقام أي أقام الجنود بهذا البلد حولين ومن خفضه فعلى الإضافة على معنى ملكُ الجنود.

الكنايات

قوله: (**الكنايات**)[1] هي على ضربين معرفة، نحوفلان وفلانه والفلان والفلانة، ومبنية نحوما ذكر لكنه لم يتعرض للمعربة لأن الكلام في المبينات، والكنايات عبارات عن ألفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم إما يجعله مبهماً على المخاطب أولنسياية، فعلى هذا لا تكون (كم) من الكنايات لأنه ليس معبراً بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم، وإنما ذكرت هنا لكونها موافقة موافق ل(كذا) لكونه مبيناً للعدد.

قوله: (**كم وكذا للعدد**) يعني أن الكنايات المبينة على ضربين منها كناية للعدد نحو(كم) و(كذا) و(كائن) بمعنى (كم)، ومنها كناية عن الحدث نحو(كيت) و(ذيت) واختلف في علة بنائها، أما (كم) الاستفهامية فلتضمنها حرف الاستفهام، وأما الخبرية فحملاً لها على أختها الاستفهامية[2]

(١) ينظر شرح المصنف ٧٨، وشرح المفصل ١٢٥/٤ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٦/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٩٣/٢ وما بعدها.
والكناية معناها: التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان، والكنية: تورية عن الاسم (ينظر شرح المفصل ١٢/٤، وينظر شرح الرضي ٩٣/٢).

(٢) قل ابن يعيش في شرحه ١٢٥/٤: (ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أن لها صدر الكلام كالاستفهامية وتفسر بالمنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مخرجة عنه إلى الخبر، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في

أولشبهها بالحرف لكونها على حرفين، وحملاً على نقيضها ونظيرتها (رب) لأنهم يحملون النقيض، على النقيض، كما يحملون النظير على النظير، ولتضمنها معنى الإنشاء، لأنه في الحروف ما خلا (نعم) و(بئس) وأما (كذا) فبنيت إما لأن أصلها كاف التشبيه مع اسم الإشارة، ومن جعلها بسيطة فلأنها كناية عن المبني نحوخمسة عشر وحملت عليه لتوسطه، لأنها لوحملت على أحد الطرفين كان ترجيحاً من غير مرجح، وهي عند البصريين[1] لا تكون إلا مفردة، أومعطوفة على مثلها، وتمييزها لا يكون إلا منصوباً مفرداً تقول: عندي (كذا درهماً) و(كذا كذا درهماً) وعند الكوفيين أنها تعامل معاملة ما كني بها عنه، فإن أردت ما دون العشرة قلت: (كذا دراهم) وإن أردت المركب قلت: (كذا وكذا درهماً) وإن أردت العقود قلت: (كذا درهماً)، وإن أردت المعطوف قلت و(كذا درهماً) وإن أردت المئة والألف قلت: (كذا درهمٍ) ويحمل في [ظ٨٩] باب الإقرار على الأقل، فكذا درهمٍ على ثلاثة، و(كذا وكذا) على أحد عشر، و(كذا درهماً) على عشرين و(كذا وكذا) على أحد وعشرين و(كذا درهمٍ) على مئة، وأما (كائن) فهوبمعنى (كم) للتكثير أوللتقليل على الخلاف، واختلف فيها فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة من كاف التشبيه و(أين) الظرفية، وكاف التشبيه قيل: زائدة فلا تَعَلُّقَ لها، وقيل: أصلية ولا تحتاج إلى تعلق، لأن التركيب قد غيرها كما في (كأن زيداً أسد) وبنيت حملاً لها على (كم) وفيها خمس لغات: (كأيِّن) بياء مشددة، ونون بعدها، و(كاين) بوزن (كاعٍ)

تكثير العدد).

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٩٨/١ وما بعدها مسألة رقم ٤٠ (كم مركبة أو مفردة) وينظر شرح المفصل ١٣٦/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢.

و(وكيىء) بوزن (كيعٍ) و(كأْيٍ) بوزن (كَعيٍ) و(كَأْ) بوزن (كَعْ)[1] وتمييزها مجرور بمن، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[2] وإذا حذفت (من) انتصب تمييزها لأن فيها تنوياً نحو:

[٤٦٧] وكائن لنا فضلاً عليكم ونعمةً
قديماً لا تدرون ما منَّ مُنعمُ[3]

وأجاز ابن كيسان[4] إضافته إليها، والتنوين عنله نون أصلية، ومَنْ منع إضافتها قال: ما ورد من ذلك فهومن حذف الجار وإبقاء عمله.

قوله: (**وكيت وذيت للحديث**) يعني كنايات عن الحديث والأصل فيه (كيّةُ) و(ذيّة) بالتشديد، وقد تستعملان كذلك، والأشهر بناؤهما على الفتح وقد تضمان وتكسران، وإنما بنيا لأنهما وقعا موقع الجملة المكنى عنها، وهي مبنية، ولا تستعملان إلا مكررتين بواوالعطف، أومعطوفة إحداهما على الأخرى نحو: (كيتَ وكيت) و(ذيت وذيت) وكيت وذيت وذيت وكيت).

قوله: (**وكم**[5] **الاستفهامية**) يحترز من الخبرية لأنها على ضربين

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٦٦/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢، وقد فصل القول في لغاتها.... وقل الزمخشري في المفصل ١٨٣ (كأين وهي مركبة من كاف التشبيه وأي، والأكثر أن تستعمل مع من) قل تعالى: (وكأين من قرية).
(٢) آل عمران ١٤٦/٣، وتمامها: ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين﴾.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وهمع الهوامع ٨٤/٤ وشرح الأشموني ٦٣٧/٣، والدرر ٥١/٤.
والشاهد فيه قوله: (وكائن لنا فضلاً) حيث نصب تمييز كائن والأكثر جره.
(٤) ينظر شرح المفصل ١٣٦/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢.
(٥) في الكافية المحققة فكم بدل وكم.

استفهامية وخبرية، والمراد بهما الدلالة على عدد معدود، فالاستفهامية لعدد عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم، وأما المعدود فهومجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية، فلهذا احتاج إلى التمييز ولا يحذف إلاّ لدليل[1].

قوله: (**مميزها منصوب مفرد**)[2] وإنما كان كذلك حملاً لها على أوسط العدد وهومن أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهومنصوب مفرد، ولوحملت على أحد الطرفين كان تحكماً، وسيبويه والخليل[3]، أجازا جره إن دخل عليها حرف جر نحو: (كم جذعٍ بُني بيتك ؟) والفراء[4] أجازه مطلقاً، وأجازه هو والكسائي[5] جمعه.

قوله: (**والخبرية مجرور**) وذلك لأنه مضاف إليه، ولأنها للتكثير، ومميز العدد الكثير مجرور كـ(مئة) و(ألف)، وقال الفراء[6] بإضمار (من)، وضعف بأن إضمار حرف الجر قليل شاذ، وروى سيبويه[7] عن بعض العرب

---

(١) العبارة مقتبسة من الرضي دون إسناد له، ينظر الرضي ٩٦/٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ٩٦/٢: (ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذعٍ بني بيتك وبكم رجلٍ مررت، فيجوز في مثله الجر مع النصب)، ينظر الأصول لابن السراج ٣١٨/١، والكتاب ١٦٠/٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٥٦/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٦/٢.

(٥) أجازا جمع مميز كم وجوز ذلك الرضي في ٩٦/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٩٦/٢ – ٩٧، وقال: (وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر وإن كان في غير هذا الموضع نادراً لكثرة دخول (من) على مميز الخبر نحو: (كم من ملكٍ وكم من قرية) والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه...).

(٧) ينظر الكتاب ١٦١/١ – ١٦٢.

نصبه، هذا إذا لم يفصل بينه وبين تمييزها، فإن فصل بظرف أوجار أومجرور أوغيرهما وجب النصب، وما ورد في الشعر فشاذ، لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا قليلاً وأجازه الكوفيون[1] في الكلام والشعر، لأنه مقدر عندهم ب(من) واحتجوا بقوله:

[٤٦٨] كم في بني بكر بن سعدٍ سيدٍ
ضخم الدسيعةِ ماجدٍ نفّاع[2]

وقوله:

[٤٦٩]كم نالني منهم فضل على عدم[3] ....

ورواية البصريين فضلاً بالنصب.

قوله: (**مفرد ومجموع**)[4] يعني أن تمييز الخبرية يجوز فيه الإفراد والجمع

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٥٨/١، والأصول لابن السراج ٣١٧/١.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٠/٤، والمقتضب ٦٢/٣، والإنصاف ٣٠٤/١، اللمع ٢٢٩، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٦/٦.
والشاهد فيه قوله: (كم سيدٍ) حيث خفض (سيد) بـ (كم) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور. وعند سيبويه خاص بالضرورة وأجازه يونس في غير الضرورة ولو رفع أو نصب لجاز.

(٣) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٣٠، وينظر الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وشرح المفصل ١٣٦/٤، والإنصاف ٣٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٠/١، وأمالي ابن الحاجب ٢٨٣/١، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/٦ – ٤٧٨. وعجزه:

إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

ويروى بنصب فضلاً.
والشاهد فيه قوله: (فضلا) على التمييز وذلك حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفاصل وذلك على رأي البصريين.

(٤) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح، لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة كـ (المئة) والألف وما يتضاعف منهما، فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع المميز ليكون تصريحاً في الدلالة على الكثرة، وأما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه

نحو: (كم غلامٍ وغلمان لك) فأما الإفراد فحملاً له على أكثر العدد، وأما الجمع فلأنه ليس فيها دلالة على الكثرة كـ(مئة) و(ألف) فقوي بجمع مميزه، والإفراد أقوى من الجمع، لأنه خالف تمييز الكثرة وبعضهم منعه.

قوله: (**وتدخل (مِنْ) فيهما**) يعني في الاستفهامية والخبرية، ودخولهما في الخبرية أكثر نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[1] ويكونان منونين تقديراً لدخول (مِن) وأما في الإضافة فلا تنوين في الخبرية، وأما الاستفهامية فالتنوين مقدر، نصبتَ تمييزها أوجررت أما في النصب فلا يكون إلا عن تمام، وأما في الجر ب(منْ) فللفاصل.

قوله: (**ولهما صدر الكلام**)[2] يعني الاستفهامية والخبرية، ما لم تجرّ بالإضافة أوبحرف نحو: ب(كم) [و٩٠] رجلٍ مررتَ)، و(غلامُ كم رجلٍ ضربتَ) أما الاستفهامية، فلأن الاستفهام له الصدر، وأما الخبرية فحملاً لها على الاستفهامية أولما ضمنته معنى الإنشاء.

قوله: (**وكلاهما**) يعني الاستفهامية والخبرية.

قوله: (**يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً**)[3] يريد أنهما تدخل عليهما

فجوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة).

(١) الأعراف ٤/٧، وتمامها: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾.

(٢) قال الرضي في شرحه ٩٧/٢: (أما الاستفهامية فللاستفهام وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن (رب) لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام).

(٣) قال الرضي في شرحه ٩٧/٢: (ولم أعثر على مميز كم مجروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته، وإذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة). وقال النحاس في إعراب القرآن ٣٠٢/١ ما نصه: (كم في موضع نصب لأنها مفعول ثان لآتيناهم، ويجوز

العوامل لقبولهما لها، فيرفعان وينصبان ويجران، ويجوز الأمران على حسب العوامل، ثم شرع في تبيين مواضع الرفع والنصب والجر.

قوله: (**فكل ما بعده فعل**) هذه مواقع النصب، ومراده بالفعل المتعدي والمشبه نحو: (كم يوماً أنت سائر)[1]، وإلا ورد عليه (كم جاءك؟).

قوله: (**غير مشتغل عنه [بضميره]**[2]) يحترز من أن يشتغل الفعل بضميره، فإنه يجوز في كم الرفع والنصب، نحو: (كم رجلاً ضربته)، كما في قولك: (زيدٌ ضربتُه)، إلا أنك في كم تقدر العامل بعدها، لأن لها الصدر، تقديره: كم ضربت رجلاً ضربته، بخلاف زيدٌ ضربته، فإنه تقدم عامل زيد عليه، تقديره: ضربت زيداً ضربته.

قوله: (**كان نصباً معمولاً على حسبه**)[3] يعني إذا كان الفعل غير

أن يكون في موضع رفع على إضمار عائد ولم يعرب، وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيها من معنى الاستفهام (من آية)، إذا فرقت بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي بمن، فإن حذفتها نصبت في الاستفهام والخبر ويجوز الخفض في الخبر). وينظر رأي الزمخشري في الكشاف ٣٥٤/١، وابن الحاجب في شرح الكافية ٧٩ حيث وافق الزمخشري وابن النحاس في جواز الأمرين. والآية من البقرة ٢١١.

(١) ينظر شرح الرضي ٩٧/٢... أي فعل وشبهه يشمل اسم الفاعل والمفعول وما شبه بالفعل وعمل عمله.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، قال الرضي في شرحه ٩٧/٢: (منتقض بقولك: كم جاءك فإن جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره).

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥١/٢: (فإن كان بعدها فعل غير متعد فهي مبتدأ، وإن كان بعدها فعل متعد فلا يجوز أن يكون الفعل الذي بعده مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون، فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً يعود على كم فهي مبتدأ نحو: كم غلام جاءك) (وإن لم يكن فلا يخلوا أن يكون الفعل قد أخذ معموله أو لا يكون قد أخذه فإن لم يكن قد أخذ معموله فهي معمولة، وإن كان الفعل قد أخذ معموله فيجوز فيها وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال...).

مشتغل عن كم المعمولة، ولا يجوز تقدمه عليها كان محله نصباً على حسب العوامل، فيكونان مفعولاً بهما نحو: (كم رجلاً ورجلٍ ضربت ؟)، ومفعولاً فيهما إذا كني بهما عن ظرف

نحو: (كم يوماً ويومٍ سرت ؟) ومصدرين إذا كني بهما عنه نحو: (كم ضربةً ضربت ؟) وخبراً لكان نحو: (كم غلاماً وغلامٍ كان غلامك وغلماني ؟) ولا يجوز أن يعمل فيهما إلا ما يجوز أن يتقدم عليه معموله، فلا يعمل فيهما (إنْ) ولا فعل التعجب.

قوله: (**وكل ما قبله حرف جر أومضاف فمجرور**)[1] هذه مواقع الجر فيها، يعني ما قبل المعمول، وهو(كم) حرف جر نحو: (بكم رجلاً ورجلٍ مررت)، أومضافاً نحو: (غلامُ كم رجلٍ ورجلاً ضربت)، وجاز تقدم الحرف والعامل المضاف على ماله الصدر، كأنه كالجزء مما أضيف إليه.

قوله: (**وإلا فهومرفوع**)[2] يعني إن جرد عن العوامل اللفظية ولم يكن المعمول وهو(كم) منصوباً ولا مجروراً فهومرفوع، والرفع على ضربين مبتدأ أوخبر ولا يصح الرفع بالفاعلية، لأن شرط الفاعل أن يتقدم فعله عليه، وكم لها الصدر.

---

(١) قال المصنف في شرحه ٨٠: (لأنه لا يبطل عمل الجار بغير – حتى يبطل به – ولا يتقدم معموله عليه، فلذلك اغتفر تقديمه على ماله صدر الكلام لتنزلها منزلة الجزء الواحد فتقول: بكم رجلاً مررت، وغلام كم رجل ورجلا ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب كم، لو لم يكن مضافاً إليه ولذلك نصبت في قولك: غلام كم رجلاً ضربت). وينظر شرح الرضي ٩٧٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ٩٧٢: (أي إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جارّ فهو مرفوع، وذلك إنه إذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسماً مجرداً عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ أو خبر). وينظر شرح المصنف ٨٠.

قوله: (**مبتدأً إن لم يكن ظرفاً وخبر إن كان ظرفاً**) يعني أن المعمول إن كان ظرفاً فهوخبر، وإن لم يكن ظرفاً فهومبتدأ أومعرفة ظرفيته وعدمها لتمييزه، فإن كان التمييز ظرفاً كانت (كم) ظرفاً خبراً نحو: (كم يوماً سفرك؟)[1] لأن الظروف لا يبتدأ بها، وإن لم يكن التمييز ظرفاً كانت (كم) مبتدأ وما بعدها الخبر، نحو: (كم رجلاً ورجل عندك)، ويحتمل أن تكون مبتدأة وخبراً في (كم رجل غلمانك ؟).

قوله: (**وكذلك أسماء الاستفهام والشرط**)[2] يعني أنها تكون مثل كم منصوبة ومجرورة ومرفوعة، ويجوز الأمران على حسب العوامل نحو: (من ضربت ؟) و(مَنْ ضربتَ ضربتُ)، ومن ضربته ؟ و(من ضربته ضربتهُ، وبمن مررت ؟) وبمن تمر أمر به، و(غلامُ مَنْ ضربتَه ضربتُه)، ومَنْ عندك ؟ أومَنْ قام أقم معه.

قوله: (**وفي قبل تمييز**):

[٤٧٠] كم عمةٍ لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت علي عشاري[3]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٨٠ وشرح الرضي ٩٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٠ وشرح الرضي ٩٩/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١، والكتاب ٧٢/٢ - ١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/١، والمقتضب ٥٨/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٣٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٦/١، وشرح الرضي ١٠٠/٢، والأصول ٣٦٨/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، ومغني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٥١١/١، وأوضح المسالك ٢٧١/٤، واللسان مادة (كم) ٣٩٣٢/٥، وهمع الهوامع ٨١/٤، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ - ٤٨٩.

والشاهد فيه قوله: (كم عمة) حيث يجوز في عمة الرفع على الابتداء والخبر قد حلبت، والنصب على التميز وتكون كم استفهامية على سبيل التهكم أو على لغة تميم في جواز نصب مميز الخبرية والجر

البيت للفرزدق يهجوجريراً، والفدع: استرخاء في المفاصل من كثرة الخدمة.

قوله: (**ثلاثة أوجه**)[1] يعني ثلاثة أوجه في عمة، وهوالرفع والنصب والجر، وكذلك خالة وفدعاء، يتبعان عمة في الأوجه الثلاثة، فالنصب على أن كم استفهامية مبتدأ على سبيل التهكم والخبر قد حلبت على عشاري، كأنه قال: أعلمني عن عدد عماتك الحالبات، فأما وقوع الحلب فهن فهو مشهور لا تسأل عنه، والجر على أن كم خبرية مبتدأ، والخبر قد حلبت كأنه قال كثير من عماتك قد حلبت عليّ عشاري، والرفع على أن عمة مبتدأه متخصصة [ظ٩٠] ب(لك) وهي صفة لها، وقد حلبت الخبر، والخبرية على التكثير، وتمييزها محذوف وهي معمولة لحلبت على حسب تقديره، فإن قدّرته ظرفاً نحو: (كم يوماً)، كانت ظرفاً، وإن قدرته مصدراً نحو: (كم مرة أوحَلْبةً)، كانت مصدراً، قال صاحب البرود: وفي قول المصنف وهي تمييز كم عمة ثلاثة أوجه نظر، لأن الأوجه في عمة وليست تمييزاً إلا في النصب والجر، وكذلك كل تمييز لا يكون إلا منصوباً أومجروراً، ولا يكون مرفوعاً، فمراد المصنف في اللفظ الذي يصح كونه تمييزاً ثلاثة أوجه.

على أن كم خبرية وعمة مجرور بالإضافة...

وفدعاء: معوجة الرسغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم يعني أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك. ينظر اللسان مادة (فدع) ٣٣٦٢/٥.

(١) قد خرجت هذه الأوجه الثلاثة في تخريج الشاهد ينظر هذه الأوجه في شرح المصنف ٨٠ وشرح المفصل ١٣٣/٤ – ١٣٤، وشرح الرضي ١٠٠/٢.

الظروف

قوله: (**الظروف**[1] **ومنها ما قطع عن الإضافة**) يعني الظروف المبنية، وأما المعربة فقد قدمها في المفعول فيه، والذي قطع عن الإضافة.

كـ(قبلُ بعدُ)[2] و(أول) ومن (علُ) ومن (علو) والجهات الست، وتسمى الغايات لأنها لما قطعت عن الإضافة صارت حداً انتهى عنده وغاية، وهذه الظروف إن كانت مضافة أعربت، وإن قطعت عن الإضافة، فإن اطّرح المضاف إليه أعربت بشرط قيام قرينة، وعليه قراءة شاذة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[3] وقوله:

---

(١) ينظر الكتاب ٢١٦/١ وما بعدها، ٢٩٠/٣ وما بعدها.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٠١/٢: أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها.

(٣) الروم ٤/٣٠ وتمامها: ﴿في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ قرأ الجمهور بالضم على أنهما مقطوعتان عن الإضافة والتقدير: من قبل الغلب ومن بعده، أو من قبل كل أمر ومن بعده، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي (من قبلٍ ومن بعدٍ) بالكسر والتنوين فيهما، وقال الفراء ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف، وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده، وقال: للفراء في كتابه معاني القرآن أشياء كثيرة من الغلط. (ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ – ٣٢١، وتفسير البحر المحيط ١٥٨/٧، والقرطبي ٥٠٨٩/٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٣ – ٢٦٣ – ٢٦٤، وفتح القدير ٢١٤/٤.

[٤٧١]فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكـاد أغـص بالمـاء الفـرات[1]

وإن نوي كانت مبنية على الضم وعليه القراءة المشهورة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وإنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه، فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، وهي غير متمكنة، لا تثنى ولا تجمع ولا يُنعتُ بها، ولا يدخل عليها لام، ولا يضاف إليها، وبنيت على حركة، لأن لها أصلاً في التمكن، وخصت بالضم لئلا يلتبس بحركة إعراب الظرف، لأنه يكون منصوباً ومجروراً، وهي معارف إذا نوي المضاف، لأنك لا تذكرها إلا بعد قرينة، أوكلام متقدم، ونكرات إذا طرح على الأصح، ولا يعرف مع القطع عن المنون عند الجمهور فإن ألجأت إليه ضرورة نون وهوباقٍ على الضم نحو:

[٤٧٢]............................ فما شربوا بَعْداً على لذة خمرا[2]

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق، ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وشرح المفصل ٨٨/٤، وشرح الرضي ١٠٢/٢، وتذكرة النحاة ٥٢٧، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣، واللسان مادة (حم) ١٠٠٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٤/٣، وخزانة الأدب ٤٢٦/١ - ٤٢٩، وشرح الرضي ١٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ١٣٨، وشرح المصنف ٨٠ ويروى الحميم بدل الفرات، ويروى قديما بدل قبلا.

والشاهد فيه قوله: (وكنت قبلا) حيث قطعه عن الإضافة ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ولذلك أعرب منوناً وهو هذا منصوب على الظرفية.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٠٢/٢، وينظر أوضح المسالك ١٥٨/٣، وشرح شذور الذهب ١٣٩، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، واللسان مادة (خفا) ١٢١٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٢/٣، وخزانة الأدب ٥٠١/٦، ويروى: أسد شنوءة ويروى: بعدُ

والشاهد فيه قوله: (بعْدًا) حيث أوردها معربة منصوبة مع التنوين فدل على الشاعر قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه لأن المنون كالتأنيث تماماً ودل نصبها على أنه لم ينهها لأن البناء في =

ويونس[1] يعربه بغير تنوين وعليه:

[٤٧٣] ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةٍ
فما عطفت مولى عليه العواطف[2]

وبعضهم يعربونه منوناً ويحمل عليه قوله:

[٤٧٤] فساغ لي الشراب وكنت قبلا[3] ....

قوله: ((وأجرى مجراه ((لا غير)) و((ليس غير)) و((حسب)))[4]

يعني أجريت هذه الألفاظ إذا قطعت عن الإضافة فجرى الظرف المقطوع، وهو(قبلُ) و(بعدُ) والجهات الست في بنائها، وإن لم تكن ظروفاً لمشابهته (لاغير) و(ليس غير) للظروف من حيث الإبهام، فأجريت مجراها لذلك، لا لكونها مقطوعة إذاً للزم في كل مقطوع عن الإضافة البناء نحو(كل) و(بعض) و(ثُلُثُ) و(رُبُعٌ) ونحوذلك، وحملت (حسبُ) على غيرها لأنها شابهتها من حيث إنها لا تعرّف بالإضافة، وليست (حسب) هذه التي في اسم الفعل إذا لم تُضَفْ، بل أصلها مصدر بمعنى (كفيك) ملازم للإضافة كـ(مثل) و(غير) وقد تأتي مبتدأ نحو: حسبك زيد، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[5] وصفة نحو: (مررت برجل [و٩١] حسبك)

هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

(١) ينظر رأي يونس في الكتاب ٢٦٧/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح قطر الندى ٢٠، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٣، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وهمع الهوامع ١٩٥/٣، والدرر ١١٢/٣.
والشاهد فيه قوله: (ومن قبلِ) يريد قبل ذلك فحذف المضاف إليه ولم ينون (قبل).

(٣) سبق تخريجه برقم ٤٧١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٣/٢.

(٥) الأنفل ٦٢/٨، وتمامها: ﴿وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين﴾.

والكاف ضمير، وقد ينقل إلى اسم الفعل نحو(حسبك ينمْ الناسُ)[1] والكاف حرف خطاب.

قوله: (ومنها ((حيث))) أي من الظروف المبنية، وهي ظرف مكان وزعم الأخفش[2] أنها قد تأتي ظرف زمان نحو:

[٤٧٥]............ ——— حيث تهدي ساقَهُ قدمُه[3]

وفيها لغات أربع، بالحركات الثلاث، و(حوث) بالواو، لغة طيء، وحكى بعضهم (حاث) بالحركات الثلاث. وإنما بنيت للزومها الإضافة إلى الجملة فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، ومن ورد من إضافتها إلى المفرد لم يخرجها عن البناء لقلته. والضم لشبهها بالغايات، والفتح

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ٤٤/٢: (اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس) فقيل الضمة في (حسبك) ضمة بناء، وهو اسم سمي به الفعل، وبني على الضم لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على (قبل) و (بعد) وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء.

والجمهور على أنها ضمة إعرب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير: حسبك السكوت ينم الناس، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له لأن معناه (اكتف) واختاره ابن طاهر).

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح الرضي ١٠٨/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦١/٢.

(٣) عجز بيت من المديد وصدره:

للفتى عقل يعيش به

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ ينظر سمط اللآلي ٣٦٩/١، ويرويه لبّ بدل عقل، وشرح المفصل ٩٢/٤، واللسان مادة (سوق) ٢١٥٥/٣. ويرويه عقل كما عند الشارح. وهمع الهوامع ٢٠٧/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦١/٢ وشرح الرضي ١٠٨/٢، وخزانة الأدب ١٩/٧.

والشاهد فيه قوله: (حيث تهدي ساقَه قدمُه) حيث جاءت (حيث للزمان) كما قال الأخفش وخالف جمهور النحاة لأنها للمكان أكثر.

للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين[1].

قوله: (ولا تضاف إلا إلى جملة) يعني سواء كانت الجملة اسمية أوفعلية، ماضية أومستقبلة، مثبتة أومنفية.

قوله: (في الأكثر) إشارة إلى أنه قد جاء إضافتها إلى المفرد نحو:

[٤٧٦] أما ترى حيث سهيل طالعا[2] ....

ونحو:

[٤٧٧]...................... ـــــــ ببيض المواضي حيث لي العمائم[3]

وإذا لحقتها (ما) كانت للمجازاة نحو: (حيثما تكن أكنْ) ؟

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٣/٢ - ١٠٨، وشرح المفصل ٩١/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢.

(٢) صدر بيت من الرجز وعجزه:

نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢ وشرح الرضي ١٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٦/٢، وشرح شذور الذهب ١٦١، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤، وخزانة الأدب ٣/٧. ويروى: لامعاً.

والشاهد فيه قوله: (حيث سهيل) فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد وذلك شاذ عند جمهرة النحاة وإنما يضاف (حيث) إلى الجملة الفعلية أو الاسمية.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١، وينظر شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢ وشرح الرضي ١٠٨/٢، والمغني ١٧٧، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢، وخزانة الأدب ٥٥٣/٦ - ٥٥٧..

والشاهد فيه قوله: (حيث لي) حيث أضاف (حيث) إلى المفرد وهذا نادر، والكسائي يجعله قياساً.

قوله: (ومنها ((إذا)))[1] أي من الظروف المبنية، وإنما بنيت لتضمنها حرف الشرط، أوللزوم إضافتها إلى الجملة، وهي لا تخرج عن ظرفية الزمان، وزعم بعضهم أنها قد تخرج إلى الاسمية فتقع مبتدأ نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾[2] ومجرورة نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾[3] وذلك متأول عند الجمهور، وأجاز أبوعبيدة حرفيتها. وتكون زائدة، أكثر ما تزاد بعد (بينما)[4] نحو:

[٤٧٨] فبينما المرء في الأحياء مغتبط
إذا هوالرمس تعفوه الأعاصير[5]

قوله: (وهي للمستقبل) يعني أن (إذا) موضوعة للاستقبال،فإذا دخلت عليه فهوأصلها نحو: (آتيك إذا يقوم زيدٌ) وإن خلت على الماضي قلبت معناه إلى الاستقبال[6] نحو: (آتيك إذا قام زيد) قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً

(١) ينظر شرح المفصل ٩٥/٤ وما بعدها، وشرح الرضي ١٨٠/٢، وينظر مغني اللبيب ١٢٠ وما بعدها، وقد عقد ابن هشام فصلاً في المغني ١٢٨ - ١٢٩ في خروجها عن الظرفية.

(٢) الواقعة ١/٥٦.

(٣) الزمر ٧١/٣٩، وتمامها: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها...﴾.

(٤) خلط بين ما الزائدة وإذا الفجائية، والكلام على (إذا) وليس على (ما)، وينظر المغني ١١٦.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعثير بن لبيد العذري أو لحريث بن جبلة في لسان العرب مادة (دهر) ١٤٤٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٥٥/١، ورصف المباني ٣٦٨.

والشاهد فيه قوله: (بينما) و (إذا هو الرمس) حيث جله (إذا) زائدة بعد بينما على رأي الشارح، وهذا خلط منه كما ذكرت.

والشاهد فيه قوله: (بينما) حيث دخلت (ما) الزائدة على بين فكفتها عن الإضافة.

(٦) ينظر المغني لابن هشام ١٢٩ وما بعدها، وقل: (وذلك على وجهين أن تجيء للماضي والثاني أن تجيء للحل...

أولهوا﴾[1] ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك﴾[2].

قوله: (فيها معنى الشـرط) يعني أنها ليست للشرط المحقق، لأن وضعها لما يتحقق وقوعه، والشرط مشكوك فيه، ولذلك لم يجزم بها، والفاء الداخلة في جوابها زائدة.

قوله: (ولذلك اختير بعدها الفعل) يعني يكون فيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل[3]، ولوكانت لشرط محقق وجب، وهذا مذهب الأخفش[4] والكوفيين، أعني عدم لزومها الفعل، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾[5] و﴿إذا السماء انفطرت﴾[6].

[٤٧٩]........................ ـــــــــــــ إذا ما رجالٌ بالرجال استقلّتِ[7]

(١) الجمعة ١١/٦٢، وتمامها: ﴿انفضوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين﴾.

(٢) التوبة ٩٢/٩، وتتمتها: ﴿لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من اللمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون﴾.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٠/٢ - ٨٣١: (وأكثر وقوع (إذا) مضمنة معنى الشرط، ولذلك تقع الفاء بعدها على حد بعد (إن) كقوله تعالى: (إذا لقيتم فئة فاثبتوا) ولذلك أيضاً كثر وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى.

(٤) ينظر رأي الأخفش والكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٣/٢ وشرح المفصل ٩٧/٤.

(٥) الانشقاق ١/٨٤.

(٦) الانفطار ١/٨٢.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وأي فتى هيجاء أنت وجارها

وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢، وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٤/٢، ومغني اللبيب ٩٠٨. ويروى: إذا ما رجال بذل الرجال.

والشاهد فيه قوله: (إذا ما الرجال) حيث لم يأت بعد إذا الفعل، وإنما وقع بعدها اسم.

ومذهب سيبويه[1] والجمهور أنها لازمة للفعلية لفظاً أوتقديراً وحذف في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2] لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين العوضِ والمعوضِ منه.

وقد تخرج (إذا) هذه عن معنى الشرط، وتكون لمجرد الظرفية، نحوقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[3] لأن المراد بالآية القسم مطلقاً في كل وقت، وإذا جعلتها للشرط صار القسم مقيداً للشرط ويكون تقديره: أقسم بالليل إذا يغشى أقسم، وإذا كان كذلك كانت معمولة لجوابها، وهو(أقسم)، ولزم التقييد تقديره: إذا يغشى الليل أقسم، وهوخلاف المراد، لأن القسم بالليل مطلق، وجب أن تكون ظرفية في موضع الحال ولا تخرج عنه، والعامل فيها العامل في الليل، ولا يلزم إلا الإشكال الأول، لأن تقييد الحال إنما هوللبل وتقديره: أقسم بالليل مطلقاً حال غشيانه، فصار ل(أقسم) تعلقان، تعلق بالمقسم وهو(الله) غير مقيد، وتعلق بالمقسَم به وهو(الليل) مقيداً[4] ونظيره قولك: (هذا زيد واقفاً) لأنك لوجعلت الإشارة إليه بأنه زيد مقيدة بالوقوف، للزم أن يكون في غير الوقوف غير زيد وهوباطل، وإنما المراد أن الإشارة مقيدة بالنظر إلى الوقوف غير مقيدة بالنظر إلى زيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ

(١) ينظر الكتاب ١١٩/٣ و ٢٣٢/٤.

(٢) التوبة ٦/٩، وتمامها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٣) الليل ١/٩٢.

(٤) ينظر هذا التعليق في شرح الرضي ١١١/٢ – ١١٢.

البَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[1] [ظ٩١] لا يصح أن تكون شرطية، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية، وجب دخول الفاء عليها، وأما قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[2] فيحتمل الشرطية والظرفية، أما الظرفية فلكون الجملة المنفية بغير فاء، ولوكانت شرطية لوجبت الفاء للربط بين الشرط وجوابه المنفي، وتحتمل الشرطية وجوابها قسم مقدر وتقديره فوا الله ما كان حجتهم، كما يقدر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾[3] تقديره والله إن أطعتموهم، والعامل فيها إن كانت ظرفية (تتلى) وإن كانت شرطية قيل: جوابها، وقيل شرطها لقربه، وضعف بأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ويؤدي إلى أن تكون عاملة معمولة، وقواه المصنف[4]، وقيل: هي غير مضافة إليه.

قوله: (**وقد تكون للمفاجأة**)، يعني (إذا) الظرفية في قولك (خرجتُ فإذا السَّبعُ) وعاملها ما دل عليه من معنى (فاجأت) كأنك قلت: (فاجأتُ زمانَ السبعِ واقفاً).

قوله: (**فيلزم المبتدأ بعدها**) يعني إذا كانت للمفاجأة، والخبر محذوف على كلام المصنف[5]، والزمخشري[6]، لأنها ظرف زمان، وهو لا يخبر عن

(١) الشورى ٣٩/٤٢.

(٢) الجاثية ٢٥/٤٥ وتمامها: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾.

(٣) الأنعام ١٢١/٦، وتمامها: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨١ وينظر في العامل في (إذا وإذ) شرح الرضي ١١٠/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

(٦) ينظر المفصل ١٧٠، وشرح المفصل ٩٧/٤ وما بعدها.

الجثث، وعلى كلام سيبويه[1] وبعض النحاة أنها في نحو (خرجت فإذا السبع) الخبر لأنها عندهم ظرف مكان[2] ولوقال الشيخ: (يختار المبتدأ بعدها) كما ذكره فيما أُضْمِرَ عامله

كان أولى، لأنه لا يجب وقوع المبتدأ بعدها، حكاه الأخفش[3].

قوله: (وإذ لما مضى) يعني للزمن الماضي، وإنما بنيت لافتقارها إلى الجملة، أولأنها على حرفين فأشبهت الحرف، وأجاز بعضهم وقوعها للمستقبل نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[4]. ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[5] وقوله:

[٤٨٠] جزاه رب العالمين إذ جزى

جنات عدن في العلا ليّ العلا[6]

ولا تخرج عن ظرف الزمان، وأجاز الأخفش والزجاج[7] أن تكون

(١) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤.

(٢) ومن ذهب إلى ذلك المبرد والسيرافي ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٥/٢، وقد رد عليهما ابن مالك في نفس الصفحة والتي تليها.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢، والهمع ١٨٢/٣.

(٤) المائدة ١١٦/٥.

(٥) غافر ٧٠/٤٠ - ٧١، وتمامها: ﴿الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في البحر المحيط ٣٤٤/١. ويروى فيه:

يجزيه رب العرش عني إذ جزى

والشاهد فيه قوله: (إذجزى) إذ وقعت (إذ) للمستقبل كما ذكر الشارح.

(٧) ينظر رأي الأخفش والزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢ وإلى ذلك ذهب ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٥/٢.

مفعولة نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[1]، ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ﴾[2].
ومجروراً بإضافة (بعد) فقط نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ﴾[3]. ﴿بعد إذ أنتم مهتدون﴾[4]. وحرف للتعليل ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[5] وقوله:

[٤٨١] فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ[6]

وزائدة[7] نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[8]

[٤٨٢]............................ فبينما العسرُ إذ جاءت مياسيرُ[9]

---

(١) الأنفل ٢٦/٨، وتمامها: ﴿... مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون﴾.
(٢) الأحقاف ٢١/٤٦، وتمامها: ﴿... بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه ألا تعبدوا إلى الله إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم﴾.
(٣) الأعراف ٨٩/٧، وتمامها: ﴿قد افترينا على الله كذباً إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها...﴾.
(٤) آل عمران ٨٠/٣، وتمامها: ﴿أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) وليس مهتدون.
(٥) الزخرف ٣٩/٤٣، وتمامها: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون)، وينظر الجنى ١٨٨.
(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١، وينظر الكتاب ٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤، والجنى الداني ١٨٩ – ٣٢٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢ والمغني ١١٤، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١، وأوضح المسالك ٢٨٠/١، وهمع الهوامع ٣٦٦/٣، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ – ١٣٨.
والشاهد فيه قوله: (إذ هم قريش) حيث جاء معنى إذ هنا للتعليل، والتقدير: لأنهم قريش.
(٧) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن السيرافي حكى أن بعضهم يجعلها زائدة، ينظر شرح التسهيل ٨٢٩/٢.
(٨) البقرة ٣٤/٢، وتمامها: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾.
(٩) عجز بيت من البسيط، وصدره:
فاسْتَقدر الله خيراً وارْضَيَنَّ به
وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد كما في شرح شواهد المغني ٢٤٤/١، وينظر الكتاب ٥٢٨/٣، ومجالس

قوله: (**وتقع بعدها الجملتان**) يعني الاسمية والفعلية[1] نحو: (إذ زيد قائم) و(زيد يقوم)، لأنها لما كانت بمعنى الزمان من غير شرط، صلحت للجملتين جميعاً، إلا أنهم استقبحوا اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: (إذ زيد قام) لأنهم وإن أرادوا الاسمية فقولهم: (إذ زيد قائم) يغني عنها، وإن أرادوا الفعلية، فـ(إذ قام زيد) يغني عنها ولا يلزم ذلك في (إذا زيدٌ يقوم)، فإن (زيد) مرتفع بفعل مقدر على الأصح وهومفسره، وليس (زيد) بمبتدأ، كما في (إذا زيدٌ قام)، وعلى كلام الكوفيين[2] والأخفش (يقوم)، قصد به الحال على سبيل الحكاية، وضعف بأنه لم تثبت إلا حكاية الحال الماضية نحو: ﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾[3].

وقد تقع (إذ) و(إذا) الفجائيتان في جواب (بينما) و(بينا) إلا أن الأغلب أن تقع (إذ) في جواب (بينما) و(إذا) في جواب (بينا)، قال:

[٤٨٣] بينما الناس على أرجائها إذ هَوَوْا في هـوةٍ فيهـا فغاروا[4]

تعلب ٣٦٥/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥٥/١، ومغني اللبيب ١١٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢ وشرح شذور الذهب ١٥٨، واللسان مادة (قدر) ٣٥٤٦/٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٣، وخزانة الأدب ٦٠/٧. والمشهور دارت بدل جارت.

والشاهد فيه قوله: (فبينما العسر إذ جارت) حيث جاءت إذ حرفاً دالاً على المفاجأة على رأي سيبويه أو زائدة كما ذكر الشارح.

(١) ينظر شرح المصنف ٨١ وشرح الرضي ١١٥/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح المفصل ٩٧/٤.

(٣) الحج ٦٣/٢٢، وتمامها: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إن الله لطيف خبير﴾.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأفوه الأودي كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٥٧/٧، وتذكرة النحاة ٥٣٢، ويروى فيها: عليائها بدل أرجائها.

والشاهد فيه قوله: (بينما الناس إذ هووا) حيث وقعت (إذ) في جواب (بينما).

[٤٨٤]................................ــــــــــــــ فبينما العسر إذ جاءت مياسير[٥]

وقال الحُرْقَةُ:

[٤٨٥] فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا
إذا نحن فيهم سوقة نتنصف[٢]

وقد يختلف نحو: [و٩٢] (بينا رسول (جالس إذ رأيناه ضحك)[٢] إلا أنه يجب بعد (إذ) الجملة الفعلية، وبعد (إذا) الجملة الاسمية.

وأصل (بَيْنَ) أن تكون مصدراً بمعنى الفراق، وهي تستعمل في ظرف الزمان والمكان، تقول: (جلست بينكما) تقديره مكان فراقكما، وفعلت بين دخولك وخروجك، أي زمان دخولك وخروجك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهي مضافة إلى مفرد، وأما إذا كتب ب(ما) أو(الألف) كانت مضافة إلى الجملة التي بعدها، لأنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا (حيث) وبعضهم جعلها ظرف مكان حملاً على (حيث)، لأنه لا يضاف إلى الجملة التي بعدها رفع على الابتداء والخبر، وقد أجيز حذف الخبر بعد الألف نحوقول الهذلي:

---

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان كما في الجنى الداني ٢٧٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣، وشرح الرضي ١١٣/٢، ومغني اللبيب ٤١٠، وشرح شواهد المغني ٧٢٣، واللسان مادة (نصف) ٤٤٤٤/٦، وخزانة الأدب ٥٩/٧ - ٦٠، ويروى: ليس ننصف. بدل نتنصف.

والشاهد فيه قوله: (فبينا نسوس الناس) حيث أضاف (بينا) إلى الجملة الفعلية.

(٢) رواه بهذا المعنى أبو داوود في باب الديات والدارمي ٢٥/٣.

[٤٨٦] بينا تعنُّقِهِ الكمةُ وروغِــهِ   يومـاً أُتيـح لـه جَـريءٌ سـلفعُ[١]

وروي بجر تعنقه ورفعهما، فالجر على الإضافة تقديره: بين أوقات تعنقه؛ حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه، والرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف، أي تعنقه حاصل، و(ما) في (بينما)، والألف في (بينا) قيل: عوض عن الإضافة، وقيل (ما) كافة، والألف إشباع، وهما مبنيان لافتقارهما إلى الإضافة، وإضافتهما إلى الجمل كـ(لا) إضافة، وخصا بالفتح حملاً على حركة إعرابهما. قال نجم الدين:[٢] وكلّ ما قلنا في (بينما) يطّرد في (كلما) من مجيء (ما) الكافة عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجملة، ومن بناء، ومن معنى الشرط، ومن دخولهما على الماضي والمستقبل، قال: وقد قيل في (كلما) إنه معرب و(ما)مصدرية، والزمان المضاف إلى (ما) مقدرة، فيجوز إدعاء مثله في (بينما)[٣]، وقد اختلف في عامل (بينما) و(إذ) و(إذا) الفجائيتين، إذا دخلا في جوابها، فالأصمعي[٤] أنكر دخولهما في جوابها لتعذر العامل، إذ لا يجوز أن يكون (إذ) لأنها مضافة فلا تعمل فيها، ولا في (بينا) و(بينما) لأن من حق العامل التقدم

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في أشعار الهذليين ٣٧/١، وشرح المفصل ٩٩/٤، والخصائص ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢ وشرح الرضي ١١٥/٢، ومغني اللبيب ٤٨٥، وشرح شواهد المغني ٢٢٣/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧١٠/٢، ولسان العرب مادة (بين) ٤٠٥/١، وهمع الهوامع ٢٠٣/٣، وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧١/٧ - ٧٣ - ٧٤. ويروى: تعانقه بدل تعنقه، ويرويه ابن مالك: كمي بدل جريء.
والشاهد فيه قوله: (بينا تعانقه) أو (تعنقه) حيث أضاف (بينا) إلى المصدر (الاسم) وهذا جائز بخلاف إضافة بينما وقد وجه الشارح الوجوه...

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٤/٢.

(٣) ينظر نفس المصدر.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧/٤ - ٩٩ حيث رأي الأصمعي، وكذلك شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢.

لفظاً ورتبة، وأجاز ذلك الجمهور، واختلفوا في العامل، فعلى كلام الجوهري وابن قتيبة: أن (إذ) و(إذا) زائدتان[1]، كما قالوا: ﴿وَإِذْوَاعَدْنَا﴾[2] ولا عامل لهما، وما بعدهما عامل في (بينا) و(بينما) إذا كانا ظرفيتين، فإن كانا ظرفي مكان، أعني (بينما) و(إذ) و(إذا) وأحدهما ظرف مكان، و(بينما) ظرف زمان، كان العامل في (إذ) جالس، وفي (بينما) ما بعد (إذ) لأنها في معنى الشرط، والعامل الجواب على المختار[3]، ولا مانع من عمله فيها، لأن (إذ) إذا كانت ظرف مكان لم تضف إلى ما بعدها، ولا يصح أن يكون ملهما واحداً، إذا كانا ظرفي مكان، لأن الفعل لا يعمل في ظرفي مكان، وأما إذا كانت (بينما) ظرف زمان جاز أن يعمل فيهما معاً ما بعد (إذ)، وإن كانا ظرفي زمان معاً، و(إذ) ظرف زمان فـ(بينما) للمكان، فلا يصح أن يعمل ما بعد (إذ) فيهما، ولا في أحدهما لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ورتبته التأخر، فيكون حينئذ العامل في (إذ) ما قبلها، والعامل في (بينما) محذوف مقدر الواقع بعد (إذ) تقديره: «بينا رسول الله جالس إذ رأيناه ضحك» (ويجوز أن يكون هذا المقدر وهوالعامل في (إذ) و(بينما)، وقل بعضهم: العامل فيهما ما بعد (إذ) وليس بمضافة إليه[4] كـ(متى)، وقل بعضهم: إن (إذ) و(إذا) نقلا عن الظرفية إلى الاسمية، وهما في محل الرفع بالابتداء و(بين) خبر عنها متعلق باستقر والتقدير: زمن روية رسول الله (ضاحكاً مستقر بين أوقات ضحكه، وضعف بأنهما من الظروف

---

(١) ينظر رأيهما في شرح الرضي ١١٤/٢.

(٢) البقرة ٥١/٢، وتمامها: ﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظللون﴾.
قل أبو عبيلة هي زائلة وكذلك الرضي قل هي زائلة وقيل مفعولة لـ (اذكر).

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٩/٤، وشرح الرضي ١١٤/٢ – ١١٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٥/٢.

اللازمة للظرفية، والكلام في الأبيات المتقدمة مثل الحديث، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[1] [ظ٩٢] سواء، قال نجم الدين:[2] ويجوز أن تكون (إذ) بدلاً من (بينما) غير مضافة إلى الجملة فيعمل ما بعد (إذ) في (بينما).

قوله: (**ومنها أين وأنى**)[3] يعني من الظروف المبنية لتضمنها حرف الاستفهام والشرط.

قوله: (**للمكان**) يريد أنهما ظرفا مكان إلا أنّ (أين) خاصة للمكان و(أنى) عامة للجهة.

قوله: (**استفهاماً وشرطاً**) يعني لا يخرجان عن الظرفية في الاستفهام والشرط جميعاً نحو: (أين بيتك) و(أين جهتك) و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[4] وقوله:

[٤٨٧] أنَّى تأْتِهَا تلتَبِسْ بها[5] ....

(١) الروم ٣٠/٤٨ وتمامها: ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب...﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/١٥، إذ ينقل ذلك بالمعنى وليس بالنص.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢/١١٦: و (أنى) لها ثلاثة معان استفهامية كانت أو شرطية أحدهما (أين) إلا أن (أنى) مع مَنْ في الاستعمال إما ظاهرة أو مقدرة.. وإنما جاز إضمار (من) لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يقل تصرفها، والمعنى الثالث الشرطية. وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢/١٠٢٠: فأنى لتعميم الأحوال وليست ظرفاً لأنه لا زمان ولا مكان ولكنها تشبه الظرف لأنها بمعنى: (على أي حال).

(٤) النساء ٤/٧٨، وتمامها: ﴿ولو كنتم في بروج مشيدة﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت الطويل، وهو للبيد بن ربيعه في ديوانه ٢٢٠، وينظر الكتاب ٣/٥٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٣، والمقتضب ٢/٤٨، وشرح المفصل ٤/١١٠، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢/١٠٢١،

وقد تستعمل (أنى) للزمان والحال مثل (كيف) و(متى) وبمعنى (من أين؟) قال تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[1]. أي من أي جهة لأن المأتي واحد.

قوله: (ومتى للزمان فيهما)[2] أي في الاستفهام والشرط نحو(متى القيام ؟) و(متى تقمْ أقمْ) قال:

[٤٨٨] متى تأته تعشوإلى ضوء ناره[3] ....

وبنيت لتضمن الاستفهام والشرط.

قوله: (وأيان للزمان استفهاماً) ولا يكون إلا في الأمور العظيمة[4] نحو﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[5] ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[6] ولم يذكر أكثر النحاة فيها الشرطية،

وشرح الرضي ١١٦/٢، وشرح قطر الندى ٩٠، واللسان مادة (فجر) ٣٣٥٢/٥، وخزانة الأدب ٩١/٧ - ٩٣، ٤٥/١٠. وتمام البيت:

فأصبحتْ أنى تأتها تلتبس   كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

ويروى في شرح المفصل تشتجر بدل تلتبس....

والشاهد فيه قوله: (أني تلتبس) حيث استعمل أنى للمجازاة والشرط وهو استعمل أين مع ما. قال الأصمعي: لم أسمع أحداً يجازي بـ (أنى).

(١) البقرة ٢٢٣/٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ١١٦/٢: (وربما جرت هذيل بمتى على أنها بمعنى مِنْ أو بمعنى في....).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وينظر لكتاب ٨٦/٣ ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٥/٢، والمقتضب ٦٥/٢، وشرح المفصل ٦٦/٢، والبحر المحيط ٦/٨، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢، واللسان مادة (عشا) ٢٩٦٠/٤، وخزانة الأدب ٢١٠/٥. وعجزه:

تجد خير نار عندها خير موقد

والشاهد فيه قوله: (ما تأته تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلين تأته وتجد حيث جاءت متى شرطية.

(٤) وهذا ما ذكر الرضي في ١١٦/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/٢.

(٥) النحل ٢١/١٦،وتمامها: ﴿أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون﴾.

(٦) الذاريات ١٢/٥١ وتمامها: ﴿يسألون أيان يوم الدين﴾.

وأجازها بعضهم قياساً، وعليه:

[٤٨٩] أيان نؤّمنْـكَ تـأمنْ غيرنـا وإذا
لم يـأتك الأمـن منـا لم تـزل فزعـا[1]

وبناؤها لتضمنها الاستفهام والشرط على من أجازه، وفي همزتها الكسر والفتح ونونها مفتوحة، وبعضهم حكى جوازاً كسرها، وهي بسيطة، وبعضهم جعلها مركبة، قيل من (أي) و(أوان) وقيل من (أي) و(آن) بمعنى زمان[2]. وقال ابن جني[3]: من (أي) لا من (أين) لأن (أين) للمكان وزِيْدَ فيها ألف ونون، فلوسميت بها لم تصرفها وقيل بل من (أين) وضعفت الياء وزيدت ألف، فإذا سُمِّيَ بها صُرِفَت[4].

قوله: (**وكيف للحال**) يعني أنها سؤال عن الحال، وإنما عدت من الظروف، لأن الحال يشبه الظرف، وبعضهم جعلها ظرفاً، وروي عن سيبويه[5]، وضعف بأنك تقول: (كيف زيدٌ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟) ولوكانت ظرفاً لقلت: (أفي الدار أم في السوق) كما تقول في (أين زيد؟).

---

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/٢، وشرح الرضي ١١٦/٢، والبحر المحيط ٤١٨/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/٢، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤، ويروى لم تدرك الأمن بدل لم يأتك الأمن، وحذراً بدل فزعاً.
والشاهد فيه قوله: (أيان نؤمنك تأمن) حيث جزم بلسم الشرط أيان فعلين مضارعين وهما نؤمنك تأمن.

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٦/٢.

(٣) ينظر البيان شرح اللمع ٦٧٧/٢، وشرح الرضي ١١٦/٢.

(٤) قل في الكتاب ٢٦٧/٣: (وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف) وينظر الكتاب ٢٣٣/٤، وشرح المفصل ١٠٩/٤.

(٥) ينظر الكتاب ٢٦٧/٣، وشرح الرضي ١١٧/٢.

قوله: (**استفهاماً**) يعني أنها تكون للاستفهام فقط نحو(كيف زيد ؟) ولا تكن شرطاً دخلت عليه (ما) أو(لا) خلافاً للكوفيين(١)، لأن المجازاة تفيد العموم، ولا يصح في كيف، لأنها للحال، وفي الأحوال مالا يدخل تحت المقدور، كالسواد والبياض بخلاف سائرها. فإنه وإن أفادت العموم فهي ترجع إلى الأفعال والتروك الداخلة تحت القدرة، ولا يدخل عليها حرف جر، وحكى قطرب:(٢) (انظروا إلى كيف يصنع زيد؟) وغيره: (على كيف تبيع الأحمرين اللحم والخمر)(٣).

وقد جاءت للتعجب، نحو: (كيف حالك إذا حمي الوطيسُ !!) (أمَّنْ تّفِرّ من القتال !!) وبنيت لتضمنها الاستفهام.

قوله: (**[ومنها]**(٤) **مذ ومنذ**) يعني أنهما ظرفا زمان(٥) وفيهما لغات: ضم ميمهما، ولغة سُلَيْم كسرها، وضم ذال (منذ) وسكون ذال (مذ) إلا أن يلاقيها ساكن فإنها تضم كـ(قبل) وبعضهم يكسر ذالهما لملاقلة الساكن.

وهما بسيطتان عند البصريين(٦) و(مذ) عند أكثرهم محذوفة من (منذ) وقيل: مستقلة بنفسها(٧)، وعند الفراء: أنهما مركبتان من (من)و(ذو) الطائية(٨)، وردَّ بأن (ذو) مختصة بلغة طيء، وعند الكسائي(٩) من (مِن)

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢١/٢، والإنصاف ٦٤٣/٢ وما بعدها، واللسان مادة (كيف) ٣٩٦٧/٥، وشرح المفصل ١١٠/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٠/٤، وشرح الرضي ١١٧/٢ حيث التفصيل في هذه الأمثلة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المفصل ٩٣/٤، وشرح الرضي ١١٨/٢.

(٦) ينظر الإنصاف في مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ) ٣٩١/١، وشرح الرضي ١١٨/٢.

(٧) ينظر شرح الرضي ١١٨/٢،

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح الرضي ١١٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢١/٣.

(٩) ينظر شرح الرضي ١١٨/٢، وقد نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين، والهمع ٢٢١/٣.

و(إذا) ورُدّ بأن (مِنْ) لا تدخل على (إذا). واختلف في علة بنائهما، فقيل: حملاً لهما على الحرفيتين، وقيل: لأن (مذ) على حرفين، وحملت (منذ) عليها، وقيل: لأن أصلها التركيب من مبني، واختلف في عملهما[1]، حكي أن الحجازيين يجرّون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً[2]، وجمهور العرب إن استعملوا (مذ) و(منذ) الحجازيتين جروا بهما مطلقاً في الحاضر، واختلفوا في الجر بهما في الماضي، ولا يستعملان في المستقبل لا تقول: (لن أراه ولا سوف أراه منذ يوم الجمعة) [و٩٣] وهما على كلام الجمهور أسمان، إن رفع بهما مطلقاً، وحرفان إن جُرَّ بهما، وقيل: هما اسمان على كل حال، والجر بهما على الإضافة.

قوله: (**بمعنى أول المدة**) يعني أن (مذ) و(منذ) الاسميتين لهما معنيان أحدهما: بمعنى أول المدة، وهوما صلح جواباً لـ (متى) وشرطه أن يليهما[3] المفرد المعرفة.

قوله: (**فيليها**[4] **المفرد المعرفة**) مثبتاً كان الفعل الذي قبلهما أومنفياً، (صحبتهُ منذ يوم الجمعة)، و(ما رأيته منذ يوم الجمعة)، ومراده بالمفرد غير المثنى والمجموع[5]، وإنما اشترط ذلك لأنه للتحديد، والمفرد فيه كاف، ولوجئت به مثنى أومجموعاً لم يكن الأول إلا لأحدهما، وإنما كان معرفة

(١) ينظر شرح الرضي ١١٨/٢، وقل: (وقل الأخفش (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة تميم وغيرهم ويشاركهم فيه أهل الحجاز).
(٢) ينظر الرضي ١١٨/٢، وهذه العبارة منقولة عنه دون عزو له.
(٣) في الأصل (يليها) ولا تستقيم.
(٤) في الكافية المحققة (فيليهما) بدل فيليها.
(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

لأن النكرة مجهولة ولا يُحَدَّ بمجهول، واليوم الذي يذكر فيه الانتفاء، قال الأخفش[1] لا تنتفي الرؤية عنه إلا في بعضه، لأنها لوانتفت في كله لم يكن ذلك اليوم أول ابتداء انتفاء الرؤية، وأجاز المبرد[2] الانتفاء في كله وفي بعضه.

قوله: (وبمعنى جميع المدة)[3] وذلك ما صلح جواباً ل(كم)، قوله: (فيليهما) أي (مذ) و(منذ).

قوله: (المقصود بالعدد) مثبتاً كان أومنفياً نحو: (رأيته مذ يومان) و(ما رأيته مذ يومان)، يوماً أردت أويومين أوشهراً وسنةً أوساعة أوغير ذلك، والمراد أن جميع انتفاء الرؤية هذه المدة المذكورة المتصلة بزمان المتكلم من أولها إلى آخرها، وقد روى الأخفش للعرب في ثلاثة مذاهب[4]، أحدها: أنك إذا قلت (ما رأيته مذ يومان) لم يعتبر باليوم الذي انتفت الرؤية فيه، ولا باليوم الذي وجدت فيه، فتقول إذا رأيته يوم الجمعة، فقد رأيته يوم الجمعة فتقول، (ما رأيته مذ يومان) يعني السبت والأحد.

الثاني: الاعتبار بهما معاً، الثالث: الاعتبار باليوم الذي انتفت فيه الرؤية دون اليوم الذي وجدت عنه، وأجاز الأخفش[5] الاعتبار بالآخر

---

(١) ينظر الجنى الداني ٥٠١ – ٥٠٢.
(٢) ينظر المقتضب ٣٠/٣ – ٣١، والجنى الداني ٥٠٢.
(٣) قال الرضي في شرحه ١٢٠/٢: (وأما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتاً كان الفعل أو منفياً، فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفرداً أوْلا معرفة أوْلا نحو: مذ يومٌ ومنذ يومان، ومنذ اليومُ ومذ اليومان، وأنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أونه إلى آخره المتصل بزمان التكلم).
(٤) ينظر هذه المذاهب في شرح الرضي ١٢١/٢ – ١٢٢، والجنى الداني ٥٠٠ وما بعدها.
(٥) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٢٢/٢.

دون الأول.

قوله: (**وقد يقع المصدر أوالفعل أوأنَّ**) يعني بعد (مذ) و(منذ) نحو: (ما رأيته مذ خَلْق الله له) و(مذ خَلَقْه الله)، قال:

[٤٩٠] ما زال مذ عقدت يداه إزاره[1] ....ـــــ

(ومذ أنّ الله خلقه) و(مذ أنْ خلقه الله).

قوله: (**فيقدر زمان مضاف**)[2] يعني أن (مذ) و(منذ) مختصان بظرف الزمان، كما أنّ (أين) مختصة بظرف المكان، واختلف فيما ليس بزمان ومكان، كالمصدر والفعل، و(أنْ) و(أنّ) والجملة الاسمية عند من يجيز دخول (مذ) عليها نحو قوله:

[٤٩١].......................................ـــــــــ .... مذ أنا يافع[3]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر المقتضب ١٧٧/٢، والجنى الداني ٥٠٤، وشرح المفصل ١٢٧/٢، ٣٣/٦، وشرح التسهيل السفر الأول ١٤٠/٢، والمغني ٦٣١، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ٦١/٣، واللسان ملة خمس ١٣٦٢/٢، والجمل للزجاجي ١٢٩، وهمع الهوامع ٢٢٣/٣، وخزانة الأدب ٢١٢/١، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣.

والشاهد فيه قوله: (مذ عقدت)حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها.

(٢) ينظر شرح المنصف ٨٢ وقل الرضي في شرحه ١٢٢/٢: (ولو يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو: مذ زيد مسافر).

(٣) قطعة من عجز بيت من الطويل، وتمام البيت:

وما زلت محمولاً عليّ ضغينةً ومضّطلع الأضغان مذ أنا يافع

وهو للكميت بن معروف أو لرجل من سلول، ينظر الكتاب ٤٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٧/١، والجنى

فالجمهور قالوا: لابد من تقدير زمان مضاف، لأنهما لازمتان لظـروف الزمان فتقول: (مذ زمن خَلَقَ الله له) و(مذ زمن خلقه الله) و(مذ زمـن أن الله خلقه)[1]، والزمان يقدر قبل المصدر والجملة التي في معناه كثيراً، نحـو: (جئت قدوم الحاج) وقال بعضهم لا يقدر زمان، وأجاز دخولهما على غـير الزمـان إذا لم يكـن مكانـاً، نـص علـى ذلـك الفارسـي، وهـو ظـاهر في قول سيبويه[2].

قوله: (**وهومبتدأ ما بعده خـــبره**)[3] يعـني (مـذ) و(منـذ) لا الزمـن المضاف وكان الأحسن أن يقول: و(هما)[4] في إعرابهما أقـوال:[5] الأول: للفارسـي[6] وابـن السـراج[7] والمصنـف[8] وأكـثر البصريـين[9] أنهمـا مبتدآن، وما بعدهما الخبر، وجاز الابتداء بهما لكونهما في تأويل الإضافة

الداني ٥٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٠/٢، ومغني اللبيب ٤٤٢، وأوضح المسالك ٦٣/٣.
والشاهد فيه قوله: (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٣٩/٢ ثم قل: (والصحيح عندي أنهمـا مضافـان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيـين، وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ) و (منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحـة المعنـى، فهـو أولى من اختلاف الاستعمل وفيه تخلصٍ من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إنْ ادّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إنْ ادّعي التعريف، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملـة واحـدة مـن غـير رابـط ظاهر ولا مقدر...).

(٢) ينظر الكتاب ١١٧/٣.

(٣) في الكافية المحققة العبارة مختلفة بعض الشيء (وهو مبتدأ وخبره بعده خلافاً للزجاج).

(٤) أي الأحسن أن يقول ابن الحاجب: (وهما مبتدأ وخبره...) هذا ما يريده الشارح والله أعلم.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٠١ – ٥٠٢.

(٦) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٥/٢.

(٧) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٣/٣.

(٨) ينظر شرح المنصف ٨٢.

(٩) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ٣٨٢/١ وما بعدها، ومغني اللبيب ٤٤٢، والجنى الداني ٥٠٢.

بمعنى أول المدة أوجميعها، وقال الزجاج[1] والزجاجي:[2] إن ما بعدهما هوالمبتدأ وهما الخبر وتخصص بتقدم الخبر عليه كما تقول: (بيني وبين رؤيته يومان) ولا تكونان مبتدأين لأنهما يخرجان عن الظرفية ويكونان من الأسماء الملازمة للرفع على الابتداء، وضعف المصنف (كلامهما)[3]، وقال الكسائي[4] [ظ93] العامل في (يومان) فعلٌ مقدر تقديره (مذ مضى يومان) وقال بعض الكوفية إنهما خبر مبتدأ محذوف تقديره: (مُذهُما يومان).

قوله: (ومنها لَدَى ولَدُن) أي من الظروف المبنية المكانية (لدى) و(لدن)، وإنما بنيت[5] لأن من لغاتها ما هوعلى حرفين، فحمل الباقي عليها، وفي (لَدُن) لغات ست عدّها الشيخ[6] (لَدَنْ) بفتح اللام والدال، و(لَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال، والنون فيهما ساكنة، و(لُـدْنِ) بضم اللام وفتحها وسكون الدال وكسر النون، و(لَـدْ) بضم اللام وفتحها

---

(1) ينظر رأي الزجاج في شرح المنصف 82 ومغني اللبيب 442، والهمع 224/3.
(2) ينظر رأي الزجاجي في الجمل 140، ومغني اللبيب 44.
(3) في الأصل كلامه ولا يستقيم.
(4) ينظر مغني اللبيب 442، والإنصاف في مسائل الخلاف 382/1 وما بعدها، والهمع 224/3.
(5) قال الرضي في شرحه 123/2: (وأما لدى وهو بمعنى (عند) فلا دليل على بنائه، ومعنى عند القرب حسا أو معنى نحو: (عندي أنك غني).
وقال ابن يعيش في شرحه على المفصل 100/4: (اعلم أن لدى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند وهو مبني على السكون والذي أوجب بناءه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأمكنة أبهم من (لدى) و (عند) ولذلك لزمت الظرفية فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف فجرت مجرى الحرف في إبهامه.
(6) ينظر شرح المصنف 82، وشرح الرضي 123/2، وشرح المفصل 100/4 – 101.

وسكون الدال وحذف النون[1]، وهي مبنية لازمة للإضافة مطلقاً وقد ورد في (لَدْ) نصب ما بعدها نحو:

[٤٩٢] مـن لـد شـولاً إلى إتلائهـا[2] ـــــــــ ....

وفي (لدن) نصب (غدوة) نحو:

[٤٩٣] لدن غُدوةً حتـى ألْآنَ بخفّهـا[3] .... ـــــــــ

وتُؤُول بأنّ (كان) مقدرة فيهما ناقصة، إن كان منصوباً أوتامـة إن كـان مرفوعاً، وقيل في (لدن) هي الناصبة لغدوة، ونونها مشبهة بنون التنويـن كـ(ضاربٍ زيداً) أوجعلت نون تنوين كـ(رطلٌ زيتاً) وذهب بعض النحـاة إلى أن (لدن) معربة، لأنها موافقة لـ(عنـد) في وقوعهـا خـبراً نحـو: (زيـد لَدُنك) كما تقول: (زيد عندك) بخـلاف المعنـى، فـإن (عنـد) أعـمُّ، لأنهـا تستعمل لما كان في ملكك حضرك أوغاب، و(لدى) لا تسـتعمل إلا فيمـا كان في ملكك حاضراً، وروي أيضاً عـن بعـض العـرب إعـراب (لـدن)

---

(١) ينظر لغاتها في شرح المصنف ٨٢ وشرح ابن يعيش ١٠٠/٤ - ١٠١، وشـرح الرضـي ١٢٣/٢، واللسـان مادة لدن ٤٠٢٢/٥.

(٢) سبق تخريجه في باب كان وأخواتها.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٠/٤ - ١٠١. وعجزه:

بقية منقوصٍ من الظل قالصِ

والشاهد فيه قوله: (لدن غدوة) حيث نصب (غدوة) بعد (لدن) وهذا نادر والأكثر جره بالإضافة قال ابن مالك:

وألزموا إضافـة (لـدن) فجـر ونصب غدوة بها عنهـم نـدر

وعليه قراءة﴿لينذر بأسا من لدنِه﴾(١) بإشمام الدال الضم وكسر النون.

قوله: (**وقط للماضي المنفي**)(٢) يعني ومن الظروف الزمانية المبنية (قطُّ) وهي للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق تقول (ما رأيتُهُ ما قطُّ) كما تقول: (ما أفعله أبداً) إلا أنّ أبداً لا تختص بالمنفي وفيها لغات أربع، قطُّ بفتح القاف وضمها والطاء مضمومة مشددة فيهما، وفتح القاف مع سكون الفاء وضمها مخففة، وإنما بنيت لأن من لغاتها، ما هوعلى حرفين، وقيل: لتضمنها لام الاستغراق وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات، وقيل: حملاً لها على (عَوْضُ)، وقد تأتي بمعنى (حسب): (افعل هذا فقط) أي فحسب وقد يأتي في الإثبات نحو:

[٤٩٤]................ ـــــــ جاؤوا بمَذْق هل رأيت الذئب قط(٣)

(١) الكهف ٢/١٨، وتمامها: ﴿قيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً﴾.
وقرأ أبو بكر عن عاصم (من لدْنه) بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء موصولة (بياء) والباقون (لدنه) بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ينظر الحجة لابن زنجلة ٤١٢، والسبعة ٣٨٨، ينظر تفسير القرطبي ٣٩٦٩/٥، وتفسير فتح القدير ٣٦٩/٣، والكشف ٥٤/٢ – ٥٥، والنشر ٣١٠/٢، والحجة لابن خالويه ٢٢١.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٢٤/٢: (معنى قط الوقت الماضي عموماً)، وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٤٥/٢: (إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي جيء بعد نفي الفعل بقطّ أو قطُ).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وينظر الإنصاف ١١٥/١، وشرح المفصل ٥٢/٢ – ٥٣ وشرح الرضي ١٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٢، ومغني اللبيب ٣٢٥، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، واللسان مادة (خضر) ١١٨٤/٢، وهمع الهوامع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩/٢.
المذق: اللبن الممزوج بالماء ويكون لونه أغبر كالذئب.
وقبله:

حتى إذا جن الظلام واختلط

قولـه: (وعَوْضُ)[1] إنما بنيت لتضمنها الإستغراق ولقطعها عن الإضافة كـ(قبلُ) و(بعدُ).

قوله: (للمستقبل [المنفي][2]) يعني أن (عَوْض) ظرف زمان، لا يكون إلا منفياً مستقبلاً، تقول: (لا أفعله عَوْضُ) وقد يقال: (لا أفعله عوض العائضين) أي (دهر الداهرين)[3] لأن الأصل أنه اسم معرب من أسماء الدهر قال:

[٤٩٥] ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في خُظُبَّـي وأوصالي[4]

لكن قُطع عن الاضافة وبني كـ(قبل) و(بعد) وأكثر ما يستعمل مع القسم ومن باب قوله:

[٤٩٦]............ـــــــــ بأَسْحم داج عوضُ لا نتفرقُ[5]

والشاهد فيه قوله: (قطّ) حيث استعمل قط في الإثبات كأنه قال: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٤٥/٢: (وإن قصد عموم الفعل في الاستقبال جيء بعد نفي الفعل بـ (عوض).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر اللسان مادة (عوض) ٣١٧٧/٤وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ - ١٠٩.

(٤) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني كما في ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٥/٢ وشرح الرضي ١٢٤/٢، ولسان العرب مادة خظب ٩١٨/٢، والهمع ٢١٢/٣، وخزانة الأدب ١١٦/٧ - ١١٩، والدرر ١٣٢/٢، ويروى خضتماني، والخُظبي: الظهر أو عرق في الظهر، وبعده:

لطاعنتُ صدور الخيل طعناً ليس بالآلي

والشاهد فيه قوله: (نبل عوض) حيث أضيف (عوض) فأعرب.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رضيعي لبان ثدي أمٍّ تحالفا

وقد جاء في المثبت الماضي قال:

[٤٩٧] ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي

هوت بعفاق عَوضُ عنقاءُ مُغربُ[(١)]

قوله: ((والظرف المضاف إلى الجملة و((إذ)) يجوز بناؤه[(٢)] على الفتح)) يعني ما أضيف من ظروف الزمان المعربة إلى الجملة غير هذه المتقدم ذكرها جاز بناؤها بخلاف هذه، فإن بناؤه بخلاف هذه فإن بناءها واجب مثاله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٣)] ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ﴾[(٤)] و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٥)] ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٦)] سواء كانت الجملة اسمية

وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥، ينظر الأغاني ١١١/٩، وجمهرة اللغة ٩٠٥، والخصائص ٢٦٥/١، والإنصاف ٤٠١/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤، ومغني اللبيب ٧٦٩، وشرح شواهد المغني ٣٠٣/١، وشرح الرضي ١٢٥/٢، واللسان مادة عوض ٣١٧٧/٤، وهمع الهوامع ٢١٢/٣، والدرر ١٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٣٨/٧ - ١٤٠.

والشاهد فيه قوله: (عوض لا نتفرق) حيث استعمل عوض مع القسم أي أن تكون من متعلقات القسم وعوض متعلق بتفرق أي لا نتفرق أبداً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٢٤/٢، وينظر الخزانة ١٢٩/٧.

والشاهد فيه قوله: (عوض) حيث جاء عوض المبني للمعنى مع الإثبات لفظاً وهو منفي معنى، فإن هوت ماضي مثبت وهو عامل في عوض لكنه منفي معنى لكونه جواب لولا.

(٢) في الكافية المحققة: (والظروف المضافة بناؤها) بدل (والظرف المضاف بناؤه) قال الرضي في شرحه ١٠٦/٢: (والحق أن (إذ) إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التنوين في نحو: (يومئذ) جاز فتحه ومنه قوله تعالى: (فعلتها إذا وأنا من الضالين) أي فعلتها إذ ربيتني إذ لا معنى للجزاء ها هنا).

(٣) المائدة ١١٩/٥، وتمامها: ﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات...﴾.

(٤) غافر ٥٢/٤٠، وتمامها: ﴿يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة وله سوء الدار﴾.

(٥) المعارج ١١/٧٠، وتمامها: ﴿يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ببنيه﴾.

(٦) هود ٦٦/١١، وتمامها: ﴿فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ إن ربك هو القوي العزيز﴾.

أوفعلية معربة أومبنية، ولا فرق بين أن تضاف إلى جملة نحو: (يوم (إذ) قام زيد) أوتكون منونة تنوين عوض نحو: (يومئذ) و(ساعتئذ) و(حينئذ)، والكسرة في (إذ) كسرة بناء، وجعلها الأخفش[1] كسرة إعراب، فهذه يجوز الإعراب فيها والبناء، وقد فهم من قوله: (يجوز بناؤه على الفتح) جواز الأمرين، واختيار الإعراب، ووجه البناء لشبهه ب(حيث) في افتقارها إلى الجملة، وقيل اكتسبت مما أضيف إليه.

قوله: (**وكذلك ((مثل)) و((غير)) مع (ما) و(إنّ) و(أنّ)**) يعني وكذلك يجوز بناء (مثل) و(غير) إذا أضيفا إلى ما فعل مثل: (ما يَفْعَلُ) وغير (ما يفعل) أوإلى (أنّ) المشددة أوالمخففة نحو: (قيامي مثل أنك تقوم ومثل أنْ تقوم) قال:

[٤٩٨]لم يمنع الشُّرْب منها غيرَ أنْ نطقت ـــــــ ....[2]

وكذلك يجوز بناء (آية) لأنه بمعنى علامة، وعلامة مصدر، قال:

[٤٩٩] ....ـــــــ بآية ما تحبون الطعاما[3]

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٠٦/٢.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حمامةٌ في غصون ذات أو قال

وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ٨٥ ينظر الكتاب ٣٢٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح المفصل ٨١/٣ ومغني اللبيب ٢١١، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، والإنصاف ٢٨٧/١، وهمع الهوامع ٢٢٣/٣، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ – ٤٠٧، واللسان ملاة (وقل) ٤٩٠٠/٦، و أو قل: ثمار.

والشاهد فيه قوله: (غير أن نطقت) حيث أضيفت غير إلى أن فبنيت، وهذا جائز، وكذلك (إلى) إذا أضيفت إلى أن، ويروى غيرُ بالضم فيرفع على الفاعلية عندها.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

[٥٠٠]بآية يُقلمون الخيل شعثا(٤)

حملها على ظروف الزمان، أنها بمعنى (علامة) والعلامة بمعنى الوقت، وظروف الزمان عبارة عن الأوقات قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ﴾(١) أي علامات، ومن الظروف المبنيات (أمس) في لغة الحجاز، وبناؤها لتضمنها لام التعريف(٢) وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما في لغة بني تميم(٣)، فإنهم يعربونها إعراب مالا ينصرف

ألا مَنْ مبلغٌ عني تميما

وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق كما في الكتاب ١١٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/٢، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢، وجمهرة اللغة ٢٥٠، والكامل للمبرد ١٧١/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٨/٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨٣٦/٢ وهمع الهوامع ٢٨٨/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/٦.

والشاهد فيه قوله: (بآية ما تحبون) حيث أضاف (آية) إلى الجملة الفعلية جوازاً، وزعم ابن جني على حد قول ابن هشام أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: (وآيةُ مُلْكِهِ أن يأتِيَكُمُ التابوت).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كأن على سنابكها مداما

وهو للأعشى كما في اللسان مادة (سَلَمَ) ٢٠٧٩/٣، وينظر الكتاب ١١٨/٣، وشرح المفصل ١٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٥/٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨١١/٢، وهمع الهوامع ٢٨٧/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/٦ – ٥١٥.

والشاهد فيه قوله: (بآية يقلمون) حيث أضاف (آية) التي بمعنى علامة إلى الفعل وهي تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بـ (ما) المصدرية أو النافية.

(١) البقرة ١٨٩/٢، وتمامها: ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج....﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٢٥/٢ وقال: (وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لا التعريف العهدي كما هو علاة كل اسم قصد به إلى واحد ومن بين الجماعة المسمة به).

(٣) وقال الرضي في الصفحة نفسها: وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير مصروف في حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر) وينظر شرح التسهيل السفر الثاني

للعلمية والعدل قال:

[٥٠١] لقد رأيت عجباً مذ أمسا[١] ....

و(الآن) عبارة عن زمان التكلم، وهومبني على الفتح للتخفيف، واختلف في علة بنائه، فقال الزجاج: لتضمنه معنى الإشارة إلى هذا الوقت[٢]، وقال الفارسي: [٣] لتضمنه لام التعريف ك(أمس) واللتان لا تصلحان للتعريف للزومهما له، وقال المبرد[٤] والسيرافي[٥] وابن السراج[٦] بني لشبهه بالحرف في لزومه موقعاً واحداً وهواللام بخلاف الأسماء المعربة، فإنها تكون نكرة ثم تعرف ثم تنكر، وقال الفراء[٧] إنه منقول من (آن) الشيء إذا حانَ فبني لأنه في الأصل فعل ماض، وبعضهم

٨٤٧/٢ وشرح المفصل ١٠٦/٤، وينظر الكتاب ٢٨٣/٣.

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح المفصل ١٠٦/٤ – ١٠٧، ونوادر أبي زيد ٥٧، وجمهرة اللغة ٨٤١ – ٨٦٣ وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٩/٢ وشرح شذور الذهب ١٣٣، وشرح قطر الندى ١٦، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٣، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ – ١٦٨، وشرح الرضي ١٢٥/٢. وعجزه:

عجائزاً مثل السعالي خمساً

والشاهد فيه قوله: (مذ أمسا) حيث جاءت كلمة أمس غير منصرفة فجرت بالفتحة والألف للإطلاق

(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٣٦/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤.

(٣) ينظر رأي الفارسي في شرح الرضي ١٣٦/٢، والهمع ١٨٥/٣.

(٤) ينظر المقتضب ١٧٣/٣، وشرح المفصل ١٠٣/٤.

(٥) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب ٢٨٤/٣، وشرح الرضي ١٣٦/٢.

(٦) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، والهمع ١٨٥/٣.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٤/٢ وشرح الرضي ١٢٦/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤، والهمع ١٨٦/٣.

جعله معرباً لأن الأصل الإعراب ولا يعدل عنه من غير دليل، واختاره الإمام يحيى بن حمزة[1].

و(لما) ظرف زمان بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضي نحو: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾[2] وحرف إذا وليها المستقبل، وبنيت في الماضي حملاً على المستقبل وقيل: لافتقارها إلى جملة تُوضّحها.

و(مع) ظرف مكان منصوب ملازم للإضافة قال تعالى: ﴿هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[3] وإن نون كان منصوباً على الظرفية، نحو(كنا معاً) أي في مكان، وقيل: على الحالية، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا (معا) و(مجتمعين) إن (معاً) تفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعاً) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا، والألف في (معاً) عند الخليل[4] بدل من التنوين، لأنه لا لام عنده، وعند يونس والأخفش[5] بدل من اللام كفتى وهي عندهما عكس أخوك، تُرَدّ لامه في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة)[6] وهي مبنية عند

(١) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ٧٠ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات صنعاء.

(٢) القصص ٢٣/٢٨ وتمامها: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون﴾.

(٣) الأنبياء ٢٤/٢١ وتمامها: ﴿اتخذوا من دونه آلهة قل هاتوا برهانكم هذا ذكر من معي وذكر من قبلي...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ - ٢٨٧، وينظر شرح الرضي ١٢٧/٢.

(٥) ينظر رأي يونس والأخفش في شرح الرضي ١٢٧/٢.

(٦) والعبارة من قوله: (والفرق بين فعلنا... إلى قوله: .... وتحذف في الإضافة) منقولة بتصرف من شرح الرضي ١٢٧/٢.

سيبويه لأنه وضعها وضع الحرف[1]، والأكثر يعربونها لدخول التنوين عليها وبعض النحاة جعله حرفاً إذا كان ساكناً، وضعف بأنه لو كان حرفاً لم ينون، وقد نون نحو قوله:

[٥٠٢]مكر مفر مقبل مدبر معاً[2] ....

(١) ينظر الكتاب ٤٢٠/١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وينظر الكتاب ٢٢٨/٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢، والشعر والشعراء ١١٦/١، وجمهرة اللغة ١٣٦، ومغني اللبيب ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٤٥١/١، وشرح شذور الذهب ١٤١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (معاً) حيث استعمل (مع) منوناً مع أنه بمعنى جميعاً ولو كانت حرفاً لم تنون كما ذهب إلى ذلك الشارح.

المعرفة والنكرة

قوله: (**فالمعرفة [ظ٩٤] ما وضع لشيء**) جنس للحد، وخرجت المهملات.

قوله: (**بعينه**) خرجت النكرات، وهذا حدٌّ معنوي لا لفظي[1]، لأنه غير ممكّن، لأن أكثر المعارف اللفظية نكرات، ويرد على حده الأعلام المشتركة، كـ(زيد) و(عمرو)، وجوابه أنها وضعت لشيء بعينه، ولكن اتفق بعدد مسمياتها، والمضمرات نحو(أنا) و(أنت) و(هو) فإنها صالحة لكل متكلم ومخاطب وغائب، وجوابه أنها وضعت في الأصل لمتكلم واحد، ومخاطب واحد، وغائب واحد، ثم دخل فيها من غير قصد من الواضع الأول، و(شمس) و(قمر) ونحوهما، إن قيل بتعريفهما لم يكن إلا بالعلمية، ويبطل ذلك بكثرة إضافتهما وحسبها وإن قيل: بتنكيرها فقد دخلا في حد المعرفة، وأعلام الجنس نحو(أسامه) و(ثعالة)[2] فإنها وضعت

(١) قال المصنف في شرحه ٨٢ – ٨٣ لا ينبغي أن تحد المعرفة بأمر لفظي لأنها إنما كانت معرفة باعتبار المعنى....، ولسنا نعني بالتعريف أن يكون المدلول معيناً للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما نعني به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي....).

(٢) اسم للثعلب.

لشيء لام بعينه إذ هي منطبقة على كل شخص من مسمياتها، ودليلهم على علميتها منعه من الصرف، ومن دخول لا التعريف عليه ومن الإضافة، وأنهم نصبوا الحال منه، وسيأتي جواب عَلَم الجنس.

قوله: (**وهي المضمرات إلى آخرها**) يعني أن المعارف خمس: المضمرات، وأعرفها التكلم، ثم الخطاب، ثم الغيبة، وهي متعرفة بالقرينة، أما التكلم فواضح لأن الإنسان يعلم نفسه وأحوالها، وأما الخطاب فبقرينة الإقبال، وأما الغائب فبقرينة اللفظ الذي يعود إليه الضمير.

قوله: (**والأعلام**) وتعريفها بالقصد المصاحب للوضع والفرق بينها وبين المضمرات أن وضعها متعدد، ووضع المضمرات واحد، والأعلام تنحصر في سبعة أنواع: الأول أعلام الأناسي، وله تقسيمات:

الأول: ينقسم إلى اسم كـ(زيد) و(عمرو) ولقب: كـ(بطة) و(قفه) وكنية: كـ(أبي عمرو) و(أم كلثوم) و(ابن جلا) و(ابنة الكرم) لأنك تقول في حصره: إن أضيف إلى (أب) أو(أم) أو(ابن) أو(بنت) فهوكنية، وإن لم، فإن أفاد مدحاً أوذماً، فهواللقب، وإلا فهوالاسم.

الثاني: إلى مفرد ومركب، فالمفرد كـ(زيد) و(عمرو)، والمركب إما جملة كـ(تأبط شراً) و(برق نحره) أومزج كـ(معدي كرب) و(بعلبك) أوصوت كـ(سيبويه) و(عمرويه)، أومضاف كـ(عبدا الله) و(أبي عمرو).

الثالث: منقول أومرتجل، فالمنقول بابه السماع وقد حصر في عشرة أنواع، عن مركب كما تقدم، وعن تثنية نحو: (طيبان)، وعن جمع

نحو(كلاب)، وإنما رُدَّ عن مصغّر كـ(عمير) و(زهير)، وعن منسوب كـ(ربعي) و(صيفي) وعن اسم عين كـ(ثور) و(أسد) وعن معنى كـ(عِضْل)[1] و(إياس) وعن صفة كـ(حاتم) و(فاطم) أو(مقامر) أو(مشعوذ) وعن صوت كنية، وعن فعل: إما ماض كـ(شَمّرَ) و(كعسب) أومضارع كـ(يزيد) و(تغلب) أوأمر كـ(اصمت) و(أطرق) والمرتجل قياسي،كـ(عمران) و(حمدان) و(شله) و(حيوة).

النوع الثاني: ما يتخذ ويتولد من الحيوانات، كالخيل والإبل والغنم والكلاب مثل (أعرج) و(لاخف) لفرسين، وشذ (قم) و(عليان) لجملين و(حطّه) و(هيلة) لعيرين و(ضمران) و(كساب) لكلبين.

النوع الثالث: ما لا يتخذ ولا يتولد من الحيوانات وهي علم الجنس كـ(أسامة) و(ثعالة) وإنما حُكِمَ بالعلمية، لأن العرب عاملته معاملة الأعلام في امتناع دخول لام التعريف وامتناع إضافته، وامتناع صرفها، ونصب الحال عنها[2]، وهي ثلاثة أضرب: منها ماله اسم وكنية كـ(أسامة) و(أبوالحارث) و(ثعالة) و(أبوالحصين) وماله اسم ولا كنية له كـ(قثم) وماله كنية ولا اسم كـ(ابن براقش) و(أم عجلان).

النوع الرابع: أعلام المعاني والأزمنة والأعداد، فالمعاني نحو(بره) علم للمبرة، و(فجار) للفجرة، و(سبحان) للتسبيح، و(كيسان) للغدر، والأزمنة نحو: (غدوة) و(بكرة) علم لغدوة يومك وبكرته، والأعداد نحو(ستة)

---

(١) ينظر اللسان مادة (عَضَلَ) ٢٩٧/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٣٣/٢.

ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية، وستة أكثر من خمسة وخمسة أقل من ستة، فهذه جعلوها أعلاماً تقدر العدد لا لنفس المعدود والدليل على علميتها منعها الصرف[1].

النوع الخامس: أعلام الأوزان نحو(فَعَلَ) و(فَعَلَل) و(فَعْلان) و(أفعل) فهذه وضعوها أعلاماً على موزوناتها للاختصار والإيجاز ودليل علميتها وصفها بالمعارف ونصب الحال عنها.

[و٩٥] النوع السادس: علمية بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين، وهي تسمى الأعلام الاتفاقية كـ(بن عمرو) و(ابن مسعود) و(ابن عباس) و(ابن الزبير) و(ابن الصعق) و(ابن رألان)[2] فهذه الأسماء غالبة على جماعة مخصوصين من أبناء هؤلاء دون سائرهم.

النوع السابع: الكنى الموضوعة على أعلام الأناسي[3] وكناهم نحو: (فلان) و(فلانة) و(أبوفلان) و(أبوفلانة)، والدليل على علميتها امتناع دخول اللام عليها، وامتناع إضافتها، ومنع فلانة من الصرف، وليس يؤثر التأنيث مع العلمية، وإذا بنيت في فلانه بنيت في فلان، وهي تفارق الأعلام من حيث إنها لا تتنكر، كما تتنكر الأعلام ولا تستعمل إلا في الحكاية.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣٦/٢.

(٢) ابن رألان: ولد النعامة، ينظر الأصول لابن السراج ١٥٧/١، واللسان مادة (رأل) وابن رَأْلان: رجلٍ من سنبس طيء وهو من الباب الذي يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل مَن كان من أُمته أو كان في صفته.....) اللسان ١٥٣٦/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٣٧/٢.

قوله: (**والمبهمات**) وهي أقسام أسماء الإشارة وهي متعرِّفة بالإشارة وبالنداء، أوما يقوم مقامها، والموصولات وتعريفها بصلتها عن الفارسي[1] والمصنف[2] وجماعة من النحاة، وعند الأخفش[3] وغيره أنها تعرف ب(أل) نحو(الذي) و(التي) وما ليست فيه (أل) محمول على ما فيه (أل)، وبعضهم جعل ما ليس فيه (أل) نكرات وعند الإمام يحيى بن حمزة بالقصد كالمضمر والإشارة وأسماء الاستفهام والشرط عند بعضهم، وهي عند الجمهور نكرات وابتدئ بها للعموم، وأسماء الأفعال وهي نكرات عند من جعل محلها نصباً، ومعارف عند من جعلها مبتدأة، ومنهم من جعل ما نُوِّنَ منهما نكرة، وما لم ينون معرفة، وما جاز الأمران كان معرفة ونكرة، وتعرفت لأنها أعلام إما للفظ الفعل أومصدره، وبعضهم قال: لا توصف بتعريف ولا تنكير، لأنها كالفعل.

قوله: (**وما عرِّف بالألف واللام**) ودخولها على ثلاثة أقسام (للعهد) وهوضرب حضوري نحو(أعطني الكتاب) لمعين، ولفظي، نحو(جاءني رجل فأكرمت الرجل)﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[4]، وذهني نحو(ادْخُلِ السوق)، فإنه ينصرف إلى أقرب سوق إليه وأعظمه، إن استويا في القرب وعرفي نحو: (جمع الأمير الصاغة) أي كل صاغة بلده.

(١) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١٣٠/١.

(٢) ينظر رأي المصنف في أماليه ٨٦١/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٢٨١/١.

(٤) المزمل ١٥/٧٣، وتمامها: ﴿إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً﴾.

الثاني تعريف الجنس، وهواستغراق حقيقي حيث يصح فيه الاستثناء نحو: ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] و(الناس كلهم هلكى إلا العالِمين)[2] وغير استغراق، نحو: (اشرب الماء واللبين، وكل اللحم والسمن) و(أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ)[3] ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[4] ومرادٌ به الماهية نحو: الرجل خير من المرأة، والذكر أفضل من الأنثى[5].

الثالث: زيادة إما للمح صفة أصلية فتفيد التعظيم نحو(الحسن) و(العباس) أوجنسية أصلية نحو(الفضل والليث) في الأعلام، ولوقوعها في مواضع النكرة نحو:

[٥٠٣] أرسلها العراكَ[6] .... ــــــــ .... ــــــــــ

ونحوه، والتعريف عند سيبويه[7] باللام وحدها، والهمزة اجتلبت للوصل بدليل سقوطها عند الوصل في الدرج، وعند القطع بالألف واللام معاً، لأن أكثر حروف المعاني على حرفين كـ(هل) و(بل) وشبههما.

---

(١) العصر ١٠٣/١-٤.

(٢) ينظر كشف الخفاء ٤١٥/٢، وذكره الغزالي في الإحياء ٦١/١، عن سهل التستري، واستشهد به الرضي برواية أخرى، (الناس كلهم هالكون إلا العللون، والعللون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم) ينظر شرح الرضي ١٢٩/٢.

(٣) هذا القول يروى في الرضي ١٢٩/٢: أهلك الناسَ الدينارُ الصفر والدرهم البيض) وهذا من باب وصف المفرد بالجمع.

(٤) يوسف ١٣/١٢، وتمامها: ﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون﴾.

(٥) ينظر الرضي حيث هذه الأمثلة في ١٢٩/٢.

(٦) سبق تخريج البيت في باب الحال.

(٧) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ - ٣٢٥، و ١٤٨/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٧/١.

قوله: (**والنداء**) يعني من المعارف نحو(يا زيد) وتعريفه بالقصد[1] والإقبال مع حرف النداء، وإذا دخل حرف النداء على المعرفة زال تعريفها الأول، لئلا يجمع بين تعريفين، وبعضهم جعل تعريف المعرفة لما كانت متعرفة من قبل والنكرة ب(أل) ثم حذفتا، وناب حرف النداء منابهما، وفصّل بعضهم، فقال: تعريف النكرة بالنداء والمعرفة بما كان عليها من قبل.

قوله: (**والمضاف إلى أحدها معنى**)[2]، يعني من المعارف النكرة المضافة إلى أحد هذه المعارف المذكورة إضافة معنوية، نحو: (غلامك) و(غلام زيد)، و(غلام هذا)، و(غلام الرجل) يحترز من اللفظية نحو(ضاربُ زيد) و(مضروبُ زيد) و(حسنُ الوجه)، فإنها لا تكون معرفة لأنها لا تفيد تعريفاً، وإنما تفيد تحقيقاً في اللفظ، وما لا يتعرف بحال نحو(غير) و(مِثْل) و(شِبْهُ).

قوله: (**والعلم ما وضع لشيء بعينه [غير متناول غيره بوضع واحد]**[3] **إلى آخره**) قوله: (ما وضع لشيء) جنس، وخرجت المهملات

---

(١) وممن عد النداء من المعارف المصنف وابن الناظم في شرحه ٥٥، وابن هشام في أوضحه ١/٨١، والسيوطي في الهمع ١/١٩٠. قل الرضي في شرحه ٢/١٣٦: (ومن لم يعده من النحويين من المعارف لكونه فرع المضمرات لأن تعرفه لوقوعه كاف الخطاب).

(٢) قل الشريف الجرجاني على هامش شرح الرضي ٢/١٣٦ ويعرف ما أضيف إلى واحد من هذه المذكورات قل: (سوى المعرّف بالنداء فإنه لا يقع مضافاً إليه، وغن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم مما بالذات أو بالواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة نت الكافية المحققة.

(بعينه)[1]، خرجت النكرة (غير متناول غيره)[2] خرجت سائر المعارف (بوضع واحد)، استدراك للعلم المشترك كـ(زيد) و(عمرو)، وعند من يتوهم أنه متناول غيره ويرد عليه علم الجنس نحو(أسامة) و(ثعالة)، فقال سيبويه[3]، وبه قال المصنف[4] إنه علم الماهية فقط، والفرق بينه وبين رجل، أن رجلاً لم يوضع على الماهية فقط، بل وضع وقصد به متعدد، وقال بعضهم: إنه في الأصل وضع على واحد من أُمّته، فأطلقوه على سائر جنسه تسامحاً وتساهلاً لقلة التفاوت بينهما، وقال السيرافي وابن بابشاذ[5] وابن يعيش:[6] تعريف كتعريف لام الجنس، يعني أن معناه معنى النكرة، كما انه لا فرق بين ما فيه لام الجنس نحو(أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ)[7] وما ليس فيه اللام.

قوله: (وأعرفها المضمر) هذا مذهب الجمهور، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم المبهمات، ثم المعرب بالألف واللام ثم المنادى، ثم

(١) قال المصنف في شرحه ٨٣ (هذا جنس للمعارف كلها)

(٢) قال المصنف في نفس الصفحة: يخرج غيره من المعارف لأنها تستعمل لمعين آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت وأنت تخاطب زيداً صحَّ أن تقول: وأنت لـ (عمرو) إذا خاطبته أيضاً، وقال المصنف في شرح قوله: (بوضع واحد) ليندفع وهم من يتوهم أن زيداً إذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعاً، فإذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لأنه لا يكون إلا بوضع آخر.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٢٤ – ٢٢٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٣ وأماليه ٢/٥٣٨.

(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٠٥.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٠.

(٧) سبق تخريج هذا القول.

المضاف إلى أحدها معنى، وأعرف المضمر المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب[1]، وأعرف الأعلام غير المشتركة كأعلام القرون الماضية نحو: (فرعون) و(هامان) ثم أعلام الأماكن نحو: (مكة) و(يثرب) ثم البهائم نحو(أعرج) و(لا حف)[2] لقلتها ثم الأناسي وأعرفها الكنى، ك(أبي زيد) و(أبي عمرو) ثم الألقاب ك(بطة) و(قفة) ثم الأعلام ك(زيد) و(عمرو). وأعرف المبهمات، القريب ثم المتوسط ثم البعيد، وأعرف المعرف باللام، الحضوري، ثم العهد اللفظي، ثم الذهني، ثم الجنس، وأعرف المنادى ما كان للقريب، ثم المتوسط، ثم البعيد، وأما المضاف إلى أحدها فأعرفه ما أضيف إلى أعرفها، وذهب السيرافي[3] إلى أن أعرف المعارف العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف، وروي ذلك عن سيبويه، وذهب ابن السراج[4] أن أعرفها الإشارة، ثم المضمر، ثم العلم على ترتيب ما تقدم، لأنه يتصرف بالعين واللقب، لأن الإشارة تميزه بخلاف سائرها، فإنها لم تميز إلا باللقب، وذهب الكوفيون[5] أن أعرفها المضمر، ثم المبهم، ثم العلم، ثم المعرف، وذهب ابن كيسان أن أعرفها المعرف باللام[6]، لأنه

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(٢) ينظر اللسان مادة (لحف) ٤٠٠٨/٥، وفي شعرامريء القيس: على لاحب لا يهتدى بمناره، والمعنى ليس به منار فيهتدى به.

(٣) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٤) ينظر الأصول ١٤٩/١، وشرح المفصل ٨٧/٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٦) وأعرف المعارف بالإجماع لفظ الجلالة، واختلفوا بعد ذلك في تركيبها والذي عليه أكثر النحاة أن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمر ثم العلم ثم أسماء الإشارة ثم ما عرف بالألف واللام ثم

أتي بها للتعريف، وغيره لم يوضع لتعريفه أداة، وأما المضاف فلم يقل أحد بأنه أعرف المعارف، لأنه يكتسي التعريف مما أضيف إليه، وهودرجة خامسة، وهوالمفهوم من المصنف هنا، وكلامه في النعت يقتضي خلافه حيث قال:[1] لا يوصف ذواللام إلا بمثله، أوبالمضاف إلى مثله، وقال سيبويه:[2] إنه في درجة ما أضيف إليه، وضعف مذهبه ومذهب من جعله درجة خامسة بأنه يوصف المضاف إلى المعرف باللام نحو: (غلام الرجل الكريم).

قوله: (**والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه**) عَكْسُ حدّ المعرفة، ويدخل فيه ما خرج من المعرفة من الاعتراض، ويدخل فيه الألفاظ المشتركة كـ(قُرّ) و(وجَوْن)[3] فإنها تدل على شيء لا بعينه[4] وهي معرفة، فلابد من زيادة بوضع واحدٍ، قال صاحب البرود: كان الأولى تقدم حد النكرة على المعرفة لأن المعرفة فرعها، ولأن الجهل بالشيء متقدم على العلم به، بل كان تعديد المعارف لأنها محصورة يغني عن حدها، لأن فيه صعوبة، لأنك إذا حددت بحد لفظي فبعض ما يدخله اللام والإضافة [و٩٦] غير

ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٩١/١ وما بعدها.

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٧٢٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٧/٣.

(٣) قر: للحر والبرد وجَوْن: للأبيض والأسود.

(٤) قال الزمخشري في المفصل ١٩٨: (النكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل وركبت فرساً). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥.

معرفة، وإن حددت بحد معنوي فبعض النكرات معرفة في المعنى، كـ(أول) من (أمس)، و(هذا رجل كريم) ثم تشير إلى معين وبعض المعارف في المعنى نكرة كـ علم الجنس والمعرف بلام الجنس في بعض المواضع نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ﴾[1].

[٥٠٤] ولقد أمرّ على اللئيم يسبني[2] ....

وأنكر النكرات معلوم، ثم جوهر، ثم جنس، ثم نامي، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل[3].

---

(١) يس ٣٦/٣٧ وتمامها: ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون﴾.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، ولشمر بن عمرو الحنفي الأصمعيات ١٣٦، ولعمير بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، وينظر الخصائص لابن جني ٣٣٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٩٦/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٢/١، وخزانة الأدب ٣٥٧/١ – ٣٥٨.

والشاهد فيه قوله: (اللئيم) حيث دخلت (أل) الجنسية فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من سائر أفراد جنسه فتعريفها لفظي لا يفيد التعين وإن كان في اللفظ معرفة.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥.

(١)
العدد

قوله: (**أسماء ما وضع لكمية آحاد الأشياء**) نسبة إلى (كَمْ ّ) ولك تشديد الميم وتخفيفها، فالتشديد ليكون المنسوب إليه ثلاثياً كالأسماء، ومن لم يشدد أجراه كـ(يد) و(فم) قال نجم الدين:[٢] لوقال لكمية الأشياء كان أولى، لأن آحاد جمع أحد، فيخرج الواحد والاثنان، ولودخل الواحد والاثنان لدخل رجل ورجلان ومع حذف آحاد لخرج رجل ورجلان، ويدخل واحد واثنان، لأنهما من العدد عند النحويين، لأنهما يصلحان جواباً لـ(كم) خلافاً للحساب، فليس العدد عندهم إلا ما افتقر إلى تمييز، فلا يدخل الواحد والاثنان، وحدها عندهم: ما وضع لمقادير الأجناس أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة، مئة، ألف. هذا معنى قوله: (**[أصولها اثنتا عشرة كلمة]**[٣] **واحد إلى عشرة ومئة وألف**) وما

---

(١) للتفصيل ينظر شرح المفصل ١٦/٦ وما بعدها، وشرح الرضي ١٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٥/٢.

وأحاد جمع واحد وليس جمع أحد لكن الذي في اللسان والقاموس المحيط أن أحد جمعه آحاد والواحد لا يجمع على آحاد ومؤنثة واحدة وإحدى، والواحدان جمع الواحد كراكب وركبان ينظر اللسان مادة (وحد) ٤٧٨٠/٦.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

عدا هذه (الاثنتي عشرة) فيتفرع عليه إما تثنية، نحو(مئتان) و(ألفان)، أو(جمع) نحو(ثلاثمئة) و(ثلاثة آلاف) و(عشرون) و(ثلاثون) أوتركيب نحو(أحد عشر) أوعطف، نحو: (أحدٍ وعشرين) فصارت الأعداد أربع مراتب آحاد من (واحد) إلى (عشرة) ومركبات: وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) وعقود وهي (عشرون) وأخواتها و(مئة) و(ألف) وعطوف، وهي من (واحد وعشرين) إلى (تسعه وتسعين) على العقود، و(المئة) و(الألف).

قوله: (**تقول**: ((**واحد**)) و((**اثنان**))) يعني للمذكر (واحدةً ((اثنتان)) ((ثنتان)))[1] للمؤنث و(ثنتان) لغة تميم و(اثنتان) لغة الحجاز[2]، وفي المركب (أحد عشر) للمذكر، و(إحدى عشرة) للمؤنث، للاختصار وألف (إحدى)[3] بدل عن التاء، ولا يصح (واحد) و(عشرة) ولا (واحدة عشرة)، وفي العطف يجوز الوجهان، تقول (واحد وعشرون) و(أحد وعشرون) و(واحدة وعشرون) و(إحدى وعشرون)، ويجوز استعمال (البضع)[4] و(بضعة) في المفردات والمركبات والعطوف، إذا أردت عدم النص بالعدد تقول: (بضعة رجال) و(بضع سنين) و(بضعة عشر) و(بضع عشرة)

---

(١) ينظر شرح المصنف ٨٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٥٧.

(٣) ينظر شرح الرضي حيث قل: وجمعوا (إحدى) على (إحَد) تشبيهاً بسدرة وسدرٍ.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢/١٥٢.

و(بضع وعشرون) و(بضعة وعشرون) قال الفراء:[1] لا يصح استعمالها في مئة وألف، لا نقول (بضع مئة) ولا (بضع ألف) و(النيف)[2] ولا تستعمل إلا في العطف تقول: (نيف وعشرون) والفرق بينه وبين البضع، أن النيف تستعمل من الواحد إلى العشرة، والبضع من الثلاثة إلى العشرة.

قوله: (**ثلاثة إلى عشرة وثلاث إلى عشر**)[3] يعني أنك تجري على القياس في تذكير المذكر وتأنيث المؤنث في الواحد والاثنين ومن الثلاثة إلى العشرة تعكس فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث، فنقول: (ثلاثة) إلى (عشرة) للمذكرين و(ثلاث) إلى (عشر) للمؤنثات وعليه: إن المعدود جماعة، فاستحق التأنيث فتركوا أحدهما بغير علامة خشية اللبس عند عدم التمييز وآثروا المذكر بالعلامة، إما لأنه أسبق رتبة، أولأنه أخف، أوكراهة أن يجمعوا على المؤنث تأنيثين فيما هوكالشيء الواحد[4]، لوقالوا: (ثلاثة نسوة) مع وجود ما يتحمل عنه وهوالمذكر، وبعضهم جعل ذلك لغة واللغة لا تعلل.

قوله: (**أحد عشر اثنا عشر إحدى عشرة اثنتا عشرة**) يعني أنهم

---

(١) ينظر رأي الفراء في شرح المفصل ٢٦/٦.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٨/٢.

(٣) قال الرضي في شرحه ١٤٧/٢: (وعلل ذلك بوجوه والأقرب عندي أن يقال: إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه، وأعني بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد نحو: ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية قبل أن يستعمل بمعنى المعدود... وإنما وضع على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٤.

جروا في ذلك على الأصل الأول، وهوتذكير المذكر وتأنيث المؤنث كما فعلوا في الواحد والاثنين، وهمزة (أحد) و(إحدى) منقلبة عن واو، [ظ٩٦] وألف (إحدى) للتأنيث، بخلاف الهمزة الملازمة للنفي في (ما جاءني من أحد) فإنها أصلية[١].

قوله: (**ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة**) يعني أنك من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) تجري على القياس، فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث في الجزءين الأولين، وعلى القياس الأول الأصلي في الجزءين الآخرين، وهوتذكير المذكر وتأنيث المؤنث، ولم يؤنثوا (عشر) مع المذكر، لأنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث فيما ليس بأصل للتأنيث فيما هوكالكلمة الواحدة، ولا حذفوها من عشر مع المؤنث لأنهم كرهوا سلب المؤنث علامته في كلمتين، فعادلوا بينهما، هذا إذا جئت باسم العدد، فإما إذا جئت بالواحد من العدد ذكرت المذكر وأنثت المؤنث في الجزأين جميعاً فتقول: (ثالث عشر) و(رابع عشر) و(ثالثة عشرة) و(رابعة عشرة) لأن المذكر ليس في معنى جماعة، لأن المراد به (واحد) من أمّته، وقد خطّأ المصنف[٢] من قال (الحادية عشر) بحذف التاء

(١) قل الرضي في شرحه ١٤٦/٢: (وقل أبو علي همزه أحد المستعمل في غير الموجب أصلية لا بدل من الواو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: (قل هو الله أحد) فهي بدل اتفاقاً كأنه لما لم يرد في نحو: ما جاءني أحد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً والأولى أن نقول همزته في كل موضع بدل من الواو) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٦ وقل: (وقد يقع في بعض المصنفات الحادية عشر إلى التاسعة عشر، وفي المؤنث، وكذلك وقع في (المفصل) وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) والثالث عشر

من (عشر) مع المؤنث.

قوله: (وتميم يكسرون[1] الشين من عشرة) يعني أن تميم تستكره ست فتحات متواليات[2] فيما هوكالكلمة الواحدة، وذلك في المركبات نحو(أَحَدَ عَشَرَ) و(أَرْبَعَةَ عَشَرَ) و(ثَلاْثَ عَشَرَةَ) ونحوه، فيكسرون الشين لأن المستكره توالي المتماثلات، وأما الحجازيون فعدلوا إلى سكونه لخفته، ومن العرب من يسكن العين فيقول (أَحَدَ عْشَر)[3] قرأ ابن الصباغ﴿أحدَعشرَكوكبا﴾[4] بسكون العين، وقرأ صاحب حفص: ﴿اثناعشرَشهرا﴾[5] وجمع بين ساكنين ومنهم من لا يبالي بتوالي الحركات

أنثوا الاسمين في الحادية عشرة إلى التاسعة عشرة وإنما ذكّروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر، لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر وثلاث عشرة فإنه للجماعة على ما تقدم).

(١) في الكافية المحققة وتميم (تكسر) بدل يكسرون.

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٧/٣، والمفصل ٢١٥، وشرح المفصل ٢٧/٦، وشرح الرضي ١٥٠/٢ – ١٥١، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٧/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/٢.

(٤) يوسف ٤/١٢، وتمامها: ﴿إذ قل يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.
وقرأ الحسن وأبو جعفر وطلحة بن سليمان (أحدَ عْشرَ) بسكون العين لتوالي الحركات وليظهر جعلوا الاسمين اسماً واحداً. ينظر تفسير البحر المحيط ٢٨٠/٥، وفتح القدير ٥/٣، والنشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢.

(٥) التوبة ٣٦/٩، وتمامها: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السماوات والأرض﴾.
وقرأ ابن القعقاع وهبيرة عن حفص بإسكان العين مع إثبات الألف وهو جمع بين ساكنين على غير حدة وقرأ طلحة بإسكان الشين. ينظر النشر في القراءات ٢٧٩/٢، وتفسير البحر المحيط ٤٠/٥ – ٤١، والقرطبي ٢٩٧٧/٤.

ويبقيه على أصله، قرأ الأعمش: ﴿اثْنَتَيْ عَشَرَةَ أَسْبَاطاً﴾[1] بتوالي الفتحات.

قوله: (**عشرون وأخواتها**) يعني العقود، وهي (ثلاثون) إلى (تسعين).

قوله: (**فيهما**) يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد، نقول: (عشرون رجلاً وعشرون امرأة).

قوله: (**أحدٌ وعشرون وإحدى وعشرون**) يعني أنهم في المعطوف غيّروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و(واحد) إلى (إحدى)، ويجوز البقاء على الأصل.

قوله: (**ثم بالعطف بلفظ ما تقدم**)[2] يعني أنك تعطف على العقود، المفرد من العشرات على لفظ ما تقدم، وهوأنك تذكّر المذكر وتؤنث المؤنث في الواحد والاثنين، وتعكس في الثلاثة إلى التسعة فتقول: (واحد وعشرون رجلاً) و(اثنان وعشرون رجلاً) (واحدة وعشرون امرأة واثنتان وعشرون امرأة) وتقول في الثلاثة إلى التسعة (ثلاثة وعشرون رجلاً) و(ثلاث وعشرون امرأة).

قوله: (**إلى تسعة وتسعين**) يعني تجري على هذا القياس في عطف المفردات على جميع العقود إلى (تسعة وتسعين).

---

(١) الأعراف ١٦٠/٧، وتملمها: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه...﴾.
وقرأ ابن وثاب والأعمش وطلحة ابن سليمان (عَشِرَة) بكسر الشين وعنهم الفتح أيضاً وأبو حيوة وطلحة بن مصرف بالكسر. ينظر تفسير البحر المحيط ٤٠٥/٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥١/٢.

قوله: (**مئة**[1] **وألف ومئتان فيهما**) يعني أنك إذا انتهيت إلى تسعة وتسعين قلت: (مئة وألف) و(مئتان وألفان) في المذكر والمؤنث على سواء نقول: (مئة رجل) و(مئة امرأة)، و(مئتا رجل ومئتا امرأة)، و(ألف رجل وألف امرأة) (ألفا رجل وألفا امرأة).

قوله: (**ثم [بالعطف]** [2] **على ما تقدم**) يعني في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وذلك في المئين والألوف والعطوف من ثلاثة إلى تسعة، تقول: (ثلاثة آلاف وثلاث مئة) بإثبات التاء في الألوف، لأنها مذكرة وبحذفها في المئين لأنها مؤنثة، (ومئة وثلاثة رجال) و(مئتان وثلاثةٌ) و(ألف وثلاثة) و(ألفان[وثلاثة] [3]) لذلك تجري على قياس ما تقدم في عطف المركبات، والعقود والعطوف على المئة والألف والمئين والألفين تقول: (مئة وأحد عشر) و(مئة وثلاثة عشر) و(مئة وعشرون) و(مئة وواحد وعشرون) كذلك في المئين والألف والألفين، ولك تقديم الأقل وتعطف عليه الأكثر والعكس [و٩٧] تقول: (ثلاثة ومئة) و(ثلاثة وعشرون)، وتقول: (مئة وثلاثة وعشرون وثلاثة) لكن تقديم الأقل أولى قياساً على (أحد عشر وهوالأكثر استعمالاً، ولك أن تأتي في التميز في المعطوف والمعطوف عليه، والاستغناء عن بأحدهما تقول: (ثلاثة رجلٍ ومئةُ رجلٍ) و(ثلاثة رجال ومئة) و(ثلاثةُ ومئةُ رجلٍ).

(١) وأصل (مائة) مِئْية كسِدْرة حذف لامها فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزه وثيه ولامها ياء، لما حكى الأخفش: رأيت مئيا بمعنى مئة، وإنما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا يشتبه بصوره (منه) خطاً، فإذا جمع أو ثني حذف الألف. ينظر الرضي ١٥٢/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

قوله: (وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء إسكانها وشذ حذفها بفتح النون)[1] إلا مثل في ثماني إثبات الياء كان غير مركب كـ(قاضٍ) وقال تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾[2] وقال:

[٥٠٥] ولقد شربْتُ ثمانياً وثمانياً[3] ــــــــــــــــــ

وقد جاء إسقاط الياء وإعراب النون نحو: ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ﴾[4] ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾[5] بالضم، وقوله:

[٥٠٦] لهــا ثنايــا أربــع حســانُ
وأربــع فثغرهــا ثمــانُ[6]

---

(١) قال الرضي في شرحه ١٥٢/٢: (أما الفتح فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما في رأيت القاضي، وجاء إسكانها كثيراً لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في (معدي كرب)، و (قالي قلى) و (بادي بدأ)، وجوباً وجاز حذف الياء مع قلته لاستثقل أيضاً، وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرها لتدل على الياء المحذوفة، وقد يحذف الياء في ثماني من غير التركيب ويجعل الإعراب على النون). وينظر شرح المصنف ٨٤ وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٠/١ وما بعدها.

(٢) القصص ٢٧/٢٨، وتمامها: ﴿قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج...﴾.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وثمان عشرة واثنتين وأربعاً

وهو للأعشى كما في لسان العرب مادة (ثَمَنَ) ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٥/١.

والشاهد فيه قوله: (ثمان عشرة) حيث كسر نون ثمانية المركبة بعد حذف يائها ويجوز فتح الياء وسكونها...

(٤) الرحمن ٢٤/٥٥، وتمامها: ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾.

(٥) الأعراف ٤١/٧، وتمامها: ﴿لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش وكذلك نجزي الظالمين﴾

قال أبو حيان في البحر ٣٠٠/٤: (والتنوين في (غواش) تنوين صرف أو تنوين عوض. قولان وتنوين عوض من الياء أو من الحركة قولان، وقرئ (غواش) بالفتح كقراءة عبد الله (وله الجوارَ المنشآت).

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٣٦/١، وشرح الرضي ١٥٢/٢، واللسان مادة (ثمن) ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح التصريح ٢٧٤/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/٧.

وإن كان مركباً جاءت وجوه أربعة: بقاء الياء مفتوحة لخفة الفتحة، وإسكانها للخفة تشبيهاً ب(معدي كرب) وحذفها وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وحذفها وفتح النون قبلها، وهي على لغة (ثمانٍ) في المفرد وقال:

[٥٠٧] ولقد شربت ثمانياً وثمانياً
وثمان عشرة واثنتان وأربعاً[1]

قوله: (**ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض**[2] **مجموع لفظاً ومعنى**) لما فرغ من تبين الأعداد ذكر تمييزاتها، يعني مميز الثلاثة مخفوض على الإضافة ب(من) وإنما استعمل مضافاً لأن المقصود ما بعده بدليل وصفه نحوقوله تعالى: ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾[3] ولوكان العدد هوالمقصود لكانت الصفة له وقيل (سماناً)[4] وكان القياس جره في المركبات كالآحاد، لكنهم كرهوا جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وقال الزمخشري:[5] يجوز سماناً صفة

والشاهد فيه قوله: (فثغرها ثمانٌ) حيث حذفت الياء من (ثماني) وجعل الإعراب على النون وذلك على لغة...

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) قال الرضي في ١٥٣/٢: (وربما جاء في الشعر نحو: ثلاثة أثوابًا وإنما شذ النصب لأن المعدود في الأصل كان موصوفاً) وعدّه سيبويه ضرورة الكتاب ١٦١/٢ - ١٦٢.

(٣) يوسف ٤٣/١٢، وتمامها: ﴿وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾.

(٤) قال أبو حيان في تفسير البحر ٣١٠/٥: ((وسمان) صفة لقوله (بقرات) ميز العدد بنوع من البقرات وهي السمان منه، لا بجنسهن، ولو نصب صفة لسبع لكان التمييز بالجنس لا بالنوع، ويلزم من وصف البقرات بالسمن وصف السبع به، ولا يلزم من وصف السبع به وصف الجنس، لأنه يصير معنى سبعاً من البقرات سماناً... ثم قال: ولم يضف سبع إلى عجاف لأن اسم العدد لا يضاف إلى الصفة).

(٥) ينظر الكشاف ٤٤٦/٢.

لسبع وهوجائز تقول: (جاءني ثلاثة رجال قرشيون وقرشيين) إلا أن المعنى يختلف، فإن وصفت العدد كان من إضافة النوع إلى الجنس، وإن وصفت التمييز كان من إضافة الجنس إلى النوع، وأما كونه مجموعاً إما لمطابقة العدد في لفظه نحو(ثلاث رجال) أولضعف دلالة هذا العدد القليل على الجمع فقووه: بجمع تمييزه.

قوله: (**لفظاً أومعنى**)[1] يعني أن تمييز الثلاثة إلى العشرة مجموع لفظاً، نحو ثلاثة رجال، أومعنى في اسم الجمع واسم الجنس، نحو: (ثلاثة نفر) و(رهط وذود)[2] و(ثلاث من البط).

قوله: (**إلا في ثلاثمئة إلى تسعمئة**) [وكان قياسها مئات أومئين][3] هذا استثناء من قوله: (مجموع) يعني فإن تمييزها مجرور مفرد، تقول (ثلاثمئة) وكان قياسة الجمع لأن (مئة) تمييز لثلاثة فنقول: (ثلاث مئات) جمع سلامة لمؤنث أو(مئتين) جمع سلامة لمذكر، وإنما أُفرد كراهة الجمع بين تأنيثين في (مئة) في معنى التأنيث[4]، وكأنه جمع بين تأنيثين مخفف بحذف الجمع، وقد حصل في مئة دلالة على الكسرة، وأما مع التنوين مسنين بدل من ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾[5] وعطف بيان قوله:

---

(١) اسم الجنس ويسمى الجمع المعنوي كالتمر والعسل، واسم الجمع كالرهط والقوم والنفر.

(٢) (ذود) من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والتكسير أذواد ينظر اللسان مادة (ذود) ١٥٢٥/٣.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قال المصنف في شرحه ٨٥: (ألا ترى أنك إذا قلت ثلاثمايات امرأة وجمعت مئة صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثة رجل وبخلاف ثلاثة آلاف).

(٥) الكهف ٢٥/١٨ وتمامها: ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين وازدادوا تسعاً﴾.

[٥٠٨] ثلاث مئين للملوك وفي بها ردآ
ئي وجلت عن وجوه الأهاتم(١)

وقال بعضهم: إفراد (مئة) على القياس لأن أصل التمييز الإفراد وإنما جمع في ثلاثة رجال لضعف دلالته على الجمع.

قوله: (ومميز أحد عشر [إلى تسعة وتسعين](٢) منصوب مفرد) يعني مميز المركب نحو(أحد عشر رجلاً)، والعقود نحو(أحد وعشرون رجلاً) والمعطوف إلى (تسعة وتسعين رجلاً) لا يكون إلا منصوباً مفرداً، وأما النصب فلتعذر الإضافة، وأما في التركيب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وأما قولهم (خمسة عشر زيد) و(خمسة عشرك)(٣)

قرأ الجمهور بالتنوين. قال ابن عطية: على البدل أو عطف بيان، وقيل على التفسير والتمييز. قال الزمخشري: عطف بيان لثلاث فيه، وحكى أبو البقاء أن قوماً أجازوا أن يكون بدلاً من مئة لأن مئة في معنى مئات، فأما عطف البيان فلا يجوز علة مذهب البصريين. وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب المشهور أن مئة لا يفسر إلا بمفرد مجرور. وقرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى سنين أو وقع الجمع موقع المفرد وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له بذلك وقرأ أبي سنة وقرأ الضحاك (سنون) بالواو على إضمار هي سنون. ينظر تفسير البحر ١١٢/٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠٠/٥، والحجة لابن زنجلة ٤١٤، والسبعة لابن مجاهد ٣٨٩ - ٣٩٠، والكشف ٥٨/٢.

قوله: (فاستغني بها لأنها مشبه للجمع، وقد جاء مجموعاً نحو قوله في قراءة حمزة والكسائي (ثلاثَ مئةِ سنين بالإضافة.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٤/٢ - ٦٤، والمقتضب ١٦٧/٢، وشرح المفصل ٢١/٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٣/١، وشرح الرضي ١٥٣/٢، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧.
والشاهد فيه قوله: (ثلاث مئين) حيث جمع مئة على مئين وذلك على القياس في الشعر، هذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال. كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٦.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٨/١.

فالمقصود فيه العدد المضاف، وإنما جيء بالعدد لبيان المعدود فكان [ظ٩٧] كالشيء الواحد، وأما في العقود والمعطوف نحو(عشرون رجلاً) و(أحد وعشرون درهماً)، فإن أضافوا مع النون لم يجز، لأنها كنون الجمع، وإن حذفت لم يجز، لأنها شبيهة بالأصلية[(١)]، وروى الكسائي إضافة العقود إلى العدد فتقول: (عشرودرهم) كما تقول: (عشرون زيد)[(٢)]. قال صاحب البرود: الأقرب أن يقال: إضافته بمعنى (من) وهي قليلة، ومع هذا انتقل في المركب لمصير ثلاثة أشياء كشيء واحد، ويضعف حذف النون في العقود، لأنها كالأصلية فلما انضم قلة إلى قلة في المركب، وقلة إلى حذف في العقود ترك، وأما كونه مفرداً فلأنه لتبيين الذات وهوحاصل في الإفراد كما يحصل في الجمع، والمفرد أخف فكان أولى، هذا مذهب الجمهور أعني إفراده، وأجازه الفراء[(٣)]، واحتج بقوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[(٤)] وتؤول بأن (أسباطا) بدل من اثنتي عشرة و(أمماً) عطف

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٤/٢: وأما عشرون وأخواته فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، ولم يسبه الرضي إلى الكسائي، والهمع ٧٦/٤.

وإنما قل: وربما جاء عشرو درهم وأربعو ثوب وهو قليل، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/١ وقد نسبه ابن مالك إلى الكسائي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، وشرح الرضي ١٥٥/٢، والهمع ٧٤/٤.

(٤) الأعراف ١٦٠/٧، وتمامها: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً...﴾ وأسباطاً بدل من اثنتي عشرة وذهب الزمخشري في كشافه إلى أن أسباطاً تمييز. قل الزمخشري: فإن قلت: مميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً، وهلا قيل: اثنتي عشرة سبطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ينظر الكشاف ٩٧/٢ وقد ردّ أبو حيان في البحر المحيط على الزمخشري، ينظر البحر ٤٠٥/٤.

بيان على أسباط، أوبدل من البدل عند من منع من عطف البيان في النكرة، وقال الزمخشري: إنه يجوز، إن أريد كل واحد جمعاً نحو (عندي عشرون أنعاماً)، إذا أردت أن كل واحد منها أنعام وجعل الآية منه، وردّ قوله بأنه يلزم أن يكونوا (ستة وثلاثين سبطاً)[1].

قوله: (**ومميز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه**) يعني وتثنية المئة والألف، وجمع الألف وحده، وأما المئة فقد تقدم أنها لا تجمع إذا جاءت مميزة لثلاثة إلى عشرة.

قوله: (**مخفوض مفرد**)[2] أما الخفض فعلى الإضافة، لأنه قياس أصل العدد، وأجاز ابن كيسان[3] النصب، فتقول (ألف درهماً) و(مئتان ديناراً) واحتج بقوله:

[٥٠٩] إذا عاش الفتى مئتين عاماً
فقد ذهب اللذاذة والفتاء[4]

(١) قال الرضي في شرحه ١٥٥/٢: (قال المصنف وهذا يطرد في قوله: (تعالى: (اثنتي عشرة أسباطاً) فلو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين على رأيه).

(٢) قال الرضي في شرحه ١٥٤/٢: (أما خفضه فعلى الأصل في نحو: ثلاثة رجال وأما إفراده فلما جرأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع، ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الإفراد في كثير من الأشياء....).

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١١٤/١ - ١١٥، وشرح الرضي ١٥٤/٢، والهمع ٧٤/٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع كما في الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٣٣٣، وأمالي المرتضى ٢٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٦، وشرح الرضي ١٥٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، وهمع الهوامع ٧٧/٤، وخزانة الأدب ٣٧٧/٧ - ٣٨٠.

والشاهد فيه قوله: (مئتين عاما) حيث نصب الاسم بعد (مئتين) للضرورة وكان الوجه حذف نون مئتين،

وأما الإفراد فلأنه لما كثر العدد فيه، جمع مميزه مع حصول الغرض بالإفراد وأجاز الفراء الجمع(١)، واحتج بقراءة حمزة ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾(٢) بالإضافة.

قوله: (وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً أو بالعكس فوجهان)(٣) مراده بالتذكير والتأنيث ما يكون في المفرد نحو النفس إذا أريد بها الرجل لأنها مؤنثة، بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾(٤) والشخص إذا أريد به المرأة، فهذا لك فيه وجهان؛ اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، فتقول: جاءني ثلاث شخوص للنساء وثلاثة أنفسٍ للرجال، و(ثلاث شخوص) و(ثلاثة أنفسٍ) قال:

[٥١٠] .... ثلاث شخوص كاعبان ومِعْصَـرُ(٥)

وخفض ما بعدها على اعتبارها مضافة إلى عام. وذلك لأنه قياس أصل العدد.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢.

(٢) الكهف ٢٥/١٨، ينظر السبعة في القراءات ٣٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٨/٢، وفي النشر في القراءات العشر ٣١٠/٢، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ٣١٠/٢، وتفسير البحر المحيط ١١٢/٦.

(٣) ينظر الكتاب ٥٦١/٣، وشرح المصنف ٨٥ وشرح الرضي ١٥٥/٢.

(٤) النساء ١/٤، وتمامها: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء...﴾.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فكان نصيري دون من كنت أتقي

وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠، ينظر الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٦/٢، والأصول لابن السراج ٤٧٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٢٢/١، وشرح الرضي ١٥٦/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/٤، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥ - ٣٢١. ويروى مجني بدل نصيري.

والمعصر: إذا أعصرت الجارية أدركت وحاضت فهي معصر. ينظر اللسان (عصر) ٢٩٦٩/٤.

وقل:

[٥١١] ثلاثة أنفس وثـلاث ذود لقد جـار الزمـان علـى عيـالي[١]

والأجود اعتبار اللفظ، لأنهم لمّا حكمـوا علـى هـذه الألفـاظ بالتذكـير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها، لأنك تقول (هذا شخص حسن رأيته) وإن كان مؤنثاً لا تقول: (حسنة) و(نفـس حسـنة رأيتهـا) وإن كـان مذكـراً، ولا تقول (حسن) وبعضهم قل: لا يجوز اعتبار المعنى إلا في ضرورة شعر.

قوله: **(ولا يميز واحد واثنان)[استغناء بلفظ التمييز عنهما مثـــل (رجل) و(رجلان) لإفادته النص المقصود بـــالعدد]**[٢]، وذلـك لأن المقصود بلفظ الأعداد الدلالة بنصوصية العدد، فلوأتـوا بـالجمع وقـالوا (رجال) لم يعلم عددهم، ولوأتوا بالعدد، وقالوا (ثلاثـة) لم يعلـم مـا هـم فجمعوا بين العدد وتمييزه لذلك، بخلاف (واحـد) و(اثنـان) فـإن تمييزهـا يغني عنهما وهما (رجل) و(رجلان) فلوذكرت العدد وقلت (واحد رجل) و(اثنان رجلين) لم يكن لذكره فائدة، وقد شذّ بقوله:

[٥١٢]..................ـــــــــ ظرفُ عجوز فيه ثِنتـا حنظـل[٣]

والشاهد فيه قوله: (ثلاث شخوص) والقياس ثلاثة شخوص لأن الشخص مذكر لكن الشـاعر راعـى المعنى المقصود من الشخوص والذي رشّحه قواه ذكر الكاعبين والمعصر.

(١) البيت مـن الوافـر، وهـو للحطيئـة في ديوانـه ٢٧٠، وينظـر الكتـاب ٥٦٥/٣، ومجـالس ثعلـب ٣٠٤/١، والخصائص ٤١٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثـاني ١٣٢/١، والأغـاني ١٤٤/٢، والإنصـاف ٧٧١/٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، وهمع الهوامع ٧٥/٤، وخزانة الأدب ٣٦٧/٧.

والشاهد فيه قوله: (ثلاثة أنفس) والقياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه أنث ثلاثة لكثرة إطـلاق النفس على الشخص، وثلاث ذود حيث أضيف ثلاث إلى اسم الجمع ذود وهذا جائز .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لغيرهما، ينظـر الكتـاب ٥٦٩/٣، والمقتضـب ١٥٦/٢، وشـرح

وفيه شذوذ آخر من حيث مميزهُ بجمع، وكان قياسه حنظلتين.

قوله: (وتقول[1] للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره) الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة[2] [و٩٨] يعني إضافة الواحد من العدد فلك أن تشتق من ألفاظ العدد للمفرد منه تارة باعتبار تصييره، وتارة باعتبار حالة من غير نظر إلى تصيير، أما الذي باعتبار تصييره، فالمراد به الواحد صير ذلك العدد عدداً آخر، وهويستعمل من الثالث إلى العاشر، فيما هوأقل منه بواحد فتقول: (ثالث اثنين، رابع ثلاثة، خامس أربعة، سادسُ خمسة، سابعُ ستةٍ، ثامنُ سبعةٍ، تاسعُ ثمانيةٍ، عاشرُ تسعةٍ) قل تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[3] وكذلك في المؤنثة تقول (ثالثة ثنتين) إلى (عاشرة تسعٍ).

قوله: (لا غير) يعني أنك لا تستعمله فيما زاد على العشرة، ولا فيما نقص عن الاثنين[4] لا تقول: (حادي عشر)، ولا (واحد واحد) وأما في

ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٤٧، وشرح المفصل ١٣٤/٤، ١٦/٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٦/١ وشرح الرضي ١٥٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢، وهمع الهوامع ٧٤/٤، وخزانة الأدب ٤٠٠/٧. وقبله:

كأنّ خُصْييه من التدلدل

والشاهد فيه قوله: (ثنتا حنظل) وهو اسم يقع على جمع الجنس وهو العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، وإن كان شاذاً كما ذكر الشارح.

(١) في الكافية المحققة (في) بدل للمفرد.

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٩/٣ وما بعدها، والمقتضب ١٨٠/٢ – ١٨١، وشرح المصنف ٨٥، وشرح المفصل ٣٥/٦ – ٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/١ وما بعدها وشرح الرضي ١٥٩/٢.

(٣) المجادلة ٧/٥٨.

(٤) وذهب سيبويه إلى ذلك وخالفه الأخفش والمازني والمبرد والمصنف وابن مالك في شرح التسهيل

الاثنين، فأجازه الكسائي[1] تقول: (ثاني واحـد) ومنعه أكثر البصريين، وإنما امتنع فيما زاد على العشرة لأنه في معنى الفعل من (ثلّثتهم) و(ربعّتهم) إلى (عشرتهم)، وليس فيما زاد على العشرة معنى فعل بمعنى فصّيرهم (أحد عشر) فما فوق، وأما امتناعه في الواحد فلأن من شرط التصيير، أن يضاف إلى ما هوأقل منه بواحد، ولا أقل من (واحد) فلا فائلة، وأجاز سيبويه[2] وجماعة استعماله في المركبات، وإن لم يكن له فعل، لكنه يشتق من اللفظ كما فعلوا في (ثالث ثلاثة)، فتقول (ثاني عشراً أحد عشر) إلى (تاسع ثمانية عشر) بخلاف العقود، وأجاز ذلك بعضهم في العقود فيقول (عاشر تسعة عشر) و(ثالث سبعة وعشرين) و(رابع تسعة وثلاثين) قالوا: لأنه قد وجد له فعل، وحكى أبوعبيد[3] (تسعة وعشرين ثلثتهم) و(تسعة وثلاثين فربّعتهم) وهذا الذي بمعنى التصيير، يجوز إعماله إذا أريد به الحال والاستقبال، واعتمد لأنه اسم فاعل مشتق من فعل يقولون (ثلّث القوم وربعّتهم إلى عشرّتهم) فتقول: هذا (رابع ثلاثة) إلى (عاشر تسعة) بالنصب، ومنع بعضهم من إعماله، قالوا: لن تستعمله العرب إلا لما مضى ولم تصّرف فيه لقلته.

قوله: (**وباعتبار حاله**) هذا المعنى الثاني يعني أنه أحد العدد.

والرضي.... ينظر المقتضب ١٨٠/٢ - ١٨١، وشرح المصنف ٨٦ وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٤/١، وشرح الرضي ١٥٩/٢، وينظر الكتاب ٥٦٠/٣.

قل الرضي في شرحه ١٥٩/٢: (وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش والمازني والمبرد).

(١) ينظر الرضي ١٦٠/٢، والإنصاف ٣٢٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٠/٣ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٩/٢، وفيه أبو عبيدة الذي نقل الرضي قوله وليس أو عبيد.

قوله: (**الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة**) يعني أنك تستعمله باعتبار حالة في المفردات والمركبات جميعاً، وتضيفه إلى ما هومثله تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) إلى (عاشر عشرة وحادي عشر) إلى (تاسع تسعة عشر) وكذلك في المؤنث (ثانية ثنتين إلى تاسعة عشرة، وقال صاحب البرود: قوله: (الأول) لا يستقيم فيه معنى أحدهما لأنه لا يقول ذلك إلا في متعدد وأيضاً ليس الأول اسم فاعل، ولهذا لا يذكره كثير من النحاة هنا، والجواب عن الأول أن مراده (أول اثنين) و(أولى ثنتين) ولم يقل (واحد) و(اثنتين) و(واحدة ثنتين) لأن الواحد إنما يراد به العدد، والمقصود هنا الصفة، فغيّر لفظ الواحد إلى (إلى الأول كما غير الاثنين إلى الثاني تنبيهاً على الفرق، وأما الحادي عشر والحادية عشرة فإنه لم يستعمل باعتبار التصيير صح، وإنما يستعمل باعتبار الحال، ولهذا تقول: (الحادي عشر) و(الحادية عشرة) فإنه لم يستعمل تذكير الجزءين مع المذكر في تأنيثهما مع المؤنث. قال المصنف: وما وقع في بعض نسخ المفصل نحو(الحادية عشر) فغلط[1]، وحكى بعض النحويين عن السيرافي[2] أنه قال: لا أعلم خلافاً في جواز (حادية عشر) بحذف التاء من الثاني، والجواب عن الثاني، أنه لم يتعرض لبيان اسم الفاعل فقط، إنما هوفيما يستعمل بمعنى أحدها، وهذا يصح بغير اسم الفاعل، وحاصل الكلام في اعتبار حاله أن العدد إن كان واحداً،لم يجز، لأنه لابد من إضافته إلى عدد،

---

(١) ينظر شرح المصنف ٨٦.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح الرضي ١٥٩/٢.

ولا يصح في الواحد، لأنه لا بعضَ له، فلا تقول: (أول واحد) ولا (واحد واحد) وإن كان من اثنين إلى عشرة جاز اتفاقاً تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) قال تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[1] وقال: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[2] فقال سيبويه:[3] هوأكثر من ثالث اثنين وإن كان مركباً نحو(حادي عشر وأحد عشر) فأجازه البصريون ومنعه الكوفين[4] لأنه لا يشتق من المركب، وإن كان عقداً،لم يجز عند الجمهور[5] لا تقول: (عاشر عشرين) ولا (ثالث ثلاثين) خلافاً للكسائي[6]، وإنما يقولون: هذا تمام العشرين أوأحد العشرين، واسم الفاعل في هذه المعنى غير عامل، لأنه ليس مشتقاً من فعل، وأجاز بعضهم إعماله كالأول.

قوله: (**ومن ثم**[7] **قيل في الأول: ثالث اثنين أي [ظ٩٨] مصيرها من ثلاثتهما**)[8] أي ومن أجل أن اسم الفاعل الذي للعدد يقال باعتبارين، لزم في الأول وهوالذي بمعنى التصيير أن تضيفه إلى ما هودونه لواحد، ليمكن أن يصير مثل المشتق منه، فتقول: (ثالث اثنين) أي مصيرهما

(١) التوبة ٤٠/٩ وتمامها: ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا....﴾.

(٢) المائدة ٧٣/٥، وتمامها: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٥٥٩/٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٣٢٢/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٥٩/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/١.

(٧) في الكافية المحققة (ثمت) بدل (ثم).

(٨) قال المصنف في شرحه ٨٦: يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد أقل منه، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى لأن ثالثاً لا تصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما تصير (اثنين اثنين).

ثلاثة، ولم تصح إضافته إلى ما فوقه، ولا إلى مثله، وحكى ثعلب:[1] (ثلثت ثلاثة) أي أتممتها، وما إلى دونه بأكثر من واحد فمنعه بعضهم نحو: (هذان خامسان ثلاثة) ولا نص فيه.

قوله: (**وفي الثاني والثالث ثلاثة أي أحدها**) يعني وباعتبار حاله تضيفه إلى عدد مساوللعدد الذي اشتق منه، ليكون له معنى فتقول (ثالث ثلاثة) أي أحدها، ولا يجوز إلى ما دونه وأجاز نجم الدين[2] واليمني والإمام يحيى بن حمزة[3] إضافته إلى ما هوفوقه فتقول (ثالث خمسة ورابع ستة) لجواز أن يكون أحدها نحو(عطارد ثاني السبعة الأفلاك) قال ركن الدين:[4] وله معنى وهوأيضاً بالثالثية.

قوله: (**وتقول: حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة**)[5] وذلك لأنه لا يستعمل المعنى الأول في المركب، ومراده: أنه يجوز ذلك في المركب من (حادي عشر أحد عشر) إلى (تاسع عشر تسعة عشر) وجهان:

الأول: الإتيان بالمركب كليهما فتقول: (حادي عشر أحد عشر) ببناء المركب الأول والثاني، وإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ٨٧ برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صنعاء.

(٤) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٥) قال المصنف في شرحه ٨٦: (يعني أنه إذا زاد على العشرة لا يستعمل إلا على المعنى الثاني كما تقدم لتعذر المعنى الأول، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه في العدد فتقول: حادي عشر أحد عشر، وتاسعة تسع عشرة، وينبغي أن يكون الأول على هذه اللغة معرباً لذهاب التركيب المقتضي للبناء فيه...

الثاني قوله: (**وإن شئت [قلت]**[1] **حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر**) بمعنى تحذف (عشر) من الأول تخفيفاً لدلالة الثاني عليه.

قوله: (**فتعرب [الجزء]**[2] **الأول**)[3] يعني (حادي) المحذوف منه (عشر) لزوال التركيب، وبعضهم أبقاه مثبتاً باعتبار المحذوف. ووجه ثالث وهو(حادي عشر) مبنياً بحذف المركب الأول، كأن المحذوف مذكور، ورابع وهو(حادي عشر) بإعرابهما معاً،أجازه بعضهم لدلالة الإعراب على عدم التركيب، ومنعه بعضهم لأن فيه إجحافاً، وخامس، وهو(حادي عشر) بالبناء بحذف (عشر) من الأول بواحد من الثاني وأردتهما فبقي على ما كان عليه وهو أضعفها[4].

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال الرضي في شرحه ١٦٠/٢: (وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف، ووجه إعراب الأول عدم قيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف) قال السيرافي: هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب).

(٤) ينظر هذه الأقوال في هامش شرح الرضي ١٦٠/٢.

المذكر والمؤنث (١)

قوله: (**المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أوتقديراً**) [والمذكر بخلافه][٢] يعني أن علامة المؤنث تنقسم إلى ملفوظ بها ك(ضاربة) و(ظالمة) و(صحراء) و(ذكرى)، ومقدرة ك(عين) و(أذن)، وطريقها السماع ومن الطرق التقريبية (العدد) وقد تقدم الإشارة والإضمار نحو: (الأذنَ قطعتُها)، والتصغير والوصف وإسناد الفعل إليه، أما الإشارة فما ظهرت فيه الهاء والياء نحو(هذه هند)، و(هذي أمة الله)، فهومؤنث وما لم تظهر فيه فمذكر، إلا أن يراد بالمؤنث المذكر نحوقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً﴾[٣] قال:

[٥١٣] يا أيها الراكب المزجي مطيته[٤] ....

(١) للتفصيل ينظر المفصل للزمخشري ١٩٨، وشرح لمفصل لابن يعيش ٨٧/٤ - ٨٩، وشرح المفصل للمصنف (الإيضاح) ٥٥٢/٢ - ٥٥٣، وشرح الرضي ١٦١/٢ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) الأنعام ٧٨/٦ وتمامها: ﴿فلما رأى الشمس بازغة قل هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قل يا قوم إني بريئ مما تشركون﴾.

(٤) هذا الشطر من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٧٧٣/٢، واللسان مادة (صوت) ٢٥٢١/٤، وهمع الهوامع ٣٤٣/٥، وخزانة الأدب ٢٢١/٤.

هذا ربي كأنه أراد هذا الشخص أوالنور، أوبالمذكر مؤنثاً نحو:

[٥١٤]سائل بني أسد ما هذه الصوت[1] .... ــــــــــــ

أراد الصيحة، وأما التصغير فلا يظهر إلا في الثلاثي، كـ(قُدَيْمة) و(هُنَيْدة) وقد شذ حذفها في (جُرَيب) و(عُريس) ولا يظهر في الرباعي فما فوق، وشذ ظهورها في (قد يديمه) و(وريئة) تصغير (قدام) و(وراء)، أما الصفة فنحو(امرأة قائمة) و(تميمة ذات أوقال) وأما إسناد الفعل فسيأتي.

قوله: (**وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة وممدودة**)[2] يعني التأنيث والألف مقصورة وممدودة يعني التأنيث اللفظي نحو(فاطمة) و(طلحة) و(قائمة) و(قامت)، والألف المقصورة نحو: (حبلى) و(سكرى) والممدودة نحو(صحراء) و(بيداء) وهي فرع المقصورة على الأصح، وزاد الزمخشري[3] الياء نحو(هذي أمة الله) وأما المقدرة، فلا تكون إلا التاء، لأنها أصل العلامات[4] والكوفيون يسمونها هاء التأنيث اعتباراً

---

(١) هذا عجز للشطر الذي قبله وهو من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٧٧٣/٢، واللسان مادة (صوت) ٢٥٢١/٤، وهمع الهوامع ٣٤٣/٥، وخزانة الأدب ٢٢١/٤.
والشاهد فيه قوله: (ما هذه الصوت) حيث أنث المذكر للضرورة الشعرية.

(٢) ما ذكره المصنف وهو المشهور عند جمهور النحاة.
وقال الرضي في شرحه ١٦١/٢: تاء التأنيث في الاسم أصل وما في الفعل فرعه لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم أي فاعله، وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتحملها للحركات وبنقلها في الوقف هاء.

(٣) ينظر المفصل ١٩٨، وشرح المفصل ٩١/٥، وشرح الرضي ١٦١/٢.

(٤) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١٦٦ وما بعدها علامات التأنيث عند الكوفيين وقال هي ثماني:
١- الألف المقصورة في (سلمى) و (بشرى).

بالوقف وكلام البصريين أولى[1] لأن الاعتبار بالوصل، وليدخل نحو: (بنت وأخت).

قوله: [و٩٩] (**وهو حقيقي ولفظي**) المؤنث باعتبار إعرابه إلى لفظي ومعنوي كما تقدم في غير المنصرف، وباعتبار إسناد الفعل إليه إلى حقيقي ولفظي.

قوله: (**فالحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة**)[2] مثّل بمثال فيمن يعقل كـ(المرأة) وبإزائها (رجل) ومثال فيما لا يعقل كـ(ناقة) وبإزائها (جمل) ولا فرق بين أن يكون من غير لفظه كهذين أو من لفظه كـ(قائم) و(قائمة) و(بطة) و(نملة) إذا وضعت بمؤنث نحو: (جماعة) أنثى

٢- الألف الممدودة في (صحراء) و (صفراء).

٣- التاء في مثل (أخت) و (بنت).

٤- الهاء في مثل (طلحة)و (حمزة) و (قائمة) وتكون هاء في الوقف.

٥- الألف والتاء في جمع المؤنث السالم نحو: (مسلمات).

٦- النون في مثل (هنّ) و (أنتنّ).

٧- الكسرة في (أنتِ)

٨- الياء في مثل (هذي) وقد وافق الزمخشري الكوفيين في هذه.

وقد رد ابن الحاجب على دعوى الزمخشري والكوفيين في تأنيث هذي في شرحه على الكافية ٨٧ حيث قال: (وقد زاد بعضهم الياء في قولهم: (هذي أمة الله) وزعم أنها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله). ينظر شرح الرضي ٢/١٦١ وما بعدها.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٨٩: (تقول هذه قائمة وقاعدة وفي هذه التاء مذهبان:
أحدهما: وهو مذهب البصريين أن التاء الأصل والهاء بدل منها.
الثاني: وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل. والحق الأول والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير)

(٢) ينظر شرح المفصل ٥/٩١ وما بعدها، وشرح المصنف ٧٨، وشرح الرضي ٢/١٦١ وما بعدها.

أوقصدت المؤنث، وقال نجم الدين: الحقيقي هوالمخلوق مؤنثاً[1].

قوله: (واللفظي بخلافه) وهوأنواع: ما ليس بإزائه ذكر ك(ظلمة) في اللفظي[2] و(عين) في المعنوي، وكل عضوزوج كاليدين ونحوهما، وما بإزائه ذكر في غير الحيوان ك(جبل) و(هضبة)، و(زُحَل) و(الزهرة)، و(سهيل) و(الثريا)، و(أساف) و(نائلة) ونحوذلك، وما ليس بإزائه ذَكَرَ و(جهنم) و(سقر) و(السماء) و(الأرض)، وبعض أسماء الأجناس يغلب عليها التأنيث، وأسماء الجمع إن كانت لما لا يعقل فمذكرة، وأجازوا في (قوم) التأنيث، وأما جمع التكسير ك(رجال) و(فلوس) فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه.

قوله: (وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء)[3] أي إلى المؤنث المسند إليه، وإن كان مذكراً لم تدخل التاء، سواء كان لفظه مذكراً كزيد وعمرو، أومؤنثا ك(صلحة) و(حمزة) تقول (قام زيد وقام طلحة) ولا تقول: (قامت طلحة) وأجازه الكوفيون[4]، وإن كان المسند إليه مذكراً أومؤنثاً غلب المذكر نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[5] وإن كان المسند إليه مؤنثاً، فإن

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩/٢.

(٢) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٥: (واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثا وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته....).

(٣) قل الرضي في شرحه ١٦٩/٢: أي الفعل وشبهه إلى المؤنث مطلقاً سواء كان مضمراً أو مظهراً حقيقياً أو لا ظاهر العلامة أو لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٤٨٢/١.

(٥) القيامة ٩/٧٥.

أسندته إلى ظاهر، وكان حقيقياً بغير فصل، وجبت التاء نحو: (قامت هند) إلا أنه يجب وصف المؤنث إذا قصد، حيث تستوي في لفظه علامة التأنيث نحو(قالت جماعة) أنث لزوال اللبس على السامع، وإن لم توصف لم تجب التاء، ولهذا قيل: لا دلالة في ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[1] على أنها أنثى، وإن وقع فصل، أوكان الفعل غير متصرف، أوكان نحو(جماعة) و(نملة) جازت التاء وحذفها، تقول: (نعم المرأة هند ونعمت) و(قام اليوم هند وقامت) و(قال نملة وقالت) وعليه:

[٥١٥]لقد ولَدَ الأخيطلَ أمُّ سوء مقلّـدةً مـن الأمّـاتِ عـارا[2]

والأحسن مع الفصل التاء، إلا أن يكون الفصل ب(إلا) فالأجود حذفها نحو: (ما قام إلا هند) لأن التقدير: (ما قام أحد) وإن كان غير حقيقي، جاز الأمران نحو: (طلع الشمس وطلعت) والأجود التأنيث، وإن وقع فصل، فالأجود التذكير نحو: ﴿وجَاءَكُمْ بِالبَيِّنَاتِ﴾[3] ﴿فَمَنْ جَاءَهُ

---

(١) النمل ١٨/٢٧ وتمامها: ﴿حتى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهو لا يشعرون﴾.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٥٤٩ مع تغيير العجز والقافية ويروى عجزه:

على باب استها صُلْبٌ وشام

ينظر جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، واللسان مادة (أَمَمَ) ١٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (ولد الأخيطل أم سوء) حيث ترك التاء في (ولد) مع أنه مسند إلى مؤنث حقيقي، وهو (أم سوء) وساغ التأنيث للفصل بين الفعل وفاعله.

(٣) غافر ٢٨/٤٠، وتمامها: ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم....﴾.

﴿مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[1] ومن التأنيث ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾[2] ﴿جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾[3] قال صاحب البرود: والذي أقوله: إن التذكير والتأنيث سيان في الحُسن، لكثرة ورود التأنيث، والمثنى في جميع ذلك كالمفرد، لسلامة لفظ المفرد فيه، فهذا الكلام في المثنى والمفرد الظاهرين، وأما ضميرهما فليس فيه إلا التاء، تقول (هند قامت) و(الهندان قامتا) و(الشمس طلعت) و(العينان فاضتا) ولا فرق بين الحقيقي وغيره وقد شذ:

[٥١٦] فلا مزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقل إبقالَها[4]

وتؤول بأنه أراد بالأرض المكان.

قوله: (**وأنتَ في ظاهر غير الحقيقي بالخيار**) يعني أنت فيما ليس بإزائه ذكر في الحيوان إذا أسندته إلى ظاهره، جاز التذكير والتأنيث بخلاف ما أسندت إلى مضمره، فإن حكمه حكم الحقيقي في لزم التاء، ووجه إلحاقها بالأبدان من أول الأمر، بأنه مؤنث، فإن كان حقيقياً لزم في ظاهره

---

(١) البقرة ٢/٢٧٥.

(٢) البقرة ٢/٥٥ وتمامها: ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون﴾.

(٣) البقرة ٢/٢٠٩ وتمامها: ﴿فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم﴾.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٢/٤٦، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/٥٥٧، والخصائص ٢/٤١١، وشرح المفصل ٥/٩٤، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢، وشرح الرضي ٢/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٠٨، وشرح ابن عقيل ١/٤٨٠، ومغني اللبيب ٨٦٠ وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٣، والبحر ٨/٢٠٨، واللسان مادة (أرض) ١/٦١ و(بقل) ١/٣٢٨، وهمع الهوامع ٦/٦٥، وخزانة الأدب ١/٤٥- ٤٩- ٥٠.
والشاهد فيه قوله: (ولا أرض أبقلت إبقالها) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو (أبقل) والقياس أن يقول: (أبقلت إبقالها) فحذفت التاء ضرورة وليس على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

ومضمره لمطابقة اللفظ، وهوالتاء ظاهرة أومقدرة، والمعنى وهو أن بإزائه ذكر [ظ٩٩] في الحيوان، وكذلك في مضمر غير الحقيقي، وأما مظهره فجاز الوجهان لأنه لفظي، وفي لفظه ما يشعر به، فاستغني عن إلحاق التاء بخلاف مضمره فيجب التأنيث لفوات الصيغة الدالة على تأنيثه.

قوله: (**وحكم ظاهر الجمع**)[1] يحترز من ضميره، فسيأتي.

قوله: (**مطلقاً**)[2] يعم المذكر عاقلاً أوغير عاقل، سالماً أومكسراً بالواووالنون وبالألف والتاء، نحو(الزيدون) و(الرجال) و(الطلحات)، وكذلك اسم الجنس، واسم الجمع نحو(حمام) و(دجاج) و(نمل) و(رهط) و(الأيام) و(الزينبات) و(الزيانب) و(الظلمات) و(الليالي) وكذلك (السنون).

قوله: (**غير المذكر السالم**) فقط، أخرجه من هذه الأقسام، فإنه يجب فيه التذكير تقول (قام الزيدون) ولا يجوز (قامت)، وإنما لم يجز فيه التأنيث لمشابهته المفرد لوجود حروفه فيه.

قوله: (**حكم ظاهر غير الحقيقي**) يعني أن حكم هذه الجمع إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره حكم المؤنث غير الحقيقي، إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه، تقول: (قام الرجال) و(قامت الرجال)، فالتأنيث لكون الجمع في معنى جماعة، والتذكير لكون تأنيث

---

(١) قل الرضي في شرحه ١٧٠/٢: (وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث، فإن كان متصلاً نحو طلعت الشمس فإلحاق العلامة أحسن من تركها والكل فصيح، وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره....).

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٧ وشرح الرضي ١٧٠/٢.

الجماعة، بخلاف المثنى من تأنيث غير حقيقي، ولم يعتد بالتأنيث المعنوي[1] في الجموع نحو: (الضوارب) لأنه ليس إزائه ذكر في الحيوان، وإن كان لفظ مفرده، بخلاف المثنى وجمع المذكر السالم، فإن لفظ الواحد فيه باق. قال المصنف: ما معناه: ولم يفعل في الزيانب وإن كان لفظة مفردة باقياً أجّري لباب الجمع مجرى واحداً، لأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات المذكر غير العاقل والمؤنث العاقل، فلوالتزموا التأنيث في الجمع بالألف والتاء، في مثل: (جاء الضاربات)، يوهم حيث يكون صفة لمذكر غير عاقل، إنه مؤنث حقيقه في الجمع، فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير الحقيقي، وكلام المصنف[2] هومذهب الكوفيين واحتجوا على جواز الوجهين في المؤنث الحقيقي السالم، بقوله:

[٥١٧]عشية قام النائحات وشُقِّقَتْ[3] ....

وهوضعيف، وأما البصريون فألزموه التأنيث كالمذكر السالم لسلامة مفرده.

قوله: (وضمير العاقلين)[4] يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى الضمير

---

(١) ينظر شرح المصنف ٨٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٨.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو لأبي عطاء السندي في مدح ابن هبيرة في أمالي القالي ٢٧٢/١، وحماسة أبي تمام ٣٣٦/١، ورصف المباني ٢٤٢، واللسان مادة (أتَمَ) ٢٠/١. وعجزه:

جيوبٌ بأيدي مأتم وخدودُ

والشاهد فيه قوله: (قام النائحات) حيث استعمل قام وهو مذكر النائحات جمع مؤنث سالم حيث جوز الكوفيون الوجهين التذكير والتأنيث. والمأتم: المقصود به النساء كما في اللسان.

(٤) قال الرضي في شرحه ١٧١/٢: وإنما خصوا العاقلين بالواو دون النون لأن أصل ما يزاد حروف اللين والألف أخذه المثنى، والجمع بالواو أولى منه بالياء لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع، وكانت الواو لأصالته في الجمع بالعاملين أولى لأصالته بغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث

العائد إلى الجمع المذكر العاقل غير المذكر السالم، جاز لك التأنيث على تأويل الجماعة، والإتيان بضمير الجمع ليكون مشعراً به، واحترز بالعاقلين عن المؤنث العاقل وعما لا يعقل مذكراً أومؤنثاً، وبقي المذكر السالم بالواووالنون، نحو: (الزيدون) وبالألف والتاء نحو(الطلحات) والمكسر، فقال (**غير المذكر السالم**) فأخرجه، ومراده الذي بالواووالنون نحو(الزيدين) و(المسلمين) دون (اثنين)، ودون ما جمع بالألف والتاء، فنقول في المذكر السالم (الزيدون) و(المسلمون قاموا) ولا يصح (قامت) لسلامة المفرد وأما (بنون) و(الطلحات) فحكمه حكم المكسر، تقول (البنون والطلحات والرجال قاموا) ويجوز (قامت) قال تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ وُقِّتَتْ﴾[1] وقال:

[٥١٨] إذا الكماة بالكماة التفَّت[2] ....

قوله: (**والنساء والأيام فعلت وفعلن**) يعني إن لك في باق الجموع، وهي مذكر ما لا يعقل كالأيام، والمؤنث العاقل وغير العاقل، كـ(النساء والهندات والعيون والصحراوات والسنين) وجهين: أن تعاملها معاملة المفرد المؤنث بالتاء، وأن تأتي بالنون فتقول (النساء والأيام والعيون

في تفعلين وافعلي.

(١) المرسلات ١١/٧٧.

(٢) الرجز لجحدر بن ضُبيعة في شرح المفصل ٩٥/٤ – ٩٦، ويروى:

إذا الرجال بالرجال التفت

وتمام الرجز:

أخدج في الحرب أم أتمت

والشاهد فيه قوله: (التفت) حيث عاد الضمير التاء في الفعل (التفت) إلى جمع التكسير فجاز التأنيث في ذلك.

فعلت) قال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾[1] و(النساء والأيام والعيون فعلن) قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، وقد يُجمع بينهما قال:

[٥١٩] ولو أن ما في بطنه بين نسوة
حَبِلْنَ ولو كانت قواعد عقرا[3]

قالوا: والأولى الإتيان بالنون في أقل الجمع والتاء في أكثره، فتقول: (الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت)[4]. [و١٠٠] وإنما أتوا في ضمير العاقلين بالواو لأنها أقوى من النون، بدليل إعرابهم بالواو في الأسماء، والنون في الأفعال.

(١) التكوير ٢/٨١.
(٢) البقرة ٢٢٨/٢ وتمامها: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهم ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾.
(٣) البيت من الطويل ولم أقف له على قائل أو مصدر.
(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٧/٢ ونسبه إلى المازني.

(١)
المثنى

قوله: (ما لحق آخره ألف أوياء) يعني بالألف في حال الرفع، وبالياء في حال النصب والجر.

قوله: (مفتوح ما قبلها) يعني الياء يحترز من ياء الجمع، فإنه مكسور ما قبلها، ولم يذكر ما قبل الألف، لأنه لا يكون إلا مفتوحاً.

قوله: (ونون مكسورة) يحترز من نون الجمع ، فهي مفتوحة، وقد تقدمت لغات المثنى والمجموع.

قوله: (البدل على أن معه مثله) يعني في اللفظ والمعنى، نحو: الرجلان، وأما العمران والقمران، فإنما جاءت فيهما التثنية بعد التغليب لمماثلة بينهما، احترازاً من التثنية اللفظية، وهي أربعة أنواع: ما أريد به تثنية التنكير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٢] و(لبيك) و(سعديك)[٣]، وما جعل فيه لفظ المثنى لشيء واحد، كـ(المقصّين) و(الجملين)، وما ألحقت

(١) قال الزمخشري في المفصل ١٨٣: (وهو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد).
(٢) الملك ٤/٦٧ وتمامها: ﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير﴾.
(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٣/٢.

فيه العلامة مؤكدة للتثنية لا مؤسسة، نحو: (اثنان) و(اثنتان)، لأن معنى التثنية مفهوم من اللفظ دون العلامة، فلحوق العلامة تأكيد، وأن يلحق ما لم ترد تثنيته على جهة القلب مثل: (وضعت الحَلَقة في الأُصْبُعَين) وقوله:

[٥٢٠]........................ كما دحستُ الثوبَ في الوعائين[1]

أراد الأصبع في الحلقتين والثوبين في الوعاء.

قوله: (**من جنسه**)[2] يعني إن من شرط المثنى اتفاق الاسمين لفظاً ومعنى، وأنه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك باعتبار معنييه ولا الحقيقة ومجازها، فلا يقال (قرءان) لطهر وحيض، و(جونان) لسواد وبياض، و(سعفان) لحمرة وبياض، و(أسدان) لرجل وأسد، إلا أن تريد بالتثنية أحد المعنيين، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك ابن الأنباري والحريري

(١) عجز بيت من السريع، وهو بلا نسبة في اللسان مادة (دحس) ١٣٣٤/٢. وصدره:
يَؤُزُّها بمُنْمعَدِ الجنبين

والشاهد فيه قوله: (دحست الثوب في الوعائين) وهو يريد أدخل الثوبين في الوعاء.

(٢) قال المصنف في شرحه ٨٨: (فقوله: ليدل على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فإذا قلت قرءان فإنما تعني به حيضين أو طهرين لا طهراً وحيضاً وكذلك جونان وما أشبههما هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب....

وقال الرضي في شرحه ١٧٢/٢: (وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيداً وإن اشترك فيه كثيرون جنساً وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك للقرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله....).

وابن مالك[1]، قياساً على تثنية الأعلام، واحتجوا بقولهم: القلم أحد اللسانين[2] والخال أحد الأبوين، وقول النبي: «الأيدي ثلاث: يد الله ويد المعطي ويد السائل»[3]. وقوله:

[٥٢١] يداك كفت إحداهما كلَّ بائس
وإحداهما كفت أذى كل معتدِ[4]

المصنف بجوابين أحدهما: ما معناه: إن الأعلام تعد جنساً واحداً، وإن اختلفت أجناس مسمياتها، لأن العلم لم يوضع إلا لذات معينة من غير نظر إلى كونه آدمياً أوغيره، فإذا انضم إليه مسمى آخر لذات أخرى بوضع آخر صح تثنيته لأنه من جنسه، كأسماء الأجناس[5].

والثاني: إن الضرورة ألجأت إلى تثنية الأعلام لأنه لا واحد لها من جنسها ولفظها، فيقال: يقع اللبس في تثنيتها من غير جنسها بخلاف المشترك، فإنه لوعدل فيه عند التثنية إلى غير جنسه مع إمكان تثنية الجنس وقع اللبس وإنما ثني العلم وكثر، مع أن معناه مختلف وتثنيته تخرجه إلى

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٦/١، وقد أثبت رأي أبو بكر ابن الأنباري، والهمع ١٤٣/١.
(٢) ينظر الهمع ١٤٤/١.
(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده والرواية فيه الأيدي ثلاثة فيد الله العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى، ينظر المسند ٤٧٣/٣.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧/١، ويروى: وأخراهما بدل إحداهما.
والشاهد فيه قوله: (يداك كفت إحداهما) حيث استعمل التحالف في اللفظ ولابد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية فلأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى.
(٥) ينظر رأي المصنف في شرحه ٨٨.

النكرة فيصير مثل قولك: (جاء زيد وزيد آخر) وهوقليــل، لأنـه كثـير في كلامهم، فلولم يثنوه ويجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوا في (جاء رجل ورجل آخر)، مع كونه أقل من العَلَمَ، فإذا ثنوا النكرة مع قلتها كراهة النكـرات فبالأولى العلم لكـثرة استعماله، وعوضـوا عـن زوال العلميـة الألـف واللام، فجعل في تثنية الاختصار والتعريف وعـدم إخراجـه عـن معنـاه الأصلي وهوالعلمية، ولوقيل: (جاء زيد وزيدٌ آخراً)، قال ابن يعيش: وإذا لم يعّرف المثنى والمجموع جاز وصفه بالنكرة تقول: جاءني زيدان كريمان[(١)].

قوله: (**والمقصور إن كانت ألفه عن واو**)[(٢)] الأسماء على ضربين منهـا مالا يثنى بحال، ومنها ما يثنى بحال دون حال.

أما الذي لا يثنى بحال، فمنها ألفاظ العموم، كأحد وعريب لأن تثنيتهـا تخرجها عن التعريف، والبناء كالمضمرات عنه، ومنهـا مـا وضـع للإفـراد والتثنية والجمع بلفظ واحـد كـأفعل مـن، ومنهـا المبنيـات، لأن [ظ١٠٠] تثنيتها تخرجها عن التعريف والبناء كـالمضمرات، وأسمـاء الإشـارة وهـي ملازمة لهما أوعن البناء كحذام، ومنها المركبات كلها، لأنه إن ثـني الأول فهوكجزء الكلمة، وكذلك الثاني، ولتغير المعنى بالتثنيـة، لوقلـت (بـرق نجران)، وقد أجاز الكوفيون[(٣)]، تثنية تركيب المزج، فيقولـون حضرموتـان بلحـوق العلامـة في آخـره، وبعـض النحـاة أجـاز أيضـاً تثنيـة تركيـب

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (يعني بالمقصود ما آخره ألف لازمة، وسمي مقصوراً لأنـه ضـد الممدود أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الحبس) مثل (عصـى) عنـد التثنيـة تصبح (عصـوان). وينظـر شرح المصنف ٨٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢ – ١٧٥.

الصوت، واختلفوا في لحوق العلامة، فبعضهم جعلها في أوله، فيقول: (سيبوان) ويحذف ويها، وبعضهم ألحقها في آخره، فتقول: (سيبويهان) ومن أعرب تركيب الصوت فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، فإذا أردت تثنية هذه الألفاظ الممتنع تثنيتها وجمعها، أتيت في أولها ب(ذي) و(ذات) مثنيتين أومجموعتين وأضفتهما إليه، فتقول: (جاءني ذوا تأبط شراً) و(ذوو تأبط شراً)[1] أو(ذوا خمسة عشر) إذا كان علماً، وكذا سائرها، إلا ما استغنوا بتثنيته عن تثنية غيره، فإنك تأتي بالمستغنى به نحو: ثلاثين فإنها عوض عن (خمسة عشر) وتثنيته عوض عن تثنية ثلاثة إلا أن يُسمَّى بثلاثة، فإنك تثّنيها وتجمعها، وكذلك (كلا) و(كلتا)[2] استغني بها عن تثنية (كل) و(أجمع) و(جمعاء)، وأما الذي يبثنى في حال دون حال فله شروط، الأول أن يتعدد فلا يثنى نحو(مكة) و(شمس) وأما قولهم: (المكتان) وقوله تعالى: ﴿جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾[3] فالتثنية فيه لفظية، والمراد بها التكثير وهوسماع ولا يقاس، وقال السهيلي: إن كان مثل (روضة وجنّة) مما ينظر الإنسان فيه في جانبين، ثني بذلك المعنى.

الثاني: أن يتفقا لفظاً وقولهم: (الأبوان) و(القمران) و(العَمْران) في باب التغليب وهوسماع.

الثالث: أن يتفقا معنى، ماخلا الأعلام من باب واحد، وبعضهم فلا

---

(١) ينظر همع الهوامع ١٤١/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٧/١.

(٣) سبأ ١٥/٣٤، وتمامها: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة وربٌّ غفور﴾.

يشترط فيها ذلك، فيصح أن يثنى زيداً وزيداً، أحدهما اسم رجل، والآخر اسم فرس، لأن الأعلام من باب واحد، وبعضهم اشترط أن يكونا من جنس واحد لآدميين أوفرسين.

الرابع: أن يكونا مفردين لفظاً ومعنى، يحترز من المثنى والمجموع علماً أوغير علم، وما ورد فلا يقاس عليه نحو:

[٥٣٢] .... ــــــــــــــ بين رماحيْ مَالكٍ ونَهْشَلِ[(١)]

وقوله: «مثل المنافق كالشاة العابرة بين الغنمين»[(٢)] ومن أعرب المثنى والمجموع بالحركات على النون ثنيّ وجَمع، وأما المضاف فإن كان غير علم ثني الأول، وجمع، كـ(غلاما زيد) و(غلمان زيد) والثاني كـ(غلامُ الزيدين)، وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف نحو: (أبوالزيدين) و(آباء الزيدين) وإلا لم يجز، كـ(عبد الله) و(أبي بكر)، وأجاز ذلك نجم الدين[(٣)] وغيره، نحو: (عبدا مناف وعبد مناف).

الخامس: أن لا يكون في التثنية والجمع إبطال حكم جائز قد أريد تنوينه في المثنى، وذلك كاسم الفاعل، والعامل، وكاسم الجنس الذي يراد به العموم، فإن التثنية بناء في هذين الحكمين، فإن لم يرد ينون جاز ذلك، واحترز بقوله جائز من الواجب، فإنه من التثنية مطلقاً كالمبنيات فيما

(١) الرجز لأبي النجم في الأغاني ١٥٨/١٠، وسمط اللالي ٥٨١، وشرح المفصل ١٥٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١١/٨، وشرح شواهد المغني الشافية ٣٦٢/٨ - ٣٦٣، والأشباه والنظائر ٣٠٠/٤، وخزانة الأدب ٣٩٤/٢. وتمام الرجز:

تبقلــت في أول التَّبَقُّــل

والشاهد فيه قوله: (رماحي) حيث ثنى الجمع وهو (رماح) لتأويله بالجماعتين.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في باب صفات المنافقين ٢١٤٦/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

تكاملت فيه هذه الشروط ثني وهومقصور وممدود ومنقوص، وما عدا ذلك.

قوله: (**فالمقصور إن كانت ألفه عن واو [وهوثلاثي]** [1] **قلبت واواً**) وذلك مثل: (عصا) تقول فيه (عصوان).

قوله: (**وإلا فالياء**) [2] وذلك فيما زاد على الثلاثي، وفيه تفصيل، وهوأن تقول: إن كان المقصور زائداً على الثلاثي قلبت ألفه ياء مطلقاً للخفة، نحو: (حبليان) في (حبلى)، وشذ (مذروان) في (مذرى)، ووجه شذوذه عدم استعمال واحده، وأجازه البغداديون [3] حذف الخامس فيقولون: (صباران) و(جمادان) في (حبارى) و(جمادى) قياساً على المنسوب، وإن كان ثلاثياً من بنات الواو، وردّ إليها كـ(عصوان) أومن بنات الياء، رد إلى الياء كـ(فتيان)، وإن لم يعلم أصله كـ(إذا) و(إلى) و(متى) و(بلى) فقال المصنف: [4] تقلب ياء، وقال سيبويه والزمخشري: إن أميلت فالياء، نحو: (متى) [5] و(بلى) و(كلا) مسمى بها، وإلا فالواو.

قوله: (**وأما الممدود [و١٠١]فإن كانت الهمزة أصلية لم تغير** [6] **[وإن**

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (أي وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثاً وعن واو، وذلك بأن يكون ثالثاً عن ياء كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو كالأعلى والمصطفى، أو عن ياء كالمرمى والمرتمى، أو زائداً على الثلاثة للتأنيث كالحبلى...)، ينظر الهمع ١٤٩/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٩.

(٥) ينظر الكتاب ٣٨٩/٣، وشرح المفصل ٣٩/٦.

(٦) في الكافية المحققة: همزة بدل الهمزة، و (تثبت) بدل (لم تغير).

كانت للتأنيث قلبت واواً وإلا فالوجهان] [(1)]) نحو: (خفّان) و(وضآن) وأجاز بعضهم قلبها ياء وهوقليل رديء، وإن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حمراوان) [(2)] و(صحراوان) ومنهم من يقرها وهوشاذ، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو: (كساء) و(رداء) أوللإلحاق نحو: (حرباء) و(علياء) جاز قلبها وإقرارها تقول: (كساوان) و(حرباوان) و(كساءان) و(حرباءان) وقال الإمام يحيى بن حمزة: [(3)] يرد كل شيء إلى أصله، فيقال (كساوان) و(ردايان)، وإن كان منقوصاً فإن عوض عنه لم يرد، نحو: (علِةً) و(زنةً) و(إقامة) و(ابن) و(اسم) وإنْ لم يعوض، فإن رجع إليه المحذوف حالة النصب وجب رده نحو: (قاضيان) في قاض، وإن لم يرجع نحو(زيد) و(دم) و(أخ) فمنهم من أوجب رده، ومنهم من منع، وفصّل بعضهم فقال: إن ردّ في الإضافة رد في التثنية،ك(أخوان) و(أبوان) في الأسماء الستة [(4)] دون (فم)، وإن لم يرد في الإضافة لم يرد في التثنية، نحو: (يدان) و(دمان) و)(فمان) في (فم)، وإن كان غير ذلك ثني على حاله من غير قلب ولا حذف مذكراً كان أومؤنثاً، لفظياً كان أومعنوياً، فنقول: (الزيدان) و(الطلحتان) و(الحنظلتان) و(الفاطمتان)، وألزموا الألف واللام فيما ثني من الأعلام عوضاً عما فاتها من تعريف العلمية، خلافاً لأبي البقاء وابن يعيش [(5)] . وقد تكون التثنية

---

(1) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وقال الرضي في ١٧٤/٢: (وهمزة الممدود على أربعة أضرب: مبدلة عن ألف تأنيث مثل (حمراء) وللإلحاق مثل (علباء) وأصلية مثل (قرّاء) ومنقلبة عن واو أو ياء أصلية مثل (كساء) و (رداء) وقرّاء لجيد القراءة وقد تكون جمعاً لقاريء، ينظر الرضي ١٧٤/٢.

(2) قال الرضي في ١٧٥/٢: (وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: (حمرايان) والأعرف في الأصلية بقاؤها في التثنية همزة).وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو: (قرّاوان)، وينظر الهمع ١٤٨/١.

(3) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ٩٦.

(4) ينظر شرح الرضي ١٧٥/٢.

(5) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٦ – ٣٨.

في المعنى دون اللفظ، وذلك شرط الاتصال، قال تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُمَا﴾[1] ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، وقوله:

[٥٢٣]ظَهْراهُما مثل ظُهُور التُّرسين[3] ....

وقد جاء في المنفصلين و(صَفان حالهما) وزاد الكوفيون[4] شرطاً وهو الاتحاد في كل واحد منهما ورد بقوله ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[5] إذْ المراد أيمانهما، وما هذا حاله يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع تقول: (قطعتُ رأسهما ورأسيهما) وشاهد الإفراد قوله:

[٥٢٤] كأنه وجه تُركيَّيْن قد غضبا
مُسْتهدفٌ لطعان غير تذبيبِ[6]

---

(١) التحريم ٦٦/٤، وتمامها: ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما، وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾.

(٢) المائدة ٣٨/٥، وتمامها: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾. فإنه أراد أيمانهما، وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (فاقطعوا أيمانهما) وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبة التثنية. ينظر شرح الرضي ١٧٧/٢.

(٣) الرجز لـ (خطام المجاشعي) في الكتاب ٦٢٢/٣، والجمل للزجاجي ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٣٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٤/١، خزانة الأدب ٣١٤/٢. وتمام الرجز:

ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين
جبتهما بالنعت لا بالنَّعْتين

والشاهد فيه قوله: (ظهراهما) على الأصل والأكثر في كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهيةً لاجتماع تثنيتين في اسم واحد لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، وكذلك قال: (مثل ظهور الترسين).

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٧/٢.

(٥) سبق تخريج الآية.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب ٥٣٢/١ – ٥٣٨، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١، وشرح المفصل ١٥٧/٤، واللسان مادة (طعن) ٢٦٧٧/٤، وشرح الرضي ١٧٧/٢، ويروى: فيه

وشاهد التثنية والجمع:

[٥٢٥]ظهراهما مثل ظهور الترسين ....

قوله: (**وتحذف نونه للإضافة**) يعني نون المثنى فتقول: (غلاماك وزيداك)، وإنما حذفت لأنهما في المثنى بمثابة التنوين في المفرد، وكما أنه يحذف مع الإضافة يُحذف النون، وقد تحذف نون المثنى في غير الإضافة في أربعة أشياء، في الموصول في بعض اللغات، نحو: (اللذا) و(اللتا) في اسم الفاعل المعرب نحو(الضاربا زيداً) قال:

[٥٢٦] الحافظون عورةَ العشيرةِ[1] ....

وفي المشبه بالمضاف نحو(غلامي له) وفي الضرورة نحو:

[٥٢٧] هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ[2] ....

تذبيب بلل غير تذبيب، ويروى: غير منحجر.
والشاهد فيه قوله: (وجه تركيين) حيث أضيفَ الجزءان لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما التحليين بلفظ واحد فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية، فإن تركيين متضمنان، ولفظهما متحد لجزأيهما وهما الوجهان فإن وجه كل أحد جزء منه، فلما أضيفا إليهما أضيف بلفظ المفرد وهو الوجه، وهذا أولى من أن يقول: كأنه وجها تركيين وجمعه أولى من الإفراد.

(١) البيت من المنسرح، وهو لرجل من الأنصار كما في الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١، واللسان مادة (وكف) ٤٩٠٨/٦ وفيه لعمرو بن امرئ القيس بن الخطيم، وهمع الهوامع ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٢٧٢/٤ - ٢٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨١/١ وشرح الرضي ١٨٣/٢. وعجزه:

لا يأتيهمُ من ورائنا نطفُ

ويروى: وَكفُ، والوكف: الإثم والعيب والنطفُ التلطخ بالعيب.
والشاهد فيه قوله: (الحافظون عورة العشيرة) حيث حذف النون من (الحافظون) ونصب (عورة) وقال سيبويه في ١٨٦/١: لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ولكن حذفها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم منتهاه الاسم الآخر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ينظر ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، والخصائص ٤٠٥/٢، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٨/١، وشرح الرضي

قوله: (**وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان**) يعني إنّ ما لم يكن مقصوراً ولا ممدوداً ولا منقوصاً لم يحذف منه شيء، فنقول في المؤنث: (فاطمتان) وقد شذّ [حذف][1] التاء في (خصيتان) و(أليان) لأن قياسه (خصيتان) و(أليتان)[2] قال: (تشكوعروق خِصْيَتِه النساء)، وقال:

[٥٢٨] متى ما تلقني فردين ترجفُ

روانف أَلْيَتَيْكَ وتُستطارا[3]

وقال المبرد: [4]هو تثنية (خُصيٌ) و(أَلْيٌ) لأنه يقال (خُصْيٌ) و(خُصْيتهُ) و(أَلْيٌ) و(أَلْيةٌ) فإن ثنيت الياء فهي تثنية (خُصْية) و(أَلْية) وإن ثنيت بغير تاء فهوتثنية (خُصْيٌ) و(أَلْيٌ) وقيل الخُصي وعاء الخُصية وهوالجلد.

١٧٦/٢، والمغني ٨٤٣ وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢. وهمع الهوامع ١٦٧/١. وعجزه:

وإما دم والقتل بالحر أجدرُ

والشاهد فيه قوله: (هما خطتا إما إسارٌ) بالرفع والجر والشاهد هنا (خطتا) حيث حذف نون المثنى من (خطتا) للضرورة الشعرية.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) نقل الرضي في شرحه ١٧٦/٢، قال: (اعلم أنه يجوز خصيتان وأليتان على القياس اتفاقاً).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤، وينظر شرح المفصل ١١٦/٤، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١١١/١، وشرح الرضي ١٧٦/٢، واللسان مادة طير ٢٧٣٨/٤، وهمع الهوامع ٣٤٠/٤، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤.
والشاهد فيه قوله: (أليتيك) حيث استعمل أليتيك على القياس وأثبت التاء وعند ابن الحاجب حذف تاء التأنيث.

(٤) ينظر المقتضب ٤١/٣.

الجموع [ظ ١٠١]

قوله: (**المجموع ما دل على آحاد**)، هذا جنس يدخل فيه، كـ(زيْدِيْن) و(رجال) واسم الجمع كـ(القوم) و(الرهط)، واسم الجنس كـ(الماء) و(اللبن) وأسماء العدد كـ(ثلاثة) و(أربعة) وألفاظ العموم، ولم يدخل، ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في المثنى.

قوله: (**مقصوده**) خرج اسم الجنس، لأن آحاده لا تقصد لخفائها.

قوله: (**بحروف مفردة**)[1] خرج اسم الجمع، واسم الجنس، واسم العدد، وألفاظ العموم، وقوله (بحروف مفردة) يحتمل أن يتعلق بـ(دلَّ) فيخرج العدد من أول الأمر، ويحتمل أن يتعلق بمقصوده، فلا يخرج من أول الأمر.

قوله: (**بتغيير ما**)[2] لابد في الجمع من حصول التغيير، وهو تقديري كـ(فُلْك) و(هجان)[3] جمع (فَلْك) و(هِجان) فمفردهما كـ(قُفل) و(كِتاب) وجمعهما (كأُسُد) و(كِلاب)، ولفظي وتغييره بزيادة حرف أوحركة

(١) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٧/٢.

(٢) في الكافية المحققة (بتغير) بدل (بتغيير).

(٣) قل ركن الدين في الوافية ٢٣٠: (يقل ناقة هِجان ونوق هجان) لكن حركته في الإفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديراً، فإن الهجان حالة كونه مفرداً كـ (حمار) وحالة كون جمعاً كـ (رجل).

ك(رجل) و(رجال) و(سَقْف) و(سُقُف) أوبنقصانهما ك(خِمار) و(خُمُر) و(أَسَد) و(أُسُد) أوتعديلهما ك(لسان) و(أَلْسُن) و(تَمر) و(تُمر) وقد أورد على حده الجمع الذي لا مفرد له نحو: (عباديد)[1] وأجيب بأن مراده بحروف مفرده تحقيقاً أوتقديراً، أوإنْ ورد عليه جمع السلامة فإنه لم يتغير، وأجيب بأن لحوق علامة الجمع تَغّير، ورُدّ بأنه لوكان تغيراً لم يُسّم جمعَ سلامة.

قوله: (**فنحو: تَمْر ورَكْب ليس بجمع على الأصح**)[2] أراد ب(تمر) اسم جنس، وهوما يفرق بينه وبين واحده، بالتاء أوبياء النسب ك(رومي) وب(رَكْب) اسم الجمع الذي له واحد من لفظه نحو: (صَحْب) و(رَكْب) و(حامل) و(باقر)، وما خلا (رهطاً) و(نفراً) و(إبلا) و(غنماً)، فلا خلاف في أنها ليس من المجموع، لأنه لا واحد لها بالاتفاق قوله (على الأصح) إشارة إلى الخلاف، لأن مذهب الفراء[3] أن اسم الجمع الذي لا واحد له من

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٨/٢، وفي اللسان مادة (عَبَدَ) ٢٧٨٠/٤ وتفرق القوم عباديد وعبابيد والعباديد والعبابيد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله، ولا يقع إلا في جماعة، ولا يقال للواحد عبديد.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، أسماء الأجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمل لا بالوضع كلفظ الكلم، وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ (باقر) و (ركب) جمع خلافاً لسيبويه، وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كـ (باقر) و (ركب) أو اسم جنس كـ (تمر) و (روم) فهو جمع وإلا فلا، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو: (إبل وتراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز). ينظر الكتاب ٦٢٤/٣، وينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٣، حيث المفهوم من كلامه يفيد ما ذهب إليه الرضي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٣، ٦٠/٢.

لفظه كـ(ركب) و(صحب)، واسم الجنس نحو(تمرة) و(تمر) من الجموع، والأخفش[1] وافق في اسم الجمع فقط، وحجتهم أن لهما مفرداً من لفظهما، وأنهما قد وُصفا بالجمع قال تعالى: ﴿يُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾[2] وإن صيغة المفرد غير موجودة فيه، وذهب الجمهور إلى أنهما ليسا من الجموع، وإنّ (راكباً) ليس بمفرد (ركْب) و(تمرة) ليست مفردة (تمر)، وإن اتفقت ألفاظهما[3] لوجوه:

الأول: أنهما يقعان على القليل والكثير.

الثاني: أنهم يردون الضمير إليهما مفرداً نحو: (التمر صحبته) و(التمر أكلته).

الثالث: أنهما لوكانا جمعين كانا لكثرة، ولا يجوز أن يكونا لهما لأنهم يصغرونهما بلفظهما، وجمع الكثرة لا يصغر بلفظه، وينسبون إليهما بلفظهما، فيقولون (ركبي وتمري) ولوكانا جمعين لكثرة لنسبوا إلى مفردهما، وأيضاً اسم الجنس، آحاده غير مقصودة بحروف مفردة.

قوله: (**نحو فُلْك جمع**) وقد حصل فيه دلالة على آحاد مقصودة بحروف مفردة، وإن كان تغييراً مقدراً، وزعم بعضهم أن (فُلكاً) و(هِجاناً) أسماء جمع، وقال: لابد في الجمع من الدلالة على آحاد مقصودة مفردة، ومن التغيير اللفظي وحاصل الكلام في الاسم الواقع على آحاد أن تقول: إن

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٩٦/٢ – ٥٩٧.

(٢) الرعد ١٢/١٣، وتمامها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشئ السحاب الثقل﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٩/٢.

كان وزنه مختصاً بالمفرد لم يكن جمعاً كـ(تمر) و(ركب) بل اسم جنس، واسم جمع وإن كان مختصاً بالجمع كان جمعاً سواء كان مفردة قياساً لفظياً كـ(درهم) و(دراهم) أوتقديراً كـ(عباديد) أوغير قياسي كـ(ملامح) و(مذاكير) وإن كان مشتركاً مجموعاً مفردة على القياس، فهوجمع كـ(رجل) و(رجال)، وإن لم يكن له مفرداً أوكان، وليس على قياس، فليس بجمع كـ(نساء) و(رِجلة) في جمع (رجل) وبعضهم جعل نساء من الجمع، ولم يعتبر في المشترك أن يكون له مفرد من لفظه قياساً على المختص، والفرق بين اسم الجمع واسم [و١٠٢] الجنس، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد، والاثنين بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليهما، والفرق بينه وبين واحده بالياء والتاء[1] نحو: (تمرة) و(تمر) و(رُوْميْ) و(رُوْم).

قوله: (**وهوصحيح ومكسر**)[2] يعني الجمع على ضربين، صحيح وهوما سلم لفظ مفرده، ومكسور: هوما تغير فيه لفظ مفرده.

قوله: (**الصحيح لمذكر ولمؤنث**) أي الصحيح ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وقدم المذكر لقوته.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٨/٢، والعبارة من قوله: والفرق بين اسم الجمع إلى قوله: والتاء منقولة بتصرف من شرح الرضي ١٧٨/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٧٩/٢.

جمع المذكر السالم

قوله: (**ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها**) يعني في المرفوع لأن الواو تستدعي ضم ما قبلها، سواء كانت الضمة ملفوظاً بها كـ(زيدون)، أومقدرة كـ(مصطَفُوْن).

قوله: (**أوياءٌ مكسورة ما قبلها**)، يعني في حال النصب والجر، لأن الياء تستدعي كسرة ما قبلها [لفظاً][1] كـ(زيدِين) أوتقديراً كـ(مصْطفِين).

قوله: (**ونون مفتوحة**)، إنما فتحت للتخفيف، وللفرق بينهما وبين نون التثنية، وقد جاء كسرها، فقيل لغة، وقيل ضرورة نحو:

[٥٢٩] عرفنا جعفراً وبني أبيه
وأنكرنا زعانف آخرين[2]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٠/١، وشرح الرضي ١٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، وأوضح المسالك ٦٧/١، والمقاصد النحوية ١٨٧/١، وتذكرة النحاة ٤٨٠، وشرح التصريح ٧٩، وهمع الهوامع ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٩٥٦/٨. ويروى: وبني رباح بدل وبني أبيه.
والشاهد فيه قوله: (آخرينِ) حيث كسر نون الجمع آخرين وذلك ضرورة لأن القصيدة قافيتها مكسورة بدليل البيت قبله وهو:

عَرينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منا   برئتُ إلى عُرَيْنة من عرينِ

وأعرب إعراب جمع المذكر السالم حيث هو مضاف إلى زعانف ولكن كسرت نونه والأصل فتحها. ـ

قوله: (**ليدل على أن معه أكثر منه**)، يحترز من نحو(علّيين) و(ربيّون) و(غسلين) ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في المثنى.

قوله: (**وإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، [مثل قاضون]**[1]، يحترز من الصحيح والملحق به، فإنه لا يحذف منه شيء نحو: (الزيدون) و(الطّيبون) إن سمي به، والاسم لا يخلوإما أن يكون محذوفاً أومقصوراً أومهموزاً أوما عدا ذلك، فإن كان محذوفاً لم يردّ مطلقاً، سواءٌ عُوضَ عنه كـ(اسم) و(ابن) و(علة) و(إقامة) و(أخ) و(أب) و(يد)، أورجع في حال كالمنقوص بل نقول: إن سمي بها (ابنون واسمون وأخون وأبون ويدون وقاضون)، وأصله: (قاضيون) لكن ثقلت الضمة على الياء مع انكسار ما قبلها، فحذف الياء لالتقاء الساكنين، وقلبت الكسرة التي قبل الياء ضمة لتصح الواووكذلك في النصب والجر.

قوله: (**وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً نحو: مصطفَوْن ومصطفَين**)[2]، وأصله (مصطفيون) و(مصطفيين) لأن ألف المفرد قلبت ياء فثقلت الضمة على الياء فحذفت، وبقي ما قبل الياء مفتوحاً ليدل على المحذوف، خلافاً للكوفيين[3] فإنهم يضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء قياساً

وقل الرضي في شرحه ١٧٩/٢ معلقاً على الشاهد: (ويمكن أن يكون جعل النون معتقب الإعراب أي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً أو لا...

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٨٠/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١١٨/١.

على المنقوص، وروى بعضهم سماعه عن العرب، وإن كان ممدوداً فحكمه حكم المثنى، إن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حمراوات)، ويجوز بقاؤها في لغة ضعيفة وإن كانت منقلبة للإلحاق جاز وجهان، نحو(كساؤون) و(علْباؤون) و(كساوون) و(علياؤون) وهذه إذا كانت أعلاماً لمذكرين عاقلين، وما عدا ذلك وهوالصحيح، والملحق به جمع بشروط:

قوله: (**وشرطه إن كان اسماً [فمذكراً]**[1]) في الاسم ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مسماه مذكراً لفظاً ومعنى، يحترز من المؤنث فإنه لا يجمع بالواووالنون إلا أن يختلط مُذكر جمعٍ من باب التغليب، نحو: أن يكون رجلان وامرأة، أورجل وامرأتان، اسم كل واحد زيد أوهند، قلت: (الزيدون والهندات) فخرج من هذا المؤنث لفظاً ومعنى، ك(فاطمة) والمؤنث معنى ك(زينب)، والمؤنث لفظاً ك(طلحة) أو(حمزة) فإن هذه تجمع بالألف والتاء، ولا تجمع بالواووالنون، خلافاً للكوفيين وابن كيسان[2] في المؤنث اللفظي نحو: (حمزة) فإنهم أجازوا جمعه بالواووالنون، فقال جمهورهم: تحذف منه التاء فقط وتلحق الواووالنون، وقال ابن كيسان: تحرك عينه ليكون كالعوض ك(أرضون).

الثاني [ظ١٠٢] قوله: (**علماً**) نحو(الزيدون) يحترز من نحو: (رجل) النكرة فإنه لا يجمع بالواووالنون إلا أن يصغر، نحو: (رُجَيْلون) جاز، لأنه قد خرج مخرج الوصف، وقيل لتعذر تكسيره، لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي٢/١٨٠، والإنصاف١/٤٠، وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف برقم ٤.

الثالث قوله: (**يَعقِل**) يحترز من (أعوج) و(لاحق) اسم الفرسين، فإنه لا يقال (أعوجون) و(لاحقون) وكان الأولى أن تقول: (يَعْلم)[1] ليعلم القديم نحوقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[2] ﴿أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾[3]، وإذا اختلط من لا يعقل بمن يعقل، مع اتفاق اللفظ جاز، نحو: (رجل) و(فرسين) اسم كل واحد منهم (زيد)، قلت (جاء الزيدون).

قوله: (**وإن كان صفة**) لما فرغ من الاسم وشروطه، ذكر الصفة ولها شروط خمسة:

الأول قوله: (**فمذكر**) يعني يكون الموصوف مذكراً أومختلطاً بمذكر، نحو: القائمون﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[4] ويحترز من المؤنث سواء كان لفظها مؤنثاً أومذكراً نحو(قائمة) و(حائض) وأما قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[5] فقيل الأعناق: جمع عنق بمعنى فريق من الناس[6]، وهومذكر تقول جاءني عنق من الناس، وقيل أعناق زائلة، والمعنى: فظلوا لها خاضعين.

---

(١) ينظر الرضي في شرحه ١٨١/٢ حيث قال: وقول المصنف عَلَمُ يَعْقِلُ ومذكَّرٌ يعقل الأَوْلى فيه أن يقول: يعلم ليشمل نحو قوله تعالى: (فنعم الماهدون) إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل لإيهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً). وينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٠/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩٤/١.

(٢) الذاريات ٤٨/٥١ وتمامها: ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾.

(٣) هود ٤٥/١١ وتمامها: ﴿ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين﴾.

(٤) التحريم ١٢/٦٦ وتمامها: ﴿ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين﴾.

(٥) الشعراء ٤/٢٦ وتمامها: ﴿إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾.

(٦) ينظر اللسان مادة (عنق) ٣١٣٤/٤.

الثاني قوله: (**يعقل**) يعني أن تكون الصفة لمن يعقل، فلا يقال: الدواب الرافضون، أومختلطة بمن يعقل نحو: (جاء زيد بفرسين مسرعين) إلا أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، جاز نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[(1)] ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[(2)] وقوله: في القوس والسهام.

[٥٣٠] لها فتية ماضون حيث رَمَتْ بهم
شرابُهُم قان من الدم أحمر[(3)]

الثالث قوله: (**أن لا يكون أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، كأحمر حمراء وسكران سكرى**)، يعني أن لا يكون وزن أفعل الذي مؤنثه فعلى، ولا فعلان الذي وزن مؤنثه فعلى، فلا يقال (أحمرون) ولا (سكرانون) ولا (أدرون) لأنهم لووجدوا هذا المعنى في المؤنث لجاؤوا فيه بفعلى، وإنما لم يجمعوا الذي مؤنثه فَعْلى بفتح (الفاء) بالواووالنون، لأنهم قد جمعوا بهما أفعل التفضيل الذي مؤنثه فُعلى بضم الفاء نحو: (أفضلون) وفعلان فعلانة نحو: (ندمانون) فأرادوا الفرق، خلافاً للكوفيين وابن كيسان[(4)] فإنهم لا يفرقون، واستدلوا بقوله:

[٥٣١] فما ولدت نسله بني نزار حَلائِلَ أسودينَ وأحمرينا[(5)]

---

(١) يوسف ٤/١٢، وتمامها: ﴿إذ قل يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.
(٢) فصلت ١١/٤١، وتمامها: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقل لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين﴾.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩١/١.
والشاهد فيه أنه شبه النبل بالفتية مما سوغ له جمعها جمع تصحيح المذكر حيث وصفت بـ (ماضون).
(٤) ينظر شرح الرضي ١٨٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١، والهمع ١٥٣/١.
(٥) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١١٦/٢، وينظر شرح المفصل ٦٠/٥، وشرح شافية =

وأما إذا صُغِّر فقال ابن مالك[1] وأبوحيان[2] يجمع المذكر بالواووالنون فيقال: سكرانون وأحمرون والمؤنث بالألف والتاء فيقال: (سكيراوات) و(حميراوات) وركن الدين[3] منع ذلك في المذكر والمؤنث.

الرابع: أن لا يكون الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وذلك (فعيل) بمعنى مفعول كـ(جريح) بمعنى مجروح، وفعول كـ(صبور)، ومُفَعِيل كـ(مُحَضْير)، ومِفْعال كـ(مِهذار)، ومَفْعَل كـ(مَدْعَس)، وفَعال كـ(جَواد) و(حَصان) (رَزان)، فهذه بمعنى فاعل، وما كان بمعنى النسب كـ(عانس) و(ضامر) و(نَصِفَ) فهذه الأمثلة إذا جرت على اسمها مذكراً أومؤنثاً كانت منسوبة بلفظ واحد، تقول: (رجلٌ صبور وجريح، وامرأة صبور وجريح)، وإن لم يجر على اسم متقدم، نحو: (مررت بقتيلة بني فلان) طابقت بالتاء إن كان المراد مؤنثاً، وتحذفها إن كان مذكراً خوف اللبس، بخلاف ما إذا ذكرت الاسم فاللبس منتف، بقيت التسوية في المفرد، وكذلك في الجمع لأنهم لوجمعوه جمع السلامة بالواووالنون اختص بالمذكر، [و١٠٣] خلافاً للكوفيين[4] فإنهم أجازوا الجمع بالواووالنون

ابن الحاجب ١٧١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٧١/١، وشرح الرضي ١٨٢/٢، وهمع الهوامع ١٥٣/١، وشرح الأشموني ٣٥/١، وخزانة الأدب ١٧٨/١. ويروى:

فما وجدت بدل فما ولدت

والشاهد فيه قوله: (أسودين وأحمرينا) حيث وقع جمع (أسود) و (أحمر) جمع تصحيح شذوذاً والقياس سُود وحُمر.

(١) ينظر رأي ابن مالك في شرح ابن عقيل ٦٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر الهمع ١٥٣/١.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية ٢٣٥ – ٢٣٦.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٣/١، والهمع ١٥٣/١.

واحتجوا بقوله:

[٥٣٢] منا الذي هوما إنْ طَرّ شاربُه
والعانسون ومنا المردُ والشيبُ[(١)]

الخامس قوله: (**أن لا تكون الصفة بتاء تأنيث نحوعلاّمة ونسّابة**) وفرقوه ومثلوا له، فإنه لا يجمع بالواووالنون لما لم يكن مذكراً، بل نقول (رجال علامة)، ولأن المراد بهذه التاء المبالغة، فإذا زالت زال المقصود بها خلافاً للكوفيين[(٢)]، فإنهم يجيزون جمعه كما أجازوا جمع (طلحة)، وإنما خصوا المذكر العاقل وصفاته بالواووالنون دون غيره لشرفة، لأن المذكر أشرف، والمعين أشرف من غير المعين، وأُولوا العلم أشرف من غيرهم، فاحترموه من التغيير لذلك، لأنه يعلم من المفرد من غير لبس.

قوله: (**وتحذف نونه للإضافة**)[(٣)] لأنها بمثابة التنوين كما في المثنى تقول (مسلموزيد) وقد تحذف لتقصير الصلة، نحو:

[٥٣٣] الحافظون عورة العشيرة[(٤)] ....

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١، ولأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١٣٦/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١، وأمالي القالي ٦٧/٢، وسر صناعة الأدب ٦٨٣، ومغني اللبيب ٤٠٠، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، وأمالي بن الشجري ٢٣٨/٢، وهمع الهوامع ١٥٣/١، والمقاصد النحوية ١٦٧/١.
والشاهد فيه قوله: (والعانسون) حيث أطلق على المذكر وجُمع جمع تصحيح والمشهور استعماله على المؤنث، والكوفيون يجوزون جمع الصفة بالواو والنون إذا كانت غير قابلة للتاء محتجين بهذا البيت، ينظر الهمع ١٥٣/١.
(٢) ينظر شرح الرضي ١٨١/٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٣/٢.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٦٥٦.

وللسببية نحو(مسلمي لك) وللضرورة نحو:

[٥٣٤] ولسنا إذا تأْبُون سلماً بمذْعني
لكم غير أنا إنْ نُسَالَمْ نُسالِم[١]

وقد اختلفت النحاة في نون المثنى والمجموع وما قبلهما من الزيادات، والأظهر أن علامة التثنية الألف والياء، وعلامة الجمع الواووالياء، وأما النون، فقال الفرّاء[٢] إنها التنوين نفسه، وحرك للساكنين، وقال الجمهور: ليست بتنوين، ثم اختلفوا، فقيل: جاءت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد، وقال سيبويه:[٣] جاءت ليظهر فيها حكم الحركة التي ينبغي أن تكون في المثنى والمجموع، وقال ابن كيسان[٤] جاءت عوضاً عن التنوين وحدهُ، وقال الزجاجُ:[٥] عن الحركة وحدها، وقال الفارسي:[٦] عنهما معاً، وقال ثعلب:[٧] عوض عن تنوين في المثنى، وعن ثلاثة فصاعدا في الجمع، وقيل: هي عوض عن الحركة والتنوين في نحو(رجلان)، وعن الحركة في نحو(أحمران)، وعن التنوين في نحو(عصوان)، وغير عوض عن

---

(١) البيت من الطويل، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨١/١.
والشاهد فيه قوله: (بمذعني لكم) حيث حذف النون للإضافة وهذا كثير، وحذفت في هذا الشاهد للضرورة كما قل ابن مالك.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٢ – ٢٣٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ١٨٧/١.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ١٨٧/٢.

(٥) ينظر رأي الزجاج في ما يَنْصَرِفُ وما لا ينصرف ٢٢ – ٢٣.

(٦) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٨٧/١.

(٧) ينظر رأي ثعلب في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦/١ وشرح الرضي ٣٦/١.

أحد منهما، نحو: (حبليان) و(هذان) و(اللذان).

قوله: (**وقد شذ نحوسنين وأَرضِيْن**)[1] يعني وقد شذ الجمع بالواو، حيث لم تحصل فيه شروط، وهي ألفاظ موقوفة على السماع، جُمعت هذا الجمع جبراً لما فاتها من حذف، أوتأنيث، أوإدغام، نحو: (سنون) و(أَرضون) و(قلون) و(بُرُون) و(ثُبون) ز (كُرون) و(آخرون) و(أوزون) و(أبون) و(أخون) و(هنون) و(عشرون) وأخواتها و(العالمون) و(نصيبون) و(عليون)، وهذه العلة استحسانية، لا وجوبية إذا لزم (يدون) و(دمون) في دم ويد، وقد غيّروا بنية بعضها إشعاراً بقدم أصالته في هذا الجمع ففتحوا (أَرَضِين) وكسروا سين (سِنِين) وعين (عِشرين) وكسروا وضموا فاء (بُنين) و(قُلين) وزادوا همزة في (آخرون)[2].

---

(١) قل الرضي في شرحه ١٨٣/٢: (الشاذ من جمع المذكر بالواو كثيراً) وقد ذكر منها ما يزيد على الثلاثين.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٣/٢ - ١٨٤ - ١٨٥.

جمع المؤنث السالم

قوله: (جمع المؤنث: ما لحق آخره ألفٌ وتاء) أرادوا باللحوق الزيادة فيهما معاً، ليخرج نحو(مصطفاة) و(مجتباة) و(ثبات) و(بنات) وكان الأولى[أن يقول][1] إنْ زِيْدَ ليدل على أن معه أكثر منه، لئلا يرد عليه (علقاة) و(عرقاة) نحو: (استأصل الله علقاتِهم وعِرْقاتِهم)[2] بفتح التاء فإنه مفرد ولعله اكتفى بذكره في جمع السلامة.

قوله: (وشرطه إن كان صفة وله مذكر[3] فإنه يكون مذكره جمع بالواو والنون) وذلك نحو: (فضلى) ويحترز مما لم يجمع مذكره بالواو، كـ(أحمر) فإنه لا يجمع (حمراء) بالألف والتاء لئلا [ظ١٠٣] يكون للمؤنث على المذكر فرية.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٢/٣ قل فيه: (قول العرب استأصل الله عرقاتِهم، واستأصل الله عرقاتَهم) (بعضهم يجعله بمنزلة علقاة، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُس وعُرُسات، كأنك قلت: عِرقٌ وعِرقات وعرقات وكلا سمعنا من العرب). وينظر شرح الرضي ١٨٩/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٨٨/٢، وقل: إن المؤنث إذا كان صفة على ضربين: أما أن يكون له مذكر أولا.... فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل وفعلى فعلان وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثا كـ (صبور) و(جريح).

قوله: (**فإن لم يكن له مذكر**) يعني فإن لم يكن لصفة المؤنث مذكر، فشرط جمعها (**أن لا تكون مجردة عن تاء التأنيث كحائض**)، و(طامث)، فإنه يجمع على (حوائض) و(طوامث)، إذا أردت بها النسب أي ذات حيض وذات طمث، وقال الأخفش:[1] وجه تذكيرها أنهما بمعنى شخص حائض[2]، وقال الكوفيون:[3] إنما ذُكِّرَ لئلا يلتبس بالمذكر، لأنه من صفات المؤنثة، ورُدَّ بنحو(ضامر) و(عاشق)، فإنه يطلق على الجَمَل والناقة والمرأة والرجل، فكان يلزم أن يكون بالتاء، وأما إذا أردت الحديث قلت: (حائضة) و(طامثة) وجمعتهما بالألف والتاء.

قوله: (**وإلا جمع مطلقاً**) يعني ما عدا ما لم يجمع مذكره بالواووالنون، وما كان مجرداً من التاء، فإنه يجمع بالألف والتاء مطلقاً، وذلك الاسم كله لفظياً أومعنوياً بالتاء والألف، والصفة التي جمع مذكرها بالواووالنون ك(فضلى)، والصفة التي لم تجرد عن التاء ك(حائضة)، والصفة التي لا مذكر لها ك(حبلى)، وفي ذلك تفصيل، وهوأن يقول الجمع بالألف والتاء لمذكر ومؤنث، فالمذكر يجمع منه أربعة أنواع: صفة ما لا يعقل، ك(جبال راسيات) و﴿أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[4] و﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[5]. ومصغّر ما لا يعقل

---

(١) ينظر رأي الأخفش في همع الهوامع ٦٧/١.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٢٣٥.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) البقرة ٢٠٣/٢ وتمامها: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون﴾.

(٥) البقرة ١٩٧/٢ وتمامها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾.

نحو: (دريهمات) و(دنينيرات)، و(ابن)[1] و(ذوا) إذا كانا لغير عاقلين، علمين كانا أوغير علمين، سواء جاء في مؤنثهما (بنت) و(ذات) نحو: (ابن اللبون) و(بنت اللبون) وجمل (ذوعثنون) وناقة (ذات عثنون) لم يأت بالمؤنثة ذلك نحو: (ابن عرس) و(ابن آوى) و(ذي القعدة) و(ذي الحجة) فإنه يجمع على بنات وذوات، تقول: (بنات لبون) و(بنات عرس) في جمع (ابن) و(ذوات القعدة) و(ذوات الحجة) في جمع (ذوو)، وروي عن الأخفش[2] بنوعرس، وأسماء الجوامد لا تعقل،لم يسمع لها مكسر نحو(حمامات) و(سِبطرات) و(سُرادقات) وأسماء الشهور نحو(شعبانات) و(رمضانات) و(شوالات) و(المحرمات) و(رجبات)، فجمعُ هذه قياس عند سيبويه[3]، سماع عند غيره، وأما ما سمع له مكسر لم يُقَسْ باتفاق، ومن ثم لُحِّن المتنبي في قوله:

[٥٣٥] ....ــــــــــــ ففي النلس بوقاتٌ لها وطبول[4]

لقولهم (أبواق) وقد جاء (بوانات)[5] مع قولهم (بون)، وأما المؤنثة

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٦/٢، وقد ذكر الرضي أكثر هذه الأمثلة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٨٦/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٥/٣.

(٤) البيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٩/٣، وينظر المحتسب ٢٩٥/١، والهمع ٧٨/١، والدرر ٨٥/١. وصدره:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

والتمثيل في قوله: (بوقات) حيث جمع المتنبي (البوق) على بوقات والقياس على (بُوَق) فالمؤنث الذي كسر لا يصحح لذلك لُحِّن المتنبي في قوله هذا....

(٥) البِوان بالكسر عمود من أعمدة الخيمة والبيت والجمع بُوَن بالضم.

فكبقية جمعه، أن نقول: إن كان معنوياً غير علم لم يجمع بالألف والتاء إلا إذا لم يكن له جمع تكسير نحو: (أَرَضَات) و(شمالات) و(سَموات) و(عَرَسات)، وإن سمع له جمع تكسير فهوسماع ولا يقاس لا يقال: (شمسات) ولا (قدرات) ولا (نارات) وإن كان علماً مبنياً لم تجمع بالألف والتاء، نحو: (فُطامِ)، وإن كان غير مبني فإن زاد على الثلاثي أوتحرك الأوسط، أوكان معتلاً أومضاعفاً ألحقت (ألفاً) و(تاءً) من غير تغيير نحو: (الزينبات) و(والقَدَمات) في مسمى (قدم) و(زيدات) و(أمات) في المسمى بزيد و(أم) وهُذيل[1] تفتح العين فيه وعليه:

[٥٣٦] عِيراتُ الفَعَال والسُؤْدَدِ العِدّ[2] ....

وهو شاذ عند غيرهم، وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط صحيح العين، فإن كان مفتوح الفاء، فيجب نحو: (دَعْدَات) وإسكانها ضرورة، وإن كان مضمومها جاز في عينه، كسرها للاتباع وفتحها للتخفيف وإسكانها لغة تميم، نحو: (هِنْدَات) إلا أن الفتح في مكسور الفاء أحسن من الاتباع، والاتباع في مضمومها أحسن من الفتح، وإن حذفت التاء التي في مفرده ألحقت (الفاء تاءً) من غير تغيير، تقول: (فاطمات) و(حَنْظَلات)

(١) ينظر المفصل للزمخشري ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح الرضي ١٨٩/٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للكميت في المفصل ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٦/٥ - ٣٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٦/١. وصدره:

إليهم محطوطة الأعكام

والأعكام: الأحمال. والمقصود أي تحمل الحسب والرشد والأفعل الحسنة.
والشاهد فيه قوله: (عِيَرات) جمع عير لأن حكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه تاء.

(بَهْصُلات) و(جَدَلَات) و(سَهَلَات) و(وَسَلَات) و(عَـوَرَات) و(بَيَضَـات) إلا في لغة هذيل[1] فإنهم فتحوا المعتل، قال:

[٥٣٧] أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ[2] ....

وقد شذ (لَجَبَات) و(رَبَعَات) بفتح العين في الصفة، وأجاز المبرد[3] سكونها قياساً لا سماعاً، واختلف في وجه الفتح فقيل في مفردهما لغتان: الفتح أشهرهما فالتزموه في الجمع وقيل: [و١٠٤] هما في الأصل اسمان وصف بهما، كما قالوا: (امرأةٌ كلبةٌ) و(ليلة غَمٌّ) وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، فإن كان معتل الفاء واللام فليس فيه إلا الفتح نحو: (وَرَدَات) و(غَرَفَات) و(رَقَيَات) فرقاً بين الواحد والجمع، وقد جاء السكون قليلاً، وإن كان صحيحاً، فإن كان مفتوحاً، فليس فيه إلا الفتح نحو (طَلَحَات) و(ثَمَرَات) و(جَفَنَات) والإسكان ضرورة، وإن كان مضمومها جاز الضم للاتباع نحو: (غُرُفَات) والفتح للتخفيف والإسكان لغة

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٣٢/١، والهمع ٧٣/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في سر صناعة الأعراب ٧٧٨، والخصائص ١٨٤/٣، والمفصل ١٩١، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٣٢/١، وشرح الرضي ١٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤، واللسان مادة (بَيَضَ) ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ٧٣/١، وخزانة الأدب ١٠٢/٨ – ١٠٤. وعجزه:

رفيقٌ يمسح المنكبين سَبُوح

والشاهد فيه قوله: (بَيَضَات) حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع (فَعَلَه) صحيحاً كان أو معتلاً والقياس التسكين في المعتل.

(٣) ينظر المقتضب ١٩٢/٢ وذلك في نحو: (لَجَبَة) (لَجْبَات) بالسكون، وينظر شرح الرضي ١٨٩/٢ – ١٩٠، وهمع الهوامع ٧٤/١.

تميم[1] وإن كان مضمومها جاز الكسر للاتباع نحو: (سَدِرَات) والفتح للتخفيف، والإسكان لغة تميم وإن كان بالألف الممدودة والمقصور قلبت الهمزة في الممدودة واواً، والألف في المقصورة تاء، للفرق بينهما وخصت المقصورة بالتاء، لأنها أخف، فسبقت وأخذت الأخف، أولأن من لغاتها قلب الألف تاء، وذلك بشرط أن يجمع مذكرهما بالواووالنون نحو: (فضليات)، وإلا لم يجمع نحو: (حمراء) لا يصح (حمراوات) خلافاً للكوفيين[2]، وأما قول النبي: «ليس في الخضراوات صدقة»[3]. فقد خرجت مخرج الاسمية، وإن لم يكن لها مذكر، فإن كان إلا أنه لم يستعمل، نحو: (امرأة عجزاء) و(حلة شوكاء) جمع بالألف والتاء، وإن كان لا يمكن نحو: (حبلى) في المقصور و(عذراء) و(رَتْقَاْء) و(غَفْلاَء) في الممدود، فقال ابن مالك:[4] تجمع بالألف والتاء، لأن المانع من جمعه إنما هوعدم استعمال مذكر له لا يجمع بالواووالنون والاستعمال أقوى من عدم الاستعمال. وقال أبوحيان:[5] لا تجمع لأن مذكرها كالملفوظ به، وهولا يجمع بالواووالنون، فلا يجمع بالألف والتاء، وكذلك منعوا جمع (أَكَمر) و(أَدَر)[6]، مع أنه لا يصح فيهما التأنيث، واختلف في هذه الألف والتاء

(١) ينظر شرح الرضي وهامشه ١٩٠/٢.
(٢) ينظر رأي الكوفيين شرح التسهيل السفر الأول ١١٩/١.
(٣) رواه (الدار قطني) في سننه في كتاب الزكاة ٩٥/٢ من حديث على بن أبي طالب، والترمذي في سننه كتاب الزكاة ٧٥/٢، وذكر في نيل الأوطار أنه مرسل، ينظر نيل الأرطار ٢٠٤/٤.
(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٤٥/١ - ١٤٦.
(٥) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٩٢/٢.
(٦) المرة: رأس الذكر، ينظر اللسان ملاة (كمر) ٣٩٢٩/٥، والأُدرة بالضم: نفخة في الخصية يقل: رجل =

والتنوين، إما بالألف والتاء، فقيل: هما علامة للجمع والتأنيث من غير تقصد، وقيل: التاء علامة للجمع والتأنيث، والألف فارقه بين الواحد والجمع، وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث، وأما التنوين فقال الجمهور: تنوين مقابلة[1] بدليل دخوله في غير المنصرف نحو: (عرفات) وقال الربعي والزمخشري:[2] هوتنوين صرف، وهذا الجمع ليس من الجموع الممتنع صرفها، والجر دخل فيها تبعاً للتنوين، ولوكانت للصرف لما دخلها، وقال بعضهم: هوعوض عن الفتحة في حالة النصب، وقال الإمام يحيى بن حمزة:[3] ما كان علماً من هذا لجمع فالقول قول الجمهور، وما كان نكرة فالقول ما قاله الربعي والزمخشري.

آدربين الأدر، ولا يقل: امرأة أدراء إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة، ينظر اللسان (أدر) ٤٤/١.

(١) ينظر البحر المحيط ٩٢/٢ - ٩٣.

(٢) ينظر رأي الزمخشري في المفصل ٢٢٨ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في السفر الأول الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٦٦.

جمع التكسير

لما فرغ من الجمع السالم عقبه بالمكسر.

قوله: «التكسير ما تغير بناء واحده»[1]، يعني ما تغير بناء مفرده في حالة الجمع لفظاً كـ(رجال) و(أفراس)[2] أوتقديراً كـ(فلك) و(هجان) فهوجمع تكسير مثّل بمثال فيمن يعقل ومثال فيما لا يعقل.

قوله: «وجمع القلة: ((أَفْعُل)) و((أَفْعَال)) و((أَفْعِلَه)) و((فِعْلَه))». يعني أن الجمع ينقسم إلى قلة وكثرة، فالكثرة ما زاد على العشرة، والقلة من ثلاثة إلى تسعة، واختلف في العشرة[3]، فقيل: جمع قلة، وقيل: جمع كثرة، وقيل صالح للأمرين، وقد حصرت جموع القلة في هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها، كـ(أفلُس) و(أجمال) و(أجوبة) و(غلمة) وزاد الفراء[4] فَعَلَه

(١) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح المفصل ٤٠/٥ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩١/٢ وما بعدها.

(٢) قل أبو علي في التكملة ٣٩٨ كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: والتكسير في هذه الجموع بإزالتها عما كانت عليه آحادها على ثلاثة أضرب.

منها ما زاد على ما كان عليه واحده مثل: عَبْد وعبيد وثوب وأثواب، ومنه ما ينقص منه مثل: (إزار) و (أُزُر)، ومنه ما لا يزاد في حروفه ولا ينقص منه ولكن تُغيّر حركاته مثل: سَقْفُ وسُقُف، وأسد وأُسْد وهذه قسمة أبي عمر، والأسماء على ثلاثة أضرب، ثلاثي ورباعي وخماسي، وإنما يكسر منها الثلاثي والرباعي فلما بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه). نقلاً عن الكافية المحققة ١٧٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣، وشرح الرضي ١٩١/٢.

نحو كفرة و(فَجَرَه) وهم (أَكَلَة جزور) وأما جمع (**الصحيح**)[١] [وما عدا ذلك جمع كثرة][٢] نحو: الزيدون والهندات فاختلف فيه فقيل: جمع قلة واختاره المصنف[٣] بدليل اعتراض حسان على النابغة في قوله:

[٥٣٨]لنا الجَفَنَاتُ الغرّ يَلْمَعْنَ في الضحى
وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دما[٤]

قال: الجفنات قلة، هلاّ قلت الجفان، والغر بياض يسير، هلاّ قلت: الدجى، وأسيافنا جمع قلة هلاّ قلت: سيوفنا، ويقطرن هلاّ قلت يسكبن، ودما مفرد هلاّ قلت دماء بالجمع، وقال [ظ١٠٤] الزجاج:[٥] هوجمع لكثرة وأنكر الرواية، لأن النابغة لا يخفى عليه ذلك، فلولا أنه غير لازم لم يقله، وقد قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ﴾[٦] ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ﴾[٧]، وقال بعضهم: يجوز استعماله فيهما والأغلب القلة، وقال بعضهم: إن كان اسماً فقلّةٌ، وإن كان صفة فكثرة، وقد يستعار في جمع القلة والكثرة إحداهما للآخر إذا

(١) أي والجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١، وينظر الكتاب ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الرضي ١٩١/٢، واللسان مادة (جدا) ٥٧٢/١، والأسبلة والنظائر ١٣٥/١، وشرح الأشموني ٦٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٠٦/٨ - ١٠٧ - ١١٠.

والشاهد فيه قوله: (الجفنات) وهي جمع (جفنة) وهي للقلة لكنه أراد بها الكثرة.

(٥) ينظر رأي الزجاج في الخزانة ١٠٧/٨ وما بعدها.

(٦) سبأ ٣٧/٣٤ وتمامها: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون﴾.

(٧) آل عمران ١٦٣/٣ وتمامها: ﴿هم درجات عند الله والله بصير بما يعملون﴾.

كان مُعَيناً نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[1] موضع (أقراء) لأن جمع فُعْل كـ(فِلْس) على (فُعول) أكثر من (أفعال) وأنكر ذلك بعضهم، وقال: (قَـروء) جمـع (قَـرء) بفتح الفاء وهولا يجمع على أفعال إلا نادراً، وأقراء[2] جمع قُرء مضمومهـا، وأمـا إذا لم يـأت الاسـم إلا إحداهمـا جـاز اسـتعمال إحداهمـا مكـان الأخر بقرينة.

(١) البقرة ٢٢٨/٢، وتمامها: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء....﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٩١/١.

المصدر

قوله: (**المصدر**) هومفعل من الصدور وهويسمى مصدراً وحدثاً وحدثان للمبالغة، واختلف فيه فقال البصريون: هوأصل الفعل[1] والفعل مشتق منه بدليل اتفاقهم على تسميته مصدراً، ومفعل اسم للزمان والمكان المصدور عنهما، ولأن المصدر الموضع الذي تصدر منه الإبل عند الشرب وتوليه صدورها، فسمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه باشتقاق منه، ولوكان مشتقاً من الفعل لسمي صادراً، ولأن الفعل يدل على الزمن المعين، فلوكان المصدر مشتقاً منه لزم أ ن يكون فيه ما في الفعل، لأن الفرع فيه ما في الأصل، ولأن المصدر يدل على الحدث العام في الزمن المطلق، والفعل على الحدث المعين في الزمن المعين، والعام أصل للخاص، كما أن النكرة أصل للمعرفة، وقال الكوفيون:[2] بل هومشتق من الفعل والفعل أصل له لأنه معتل باعتلال فعله ويصح بصحته نحو: قام قياماً، والعود والصيد، ولأن الفعل عامل في المصدر

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٣٥/١ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ١٩١/٢ – ١٩٢.

(٢) للتفصيل ينظر الإنصاف ٢٣٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩١/٢ – ١٩٢، وشرح الأشموني ٢٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٦ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٣٧/١ وما بعدها.

والمصدر مؤكد له، والعامل قبل المعمول والمؤكد قبل المؤكد، وقال بعض المتأخرين كل واحد منهما أصل برأسه ولأنا قد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كالتي لا تصرف ك(يذر) و(يدع)، ومصادر لا أفعال لها ك(ويحه) و(ويسه) والأبوة والأخوة ونحوه.

قوله: (**اسم الحدث**)[1] جنس يدخل فيه المصدر واسم المصدر والمراد بالحدث كل معنى حصل بعد أن لم يكن.

قوله: (**الجاري على الفعل**) ومراده الذي له فعل يصح أن يجري عليه بياناً لمدلوله مثل: (ضربت ضرباً)، وقد أورد على حده سؤالان:

أحدهما القِدَمْ والعدم والاستحالة، فإنها مصادر وليست باسم حدث، الثاني: المصادر التي لا أفعال لها ك(ويحه) و(ويله) قال الوالد: ويمكن أن يجاب بأنه أراد لفظاً أوتقديراً. الثالث: أسماء الأفعال تدخل في الحدث لأنها اسم للحدث.

الرابع قوله: (**الجاري**) لفظة مشتركة لا تصلح للتحديد، لأنه قد يراد به الجاري في الاشتقاق، ويراد به الموافق في عدد الحروف، والحركات والسكنات، ويراد به الوقوع بعده خبراً أوغيره.

قوله: (**وهومن الثلاثي سماع**)[2] يعني أن المصدر الثلاثي سماع لا

---

(١) قال الرضي في شرحه ١٩١/٢: (يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر). والجاري في كلامهم يستعمل في أشياء يقال هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل أي أصل له ومأخذ اشتق منه، فيقال في حمدت حمداً إن المصدر جارٍ على فعله.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح المفصل ٤٧/٦ وما بعدها...

يقاس وقد حصرها سيبويه(١) في اثنين وثلاثين بناءً وزاد غيره حتى بلغها ابن القطاع(٢) إلى نيف وستين بناءً.

قوله: (ومن غيره قياس)(٣)، يعني أن الرباعي والزائد على الثلاثي قياس، ولك فيه طرق ثلاث أحدها: كسر أوله وإلحاق قبل آخره ألفاً كما ذكر (أخرج إخراجاً) ودحرج دِحراجاً و(استخرج استخراجاً) وهذه طريق مطردة، الثاني: على وزن اسم مفعوله، كـ(الْمُخْرَج) و(الْمُدَحْرَج) و(المستخرج) الثالثة: إنما كان على فعللة كـ(دحرجَ دحرجةً)، وما كان على فعّل، فمصدره تفعيلاً كـ(سلّم [و١٠٥] تسليماً)، إلا أن يكون معتلاً فإنه يكون على تفعلة كـ(عرّى تَعْرِية) وقد جاء على الأصل.

[٥٣٩] باتت تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيّا(٤) ....

وما كان على (تفعّل) فمصدره (تفعّلاً)، كـ(تعلم تعلماً) وما كان على (فَاعَلَ) فمصدره (مفاعلة)، وهذه الطريقة خاصة ببعض الأوزان، وموضع

(١) ينظر الكتاب ٧/٤ وما بعدها و ٨٧ وما بعدها، وينظر شرح المصنف ٩٢، وينظر شرح الرضي ١٩٢/٢.
(٢) ابن القطاع هو علي بن جعفر ابن محمد ابن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع، ولد في سنة ٤٣٣هـ ومات ٥١٤هـ صنف الأفعل، أبنية الأسماء، حواشي الصحاح، تاريخ صقلية وغيرها...) ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٥٣/٢ - ١٥٤، ومعجم الأدباء ٢٧٩/١٢ - ٢٨٣، وقد أورد السيوطي هذه الصيغ في الهمع ولم يعددها. ينظر الهمع ٢٢/٦ وما بعدها.
(٣) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢ وقد عددها.
(٤) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٥٨/٦، والمنصف ١٩٥/٢، والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩١٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، واللسان مادة (شهل) ٢٣٥٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٧/٣. وعجزه:

كما تنزي شهلةٌ صبيا

والشاهد فيه قوله: (تنزيا) حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فعّل بتضعيف العين، وذلك نادر والقياس نزى تنزيه كزكى تزكية والتخلية والتحلية....

ذلك التصريف.

قوله: (**ويعمل على فعله**)[1] يعني إذا كان فعله متعدياً نصب وإن كان لازماً لم ينصب تقول: (أعجبني ضرب زيداً) بالنصب، ولا يصح (أعجبني قيامُ زيد)، وظاهر كلامه عموم العمل في المصدر واسم المصدر[2]، وفي اسم المصدر خلاف، فل جمهور البصريين: لا يعمل إلا في ضرورة، وبعضهم أنكر عمله مطلقاً، وما ورد في الشعر فبتقدير فعل، وأجاز الكوفيون عمله مطلقاً واستدلوا بقوله:

[٥٤٠]............................ ـــــــ وبعد عطائك المئةَ الرتاعا[3]

[٥٤١]............................ ـــــــ فإن كلاميها شفاء لما بيا[4]

استثنى الكسائي منع عمل الخبز والدهن والقوت، والمراد باسم المصدر ما أفاد فائدة المصدر، ولم يكن اشتقاقه قياساً نحو الكلام والسلام والطلاق والعتاق والدهن والكحل والخبز والشرب والغسل.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥٩/٦، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٥/١ وما بعدها، وينظر شرح ابن عقيل ٩٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، والهمع للسيوطي ٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦١/١ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧، ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٧/١، وتذكرة النحاة ٤٥٦، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢ وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وأوضح المسالك ٢١١/٣، واللسان مادة (عطا) ٣٠٠١/٤، والأشباه والنظائر ٤١١/٢، وهمع الهوامع ١٠٣/٣، وخزانة الأدب ١٣٦/٨ - ١٣٧. وصدره:

أكفراً بعد رد الموت عني

والشاهد فيه قوله: (عطائك المئة) فقد عمل اسم المصدر عمل فعله فنصب المفعول (المئة) بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب.

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة ٨/١.

قوله: (ماضياً وغيره)[1] يعني أنه يعمل عمل فعله ماضياً كان أوحالاً أومستقبلاً، لأن عمله لوقوعه موقع أن والفعل، لا لمشابهته بفعل معين كاسم الفاعل، وقال بعض المتأخرين: لا يعمل ماضياً كاسم الفاعل والمفعول، وقال بعضهم لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، لأنها للاستقبال، وأجيب بأنها تقدر (أن) حيث يصح و(ما) حيث لا تصح (أن)، وما ذُكرت (أنْ) دون (ما) لأنها أشهر حروف المصدر، واختلف هل يعمل المصدر عمل ما لم يسم فاعله، فأجازه أكثر البصريين[2] تقول (عجبت من أكل الطعام) أي (من أن أُكِلَ الطعام)، ومنع بعضهم من ذلك قيل: وهوالصحيح: لأنه يلتبس نحو: (عجبت من ضرْبِ زيدٍ) أفاعل هوأم قائم مقام الفاعل؟ لأن صيغة المصدر واحدة بخلاف اسم الفاعل والمفعول، وأجازه بعضهم فيها لا يلتبس دون ما يلتبس.

قوله: (إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) المصدر يعمل بشروط أربعة.

الأول: أن لا يكون مفعولاً مطلقاً نحو: (ضربت ضرباً زيداً) فإنه لا يعمل لتعذر تقدير (أنْ) والفعل، فإن قيل: فقد عمل نحو: (ضربته ضرب الأمير اللصَّ) أجيب بأن العمل للمصدر المقدر بأن والفعل، فإن قيل فقد عمل نحو: (ضربته ضرب الأمير اللص) حذف المفعول المطلق وأقيمت صفته مقامه ثم حذف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقام المصدر في الإعراب.

---

(١) قل المصنف في شرحه ٩٢: يعني أنه لا يشترط فيه زمن الحل والاستقبل كما في اسم الفاعل بل يعمل مطلقاً تقول: أعجبني ضرب زيدٍ أمس كما تقول الآن أو غداً وإنما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليقوي الشبه.

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٩٦/٢ - ١٩٧.

الثاني: أن لا يُصغّر عند عامة البصريين، لأنه إذا صُغّر تَمَحّض للاسمية[1]، وأجاز بعضهم عمل المصغر مطلقاً، وبعضهم خصه بـ(رُوَيْدَ).

الثالث: أن لا يكون مضمراً، لا يصح (ضربي زيداً أحسن وهوعمرو) قبيح، لأن المضمر اسم جامد، وأجازه الكوفيون، واحتجوا بقوله:

[٥٤٢] وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم[2]

فإنه عمل فيه (عنها)، وأجيب بأنه بتقدير أعني، أوالمعمول متعلق بالحديث وتقدم عليه معموله ضرورة، وإن كان قبيحاً فهوأهون من عمله مضمراً، وأجاز ابن جني[3] عمله في الجار والمجرور، ومنعه في غيره.

الرابع: ألا يتبع قبل استيفاء عمله فإن جاء ما ظاهره ذلك قدر له عامل نحو:

[٥٤٣] أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم
ولن ترى طارداً للحر كاليأس[4]

(١) وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦/١، وينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨، وشرح القصائد السبع ٢٦٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦/١، وشرح الرضي ١٩٥/٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٤/١، وشرح قطر الندى ٢٦٢، واللسان مادة (رجم) ١٦٠٢/٣، وهمع الهوامع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨ .
والشاهد فيه قوله: (هو عنها) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (هو) ليس راجعاً إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم.

(٣) ينظر رأي ابن جني في كتاب (البيان) شرح (اللمع) للشريف الكوفي ٦٠٤/٢، والهمع ٦٦/٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ١٠٧، والأغاني ١٥٤/٢، والخصائص ٢٥٨/٣، وأمالي ابن الشجري ٧/٣، والكامل ١٨٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٩/١، ومغني اللبيب ٧٦٦، وشرح شواهد المغني ٩١٦/٢، واللسان مادة (نسس) ٤٤٠٨/٦، وهمع الهوامع ٧٠/٥.

وزاد بعضهم أن لا يكون مجموعاً، لأنه لا يكون مجموعاً، لأنه يتحقق فيه الاسمية وأجازه آخرون كاسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير[1] بقوله:

[٥٤٤]........................ــــــــــ مواعيد عرقوب أخاه بيترب[2]

(وتركتُهُ بملاحسِ البقرِ أولادها)[3] وهي منتصبة عند المانعين بتقدير فعل.

قوله: (ولا يتقدم معموله عليه)[4]، لا يجوز (أعجبني زيداً ضربُ) لأنه في معنى أنْ والفعل، وأن من جملة الموصولات، والموصول لا يتقدم ما في خبره عليه، وما ورد فضرورة قبيحة، أوبتقدير فعل خلافاً للأخفش[5]، فإنه

والشاهد فيه قوله: (يأساً مبيناً من نوالكم) أن المصدر يشترط في إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك يؤول بإضمار عامل، و (يأساً) مصدراً، و (مبيناً) صفة له، ومبيناً متعلق بيئست مدلولاً عليه (يأساً) المذكور. ومن نوالكم متعلق بيئست مضمراً.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٦/١.

(٢) البيت من الطويل وهو للشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠، وله ولعلقمة الفحل، ينظر الكتاب ٢٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٣/١، جمهرة اللغة ١١٢٣، وشرح المفصل ١١٣/١، وشرح قطر الندى ٢٦١، واللسان مادة (عرقب)، ٢٩١٠/٤، وخزانة الأدب ٥٨/١. وصدره:

وعَدْتَ وكانَ الخلفُ منك سَجِيةً

ويرويه ابن مالك في شرح التسهيل وينسبه لعلقمة:

وقد وعَدْتَك موعداً لو وفَتْ به ... مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثرب

والشاهد فيه قوله: (مواعيد عرقوب أخاه يثرب) حيث أعمل المصدر (مواعيد) المجموع مكسراً في قوله (أخاه).

(٣) ينظر مجمع الأمثل ٢٣٧/١، والمستقصى ٢٥/٢، واللسان مادة (لحس) ٤٠٠٦/٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٢، وقال الرضي في شرحه ١٩٥/٢: (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: اللهم اذكرني من عدوك البراءة وإليك الفرار، قال تعالى: (ولا تأخذكم بهما رأفة).

(٥) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٧٣٨/٢.

أجازه مطلقاً، وبعضهم أجازه في الظرف والجار والمجرور، وكذلك لا يصح الفصل [ظ١٠٥] بينه وبين معموله بأجنبي، وما ورد قُدِّر له عامل نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا﴾[1]، وأجازه ابن الشجري[2] وعليه:

[٥٤٥] ليت شعري إذا القيامة قامت

ودعي للحساب أين المصيرا[3]

فإن شعري نصب المصير، والتقدير: ليت شعري المصير أين ؟ والمانعون يقولون بتقديره أين هو؟ أعني المصيرا وشاذ.

قوله: (**ولا يضمر فيه**)[4] يعني ضميراً مستتراً، وأما البارز فقد يتصل به نحو: (ضربي وضربك وضربه)، لأنه عندهم مشتق، وإنما لم يضمر فيه لأنه اسم جامد، وليس يتحمل الضمائر من الأسماء إلا المشتقات، خلافاً للكوفيين[5]، لأنه عندهم مشتق من الفعل، وقال المصنف:[6] إنما لم يضمر فيه لأنه لوأضمر في المفرد لأضمر في التثنية والجمع، ولزم تثنية المصدر

---

(١) البقرة ١٨٣/٢ – ١٨٤، وتمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم...﴾ و(أياماً معدودات...﴾.

(٢) ينظر رأي ابن الشجري في أماليه ٣٢/١.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٥٨/١، وشرح القصائد السبع ٢٩٥.
والشاهد فيه قوله: (شعري أين المصيرا) حيث جعله ابن الشجري ليت شعري المصيرا أين هو ؟ كما ذكره الشارح، وقال ابن مالك: وأسهل من هذا أن يكون التقدير: أين يصير المصير، أو أين هو أعني المصيرَ.

(٤) ذهب ابن مالك إلى خلاف هذا وقال في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٦/١، (ويضمر عامل في ما أوهم خلاف ذلك، أو يعدّ نادراً).

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٦١ وما بعدها، المسألة الأولى، وشرح الرضي ١٩٢/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٩٢.

وجمعه، فيؤدي إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين في اسم واحد، وحذف أحدهما وهويؤدي إلى اللبس بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالته لدلالة ضميره فاستغنى بتثنيته وجمعه، قال نجم الدين:[1] ويجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قال الوالد: والصحيح أن يقال: لا يلجأ إلى الإضمار إلا لزوم الذكر، والمصدر لا يلزم معه ذكر فاعله.

قوله: (**ولا يلزم ذكر الفاعل**)، بل يجوز إثباته ويجوز حذفه إلا في فاعل المصدر المنون، فإن الفرّاء[2] منع من جواز ذكر فاعله، وادعى عدم السماع، قال الوالد: وهذا غريب من الفراء المحافظة على الفاعل، وكذا المصدر المضاف إلى مفعوله، منع قوم من جواز ذكر فاعله إلا في الشعر وضَعُفَ بقوله:

[٥٤٦] .... قرعُ القواقيز أفواه الأباريق[3]

لا ضرورة، لأنه كان يستقيم الوزن، والمعنى نصب أفواه، وإنما لم يلزم ذكر فاعل المصدر، لأنه لووجب ذكره لزم إضماره وهوممتنع، وعللّه

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٦/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/١، والهمع ٧٥/٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٦٠، وينظر الأغاني ٢٥٩/١١، والشعر والشعراء ٥٦٥، والمقتضب ٢١/١، واللمع ٢٧١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمغنى ٦٩٤، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٢، وهمع الهوامع ٩٤/٥، وخزانة الأدب ٤٩١/٤. وصدره:

أفنى تلادي وما جمعت من نشبٍ

والشاهد فيه قوله: (قرع القواقيز أفواه) فقد أضاف المصدر وهو قوله قرع إلى مفعوله وهو القوافيز ثم أتى بفاعله وهو أفواه ويروى بفتح أفواه وعندها يكون المصدر مضافاً إلى فاعله، وأفواه مفعوله.

بعضهم بأنه لا يقع أحد جزئي الجملة فلم يحتج إليه بخلاف الفعل، لأن فيه أحد جزئي الجملة، واعترض فاعل اسم الفاعل، وأجيب عليه، وكذلك الصفات، وقيل إنما وجب ذكر الفاعل بأنه قد يكون ضميراً فيحتاج إليه لأجل الربط بين المبتدأ، والخبر، والصفة، والموصوف،ثم حمل الظاهر عليه، وكذلك الصفات، وقيل: إنما وجب ذكر الفاعل في الفعل، لأنه قد صار كالجزء منه، هذا في الضمير وحمل الظاهر عليه، وهوغير حاصل في المصدر، وأما الكوفيون[(1)] فإنهم أوجبوا ذكره مطلقاً لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف خلافاً للكسائي ولأنه مشتق عندهم.

قوله: (**ويجوز إضافته إلى الفاعل**) تقول: (أعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ)[(2)] قال تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾[(3)].

قوله: (**وقد يضاف إلى المعمول**)[(4)] أتى بـ(قد) للتقليل، لأن إضافته إلى الفاعل أكثر لاختصاصه به من حيث إنه موجد له في المفعول به، ومثال إضافته إلى مفعوله: (أعجبني دقُّ الثوبِ القصارَ)، و(قدُّ الثوبِ المسّمار) وقوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ﴾[(5)]. وإنما جاز إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله، لأنه اسم للحدث، والحدث مغاير للفاعل والمفعول، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يضاف إلى الظرف نحو: ﴿تَرَبُّصُ

(١) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٧٧/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٥٩/٦ وما بعدها، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦/٢ – ١٩٧.

(٣) البقرة ٢٠٠/٢، وتمام المعنى: ﴿فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا﴾.

(٤) في الكافية المحققة للمفعول بدل للمعمول.

(٥) قريش ١/١٠٦ – ٢، وتمامها: ﴿إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾.

أربعةِ أشهر﴾[1]، ﴿بل مكرُ الليلِ والنهارِ﴾[2].

قوله: (**وإعماله باللام قليل**)[3]، إن كان مضافاً فلا خلاف في عمله ﴿ولولا دفعُ اللهِ الناسَ﴾[4] وقوله:

[٥٤٧] .... ـــــــــــ قَرْعُ القواقيز أفواهَ الأباريق[5]

إلا ما روي في المضاف إلى المفعول، كما تقدم، وإن كان منكراً نحو: ﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً﴾[6] فلا خلاف أيضاً عند البصريين في

---

(١) البقرة ٢٢٦/٢، وتمامها: ﴿للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاؤوا فإن الله غفور رحيم﴾.

(٢) سبأ ٣٣/٣٤، وتمامها: ﴿وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله ونجعل له أنداداً...﴾.

(٣) المصدر العامل على ثلاثة أضرب:

الأول: المصدر المضاف قالوا: لا خلاف في إعماله واستشهدوا بقوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس) وقيل: إن بعض الكوفيين منع إعمال المصدر مطلقاً ويجعل ما بعده من عمل فعل مقدر.

الثاني: المجرد من أل والإضافة وهو المنون. أجاز البصريون إعماله ومنعه الكوفيون واستشهدوا على إعماله بقوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) (البلد ١٤/٩٠ – ١٥) وهذا الضرب أقل من الأول، قال الأخفش في معاني القرآن ٧٣٨/٢: (نصبَ اليتيم على الإطعام) واعتمد الفراء في معانيه قراءة (أطعم) معاني الفراء ٢٦٥/٣.

الثالث: المعرف بأل اختلفوا فيه؛ فقد أجازه سيبويه وبعض البصريين واستشهدوا له بقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل

ومنعه الكوفيون وبعض البصريين منهم ابن السراج.

للتفصيل ينظر الكتاب ١٨٩/١ وما بعدها والمقتضب ١٥٢/١ – ١٥٣، والأصول لابن السراج ١٣٧/١ وما بعدها وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦/٢ – ١٩٧، وشرح ابن يعيش ٥٩/٦ وما بعدها والمساعد ٢٢٤/٢ – ٢٢٦.

(٤) البقرة ٢٥١/٢، وتمامها: ﴿... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...﴾.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة ٦٢٣، وبرقم ٥٤٦.

(٦) البلد ١٤/٩٠ – ١٥، وتمامها: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة﴾.

وقرأ ابن كثير والنحويان أو (أطعم) وباقي السبعة (إطعام)، وقرأ علي وأبو رجاء كقراءة ابن كثير إلا

عمله، ومنع الكوفيون[1] من عمله، لأنه إذا نوّن صار كـ(زيـد) و(عمـرو)، فلا يعمل، وما ورد فبتقدير فعـل وإن كـان معرفـاً بـاللام، فقـال سـيبويه وبعض النحاة[2] يجوز ويحسن وقوله:

[٥٤٨] ضعيـف النكايـة أعـداءه[3] ....

وقوله:

[٥٤٩] كبكر المقانـاة البيـاضُ بُصُفْـرةٍ[4] ....

وقوله:

أنهما قرآ (ذا مسغبة) بالألف، وقرأ الحسن وأبو رجاء أيضاً (وإطعام في يوم ذا) بـالألف ينظر السبعة في القراءات ٦٨٦، والكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/٢، والبحر المحيط ٤٧٧/٨.

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١٣٧/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٢/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يخـال الفـرار يراخـي الأجـل

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، وشـرح أبيـات سـيبويه ٣٩٤/١، وشـرح المفصـل ٥٩/٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٦١/١، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وشرح ابن عقيـل ٩٥/٢، وأوضـح المسـالك ٢٠٨/٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٤، وهمع الهوامع ٧٢/٥، وخزانة الأدب ١٢٧/٨.

والشاهد فيه قوله: (النكاية أعداءه) حيث نصب بالمصدر المقـترن بـأل وهـو (النكايـة) مفعـولاً بـه وهـو (أعداءه).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

غذاهـا نمـير المـاء غـير محلـلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦، وينظر شـرح المفصـل ٩٧/٦، واللسـان مـادة (خلـل) ٩٧٦/٢، ومـادة (نمـر) ٤٥٤٦/٦.

والشاهد فيه قوله: (المقانة البياض) حيث يجوز في البياض الوجوه الثلاثة: الجر والنصـب والرفـع، فـالجر مثل (الحسنِ الوجه)، والنصب على المفعول (الحسن الوجهَ)، والرفع على إرادة العائد.

[٥٥٠]................................ـــــ كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً[١]

وقال الفارسي:[٢] وبه قال [و١٠٦] المصنف:[٣] يجوز ويضعف، قال المبرد[٤] وجماعة من البصريين والكوفيين:[٥] لا يعمل مطلقاً.

وما ورد فبتقدير فعل، لتعذر تقدير (أن) والفعل، لأن اللام لا تدخل عليهما بخلاف التي في اسم الفاعل والمفعول، فإنها موصولة، لأن المصدر قد يعمل مضافاً إلى فاعله، فإذا دخلت تعذرت الإضافة، وفاعل المصدر المضمر لا يمكن ذكره غير مضاف البتة لأنه لا يضمر فيه.

قوله: (**وإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل**)، يعني إن كان المصدر مفعولاً مطلقاً فالعمل في المفعول بعده للفعل المتقدم عليه إن كان يجوز إظهاره، سواء ذُكِرَ نحو: (ضربت ضرباً) أولم يُذكر نحو: (ضرباً زيداً)، لمن رفع السوط، لتعذر تقديره ب(أن) والفعل، ولأن إعمال المصدر لعدم

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد عَلَمتْ أُولى المغيرة أنني

وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٤، والكتاب ١٩٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٦٠/١، ولزعبة بن مالك في شرح المفصل ٦٤/٦، وينظر الجمل للزجاجي ١٢٤، والمقتضب ١٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٠/١، وشرح الرضي ١٩٦/٢، وهمع الهوامع ٧٢/٥، والخزانة ١٢٨/٨ - ١٢٩.

والشاهد فيه قوله: (عن الضرب مسمعاً) حيث أعمل المصدر المقرون بـ (أل) وهو (الضرب) في (مسمعا).

(٢) ينظر الإيضاح العضدي ١٦١.

(٣) ينظر رأي المصنف في شرحه ٩٢ - ٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٢/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

أصله وهو الفعل، فإذا حصل فهو أقوى بالعمل.

قوله: (**وإن كان بدلاً منه فوجهان**)[1] يعني إن كان المصدر نائباً مناب الفعل، والفعل لا يجوز إظهاره نحو:(سقياً ورعياً زيداً) ففيه وجهان، الأول لسيبويه[2]، والأخفش[3]، والزجاج[4]، واختاره المصنف:[5] أن المصدر العامل بنفسه لقيامه مقام الفعل نحو:(زيد في الدار أبوه) لا لكونه مصدراً، وعلى هذا يجوز تقديم معموله عليه، ويتحمل الضمير، لأن عمله حينئذٍ ليس بتقدير أن والفعل، بل لنيابته عن الفعل كالظرف، والثاني: للمبرد[6] والسيرافي[7] وجماعة، أن العمل للفعل المحذوف الناصب للمصدر، قياساً على غيره من المصادر التي لا تُقدَّر ب(أنْ) والفعل، فإن العامل فعلها، وإن كان محذوفاً لأنه معتبر، ولولا اعتباره لم ينصب المصدر.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١١/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والهمع ٧٦/٥.

(٣) ينظر الهمع ٧٥/٥.

(٤) ينظر الهمع ٧٣/٥.

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٧/٤.

(٧) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب ٣١٢/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والهمع ٧٥/٥.

اسم الفاعل

(**اسم الفاعل**)[1]، اختلف في اشتقاق الصفات، فقال الجمهور: هي مشتقة من المصادر كالأفعال، وقال السيرافي[2] وغيره: هي مشتقة من الأفعال، والأفعال من المصادر، وهوظاهر قول المصنف قال: ما اشتق من فعل، وقيل: مراده بالفعل المصدر بدليل قوله: (لمن قام به) والقائم به إنما هوالمصدر.

قوله: (**ما اشتق من فعل**)، يعم جميع المشتقات كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان والآلة.

قوله: (**لمن[3] قام به**)، يخرج أسماء المفعولين وأسماء الزمان والمكان والآلة، لأنها لمن وقع عليه وفيه وبه.

قوله: (**بمعنى الحدوث**) خرجت الصفة لأنها تفيد الثبوت والاستمرار، وزاد بعضهم (من غير زيادة) ليخرج أفعل التفضيل.

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٦٤/١ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٢٥/١ - ١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٩/٢ - ٢٠٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٩/٢.

(٣) قال الرضي في شرحه ١٩٨/٢: (الأولى أن يقول لـ (ما) قام وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظة (ما) ولعله قصد التغليب.

قوله: (**وصيغته من الثلاثي [المجـــرد]** [1] **علـى وزن فـاعل إلى آخره**)[2] **[ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميـم مضمومـة وكسر ما قبل الآخر مثل (مخرج) ومستخرج]** يعني إن كان ثلاثياً متعدياً بني على (فاعل) كـ(ضارب) و(شارب) و(آكل) وبه سمي لكثرة الثلاثي[3]، فجعل أصل الباب ما لم يُرَد المبالغة، وإن كان غير متعد، فإن أريد به الحدوث، بني على فاعل كـ(صابر) و(حابس)، وإن لم، فهوالصفة المشبهة، وإن كان زائداً على الثلاثي فكما ذكر على صيغة المضارع بتبديل حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر فرقاً بينهما، فتقول: (مُد حرج) و(مستخرج و(مُخرِج) في (أخرج) وقد يستعمل باسم الفاعل الثلاثي عن الزائد نحو: (يافع) و(قارب) و(وارق) في (أيفع) و(أقرب) و(أورق) ولم يقل (مُيْفِعٌ) و(مُقرب) و(مُورِق) وباسم الفاعل الرباعي عن فاعل الثلاثي نحو: (مُحِبٌّ) و(مُعُّم) و(مُلِّمٌ) في (حبَّ) و(عمَّ) و(لمَّ) ولم يقل (حابٌّ) و(عامٌّ) و(لامٌّ).

قوله: (**ويعمل عمل فعله**) بشروط أربعة:

الأول: أن لا يُصغر لبعده عن شبه الفعل، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين[4] عمله مصغراً، لأن تصغيره ليس بأبلغ من تكسيره، وبعضهم أجاز عمله إذا كان ملازماً للتصغير نحو:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٩٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٥/١، والهمع ٨١/٥.

[٥٥١]..............................ـــــــــ ترقرق في الأيلي كُمَيْتٍ عصيرُها[1]

بجر (كميت) والمانع يقدر فعلاً، أي احمَّر عصيرُها.

والثاني: أن لا يكون موصوفاً، لأن الصفة تحقق اسميته، فإن وصف بعد مفعوله جاز، وأجاز عمله الكسائي وأكثر الكوفيين[2] نحو:

[٥٥٢] إذا فَـاقِدٌ خَطْبَـاءُ فرْضَيْـن رَجَّعَـتْ

ذكـرتُ سـليمى في الخليـط المبـاين[3]

والمانع يقدر فعلاً أي فقد.

الثالث قوله: (**بشرط معنى الحال والاستقبال**)[4]، وفيه تفصيل، إن كان عمله بالنظر إلى الفاعل والمفعول بحرف أوظرف، عمل مطلقاً، واشترط ابن طاهر[5]، وابن خروف[6] الحال [ظ ١٠٦] الاستقبال،

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما طَعْـمُ راحٍ في الزجـاج

وهو لمضرس بن ربعي في الدرة ٣٦٦/٥، والمقاصد النحوية ٥٦٧/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤٠/٢، وهمع الهوامع ٨١/٥.

والشاهد فيه قوله: (كميت عصيرُها) حيث أعمل اسم الفاعل المصغر كميت لأن العرب لم تنطق به مكبراً.

(٢) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في الهمع ٨١/٥.

(٣) البيت من الطويل، وينسب لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، واللسان مادة (فقد) ٣٤٤٤/٥، وفيه يروى المباين ويروى المزايل، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٩/١.

والشاهد فيه قوله: (فرضين) حيث استدل به الكسائي على جواز إعمل اسم الفاعل الموصوف، وذلك لأن فرضين معمول لفاقد بعد ما وُصف بقوله: (خَطْبَاءُ).

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٥) الهمع ٨٢/٥.

(٦) ينظر المصدر السابق.

وبعضهم قال: إن كان عمله في عامل مضمر عمل مطلقاً، وإن كان في غيره لم يعمل إلا بشرط الحال والاستقبال، وإن كان بالنظر إلى المفعول الصريح[1]، فمذهب الجمهور أنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال، لأن عمله ليس لشبهه بالفعل المضارع لفظاً ومعنى، والشبه من خمس وجوه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات، وفي الصلاحية والتخصيص، ودخول اللام عليهما، ودخول علامة التثنية والجمع عليهما، وإن اختلفا حكماً، وللمقاضاة، لأن المضارع لما أعرب لشبهه باسم الفاعل، عمل اسم الفاعل لشبهه بالمضارع، وأجاز الكسائي[2]، والكوفيون عمله مطلقاً، نحوقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[3] ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[4] لأن المشابهة معنى كافيةً عندهم، لأن مشابهة اللفظ لا تستمر، وقال المبرد:[5] والزمخشري:[6] إن أريد به جميع الأزمنة عمل مطلقاً كالآيتين، وأجاب المانعون بأنه حكاية حال ماضية.

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/١، وشرح الرضي ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/١، وشرح المقلمة المحسبة ٣٩١، وشرح الرضي ٢٠٠/٢، وهمع الهوامع ٨٣/٥.

(٣) الكهف ١٨/١٨ وتمامها: ﴿وتحسبهم أيقاظاً وهو رقود ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد...﴾.

(٤) الأنعام ٩٦/٦، وتمامها: ﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم﴾.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر، و (جاعل الليل سكناً) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي و (جعل الليل سكناً بغير ألف) وينظر البحر لأبي حيان ١٩٠/٤، والسبعة في القراءات ٣٦٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٢.

(٥) ينظر المقتضب ١٥٦/٣، ١٠٩/٣، وينظر شرح الرضي ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٦، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

الرابع قوله: (**والاعتماد**) يعني من شرط عمله الاعتماد (**على صاحبه**) بأن يكون خبراً لمبتدأ أوصلة لموصول، أوصفة لموصوف، أوحالاً لذي حال، أودخول (**الهمزة**) عليه أو(**ما**) وكان الأولى أن يقول:[1] حرف الاستفهام أوحرف النفي، ليعم، والأمثلة نحو(زيد ضارب عمراً، ومررتُ برجل ضاربٍ عمراً وبزيد ضارباً عمراً) و(بزيد الضارب عمراً) و(أضارب زيداً ؟) و(هل ضاربٌ زيداً) و(من ضاربٌ عمراً ؟) و(ما ضاربٌ زيداً) و(إن ضاربٌ زيداً) أو(لا ضارب زيداً) وإنما اشترط الاعتماد لأنه يقوي معنى الفعل فيه، كالوصفية فإنه يتحقق فيها معنى الاشتقاق، والنفي والاستفهام يستدعيان الفعل، خلافاً للكوفيين والأخفش[2]، فإنهملا يشترطون الاعتماد واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[3] فيمن رفع دانية، وقوله:

[٥٥٣] خبيرٌ بنولهب فلا تك ملغياً
مقالة لهبي إذا الطيرُ مرت[4]

---

(١) نسب الرضي هذا القول للجزولي حيث قل: والأولى كما قال الجزولي حرف استفهام أو حرف النفي ينظر شرح الرضي ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٧٢٣/٢، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

(٣) الإنسان ١٤/٧٦ وتمامها: ﴿ودانية عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلا﴾ وقرأ أبو حيوة: ﴿ودانيةٌ﴾ بالرفع واستدل الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك قائمٍ الزيدون ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و (دانية) خبر له. وقرأ الأعمش (ودانياً عليهم) وقرأ أبيّ (ودان) مرفوع فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش) ينظر تفسير البحر المحيط ٣٨٨/٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في المقاصد النحوية ٥١٨/١، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٧٢/١، وأوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١، وشرح قطر الندى ٢٧٢، وهمع الهوامع ٩٤/١.

والشاهد فيه قوله: (خبير بنو لهب) حيث سد الفاعل وهو قوله: (بنو لهب) مسد الخبر من غير اعتماد على استفهام أو نفي أو أن بنو لهب مبتدأ و (خبير) خبراً كما في قراءة الرفع في الآية، وكما ذهب إلى

وأجيب بأن (دانية) خبر مقدم ل(ظلالها)، و(بنولهب) مبتدأ و(خبير) خبره، وهويخبر به عن الجمع ك(عدو) و(صديق).

قوله: **(فإن كان للماضي وجبت الإضافة خلافاً للكسائي)** يعني إن كان للماضي لم يجز النصب لعدم الشبهة ووجبت الإضافة وكانت معنوية بخلاف الإضافة في الحال والاستقبال فإنها لفظية خلافاً للكسائي[1]، فإنه لا يشترط في العمل الحال والاستقبال فلا يوجب الإضافة، بل إن شئت أضفت، وإن شئت نصبت، كما يفعل بالحال والاستقبال، والإضافة تكون لفظية في الماضي عنده كالإضافة في الحال والاستقبال.

قوله: **(فإن كان [له][2] معمول آخر فبفعل مقّدر)** هذا على تقدير سؤال كأنه.

قال الكسائي: أنتم توجبون إضافته إلى المفعول في الماضي فإذا كانا مفعولين كقولهم: **(زيد معط عمراً درهماً أمس)**[3] أضفنا الأول، فما يكون في الثاني ؟ فأجاب بأنّه يقدر له فعل تقديره فأعطاه درهما أمس.

ذلك الشارح.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠١/٢، وقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/١ (وأجاز الكسائي أيضاً إعمل اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عارياً من الألف واللام، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الملضي إلا من قبل المضي فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى أعني الذي يراد به معنى المضارع، فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠٠/٢.

قوله: (**فإن دخلت اللام استوى الجميع**)[1] يعني إنْ دخلت على اسم الفاعل عمل مطلقاً في الماضي والحال والاستقبل، لأن (أل) موصولة، فإذا دخلت على اسم الفاعل استدعت الجملة، فكأنه واقع موقع الفعل، فعمل لذلك لا للشبه، إلا أنه لا يتقدم معموله عليه، لأن من صلته، ومنع الأخفش[2] من عمله إذا دخلت أل مطلقاً، لأنها للتعريف عنله، فقد بعدته من شبه الفعل كالتصغير والنعت، وإذا انتصب ما بعده فعلى التشبيه بالمفعول، كالصفة، وقل المازني: عمله إن كان فيما مضى فبتقدير فعل[3]

قوله: (**وما وضع للمبالغة ك((ضراب)) و((ضروب)) و((مضراب))**) يعني أن هذه التي للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل المشابه، وإن فات التشبيه، فالمبالغة قائمة مقامه، تقول: (زيد (ضراب) و((مضروب)) و(مضراب) الآن أوغداً) وعليه: (أما العسلَ فأنا شرابٌ)[4] وقوله:

[٥٥٤]أخا الحرب لباساً إليها جِلالها[5] ....

---

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤. وقل الرضي في شرحه ٢٠١/٢: (وقل أبو علي في كتاب الشعر والرماني: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو: (الضارب زيد أمس عمرو) ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضي).

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٣/١، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠١/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١١١/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١١/٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن المنقري، وينظر الكتاب ١١١/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١، والمقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦/١، وأمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح شذور

وقوله: [و١٠٧]

[٥٥٥]أخا الحرب لباساً إليها جلالها[1] ....

وقولهم: (إنه لمنحارٌ بوائكها)[2] وقال:

[٥٥٦] شم مهاوين أبـدان الجزور[3] ....

وقوله: (وعليم وحذر مثله) يعني وهومذهب سيبويه[4] وعليه قوله:

الذهب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وهمع الهوامع ٨٦/٥ وخزانة الأدب ١٥٧/٨. ويروى أعزلا بدل أعقلا.

والشاهد فيه قوله: لباساً إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لباساً عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعتماده على موصوف مذكور.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن المنقري، وينظر الكتاب ١١١/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١، والمقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٩٦/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وهمع الهوامع ٨٦/٥ وخزانة الأدب ١٥٧/٨. ويروى أعزلا بدل أعقلا.

والشاهد فيه قوله: (البلساً إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لباساً عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعتماده على موصوف مذكور.

(٢) ينظر الكتاب ١١٢/١، والأصول لابن السراج ١٢٤/١، والهمع ٨٦/٥ وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ــــــــــــــمحـا ميص العشيات لا خُورٍ ولا قَـزَمِ

وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١٠٤/٢، ينظر الكتاب ١١٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، وهمع الهوامع ٨٩/٥ وخزانة الأدب ١٥٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (مهاوين أبدان) حيث أعمل الجمع من اسم الفاعل عمل المفرد.

(٤) ينظر الكتاب ١١٢/١.

[٥٥٧] حتى شآها كليل مَوهِناً عَمِلٌ
باتت طراباً وبات الليل لم ينم[١]

وقوله:

[٥٥٨] حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن
ما ليس ينجيه من المقدور[٢]

ومنع أكثر البصريين[٣] من عملهما، وقدحوا فيما احتج به سيبويه، فقالوا: (موهناً) ظرف، والظرف تعمل فيه روائح الأفعال، وأما (حَذِرٌ أموراً) فمصنوع اعترف اللاحقي[٤] بأنه صنعه لما سأله سيبويه عن شاهد على إعمال فَعِلٍ[٥]، ومنع الكوفيون وبعضُ البصريين[٦] من عمل هذه

(١) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤبة الهذلي في الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٦/٣، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٥٥/٨ – ١٥٨.
والشاهد فيه: نصب (موهناً) بـ (كليل) لأنه بمعنى (مكلّ) وفعيل بمعنى مفعل كثير.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبان اللاحقي في الخزانة ١٦٩/٨، ينظر الكتاب ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، والمقتضب ١١٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.
والشاهد فيه قوله: (حذر أموراً) حيث عملت الصفة المشبهة عمل الفعل. فنصبت مفعولاً به وهو (أموراً) وفاعلها ضمير فيها.

(٣) ينظر الرد على سيبويه في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

(٤) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي من شعراء هارون الرشيد وهو شاعر مطبوع، مطعون في دينه، وقد ذكر بعض الرواة أن هذا البيت صنعه اللاحقي عندما سأله سيبويه شاهداً في تعدي فَعِلٌ فعمل له هذا البيت، ينظر ابن يعيش ٧١/٦.

(٥) ينظر خزانة الأدب ٤٥٦/٣ خبر صنع هذا البيت حيث ذكر الخبر كما أورده الشارح. وشرح المفصل ٧١/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، والمقاصد النحوية ٥٤٣/٣.

(٦) ينظر المقتضب ١١٣/٢ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ٧٠/٦ وما بعدها وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

الأمثلة التي للمبالغة مطلقاً، قالوا: لأنها خرجت عن شبه الفعل لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فليس في أفعالهما معنى المبالغة لأنها من ضرب المخفف، لا من ضرب المشدد، ونحوه.

قوله: (والمثنى والمجموع مثله) يعني مثل المفرد في العمل مع الشرط نحو: (ضاربان زيداً)، و(ضاربون زيداً)﴿وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾[1] (حواجَّ بيتَ الله)[2] قال:

[٥٥٩] أو الفاً مكة من ورق الحما[3] ....

وقال:

[٥٦٠] ممن حملن به وهن عواقد
حُبُكَ النِّطاقِ فَشبَّ غيرَ مُهَبَّلِ[4]

لبقاء صيغة المفرد في المثنى وجمع السلامة، وأما جمع التكسير فلأنه

(١) الأحزاب ٣٥/٣٣، وهي جزء من آية طويلة وتمامها: ﴿... والحافظين فروجهم والحافظات...﴾.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٩/١، وشرح المفصل ٧٤/٦ – ٧٥.

(٣) الرجز للعجاج بن رؤبة في ديوانه ٤٥٣/١، ينظر الكتاب ٢٦/١ – ١١٠، والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣.
والشاهد فيه قوله: (أوالفاً مكة) حيث نصب (مكة) بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل آلف وفعله أَلِفَ يألف.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣، والكتاب ١٠٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥ والشعر والشعراء ٦٧٥/٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح الرضي ٢٠٣/٢، ومغني اللبيب ٨٩٩ وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١، ٩٦٣/٢.
والشاهد فيه قوله: (حبك النطاق) حيث أعمل حبك التي هي جمع حبيك التي على وزن فعيل فعمل جمع المكسر لأنه فرع الواحد.

أشبه المفرد في الإعراب بالحركات، وبعضهم منع من عمل المثنى وجمع السلامة.

قوله: (**ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف**) [**تخفيفاً**][1] يعني يجوز حذف نون التثنية والجمع للتخفيف، بشرط العمل والتعريف جميعاً، نحو: الضاربا زيداً وقوله:

[٥٦١] الحافظو عورة العشيرة[2] .... ـــــــــــ

ويفهم منه أنه لا يجوز مع العمل من غير تعريف، وأما من غير عمل فهوجائز للإضافة، وإنما لم يجز إلا مع (أل) لأنها موصولة فطالت بنصب مفعولها، فخفف بحذف النون، وقد جاء الحذف من غير تعريف نحوقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾[3] و﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾[4] بالنصب وقوله:

[٥٦٢] ومساميح بما ضُنَّ به
حابسو الأنفس عن سوء الطمع[5]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢٠٣/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) القمر ٢٧/٥٤، وهي (إنا مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر)، وينظر في تخريج القراءة بالنصب في المحتسب وإن كان ابن جني حكى آية مشابهة لها في الصافات ٣٨/٣٧ (إنكم لذائقوا العذاب) بالنصب.

(٤) التوبة ٢/٩، وتمامها: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين﴾ والقراءة بالنصب حكاها أبو زيد ينظر المحتسب ٨٠/٢.

(٥) البيت من الرمل، وهو لسويد أبي كاهل، ينظر شرح اختيارات المفضل ٨٨٨ والمحتسب ٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٢/١.

والشاهد فيه قوله: (حابسو الأنفس) حيث نصب (الأنفس) بـ (حابسو) مع حذف نون (حابسو)

وقوله:

[٥٦٣] هـم متكنفــو البيــت الحرامــا[1] ....

وأما المبرد[2] فمنع من حذف النون مطلقاً من غير إضافة.

على نية إثباتها لأنها لا تعاقب (أل).

(١) الشطر من الوافر، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ٣٤٥/٥، والدرر ٢٤٤/٦، ويروى: البلد بدل البيت. والشاهد فيه قوله: (متكنفو البيت) حيث حذف النون من قوله: متكنفو) ضرورة.

(٢) ينظر المقتضب ١٠٩/٣، ١٥٦/٣، وينظر الأصول لابن السراج ١٢٩/١.

اسم المفعول

قولــه: (**اسم المفعول: ما اشتق من فعل وهولمن وقع عليه**)[1] خـرج اسم الفاعل والصفة المشبهة، لأنهما لمـن قـام بـه، واسمـا الزمـان والمكـان والآلة لأنهما وقع فيه وبه.

قوله: (**وصيغته من الثلاثي [المجرد]**[2] **على مفعول كـ(مضـــروب)** وبه سمي لكثرته، وكان قياسه أن [لا][3] يكون على (مفعل)، لأنه لما لم يسم فاعلـه جاريـاً علـى مضارعـه بـإبدال حـرف المضارعـــة ميمـــا إلا أنهـــم أحسّواللبس باسم المفعول مـــن المزيـد نحـو: (مُعلّـم) فـلا يـدري أهومـن (أعلم) أم من (عَلِمَ) وخصوا الثلاثي بالزيادة لخفته، وقد يستغنون بمفعول الثلاثي عن الرباعي والعكس، فالثلاثي نحو(محبوب) من (حبّه) ولا يقـال (محب) من (أُحِبَّه) و(محزون) من (حَزَنَـهُ الأمـر) ولا يقـال (مُحْـزَن) مـن (أُحْزِنه) وقد جاء:

[٥٦٤]............................ ــــــــــــــــ ..... بمنزلـة المُحَـبِّ المُكْـرَمِ[4]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٩٥، وابن يعيش ٨٠/٦ وشرح الرضي ٢٠٣/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) زيادة تغير المعنى المطلوب، ولا داعي لها.

(٤) قطعة من بيت من الكامل، وهو لعنـترة في ديوانـه ١٩١، وينظـر الأغـاني ٢١٢/٩، وجمهـرة اللغـة ٥٩١، والخصائص ٢١٦/٢، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٤/١، وشرح شذور الذهب ٣٨٨، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح الأشمونـي ١٦٤/١، والمقـاصد النحويـة ٤١٤/٢، واللسـان ٧٤٢/٢، وهمـع

والرباعي نحو (معمَّر) و(مُلَمٍّ) من (أعمر) و(ألَمَّ) ولا يقولون (معموم) ولا (ملموم به) من (عَمَمَ) و(لَمَّ به).

وقد يجيء المفعول على فاعل، كـ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] و﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾[2] أي (مرضية) و(مدفوق) وقيل: هما بمعنى (ذي كذا).

قوله: (**ومن غيره على صيغة [اسم]**[3] **الفاعل**) [ظ١٠٧] أي من غير الثلاثي وهو الرباعي، ومزيد الثلاثي، يجري على صيغة مضارعه، وهي صيغة اسم الفاعل.

قوله: (**بميمٍ مضمومةٍ وفتح ما قبل الأخر [كـ مُستخْرَج]**[4]) يعني أنه كاسم الفاعل في ضم ميمه، إلا أنه يخالفه في أن اسم المفعول بفتح ما قبل آخره كـ(معطى) و(مستخرج) كما في مضارعه للفرق بينه وبين اسم الفاعل.

قوله: (**وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل**)[5] يعني في

الهوامع ٢٢٦/٢، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣، وتمام البيت:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم

والشاهد فيه قوله: (المُكرَمِ) حيث صاغ اسم المفعول من أكرم يكرم فهو مكرم وقد استغني عن الرباعي بالثلاثي.

(١) الحاقة ٢١/٦٨ وتمامها: ﴿فهو في عيشة راضية﴾.

(٢) الطارق ٦/٨٦ وتمامها: ﴿خلِقَ من ماء دافق﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٥، وقال الرضي في شرحه ٢٠٤/٢ (وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومَنْ بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل).

الأحكام والشروط الجارية في اسم الفاعل، إلا أنه ينقص عنه في العمل واحداً، إن كان اسم الفاعل متعدياً إلى واحد لزم المفعول كمضروب، أوإلى اثنين تعدى إلى واحد[1].

ك[مثل زيدٌ][2] (معطىً غلامه درهماً) أوإلى ثلاثة تعدى إلى اثنين، نحو: (زيد مُعْلَمٌ عمراً قائماً)، وإن كان اسم الفاعل لازماً لم يجيء اسم المفعول إلا أن يتعدى إلى ظرف أومصدر، لأن صيغته موضوعه لما لم يسم فاعله، وتجوز إضافته إلى مرفوعه نحو: (هذا مضروبُ الغلامِ) لأنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه بخلاف اسم الفاعل، لا يجوز (أضاربٌ الرجلِ عمراً) بالإضافة لأن الضارب هوالرجل.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٠٥/٢: (ثم إن اسم المفعول إن أضيف إلى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام أو لا نحو (زيد معطى درهم غلامه) أي (معطى درهماً غلامه) فإضافته غير حقيقية لأنه مضاف إلى معموله وإن لم يضف إلى معموله فإضافته حقيقة سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى نحو (زيد مضروب عمراً)، أو لا كقولنا: (الحسين – رضي الله عنه – قتيل الطّف أخزى الله قاتليه).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الصفة المشبهة

قوله: (**الصفة المشبهة**) [**على معنى الثبوت**][1] يعني المشبهة[2] باسم الفاعل للمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وخرج عن المشبهة وهي التي لا فعل لها كـ(صَمَحْمَحْ)[3] و(جرشع) وإما لا يطابق كـ(حائض) و(طامث) وقيل: إن (أفعل التفضيل) لاحقٌ بالتي لا فعل لها، لأنه لا فعل له بمعناه.

قوله: ([**ما**][4] **اشتق من فعل**) يعم.

قوله: (**لازم**) خرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين[5].

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
وقد علق الرضي في ٢٠٥/٢ على قوله (الثبوت) فقال: والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حُسْنٍ، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن..... وإذا وقع في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها كأن تقول: كان هذا حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً).

(٢) للتفصيل ينظر الأصول ١٣٠/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٨١/٦ وما بعدها، وشرح المصنف ٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٥/٢.

(٣) ينظر في اللسان (صمح) ٢٤٩٤/٤، والصمحمح من الرجل الشديد المجتمع الألواح.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٠٥/٢: فالعبارة منقولة عنه دون إسناد.

قوله: (**وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل**) يعني لا تجري على سنن واحد كاسم الفاعل والمفعول.

قوله: (**على حسب السماع**)[1] إن كانت من ثلاثي مجرد، فعلى ما ذكر يعتمد فيها على السماع، والأغلب في الألوان والعيوب أفعل، كـ(أحمر) و(أعور) وفي الامتلاء وضده فعلان، كـ(شبعان) و(عطشان) وفي أفعال الطبائع فِعيل نحو: (كريم) و(شريف) وبابهما التصريف، ومثّل الشيخ (**بـ(حسن) و(صعب) و(شديد)**) ليريَكَ أن البناء الواحد يختلف لأنها من (فَعُلَ)، وإن لم تكن الصفة من ثلاثي مجرد، فهي على زنة اسم الفاعل قياساً مطرداً، نحو: (منطلق [اللسان][2] و(مطمئن القلب).

قوله: (**وتعمل عمل فعلها**) [مطلقاً][3] يعني أنه لا يشترط فيها زمان كاسم الفاعل بل تعمل في الماضي والحال والاستقبال، وأما الاعتماد فلابد منه فيها، بل هوفيها أولى من اسم الفاعل، لضعف عملها، وإنما عملت مطلقاً، لأن المراد بها الثبوت فهي تفيد الأزمنة كلها، وهي تنقص عن اسم الفاعل في أنه لا يتقدم معمولها عليها، وتعمل في السببي[4] دون

(١) قل المصنف في شرحه: (لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها على قياس الألوان والحلى فإنها أتت على أفعل كـ (أسود) و (أبيض) و (أدعج) و (أشهل) وشبهه.

(٢) في الأصل (الأب) ولا وجه لها. والصواب [اللسان] وكما في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٦/١ حيث قل: منطلق اللسان، مطمئن القلب، مستسلم النفس، مغدودن الشعر، متناسب الشمائل.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٧/١: ومعمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل، أو سببي موصول، أو موصوف يشبهه، أو مضاف إلى أحدهما أو مقرون بأل، أو مجرد أو مضاف إلى ضمير لفظاً أو تقديراً أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) وضرب مثالاً على كل منها مثل التي معمولها موصول سببي قول عمر بن أبي ربيعه:

الأجنبي، والسببي ما فيه ضمير للموصوف ظاهراً أومقدراً.

قوله: (**وتقسيم مسائلها، أن تكون للصفة باللام أومجرده عنها**)[1]، يعني معرّفة نحو: (الحسن) ومنكّرة نحو(حسنٌ).

قوله: (**ومعمولها**) يعني معمول الصفة، إما (**مضاف**) أو(**معرب باللام**)، أو(**مجرد عنهما**) يعني عن اللام والإضافة وهوالمنكّر.

قوله: (**فهذه ستة**) يعني لأن المعمولات ثلاثة والصفة اثنان، معرّفة ومنكرة، واثنان في ثلاثة ستة.

قوله: (**والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر**)، لأن الرفع والنصب والجر ثلاثة في ستة كانت ثمانية عشر.

قوله: (**فالرفع على الفاعلية**) لا خلاف بالرفع أنه على الفاعلية، ولا في الجر أنه بالإضافة، وإنما الخلاف في النصب، فمنهم من جعله على التشبيه بالمفعول (نكرة كان أومعرفة) ومنهم مَنْ [و١٠٨]جعله على التمييز (معرفة كان أونكرة) وهوقول من يجيز تعريف التمييز، ومنهم من فصّل واختاره المصنف قال:[2] (**والنصب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة وعلى التمييز في النكرة [والجر على الإضافة]**[3]).

أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خصورُها   وثيراتُ ما التفت عليها الملاحِفُ

(١) ينظر شرح المفصل ٨٤٠/٦ وشرح المصنف ٩٦، وشرح الرضي ٢٠٦/٢ – ٢٠٧، وقد فصّل فيها وذكر الأمثلة على ذلك.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٥ – ٩٦.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله: (**وتفصيلها ((حَسَنٍ وجْهُهُ)) ثلاثة) [وكذلك (حسنُ الوجه) (حسنُ وجه) (الحسن وجهه) (الحسنُ الوجـــه)]** [(١)] ويعني لك في المعمول المضاف ثلاثة أوجه: رفعاً ونصباً وجراً مع تنكير الصفة، وثلاثة مع تعريفها هذه ستة، ومع المعّرب ستة، كذلك ومع المنكر ستة أيضاً هذه ثماني عشرة مسألة[(٢)].

قوله: (**اثنان منها ممتنعان**) باتفاق، قسّم المسائل التي ذكر إلى ممتنعة وجائزة ومختلفٍ فيه، فالممتنع ثنتان وهما (الحسنُ وجههِ) و(الحسنُ وَجْهٌ) وأما (الحسنُ وجههِ) فلأن الإضافة لم تفد تخفيفاً، وأما (الحسنُ وجهٍ) فلوجهين:

أحدهما: أنه عكس قالب الإضافة، لأنها تكون في نكرة إلى معرفة، أو نكرتين.

الثاني: أنها لم تفد تخفيفاً، فإن قيل: فيلزم أن لا يجوز (الحسن الوجهِ) لعدم التخفيف، أجيب بأن أصله (الحسنُ الوجهِ منه) ولا يكون مثله في (الحسن وجهٍ) لأنه لا خَالِفَ يَخْلُفُ العائد وهوالـلام، والكوفيون والفراء[(٣)] أجازوهما، لأنهم لا يشترطون تخفيفاً.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة (١٨٣).

(٢) فتكون: (حسنٌ وجهُهُ)، و (حسنٌ وجهَهُ) و (حسنٌ وجههِ) هذه مع التنكير.
وأما مع التعريف فهي و (حسنُ الوجهِ) و (حسنُ الوجهُ) و (حسن الوجْهَ) و (حسنُ وجهٍ) و (حسنُ وجهٌ)، و (حسنٌ وجهاً) و (الحسن وجهُهُ) و (الحسنُ وجهَهُ) و (الحسن وجههِ) و (الحسنُ الوجهُ) و (الحسنُ الوجهَ) و (الحسنُ الوجهِ) و (الحسنُ وجهٌ) و (الحسن وجهاً) و (الحسن وجهٍ) فهذه ثمانية عشرة منها اثنان ممتنعان باتفاق وهما: (الحسن وجههِ) و (الحسن وجهٌ). ينظر شرح المصنف ٩٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/٢، وقال: (فسيبويه وجميعُ البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر)

قوله: ((واختلف في ((حسن وجهه)))، يعني بالإضافة، وأما الرفع والنصب فهما جائزان نحو: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾[1] أو ﴿آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[2] و﴿بَالِغٌ أَمْرَهُ﴾[3] بالنصب فيهما، وأما الجرُّ ففيه خلاف أجازها الكوفيون[4] كثيراً فصيحاً، وأجازها سيبويه[5] وأكثر البصريين قليلاً في الكلام والشعر، ومنعها المبرد[6] والزجاج[7] مطلقاً لأنها من إضافة الشيء إلى نفسه، ووجه قلتها عند سيبويه وأكثر البصريين[8]، أن الإضافة يراد بها التخفيف، ومن تمام التخفيف حذف الضمير في (وجهه) لأنه مستغنى عنه في الصفة، وإذا نظرت إلى حذف التنوين فقد حصل التخفيف، واحتج المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ بالإضافة، وأنشد سيبويه:

والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة) ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت أي وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، ومعني بنسج العنكبوت أي بأوهن الحجج وأضعفها.

(١) القلم ٤٣/٦٩، وتمامها: ﴿خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون﴾.

(٢) البقرة ٢٨٣/٢، وتمامها: ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبُه﴾ قراءة الجمهور (آثمٌ) اسم فاعل من أَثِمَ و (قلبه) مرفوع به على الفاعلية، وقرأ قوم (قلبَهُ) بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة، ينظر البحر المحيط ٣٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/١ - ٣٥٠.

(٣) الطلاق ٣/٦٥، وتمامها: ﴿ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدْرا﴾، قرأ الجمهور (بالغ) بالتنوين (أمرَه) بالنصب، وحفص والمفضل وأبان وجبلة وابن أبي عبلة وجماعة عن أبي عمرو ويعقوب وابن مصرف وزيد بن علي بالإضافة، وابن أبي عبلة أيضاً وداوود ابن أبي هند وعصمة عن أبي عمرو (بالغ أمرُه) رفع أي نافذٌ أمره، والمفضل أيضاً (بالغاً أمرُه) بالرفع.... ينظر حجة القراءات ٧١٢، والسبعة في القراءات ٦٣٩، والكشف ٣٢٤/٢، والنشر ٣٨٨/٢، والبحر المحيط ٢٧٩/٨.

(٤) ينظر البحر المحيط ٣٧٣/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٠/١.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٨/٤ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٨/٢.

(٨) ينظر الكتاب ١٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٢٧/١.

[٥٦٥] أمِنْ دِمْنَتَيْن عــرّج الركْبُ فيهمـا
بحقْل الرُّخامى قــد عفـا طَلَلاهمـا[١]
أقـامتْ علـى رَبْعَيهمـا جارتـا صفـاً
كُميتـاً الأعـالي جَوْنتـا مُصْطلاهمـا

أي جونتا مصطلى لجارتين، فجونتا مصطلاهما كحسن وجهه وفي الحديث في صفة النبي: «شثن القدمين والكفين طويلٌ أصابعهما»[٢] وفي صفة الدجال «أعورُ عيْنِه اليُمنى»[٣] وتأولها المبرد[٤] والزجاج[٥] فقال: الآية من إضافة اسم الفاعل نحو: (زيد ضاربُ غلامِه)، وأما (جونتا مصطلاهما) فالضمير عندهما للأعالي[٦] لا للجارتين، وإنما ثنّاه، لأن (الأعالي) مثنى في المعنى إذ هو للجارتين وليس للجارتين إلا أعليان لكن جُمع لإضافته إلى المثنى فجاءت تثنية الضمير على المعنى كقوله:

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ٣٠٧ – ٣٠٨، وينظر الكتاب ١٩٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٧/١، وشرح المفصل ٨٣/٦ – ٨٦، والأصول لابن السراج ٤٧٥/٣، والخصائص ٤٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٦٦٣/١، وشرح الرضي ٢٠٨/٢، وهمع الهوامع ٩٧/٥، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤.
والشاهد فيهما إضافة الصفة المشبهة وهو قوله: (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف.
وجونتا: مثنى جَوْنة وهي السوداء أو البيضاء ويروى عرّسٍ بدل عرج.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس باب الجَعْد ٥٨٧ معلقاً عن أنس رضي الله عنه كان رسول الله: (شثن القدمين والكفين) وينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٥٩/١٠، وفي رواية من حديث علي رضي الله عنه يصف النبي وقد أورده أبو علي الفارسي في الأمالي ٦٩/٢، والسهيلي في أماليه ١١٧ وما بعدها.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في باب (واذكر في الكتاب مريم) من كتاب الأنبياء ١٤١/٤، والترمذي في باب (ما جاء في صفة الدجال) من كتاب الفتن ٥١٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٩/٤ – ١٥٤، والهمع ٩٧/٥.

(٥) ينظر الهمع ٩٩/٥.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٠٨/٢ – ٢١٢.

[٥٦٦]........................ ترجف

روانــــف إليتيــــك وتســــتطلرا[1]

فالألف في (تستطار) ضمير المثنى راجع إلى (روانــف) لأنـه في معنـى رانفتين، فكأنه قال: جونتا مصطلي الأعالي، فلا حجة فيه لأنــه مضـاف إلى ضمير معمـول صفـة أخـرى ومسـألتنا في المضـاف إلى ضمـير الموصـوف، وضعف كلام المبرد[2] بأنه من إضافـة الشـيء إلى نفسـه لأنـه إن أراد أنـه حسناً مضاف إلى وجهه وهوللوجه في المعنى فليس له بدليل أن في حسـن ضميراً لِمَنْ هوله، ولذلك يثنى ويجمـع بحسـب موصوفـه، لوسـلم أنـه لم تمتنع إضافته لأنها إضافة عام إلى خاص لزم امتناع حسن الوجه وهي جائز باتفـاق، وإن أراد بإضافتـه الشـيء إلى نفسـه إضافـة الوجـه إلى الضمـير والوجه في المعنى له، فلذلك جاز لأنه من إضافـة البعـض إلى الكـل نحـو: (وجه زيد ويد زيد) وإن أراد من حيث أن (حسناً) مضاف إلى الضمـير في الحكم لأنه مضاف إلى الوجه، والوجـه مضـاف إلى الضمـير فيلزمـه أن لا يجوز: (مررت برجل ضارب غلامه)، قال ابن الحاجب:[3] واعلـم أن حكـم المعمول إذا كان معرفـاً بـاللام حكمـه إذا كـان مضافـاً إلى المعـرف بـاللام

(١) قطعة من بيت من الوافر، وصدره:

متى ما تلقـني فرديـنِ ترجـفُ

وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤، ينظر شرح المفصل ٥٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٦/١، وشـرح الرضـي ٢٠٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وسمط اللآلي ٤٨٣/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٠٧/٣، وشرح الأشمونـي ٥٧٩/٣، وهمع الهوامع ٢٤٠/٤، وخزانة الأدب ٢٧٩/٤، ٥٠٧/٧.

والشاهد فيه قوله: (وتستطلرا) فالألف فيها راجع إلى روانف لأنه بمعنى رانفتين، وقال الرضي: وما ذهـب إليه المبرد تكلف ظاهر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٨/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٠/٢ - ٢١١، وهذا القول للرضي وليس لابن الحاجب.

أومضافاً [ظ ١٠٨] إلى المضاف إليه بالغاً ما بلغ، فحكم (مررت برجل حسنِ الوجهِ) حكم (مررت برجلٍ حسنِ وجه الغلام) و(حسنِ وجهِ ابنِ الغلامِ)، وحكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر وهلم جراً، فحكم (مررت برجل حسن وجهه) حكم (برجل حسن وجه غلامه) و(برجل حسن وجه ابن غلامه)، وحكم المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ، فحكم (مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ) حكم (برجلٍ حسنِ وجهِ غلامٍ)، (وحسنِ وجهِ ابنِ غلامٍ).

قوله: (**والباقي**[1] **ما كان فيه ضمير واحد أحسن إلى آخره**) [**وما كان فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح**][2]، يعني والباقي بعد الممتنعين، والمختلف فيها وهي [خمس عشرة][3] مسألة تنقسم إلى أحسن وحسن وقبيح[4]، والأحسن ما فيه ضمير واحد، لأنه قد حصل فيه ما يحتاجه من غير زيادة، والحسن ما فيه ضميران لأنه حصل فيه ما يحتاج وزيادة، والقبيح مالا ضمير فيه لأنه خلا عن العائد والأصل، والصفة لا تخلو عنه فالأحسن تسعٌ، وهي: (حسنُ وجْهُه) بالرفع، (حسنُ الوجْهِ) بالنصب والجر، (حسنُ وجهٍ) بالنصب والجر، (الحسنُ وجهُه) بالرفع، (الحسنَ الوجَهِ) بالنصب والجر، (الحسنِ وجهاً) نصباً، والحسن

(١) في الكافية المحققة و (البواقي) بدل (الباقي).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) في الأصل (خمسة عشر) مسألة والصواب ما أثبته في المتن.
(٤) ينظر شرح المصنف ٩٧.

مسألتان: (حسنٌ وجهَه) و(الحسنُ وجهَهُ)، والقبيح أربع: (حسنُ وجهٌ) و(الحسنُ وجهٌ) و(الحسنُ الوجهُ) و(حسنُ الوجهُ) بالرفع فيهن، والممتنعان واحدة من مسائل أحسن وهي: (الحسنُ الوجهِ) بالجر، والأخرى وهي (الحسنُ وجهِهِ) والمختلف فيها وهي (حسنٌ وجهُهُ) من مسائل الحسن، فصارت المسائل الثماني عشرة، عشرٌ منها أحسن، وأربع حسنٌ، وأربع قبيح[1].

قوله: **(ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل)**، يعني إذا أردت معرفة الضمائر، فالضمير الآخر الذي في معمولها لا يكون إلا بارزاً، لأنه ضمير جرّ، لا يصح فيه الاستتار، وإنما اللبس في الضمير الأول وهوضمير الصفة نفسها، والطريق في معرفته ما ذكر وهوأنك إن رفعت بالصفة الظاهر بعدها فهوفاعل ولا ضمير فيها لأن الفعل لا يكون له فاعلان، ويكون حكم الصفة الرافعة للظاهر حكم الفعل مطلقاً، تُفْرِدُ وتذكّرُ وتُؤنِّثُ بحسب فاعلها، تقول: (مررت برجل كريمةٍ أمُّه) و(امرأةٍ كريمٍ أبوها)، ولا تتبع الموصوف في ذلك لا تقول: (مررت بامرأة كريمةٍ أبوها) ولا (برجلٍ كريمٍ أمُّه) إلا في جمع التكسير، فإنهم

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٩/٢ وما بعدها، حيث فصل في تعليل المسائل المستقبحة، وقال: (ولنا أن نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول: لما استكن ضمير المسبَّبِ في صفة السبب لما ذكرنا من الأمرين أعني جريها على المُسَبِّبِ استلزامها لصفة له في نفسه، فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب، صار السبب كالفضلة وذلك لمجيئه بعد الفاعل أي الضمير المستجن فَنُصب تشبيهاً بالمفعول في نحو: (الضاربُ زيداً). أو جُرَّ بالإضافة لزوال المانع من الإضافة إلى السبب). الرضي ٢١٠/٢.

أجازوا فيه المطابقة لفاعله، نحو: (مررت برجالٍ حسانٍ غلمانُهم) و(قعودٍ غلمانهم)[1] لمشابهته المفرد.

قوله: ‹وإلا ففيها ضمير الموصوف› [فتؤنث وتثنى وتجمع][2]، يعني أن الرفع ظاهر بعدها فلابد فيها من ضمير للموصوف، لأنها لا تخلوعن فاعل فإذا لم يظهر أُضْمر ولا يكون المضمر إلا موصوفاً فيؤنث حينئذٍ، ويثنى ويجمع باعتبار متبوعها في المنصوب والمجرور والمعرف والمنَّكر، تقول: (مررت برجلٍ حسن أباً) و(برجلين حسنين أبوين) و(برجال حسان آباءً) و(بامرأة حسنةٍ أباً) و(امرأتين حسنين أبوين)، وقال الكوفيونً:[3] (حسنين أبوين) و(برجال حسان آباءً) و(بامرأة حسنةٍ أمّاً) الألف واللام تأتيان مناب الضمير فتعاملُ الصفة معهما معاملة ما لورفعت ظاهراً واستدلوا بقوله:

[٥٦٧] فهل يَسْلبن الهمَّ عنك شِمِلّةٌ
بللخلةٍ ضُمَّر العظام نحوص[4]

قوله: ‹وأسما الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر›، يعني في جواز الثماني عشرة المسألة، تقول: (هوقائم أبٌ وأباً وأبٍ)، و(قائم أبوه وأباه وأبيه)، وكذلك سائر المسائل وعليه:

(١) ينظر شرح المصنف ٩٧.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٧/١، وشرح الرضي ٢١٠/٢.

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف له على قائل أو مصدر.

[٥٦٨] تباركت إني من عذابك خائفٌ

وإني إليك تائبُ النفسَ باخعُ[1]

وقولهم (الحرب باباً [و١٠٩] والعقور كلباً) ومراده باسم الفاعل غير المتعدي، ما كان متعدياً إلى واحد فقط، وقال ركن الدين[2] وابن مالك[3] والإمام يحيى بن حمزة[4]: لا يجوز عملها إلا فيما كان يفيد الثبوت كالصفة، نحو: (جائلة الوشاح)[5] و(ضامرة البطن)، ما خلا (قائم الأب) ونحوه، وضعف بأن (جائلة الوشاح) و(ضامرة البطن) لا يفيد الثبوت بدليل دخول التاء عليهما، كما يقال: (حائضة) و(طالقة)، وإن كانا متعدين إلى اثنين فصاعداً، أوإلى حذف مفعوله اختصاراً لم يجز إعمالها، وإن كانا متعديين إلى واحد بنفسها أوبحرف جر، فالجمهور منعوا مطلقاً، وبعضهم أجاز عملها مطلقاً، والأخفش[6] أجاز عملها في المتعدي بحرف

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحه في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٩/١، وشرح التصريح ٧١/٢، وليس في ديوانه، ويروى في شرح التسهيل ضارع بدل باخع، وفي الهمع ١٠٥/٥، يروى راجع بدل باخع.

والشاهد فيه قوله: (تائبٌ النفس) حيث يجوز في (النفس) النصب على إعماله اسم الفاعل تائب فيه والجر على الإضافة، واسم الفاعل هنا من فعل لازم.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٢٧.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٦/١.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢٨ برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صنعاء.

(٥) امرأة جائلة الوشاح، والمراد جائل وشاحها أي يضطرب لوفوره، والوشاح كالقلادة من أدم فيه جوهر، ينظر شرح المفصل ٨٣/٦، واللسان مادة (جَوَل) ٧٣٦/١.

(٦) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٧/١.

جر، نحو: (مررت برجلٍ مارِ الأبِ بزيد)، واستدل بقولهم: (هوحديثُ عهدٍ بالوجع)، وقد أجرى من الأسماء الجامدة مجرى الصفات ما فيه ياء النسب نحو: (تميم الأب تميمي أبوه)، و(تميمي أباً) وزاد الكسائي وبعض الكوفيين[1] (ذوو) وزعم أنه سمعه نحو: (مررت برجل ذي مال أبوه)، وقال: يجوز أن يقاس في كل نكرة جامدة نحو: (مررت برجلٍ درهم المال ودرهمٍ ماله ودرهمٍ مالاً) و(فلان شمسُ الوجهِ) و(شمسُ وَجْهُهُ) و(شمسُ وجهاً) وقال الجمهور: المرجع بما ورد إلى السماع ولا يقاس.

(١) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٣١٧/١ و ٣٤٤/١.

اسم التفضيل

إنما قال: (**اسم التفضيل**) ولم يقل أفعل التفضيل ليعم خيراً وشراً[(1)]، لأنهما من التفضيل، وليسا على أفعل بل استعملا على خلاف أصلهما، وقد جاء استعمالهما على الأصل قال تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُ﴾[(2)] في بعض القراءات، وقوله:

[٥٦٩] بلال خير الناس وابن الأَخْيَرِ[(3)] ....

قوله: (**ما اشتق من فعل**)، جنس يعم المشتقات، وإنما قال: لـ(**موصوف**) ليدخل فيه الفاعل والمفعول اللذان عبر عنهما بالقائم به والواقع عليه.

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٤/١: (وقد غلب همزة (أَخْيَر و أَشرّ) في التفضيل، وندر في التعجب، وقال الرضي في ٢١٢/٢: (فيدخل فيه نحو: (خير وشر) لكونهما في الأصل (أَخْيرَ) و (أشر) فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس).

(٢) القمر ٣٦/٥٤، وقراءة قتادة وأبو قلابة بلام التعريف فيهما الكذابُ الأشرُ، وشد الراء، وكذلك الأشر الحرف الثاني، وقرأ مجاهد (الأُشُرُ) بثلاث ضمات وتخفيف الراء، وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر (الأشر) أفعل تفضيل، وإتمام (خير وشر) في أفعل التفضيل قليل، وحكى ابن الأنباري: أن العرب تقول (هو أخير) و (هو أشر)، ينظر البحر المحيط ١٧٩/٨.

(٣) الرجز، لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٢، والأزهار الصافية ورقة ١٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٧٧٠، والدرر ٢٦٥/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٥٠/١، والبحر المحيط ١٧٩/٨، وشرح التصريح ١٠١/٢، وهمع الهوامع ٤٤/٦.

والشاهد فيه قوله: (الأخْير) حيث أثبت همزة (خير) في التفضيل وهذا نادر.

قوله: (**بالزيادة على غيره**)، خرج سائر المشتقات، ويرد عليه سؤالان، الأول: اسم الفاعل للمبالغة نحو: (ضرَّاب) وقولهم: (فاضل) و(غالب) و(زايد)[1] والثاني: في قوله: (**ما اشتق من فعل**) يرد عليه نحو: (آبَلُ من حنيف الحناتم)[2]، وقولهم: (شاتي أحنكُ الشاتين) و(هذا التمر أصْقرُ من ذلك)[3] و(هذا المكان أشجر من ذلك)[4] و(احتنك الجراد ما على الأرض)[5] (وأظْهر)[6] و(أشجر) بناؤهما من (أشجر المكان) و(أظفر الرجل) إذا كان ظَفِراً.

الثالث: (أول) فإنه من أفعل التفضيل عند البصريين[7]، وليس هومشتقاً من فعل، ولا يفيد الزيادة على غيره، وحجتهم أنه قيل في مؤنثه: (الأُولى) وجمعه بالواووالنون، واستعماله كالتفضيل باللام والإضافة، أو(من)، فإن خلا منها ولم يتقدم له موصوف دخله التنوين لخفاء الوصفية فيه، نحو: (ما تركت له أولاً ولا آخراً) أو(ماله أولٌ ولا آخرٌ) وكانت مؤنثه (أوّلة) وقد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه أفعل من

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٢/٢.

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ١٠٠/٤، والمفصل ٢٣٢ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٤٤/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢١٢/٢ وما بعدها، واللسان مادة (حنتم) ١٠١٨/٢.

والحناتم: مفردها حنتم الجرَّة الخضراء والحناتم سحائب سود ينظر اللسان مادة (حنتم) ١٠١٨/٢.

(٣) الصقر: دبس التمر، ينظر اللسان مادة (صقر) ٢٤٧٠/٤ حكاه عن أبي حنيفة.

(٤) ينظر اللسان مادة (شجر) ٢١٩٧/٤، حكاه عن أبي حنيفة.

(٥) ينظر اللسان مادة (حنك) ١٠٢٨/٢.

(٦) ينظر اللسان مادة (ظفر) ٢٧٤٩/٤ – ٢٧٥٠.

(٧) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٩٨/٦.

(وَوَلَ) كـ(دَدَنَ) ولا فِعْل له، وقال بعضهم: أصله (أوْأل)، فقُدمت الهمزة إلى موضع الفاء أي (نجا)، وقال بعضهم: أصله (أَوَل)[1] من آل أي رجع، وقال الكوفيون[2] إن (فواعل) من (وَوْأول) فقلمت الهمزة إلى موضع الفاء وقيل من (وَوَل) فقلبت الواوالأولى همزة وليس من التفضيل لقولهم (أَوْلة) في مؤنثه، وهي غير فصيحة عند البصريين ولأنه ليس فيه معنى التفضيل ولا صح معنى اشتقاقه مما يصيره بوزن أفعل، وأما (آخر) فمنهم من يلحقه بأول لمشابهته أفعل التفضيل في جمع السلامة وفي أن مؤنثه (أخرى)، ومنهم من منع لأنه يخالف (أول) في أنه لم يلزم أحد الأشياء الثلاثة، ولأنه لا تفيد كثرة التأخير وإنما هوفي معنى (غير) إذا قلت: (مررت بزيدٍ ورجلٍ آخَر).

قوله: (**وهوأفعل**)، يعني لا يكون اسم التفضيل إلا على أفعل كـ(أكرم) و(أفعل) إلاّ (خير) و(شر) وقد جاء على غير أفعل نحوقوله:

[٥٧٠] .... وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا[3]

وبعضهم يرونه: أحبُّ شيء.

---

(١) ينظر اللسان مادة (أول) ١٧٢/١.
(٢) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/١، وشرح الرضي ٢١٨/٢.
(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وزادني كلفاً بالحب ما منعت

وهو للأحوص في ديوانه ١٥٣، وينظر الأغاني ٣٠١/٤، ونوادر أبي زيد ٢٧، وعيون الأخبار لابن قتيبة ٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥١/١، وتذكرة النحاة ٤٨ - ٦٠٤، والعقد الفريد ٣٠٦/٣، ومجنون ليلي في ديوانه ١٥٨، واللسان مادة (حبب) ٧٤٤/٢، وهمع الهوامع ٤٥/٦. ويروى وحبّ شيئاً وكذلك الرواية التي ذكر الشارح.
والشاهد فيه قوله: (حبّ شيء) يريد (أحبُّ شيءٍ) فحذفت همزة أحبّ شذوذاً.

قولـه: (**وشرطه أن يبنى من فَعَلَ**)، كـان الأولى أن يقـول مـن مصـدر ليعم (آبَلَ) و(أحنك)، ويشترط في الفعل الذي يبنى منـه أفعـل أن يكـون (متصرفاً) فلا يبنى من (يـذر) و(يـدع)، و(فِعْلَـيْ التعجـب) و(عسـى) [ظ ١٠٩] ولأنه لا مصدر لهما وكذلك المختص بالنفي، نحو: (شربت دواء فمـا عجت به) أي انتفعت، والفعل الناقص لا يبنى منه، لأنـه لا مصـدر لهمـا ومن جعل للناقصة مصدراً أجاز (ما أكْوَنَ زيداً قائماً).

قوله: (**ثلاثي مجرد**)، يحترز عن الرباعي المجرد والمزيد والثلاثـي المزيـد، فإنه لا يصح بناء أفعل منهما، أما الرباعي المجرد المزيد فبلا خـلاف، وأمـا الثلاثي المزيد فإن لم يكن على أفعل لم يجز، وأجازه الأخفـش(١)، وقـال: لا نبالي بحذف الزائـد واحتـج بقولهـم: (أخصـر) و(أحـول) و(أشـهى) مـن (اختصر) و(احتال) و(اشتهى)، وإن كـان علـى (أفعـل) أجـازه سـيبويه(٢) والأخفش(٣)، لأنه على صور (أفعل) فهان الأمر عندهما، واحتجا بقولهم: (أفلس مـن ابـن المدنـق)(٤)، وهـو(أعطـى منـك للمعـروف وأولى بـه) والمبرد(٥) وأكثر النحويين منعوا للبس، وقـال بعضهـم: إن كـانت الهمـزة للنقل، لم يجز، وإن كانت للضرورة جاز، وروي عن سيبويه(٦) واختاره ابن

(١) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٠/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٧/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤) ينظر المثل في جمهرة الأمثل ١٠٧/٢، ومجمع الأمثل ٨٣/٢ والمستقصى ٢٧٥/١، ويروى بالدّال والذال، وينظر شرح المفصل ٩٢/٦.

(٥) ينظر المقتضب ١٢٨/١، وينظر شرح المفصل ٩٣ - ٩٤.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥/٢.

عصفور[1]، كـ(أخطأ) و(أصوب) و(أيسر) و(أعدم).

قوله: (ليُمكن البناء)[2]، علل المنع من بناء الرباعي المجرد والمزيد، والثلاثي المزيد بأنه إن حوفظ على (أفعل) لزم أن تحذف على الفعل، وإن حوفظ على الفعل لزم أن يتغير وزن الفعل.

قوله: (ليس بلون ولا عيب) يعني لا يصح بناء أفعل من لون نحو: (أحمر) ولا عيب نحو(أعور).

قوله: (لأن منهما أفعل لغيره) [زيد أفضل الناس][3] يعني من اللون والعيب لفعل لغير التفضيل، فلوبني منهما للتفضيل لالتبس ولم يعلم هل أريد به التفضيل أواللون والعيب ؟ ومنهم من منع أفعل منهما بأنهم استعملوا فعل هذه على (افْعَلَّ) و(افْعَالّ) نحو: (أعْوَرّ) و(احمّار) ولهذا لم يُعِلّوا (اعْوَرّ) و(صَيَدَ) حملاً على فعلها، وإذا كانت من هذه لم يبن فيها، لأنها زائدة على الثلاثي، والكوفيون[4] أجازوا بناء (أفعل) منهما

(١) ينظر رأي ابن عصفور في همع الهوامع ٤٢/٦ .

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٧ – ٩٨: يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثياً مجرداً عن الزيادة لتمكن هذه البنية، ألا ترى أنك لو ذهبت تبني من دحرج واستخرج أو ما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن فإن زعم زاعم أنه يمكن إسقاط الزائد واللامات غي غير الزائد خرج اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل آخر بالكلية إذا لو (أخرج) من (استخرج) لخرج المعنى إلى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج إلى معنى آخر. وقل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٦: (وكان أبو الحسن الأخفش يجيز بناء أفعل من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّت أو كثرت كـ (استفعل) و (افتعل) و (أفعل) لأن أصلها ثلاثة أحرف). وينظر شرح الرضي ٢١٣/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، وشرح المصنف ٩٨، وشرح الرضي ٢١٣/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢١٣/٢، وهمع الهوامع ٤٣/٦.

نحو: (هوأسود من حنك الغراب)[1] وقوله:

[٥٧١] ....ـــــــــــ لؤما وأبيضهم سربال طبّـاخ[2]

والأخفش والكسائي وهشام[3] أجازوا بناء (أفعل) في العيوب الظاهرة نحو: ما أعوره وما أعماه، ويجعلون عليه ﴿فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾[4] وأجاب البصريون بأن المراد بالآية الجهل وزاد بعضهم شروطاً في بناء أفعل:

أحدهما: أن يكون الفعل مما يقبل الزيادة، فلا يجوز: زيد أحسن منك غداً) فلا يجوز (زيد أمات من عمرو).

الثاني: أن يكوف الفعل واقعاً، لا يجوز: زيد أحسن منك غداً.

الثالث: أن يشترك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف ويزيد المفضل، ومنهم من لم يعتبر هذه الشروط واحتج بقوله تعالى: ﴿هُو

(١) ينظر اللسان مادة حنك ١٠٢٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٩/١.

(٢) عجز بين من البسيط، وصدره:

أما الملوك فأنت أنت ألأمهم

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ١٨، وينظر شرح المفصل ٩٣/٦، والإنصاف ١٤٩/١، والمقرب ٧٣/١، والأشباه والنظائر ٣١٩/٨، وأمالي المرتضى ٩٢/١، ولسان العرب (بيض) ٣٩٧/١، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨. ويروى بروايات متعددة منها:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم

والشاهد فيه قوله: (وأبيضهم) حيث جاء أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٣/٢ – ٢١٤، وهمع الهوامع ٤٣/٦.

(٤) الإسراء ٧٢/١٧ وتمامها: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً﴾.

أعلمُ بِكُمْ﴾[1] ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2] وقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)[3] و(نُصَيْبٌ أشعر أهل جلدته) وقول حسان:

[٥٧٢] .... ـــــــــ فشركما لخيركما الفداء[4]

والمانعون يتأولون ما ورد باسم التفضيل وهومقصور على السماع ومنهم منْ قاسه لكثرته.

قوله: (**فإن قصد غيره توصل إليه**)، يعني إن أردت ذلك مما يقاس في (أفعل) التفضيل الذي لا يصح بناء أفعل منه، مما ذكر توصلت بأن تأتي (**بأشد**) أو(أبين) أو(أكثر) أو(أقبح) أو(أحسن) أونحوذلك، مما يقاسٍ (أفعل) وتضيفه إلى مصادر تلك الأفعال، نحو: (**هوأشد استخراجا**) [**وبياضاً وعمى**][5] و(أكثر دحرجة) و(أقبح عَوَرَاً) و(أكثر سواداً).

---

(١) النجم ٣٢/٥٣ وتمامها: ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم إن ربك واسع المغفرة وهو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض....﴾.

(٢) الروم ٢٧/٣٠ وتمامها: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾.

(٣) قال ابن عقيل في شرح الألفية ١٨١/٢: (فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم: الناقص والأشجع أعدلاً بني مروان) أي عادلاً بني مروان، والأشج هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، والناقص هو يزيد بن عبدالملك بن مروان، وينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ورقة ١٣٩.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أتهجوه ولست له بندٍّ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦، ينظر لسان العرب مادة (نَدَدَ) ٤٣٨٢/٦، وشرح الأشموني ٣٨٧/٣، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩ - ٢٣٦. ويروى بكفء

والشاهد فيه قوله: (فشركما لخيركما) حيث استعمل التفضيل على غير ما هو له من اشتراك اثنين في صفة وزيادة أحدهما عليه إذ ليس من هجا رسول الله يشترك معه في الخيرية ويزيد عليه الرسول فيها.

(٥) ما بين الحاصرتين من الكافية المحققة.

قولـه: ((**وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول**))، أي القياس أن يفضل الفعل منسوباً إلى الفاعل ولا يفضل منسوباً إلى المفعول لأنك لوبنيت أفعل منهما لالتبس، ولوبنيته للمفعول لخرجت أفعل لازمة، فلم يبق إلا أن تبنيه للفاعل، وقد جاء للمفعول في ألفاظ مسموعه لا تقاس نحو: (((**أعذر**)) و((**ألْوم**)) و((**أشهر**)) و((**أشغل**))) (وأزهى) و(أجن) و(أخوف) و(أنكر) من (عذر) و(لوم) و(شغل) و(شهر) و(زهي) و(جُنَّ) و(خيف) و(نكِر) وتقدر مبنياً للمفعول.

قوله: ((**ويستعمل على ثلاثة أوجه [مضافاً أوب(مِنْ) أومعرفاً باللام، فلا يجوز زيد الأفضل من عمروولا ((زيدَ أفضل)) إلا أن يعلم]**[1])) يعني (من) أو(اللام) أو(الإضافة)، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الغرض بأفعل التفضيل معرفة الزيادة على غير وهولا يعرف إلا بأحدها، ألا ترى أنك لوقلت: (زيد أفضل) لم يفهم من هوالذي زاد عليه في الفضل، فإذا جئت ب(من) أو(الإضافة) اتضح لك، وإذا جئت [و١١٠] (باللام) فهي للعهد، ولا تقول بها إلا لمن بينك وبينه عهد، قال المصنف[2]، ويجوز حيث لا يكون عهداً إذا أريد به العموم نحو(زيد الأشرف) أي من كل أحد، وأما (الدنيا) و(الجلّي) فقد استعملا بغير لام قال:

[٥٧٣] في سَعْيِ دُنيا طللا قد مُدَّت[3] ....

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢١٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٨.

(٣) الرجز، للعجاج بن رؤبة في ديوانه ٤١٠، ومعاني الأخفش ١٢/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٠، وشرح الرضي ٢١٩/٢، وخزانة

وقال:

[٥٧٤] وإنْ دعوتِ إلى جلّى ومكرمة
يوماً سراة كرام الناس فادعينا[1]

ووجه أنهما خرجتا إلى الاسمية، وأما (حسنى) و(سوءى) فهومصدران كالرجعى ولا يجوز الجمع بينهما ولا بين اثنين منها، لأن أحدهما يغني عن الآخر ولأن الجمع بين (من) والإضافة يكون تكريراً محضاً نحو: (زيد أفضل الناس)، والجمع بين اللام و(من) يؤدي إلى أن يكون مستقلاً غير مستقل لأن اللام تُشعر باستقلاله، و(من) باحتياجه إلى ما بعده، ولأن (اللام) تجعل تفضيله على المعهود المتقدم في الذهن، و(من) تجعله على المتأخر بعدها فيتناقض المعنى.

قوله: (وإذا[2] أضيفت فله معنيان) [أحدهما – وهوالأكثر – أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم] [3] وأنت تقول: إن أضيف إلى نكرة فله شرطان:

الأدب ٢٩٦/٨ – ٢٩٨.

والشاهد فيه قوله: (دنيا) استعمل نكرة من غير (أل) إجراءً لها مجرى الأسماء لكثرة استعملها من غير تقدم موصوف.

(١) البيت من البسيط، وهو لبشامة بن حزن النهشلي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠١/١، وعيون الأخبار ٢٨٧/١، وشرح المفصل ١٠١/٦، والمحتسب ٣٦٣/٢، والمفضليات ٣٤١، والبحر المحيط ٢٨٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٧٠/١، وشرح الرضي ٢١٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (الجلى) وقد تجرد من (أل) والإضافة مثل دنيا.

(٢) في الكافية المحققة (فإذا) بدل (وإذا).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أحدهما: أن تكون تلك النكرة في المعنى هي المفضل نحو: (زيد أفضل رجل) ولا يجوز (زيد أفضل دارٍ ولا علمٍ) بل يجب النصب في مثل هذا تمييزاً، وأجاز ابن الأنباري[1] الإضافة.

الثاني: أن تكون مطابقة للمفضل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وقال ابن مالك:[2] إذا كانت النكرة صفة لم تجب المطابقة نحوقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[3] ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[4] قال: وقد يجمع بين الإفراد والمطابقة نحو:

[٥٧٥] فإذا هم طعموا فألأم طاعم
وإذا هم جاعوا فشر جياع[5]

وقد تؤول ما أورده، أما﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ فبأنه صفة لمفرد يؤدي معنى الجمع أي فريق كافر، وكذلك أول فريق[6] طاعم، وأما (أسفل سافلين) فتأوله بعضهم كذلك أي (أول قوم سافلين)، وزعَم أنه يجوز إضافة (أفعل) الذي قبله مفرداً إلى اسم جمع لأنه مفرد، قال صاحب البرود: وفي تأويله نظر،

(١) ينظر رأي ابن الأنباري في الهمع ١١/٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٦/١، وينظر البحر المحيط ٣٣٦/١.

(٣) البقرة ٤١/٢ وتمامها: ﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقاً لما معكم ولا تكونوا أول كافر به، ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً وإياي فاتقون﴾.

(٤) التين ٥/٩٥.

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٣/١ - ٢٦٨، ونوادر أبي زيد ٤٣٤، والاشتقاق ٤١٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٦٧/١، والبحر المحيط ٣٣٦/١.
والشاهد فيه قوله: (فألأم طاعم) حيث طابق (طاعم) (ألأم) وذلك على رأي من يجيز الجمع بين الإفراد والمطابقة.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٣٦/١.

لأنه لا يُسلم جواز (زيدٍ أفضلُ قومٍ)، والأولى أن يقل: إنما جُمع لما كان المراد بالإنسان الجنس، فهوفي معنى الجمع بدليل صحة الاستثناء، وأنه استثنى منه جمعاً، وحَسُنَ ذلك مراعاةُ الفاصلة، وإنْ أضيف إلى معرفة، وهي مسألة المصنف[1] فله شروط:

الأول: أن يكون من جنس المفضل فلا يجوز: (زيد أفضل الجن ولا أفضل النساء) ولا (أشجع الجن) وإن ورد حُمِلَ على أن ذلك قد عُدّ من الجن مجازاً.

الثاني: أن تكون المعرفة المضاف إليها جمعاً أوفي معناه، نحو: (زيد أفضل الرجال أوالقوم) ووجه زيد أفضله، ولا يجوز (زيد أفضل الرجال).

الثالث: أن يكون المفضل داخلاً في المعرفة المذكورة، وهومعنى قوله: (**وإذا أضيفت فله معنيان إلى آخره**).

قوله: (**نحو: ((زيد أفضل الناس)) ولا يجوز ((يوسف أحسن اخوته)) لخروجه عنهم بإضافتهم إليه**)[2]، وهذا الشرط ذكره كثير من البصريين، وما جاء على خلافه فشاذ ولا يقاس عليه عندهم، ومنعوا من (يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ) لأن إخوته مضافٌ إلى ضميره فعُلم أنه ليس

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٩: (فظهر انتفاء ما توهم في قولهم: (زيد أفضل الناس) من تفضيل الشيء على نفسه، وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه امتنع: (يوسف أحسن اخوته) لأن اخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس منهم بدليل أنك إذا قلت: (جاءني اخوة يوسف)، لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه).

منهم، بدليل أنك إذا قلت: (جاءني إخوة يوسف) لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن فقد أضفته إلى ما ليس هوبعضه، والمبرد[(١)] وابن السراج[(٢)] وابن عصفور والكوفيون[(٣)] لا يشترطون ذلك لوروده نحو: (نصيب أشعر أهلِ جلدتِهِ) ولأنه لا يصح أن يكون المضاف إليه شاملاً للمفضل لأنه يلزم تفضيله على نفسه، ولهذا امتنع من (زيدٌ أفضلُ الرجلين) حيث يكون أحدهما، فإذا قلت: (زيدٌ أفضلُ الناس) وجب حمله على أنه قد خرج عنهم، وكأنه قيل: (أفضلُ من حُداةِ الناس)، فإن قيل: يجوز (زيد أفضل الحجارة) قيل: لا يجوز مع غير أفعل، ويقولون كما يجوز (يوسف أحسنَ من اخوته) يجوز: (يوسف أحسنُ اخوته) بالإضافة[(٤)]، وهي بمعنى (من) وجعلها المانعون بمعنى اللام قالوا: لأنها لوكانت بمعنى (من) لجاز: (زيدٌ أفضل عمرو) وكما تقول: (أفضل من عمرو)، وأيضاً شرط الإضافة بمعنى (من) أن تكون إضافة نوع إلى جنس، كـ(خاتم فضة)، وأما إنه يلزم تفضيله على نفسه باعتبار واحد، فقال المصنف:[(٥)] المراد دخوله فيهم في أصل المعنى المشترك في أصل التفضيل [ظ١١٠] وتفضيله عليه هوبالزيادة فيه، فالوجه الذي ذكرته

---

(١) ينظر المقتضب ٣/٣٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٣/١، وشرح الرضي ٢١٧/٢.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٦/٢ – ٧ و ٢٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٢/١.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ١١٣/٥.

(٤) قل ابن عقيل في المساعد ١٧٥/٢: (والتزم البصريون أن أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فمنعوا (أحسنَ اخوتِهِ) وأجازه الكوفيون).

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٨ – ٩٩.

معهم فيه غير الوجه الذي فضلته عليهم به[1]، قال صاحب البرود: وهذا فاسد لأنه يصير المعنى (زيد يزيد حسنهُ على حسنه مع الناس) أو(لزيدٍ حُسنٌ زائدٌ على الحسن الذي اشترك فيه هووالناس) وهذا المعنى غيرُ جيدٍ، ولا مرادٍ، إما أنه غير جيده فلا وجه لتقسيم حُسن زيد مع أنه حُسْنٌ واحدٌ، وإما أنه غير مراد فلأن المعنى في زيد أفضل الناس، أنه أفضل من غيره من الناس، ولا فرق بين معنى الإضافة، ومعنى من والاتفاق في صيغة (من) أنه غير داخل.

قوله: (والثاني أن تقصد به زيادة مطلقه)[2] يعني والثاني من معنيي (أفعل) المضاف، وهوأن يكون له مشاركة في الفضل ولا تفضُل به الزيادة من أضيف إليه بل تفضل به زيادة مطلقة، ويضاف لا للتفضيل على المضاف إليه بل لمجرد التخصيص والتوضيح[3]، كما تضيف مالا تفضيل فيه فيجوز على هذا (يوسف أحسن إخوته)، و(الناقص والأشج أعدلا بني مروان)[4].

---

(١) قال المصنف في شرحه ٩٩: (وصح لأن يكون لأفعل التفضيل جهتين ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه إذ الزيادة فرع ثبوت أصله).

(٢) قال المصنف في شرحه ٩٩: (والثاني أن تقصد به زيادة مطلقة ويضاف كما تضيف لا للتفضيل على المضاف لكن لمجرد التخصيص والتوضيح، كما تضيف مالا تفضيل فيه من جنس قريش وشبهه فلا يشترط أن يكون المفضل بعضاً لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز: (يوسف أحسنُ اخوته) إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصدنا الزيادة على ما أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحداً منهم بل الغرض توضيحه).

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٩، إذ العبارة منقولة عنه دون إسناد.

(٤) ينظر الأزهار الصافية لـ (يحيى بن حمزة) ورقة ١٣٩ السفر الثاني.

قوله: (**مطلقه**) يعني غير مقيد بأحد من الناس، وفي قولك: (زيد أفضل الناس) ولا بأحد من إخوته في (يوسف أحسن إخوته) وإنما هي زيادة ما.

قوله: (**ويضاف للتوضيح**) [1] يعني لا لأنه زاد عليهم في الفضل.

قوله: (**ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هوله**) [2]، يعني المضاف بالمعنى.

الأول حيث يفضل تفضيله على من أضيف إليهم تقول في الإفراد: (زيداً أفضل الناس)، (الزيدان أفضل الناس)، (الزيدون أفضل الناس) (هند أفضل النساء)، (الهندان أفضل النساء)، (الهندات أفضل النساء)، وفي المطابقة (الزيدان أفضلا الناس)، (الزيدون أفضلوا الناس)، (هند فضلى النساء)، (الهندان فضليا النساء)، (الهندات فضليات النساء)، وإنما جاز في الإفراد والمطابقة، وأما الإفراد فلأنه أشبه الذي ب(من) في ذكر المفضل عليه بعله، وأما المطابقة فلأن الإضافة من خواص الأسماء فجرى مجرى الصفة في المطابقة.

قوله: (**وأما الثاني والمعرف باللاّم فلابد من المطابقة**) [3]، يعني أن

(١) قل الرضي في شرحه ٢١٦/٢: (أي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقاً لا على المضاف إليه وحله، وإنما تضيف إلى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات، نحو: (مصارع مصر) مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط فيه كونه بعض المضاف إليه فيجوز بهذا أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: (نبينا (أفضل قريش) أي أفضل الناس من بين قريش).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٧/٢.

(٣) أي أن المطابقة هي مذهب الجمهور وهو ما ذهب إليه المصنف، وقل الرضي في شرحه ٢١٧/٢: (وقل ابن الدهان وابن السّراج وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لـ (مَنْ) ولا يجوز مطابقته لصاحبه لأنه مثله في ذكر المفضول بعله، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولاً، وقد رد ابن السراج وابن يعيش بأن السماع قد ورد بما معناه مثل قوله: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) البقرة ٩٦/٢. للتفصيل ينظر المفصل ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦، وشرح

المضاف للتوضيح نحو: (يوسف أحسن إخوته)، والمعرف نحو: (زيد الأفضل) تجب فيه المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، ولا يجوز خلافها، هذا قول من جعل المضاف قسمين، وأما من لم يقسمه فـ(يوسف أحسن إخوته) يجوز فيه المطابقة وعدمها، كـ(زيدٌ أفضلُ الناس)، وإنما وجبت فيهما المطابقة، أما المضاف بالمعنى الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلّقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: **(والذي بـ(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير)**[1]، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلّقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعده عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: **(والذي بـ(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير)**[2]، وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعده، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس:

[٥٧٦] كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

الرضي ٢١٦/٢ – ٢١٧، والهمع ١١٢/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٢/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٩.

حصباءُ درٍّ على أرض من الذهب(٣)

فمنهم من لحنه، ومنهم من تأوله بأنّ (من) لبيان الجنس لا للتفضيل و(صغري وكبري) بمعنى (صغيرة) و(كبيرة) فكذلك المضاف إلى نكرة يجب فيه الإفراد، إما لشبهه بفعل التعجب، وإما حملاً على (أفعل من).

قوله: (**ولا يجوز [زيد]**(١) **الأفضل من عمرو**)، يعني أن هذه الصيغ كل واحدة منها مستقلة بنفسها، لا يجوز الجمع بينها ولا بين اثنين منهما كما تقدم، وقد جاء الجمع بين (أل) و(من) قال:

[٥٧٧] ولستُ بالأكثر منهم حصىً
وإنما العزةُ للكاثر(٣)

---

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ومغني اللبيب ٤٩٨، وشرح قطر الندى ٣٦٦، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢.
والتمثيل فيه قوله: (صغرى وكبرى) حيث جاء أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة، ومؤنثاً، وكان حقه أن يأتي مذكراً مفرداً مهما كان أمر الموصوف به، ولذلك لحنّ بعض النحاة أبا نواس في حين أن ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٥/١: اعتبر قول الشاعر صحيحاً وكذلك ابن هشام في المغني ٤٩٧ – ٤٩٨.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٨٦.

(٣) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣، وينظر نوادر أبي زيد ٢٥، وجمهرة اللغة ٤٢٢، والخصائص ١٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١، وشرح المفصل ١٠٠/٦ – ١٠٣، وشرح الرضي ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٢، ومغني اللبيب ٧٤٤، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٣٨/٤، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣.
والشاهد فيه قوله: (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على الجمع بين (أل) و (من) والقياس أن تأتي (من) مع أفعل التفضيل المنكر، وخرج النحاة هذا البيت على ثلاثة أوجه:
الأول: أن (مَنْ) ليست متعلقة بأفعل التفضيل المذكور بل بأفعل آخر منكر محذوف.
الثاني: أن (أل) هذه زائدة.
الثالث: أنها مع مجرورها متعلقان بـ (ليس) لما فيه من معنى الفعل وهو النفي أو بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس. ينظر لهذا التخريج شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١.

وقد تؤول على أن (أل) زائدة أو(من) تبيينية أوبمعنى (في).

قوله: (**ولا زيد أفضل إلا أن يعلم**)، أي لا يجوز حذف الصيغ كلها من أفعل، للإلباس إلا أن يعلم الحذف، ولا يكون إلا مع (من) لأن المضاف إليه لا يجوز إلا في باب (كل) و(بعض) وهوقليل، وكذلك لا تحذف (أل) مع قصد التعريف، ومن الحذف في أفعل قول المؤذن (الله أكبر) وقوله: [و١١١]

[٥٧٨] إن الذي سمك السماء بنى لنا
بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول[(١)]

وأكثر ما يكون في الخبر وهوكثير في القرآن نحو: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[(٢)] ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[(٣)] ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[(٤)] وقد جاء في غير الخبر نحو: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[(٥)].

قوله: (**ولا يعمل في مظهر**)، يعني إن فعل التفضيل لا يعمل في مظهر سواء كان المظهر فاعلاً أومفعولاً إلا بالشروط التي يأتي ذكرها، وإنما لم

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، وينظر الصاحبي في فقه اللغة ٢٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٩٧/٦ - ٩٩، وشرح الرضي ٢١٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٢، واللسان مادة (كَبَرَ) ٣٨٠٨/٥، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢.
والشاهد فيه قوله: (أعزُّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف بأن لجرير فضلاً وهو لا يعترف له بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً ولو أراد التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.
(٢) البقرة ٦١/٢، وتمام المعنى: ﴿قل أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾.
(٣) مريم ٧٣/١٩.
(٤) آل عمران ١١٨/٣.
(٥) طه ٧/٢٠، وتمامها: ﴿وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى﴾.

يعمل لأنه نقص عن الصفة في كونه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إذا كان بـ(مِن) أو(مضافاً إلى نكرة) أوإلى المعرفة في أحد وجهيه، وقال المصنف[(١)] إنما لم يعمل عمل الصفات لأنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وأما مع اجتماع الشرائط فهومنها، بمعنى حسن، بخلاف الصفات فلها فعل بمعناها، وحاصل الكلام في عمله: إن كان في المفعولات غير المفعول، كالظرف والمصدر والحال والتمييز عمل مطلقاً، فإن كان في المعمول به لم يعمل مطلقاً، وما ورد مما ظاهره ذلك نحو:

[٥٧٩]............ــــــــــ وأضْرَبَ منّا بالسيوفِ القوانسا[(٢)]

وقوله:

[٥٨٠] وما ظَفَرَتْ نفسُ امرىء تبتغي
بأبذلَ من يحيى جزيل المواهب[(٣)]

قُدّر له ناصب أي (يضرب)و(يبذل) وإن كان في الفاعل، فإن كان

---

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أكَرُّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩، وينظر الأصمعيات ٢٠٥، ونوادر أبي زيد ٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤١ - ١٧٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨/١، وشرح المفصل ١٠٥/٦ - ١٠٦، وأمالي ابن الحاجب ٤٦٠/١، وشرح الرضي ٢١٩/٢، ومغني اللبيب ٨٠٤ واللسان مادة (قنس) ٣٧٥١/٥، وخزانة الأدب ٣١٩/٨ - ٣٢١.

والشاهد فيه قوله: (القوانسا) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه (أضرب) وليس منصوباً بـ (أضرب) لأن أفعل هذه للمبالغة تجري مجرى فعل التعجب والقوانس جمع قونس أعلى البيضة من الحديد وأيضاً عظم ناتئ بين أذني الفرس (اللسان مادة (قنس).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨/١، وينظر عمدة الحافظ ٧٧٣، والمساعد ١٨٦/٢، وحاشية يس على التصريح ١٠٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (جزيل المواهب) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه بـ (أبذل).

مضمراً عمل مطلقاً لأنه لابد له من الفاعل وهوسهل في المضمر لكونه مستتراً فهوكالمعدوم، وإن كان ظاهراً، فحكى سيبويه [(١)] أن بعض العرب ترفع به الظاهر، وروي عن بعضهم(زيد خير منك أبوه)، وحكى الإمام يحيى بن حمزة [(٢)] عن الأكثر من النحاة في بعض لغة أكثر العرب ثلاثة مذاهب:

الجواز مطلقاً قياساً على حكاية سيبويه، والمنع مطلقاً وما ورد عنه فشاذ، والتفضيل، واختار المصنف [(٣)] جواز عمله بالشروط التي ذكر.

قوله: (**إلا إذا كان [صفة]**([٤]) **لشيء آخر [وهوفي المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره]**[(٥)])

واختلف في معنى هذه الشروط، فقال بعضهم: إذا كان أفعل لشيء وهوالكحل.

قوله: (**في المعنى لمسبب**)[(٦)] أي وأفعل وهوالغير ومعنى التسبيب، أن له به تعلقاً وارتباطاً كالكحل بالنظر إلى العين، وقال بعضهم معناه: إذا كان أفعل الشيء وهوالكحل وذلك الشيء الذي هوالكحل المسَبَّب أي

(١) ينظر الكتاب ٣٤/٢.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٣٤ - ١٤٥ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات - صنعاء.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٤)ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٨٧.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٨٧.

(٦) قال الرضي في شرحه ٢٢٠/٢: (أي لمتعلق لذلك الشيء، والأشهر في اصطلاحهم أن يقال في المتعلق السبب لا المسَبَّب فإن الأحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل).

هو نفسه مسبَبَ، وقال ركن الدين:[1] المعنى إذا كان أفضل لشيء وهورجلاً في هذا المثال، ومعنى كونه له أنه جارٍ عليه وهوفي المعنى صفة لمسَببٍ لذلك الشيء وهوالكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل نفسه أوباعتبار غير الرجل أعني غير زيد، في حال كون أفعل منفياً، قال الوالد: كلامه صحيح إلا أن قوله باعتبار غير الرجل غير واضح، وإنما ألجأه اضطراب كلام المصنف، لأنه يلزم من قوله: مفضلاً باعتبار الأول على نفسه، باعتبار غيره أن يكون كحل غير زيد مفضلاً عن كحل زيد، لأن الأول هورجل غير زيد وهذا غير مستقيم الصورة الثالثة: وهي (**ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحل**) وجواب هذا الإشكال أن ابن الحاجب: أراد بالأول ما يكون في أصل التركيب، ولا شك أنك إذا قلت: (زيد قائماً أفضل منه قاعداً) أو(تمرُ نخلتي بُسرا أطيب منه رطباً) و(الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو)، أن الأول مفضّل على الثاني.

قوله: (**منفياً**) [**مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد**][2] أي شرط أفعل في العمل في الفاعل الظاهر، أن يكون منفياً ونجم الدين والرماني[3] أجازا عمله مثبتاً.

قوله: (**لأنه بمعنى حَسُن**)، هذا قليل لعمله مع اجتماع الشرائط، بخلاف المثبت فإنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وقيل وجه عمله: أنه لما

---

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٢٥٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢/٢٢١.

دخل عليه النفي والنفي يتطلب الفعل تقوى وصار كأنه قد وقع موقع الفعل، كاسم الفاعل لما مضى إذا دخلت عليه (أل) لما كان الموصول يطلب الجملة، وقيل: وجه عمله التعذر.

وهو قوله: «**مع أنهم لورفعوا فصلوا بين ((أحسن)) ومعموله بأجنبي وهو(الكحل)**»[1] يعني لورفعوا (أحسنُ) فإما أن تجعله مبتدأ للكحل أوخبراً عنه، إن جعلته مبتدأ لم يصح، لأنك فصلت بين (أحسن) وهوعامل ضعيف [ظ١١١] وبين معموله وهو(منه) بأجنبي، وهو(الكحل)، وإن وقدمت منه على الكحل فهوعائد إليه، وعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة لا يصح، ولقائل أن يقول: الفصل بينه وبين معموله أهونُ من عمله في الظاهر ولوروده، وإن جعلت (الكحل) مبتدأ و(أحسنُ) خبره أدى إلى الفصل أيضاً، وإن قدمت منه عاد إلى غير مذكور، فإن قيل الضمير يعود على المبتدأ، وهووإن تأخر لفظاً فهومتقدم رتبة، أجيب بأن الضمير لم يتصل بما هوجزء الكلام، ولكنه اتصل بالحرف، وهوفضلة، وليس بخبر فلم يعتدّ به.

قوله: «**ولك أن تقول: [أحسنَ في عينه الكحلُ من عين زيد]**[2]، **إلى آخره**»، هذه المسألة التي[3] أجازوا عمل أفعل فيها، لها فروع ثلاثة

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في الكتاب ٣١/٢ وما بعدها والمقتضب ٢٤٨/٣، والأصول لابن السراج ٣٠/٢، وشرح المصنف ٩٩ – ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٢/١ وما بعدها وشرح الرضي ٢٢١/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢، والهمع ١٠٧/٥ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) في الأصل الذي ولا تصح.

ذكر الشيخ فرعين.

الأول قوله: (**ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد**) يعني إن لك في مثل هذا المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهوحذف الضمير من (منه) وحَذْف (في)، وقال بعض المحققين: إن المحذوف مضاف مقدر، وهومن كحل عين زيد، لأنه لوكان الضمير في (منه) هوالمحذوف لحذف الحرف المتصل به كقولك: (مررت بالذي رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد).

الفرع الثاني: وهوفرع لهذه قبلها، ولم يذكرها الشيخ أن تحذف علنا مع حذف ضمير (منه) و(في) فتقول: (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل من زيد).

الفرع الثالث قوله: (**وإن[1] قدمت ذكْرَ العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحل**)، وأصلها (ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحلُ منه في عينه)، وهوفرعها، (ما رأيت عيناً كعين زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ من عينه)، وفرعه (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسنَ فيه الكحلُ منه).

قوله: (**مثل**:

[٥٨١] .... ولا أرى

كـواديَ السـباع حـين يُظْلِمُ واديـا

(١) في الكافية المحققة (فإن) بدل (وإن).

[٥٨٢] أَقَــلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَئِيَّــةً
وأخــوفَ إلا مــا وقَــى اللهُ ســارياً[١]

يعني إن مثل مسألة الكحل هذين البيتين الذين أنشدهما سيبويه وصدر الأول: (مررت على وادي السباع) [٢] والحجة من وسط البيتين وهوولا أرى كوادي السباع أقل به ركب، مثل: (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) واصلها: (ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف منه من وادي السباع) وفروعها:

الأول: (ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب وأخوف منه من وادي السباع) وفروعها: الأول: ولا أرى وادياً أقل به ركبٌ وأخوفَ من وادي السباع وفرعه: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركبٌ وأخوفَ من وادي السباع، قوله: (كوادي السباع) محله النصب على الحال لأنه صفة ل(واديا) وصفة النكرة إذا تقدمتها كانت حالاً، و(وادياً) مفعول أرى وأقلّ صفة له،

(١) البيتان من الطويل، وصدر البيت الأول:

مررت على وادي السباع ولا أرى

وهما لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٣٢/٢ – ٣٣، والأصول لابن السراج ٣٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٧٣/١، وشرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٢٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ – ١٨٩، والأشباه والنظائر ١٤٦/٨ – ١٤٧، وخزانة الأدب ٣٢٧/٨، ومعجم البلدان، وادي السباع: وهو موضع بطريق البصرة مكة ٣٤٣/٥ – ٣٤٤.

والشاهد فيه قوله: (أقلُّ به ركب) فقد رفع أفعل التفضيل (أقل) الظاهر وهو (ركب) وقد تقدم ذكر المفضل عليه قبل (أفعل) وهو اسم ظاهر وهو (ركب).

قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٣/١: (فـ (ركب) مرفوع بـ (أقل) والأصل: ولا أرى وادياً أقل به ركبٌ منه بوادي السباع، فحذف المفضول للعلم به ولم يُقم مقامه شيئاً.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢/٢ – ٣٣.

و(تئيةً) تَلَبث، وهوتمييز لأقل، وقال الشيخ: [1]على المصدريــة، و(أخـوف) عطف على (أقل) و(ساريا) مفعول بــه ل(وقـى) وقيـل تميـيز (لأخـوف)، وقيل: حال من ضمير وما مصدرية، فإن قيل: فهلاّ رفعتم في هذه الفـروع على الابتداء لأنه لا فصْل، ولا ضمير يعود إلى غـير مذكـور، قيـل: هـذه الفروع حكمُها حكم الأصل فما امتنع في أصلها امتنع في فرعها.

تم الاسم بحمد الله تعـالى يتلـوه الفعـل إن شـاء الله تعـالى والحمـد لله رب العالمين.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٠.

الفعل

[و١١٢] قوله: (**الفعل ما دل على معنى في نفسه**) فقوله (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات، وقوله: (في نفسه) خرج الحرف لدلالته على معنى في غيره.

قوله: (**مقترن بأحد الأزمنة**) خرج الاسم نحو: (الصبّوح) و(الغبوق) فلما قال: (الثلاثة) خرجا. والأجود خفض مقترن صفة ل(معنى)، وقد ينصب حالاً من ضمير (دل)، وما ورد في حد الاسم[1] وارد هناك، لكن ما كان هناك على الطرد فهوهنا عكس، والعكس والجواب فيه كالجواب.

قوله: (**ومن خواصّه دخول** ((**قد**))) (من) تبعيضية، وإنما كانت (قد)[2] من خواصه لأنها للتوقع أوللتقليل ولا يكونان إلا في حادث.

قوله: (**والسين وسوف**)[3] وإنما اختصا به لأن وضعهما للاستقبال،

---

(١) قال المصنف في شرحه ١٠٠: (وكل ما ورد من حد الاعتراض على الاسم باعتبار طرده، والجواب فيه كالجواب فيما تقدم أي في حد الاسم).

(٢) قال الرضي في شرحه ٢٢٣/٢: (وإنما اختص (قد) بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع). س

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، فالعبارة عنه بتصرف يسير قال الرضي في شرحه ٢٢٣/٢: (وأما السين وسوف فسماها سيبويه حرفي التنفيس، ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال وسوف أكثر تنفيساً من السين).

ولا يكون إلا في الحوادث.

قوله: (**والجوازم**)، وإنما اختص الجزم[1] بالأفعال، لأنه مقابل للجر في الأسماء.

وقيل: لأن الجوازم للنهي أوالنفي، وذلك من خواص الأفعال، إلا أنه يرد عليه (ما) و(لا).

قوله: (**ولحوق نحوتا فعلت**)[2] يعني بذلك الضمير المرفوع المتصل البارز، يحترز من المجرور، فإنه لا يدخل الأفعال، والمنصوب لا يختص بها، والمستتر والمنفصل لا يختص بها أيضاً، فلم يبق إلا المرفوع المتصل.

قوله: (**وتاء التأنيث الساكنة**)[3]، يحترز من المتحركة، فإنها تختص بالأسماء كـ(قائمة) و(أخت)، وإنما كانت ساكنة للفرق بين التي في الفعل والاسم، وخص الاسم بالحركة لأنه معرب.

---

(١) قل الرضي في شرحه ٢/٢٣٣: (واختص الجوازم بالأفعل لأنه لا جزم في الأسماء، وإنهم وفّوا الأسماء لأصالتها في الإعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء في الإعراب ثم قال: ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لحسن إدعاء كون المضارع المسمى مجزوماً، مبنياً على السكون، لأن عمل ما سمي جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأن أصل كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون، وإنما سمي العامل عاملاً لكونه غيّر آخر الكلمة عما هو أصله إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديراً).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٠٠: (ونعني به الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز فيها، وإنما لم يبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع، ألا ترى إن قولك: ضاربان الألف فيه ألف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية التي هي للإعراب وألف التثنية التي هي ضمير).

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٢/٢٢٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٢ قل ابن مالك:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي

وهي علاملت الفعل إجمالاً وزاد عليها ابن الحاجب الجوازم والسين وسوف وقد.

الفعل الماضي

قوله: (الماضي) للفعل قسمان، باعتبار صيغته إلى (ماض) و(مضارع وأمر)، والكوفيون[1] يدخلون الأمر في المضارع، وباعتبار زمانه إلى ماض وحال ومستقبل عند البصريين، وأنكر الكوفيون الحال، قالوا: لأن الزمان عبارة عن حركة الفلك، فإن قد وجدت فهي الماضية، وإن لم فهي المستقبلة، ولا واسطة[2]، وجوابه أنه مسلم ما ذكره من جهة العقل، لكن أردنا الحال زماناً تقرر فيهما، كأنه آخر الماضي وأول المستقبل، لأن العرب البلغاء يجعلون ثلاثة أحوال، قال تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾[3] وقال الشاعر:

[٥٨٣] وأعلم علم اليوم والأمس قبله
ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي[4]

(١) ينظر همع الهوامع ١/١٥ - ٣٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤، ولم ينسب هذا التعليل إلى الكوفيين.

(٣) مريم ١٩/٦٤، وتمامها: ﴿وما نتنزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسيا﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن سلمى وهو من معلقته، وينظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٨٩.
والشاهد فيه حيث قسم علمه في الماضي والحاضر وجهله في المستقبل.

قولة: (**ما دل على زمان**) جنس.

قوله: (**قبل زمانك**)[1] خرج الحال، والمستقبل ويعني زمان تكلمك، لا زمان وجودك، ولوقال: (فعل يدل) كان أولى، لأنها جنس، ويرد عليه المضارع المنفي ب(لم).

قوله: (**وهومبني على الفتح**)، إنما بني لوقوعه موقع الاسم في الخبر والصفة والحال وقيل: لوقوعه موقع المضارع في هذه وفي الصلة، وخص بالفتح للتخفيف[2].

قوله: (**مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو**)[3] يعني فإنه يسكن مع الضمير المرفوع المتحرك نحو: (ضربْتُ) و(دعوْتُ) و(ضربْنا) و(دعوْنا) و(ضربتم) و(دعوتم) و(ضربْتُنّ) و(دعوْتُنّ) فإنه يسكن مع الضمير المرفوع ويضم مع الواو، نحو: (ضربُوا) لاستدعاء الواو، وضُمَّ ويحترز من ضمير المنصوب نحو: ضربك وضربكن ومن المرفوع الساكن وهوالألف

---

(١) قل الرضي في شرحه ٢/٢٢٥: (واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبل بالإنشاء الطلبي: إما دعاء نحو: رحمك الله وفي الإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى: (ونادى أصحابُ الجنة أصحاب النار) وينقلب إلى الاستقبل بدخول (إن) الشرطية وما يتضمن معناها نحو: (إن فعلت)، وإذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ أو صفة لنكرة عامة نحو: (الذي أتاني فله درهم)، وإذا اقترن بما المصدرية الظرفية كقوله تعالى: (وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم).

(٢) ينظر شرح المفصل ٧/٥، وشرح المصنف ١٠٠ – ١٠١.

(٣) ضمائر الرفع المتحركة التي يسند إليها الفعل الماضي ويبنى على السكون هي: تاء الفاعل المتحركة – نا الدالة على الفاعلين، نون النسوة، وأما إذا اتصلت واو الجماعة بالفعل الماضي فإنه يبنى على الضم، وأما إذا اتصلت ألف الاثنين فيبقى مبنياً على الفتح.

في ضمير المثنى، نحو: (قاما) و(ضربا) فإنه لا تغير لها، وأما المفعول فحركته فضلة، وأما الألف فهي لا تتحرك بحال، وإنما غيّروا مع الضمير المرفوع المتحرك لأن الفاعل لمّا اتصل بالفعل أُسند اتصاله به لأنه عملة، بخلاف المفعول، فكرهوا توالي أربع حركات لوازم[1] في ضربت فأرادوا تخفيفها بإسكان أحدها، فلم يمكن الأول لتعذر النطق بالساكن ولا الثاني لتغير وزن [ظ١١٢] الكلمة ولا الضمير لأنه اسم على حرف واحد، فكرهوا إهانته بالسكون، فلم يبق إلا لام الكلمة فسكّنوه، واعترض ابن مالك تعليل التسكين بتوالي الحركات، بنحو: (أَخْرَجَتُ) مما ليس فيه أربع حركات متواليات قال: والعلة أنهم أرادوا الفرق بين ضمير الفاعل والمفعول نحو: (ضَرَبْنَا) و(ضربنا) قال صاحب البرود: وهومعترض، لأنه يقال له: لم تُسَكَّنُ مع الفاعل، وتُحرّكُ مع المفعول، فيرجع إلى أقوال النحاة راغماً.

(١) ينظر شرح المفصل ٧/٥ – ٦، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢/٢٢٥ – ٢٢٦.

الفعل المضارع

قوله: (والمضارع)، إنما سمي مضارعاً لأنه أشبه الاسم[1]، فكأنه يضرع، والاسم يضرع كالأخوين، وهومأخوذ من المضارع، وقال ابن عصفور:[2] مأخوذ من الرضاع، لأن كلا المتراضعين يشبهان، ومضارع مقلوب مراضع، قال صاحب البرود: ولوقيل: إنه من ضَرَعَ بمعنى (ذلّ) لم يكن بعيداً، لأن مشبه الشيء يميل إليه، فكأنه يذل له.

قوله: (ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت) حروف (نأيت) هي الهمزة والنون والياء والتاء، و(نأيت) لفظة موضوعة لجميع حروف المضارعة قد جمعها في (أنتي)، وبعضهم في (نأتي).

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧: والمراد لأنه ضلرع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو: أقوم ونقوم وتقوم ويقوم فأعرب لذلك وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهه أوجبت له الإعراب، ثم قال: فإن قيل فمن أين أشبه الاسم فالجواب من جهات:
أحدها: أنه يصلح لزماني الحال والاستقبال.
ثانيها: أنه يقع مواقع الأسماء ويؤدي معانيها كما في (ضارب) اسم فاعل.
ثالثها: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم لأنها في الحقيقة لام الابتداء.
ينظر المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢/٢٢٦ – ٢٢٧.

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الهمع ٥/٢٣.

قوله: (لوقوعه مشتركاً)[1] هذا تعليل للجملة، التي بها أشبه الاسم، ووجوه الشبه بينه وبين اسم الفاعل ثلاثة أوجه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات ودخول اللام على كل منهما والاشتراك والتخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإن أدخلت السين أوغيرها من حروف الاستقبال تخصص للاستقبال بعد أن كان صالحاً لهما كما إذا قلت: (ضَارِبٌ) فإنه عام، فإذا أدخلت اللام خصصته لمعهود بعد العموم فإعراب لشبهٍ لفظي لا بإزاء معان، كالأسماء خلافاً للكوفيين[2] وقد اختلفت في المضارع على ثلاثة أقوال، فقال الزجاج: [3] لا يطلق إلا على المستقبل، لأن زمن الحال قصيرة، فلا يختص بلفظ ولا يشارك، وقال ابن الطراوة: [4] لا يطلق إلا على الحال لأنه يقع خبراً عن المبتدأ بكثرةٍ وحُسُن، والمستقبل لا يكون كذلك إلا إذا كان عاماً نحو:

[٥٨٤] وكل أناس سوف تدخل بينهم
دُويهيــةٌ تَصفَّـرُ منهـا الأنـامل[5]

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٦/٢ - ٢٢٧، والإنصاف ٥٤٩/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٤٩/٢، وشرح الرضي ٢٢٧/٢.

(٣) ينظر الهمع ١٧/٥.

(٤) ابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، مات في رمضان - أو شوال - سنة ٥٢٨هـ صنف الترشيح في النحو وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه ومقالة في الاسم والمسمى. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٦٠٢/١، وينظر رأيه في الهمع ١٧/٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، ينظر جمهرة اللغة ٢٣٢، وسمط اللآلي ١٩٩/١، وشرح المفصل ١١٤/٥، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩١/١، ومغني اللبيب ٧٠ و١٨١، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، وهمع الهوامع ١٣٠/٦، والمقاصد النحوية ٨/١ وخزانة الأدب ١٥٩/٦ - ١٦٠. والشاهد فيه أن المستقبل قد يكون بخلاف الحل الذي يتصف بالكثرة والحسن بينما المستقبل قد يأتي =

وقال جمهور النحاة: يقع عليهما معاً، فقال سيبويه [1] وأكثر المحققين: هوحقيقة فيهما، وقال الفارسي: [2] هوحقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال [3]، بدليل أنه لا يصرف إليه إلاّ بقرينة، وعكس ابن طاهر لقصور زمن الحال [4].

قوله: (**فالهمزة للمتكلم مفرداً**) شرع في تبين معاني حروف المضارعة فقال: (الهمزة للمتكلم مفرداً) [5] يعني سواء كان مذكراً أومؤنثاً، يقول: أنا أفعل، والمرأة: أنا أفعل.

قوله: (**والنون له مع غيره**)، يعني للمتكلم مع غيره إذا انضم إليه، سواء كان مثنى أم مجموعاً مذكراً أم مؤنثاً أم مختلفاً، يقول الزيدان والزيدون: نحن نفعل، والمرأتان والنساء: نحن نفعل، وكذلك الواحد المعظم يقول (نحن نفعل) قيل: لأنه يعبر عنه وعن غيره، وضعف بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [6].

قوله: (**والتاء للمخاطب** [7] **والمؤنث والمؤنثين غيبةً**)، يعني أن التاء لثمانية، ستة مخاطبين، وغائبة وغائبتين، تقول: (أنتَ تفعل)، (أنتما

بللصائب التي تصغر منها الأنامل وهي مصيبة الموت.

(١) ينظر الكتاب ١٣/١ – ١٤.

(٢) ينظر رأي الفارسي في همع الهوامع ١٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/٢.

(٤) الهمع ١٨/١.

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٧/٢.

(٦) يس ١٢/٣٦، وتمامها: ﴿إنا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾.

(٧) سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

تفعلان)، (أنتم تفعلون) (أنتِ تفعلين)»، (أنتما تفعلان)، (أنتن تفعلن)، (هندٌ تفعل)، (الهندان تفعلان)، وبعضهم خالف في التاء مع المؤنثين إذا تقدمهما ضمير نحو: (الهندان هما يفعلان) قال يقال فيهما بالياء، نقطتين من أسفل، لأن ضميرهما صالح للمذكر والمؤنث، فتغلب علامة المذكر في ذلك الموضع.

قوله: (**والياء للغائب غيرهما**) يعني لغير [و١١٣] الغائب والغائبتين، وهوأربعة مذكر، غائب، ومثناه، وجمعه، ولجماعة الغائبات، تقول (زيد يفعل) (الزيدان يفعلان) (الزيدون يفعلون) (الهندات يفْعَلْن)، والتغليب في هذه العلامات جائز، فتغلب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، تقول: (أنا أفعل)، و(أنت تفعل) و(أنا وعمرونفعل)، و(أنت وزيد تفعلان).

قوله: (**حرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه**) فالرباعي نحو(يُدحرج) وما سواه وهوالثلاثي والزائد على الرباعي، نحو: (يضرب) و(يستخرج) وبعض العرب[١] يكسرون حرف المضارعة في الثلاثي ما لم يكن ياء.

[٥٨٥] لو قلت: ما في قومها لم تِيْثَمِ[٢] ....

(١) ينظر الكتاب ١١٠/٤، وشرح الرضي ٢٢٨/٢.
(٢) الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥، وبعده:

يفضلها في حسب وميسم

ولحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣ - ٦١، وينظر الكتاب ٣٤٥/٢، والخصائص ٣٧٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧، والمقاصد النحوية ٧٧/٤، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢، وهمع الهوامع ١٨٧/٥ وتيثم أصلها تأثم والميسم: الجمل.

وإنما التزم الضم مع الرباعي، لأنـه توسـط، ويعـدل فـاحتمل النقـل والتزم الفتح في الثلاثي لكثرة اسـتعماله، وفي الخماسـي لكـثرة حروفـه فخففوها بالفتح، وأما ضم الياء في استطاع ويستطيع و(اهراق) (يهريـق) فالأصل أطاع أراق من الرباعي، والسـين والهـاء زائدتـان وأمـا (يُهَرْيـق) مفتوح الهاء فهومضارع (هراق) على القياس[1].

قوله: (**ولا يعرب من الفعل غيره**) يعني غير المضارع لحصـول الشـبه، خلافاً للكوفيين[2] فإنهم يعربون الأمر.

قوله: (**إذا لم يتصل به نون توكيد، ولا نون جمع مؤنث**) يعني فـإذا اتصلا به نحو: (تفعلنّ يا زيد) و(تفعلنّ يا نساء) فإنـه يكـون مبنيـاً، وزاد ابن درستويه[3] ما دخلت عليه السـين أوسـوف فإنـه مبـني، لأنهمـا مـن خواص الفعل، فيُردُّ به إلى أصله ولزوال الشبه الذي أعرب لأجله، وقـد اختلـف فيمـا اتصلـت بـه نـون التوكيـد مـن خـواص الفعـل علـى ثلاثة أقوال:

الأول: للأخفش والزجاج والمصنف[4] أنه مبني، لأن نون التوكيـد مـن

والشاهد فيه قوله: (تيثم) حيث كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهمزة ياء وهي لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز، ينظر هامش الكتاب ٣٤٦/٢.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٢، وشرح الرضي ٢٢٨/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها مسألة رقم ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبني).

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٥/١ – ١٧٦.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٢ وقد اختلف النحاة بشأن بناء الفعل المضارع مـع نـون التوكيـد. فجمهـور النحاة أنه مبني، ذلك بأن الفعل تركب مع النـون وصـار معهـا كالكلمـة الواحـدة، ولا إعـراب في الوسط، والنون حرف لا حظ له من الإعراب فبقي الجزءان على البناء، وإذا فصل بين الفعل وبين النون بفاصل وهو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو يـاء المخاطبـة أعـرب، وذهـب بعضهـم إلى أن

خواص الفعل فلما اتصلت به رجع إلى أصله، وهوالبناء كالألف واللام في غير المتصرف لما اتصلا به رجع إلى الإعراب، ولأن الإعراب متعذر، لأنه إن جعل على النون فهي كالتنوين، ولا تقبل إعراباً، وإن جعل قبلها فقد لزم الكسر مع المؤنثة، والفتح مع المذكر، والضم مع الجماعة، ولا يصح على الحرف حركتان في حالة واحدة، ولا جعل حركة واحدة لأمرين مختلفين، فلما تعذر الإعراب لفظاً بطل تقديره لضعفه.

الثاني: أنه معرب تقدير، لأنه قد استقر في المضارع الإعراب بالاتفاق فلا يخرج عنه إلا لموجب ودخول الخاص لا يوجب بناء إذا لزم البناء مع السين وسوف، والجوازم وقد ثبت أيضاً إعراب ما آخره ضمير بارز، وما تعذر فيه اللفظ ك(يغزو) و(يرمي) في الرفع، و(يخشى) في الرفع والنصب.

الثالث: التفصيل: إن اتصلت النون بالفعل فهومبني نحو: (لا تضربنّ) وهل (تضربّن يا زيد) وإن اتصلت بالضمير فمعرب تقديراً نحو: (هل تضربانّ يا زيدان ؟) (هل تضربُنّ يا رجال ؟) (هل تضربنّ يا امرأة) لأمرين أحدهما: ظهوره مع الخفيفة في حال الوقف، ولا يُعلَمُ إعرابٌ يرجع وقفاً، كما لا يعلمُ بناءٌ يزول وقفاً.

الثاني: إن البناء إنما هوللتركيب، وهم لا يجعلون ثلاثة أشياء كشيء واحد، الفعل والضمير ونون التوكيد، وأما إذا ما اتصل نون جمع المؤنث

الفعل بلق على إعرابه والإعراب مقدر لانشغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة لأجل الفرق.... ومذهب الأخفش أن الفعل المضارع يبنى مطلقاً سواء اتصلت به النون اتصالاً مباشراً أم لم تتصل. ينظر التفاصيل في الكتاب ٥١٨/٣ وما بعدها، والأصول ١٩٩/٢ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٧٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٨٨/٢، والمساعد ٦٧١/٢ – ٦٧٢.

فالأكثر على بنائه قبل التركيب، وقيل لتعذر الإعراب، لأنه لوأعرب لكان بالحروف كإخوانه، والأفعال الخمسة، ولوأعرب بالنون لزم الجمع بين نونين، وقيل: النون ضمير رفع متصل، وهومن خواص الفعل فرجع إلى أصله وهوالبناء، وقال ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة:[1] لأنه قد استقر له الإعراب فلا يخرج عنه إلا لموجب.

قوله: (**وإعرابه رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ**) ولم يدخل الجرّ في الأفعال للفرق بينها وبين الأسماء، وخصّ الجزم بالفعل، لأنه سكون لوحذف (والأفعال أثقل من الأسماء لتحملها الضمائر) فكانت أولى بالتخفيف وحكي عن المازني[2] أن الجزم ليس بإعراب، وإنما هوعدمه ثم ذكر المصنف[3] مواقع الإعراب في الأفعال.

قوله: (**فالصحيح**) يحترز من المعتل.

قوله: (**المجرد عن ضمير بارز**) يدخل ما فيه ضمير مستتر، نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه، وخرج الضمير البارز مطلقاً.

قوله: (**مرفوع**)[4] استدرك الضمير البارز المنصوب،

(١) ينظر رأي ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة في همع الهوامع ١/٥٥.
ابن طلحة هو: طلحة علم الدين قل الصفدي عنه: كان مملوكاً اسمه سنجر فغير اسمه، وكان متقناً للعربية والقراءة ملت بحلب سنة ٧٢٤هـ ينظر ترجمته في البغية ٢/٢٠، والدرر الكلمنة في أعلام المئة الثامنة ٢/٢٢٧.

(٢) ينظر رأي المازني في الهمع ١/٦٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٢/٢٣٠ – ٢٣١: أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف والواو والياء في الأمثلة الخمسة يرتفع بالنون، وينتصب وينجزم بحذفها، وإنما أعرب هذا بالنون لأنه لما

نحو (يضرِبُكَ) و(تَضْرِبُهُ).

قوله: (**للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث**) يريد الإخبار عن الأفعال الخمسة وعنى بالتثنية، المذكر المؤنث عموماً نحو: (أنتما تفعلان يا زيدان) و(يا هندات) بالتاء من أعلى و(الزيدان والهندان يفعلان) بالياء من أسفل، والجمع المذكر فقط، لأن جمع المؤنث مبني نحو: (الزيدون يفعلون) بالياء من أسفل، والتاء: نحو(أنتم تفعلون) والمخاطبة لمؤنثة نحو: (أنت تفعلين يا امرأة). [ظ١١٣]

قوله: (**بالضمة والفتحة والسكون**) يعني هذا القسم الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع، وهوثلاثة أشياء، ما فيه ضمير مستتر نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه نحو: (يقوم زيد) وما فيه ضمير منصوب نحو: (يضربك) و(تضربه) يكون بالضمة في الرفع والفتح في النصب والسكون في الجزم نحو: (هويقوم) و(لن يقوم) و(لم يقم) ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة شعر نحو:

[٥٨٦] اليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ(١) ....

اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الياء لم يكن دوران الإعراب عليه فجعل النون بدل الرفع لمشابهته، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله المتصل لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الكلمة.

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

إثمــاً مــن الله ولا واغــل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢، وينظر الكتاب ٢٠٤/٤، والأصمعيات ١٣٠، وجمهرة اللغة ٩٦٢، وحماسة البحتري ٣٦، والشعر والشعراء ١٢٢/١، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وشرح المفصل ٤٨/١، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٧، واللسان مادة (حقب) ٩٣٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٧/١، وخزانة الأدب ٤٦٣/٣، ٤٨٤/٤.

ووجهه أنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فجعل (رَبُع) كـ(عَضُد).

قوله: (**والمتصل به ذلك بالنون وحذفها [مثل: (يضربان) و(يضربون) و(تضربين)]**[1]) يعني الضمير البارز المرفوع، وهو في الأفعال الخمسة، يكون إعرابه بالنون في الرفع وبحذفها في النصب والجزم نحو: (أنتما تفعلان) و(لن تفعلا) و(لم تفعلا)، والنون حرف إعراب حملاً له على المثنى والمجموع في الأسماء خلافاً للأخفش[2]، فإنه جعل الإعراب مقدراً بالحركة لتعذر ظهورها وحذفت في النصب والجزم، لأن المنصوب محمول على المجرور في تثنية الأسماء وجمعها، فحمل النصب هنا على الجزم، وقد شذ حذفها في الرفع نحو: ﴿سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا﴾[3] على قراءة من أدغم التاء الثانية في الظاء، وأصله (تتظاهران)، وقوله:

[٥٨٧] أبيت أسري وتبيتي تدلكي[4] ....

مستحقب: محتمل كما في اللسان ٩٣٧/٢. والواغل: الداخل على القوم في شرابهم وطعامهم من غير أن يدعى ينظر اللسان مادة (وغل) ٤٧٨٩/٦.

والشاهد فيه قوله: (أشرب) حيث سكّن الباء ضرورة.

ويروى (فاليوم أسقي) في رواية اللسان مادة وغل ٤٨٧٩/٦.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٥٦/١.

(٣) القصص ٤٨/٢٨ وتمامها: ﴿فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا لولا أوتي مثل ما أوتي موسى، أولم يكفروا بما أوتي موسى من قبل وقالوا سحران تظاهرا وقالوا إنا بكل كافرون﴾ قرأ الجمهور ساحران، وقرأ عبد الله وزيد بن علي والكوفيون (سحران) و (تظاهرا) قرأ الجمهور (تظاهرا) فعلا ماضياً على وزن تفاعل، وقرأ طلحة والأعمش (اظاهرا) بهمزة الوصل وشد الظاء. قال أبو حيان: ساحران خبر مبتدأ محذوف تقديره: (أنتما ساحران تتظاهران) ثم أدغمت التاء في الظاء وحذفت النون، ينظر البحر المحيط ١١٨/٧، وفتح القدير ١٧٧/٤، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥٠١٠/٦، وحجة القراءات ٥٤٧، والسبعة في القراءات ٤٩٥، والكشف ١٧٥/٢، والنشر ٣٤١/٢ - ٣٤٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٨٨/١، وتمامه:

وقد شذ ثبوتها نحو:

[٥٨٨] أن تقرآن على أسماء ويحكما(١) .... ـــــــــ

قوله: (**والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف**) نحو يغزو ويرمي، تقول: هو (يغزو) و(يرمي) بالضم، تقديراً لثقل الضمة على الواو والياء، و(لن يغزوَ) و(لن يرميَ) و(لم يغزُ) و(لم يرمِ) بالجزم، وإنما حذف حرف العلة للجازم، لأنه لما حُذِفَ الحرفُ، لأن حروف العلة تشبه الحركات، ولذلك نابت منابها في الإعراب، وقد جاء ظهور الضم في حال الرفع، ويختص بالضرورة:

[٥٨٩] إذا قلت علَّ القلب يسلو قيَّضت(٢) ....

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨/١، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، والبحر ٦٠/٦، وهمع الهوامع ١٧٦/١، والأشباه والنظائر ٨٢/١ ٥٩/٣، واللسان مادة (دلك) ١٤١٢/٢، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨.

والشاهد فيه قوله: (وتبيتي تدلكي) حيث حذفت نون الفعلية ضرورة والقياس (تبيتين وتدلكين) وقيل شذوذاً.

(١) صدر بيت من البحر البسيط، وعجزه:

مني السلام وأن لا تشعرا

وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٩٠/١، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، والجنى الداني ٢٢٠، وشرح المفصل ١٥/٧، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٦/٢، وشرح الرضي ٢٣٤/٢، والبحر المحيط ٢٢٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (أن تقرآن) حيث أثبتت النون والأصل أن يحذفها لأن أن ناصبة ولكن ذلك على سبيل الشذوذ.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هواجس لا تنفك تغريه

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦٢/١ وفي هامش شرح الرضي للشريف الجرجاني ٢٣٠/٢، =

وقوله:

[٥٩٠] فعوضني منها غناي ولم تكن
تساوي عنزي غيرَ خمس دراهم[1]

وقد جاء تقدير الفتحة، فقيل ضرورة حسنة، وقيل: لغة تجوز في السعة ومنه: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾[2] وقوله:

[٥٩١] أرجو وآمل أن تدنو مودتها[3] ....

قوله: (والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديراً والحذف) تقول:

والمقاصد النحوية ٢٥٢/١، وهمع الهوامع ١٨٤/١.

والشاهد فيه قوله: (يسلو) حيث أظهر الضمة على الواو. قل العيني في المقاصد النحوية: فدل هذا أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا على رأي بعض النحة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في هامش شرح الرضي ٢٣٠/٢، وينظر همع الهوامع ١٨٤/١، وخزانة الأدب ٢٨٢/٨، والدرر ١٦٩/١، والمقاصد النحوية ٢٤٧/١.

والشاهد فيه قوله: (تساوي) حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن.

(٢) البقرة ٢٣٧/٢ وتمامها: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تسموهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكاح﴾.

وقرأ الحسن إلا أن يعفونه، وقرأ ابن أبي إسحق إلا أن تعْفُون، وفرق الزمخشري بين قولك (الرجل يعفون) و (النساء يعفون) بأن الواو في الأول ضمير والنون علامة الرفع (والمحذوف لام الفعل أي واو يعفوا) والواو في الثاني لام الفعل، والنون ضميرهن، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل، الكشاف ٢٨٥/١. وقل أبو حيان: إن لام الفعل في الرجل يعفون حذفت لالتقائها ساكنة مع واو الضمير. ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/١.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخال لدينا منك تنويل

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٤٣٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، وأوضح المسالك ٦٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٥/١، وخزانة الأدب ٣٦١/١١.

والشاهد فيه قوله: (أن تدنو) حيث لن تظهر الفتحة على الواو ضرورة.

(هو يخشى) و(لن يخشى) بالضمة والفتحة تقديراً كالأسماء والحذف في الجزم لفظاً، نحو (لم يخش) وقد جاء عدم الحذف في المعتل بالواو والألف قال في الواو:

[٥٩٢]............ ـــــ من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع(1)

وقال في الألف:

[٥٩٣]............ ـــــ ولا ترضّاها ولا تملّق(2)

وقال في الياء:

[٥٩٤] ألم يأتيك والأنباءُ تنمي
بما لاقت لبون بني زياد(3)

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢، والإنصاف ٢٤/١، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ وشرح المفصل ١٠٤/١٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣، وهمع الهوامع ١٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، والدرر ١٦٢/١، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١.

والشاهد فيه قوله: (لم تهجو) حيث لم يحذف الشاعر حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم اضطراراً.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٩، وينظر الخصائص ٣٠٧/١، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وأمالي ابن الشجري ١: /٨٦، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والإنصاف ٢٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦١/١، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، واللسان ملة (رضي) ١٦٦٤/٣، وهمع الهوامع ١٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ - ٣٦٠. وصدره:

إذا العجوز غضبت فطلّق

والشاهد فيه قوله: (ولا ترضّاها) حيث أبقى حرف العلة مع وجود حرف الجزم وهذا قليل.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في ديوانه ٢٩، وينظر الكتاب ٣١٦/٣، والأغاني ١٣/١٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والجمل للزجاجي ٤٠٧، والخصائص ٣٣٣/١، وأمالي ابن =

فمنهم من أجازه في السعة، واحتج بقوله تعالى: ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[1] ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾[2] والأكثرون فضرورة على الضرورة، وقيل هذه الحروف إشباعات للحركات قبلها وليس بلامات، وقد جاء ضرورة حذف حرف العلة وإسكان الصحيح بعده نحو: (لم يغز، ولم يرم ولم يخش قال:

[٥٩٥] ومن يَتَّقْ فإن الله معه
ورزق الله مؤتابٌ وغادِ[3]

قوله: (**ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم**) يعني وينصب المضارع بـ(لن) وينجزم بـ(لم) فإذا تجرد عنهما نحو: (**يقوم زيد**) ارتفع واختلف في رافعه، فقال الأعلم:[4] لا عامل للرفع لأنه أصل الحركات،

الشجري ٨٤/٢ – ٨٥ والإنصاف ٣٠/١، وشرح المفصل ٢٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١/١، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، ومغني اللبيب ١٤٦، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢ وهمع الهوامع ١٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ – ٣٦١ – ٣٦٢.

والشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) حيث أثبت الياء ضرورة ويروى أم يأتك وهل أتاك وألم أتاك وألم يبلغك ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) يوسف ٩٠/١٢ وتمامها: ﴿قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾. قرأ قنبل بياء في الوصل والوقف، وحذفها الباقون في الوصل والوقف. ينظر الكشف ١٨/٢، والسبعة في القراءات ٣٥١، وينظر البحر المحيط ٣٣٦/٥.

(٢) الأعلى ٦/٨٧ قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٥٣/٨: وأثبتت الألف في (فلا تنسى) وإن كان مجزوماً بـ (لا) التي للنهي لتعديل رؤوس الآي.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٩/٢، والصاحبي في فقه اللغة ٤٨، والمحتسب ٣٦١/١، واللسان مادة (أوب) ١٦٧/١، وهمع الهوامع ١٧٩/١، والدرر ١٦١/١.
وفي اللسان روي بإثبات الياء، والمؤتاب اسم فاعل من أتاب افتعل من الأوب.
والشاهد فيه قوله: (يتقْ) حيث سكّن القاف للضرورة الشعرية والأصل يتقِ.

(٤) ينظر الهمع ٤١/١، ٢٧٤/٢.

وتسميته مرفوعاً على الإهمال، وقيل: له عامل، فقال جماعة من البصريين[1] واختاره المصنف:[2] إنه علمي وهوتجرده عن الناصب والجازم، وهذا يحتمل أنهم يريدون أنه أشبه المبتدأ فرفع مثله، لأنهما متجردان عن العوامل، وقد صرح به بعضهم، وقيل: يريدون به الإهمال كالأعلم، وقيل: يجعلون التجرد علامة، ورد بأن العدم لا يعمل في أمرِ تنوين، وقيل: عامله وجودي، فقال الكسائي:[3] رافعه حروف المضارعة، ورد بأن حرف المضارعة موجود مع المنصوب والمجزوم، وقال ثعلب:[4] شبهه بالاسم أَوْجَبَ له جنسَ [و١١٤] الإعراب، وقال جماهير البصرية:[5] واختاره الزمخشري:[6] إن الرفع له وقوعه موقع الاسم، وردّ بأن الوقوع موقع الاسم لا يوجب جنساً من الإعراب، إذ لوأوجب لزم إعراب الماضي، وقال المصنف:[7] قد لا يقع موقع الاسم نحو: (يقوم زيد)، و(كاد زيد يقوم)، وأجيب عن (يقوم زيد) بأن المتكلم في موضع خبر إن شاء جاء بالاسم أوبالفعل، وإنما لزم الفعل لغرض وهوأن هذه الأفعال وصفت لمقاربة حصول الشيء أوالأخذ فيه، فجعل ذلك الشيء

---

(١) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والهمع ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٢.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح المفصل ١٢/٧، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، والهمع ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والهمع ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، والهمع ٢٧٤/٢.

(٦) ينظر المفصل ٢٤٥، وشرحه لابن يعيش ١٢/٧.

(٧) ينظر رأي المصنف في الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/١ وما بعدها.

وهوخبرها بلفظ الحال تقوية للمعنى والمراد، وقد جاء ما يبنيه على الأصل نحو:

[٥٩٦]...... وما كدت آئبا[١] .... ———

(وعسى الغوير أبؤساً)[٢].

---

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٩١، وينظر الأغاني ١٥٩/٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣، والخصائص ٣٩١/١، والإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل ١٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١، واللسان مادة (كيد) ٣٩٦٥/٥، وهمع الهوامع ١٤١/٢، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ٣٧٥. والبيت هو:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيباً وكم مِثلها فارقْتها وهي تصْفرُ

والشاهد فيه قوله: (وما كدت آئباً) أن هذه الأفعل التي للمقاربة وضعت لمقاربة حصول الشيء أو الأخذ به، وذلك كما ذكر الشارح.

(٢) وهو من أقوال العرب وأمثالهم ينظر الأمثل لأبي عبيد ٣٠٠، ومجمع الأمثل ٦٤٠/١، والمستقصى ١٦١/٢، واللسان مادة (غور) ٣٣١٥/٥، وهذا المثل يقل عند التهمة، وربما جاء الشر من معدن الخير كما في اللسان.

نواصب الفعل المضارع

قوله: (**وينصب ب(أن) و(لن)**[1]) [**إذن وكي**][2] شرع في عد نواصب الفعل فبدأ ب(أنْ) لأنها أصلهن، لأن منهنّ مالا يعمل إلا بتقديرها، وإنما عملت للاختصاص، ونصبت حملاً لها على الفعلية، ولأنهما مصدريتان ولفظهما واحد.

قوله: (**وب(أنْ) مقدرة النصب**)، النواصب عشرة فمنها ما يعمل بنفسه وهي أربع، (أن) و(لن) و(إذن)[3] و(كي)، ومنها ما يعمل بتقدير (أن) وهي الست البواقي: (حتى) و(لام كي) و(لام الجحود) و(الفاء) و(الواو) و(أو)، وبعضهم جعلها عاملة بنفسها.

قوله: (**فـ(أنْ) مثل: (أريد أن تحسن إليّ)**، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4])

(١) منهب الجمهور أنها بسيطة، قل سيبويه في الكتاب ٥/٣: (فأما الخليل فزعم أنها (لا أنْ) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيادة) وكذلك ذهب الكسائي منهب الخليل، ومنهب الفرّاء أن أصل (لن) و (لم) و (لا) فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم، كما في المغني ٢٧٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. ١٩٣.

(٣) منهب الجمهور أنها حرف بسيط، ومنهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها (إذا) ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقل الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من (إذا) و (أنْ) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت. ينظر الكتاب ١٢/٣، والمقتضب ٧/٢، والجنى الداني ٣٦٣، والمغني ٣٠ وما بعدها.

(٤) البقرة ١٨٤/٢، وتمامها: ﴿فمن تطوع خيراً فهو خيرٌ له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾.

مثلٌ بمثال فيما نصبه بالحركة، ومثال فيما نصبه بحذف النون، ولها مواقع: مصدرية كهذين المثالين، وزائدة نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1] ومفسرة نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾[2] وزاد الكوفيون[3] شرطية نحو:

[٥٩٧] أتجزع أن أذنا قتيبة حُزَّتا[4] .... ـــــــــــ

لأنها لوكانت مصدرية لم تدخل على الاسم، ولأنه قد روي بكسر (إن) على شرطية فتحمل المفتوحة عليها.

ولا يعمل شيء من هذه المعاني سوى المصدرية على ما يفصل، وأجاز الأخفش[5] عمل الزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[6] ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا﴾[7] ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾[8] وردّ بأنها مصدرية في هذه المواضع[9].

---

(١) يوسف ٩٦/١٢، وتمامها: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾.
(٢) النحل ١٢٣/١٦، وتمامها: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾.
(٣) ينظر المغني ٣٩، والجنى الداني ٢٢٣، وينظر شرح الرضي ٢٣٥/٢.
(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦١/٢، وينظر الكتاب ١٦١/٣، والجنى الداني ٢٢٤، وأمالي ابن الحاجب ٢١٨/١، ومغني اللبيب ٣٩، وشرح شواهد المغني ٦٨/١، وهمع الهوامع ١٤٨/٤، وخزانة الأدب ٢٠/٤، ٧٨/٩ – ٨٠ – ٨١.
والشاهد فيه قوله: (أتغضب أنْ أذنا) حيث جاءت (أنْ) بمعنى (إذ) على أنها شرطية على رأي الكوفيين وليست مصدرية وقد علل الشارح ذلك.
(٥) ينظر الجنى الداني ٢٢٢.
(٦) الأعراف ١٢/٧، وتمامها: ﴿قال ما منعك ألاّ تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾.
(٧) الحديد ١٠/٥٧، وتمامها: ﴿وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله ولله ميراث السموات والأرض لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل...﴾.
(٨) البقرة ٢٤٦/٢، وتمامها: ﴿قالوا وما لنا ألاّ نقاتل في سبيل الله وقد أُخرجنا من ديارنا وأبنائنا...﴾.
(٩) ينظر مغني اللبيب ٥٥.

قوله: (والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه) نحو: [علمت أنْ سيقوم، وأنْ لا يقوم] [1] يعني وليست الناصبة للفعل، وإلا فهما مصدريتان عند الأكثر وبعضهم جعل المخففة من الثقيلة الواقعة بعد العلم واليقين غير مصدرية، وأما المختصة بالفعل سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ [2] وأما ماضياً نحو (أعجبني أن ضربت) أوأمراً نحو (كتبت إليه أن قم) خلافاً لابن طاهر [3]، فإنه جعل الداخلة على الماضي والأمر قسماً ثالثاً.

والفرق بين المخففة والناصبة أنها إن وقعت بعد علم ويقين فهي المخففة، ويلزمها العوض ب(قد) و(لو) و(السين) و(سوف)، على ما سيأتي في باب (إنّ) وأخواتها، ومما هوفي معنى التحقيق والتبيين والانكشاف والظهور والنظر الفكري، وكذا إن دخلت على جملة اسمية نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [4] وقوله:

[٥٩٨] .... أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يحفى وينتعل [5]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٩٤.

(٢) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي ابن طاهر – وهو غير ابن بابشاذ – في الجنى الداني ٢١٧ والمغني ٤٣.
هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي المعروف بالخدّب مات في ٥٨٠هـ – واشتهر بتدريس الكتاب وله عليه طرز مدونه مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وله تعليق على الإيضاح، وكان من حذّاق النحويين وأئمة المتأخرين وقد أطنب فيه كل من أخذ عنه. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٨/١.

(٤) يونس ١٠/١٠ وتمامها: ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، والكتاب ١٣٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢، والمقتضب

أوعلى جملة شرطية نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾[1] أوفعلية غير متصرفة نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[2] ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾[3] فهي المخففة من الثقيلة، وإن وقعت بعد طمع وإشفاق نحو: ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾[4] و﴿أَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[5] فهي المصدرية.

قوله: (**والتي تقع بعد الظن ففيها وجهان**) يعني تكون مصدرية، وهوالأكثر، ومخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[6] فإن رَفَعْتَ فهي المخففة ولزمت حروف العوض، وإن نَصَبْتَ فهي المصدرية، ولم يجز دخول شيء من حروف العوض عليها إلا (لا) فإنها تدخل على المخففة والمصدرية، وفيها الاحتمال، قال نجم الدين:[7] ما معناه: التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا بعد الظن والحسبان ولا ما في معنى القول، فهي المصدرية، سواء كانت بعد طمع وإشفاق أوغيره، (أعجبني أن تقوم)

٩/٣، والمنصف ١٢٩/٣، وشرح المفصل ١٧١/٨، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح الرضي ٢٢٢/٢، ورصف المباني ١١٥، وهمع الهوامع ١٨٥/٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥.

والشاهد فيه قوله: (أن هالك) حيث أضمر اسم (أن) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير: أنه هالك والخبر جملة (كلّ من يحفى وينتعل هالك) فهالك خبر مقدم كـ (كل).

(١) النساء ١٤٠/٤ وتمامها: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره....﴾.

(٢) النجم ٣٩/٥٣.

(٣) الأعراف ١٨٥/٧ وتمامها: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء، وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبأي حديث بعده يؤمنون﴾.

(٤) الشعراء ٨٢/٢٦ وتمامها: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾.

(٥) يوسف ١٣/١٢ وتمامها: ﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون﴾.

(٦) المائدة ٧١/٥ وتمامها: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم....﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٣٤/٢.

ونحو: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ﴾[1] و﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ﴾[2] و﴿وَأَن تَصُومُوا﴾.

وقد حُكِيَ عن بعض النحاة في المصدرية إلغاء عملها وتشبيهاً لها بما نحو: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[3] بالرفع وقوله:

[٥٩٩] أن تقرآن على أسماء[4] .... ــــــــ

[ظ١١٤] وروى اللحياني والكوفيون[5] الجزم بها أيضاً ن وقال بعض الكوفيين:[6] فصحاء العرب ينصبون بها، ودونهم يرفعون بها، ودونهم يجزمون بها، وأنشدوا:

[٦٠٠] إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا

تعالوا إلى أن يأتنا الليل نحطِبِ[7]

(١) الشعراء ١٩٧/٣٦ وتمامها: ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل﴾.
(٢) القصص ٤٧/٢٨ وتمامها: ﴿ولولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك ونكون من المؤمنين﴾.
(٣) البقرة ٢٣٣/٢، قرأ الجمهور بنصب (يتمّ) وقرأ مجاهد والحسن وحميد وابن محيصن وأبو رجاء (تَتُمَّ) الرضاعة، وقرأ أبو حنيفة وابن أبي عبلة والجار ورد بن أبي سبرة بالنصب لكن بكسر الراء في الرضاعة، وقرأ مجاهد برفع الميم، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٦/١، والبحر المحيط ٢٢٣/٢.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٧٤٤.
(٥) ينظر الجنى الداني ٢٣٦.
(٦) والمقصود به الرؤاسي وهو محمد بن الحسن أبو جعفر أستاذ الكسائي والفراء وأول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين ينظر بغية الوعاة ٨٢/١ - ٨٤.
(٧) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩، وسمط اللآلي ٦٧، والمفضليات ١٤٥، وأمالي المرتضى ١٩١/٢، والجنى الداني ٢٢٧، ومغني اللبيب ٤٥، وشرح شواهد المغني ٩١/١، وخزانة الأدب ٩٣/٤.
ويروى إذا ما ركبنا. ويروى قومنا بدل أهلنا. ويروى أن يأتي بدل أن يأتنا وبالتالي يبطل الاستشهاد به.
والشاهد فيه قوله: (أنْ يأتنا) حيث جزمت (أن) الناصبة الفعل المضارع على لغة بعض العرب كما حكى اللحياني وبعض الكوفيين.

قوله: (و(لن) **ومعناها نفي المستقبل**) قال الجمهور: هي بسيطة، جيء بها لنفي المستقبل، وقال الفرّاء أصلها (لا) أبدلت ألفاً ونوناً[1]، وضعف بأنه عكس الإبدال، وقال الخليل: أصلها (لا أن) حذفت الهمزة تخفيفاً لأنها في معنى (لا) لنفي المستقبل.

قوله: (**ومعناها نفي المستقبل**) قال المصنف: هي مثل (لا) في المعنى إلا (لنْ) آكد منها تقول: (لا أبرح) فإذا أكدت قلت (لن أبرح) وهوقول الزمخشري[2]، وروي عنه في الأنموذج أنها للتأبيد[3]، ورده المصنف[4] بوقوع الغاية بعدها نحو: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[5] وأجيب بأنها خرجت في الآية عن معنى (لا) وأنها باقية للتأبيد والمراد به التأكيد، قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[6] وقد أخبر بأنهم يتمنونه في الآخرة[7].

وهي ناصبة بنفسها وقد روي الجزم بها قال:

(١) ينظر رأي الفراء في الجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٣٧٣، وشرح الرضي ٢/٢٣٥، والهمع ٤/٩٤.
(٢) قال الزمخشري في المفصل ٣٠٧: و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل تقول: (لا أبرح مكاني) قال تعالى: (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) و (لا) أبرح حتى أبلغ.
(٣) إن دعوى التأبيد عند الزمخشري ثبتت بإحدى نسخ متن الأنموذج وهذه النسخة هي التي اعتمد عليها ابن هشام في رد دعوى الزمخشري بأن لن تفيد التأبيد كما فعل في المغني ٣٧٤، وتبعه على ذلك من ذهب في تخطئة الزمخشري منهم شارح الكافية هذا. قال الشيخ الأردبيلي: ١٧٤ ولكن في بعض نسخ متن الأنموذج: (التأبيد) بدل (التأكيد) ثم قال الشيخ الأردبيلي في حاشية الأنموذج ١٧٤: معناها نفي المستقبل نفيا مؤكداً لا مؤبداً كما قال الزمخشري مثل (لن أبرح) ولا مؤبداً في الدين كما قيل وهو الحق، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى: فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) تناقض لأن لن تقتضي التأبيد) ينظر للتفصيل في الهمع ٤/٩٣ وما بعدها.
(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.
(٥) يوسف ١٢/٨٠.
(٦) البقرة ٢/٩٥ وتمامها: ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين﴾.
(٧) وقد أخبر الله عن أهل النار من الكفار والمشركين أنه يطلبونه كما في قوله تعالى: (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون).

[٦٠١]................................ ـــــــــ فلن يحلُ للعينين بعدكِ منظر[١]

وقال:

[٦٠٢] لن يَخِبْ الآن من رجائك مَنْ
حرّك من دون بابك الحلقه[٢]

قوله: (وإذن) هي بسيطة عند الجمهور[٣]، وقال الخليل: هي مركبة من (إذا) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية ومعناه ا الجواب والجزاء عند سيبويه[٤] والجمهور، تقول لمن قال: (أنا آتيك) (إذن أحسنْ إليك)، فقولك (إذن أحسن إليك) جواب لقوله وجزاء له على إتيانه، وتقديره: (أني تأتني أحسنْ إليك) وقال الفارسي:[٥] هي للجواب وجوباً، وأما الجزاء فقد تكون له، وقد تخلوعنه نحوقولك: (لمن يحدثك): (إذن أظنك صادقاً) لا يصح أن يراد: إن تحدثني، لأنه يلزم منك الاستقبال، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[٦] أي الجاهلين بأن الوكزة تقتله،

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أيادي سبا يا عزُّ ما كنت بعدكم

وهو لكثيّر عزة في ديوانه ٣٢٨، ينظر الجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٣٧٥، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، ورصف المباني ٢٨٨، والبحر المحيط ٢٦٢/٧.

والشاهد فيه قوله: (فلن يحل) حيث جزم الفعل بـ (لن) على سبيل الشذوذ وقيل وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف، واجتزأ بالفتحة التي قبلها لأنها تدل عليهما (الجنى الداني ٢٧٢).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي يمدح الحسين علي رضي الله عنهما وهو في المغني ٣٧٥، وشرح شواهده ٦٧٧/٢، وهمع الهوامع ٩٧/٤، والدرر ٦٣/٤، وشرح الأشموني ٥٤٨/٣، والأشباه والنظائر ٢٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (لن يخب الآن) حيث عملت لن عمل لم في الجزم وذلك على سبيل الشذوذ.

(٣) ينظر رأي الجمهور في الجنى الداني ٣٦٣، والمغني ٣٠ وما بعدها، والأصول ١٣٧/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر الكتاب ١٢/٣.

(٥) ينظر رأي الفارسي في الجنى الداني ٣٦٤، والمغني ٣٠.

(٦) الشعراء ٢٠/٢٦.

فإنها لا غير وقال سيبويه[1] والجمهور: هي جواب وجزاء لمقدر، أي إن كنتُ فعلتُ ذلك كافراً بأنعمكِ كما زعمت فأنا ضالٌّ، ولم يثبت بذلك لنفسه كفراً ولا ضلالاً، لأنه يظن أن الوكزة لا تقتله. قال صاحب البرود: أويكون المعنى: قتلت القبطي اعتداءً منك وعدواناً، فقال: إن فعلتُ ذلك فإذاً أنا من الضالين، لكني قتلته دفعاً، وأما قوله:

[٦٠٣] اردد حمارك لا يرتع بروضتنا

إذن يُردَّ وقيدُ العَيْرِ مكروبُ[2]

قوله: (وإذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها)[3] ذكر أنها تنصب الفعل بشرطين: الأول: عدم الاعتماد أن يكون ما بعدها جزاء نحو: (إن تأتيني إذن أكرمك) أوجواب قسم نحو: (إذن والله لا أكرمك) أوخبر مبتدأ

(١) ينظر الكتاب ١٤/٢، شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٢٣٥/٢ – ٢٣٦، والمغني ٣٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عَنَمَه الضبي في الكتاب ١٤/٣، والأصمعيات ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢، والمفضليات ٣٨٣، والمقتضب ١٠/٢، وجمهرة اللغة ٣٢٨، والأصول لابن السراج ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٨٦، واللسان مادة (كرب) ٣٨٤٦/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٤٤/٢، وشرح الرضي ٢٣٨/٢. ويروى ازجر بدل اردد ولا تنزع سويته بدل لا يرتع بروضتنا.

والشاهد فيه قوله: (إذن يردّ) حيث أعمل إذن ونصب فيها الفعل بعدها لأنها مصدر في الجواب والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعاً للحل.

(٣) ينظر الاعتماد في الكتاب ١٥/٣، وشرح الرضي ٢٣٨/٢ حيث قال: ويعني بالاعتماد: أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: (أنا إذن أكرمك).

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبل إذن نحو: إنْ تأتيني إذن أكرمك.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو: والله إذن لأخرجن وقوله:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها.

نحو: (زيد إذن يكرمك) فإنه لا يجوز عملها مع هذه، وكذلك إذا تقدم معمولها عليها نحو: (أكرمك إذن) لم تعمل أبداً.

الثاني قوله: (**وكان الفعل مستقبلاً**) [**مثل: إذن تدخل الجنة**][1] فإذا كان حالاً لم تعمل[2] نحو: (إذن أظنك صادقاً) لمن يحدثك، لأنها عملت لشبهه، فإذا كانت للحال يظل الشبه، وزاد بعضهم: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير (لا) أوالقسم نحو: (إذن اليوم أكرمك) فإنها لا تنصب، وأما مع (لا) والقسم فينتصب نحو: (إذن لا أفعلَ) و(إذن والله أُكْرِمَك) والكسائي وهشام[3] أجاز الفصل بمعمول الفعل، والصحيح أنه لم يسمع إلا مع (لا) أوالقسم.

قوله: (**وإذا وقعت بعد الواووالفاء فالوجهان**) وأنت إن كان مع العطف اعتماد نحو: (زيد يكرمك) و(إذن يحدثك) وجب الإلغاء وإن لم يكن اعتمادُ، وكان ما بعدها معطوفاً على منصوب، نحوقولك لمن قال: (أنا أزورك إذن أكرمَك) و(إذن أُحْسِنَ إليك) وجب النصب، وإن كان غير ذلك وهومراد المصنف[4] نحوقولك لمن قال: (أنا آتيك) و(إذن أكرمُك) و(فإذن أكرمُك) جاز الوجهان، فإن نظرت إلى العطف فقد

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) إذن تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط كما ذكره ا المرادي في الجنى الداني ٣٦١ – ٣٦٢:

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً فإن كان حالاً رفع.

الثاني: أن تكون مصدره فإن تأخرت ألغيت.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، وإن فصل بالقسم لم يعتبر.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء.

(٣) ينظر رأيهما في الجنى الداني ٣٦٣، ومغني اللبيب ٣٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

حصل الاعتماد فلا ينصب وهوالأجود [و١١٥] وإن نظرت إلى استقلال ما بعدها بنفسه نصبت، وقد ورد الوجهان في قوله: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ﴾ (١) بإثبات النون في السبع وبحذفها شاذاً.

قوله: (وكي، مثل: أسلمت كي أدخل الجنة)، اختلف في عملها، فقال الكوفيون(٢) هي عاملة بنفسها، واختاره المصنف(٣) وهي عنده من خواص الفعل ويقولون في (كيمه) أن أصلة: كي أفعل ماذا، وقال الخليل وسيبويه(٤) إنها عاملة بتقدير (أن) لدخولها على الاسم نحو:

[٦٠٤]............................ ـــــــــــ ..... تَغُرَّ وتخدعا(٥)

وقال جمهور البصريين(٦) إن لم تدخل اللام عليها فالعمل (لأن) مقدرة، وإن دخلت فهي العاملة بنفسها لأنها تكون مصدرية، لأن حرف الجر(٧) لا

(١) الإسراء ٧٦/١٧، وتمامها: ﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا﴾.
قرأ أُبيّ (وإذاً لا يلبثوا) بحذف النون، أعمل إذاً فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وقرأ عطاء (لا يُلَبّثون) بضم الياء وفتح اللام والباء مشددة وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء (لا يُلبِّثون). ينظر البحر المحيط ٦٦/٦، والمختصر لابن خالويه ٧٧، والنشر في القراءات العشر ٣٠٨/٢.
(٢) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٢٦٢، وشرح الرضي ٢٣٩/٢، ومغني اللبيب ٢٤٢.
(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٣.
(٤) ينظر الكتاب ٦/٣ - ٧، وشرح الرضي ٢٣٩/٢.
(٥) جزء بيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٧/٢، ورصف المباني ٢١٧، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٦، وشرح الرضي ٢٣٩/٢، والجنى الداني ٢٦٢، والمغني ٢٤٢، ونسبة السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ لحسان بن ثابت، وينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧، والإنصاف ٥٨٠/٢، وأوضح المسالك ١١/٣، وهمع الهوامع ١٠٠/٤، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ - ٤٨٢.
والشاهد فيه قوله: (كيما أن تغرَّ) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) وذلك لأن كي هنا دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرياً وكي هنا تعليلية فيقدر بعدها أنْ إذا لم تكن موجودة.
(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٦/٢، وشرح الرضي ٢٣٩/٢.
(٧) وممن يقول بأنها حرف جر الأخفش فهي حرف جر في جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها

يدخل على مثله، وإنما يدخل على اسم أوما في تأويله فتكون مصدرية، وإذا كانت مصدرية لم تقدر بعدها (أنْ).

قوله: (**ومعناها السببية**) يريد الدلالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها[1]، وهذا حيث تكون عاملة بتقدير (أن)، وحيث تكون عاملة بنفسها تكون مصدرية، وكذلك إذا دخلت عليها اللام، لأنها لو كانت للسببية لم تدخل اللام، ولأنه لا يصح الجمع بين حرفين لمعنى واحد، وأما المصنف[2] فإنه اختار عملها بنفسها وجعلها للسببية وله أن يقول: معناها السببية وقد نابت عن (أنْ) فتعمل بنفسها للنيابة لأن معناها المصدرية فلا تنافي حينئذٍ ودخول اللام عليها، مثل قوله:

[٦٠٥] فأصبحن لا يسألنني عن بما به[3] ....

وردّ بأن دخول اللام على كي كثير فصيح، وهذا قليل ضعيف.

بتقدير أن وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي أن أكرمك قل:

فقلت أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً ... لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا

وينظر شرح الرضي ٢/٢٣٩.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٢/٢٣٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أصعّدَ في علو الهوى أم تصوبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١، وينظر سر صناعة الإعراب ١/٢٨٦، ومغني اللبيب ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٤، والبحر المحيط ٧/٦٧، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥، وهمع الهوامع ٤/١٦٢، وخزانة الأدب ٩/٥٢٧ – ٥٢٨، ويروى لا يسألنه بدل لا يسألنني.

والشاهد فيه قوله: (عن بما) حيث أكد حرف الجر (عن) توكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له وهو الباء التي بمعنى (عن) والمتصلة في اللفظ بـ (ما) الموصولة.

قوله: (وحتى)[1] هذه أول النواصب بتقدير (أنْ) وإنما قدرت (أنْ) بعدها مع الفعل لأنها حرف جر وحروف الجر من خواص الأسماء فلما دخلت على الفعل وجب أن تقدر لها ما تسبكه اسماً وليس ذلك إلا ب(إذن) أو(كي) و(ما) و(كي) مقدرة[2] وأيضاً يتعذر تقديرها في نحو: (سرت حتى تغيب الشمس) فلم يبق إلا (أنْ) فوجب تقديرها، ول(حتى) في الإعراب أربعة أحوال: جارّة، وذلك في الاسم وتكون بمعنى (إلى) نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[3] وعاطفة نحو: (قدم الحاجُ حتى المشاةُ)، وابتدائية نحو:

[٦٠٦]............................ ـــــــــــــ وحتى الجيادُ ما يُقَـدْنَ بأرسانِ[4]

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢٤٠/٢ – ٢٤١، اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار أن، فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والواو والفاء وأو حروف عطف، ولا ينصب عندهم شيء منها شيء بنفسه، وعند الكوفيين أنّ حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب، وعند الجرمي أن الفاء والواو و أو ناصبة بنفسها، وقال الفراء الأفعل بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب.

وقال الكسائي من بين الكوفيين إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر الذي بعدها في نحو: (سلام هي حتى مطلع الفجر) بتقدير حرف الجر أي إلى بعدها أي حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

(٢) العبارة منقولة عن الرضي بتصرف دون إسناد ٢٤١/٢.

(٣) القدر ٥/٩٧.

(٤) البيت من الطويل، وصدره:

سريْتُ بهم حتى تكل مطيُّهمْ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٣، وينظر الكتاب ٢٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح المفصل ١٩/٨، ومغني اللبيب ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١، ورصف المباني ١٨١/٥، واللسان مادة (مطا) ٤٣٣٦/٦، وهمع الهوامع ١٥٩/٥، وشرح الأشموني ٤٢٠/٢.

والشاهد فيه قوله: (حتى الجياد) حيث جاءت حتى ابتدائية وليست عاطفة كما زعم ابن السيد فيما نقله عنه ابن هشام في المغني ١٧٢.

وناصبة للفعل وهوالمراد، ولها معنيان:

أحدهما: في الناصبة السببية وذلك في الناصبة بمعنى (كي) الابتدائية بمعنى الفاء.

الثاني: الغاية وذلك في الجارة والعاطفة والناصبة بمعنى (إلى أن).

قوله: (**إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله**)[1] يريد أنها تنصب الفعل بشرط استقبال الفعل بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى وقت الكلام[2]، فقد يكون ماضياً لأن الاستقبال قد يكون حقيقة نحو: (أسير بكرة يومي حتى تغيب الشمس)، و(أسلمت حتى أدخل الجنة)، وقد يكون حكاية نحو: (كنت سِرتُ بكرة أمس حتى تغييب الشمس).

قوله: (**بمعنى كي أوإلى [أنْ]**)[3] مع استقبال الفعل حقيقة أوحكاية، كانت ناصبة.

قوله: (**مثل ((أسلمت حتى أدخل الجنة))**) هذا مثال للتي بمعنى (كي).

وقوله: (**وكنت سرت حتى أدخل البلد**)، صالح لمعنى (كي) أو(إلى أن)، وإنما أتى (بكنت) تنبيهاً على حكاية الاستقبال.

(١) في الكافية المحققة (قبلها) بدل (قبله).

(٢) قال المصنف في شرحه ١٠٣: (يعني أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل مترقباً بالنظر إلى ما قبله، ولا يلزم أن يكون مترقباً عند الإخبار به).

(٣) خلت الكافية المحققة من [أن]، قال الرضي في شرحه ٢٤٢/٢: (لأن حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا يخلو إما أن يكون بمعنى كي أو إلى) وقال المصنف: (فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء، وأما إذا انتفى شرط الاستقبال معها فلابد أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها بخلاف حال الاستقبال). ينظر شرح المصنف ١٠٣ - ١٠٤.

قوله: (**وأسير حتى تغيب الشمس**) هذا مثال لمعنى (إلى أن) واعلم أن (حتى) قد تكون بمعنى (إلى أن) فقط، حيث لا تكون سببية نحو: (سرت حتى تغيب الشمس)، وبمعنى (كي) فقط، وذلك حيث تكون سببية، واستقبالاً نحو: (أسلمت حتى أدخل الجنة) بمعنى الفاء فقط حيث تكون سببية وحالاً نحو: (سرت حتى أدخل البلد الآن) وبمعنى (كي) و(إلى أن) تحتمل السببية وخلافها، ويتعين الاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد غداً) وبمعنى (كي) و(الفاء) حيث تتعين السببية، وتحتمل الاستقبال، نحو: (أسلمت حتى يغفر الله لي) وقد تكون بمعناها جميعاً حيث تحتمل السببية وخلافها والحال والاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد).

قوله: (فإن أردت الحال حكاية أوتحقيقاً كانت حرف ابتداء فيرْفع)[1] [ظ١١٥] مثال حكاية الحال: (شَربتِ الإبل بالأمس حتى يجيء البعيرُ يَجُر بَطْنَه) وقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[2] ومثال التحقيق: (مرض فلان حتى لا يرجونه)، وتكون حينئذٍ من حروف الابتداء ويقدر بعدها مبتدأ، أي (هويجيء)، (وهولا يرجى) وينقطع عملها لتقدير مبتدأ، وقيل: يظل عملها لأن فعل الحال في تقدير (أنْ) وهي لا تعمل إلا بتقديرها.

---

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٣/٢: (أي حرف استئناف أي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب، لأن حتى المنصوب ما بعدها حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتدأ مقدراً أي (أنا أدخلها) في قوله: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالرفع على قراءة نافع – فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاء أمرنا﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة).

(٢) البقرة ٢١٤/٢.

قوله: (**فيرفع وتجب السببية**) أي ترفع ما بعد (حتى) على الابتداء، وتكون بمعنى (الفاء) وما قبلها سبب فيما بعدها نحو: (مرض حتى لا يرجونه) تقديره: (فهم لا يرجونه الآن) لأجل مرضه، ولا تكون هنا بمعنى (كي) ولا (إلى أن).

قوله: (**ومن ثم امتنع الرفع في ((كان سيري حتى أدخلها))**) أي ومن أجل أنها حرف ابتداء إذا جعلت الفعل حالاً يقدر بعدها المبتدأ امتنع الرفع في خبر كان الناقصة، لأنه يستقل ما بعد حتى بتقدير المبتدأ وينقطع عما قبله فيؤدي إلى بقاء (كان) الناقصة بلا خبر[1].

قوله: (**أَسِرْتَ حتى تدخلَها؟**) أي وامتنع رفعُ تدخلها في قولك: (أسرت حتى تدخلها) لأنك إذا رفعته كان فعلاً حالاً وحتى سببية، فيكون ما قبلها سبباً فيما بعدها، فيؤدي إلى أن يكون قاطعاً بحصول المسبّب وهو الدخول، شاكاً في السبب وهو السير، لأنك استفهمت عنه وذلك لا يصح[2].

قوله: (**وجاز ((كان سيري حتى أدخلها))[3] في التامة**)، يعني وأما إذا

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤، والعبارة منقولة بتصرف يسير عنه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/٢٤٣.

(٣) قل المصنف في شرحه: (لأنك إذا جعلت الفعل حالاً وجب الحكم على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فتبقى بغير خبر فيفسد معناها، وكذلك امتنع أسرت حتى تدخلها بالرفع، لأنك إذا جعلته فعل حال وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها فتكون حاكماً بوقوع المسبب شاكاً بوقوع السّبب لأنك استفهمت عنه وأما إذا قلت كان سيري =

كانت تامة جاز حتى أدخلها بالرفع، لأن كان التامة لا تفتقر إلى خبر مع جواز النصب على تقدير نقصانها.

قوله: (**وأيّهم سار يدخلها**)، يعني فإنه يجوز رفع يدخلها في (أيهم سار) مع جواز النصب، لأن الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل، لأنه قد عَلِمَ سائراً ما ولكن استفهم عن تعيينه.

قوله: (**ولام كي**)[1]، وهي ثانية النواصب بتقدير (أن) وهي لام التعليل الجارة ونسبتها إلى (كي) لأنها بمعناها نحو: قوله: (**أسلمت لأدخل الجنة**) أي (كي أدخل الجنة).

قوله: (**ولام الجحود**[2]، **لام تأكيد بعد النفي ل كأن**) هذه ثالثة النواصب بتقدير (أن) وشَرَطَ في نصبها شرطين:

حتى أدخلها وقصدت التامة جاز الوجهان النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع لأنه إنما كان من حيث احتيج إلى خبر، فإذا كانت التامة لم تحتج إلى خبر).

(١) هذه اللام سميت بلام (كي) لأنها بمعنى (كي) لأنها للسبب وكي كذلك، وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، وتكون قبلها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة. وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعدها بإضمار (أنْ). ينظر رصف المباني ٢٢٤ – ٢٢٥، وشرح المفصل ٢٠/٧ – ٢٨، وشرح المصنف ١٠٤، وشرح الرضي ٢٤٤/٢، والمغني ٢٤١ وما بعدها.

(٢) الفرق بين لام الجحود وبين لام كي، أن لام كي يكون قبلها كلاماً تاماً بخلاف لام الجحود فإنها مع ما بعدها في موضع خبر كان المنفية بما، وحكى عن بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار (أن) مستدلاً بقوله تعالى: (وما كان هذا القرآن أن يفترى) يونس ٣٧/١٠، وردّ بأن الآية لا دليل بها لأن أن يفترى في تأويل مصدر وهو الخبر، وقل أبو حيان في افتراء أو مفترى، ويزعم بعض النحويين أن (أنْ) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود وأنه لما حذفت اللام أظهرت (أنْ) وأن اللام وأنْ يتعاقبان، فحيث جيء باللام لم تأت بأنْ بل تقدرها وحيث حذفت اللام ظهرت أنْ، والصحيح أنهما لا يتعاقبان وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار (أن) إذ لم يقم دليل على ذلك، ينظر رصف المباني ٢٢٥، وهمع الهوامع ١٠٨/٤.

أحدهما: أن تكون في النفي، فلا يجوز (كان زيد ليقوم).

الثاني: أن تكون في خبر (كان) نحوقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[1] وأجازها بعضهم في سائر أخوات كان حملاً عليها، واختلف في خبر كان، فذهب البصريون[2] إلى حذفه وجوباً لسد اللام وما بعدها مسدّه، واللام حرف جر متعلق بذلك الخبر تقديره: وما كان الله مريداً لعذابهم، وقال الكوفيون: الخبرُ الفعل نفسه واللام زائدة للتوكيد، وهي المعاملة هي (ولام كي) من غير تقدير (أنْ) لأنهما لوعملا بتقديرها لزم منه حذف (أن) مجرورة وهوضعيف، واعترض بظهور (أن) كثيراً بعد (لام كي)، والفرق بين (لام كي) و(لام الجحود) أنّ لام الجحود تختص بكان والنفي بخلاف (لام كي) فإنها لا تختص، وأنه يجب إضمار (أن) مع الجحود ويجوز إظهارها مع (لام كي)، وأنّ النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهوالخبر المقدر، وفي لام كي متسلط على ما بعدها، ذكر هذه الفروق أبوحيان[3] وقال أبوالبقاء:[4] لام الجحود هي (لام كي)، وله أن يقول: هذه الفروق لفظية قلاحة لعدم تغير المعنى.

قوله: (**والفاء بشرطين**)[5] هذه رابعة النواصب بتقدير (أن) لأنها

(١) الأنفال ٨/٣٣، وتمامها: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان معذبهم وهم يستغفرون﴾.

(٢) قال أبو حيان في البحر ٤/٤٨٣: (لما كانت كينونته فيهم سبباً لانتفاء تعذيبهم أكد خبر كان باللام على رأي الكوفيين أو جعل خبر كان الإرادة المنفية على رأي البصريين وانتفاء الإرادة للعذاب أبلغ من انتفاء العذاب...). وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣/٩٤٨ - ٩٤٩، وهمع الهوامع ٤/١١٠.

(٣) ينظر الهمع ٤/١٠٨ وما بعدها.

(٤) ينظر الهمع ٤/١٠٩.

(٥) للتفصيل ينظر الجنى الداني ٦١ وما بعدها، ومغني اللبيب ٢٤٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٣، والأصول لابن السراج ٢/١٥٣، والمساعد ٣/٨٤ وهمع الهوامع ٤/١١٨.

لوكانت ناصبة بنفسها لنصبت في غير هذين الموضعين[1]، وأصل الفاء التعقيب وقد يُراد بها التسبيب، وقيل: التسبيب الأصل، والمعنيان متقاربان، إلاّ أن التسبيب أخص من حيث إنه مؤثر في المسبّب بخلاف المتعقب، فكل مُسَبَبٍ متعقّبٌ وليس كلُّ متعقبٍ مُسبَباً، والنصب لا يكون مع القطع لاستقلاله، ولامع التعقيب لأنه عطف، وما قبله غير منصوب، فإن كان منصوباً نحو: (ما سرني أن تقوم فتسافر) فالنصب، لكنه غير ما نحن بصدده، فإذا دخل النفي على الوجوه الثلاثة، التسبيب والتعقيب والقطع نحو: (ما تأتينا فتحدثنا)[2] جاز الرفع على وجهين والنصب على وجهين:

أما وجها النصب فأحدهما: أن يريد ما تأتينا [و١١٦] فتحدثنا، بل تأتي لغير الحديث، فكأنه نفس الإتيان على هذه الحالة لا الإتيان مطلقاً. الثاني أن تضمن معنى فعل التعجب، أي ما تأتينا فتحدثنا، أي فكيف تحدثنا، كأنه ادّعى الحديث فقيل له: إنه لم يقع الإتيان، فكيف يقع الحديث.

وأما وجها الرفع فأحدهما نفي الإتيان ونفي الحديث، والفرق بين هذا وبين معنى النصب الثاني أن في النصب تعجباً وردّاً على مدعي التحديث بخلاف هذا الوجه. الثاني أن يكون الإتيان منفياً والحديث

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٢/٣: لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، فالنصب ها هنا كالنصب في ما تأتيني فتحدثني إذا أردت معنى: (ما تأتيني محدّثاً). وينظر في توجيه العبارة في المغنى ٢١٣ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٧/٧ وما بعدها.

مثبتاً، فتكون الجملة الثانية منقطعة عن الأولى كأنه قال: (ما تأتينا، فأنت الآن تحدثنا حديث من يجهل أمرنا).

قوله: **(أحدهما السببية)**[1]، يعني الفاء تنصب بشرطين: **(أحدهما السببية، والثاني: أن يكون قبلها أمر أونهي [أواستفهام، أونفي، أوتمن، أوعرض]**[2] **إلى آخرها)** ذكر ستة ولم يذكر التخصيص، ولا وجه لتركه، لأن النصب في جوابه متفق عليه، وأورد في القرآن[3]، وإنما نصب بعد جواب هذه الأشياء ونحوها لأنها للإنشاء، وما بعد الفاء خبر وعطف الخبر على الإنشاء لا يصح، فقدروا الإنشاء بجملة اسمية و(أنْ) بعد الفاء ليكون عطفُ اسمٍ على اسم وهوجملة واحدة، ويكون التقدير في (أكرمني وأكرمْك)، (ليكن منك إكرام فإكرام مني).

قوله: **(أمر)** الأمر صريح وغير صريح، فالصريح (قم فأكرمك) و(ليقمْ زيدٌ فأكرمَه) قال:

[٦٠٧] يا ناقُ سيري عنقاً فسيحاً
إلى سليمان فنستريحا[4]

---

(١) قال المصنف في شرحه ١٠٤: (وإن كانت فاء السببية فهي مع الجملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين أن تكون السببية تدخل على الأسماء أيضاً كقوله تعالى: (فأنتم فيه سواء) وشبهه، ونواصب الأفعال لا دخول لها على الأسماء لانتفاء معناها فثبت أن الفاء لا عمل لها وإن العامل (أنْ) المقدرة).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) مثاله: (ولولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك).

(٤) الرجز، لأبي النجم في الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٤، والأصول ٢/١٨٣، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٠، وشرح المفصل ٧/٢٦، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥٠، وشرح شذور الذهب ٣٢٢، وأوضح المسالك ٤/١٨٢،

وغير الصريح نحو: (غفر الله لفلان فيدخله الجنة) ويدخل فيه الدعاء، نحو: (اغفر لي فأدخل الجنة)[1].

قوله: (أونهي) مثاله لا تقمْ فأقوم، قال تعالى: ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[2].

الثالث قوله: (أونفي) وهونفي صريح، ونفي متأول بالإثبات، وإثبات متأول بالنفي، فالصريح ما نفي بأداة، سواء كان المنفي جملة اسمية نحو: (ما زيد قائم فأكرمك)، أوفعلية نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[3]، وابن السراج[4] منع من نصب الفاء في الجملة الاسمية، وأبوحيان[5] أجازه فيها إذا كان الخبر ظرفاً أومجروراً أواسم فاعل أومفعول، نحو: (ما زيد عندنا فيكرمك)، ومنع فيما عدا ذلك، والنفي المتأول بالإثبات ضربان، نحو: (مازال زيدٌ قائماً فأكرمَك)، والمنفي المستثنى إن تقدمت (إلاّ) على الفاء لم ينصب نحو: (ما تأتينا إلا مسرعاً فتحدثنا) وإن تأخرت نصبت نحو:

ورصف المباني ٣٨١، وشرح التصريح ٢٣٩/٢، وهمع الهوامع ٢٦٥/١، والدرر ٥٢/٣.
والشاهد فيه قوله: (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيري.

(١) قال الرضي في شرحه ٢٤٤/٢: (والكسائي والفراء جوزوا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: (غفر الله لك فيدخلك الجنة)).

(٢) طه/٨١، وتمامها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾.

(٣) فاطر ٣٦/٣٥، وتمامها: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور﴾.

(٤) ينظر الأصول ١٥٣/٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٣٠١/٧.

[٦٠٨] وماحل سَعْدِيٌّ غريباً ببلدة
فيُنْسَبَ إلا الزبرقانُ له أبُ[(١)]

والإثبات المتأول بالمنفي هوقلّ وأقل نحو: (قلما جئت فأكرمك) و(أقل رجل ما يأتيك فيكرمك).

الرابع قوله: (أواستفهام)، ولا فرق بين أن يكون باسم نحو: (ما يأتيني فأكرمه؟) أوحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[(٢)] وعن فعل واسم نحو: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾[(٣)] فيمن نصب، وبعضهم منع من نصبها في الاستفهام عن الاسم.

الخامس قوله: (أوتمنٍ) مثاله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٤)].

---

(١) البيت من الطويل وهو للعين المنقري في الكتاب ٣/٣٢، والرد على النحاة ١٢٤، وخزانة الأدب ٣/٢٠٧، ٨/٥٤١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٩٦٤، وشرح الرضي ٢/٢٤٨.
والشاهد فيه قوله: (فينسب) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية على الجواب والرفع جائز على القطع.
(٢) الأعراف ٧/٥٣. وتمامها: ﴿... يقول الذين نسوه من قبلُ قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل...﴾.
(٣) البقرة ٢/٢٤٥. وتمامها: ﴿... فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾.
وقرأ ابن كثير وابن عامر (فيضعفه) بالتشديد من ضعفه، والباقون من ضاعَفَه، وقرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفاء والباقون بالرفع على العطف على صلة التي وهو قوله (يقرض) أو على الاستئناف أي فهو يضاعفه والأول أحسن لأنه لا حذف فيه، والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى، وقال أبو علي الرفع أحسن، وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم فلا يجوز النصب بإضمار أن بعد الفاء في الجواب، فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة...
(٤) النساء ٤/٧٣، وتمامها: ﴿ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾.

السادس قوله: (أوعرض) مثاله: (ألا تنزل فنكرمك)، قال:

[٦٠٩] يابن الكرام ألا تدنوفتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا[1]

ومثله التحضيض نحو: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾[2] وزاد الكوفيون[3] نحو: ﴿وما يدريك لعله يزكى، أو يذكر فتنفعه الذكرى﴾[4] وقوله:

[٦١٠] علّ صروف الدهر أودولاتها
يدْلننا اللمةَ من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها[5]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢، وشرح شذور الذهب ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤، وشرح قطر الندى ٧٤، وهمع الهوامع ١٢/٢، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣.
والشاهد فيه قوله (فتبصرَ) حيث نصب الفعل المضارع تبصر بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وذلك في جواب العرض.

(٢) المنافقون ١٠/٦٣ وتمامها: ﴿وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢.

(٤) عبس ٨٠/٣ -٤.

(٥) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩/٣ - ٢٣٥، وينظر الخصائص ٣٦٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، ورصف المباني ٢٤٩، واللامات ١٣٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، والإنصاف ٢٢٠/١، والمغني ٢٠٦، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٣٩، واللسان مادة (علل) ٣٠٨١/٤، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤.
والدُّولة: التغير والانتقال من حال إلى حال، واللّمة: الشدة وهي منصوبة على نزع الخافض. والتقدير على اللمة.
والشاهد فيه قوله: (فتستريح) حيث نصب الفعل المضارع بفاء السببية التي سبق بالترجي والذي قال عنه ابن مالك قد يحمل على التمني فيكون له جواب منصوب كما في الشاهد.

وزاد بعضهم النصب بها بعد فعل الشرط والجزاء، ولم يحك فيه خلافا، نحوقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[1]، قرئ بالنصب، وزاد بعضهم، ونسب إلى سيبويه[2] بعد أفعال الشك نحو: (حسبته شتمني فأثِبَ عليه) ومنعه الجمهور، وزاد بعضهم بعد جواب القسم، نحو: (أقسم ليقومن زيد فتضربَه) ومنعه الأكثر وزاد الكوفيون[3] بعد إنما [ظ١١٦] نحو: (إنما هي ضربة من الأسد فيحطم ظهره) وجعلوا منه ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[4] والصحيح أن هذه الوجوه لا قياس، وأما ما نصب وليس فيه شيء مما ذُكِر فلا يقاس عليه باتفاق نحو:

[٦١١] سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فأستريحا[5]

---

(١) البقرة ٢٨٤/٢، وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل في (فيغفرُ ويعذب) بالرفع فيهما على القطع، وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفاً على الجواب، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب، ينظر القرطبي ١٣٣٦/٢ - ١٣٣٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٢، وفتح القدير ٣٠٩/١، وفي السبعة في القراءات لابن مجاهد: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي - وهم باقي السبعة - بالجزم ينظر السبعة ١٩٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦/٣.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني وقد ورد هذا القول عنه.

(٤) يس ٨٢/٣٦ قرأ ابن عامر والكسائي بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر السبعة في القراءات ٥٤٤، وحجة القراءات ٤٤٣ وما بعدها.

(٥) البيت من الوافر، وهو للمنيرة بن حنبله كما في الكتاب ٣٩/٣ ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٨٢/٢، وشرح المفصل ٥٥/٧، وشرح لتسهيل السفر الثاني ٩٦٠/٢، وشرح الرضي ٢٤٥/٢، والبحر المحيط ٢٨٠/٦، ومغني اللبيب ٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١، ورصف المباني ٣٧٩، وشرح شذور الذهب ٣١٩، وخزانة الأدب ٥٢٢/٨.

والشاهد فيه قوله: (فأستريحا) حيث نصب الفعل المضارع (أستريح) بعد فاء السببية مع أنه البست مسبوقه بطلب أو نفي وذلك ضرورة. وبعضهم زعم أن أستريحا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاليه

قوله: (**والواوبشرطين الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك**)[1] هذه خامسة النواصب، والكلام فيها كالكلام في الفاء في جميع ما ذكره، والفرق بينهما من جهة المعنى أن الفاء تَسَبَّب ما بعدها عما قبلها، والواو تفيد الجمع والمعية، وما ذكره من القطع والعطف جائز في الواو، وجميع ما تقدم أيضاً، مثال الأمر:

[٦١٢] فقلت ادعي وأدعو إن أندى[2] ....

ومثال النهي:

[٦١٣] لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَهُ[3] ....

بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف وقد رد ابن هشام هذا التخريج وأنكره وقال هو هروب من ضرورة إلى ضرورة. ينظر شرح شذور الذهب٣١٩.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٩/٢: أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام أو تخصيص أو عرض.....

(٢) البيت من الوافر، وعجزه:

لصوتٍ أن ينادىَ داعيان

وهو للأعشى في الكتاب ٤٥/٣، وينظر معاني القرآن للفراء ٣١٤/٢، والأغاني ١٥٩/٢، وسمط اللآلي ٧٢٦، والأمالي لأبي علي القالي ٩٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والإنصاف ٥٣١/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧١/٢، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ وشرح المفصل ٣٣/٧، وشرح المصنف ١٠٥، وشرح شذور الذهب ٣٢٧،ومغني اللبيب ٥١٩، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢، والبحر المحيط ١٣٩/٧، وهمع الهوامع ١٢٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

(٣) البيت من الكامل، وعجزه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، والكتاب ٤٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢، والمقتضب ٢٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ والجنى الداني ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢، ومغني اللبيب ٤٧٢، وشرح المفصل ٢٤/٧، والهمع ١٢٧/٤، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨ – ٥٦٧.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(1) ومثال الاستفهام: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾(2) ومثال النهي: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(3) فيمن نصب.

قال أبوحيان:(4) ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء، وينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع، وأما غيره فجعل الواوكالفاء في جميع ما ذكر.

قوله: (و((أو)))، لها موقعان أحدهما: في الأسماء نحو: (جاء زيد أوعمرو) والثانية الناصبة للفعل وهي سادسة النواصب بتقدير (أن).

والشاهد فيه قوله: (وتأتي) حيث جاءت الواو دالة على المعية ونصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

(1) آل عمران ١٤٢/٣ وتمامها: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾.

(2) آل عمران ٧١/٣ وتمامها: ﴿يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون﴾ وأجاز الفراء والزجاج في ويكتمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك: لم تجمعون ذا وذا فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين وبإضمار أن في قول البصريين وأنكر أبو علي النصب وقال لا يجوز إلا الرفع. ينظر البحر المحيط ٥١٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٢١/١.

(3) الأنعام ٢٧/٦ وتمامها: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نردُّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين﴾.
قرأ ابن عامر وحمزة وحفص و (لا نكذبَ) و (نكونَ) بالنصب فيهما وقال ابن عطية: (وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر و (لا نكذبُ) بالرفع و (نكون) بالنصب. ينظر السبعة في القراءات ٢٥٥، والكشف ٤٢٧/١، وحجة القراءات ٢٤٥، والبحر المحيط ١٠٦/٤.

(4) ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها، وهمع الهوامع ١٣٦/٤.

قوله: (بشرط معنى ((إلى أنْ))) اختلف في معناها، فمنهم من يقدرها بالغاية، وهي (إلى أن)، وأجازه المصنف[1]، وسيبويه[2] يقدرها بالاستثناء وهو(إلا أن) وقال المصنف: الأمر في الخلاف قريب ولا فرق بينها نحو: (لأكرمنك أوتعطيني) قال صاحب البرود: وفهم منه أن كل موضع صلح لأحد التقديرين صلح للآخر وليس كذلك بل تقدير سيبويه أعم نحوقوله: (هوقاتلي أوأفتدي منه)[3] وقوله:

[٦١٤] وكنت إذا غمرت قناة قوم
كسرت كعوبها أوتستقيما[4]

فإنه لا يستقيم في ذلك (إلى أن)، وقال أبوحيان:[5] لا يحتاج إلى شيء من هذه التقديرات بل هي بابها في العطف، ويكفي عنده تقدير (أن)

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤٧/٣.

(٣) ينظر هذا القول في المفصل للزمخشري ٢٤٧، والكتاب ٤٩/٣، والعبارة موجودة فيهما، وهو قاتلي أو أفتدي منه وإن شئت ابتدأته على (أو أنا أفتدي). وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٧ (والنصب على معنى (إلا أن) والمعنى يقتلني أو أفتدي، والمراد أن القتل قد يكون ويرتفع بالفدية، ولو رفعت جاز على معنى: أو أنا ممن يفتدي).

(٤) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١، وينظر الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٩٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢، وشرح المفصل ١٥/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٥٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٢، وشرح شذور الذهب والمغني ٩٣، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١، والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى (إلا).

(٥) ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها.

واستدل بقوله:

[٦١٥] فسر في بلاد الله والتمس الغنى
تعش ذا يسار أوتموت فتعذرا[١]

فإنه لا يستقيم فيه (إلى أن) ولا (إلاّ أن) ولكن من النحويين من جعل هذا البيت وقوله:

[٦١٦]................................. إنما
نحاول ملكاً أونموت فتعذرا[٢]

من باب:

[٦١٧]................................. بالحجاز فأستريحا[٣]

صاحب البرود: ولا يبعد عندي إجراؤه على الأصول، فأما الغاية فلا مانع من (سِرْ والتمس الغنى إلى أن تموت) كما تقول: (اطلب العلم

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٨٩، ولأبي عطاء السندي في الأغاني ٢٤٤/١٧، وينظر العقد الفريد ٣٦/٣، والمقرب ٢٦٣/١، ورصف المباني ٢١٢.
والشاهد فيه قوله: (أو تموت) حيث نصب الفعل بإضمار (أن) وأو بمعنى إلاّ.

(٢) البيت من الطويل، وصدره:

فقلت له لا تبك عينك إنما

وهو لامرئ القيس فيديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٩/٢، والخصائص ٢٦٣/١، واللمع ٢١١، وشرح المفصل ٢٢/٧ - ٢٣، والجني الداني ٢٣١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٥٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٣/١، ورصف المباني ٢١٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٤.
والشاهد فيه قوله: (أو نموت) حيث نصب الفعل المضارع (نموت) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلاّ).

(٣) سبق تخريجه برقم ٦١١.

وأطع الله إلى أن تموت) وأما الاستثناء فهوأخفى، وتقديره (إن سرت والتمست الغنى حصل لك إلا أن تموت ويحترم دون مرامك فأنت إذ ذاك معذور)، وهذه يجوز فيها العطف والقطع نحوقوله: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُونَ﴾[1] وبعضهم اشترط في نصب (أو) أن يكون قبلها فعل أواسم بمعناه أوظرف أوجار ومجرور ليسبك منه المصدر.

قوله: (**والعاطفة**) ويحتمل أن يريد بقوله: (العاطفة) الحروف العاطفة كلها، ويحتمل أن يريد الواوفقط لأن كلامه فيها، وقال أبوحيان:[2] يجوز مع (الواو) و(الفاء) و(أو) و(ثم) ولا يجوز مع غيرها من العواطف.

قوله: (**إذا كان المعطوف عليه اسماً**) يريد بالاسم المصدر فقط ليصح العطف عليه بالفعل، لأنهما أخوان واختاره أبوحيان مع الاسم [و١١٧] وأنشد:

[٦١٨] فلولا رجالٌ من رزام أعزةٌ
وآل سُبَيْعٍ أوأَسُوءَكَ عَلْقَما[3]

ومن الواو ومع المصدر:

---

(١) الفتح ١٦/٤٨ وتمامها: ﴿قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً....﴾.

(٢) ينظر هامش شرح الرضي ٢/٢٥٠، والهمع ٤/١١٧ - ١٤١ وما بعدها.

(٣) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في الكتاب ٣/٥٠، وشرح اختيارات المفضل ٣٣٤، وشرح المفصل ٣/٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٩٩١، والبحر المحيط ٥/٢٤٨، وهمع الهوامع ٤/١١٧، وخزانة الأدب ٣/٣٢٤، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، ويروى ولولا رجل. والشاهد فيه قوله: (أو أسُوْءَكَ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو).

[٦١٩] للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني[1] ....——————

ومثال (الفاء):

[٦٢٠] لولا توقع معترٍ فأرضيَهُ[2] ....——————

ومثال أو: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[3] فيمن نصب، ومثال (ثم):

[٦٢١] إني وقتلي سليكاً ثم أعقلَه[4] ....

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوف

وهو لميسون بنت بحدل في سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١، وينظر الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، والجمل للزجاجي ١٨٧، وشرح المفصل ٢٥/٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٧، والجنى الداني ١٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٩٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٠/٢، والمغني ٣٥٢، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢، ورصف المباني ٤٨٥، والهمع ١٤٧/٤، والخزانة ٥٠٣/٨ - ٥٠٤.

والشاهد فيه قوله: (وتقرّ) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة بعد الواو التي بمعنى مع حيث تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما كنتُ أُوْثِر إترابًا على تَرِبِ

وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٩١/٢، وينظر شرح ابن عقيل ٣٦٠/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٤، وشرح شذور الذهب ٣٣١، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٧/٤، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤.

المعتر: الفقير الذي يتعرض للمعروف، إترابًا: استغناءً الترب الفقر.

(٣) الشورى ٥١/٤٢ وتمامها: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾ وقرأ الجمهور بنصب الفعل يرسل) و (فيوحي) عطف وقرأ نافع برفع اللام في يرسل وإسكان الياء في (فيوحي).

ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والكشف ٢٦٧/٢، وحجة القراءات ٦٤٤، والبحر المحيط ٥٠٤/٧.

(٤) البيت من البسيط، وعجزه: =

ولا يصح إضمار (أنْ) فيما عدا هذه الستة عند الجمهور، لا عاملة ولا غير عاملة، وأجاز الأخفش[1] إضمارها في غير عاملة، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾[2] ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾[3] وأجاز المبرد[4] والكوفيون[5] إضمارها عاملةً قياساً مطرداً، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدَ﴾[6] وقوله:

[٦٢٢] وهَمَّ رجالٌ يشفعوا لي فلم أجد
شفيعاً إليه غير جودٍ يعادله[7]

كالثور يضرب لما عافت البقرُ

وهو لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠، وينظر الأمثال لأبي عبيدة ٢٧٤٥، والحيوان ١٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٩/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٢، وأوضح المسالك ١٩٥/٤، والهمع ١٤٧٤، واللسان مادة (عيف) ٣١٩٢/٤، (ثور) ٥٢٢/١ ويروى فيه كلياً بدل سليكاً ويروى: عقلي بدل وقتلي.

والشاهد فيه قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة جوازاً بعد (ثم) العاطفة وقد تقدم عليها اسم خالص من التأويل وهو (قتلي).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٧٢/٢، والبحر المحيط ٤٢١/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠/٤، والهمع ١٤٢/٤.

(٢) الزمر ٦٤/٣٩ وتمامها: ﴿أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾.

(٣) الروم ٢٤/٣٠ وتمامها: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينزل عليكم من السماء ماءً فيحيي به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآياتٍ لقوم يعقلون﴾.

(٤) ينظر المقتضب ٢٧/٢ وما بعدها، والهمع ١٤٢/٤.

(٥) ينظر همع الهوامع ١٤٣/٤.

(٦) الزمر ٦٤/٣٩ ينظر السبعة في القراءات ٥٦٣، والكشف ٢٤٠/٢، وتفسير القرطبي ٥٧٣٠/٧، والبحر المحيط ٤٢١/٧.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١٤٣/٤.

والشاهد فيه قوله: (يشفعوا) حيث نصبه بـ (أن) مضمرة في غير هذه المواضع التي تضمر فيها وهي أن تكون بعد العطف (بالواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو) وهذا النصب شاذ....).

قوله: (**ويجوز إظهار (أن) مع (لام كي) والعاطفة**)[1] قسم المواضع التي تقدر فيها (أن) إلى ثلاثة: واجب إضمارُها، وواجب إظهارُها، وجائز الأمرين.

أما الجائز فمع (لام كي) المتجردة عن (لا) نحو: (جئت لتكرمني) و(لأن تكرمني) للفرق بينها وبين (لام الجحود) من أول الأمر، ومع العواطف التي ذكرت فإنه يحسن (للبس عباءة وأن تقر عيني)، وكذا باقيها، وذلك للفصل بينها وبين العاطفة بصريح الفعل من أول الأمر.

وأما الواجب إظهارُها، فقوله: (**ويجب مع (لا) في اللام**) يعني (لام كي) إذا كان بعدها (لا) النافية نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[2] ولا يجوز ل(لا) يكون، لأنهم كرهوا الجمع بين لامين[3]، وقال المصنف:[4] لأنها لولم تجب لزم دخول حرف الجر على حرف النفي وله صدر الكلام.

وأما الممتنع ففيما عدا ذلك، وهو(حتى) و(الفاء) و(الواو) و(أو) وإنما، لزم حذفها، لأنه أخصر مع قيام القرينة عليها، وأما لام الجحود فأجاز

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢/٢٥٠.

(٢) البقرة ٢/١٥٠ وتمامها: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا فلا تخشوهم واخشوني....﴾.

قل أبو حيان في البحر المحيط ١/٦١٤: (وهذه (أن) واجبة الإظهار هنا لكراهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية لأن في ذلك قلقاً في اللفظ وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢/٢٥٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

الإمام يحيى بن حمزة دخول أن عليها حكاه عن الكسائي[1] والفراء[2]، والجمهور منعوا من دخولها، لأن لام الجحود للاستقبال فكما لا يجوز مجامعة (أن) للسين و(سوف) كذلك هذه، وحكي عن ابن الدّهان ظهور (أن) إذا حذفت اللام واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[3] وتؤول بأنّ (يفترى) مصدر خبر عن (القرآن) وأخبر به عن الجثة نحو:

[٦٢٣]............................   فإنما هي إقبالٌ وإدبار[4]

---

(١) ينظر رأي الكسائي في البحر المحيط ١٥٨/٥ – ١٥٩.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، والبحر المحيط ١٥٨/٥ – ١٥٩.

(٣) يونس ٣٧/١٠، وتمامها: ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

تَرْتَعُ ما رتعت حتى إذا ادكرت

وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣، وينظر الكتاب ٣٣٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، والمنصف ١٩٧/١، والشعر والشعراء ٣٥٤/١، وأمالي ابن الشجري ٧١/١، وشرح المفصل ١١٥/١، والخصائص ٢٠٣/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٠٦/٢ وشرح الأشموني ٢١٣/١، وخزانة الأدب ٤٣١/١، ٢ ٣٤.

والشاهد فيه قوله: (إقبال) و (إدبار) وهما مصدران قد أخبر بهما.

جوازم الفعل المضارع

قوله: (**وينجزم ب(لم) و(لما) إلى آخره**) الجوازم قسمان: منها ما يجـزم فعلاً واحداً وهي (إنْ) بعد (لم) و(لما) (و(**لام الأمر**) و(**لا في النهـــي**) وسنتكلم عليها، ومنها ما يجزم فعلين وهي كَلِمُ **المجازاة**.

قوله: (**وهي إنْ ومهما إلى آخره**) يعني كلم المجازاة، وقد تقدم الكلام في (مَنْ) و(ما) و(أي) في الموصــولات، وفي (أيـن) و(متـى) في الظـروف، وبقي الكلام في ستة وهــي: (إنْ) و(مهمـا) و(إذمـا) و(حيثمـا) و(كيفمـا) و(إذا)، فأما (إنْ) فهي أصل البــاب، وهوحـرف دال علـى ارتبـاط الجـزاء بالشرط فقط، نحو: (إن قمــتَ قمــتُ) بخـلاف سـائرها، فإنهـا تفيـد مـع الارتباط معنى آخر وهوالمكانية في (أين) والزمانية في (متى)، ونحو: ذلـك، إلا (إذما) فيمن قال بحرفيتها.

قوله: (**مهما**) اختلف في لفظها فقيل بسيطة وقال الخليل[1] وكثير من النحاة مركبة من (ماما) فقلبت الألف الأولى هاء كراهة الجمع بين مثلين، وقال الأخفش والزجاج:[2] مركبة من (مه) اسم الفعل و(مـا) الشـرطية،

(١) ينظر الكتاب ٦٠/٣، وينظر شرح الرضي ٢٥٣/٢، وينظر الجنى الداني ٦١٢.
(٢) ينظر الجنى الداني ٦١٢.

وضعف بعدم وقوع تركيب اسم الفعل مع غيره، وهي اسم عند الأكثر لعود الضمير إليها[1]، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾[2] وقال السهيلي:[3] حيث يعود إليها ضمير تكون اسماً وحيث لايعود فهي حرف، ومعناها معنى (ما) وقد حدث فيها بالتركيب معنى لا أصغر عن كثير فعلك ولا أكثر عن صغيره.

قوله: (وإذما) هي (إذ) [ظ١١٧] الظرفية زيدت عليها (ما) فقال سيبويه:[4] خرجت إلى الحرفية بالتركيب، لأنه حدث فيها معنى آخر بدليل الجزم بها وصيرورة معناها للاستقبال، وقال المبرد:[5] هي باقية على الظرفية لأن القول بحرفيتها دعوى.

وهي تجزم مطلقاً نحو:

[٦٢٤] إذما أتيت على الرسول فقل له[6] ....

---

(١) العبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزوها له ٢/٢٥٣.

(٢) الأعراف ٧/١٣٢ وتمامها: ﴿وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٦١١ - ٦١٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٧.

(٥) ينظر المقتضب ٢/٤٥.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٧٢، وينظر الكتاب ٣/٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣، والمقتضب ٢/٤٧، والخصائص ١/١٣٦، وشرح المفصل ٤/٩٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/١٠١٧، ورصف المباني ١٤٩، وشرح الرضي ٢/٢٥٣، واللسان مادة (أذذ) ١/٥٠، وخزانة الأدب ٩/٢٩.

والشاهد فيه قوله: (إذما - فقل) حيث جاءت (إذما) للمجازاة بدليل دخول الفاء على الجواب.

وقصر بعضهم جزمها على الشعر.

قوله: (وحيثما)[وأين ومتى وأي وأنى][1] هي باقية على الظرفية ولا يجازى بها ولا ب(إذا) إلا مع (ما).

قوله: (وأما مع (كيفما) و(إذا) فشاذ) يعني الجزم بها شاذ أما مع (إذا) فإن لم يدخل عليها (ما) لم تجزم إلا في الشعر عند أكثر البصرية نحو:

[٦٢٥] وإذا قصرت أسيافُنا كان وصْلُها
خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ[2]

وبعضهم أجازه في الشعر وغيره: وإن زيدت معها فالأكثر على أنهما سواء في امتناع الجزم، ولا يجازى بها عند البصريين[3]، لأنه يؤدي إلى المحال من حيث إنه يؤدي إلى أي حال يحصل عليها، أحصل عليها ؟ وهوغير ممكن ولا داخل في المقدور، وقال السهيلي:[4] وجماعة: يجازى بها من غير جزم، وأجاز قطرب والكوفيون[5] الجزم بها والمجازاة، وما ألزموه من المحال لازم في (متى) و(أين) ونحوهما، فلابد من مسامحة في مثل هذا

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة في الكافية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨٨ وينظر الكتاب ٦١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٣٧/٢، والمقتضب ٥٧/٢، والشعر والشعراء ٣٢٧، وشرح اختيارات المفضل ٩٢٧، وشرح المفصل ٤٧/٧، وخزانة الأدب ٢٥/٧ - ٢٧.

والشاهد فيه قوله: (فنضارب) جيث جُزم عطفاً على موضع (كان) في محل جزم على جواب إذا التي أعملها عمل (إنْ) وذلك للضرورة الشعرية.

(٣) ينظر الجنى ٣٦٧ وما بعدها.

(٤) ينظر الجنى ٣٦٨.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٦٨.

الكلام، وأما إن دخلت عليها (ما) فمن أجاز الجزم ب(كيف) مجردة فهومعها أجوز ومن لم يجزه، واختلفوا، فمنهم من أجازه مع (ما) ومنهم من طرد المنع.

قوله: (**وبإن مقدرة**) سيأتي الكلام عليها في آخر الجزم.

قوله: (و(**لم**) **لقلب المضارع ماضياً ونفيه**)، شرع في بيان ما يجزم فعلاً واحداً، وقد اختلف في (لم)، فقال المبرد[1] والمصنف وأكثر المتأخرين:[2] إنها قلبت معنى المضارع إلى المضي واللفظ باق كما فعل في إلى الداخلة على المضارع، وقال الجزولي:[3] ونسب إلى سيبويه[4] أنها غيرت لفظ الماضي إلى المضارع[5] والمعنى باقٍ على المضي، لأن المعاني أكثر من الألفاظ.

و(لم) تجزم فعلاً واحداً نحو: (لم أضربْ) ولا تلغى عند الجزم، وقد شذ إلغاؤها نحو:

[٦٣٦] لولا فوارس من نعم وأسرتها
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[6]

(١) ينظر المقتضب ٣/٢ – ٤.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥.
(٣) ينظر الجنى الداني ٢٦٧.
(٤) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤.
(٥) قل المرادي في الجنى الداني ٢٦٧ تنبيهان:
الأول: (لم) من خواص الفعل المضارع، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى المضي وهو مذهب المبرد).
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٨/١، وشرح المفصل ٨/٧ وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٥/٢، وشرح الرضي ٢٥١/٢، والجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٣٦٥،

قوله: (و(لما) مثلها) يعني في القلب، والخلاف واحد، وهي مركبة من (لم) و(ما) عند الأكثر وقيل: هي بسيطة[1].

قوله: (وتختص بالاستغراق)[2] يعني أن (لما) تختص على (لم) بأمور، أحدها أنها تفيد الاستغراق، إذا قلت: (لما يقم زيد) فهومستمر على الانتفاء إلى وقت كلامك ؛ بخلاف (لم) فإنها لا يجب فيها ذلك.

الثاني قوله: (وجواز حذف الفعل) يعني أنه يجوز حذف الفعل بعد (لما) لأنها جواب قد فعل، والحذف جائز مع قد نحو: (قمت ولما) أي ولما يقم و(قدمت ولما) قال:

[٦٢٧] فجئت قبورهم بدءاً ولما
فناديتُ القبور فلم يُجِبْنَه[3]

أي ولما أكن كذلك، وذلك بشرط قرينة، بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه معها إلا ضرورة نحو:

وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، واللسان مادة (صلف) ٢٤٨٤/٤، وهمع الهوامع ٣٦٣/٤، وخزانة الأدب ٢٠٥/١، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤.

والصليفاء: يوم لهوازن على فزارة وعبس وأشجع.

والشاهد فيه قوله: (لم يوفون) حيث ألغي عمل (ما) فلم تجزم وإنما جاءت فقط للنفي كـ (لا).

(١) ينظر الجنى الداني ٥٩٣، وهمع الهوامع ٣٦٣/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢٥١/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، ومغني اللبيب ٣٦٩، والهمع ٣٦٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (ولّما) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لما) وأراد ولما أكن كذلك.

[٦٢٨] يارب شيخ من لكيز ذي غَنَم
أَجْلَحَ ولم يشمط وقد كاد ولم[(١)]

الثالث: أنها تكون بمعنى (إلا) نحو: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك صوتاً وعزلته)، أي إلا ضربته قل:

[٦٢٩] قالت له: بالله ياذا البردين
لّما غَنِثْتَ نفساً أواثنين[(٢)]

الرابع: أنها تكون بمعنى (حين) مع الماضي نحو: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾[(٣)] ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾[(٤)] وهوكثير، فمنهم من يقول: هي اسم، ومنهم من يقول: هي باقية على الحرفية.

الخامس: أنه لا يجوز دخول أداة الشرط عليها بخلاف [و١١٨] (لام الابتداء) و(لام كي) و(لام الأمر) و(لام الملك).

قوله: (**[ولام الأمر اللام]**[(٥)] **المطلوب بها الفعل**) خرج ما عدا لام

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، وينظر شرح المفصل ١١١/٨وضرائر الشعر ١٨٣ وما بعدها، وخزانة الأدب ٩/٩. والشطر الثاني منه:
في كفه زيغ وفي فيه فقم
والشاهد فيه قوله: (ولم) يريد ولم يشمط، فحذف مجزوم (لم) تشبيهاً لها بمجزوم (لما) وذلك ضرورة.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦٧/٢، وينظر جمهرة اللغة ٤٦/٢ - ٤٧، والجنى الداني ٥٩٣، ومغني اللبيب ٣٧١، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٩٩/٣، ٤٢/٢، والدرر ١١٨/٣، واللسان مادة (غنث) ٣٣٠٥/٥.
والشاهد فيه قوله: (لمّا غنثت) حيث جاءت بمعنى إلا بعد القسم.

(٣) يوسف ٢٢/١٢ وتمامها: ﴿ولما بلغ أشده آتيناه حكماً وعلماً وكذلك نجزي المحسنين﴾.

(٤) القصص ٢٣/٢٨ وتمامها: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون....﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

فعل الأمر نحو: (ليقع زيدٌ)، وهي جازمة للفعل، وإنما كُسِرت حملاً على لام الجر لاختصاصها بالأفعال، ولام الجر بالأسماء، وقيل: أصلها السكون حملاً على عملها كما قيل في لام الجر، وخرجت بالكسر لتعذر الابتداء بساكن، فإن دخلت عليها (الواو) و(الفاء) و(ثم)، نحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾[1] جاز تسكينها للتخفيف، لأنها تنزل منزلة الجزء من الكلمة، فصارت كـ(كيف) وإبقاؤها على ما كانت عليه، واستضعف بعضهم التسكين مع (ثم)، لأنها كلمة مستقلة يصح الوقف عليها، وهي تدخل فيما لم يسم فاعله كائناً ما كان، تقول: (لأُضرب لتُضرب ليُضرب زيد)، وأما الذي سمي فاعله فيدخل في الغائب بلا خلاف نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[2]، ولا يدخل في المتكلم، لأن الإنسان لا يأمر نفسه لا باللام ولا بغيرها، لأنه يفهم الفائدة من الأمر فلا يحتاج إليه، كما لا يحتاج إلى حديث نفسه، بما يخطر بباله وقد جاء الأمر له قليل باللام، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[3] وقوله: «قوموا فلأصل لكم»[4] وأما المخاطب فالقياس دخولها، إلا أنهم استغنوا عنها بصيغة الأمر، لأنها أخف، وأمر المخاطب أكثر، وقد جاء أمر المخاطب قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[5] شاذاً، وقوله:

---

(١) الحج ٢٩/٢٢ وتمامها: ﴿ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطّوفوا بالبيت العتيق﴾.

(٢) الطلاق ٧/٦٥ وتمامها: ﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قُدِرَ عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله.....﴾.

(٣) العنكبوت ١٢/٢٩ وتمامها: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إنهم لكاذبون﴾.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب الصلاة على الحصير من كتاب الصلاة ١٠٠/١، وأبو داوود في كتاب الصلاة ١٦٦/١.

(٥) يونس ٥٨/١٠، وتمامها: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون﴾، قال أبو حيان في البحر المحيط ١٧٠/٥: (وقرأ عثمان، وأُبيٌّ وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين

«لتأخذوا مصافكم»[1] وقول الشاعر:

[٦٣٠] لتقم أنت يا بن خير قريش[2] ....

وحذف لام الأمر مع الفعل لا يجيزه البصريون، لأنها نظير حرف الجر، وأجازه الكوفيون[3] مطلقاً، وقال ابن مالك:[4] حذفها على ثلاثة أقسام:

قياس بعد أمر بلفظ (قل) نحو: ﴿قل لعبادي يقيموا﴾[5] ولا يكون (يقيموا) جواباً للأمر، لأنه يلزم أن يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة.

وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال ابن يساف، والأعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الأنصاري فلتفرحوا بالتاء على الخطاب، وفيها (تجمعون) بالتاء، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة، والجمهور بالياء على أمر الغائب، وينظر البحر المحيط ١٧٠/٥، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، والنشر ٢٨٥/٢.

(١) ينظر صحيح مسلم وهو برواية لتأخذوا مناسككم...) ٧٩/٤، (في كتاب الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا) وذكرته كتب النحو مثل الجمل للزجاجي ٢٠٨، والإنصاف ٥٢٥/٢، والبحر المحيط ١٧٠/٥، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، والجنى الداني ١١١، والهمع ٣٠٨/٤.

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فلتقضّي حوائج المسلمينا

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢، وينظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٦٦، ومغني اللبيب ٣٠٠، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، وشرح التصريح ٥٥/١، وخزانة الأدب ١٤/٩ - ١٠٦.

والشاهد فيه قوله: (لتقمْ لتقضي) حيث جاء أمر المخاطب باللام وهذا في الشعر أكثر منه في النثر في (فلتقضي) إشباع للكسرة.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، ومغني اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٧/٢.

(٥) إبراهيم ٣١/١٤، وتمامها: ﴿قل لعباديَ الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال﴾. وينظر همع الهوامع ٣٠٨/٤ - ٣٠٩.

وجائز بعد (قلت) غير أمر نحو:

[٦٣١] قلــت لبــوابٍ لَدَيْــه دارهــا
تِئْــذن فــإني حَمْؤُهــا وجارُهــا[1]

وشاذ فيما لم يتقدمه قول بصيغة أمر ولا غيره نحو:

[٦٣٢] محمدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفْـس[2] .... ـــــــــــــ

قوله: (و((لا)) للنهي) (لا) ناهية، ونافية، وزائدة.

قوله: (والمطلوب بها الترك)، خرجت النافية والزائــدة. وهـي جازمـة بخلاف النافية، وهي لا تدخل على ما لم يسم فاعله مطلقاً، وأمـا مـا سمـي

(١) الرجز، لمنظور بن مرثد كما في شرح شواهد المغني ٦٠٠/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٥/٢، والبحر المحيط ٢٦٠/٨، والمغني ٢٩٨، والجنى الداني ١١٤، وهمع الهوامع ٣٠٩/٤، واللسان مادة (لوم) ٤١٠٣/٥، وخزانة الأدب ١٣/٩.

ويروى كما في البحر المحيط ٢٦٠/٨:

قلـت لبـواب علـى بابهـا تـأذن لي إنـي مـن أحمائهـا

ويروى: تُأذن بدل تئذن.

والشاهد فيه قوله: (تئذن) وهو يريد لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة والحذف ليس ضرورة حتى تمكنه من أن يقول (وائذن).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا ما خفت مـن شـيء تبـالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٣٦، وينظر الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١، وشرح المفصل ٣٥/٧ - ٦٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٦/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، وشرح المصنف ١٠٥، والإنصاف ٥٣٠/٢، والبحر المحيط ٤١٤/٥، ومغني اللبيب ٢٩٧، وهمع الهوامع ٣٠٩/٤، وخزانة الأدب ١١/٩.

والشاهد فيه قولـه: (تفـدِ) يريـد لتفـدِ فـأضمر لام الأمر، وهـذا مـن أقبـح الضـرورات كمـا ذهـب إلى ذلك الأعلم.

فاعله، فبابها المخاطب نحو: (لا تضربْ)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾[1] ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾[2]، وأما المتكلم فلا تدخل عليه لأن الإنسان لا ينهي، إلا من هوأجنبي عنه، وكذلك الغائب، لأنه لا ينهي إلا من يخاطب ويقبل عليه، وإن دخلت عليهما فتوسعاً وتجوزاً نحو:

[٦٣٣] لا أَعرفَنْ ربرباً حوراً مدامعها
مُرَدَّفات على أحناء أكوار[3]

فأما إذا الأمر للمتكلم والمراد به غيره جاز وحَسُنَ، نحو: (لا أرينَّك ها هنا)، لأنه في التحقيق نهي لغيره، وأما حذفها فلا يجوز بلا خلاف.

قوله: (**وكَلِم المجازاة**)، يعم ما كان منها اسماً وما كان حرفاً.

قوله: (**تدخل على فعلين**)[4] فيه تفصيل، وهوأن دخولها إن كان على الجزم لم يلزم أن يكون فعلاً، وإن كان على الشرط فإن كانت الأداة اسماً لزم أن يكون شرطها فعلاً لفظاً، ولم يجز أن تقدر عند البصريين[5] وما

(١) الأعراف ٣١/٧، وتمامها: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.

(٢) طه ٨١/٢٠ وتمامها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٠/٢، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣، وهو في ديوان الأعشى ٧٥، بعجز آخر غير هذا وهو:

كأن أبكارها نعاج دوّار

وينظر مغني اللبيب ٣٢٤، وشرح الأشموني ٥٧٣/٣، ويروى أعجاز بدل أحناء.

والشاهد فيه قوله: (لا أعرفَنْ) حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وذلك على سبيل التوسع والتجوز أي نادر.

(٤) في المحققة (الفعلين) بدل (فعلين).

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٥/٢.

خالف فشاذ نحو:

[٦٣٤] فمتى واغل يزرهم يُحيُّو[1] ه.....................

كانت الأداة حرفاً كان شرطها فعلاً لفظاً أوتقديراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] تقديره وإن استجارك أحد وقال الكوفيون[3] أحد مبتدأ ولا يقدر شيء.

قوله: (لسببية الأول ومسبّبية الثاني) يعني أن الأول في نحوقولك: (إن قمتَ قمتُ)، والثاني مسبّب.

قوله: (ويسميان شرطاً وجزاء)، ويسمى الأول شرطاً، والثاني جزاء، والأداة هي الجازمة لهما معاً في اقتضائه عند سيبويه[4] والجمهور، وقيل الخلاف في عاملها كالخلاف في عامل المبتدأ والخبر، وأقاموا الأداة مقام الابتداء.

قوله: (فإن كانا مضارعين أوالأول فالجزم) الشرط الذي يدخل عليه

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

ويعطف عليه كأس الساقي

وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، ينظر الكتاب ١١٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٨/٢، والمقتضب ٧٧/٢، والإنصاف ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الرضي ٢٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٧/٢، والهمع ٣٢٥/٤، وخزانة الأدب ٤٦/٣، ٣٧/٩ – ٣٩، ويروى: وبيّنهم بدل ينبهم.
والشاهد فيه قوله: (فمتى واغلٌ ينبهم) وفيه تقديم الاسم على الفعل في متى، مع جزمها ضرورة وارتفاع الاسم بعدها فعل يفسره الظاهر لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

(٢) التوبة ٦/٩، وتمامها: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قومٌ لا يعلمون﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣/٣.

أن لا يكون إلا جملة فعلية ماضية متصرفة مجردة من قد وغيرها، مما يتصل بها من أولها، أومضارعاً مثبتاً أومنفياً ب(لا) أو(لم) ولا يكون إلا إنشاء مستقبلاً ولا إنشاء مستقبلاً، وأما الجزاء فقد يكون جملة اسمية وفعلية متصرفة وغير متصرفة، والمتصرفة من مضارع أوأمر أونهي أوماض، وما لم يظهر فيه الجزم من هذه الأشياء فمحله الجزم، لأنه يجوز في تابعٍ الشرط والجزاء الجزم على لفظ المتبوع أومحله، والرفع والاستئناف مثاله في تابع الشرط المجزوم:

[٦٣٥] متى تأتنا تَلْمُمْ بنا في ديارنا[(١)] ....

ومثاله في القطع:[(٢)]

[٦٣٦] متى تأته تعشوإلى ضوء ناره[(٣)] ....

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تجد حَطَباً جزلاً ونـاراً تأججا

وهو لعبد الله الحر وهو في الكتاب ٨٦/٣ وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢، والمقتضب ٦٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٧/٥، والإنصاف ٥٨٣/٢، ورصف المباني ٣٢ – ٣٣٥، وشرح قطر الندى ٩٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٤/٢، وشرح الرضي ٣٦١/٣ – ٣٦٦.

والشاهد فيه قوله: (تلمم – تأتنا) فجزم تلمم لأنه بدل من تأتنا ولو أمكن رفعه على تقدير الحل لجاز.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تجد خير نار عندها خير مُوقـدِ

وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وينظر الكتاب ٨٦/٣ وشرح أبيات سيبويه ٨٦/٢ وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، ونسبه إلى الحطيئة، وينظر المقتضب ٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٧، وما ينصرف وملا ينصرف ٨٨ وشرح المفصل ٤٥/٧، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤، وخزانة الأدب ٧٤/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (متى تأته تعشو تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلين وهما تأته وتجد بينما رفع (تعشو) لاعتراضه بين الشرط والجزاء.

ومثاله في تابع الجزاء المجزوم قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[1] ومثاله في القطع: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[2] ويجوز النصب مع الجزم والرفع فيما عطف بالواو والفاء[3] على قول من أجاز النصب في جواب الشرط دون ما عطف بثم فلا تنصب معها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾[4] قرئ رفعاً ونصباً وجزماً، ثم نعود إلى بيان قول المصنف[5] إذا كان الشرط والجزاء مضارعين لفظاً وتقديراً نحو: (إن تضربْ أضربْ) وقد جاء الرفع في الجزاء قال:

[٦٣٧] يا أقرعَ بنَ حابس يا أقرعُ
إنك إن يُصرعْ أخوك تُصْرَعُ[6]

فقال سيبويه:[7] هو التقديم والتأخير تقديره: إنك إن تصرعُ إن يصرعْ

(١) محمد ٤٧/٣٨، وتمام المعنى: ﴿والله الغني وأنتم الفقراء وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾.
(٢) آل عمران ٣/١١١، وتمامها: ﴿لن يضروكم إلا أذى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون﴾.
(٣) ينظر البحر المحيط ٣/٣٢ - ٣٣.
(٤) الأعراف ٧/١٨٦، وتمامها: ﴿ومن يضلل الله فلا هادي له ويذَرُهُم في طغيانهم يعمهون﴾.
قرأ الحسن وقتادة وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحرميان وابن عامر (ونذرُهم) بالنون ورفع الراء، وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء، وقرأ ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبو عمرو بالياء والجزم، وروى خارجة عن نافع بالنون والجزم، ينظر الحجة في القراءات ابن زنجلة ٣٠٣ - ٣٠٤ والسبعة في القراءات ٢٩٨ - ٢٩٩، والكشف ١/٤٨٥، والبحر المحيط ٤/٤٣٦.
(٥) ينظر شرح المصنف ١٠٦.
(٦) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣/٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٢١، وينظر المقتضب ٢/٧٢، وشرح المفصل ٨/١٥٨، والإنصاف ٢/٦٢٣، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٤، والمغني ٧١٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٧ ورصف المباني ١٠٤، وهمع الهوامع ٢٥٠/، ٤/٣٣٦، وخزانة الأدب ٨/٢٠ - ٢٣ - ٢٨، وشرح الأشموني ٣/٥٨٦، والمقاصد النحوية ٤/٤٣٠، وشرح الرضي ٢/٢٥٦ - ٣٦٠.
والشاهد فيه قوله: (إنك إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ و الخبر ضرورة فإن جملة تصرع خبر (إنّ) والجملة دليل جزاء الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.
(٧) ينظر الكتاب ٣/٦٧، والهمع ٤/٣٣٦.

أخوك، والجزاء محذوفة، قال المبرد: [1] هوعلى إضمار الفاء أي فأنت تصرع، وإن كانا ماضيين في اللفظ فالجزم مقدر نحو: ﴿أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾[2] ويظهر أثره في العطف نحو: (إن قمتَ قمتُ) وأحوج بالجزم، وهذا القسم أضعف من الأول لعدم ظهور أثر حرف الشرط.

قوله: (**أوالأول فالجزم**)، يعني إن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً في اللفظ فالجزم في الشرط ظاهر وفي الجزاء مقدر، نحو: (إن تقُمْ قمتُ) لكنه قليل، وبعضهم منع منه، قال: لأنه يكره أن يهيأ الحرف للعمل بظهور تأثيره في الشرط ثم يتصل عمله بعدم ظهوره في الجزاء، ولأن الجزاء في المعنى بعد الشرط، لأنه سبب والجزاء مسبّب والسبب قبل المسببً، إما في الزمان أوفي الرتبة، فكرهوا أن يكون الأسبق بصيغة المستقبل والمتأخر بصيغة الماضي، وقد ورد في الشعر نحو قوله:

[٦٣٨] مَنْ يَكِدْني بسيء كنتُ منه[3] .... ــــــــــــــ

وقوله:

---

(١) ينظر المقتضب ٧٢/٢، والهمع ٣٣٦/٤.

(٢) آل عمران ١٤٤/٣، وتمامها: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلبْ على عقبيه فلن يضر الله شيئاً...﴾.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كالشجابيـن حلقه والوريـد

وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٥٢، ينظر المقتضب ٥٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٠٥٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/٢، ورصف المباني ١٠٥، والبحر المحيط ٢٧٠/٤، وخزانة الأدب ٧٦/٩.

والشاهد فيه قوله: (من يكدني كنتُ) حيث جزم بمَنْ الشرطية فعلاً مضارعاً وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً وهذا قليل وللضرورة، كما قال الرضي نقلاً عن بعضهم. (الرضي ٢٦٠/٢).

[٦٣٩] إن يسمعوا سبةً طاروا بها فرحاً
مني وما علموا من صالح دفنوا[1]

وهذا القسم أضعفها.

قوله: (**وإن كان الثاني فالوجهان**) يعني وإن كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً جاز الجزم بالشرط والرفع، إما بتقدير (ما) مبتدأ، كقول المبرد[2] أوعلى التقديم كقول سيبويه[3] قالوا: لأنه لما بَعُدَ حرف الشرط ضعف من الجزم، وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ﴾[4] ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[5] وقوله:

[٦٤٠] دَسّتْ رسولاً بأن القوم إنْ قدروا
عليك يشفوا صدوراً ذات توغير[6]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب، والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦، والمحتسب ١/٢٠٦، وسمط اللالىء ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٤٥٠، والبحر المحيط ٨/٤٣٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/١٠٥٢، ومغني اللبيب ٩٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٥، ويروى في البحر المحيط إنْ يأذنوا ريبة بدل يسمعوا ريبة.
والشاهد فيه قوله: (إن يسمعوا طاروا) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه ماضية وهذا قليل للضرورة.

(٢) ينظر المقتضب ٢/٣٣٤ – ٣٣٥، والأصول ٢/١٩٠، وقد خالف ابن السراج أستاذه المبرد في ٢/١٩١: وهذا الذي قاله أبو العباس – رحمه الله – لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦٧.

(٤) هود ١١/١٥، وتمامها: ﴿من كان يريد الحيـة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون﴾.

(٥) الشورى ٤٢/٢٠، وتمامها: ﴿وماله في الآخرة من نصيب﴾.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٢١٣، وينظر الكتاب ٣/٦٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٠،

وقوله:

[٦٤١] وإن أتـاه خليـل يـوم مسـغبةٍ
يقـول لا غـائب مـالي ولا حـرم[1]

[و١١٩]

وهـذا القسـم أقـوى مـن الثـالث لـوروده، لأنـه علـى قيـاس السـبب والمسبب، وضعفه لاختلاف الشرط والجزاء لفظاً وعدم ظهور الجزم لفظاً في الشرط[2].

قوله: (**وإذا كان الجزاء ماضياً إلى آخره**)، قسـم الجـزاء بـالنظر إلى دخول فاء السبب عليه، وعـدم دخولهـا، إلى واجـب وممتنـع وجـائز، قـال صاحب البرود: كان يغني أن يجعلها قسمين واجبة وممتنعة.

القسم الثالث: إنما دخلت عليه باعتبـار حـال لا يجـوز سـقوطها عنـد

وشرح عمدة الحافظ ٣٧١، واللسان مادة (وغر)، والدرر ٨٣/٥ وهـمع الهوامع ٣٣٠/٤، ويـروى دسّتْ إلى بدل دست رسولاً.

والشاهد فيه قوله: (يشفوا) حيث جزمه على أنه جواب الشرط وهو فعل مضـارع وشـرطه فعـل مـاضٍ وهذا جائز.

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣، وينظر الكتـاب ٦٦/٣، وشـرح أبيـات سيبويه ٨٥/٢ والمقتضب ٧٠/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨، وأمالي القالي ١٩٣/١، وسمـط الـلالئ ٤٦٦/١، وشـرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح التـسهيل الـسـفر الثـاني ١٠٣٠/٢، والمغـني ٥٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ ورصف المباني ١٠٤، وشرح ابن عقيـل ٣٧٣/٢، وشـرح شـذور الذهـب ٣٦٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٢، والهمع ٣٣٠/٤.

والشاهد فيه قوله: (يقول) حيث رفعه على نية التقديم والتقدير إن أتاه يقـول، وجـاز هـذا لأن (إن) غـير عاملة في اللفظ.

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٤٥/٢: (إذا كان فعل الشرط ماضياً ومـا بعـده مضـارع تتـم بـه جملـة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزمُ وجاز فيه الرفع، مثل ذلك: إن قام زيد يقوم عمـرو، وإن قام زيدٌ يقمْ عمرو، فأما الجزم فعلى أنه جواب الشرط، ولا نعلم في جواز ذلك خلافاً وأنه فصيح).

إرادته، وسقطت باعتبار حال لا يجوز دخولها عند إرادته، ولـك في معرفة دخولها وعدمه، طريقان، جملي وتفصيلي، فالجملي أن تقول: (كل جزاء يصح كونه شرطاً، لا يصح دخول الفاء عليه، وكل جزاء لا يصح كونه شرطاً يجب دخولها عليه. وأما التفصيلي فما ذكر المصنف.

قوله: ((وإذا كان الجزاء ماضياً بغير ((قد)) [1] لفظاً أومعنى لم يجز الفاء) فالماضي لفظاً نحو: (إن ضربتَ ضربتُ) والماضي معنى نحو: (إنْ ضربتَ لم أضرب) لكنه يُنقضُ ب(قد) المقدرة نحو: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [2] وإن رد قوله لفظاً أومعنى إلى قد الظاهرة والمقدرة انتقضَ عليه ب(لم) الداخلة على المضارع، وإن أرادهما جميعاً كان مستقيماً، وليس من اللفظ المشترك الذي يمتنع إطلاقه على كل معنييه، بل من المتواطئ وإنما يقدر دخول (الفاء) لأن (الفاء) تدل على الماضي لانقطاعه عن الشرط لكونه في سياق المبتدأ لأن الجزاء مع دخولها تصير خبر مبتدأ، والشرط يدل على الاستقبال فيحتمل معنى الشرط لكونه في سياق المبتدأ، لأنه يدل على الاستقبال والجزاء على الماضي.

قوله: ((وإن كان مضارعاً مثبتاً أومنفياً ب(لا) فالوجهان) وذلك

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.
قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٨/٢: وأما الجزاء فيصلح له كل الجمل فيكون جملة طلبية وخبرية شرطية وغير شرطية وجملة اسمية أو فعلية، والأصل كونه جملة يصلح جعلها شرطاً وهي المصدر، بفعل متصرف ماض مجرد من قد لفظاً أو تقديراً، أو من غيرها أو مضارع مجرد أو منفي بـ (لا) أو (لم) لأن الشرط بإن وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره فلستلزم في جملتيه امتناع الثبوت، أو إن كان الحصول فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل).

(٢) يوسف ٢٧/١٢ وتمامها: ﴿وإن كان قميصه قدمن دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾.

نحو: (إن تضرب فأضرب) إن شئت أتيت بالفاء فقلت: (فأضربَ) نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[1] والمنفي ب(لا) نحو: (إن تضرب لا أضرب) وف(لا أضرب) وعليه: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[2] لكن متى دخلت الفاء رفعتَ، لأنها تمنع حرف الشرط من العمل فيما بعدها، ومتى سقط جزمتَ، وسقوطها أكثر من إثباتها، وإنما جاز الوجهان، لأنه يصح اعتبار تأثير حرف الشرط، فلا تدخل الفاء لحصول الربط بحرف الشرط، ويصح عدم تأثيره فيكون الخبر خبراً مبتدأ محذوف فتدخل الفاء للربط بين الجملتين، وكذلك مع (لا) إن جعلتها لمجرد النفي عمل حرف الشرط فيما بعدها، وإن جعلتها للاستقبال لم يعمل لأنه لا يصح الجمع بين حرفي استقبال.

قوله: (**وإلا فالفاء**)[3] يعني إن لم تكن من القِسم الأول ولا من الثاني وجبت الفاء، وإنما وجبت لتعذر تأثير حرف الشرط في غير الواجب والجائز، وهذا هوالقسم الثالث، وذلك في سبع مسائل ؛ في الجمل الاسمية سواءً صدرت ب(إن) أوبغيرها من حروف المبتدأ، نحو: (إن تكرمني فإني أكرمك) أو(فأنا أكرمك)، والفعلية غير المتصرفة نحو(إن تأتيني فعسى أن آتيك)، وفي الماضي ب(قد) لفظاً أوتقديراً، والمنفي ب(لما) وفي المستقبل ب(السين وسوف)، والمنفية ب(إن) و(ما) وفي جملة الطلب

(١) المائدة ٥/٩٥ وتمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم... عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾.

(٢) الجن ٧٢/١٣ وتمامها: ﴿وأنا لما سمعنا الهدى آمنا به فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقا﴾.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٢/٢٦٢.

مطلقاً، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنداء والترجي، ونحوذلك، وفي جملة القسم نحو(إن تأتني فوالله لأُكرمنَّك) وفي جملة الشرط فيمن أجازها نحو: (إن تأتني فإن تحدثني أكرمك) فهذه المسائل لا يجوز حذف الفاء[1] معها إلا ضرورة، والمبرد[2] منع حذفها في الضرورة، وأما الكوفيون[3] فأجازوا حذفها في السعة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[4] ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[5] ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[6] وبقول الشاعر: [ظ١١٩]

[٦٤٢]من يفعل الحسنتِ الله يشكرها[7] ....

(١) قل الرضي في شرحه ٢٦٣/٢: (ويجب الفاء في كل فعلية مصدرة بحرف سوى (لا) و (لم) في المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً، فيجب في الماضي مصدراً بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة نحو قوله تعالى: (إن كنتُ قلتهُ فقد علمتَه) و (وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت) أو مصدراً بـ (ما) أو (لا) نحو: (إن زرتني فما أهنتك) وفي المضارع مصدراً بـ (لن) و (سوف والسين) وما هذا كله لأن الأشياء لم تقع شرطاً فلا تقع أيضاً جزاءً إلا مع علامة الجزاء.

(٢) ينظر المقتضب ٧١/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢٦٣/٢.

(٤) الشورى ٣٧/٤٢ وتمامها: ﴿والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾.

(٥) الشورى ٣٩/٤٢.

(٦) الجاثية ٢٥/٤٥ وتمامها: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين).

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه وينظر شرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، والمقتضب ٧٢/٢، والمنصف ١١٨/٣، والخصائص ٢٨١/١، وشرح المفصل ٢/٩ – ٣، وشرح الرضي ٢٦٣/٢، والمغني ٨٠ – ١٣٣، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، ونوادر أبي زيد ٣٦، وهمع الهوامع ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩/٩ – ٥٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤.

وقوله:

[٦٤٣]........................ ـــــــ ومن أكثر التسآل يوماً سيحرم[1]

وغير ذلك، والمانعون جعلوا الشعر شاذاً، وأما (من يفعل الحسنات) فالرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)[2] وأما الآيات الكريمة فإن جعلت (إذا) لمجرد الزمان خرجت عن الشرطية نحو: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[3] ولا إشكال، وإن جعلت شرطية فالجزاء جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط.

قوله: (**ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء**) يحترز من الفعلية، لأنها التي للمفاجأة، وهي لازمة للمبتدأ، وزاد غيره أن تكون الجملة خبرية، ولا يجوز في (إن عصا زيد فويل له) إذا ويل له، وأن لا تدخل على الجملة أداة نفي ولا أنْ، ولا يجوز في (إن قمت فما عمروقائم) (إذ ما عمروقائم) ولا في (إن قمت فإن عمراً قائم)، (إذا إنّ عمراً قائماً) وقد جاء مع (أن) في غير الشرط نحو:

والشاهد فيه قوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير فالله يشكرها، وهو الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا علم.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سألنا فأعطيتم وعدنا فعدتم

وهو لزهير بن أبي سلمى في معلقته كما في شرح المعلقات السبع ٧٦، ويروى ومن أكثر بدل يكثر. والشاهد فيه قوله: (سيحرم) حيث حذفت الفاء من جواب الشرط.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/٢.

(٣) الليل ١/٩٢.

[٦٤٤] وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً
إذا أنه عبد القفى واللهازم[١]

ومثال ما جمع الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٢] فإن (إذا) سادّة مسد الفاء ومغنية عنها كأن ما فيها من المفاجأة قائم مقام السببية الحاصلة في الفاء تقديره: (فهم يقنطون) خلافاً للأخفش[٣]، فإن الفاء عنده محذوفة وتقديره: إذا هم يقنطون وضعف بأن حذف الفاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح.

قوله: (**وبأن مقدرة [بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض]**[٤] **إلى آخره**) وهو عطف إلى قوله: (وينجزم ب(لم) و(لما) أي وينجزم ب(إنْ) مقدرة بعد الأمر، سواء كان صريحاً نحو(قم أقم) أوغير صريح نحو: (حسبك ينمْ الناس)[٥] والنهي (لا تقمْ أقمْ) والاستفهام نحو: (هل تقمّ أقم ؟) والتمني نحو(ليت لي مالاً وانفقَ منه) والعرض نحو: (ألا تنزل إلينا نكرِمْك) وكذا التحضيض نحو: (هلا تزورنا نكرِمْك).

قوله: (**إذا قصد السببية**) يعني أنك إذا قصدت السببية في جواب هذه الستة الأشياء جزمته بتقدير (إن) والشرط بعدها وإنما يصح تقدير

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، وينظر المقتضب ٣٥١/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤، ٦١/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٧٣/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٩٧/١، وشرح شذور الذهب ٢٢٣، وأوضح المسالك ٢٣٨/١، وهمع الهوامع ١٦٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠، وشرح الأشموني ١٣٧/١.
والشاهد فيه جواز فتح همزة (إنّ) وكسرها بعد (إذا) الفجائية.

(٢) الروم ٣٦/٣٠ وتمامها: ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٥٧/٢.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٦٦/٢.

(إن) لأن هذه الأشياء فيها معنى الطلب، والطلب لا ينفك من سبب حامل عليه، بخلاف النفي فإنه خبر محض، والتقدير واقف على حصول السبب، هذا مذهب الجمهور وقال الخليل:[1] إن هذه الأمور هي الجازمة بنفسها لنيابتها مناب (إن) كالظرف، هذا إن قصدت السببية، وإن لم تقصد السببية، أولم تصح لم تجزم بل رفعت، إما على الاستئناف نحو: (قم يدعوك)، أوالحال نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[2] أوالصفة نحو: (أحب رجلاً يدعوك)، ومثال ما يحتمل السببية والصفة والاستئناف قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي﴾[3] خلافاً للكسائي[4] فقال: لا يصح فيها الصفة لأن يحيى ما ت قبل زكريا، فلوكان يرثني صفة لكانت دعوته غير مستجابة، والمعلوم استجابتها لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ﴾[5] ومثال ما يحتمل الاستئناف والسببية والحال: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[6] إذا كان فاعل يصدقني ضمير (هارون) وإن كان ضمير

(١) ينظر الكتاب ٩٤/٣ وما بعدها.

(٢) الأنعام ٩١/٦ وتمامها: ﴿وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء.... وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾.

(٣) مريم ٥/١٩ - ٦، وتمامهما: ﴿وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقراً فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا﴾.

(٤) وقرأ الجمهور برفع الفعلين (يرثني ويرث) صفة للولي وقرأ غير الجمهور (يرثُني) بالرفع والياء و (أرث) جعلوه فعلا مضارعا من ورث. قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة (يرثني ويرث) برفعهما. وقرأ أبو عمر والكسائي يرثني ويرث جزماً فيهما.
ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٠٧، والنشر في القراءات العشر ٣١٧/٢ واكشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/٢ والبحر المحيط ١٦٥/٦ وشرح الرضي ٢٦٦/٢، وشرح المصنف ١٠٦.

(٥) الأنبياء ٩٠/٢١ وتمامها: ﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين﴾.

(٦) القصص ٣٤/٢٨ وتمامها: ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف =

(فرعون) احتمل السببية والاستئناف لا الحال.

قوله: (**مثل أسلم تدخل الجنة**) هذا مثال للأمر، وتقديره (إن تسلم تدخل الجنة) حذفت (إنْ) وشرطها لدلالة الأمر والجزاء عليهما.

قوله: (**ولا تكفر تدخل الجنة**) هذا مثال النهي تقديره: (إن لا تكفر تدخل الجنة).

قوله: (**وامتنع (لا تكفر تدخل النار) خلافاً للكسائي**[1] **لأن التقدير: إنْ لا تكفر**) اختلف النحاة في هذه وأشباهها نحو: (لا تدن من الأسد يأكلُك) فقال الجمهور: لا يصح، لأن من شرط المقدر موافقة الملفوظ نفياً وإثباتاً، والنهي نفي، فيصير التقدير: إن لا تكفر تدخل النار، وإنْ لا تدنُ من الأسد يأكلُك، وهذا لا يجوز فيتعين حينئذٍ الرفع، وقال الكسائي:[2] وروي عن الكوفيين أنه يجوز الجزم لأنه يلتبس أن الكفر سبب في دخول النار، والدنو سبب في الأكل، وأنت بالخيار إن شئت [و١٢٠] قدرت إن لا تكفر، وإن لا تدن، على زيادة لا، مثل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3] وإن شئت قدرت: إن تكفر وإن تدنُ بغير لا، ويجيز

أن يكذبون﴾.

(١) ينظر الكتاب ٩٧/٣ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٨٣/٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٨٢/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٢٦٧/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٢/٢.

(٣) الأعراف ١٢/٧

الكسائي[1] ؛ أسلم تدخل النار، أي إن لا تسلم، واحتج بما سمع من العرب نحو: (لا تسافروا يجئكم ما تكرهون)، وقوله: «لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[2] وقول أبي طلحة[3] «لا تشرفْ يصبك سهم» وأجيب بشذوذ ما سمع، وأما الحديث فالاستدلال به ضعيف، لأنه يروى بالمعنى، وأجاز الأخفش[4] حملاً على لفظ الأول، وجعل منه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾[5] فإنه جزم يؤمنوا عنده حملاً على اطمس واشدد، وردّ بأنه من النصب في جواب الفاء.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/٢.

(٢) أخرجه البخاري في باب الإنصات إلى العلماء من كتاب العلم ٤١/١، وكتاب الحج ١٣، والمغازي ٧٧، ويروى (لا ترجعوا) بدل (لا ترجعون) لأنها تصبح نافية.

(٣) هو أبو طلحة الأنصاري من أصحاب رسول الله (والقول أخرجه البخاري في باب مناقب أبي طلحة رضي الله عنه من كتاب فضائل الصحابة ٤٦/٥، ورواه مسلم في باب غزوة النساء مع الرجل من كتاب الجهاد ١٤٤٣/٣.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/٢.

(٥) يونس ٨٨/١٠.

فعل الأمر

مثال الأمـــر، يريـد بـالأمر مـا كـان علـى صيغـة (افعـل) و(لْتفعـل) و(ليفعل) ومثناها ومجموعها، فيدخل التهديد والدعاء، والأمـــر الـذي في معنى الخبر، وهوفعل التعجب نحو: (أحسنْ بزيــدٍ)، والإباحـة والتسـوية نحو: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْـبِرُوا﴾[1]. ويخـرج الخـبر الـذي في معنـى الأمـر نحـو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[2] والأصوليون يعتبرون المعنـى وحـده عندهـم: طلب المراد مـن الغـير علـى وجـه الاسـتعلاء دون الخضـوع[3]، فيدخـل فيه﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾. ويخرج منه التهديد والدعاء والأمر الذي في معنى الخبر والإباحة والتسوية.

قولـه: (صيغة[4] إلى آخره)، هــذا حـده عنـد النحـاة. قولـه: (صيغـة)

---

(١) الطور ٥٢/١٦ وتمامها: ﴿اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم إنما تجزون ما كنتم تعملون﴾.

(٢) البقرة ٢/٢٣٣ وتمامها: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾.

(٣) وهذا التعريف ينازعهم فيه من يقول: إن الأمر يفيد الوجوب ولا يصرف إلى المعاني الأخرى إلا بقرينة، ينظر إرشاد الفحول إلى علم الأصول الشوكاني ١٦٩، ١٧٥.

(٤) قل الرضي في شرحه ٢/٢٦٧: (لو قل: صيغة يصح أن يطلب به الفعل لكان أصرح في عمومه لكـل مـا يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلـب بـه الفعـل مـن الفـاعل المخـاطب بحذف حرف المضارع سواء طلب به الفعل علـى سـبيل الاسـتعلاء أو طلـب بـه الفعـل علـى وجـه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو (اللهم ارحم....) وينظر شرح المصنف١٠٧.

جنس، وقوله: (**يُطْلَبُ بها الفعلُ**)، خرج ما يطلب بها الترك[1]، نحو: (لا تفعل) وخرج ما ليس بطلب كالخبر، نحو: (أنا أطلب قيامك) قوله: (**من الفاعل**)، خرج الطلب من المفعول فإنه لا يحذف منه حرف المضارعة لكونه باللام.

وقوله: (**المخاطب**)، خرج الغائب والمتكلم فإنه لا يحذف منهما حرف المضارعة، لكون أمرهما باللام، وهي عاملة فلا تدخل إلا على معرب.

قوله: (**بحذف حرف المضارعة**)، ظاهر كلامه أنه من جملة الحد يخرج به الأمر باللام في القراءة بالشاذ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾[2].

وقوله:

[٦٤٥] محمد تفد نفسَك كلُّ نفس[3] ....

بغير لام ويخرج﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾، لأن فيه حرف المضارعة و(غفر الله لزيد) لأنه ليس على زنة المضارع، ويرد عليه الأمر الذي يراد به الخبر، والتهديد، والإباحة، والتسوية، فإنها من الأمر باصطلاح النحاة، وليس يطلب بهما فعل، وإن كان قوله: (بعد حذف حرف المضارعة) كلام بعد تمام الحد، وردت هذه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ومعنى قوله: (**بحذف حرف المضارعة**) إنك إذا قلت: يدحرج فحذفت الياء مثال الأول: الأمر وهو(دَحْرِجْ)[4]، وكذلك يضرب إلا أنك تزيد فيه

(١) وما يطلب به الترك هو النهي.
(٢) سبق تخريج الآية والقراءة فيها في الصفحة (٩٦١)
(٣) تقدم تخريجه في الصفحة ١٠٨٣.
(٤) ينظر شرح المفصل ٥/٧٧، وشرح الرضي ٢/٢٦٧، وشرح المصنف ١٠٨

همزة وصل، وهي إشارة منه إلى أن المضارع أصل لمثال الأمر، وهوقول بعضهم وحجتهم الحمل على الأمر باللام وعلى ما تقتضيه، وهوالنهي، وقال بعضهم: ليس المضارع بأصل للأمر، لأنه معنى خارج عن الخبر، فهي صيغة مستقلة تخصه ولأنها قد وجدت أوامر لا مضارع لها نحو: (هَبْ أني فعلت كذا) و(تَعَلَمْ) بمعنى اعلم.

قوله: (**وحكم آخره حكم المجزوم**)(١) يعني يُسَكَّن إن كان حرفاً صحيحاً غير نون الأفعال الخمسة، نحو: (اضربْ)، ويحذف إن كان معتلا أونونها نحو: (اغز) و(اخشَ) و(ارمِ) وافعلْ وافعلا وافعلوا(٢) وإنما قال: حكم المجزوم ولم يقل الجزم لأنه مبني عند جماهير البصريين(٣). لزوال الشبه، ولأنه لوكان معرباً كان مجزوماً ولا جزم إلا بعامل، ولا جازم ملفوظ ولا مقدر، لأن إضمار الجازم لا يجوز كالجار، خلافاً للكوفيين والأخفش(٤)، فإنه عند الأخفش معرب مجزوم بلام مقدرة حذفت مع حرف المضارعة تخفيفا، ولأن حكمه حكم المجرور، وادعاء [ظ١٢٠]الفرق بأن أحدهما معربٌ والآخر مبنيٌ لا دليل عليه، ويقولون: الإعراب في الأفعال بالأصالة كالأسماء لا لشبهه، وعند الأخفش العامل في فعل الأمر

---

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٧ - ١٠٨: (يعني أنك تعامله معاملة المجزوم وإن لم يكن مجزوما عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب منه، وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر، ومن ثمة توهم الكوفيون أنه معرب)، ينظر الإنصاف ٢/٥٢٤، مسألة رقم ٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧ وما بعدها، وشرح الرضي ٢/٢٦٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٨، وشرح الرضي ٢/٢٦٧.

(٣) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢/٢٦٧، والإنصاف ٢/٥٣٤.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦١ وشرح الرضي ٢/٢٦٧.

معنوي وهوكونه أمراً.

قوله: (**فإن كان بعده ساكن إلى آخره**)[**وليس برباعي زدت همزة وصل**][1] يعني أنك إذا حذفت حرف المضارعة، فإن كان بعد حذف حرف المضارعة ساكن، نحو: (يضْرِبْ) (يستخرج) رُدَّتْ همزة وصلٍ، يعني إذا أردت أن تأتي منه بالأمر ردت همزةُ وصلٍ توصلاً إلى النطق بالساكن فتقول (اضرب) (استخرج) بخلاف ما إذا كان بعد حرف المضارعة متحرك نحو: (يَعُدُّ) و(يَقوم) فإنك تقول في الأمر: (عُدْ) و(قُمْ) ولا يحتاج إلى همزة وصل، لأن ما بعدها متحرك، واحترز من الرباعي نحو: (يعطي) فإنك تزيد همزة قطع كما ذكر ب(عَدَّ) وقد شذ في الثلاثي الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن واحد، ومن كان قياسها أن يزاد في أصلها همزة وصل، لكنهم استثقلوا مع كثرة ورود هذه الألفاظ الثلاثة، وقد جاء في (مَرَّ) و(جَدَّ) الأمران،

فقالوا: أمر و(أْمُرْ) قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾[2] ولا يقاس عليها بالحذف.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٧ – ٥٩. (وقل الرضي في شرحه ٢٦٩/٢: قوله وليس برباعي: يعني به باب أفعل وحده فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضارعة حرف ساكن، ولا يجتلب فيه همزة الوصل، ويعني بالرباعي ما ماضيه على أربعة أحرف).

(٢) طه ١٣٢/٢٠، وتمامها: ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرزقك والعاقبة للتقوى﴾.

قوله (**مضمومة إن كان بعده ضمة**)[1]، يريد إن كان ثالث حروف المضارعة ضمة أصلية ضمت الهمزة في الأمر نحو: (اقتل) (ادعي يا امرأة) للاتباع لأنهم لوفتحوها أُلْبِسَ بالمضارع ولوكُسِرَ كان مستثقلاً.

قوله: (**ومكسورة فيما سواه**)، يعني فيما سوى المضمومة، وذلك حيث يكون ثالث المضارعة مفتوحاً أومكسوراً أوضمة عارضة، نحو: (اضربْ) (اعلمْ) (انْطلق) (اسْتخرج) (اسْتو) بكسر الهمزة، لأنك لوفتحتها التبست في (أضْرَبَ) بمضارع (أضْرَبْتُ) وفي (أعلم) بمضارع ما لم يُسم فاعلُه، وقد اختلف في همزة الوصل فقال الجمهور:[2] اجتلبت ساكنة تقليلا للزيادة وحركت بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، وضعف بأنه يؤدي إلى التوصل إلى ساكن بساكن، ولكن اجتلبت متحركة وخصت بالكسر لتوسطه في الخفة بين الفتح والضم، وروي عن سيبويه[3] ، ولأن الفتحة قد تكون لغير همزة الوصل، ففرقوا بين ما كانت للتوصل وغيره، وإنما ضمت حيث تضم للاتباع كراهية الخروج من كسر إلى ضم كـ(حِيْكَ).

قوله: (**وإن كان رباعياً فمفتوحةٌ مقطوعةٌ**)، يعني وإن كان الفعل

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢٦٩/٢: اعلم أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة في الأسماء كانت أو في الأفعال أو في الحروف ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلة....).
وإنما ضمت فيما انضم ثالثة في الأمر كـ (اقْتلْ) أو في غيره كـ (انطلق) واقتدر اتباعاً واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة).
(٢) ينظر هامش شرح الرضي ٢٦٩/٢.
(٣) ينظر الكتاب ١٤٦/٤.

رباعياً، كانت الهمزة فيه مفتوحةً مقطوعةً نحو: (أعط) و(أكرم)، وإنما فتحت لأنها لوكسرت التبست بأمر الثلاثة في (اضرب) ولم (يُدْرَ) هل هوأمر من (ضَرَبَ) أومن (أضْرَبَ)، ولوضمت التبس بمضارعه أيضاً، وإنما كانت مقطوعة لأنها الهمزة التي كانت للماضي وليست للتوصل، وإنما سقطت في المضارع كراهة اجتماع همزتين مع المتكلم نحو: (أنا أكرم) فحذفوا معه وطردوا مع سائر حروف المضارعة، وجعلت في الأمر لزوال المقتضي لحذفها، والدليل على ذلك ورودهما فيما بعد حرف المضارعة فيه متحرك نحو: (أعَدَّ) (أرَدَّ) من (يُعِيْدُ) و(يُرِيْدُ)، فلوكانت للتوصل لم يدخل عليهما.

فِعْلُ ما لم يُسمَّ فاعلُه

أي (فعلُ) المفعول الذي (لم يُسَّم فاعله)[وهوما حذف فاعله][1] وهوفرعٌ على سمي فاعله عند جمهور البصريين[2] بدليل(بويع) و(سوير) بلا إدغام لعدم (بايع) و(ساير) ولوكان أصلها لوجب إدغامه، وقال المبرد[3] والكوفيون: هوأصل برأسه لمجيء أفعال لم تستعمل إلا لما يسمي فاعله نحو: (جُنَّ زيدٌ) و(حُمَّ عمرو) و(رُهِبْتَ يا رجل) و(نُتِجَتْ الناقةُ).

قوله: (فإن كان ماضياً [و١٢١] ضم أوله) قسم المبني للمفعول إلى ماضٍ ومضارع، وبدأ بالماضي، وذكر أنه (يُضَّمُ أوّلُهُ ويُكْسَرُ ما قبلَ آخره)، وهذاً مطرد في كل ماضٍ ثلاثي مجرد كـ(ضَرَبَ) أومزيد فيه كـ(استخرج) و(أَكْرَمَ) ورباعي مجرد كـً (دحرج) أومزيد كـ(يدحرج)، وإنما غيرت صيغة الفعل خوف اللبس بالمفعول القائم مقام الفاعل بالفاعل الحقيقي، وخص بالتغير لقلة استعماله، وكثرة استعمال الفاعل، أوليسبق

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. قل الرضي في شرحه ٢٦٩/٢ - ٢٧٠: هذا حد مطرد عند سيبويه، وإما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربتُ زيداً، وهو أن الفاعل يحذف في الأول على ما مر في باب التنازع. وعلى مذهب الأخفش وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قل: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر).

(٢) ينظر رأي البصريين في الهمع ٣٦/٦.

(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٤، والهمع ٣٦/٦.

الفاعل، فأُعْطِيَ الأَخَفُّ وغُيِّر إلى فُعِلَ ولم يُقْتصَر على ضم الفاء دون كسر العين خشية اللبس بالمضارع، فيما أوله همزة من الرباعي نحو: (أُعْلِمَ وأُكْرِمَ) ولا على كسر العين خشية العلم ب(عُلِمَ).

قوله: (ويضم الثالث مع همزة الوصل)، استثنى فعلين أحدهما ما أوله همزة وصل نحو: (انطلق) و(اقتدر)، فإنه يضم فيه الحرف الثالث مع الهمزة وجوباً خوف اللبس بما سمي فاعله إذا كان أمراً في نحو: قلت له: (استخرج) لأن الهمزة تزول في الدرج[1].

قوله: (والثاني مع التاء)، وذلك نحو: (تُعُلِمَ) وإنما وجب ضَمُّهُ: (خوف اللبس) بمضارع (عَلِمْتُ).

قوله: (ومعتل العين، الأفصح قيل وبيع إلى آخره) [وجاء الإشمام والواو][2] لما فرغ من الصحيح بين بناء المعتل، فإن كان معتل الفاء فحكمه حكم الصحيح، نحو: (وعدَ) ويجوز قلب الفاء همزة، وإن كان

---

(١) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٠٨ بتصرف دون إسناد ثم قال المصنف في شرحه ١٠٨: لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف في الدرج لالتبس حينئذٍ بصيغة الأمر في مثل قولك: إلا استخرِجَ فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، والإشمام هو: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها ولا تكسر وزناً، أو أن يشم الحرف الساكن حرفا كقولك في الضمة: هذا العمل وتسكت فتجد في فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكا يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة. ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا ينظر اللسان مادة (شمم) ٢٣٣٣/٤، وينظر باب علل الروم والأشمام في الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/١ وما بعدها، وكتاب سيبويه ١٦٧/٤ - ١٦٩ - ١٧٩ قال أبن ملك في ألفيته:

واكسِرْ أو اشمم فاثلاثي أُعِلْ عينا وضَمُّ جاكـ (بوع) فـاحتمل

معتل العين فإن صح فيما سمي فاعله، صح فيما لم يسم فاعله، نحو: (عُوِرَ) و(صِيْدَ) فإن أعل نحو: (قيل) و(بيع)، فلك ثلاث لغات أفصحها (قيل) و(بيع) في الياء الخالصة، وأصله (قُوِل) و(بُيِعَ)، ثقلت الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركته، لأنها أخف عليه من الضمة، وقلبت الواوفي (قيل) و(بيع) ياء لتصح الكسرة.

وقال المصنف:[1] حذفت حركة العين لثقلها، ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل لا يكون إلا إلى ساكن، ثم قلبت ضمة فأتبع كسرة لتصبح الياء كسرة وحملت عليه.

قوله: (وبعدها الإشمام فيهما معاً)، وهوأن ينموبالكسرة فاء لفعل نحو: الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو: الواوقليلا، لأنها تابعة لحركة ما قبلها، وهوفصيح[2] قريء به في السبعة[3]، وبعدها (قُولَ) و(بُيع) واوا لتصبح الضمة وهي قليلة حُكِيَتْ عن فَقْعَسٍ ودبير[4] قال:

[٦٤٦] ليت زمانا بوع فاشتريت[5] ....

---

(١) وقل ابن عقيل في شرحه على الألفية ٥٠٢/١ وما بعدها: إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين سمع في فائة ثلاثة أوجه:
١- إخلاص الكسر.
٢- وإخلاص الضم
٣- والإشمام
(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٢٧٠/٢ - ٢٧١ دون إسناد.
(٣) ومنه قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغِيْضَ الماء) بالإشمام في (قيل وغيض) هود ٤٤/١١ وينظر الكشف ١٢٢/١ وما بعدها.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٣/١.
(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوان ١٧١، وتمامه:

وقال:

[٦٤٧] حوكت على نيرين إذ تحاك[1] ....

قوله: (ومثله باب اختير وانقيد)، يعني مثل قيل وبيع في جواز اللغات الثلاث، لأن الأصل اختيرَ وانقيدَ بكسر حرف العلة فصار (اختِير) و(قُودَ) على وزن (بيع) و(قول) فحمل عليها، قال نجم الدين:[2] وشرط النقل في معتل العين أن لا تكون اللام حرف علة نحو: (طُوِيَ) و(استقْوِيَ)، لأن العين لو أعلت في الماضي وجب في المضارع، ولو أُعِلَّ لقيل: (يُطاي) و(يُقاي) وهم لا يحتملون في الفعل ياءً مضمومة لثقله.

قوله: (دون استخير وأقيم)[3]، معناه أنه لا يجوز حمله على (قول)

وهل ينفع شيئاً ليت

ينظر شرح السفر الأول ٧٢١/٢، وشرح المفصل ٧٠/٧، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢ وأوضح المسالك ١٥٥/٢، وشرح الأشموني ١٨١/١، وهمع الهوامع ٢٧/٦، ٢٧/٦. ويروى شبابا بدل زمانا.

والشاهد فيه قوله (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه على لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح... والمشهور (بيع).

(١) صدر بيت من الرجز، وتمامه:

تَخْتَبِطُ الشوك ولا تشاك

نسب لرؤبة ولا يوجد في ديوانه وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٢١/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٢/١، والمنصف ٢٥٠/١، والمقاصد النحوية ٥٣٦/٢، وهمع الهوامع ٢٧/٦، وشرح الأشموني ١٨١/١، ٦٣/٢، ويروى عن (نولين).

والشاهد فيه قوله: (حوكت) على لغة بعض العرب والمشهور حيكت، وهو فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول أخلص كسرة فائه ويروى (حوكت) ويكون شاهداً للوجه السابق.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧١/٢ والنقل بتصرف.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢٧١/٢: يعني أن بابي استفعل وأفعل معتلي العين لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف

و(بيع) كما حمل (اختير) و(انقيد)، لأن ما قبل حرف العلة فيه ساكن وفي (قول) و(بيع) مضموم فاختلفا، لأن أصله (اسْتُخْيِرَ) و(اسْتُقْوِمَ) فتغلب الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء في (اسْتُقْوِمَ) لتصح الكسرة، وهي اللغة الفصيحة في (قيل) و(بيع)، وإن كان معتل اللام فليس فيه إلاّ قلب حرف العلة ياء، إن كان واواً لانكسار ما قبله نحو: (دُعِيَ) و(نُمِوَيَ)، وإن كان ياء بقيت على حالها نحو: (رُمِيَ) وبعض العرب تقلبه ألفاً، قال:

[٦٤٨] أفي كلِّ عام مأتمٌ تبعثونه
على مِحْمَرٍ ثَوّبْتُمُوهُ ما رُضَا[1]

أي (رُضا). وأما إذا اتصلت التاء والنون نحو: (بعت) و(قلت) و(بعنا) و(قلنا)، فقال سيبويه:[2] يجوز فيها ما جاز في قيل وبيع فتقول: (بعت) و(قِلت) بكسر الفاء ثم الإشمام، ثم ضم الفاء فيهما، ولا يمتنع الكسر والضم خوف اللبس بل بسبب قرينة لفظية أومعنوية كما في اللفظ المشترك، وقالت طائفة من النحاة: إن كانت الفاء [ظ١٢١]مضمومة فيما

العلة، وما قبلها في بابي استفعل وأفعل ساكن، فلا بد من نقل حركة عين الكلمة إليه نحو: يقول، ويبيع، ويخاف، وينظر همع الهوامع ٣٦/٦ وما بعدها.

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد الخير في الكتاب ١٢٩/١، و ١٨٧/٤، وينظر شرح المفصل ٧٦/٩.
والمأتم: النساء يجتمعن في الخير والشر، وأراد هنا الشر ثوبتموه: جعلتموه لنا ثواباً.
والشاهد فيه قوله: (رضا) بمعنى رُضِيَ في لغة طيء فهم يكرهون مجيء ياء متحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها لتنقلب إلى الألف لخفتها فيقولون في بَقِيَ بَقَى وفي رَضِيَ رَضَى، فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فقلبها ألفاً ...

(٢) ينظر الكتاب ١٨٧/٤ وشرح المفصل ٧٦/٩.

سمي فاعله، فالمختار كسرها، ثم الإشمام، ثم الضم، نحو: ضمت ياء (يُؤم) وقُلِبَ ياء (قُولَ)، وإن كانت فيه مكسورة، فالمختار هنا الضم، ثم الإشمام، ثم الكسر، نحو: (بِعْتُ) و(خِفْتُ) دفعاً للبس، وقال ابن مالك:[1] يلتزم الإشمام فيما يلبس نحو: (قُلت) و(بِعت) وأما المضاعف، فإن كان مفكوكاً فيما سمي فاعله أوملحقاً بقي على حاله نحو: (سِيست الدابة)، (لُحِجَتْ عينُه وخُلبت) و(تُرُدِدَ) وإن لم كذلك، فإن كان ثلاثياً وجب الإدغام وضَمُّ الفاء نحو: (رُدَّ) وكسرها بعض الكوفيين[2]، وحكي عن العرب، وبعض النحاة أجاز الإشمام، وإن كان زائداً فمضاعف العين كالصحيح نحو: (خُلِّصَ) وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبلها متحرك ضُمَّ نحو: (اضُطُرَّ)، ومن كسر الراء في (رِدَّ) كسر الطاء هاهنا، وإن كان قبلها ساكن غير مد كسر، نحو:(اقْشُعِرّ)، وإن كانت مَدَّةً، حذفت حركة المكرر عند البصريين ولم تُنْقَل: (احمُور) و(أطمؤن) وأجاز الكوفيون نقل كسرة المكرر إلى قبل حرف العلة وقبله ياء، فتقول: (احْمِيّر) و(اطْمُئْن).

قوله: (وإن كان مضارعاً إلى آخره) [ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً][3] رجع إلى أول الباب لأنه قسّمه إلى ماضٍ ومضارع، فلما فرغ من الماضي ذكر المضارع، وهوينقسم كما في الماضي إلى صحيح ومعتل ومضاعف، فالصحيح يضمُ أوله ويُفْتَحُ ما قبل

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢١/٢ وما بعدها.

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٢/٢ ومن العرب من يكسر فاء(رُدَّ) ونحوه بإخلاص وإشمام، وهمع الهوامع ٢٧/٦.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

آخره كما ذكر، نحو: (يُضرَب) و(يُدحرَج) و(يُستخرَج)، وإنما لم يقتصر على أحد الأمرين خوف اللبس لأنه لواقتصر على ضم أوله التبس بمضارع (أَعْلَمَ)، ولواقتصر على فتح ما قبل آخره التبس ب(تَعَلَّمَ) أما المعتل، فمعتل الفاء ثبتت فيه نحو: (يوعد) و(يوهب)، ومعتل العين تنقلب ألفاً نحو: (يُقَال) و(يُباع) حملاً على ماضيه، لأنه تحرك آخر حرف العلة وانفتح ما قبله فيه إلا أن يصح ماضيه، فإنه يصح نحو:(يُوعَزُ) و(يُصْيَدُ) ومعتل اللام تنقلب ألفاً أيضاً نحو: (يُغْزى) و(يُرْمَى) ويستدعى لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، وأما المضاعف فالملحق حكمه حكم ما أُلحق به، نحو: (تُجُلْبِبَ) في الملحق ب(تُدُحْرِجَ) وغير الملحق إن كان مضاعف العين فكالصحيح، نحو: (يُتَخَلَّصُ)، وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبل المضاعف ساكن وهوصحيح نقلت الفتحة إليه، نحو: (يُقْشَعَرُّ) وإن كان متحركاً أوحرف علة حذفت وبقي مدغماً، نحو(يُضْطَّرُ) و(يُحْمَّارُ) و(يُطْمَأَنُّ به).

المتعدي وغير المتعدي

(فالمتعدي: ما يتعلق فهمه على متعلق كـ(ضرب)، التعدي في اللغة المجاوزة، وفي الاصطلاح، ما ذكر معناه أنك إذا قلت ضرب فقد توقف فهمهُ على مضروب[1].

قوله: (وغير المتعدي بخلافه كـ(قعد))، يعني إذا قلت: (قام) و(قعد) فهو تام بفاعله ولم يتوقف فهمه على غيره، واعترض فإن نحو: (قعد) يتوقف منهمه على معناه وهو ظرفه، ومتعلّق أيضاً بواسطة حرف الجر، وأجيب عن الظرف، بأنه قصد بالمتعلق المفعول به، وعن المتعدي بحرف أونحوه بخلاف المتعدي بنفسه، فإنه لا يعقل معناه إلا وقد عقل له متعلق جملةً، وقد جعل المصنف[2] التعدي واللزوم راجعين إلى المعنى، وقد وجدت أفعال متفقة المعنى، ومنها ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى، نحو: (أَمِنَ) و(صَدَّقَ) و(خاف) و(أشفق) تقول (آمنتُ بزيد)، (وصدقت زيداً) مع اتفاقها معنى، و(خفت زيداً) و(أشفقت منه)، وأفعال متفقة في المعنى، ومنها ما يتعدى إلى واحد كـ(عَرَفَ)، ومنها ما يتعدى إلى اثنين كـ(عَلِمَ)

(١) قال الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ٢٧٢/٢: وهذا كما ذكرنا في حد المفعول به أن الذي يقع عليه فعل الفاعل كـ (ضربت زيداً) أو يجري مجرى الوقوع عليه نحو: (ما ضربت زيداً).

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٩.

والأَوْلى الرجوع في التعدي وعدمه إلى السماع.

قوله: (والمتعدي إلى واحد ك (ضرب)، الفعل ينقسم إلى متعدي بكل حال، وهوينصب مفعولا لفظا ك (ضربتُ زيداً) ومحلاً ك (مررت بزيد) ولازم بكل حال نحو: (كَرُمَ) و(ظَرُفَ) ومتعدي في حال دون حال نحو: (كِلْتُ زيداً) و(كِلْتُ له)، و(وزنته) و(وزنت له)، وشرطه كثرتهما على سواء، فإن قل أحدهما ألحق بالأكثر وكان الأقل على التضمين، أوحذف الحرف والمتعدي [و١٢٢] بنفسه منه ما يتعدى إلى واحد ك (ضرب)، ومنه ما يتعدى إلى اثنين، الثاني هوالأول ك (علمت) [1]، ومنه ما يكون الثاني غير الأول ك (أعطيت) [2] ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة كـأعلمت، والمتعدي بنفسه قد يصح أويضمن معنى اللازم نحو: (فلان يُعطي ويمنع ويضرُّ وينفُع) أي يعطي الإعطاء والمنع والضر والنفع من غير نظر الى مفعول، ومنه ﴿أفَمَن يَعلمُ أنَّمَا أنزلَ﴾ [3].

وقد يصح أن يُضَّمنَ معنى التعدي بحرف نحو: ﴿وَأصلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [4] أي بارك، و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أمْرِهِ﴾ [5] أي يخرجون، وقوله:

(١) أي ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٢) أي ما يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

(٣) الرعد١٩/١٣، والآية: (أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى إنما يتذكر أولو الألباب). وفي الأصل: (أفمن يعلم كمن لا يعلم).

(٤) الأحقاف ١٥/٤٦ والآية: (قل ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأنْ أعمل صالحاً ترضه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين).

(٥) النور٦٣/٢٤ وتمامها:﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾.

[٦٤٩]......................ـــــــــ يجرح في عراقيبها نصلي[1]

أي ينزل وذلك بشرط تقارب معنى المتضمِّن، والمتضمَّن والمتعدي بحرف يجوز حذف الحرف منه قياساً، إن كان المفعول (إنَّ) أو(أنَّ) المصدريتين، ويحكم على موقعه بالنصب عند سيبويه[2] وبالجر عند الخليل[3] والكسائي[4]، وإن كان في غيرها جاز في أفعال محصورة مسموعة وهي: (اختار) و(استغفر) و(أمر) و(سمّى) و(دعا) و(كنّى) و(زوّج) و(صلّق) و(عيَّر) تقول: (اخترتك من الرجال)،(اخترتك الرجال)، و(استغفرت الله من الذنوب) و(استغفرت الله ذنباً)، و﴿سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[5] و(دعوت بك)، و(دعوتك)، و(كنيتك بأبي الحسن وأبا الحسن) ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[6] و﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾[7] و(صَدَقَك وصدقّتُ بك) و(عيّرتك بسوء فعلك) و(سوء فعلك) وفيه مذهبان أن تنصب عند الحذف وعليه:

---

(١) هذا عجزة بيت من الطويل، وهو لذي الرّمة في ديوانه ١٥٦، وينظر أساس البلاغة للزمخشري ٢٩٦ ملاة (عذر) وشرح المفصل ٣٩/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ١٢٨/٢، ٢٣٣/١٠. وتمام البيت:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ... إلى الضيف يجرح في عراقيبها نَصْلي

والشاهد فيه قوله: يجرح والشاهد فيه حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر في الجرح.

(٢) ينظر الكتاب ١٢٠/٣.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/٢، وقل: والأول أولى - أي رأي سيبويه - يضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا.

(٥) آل عمران ٣٦/٣ وتمامها: ﴿وإني سميتها مريم وإني أعيذها وذريتها من الشيطان الرجيم﴾.

(٦) الدخان ٥٤/٤٤ وتمامها: ﴿كذلك وزوجناهم بحور عين﴾.

(٧) الأحزاب: ٣٧/٣٣ وتمامها: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم...﴾.

[٦٥٠]استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَهُ(١) ....

وقوله:

[٦٥١]أمرتك الخير فافعل ما أُمِرْتَ به(٢) ....

والثاني أن تجر وعليه:

[٦٥٢] إذا قيل: أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ
أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابع(٣)

أي إلى كليب وقوله:

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَبَّ العباد إليه الوجْهُ والعَمَلُ

هو بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١، والمقتضب ٣٢١/٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، وشرح المفصل ٦٣/٧، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨١، واللسان مادة (غفر) ٣٢٧٤/٥، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣، وهمع الهوامع ٧/٥ وخزانة الأدب ١١١/٣.

والشاهد فيه قوله: (استغفر الله ذنباً) حيث نصب باستغفر مفعولين وعداه إليهما بدون توسط حرف جر

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وينظر الكتاب ٣٧/١، ومغني اللبيب ٧٣٦، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ١٣٦ وللعباس بن مرداس في ديوانه ١٣١، وينظر: المقتضب ٣٦/٢-٨٦ والمحتسب ٥١/١-٢٧٢، وشرح المفصل ٥٠/٨، وشرح الرضي ٢٧٢/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٠، وهمع الهوامع ١٨/٥.

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (أُمِرْتَ به) فقد تعدى في الجملة الأولى إلى مفعولين بنفسه وفي الجملة الثانية قد تعدى إلى الأول بنفسه وهو التاء التي هي نائب فاعل بعد حذف المفعول، وإلى المفعول الثاني بحرف الجر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢، ومغني اللبيب ٣-٨٤٣ وشرح شواهد المغني ١٢/١، وشرح الرضي ٢٧٣/٢، وأوضح المسالك ١٧٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢١/٤، وخزانة الأدب ٦٦٩/٣.

والشاهد فيه قوله: (أشارت كليب) حيث جر قوله (كُلَيْبِ) بحرف جر محذوف وذلك شذوذاً.

[٦٥٣] فقالوا: كيف أنت فقلت خير
يقضي حاجةً ويفوتُ حلجُ(١)

بخير، والتعدية تكون بأحد أمور ثلاثة: بالهمزة وتضعيف العين وحرف الجر نحو: (أخرجت زيداً)، و(خرّجته)، و(ذهبت به) فالهمزة تفيد تصييره على ذلك الوصف من غير تعريض لكون مفرقا أودُفْعَةً، والتضعيف يفيد حصوله شيئاً فشيئاً، وقد لا يفصّل ذلك نحو: ﴿لولا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾(٢)، والباء للمشاركة مع الفعل المعدَّى بها، وزاد بعضُهم في المعديات شيئين الطلب نحو: (استخرجتُه)، وبعضهم المفاعلة نحو: (جاذبت زيداً الثوب)، فهذه المعديات إذا دخلت على اللازم تعدّى إلى واحد وإذا دخلت على المتعدي إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة، ولا يجمع بينهما ولا بين اثنين منهما لمفعول واحد، وأما بالنسبة إلى مفعولين فجائز كقول المتنبي:

---

(١) البيت من الوافر، وهو في درة الغواص ٧١، وقد نسبه لأبي الحسين بن فارس اللغوي وهو ثالث ثلاثة أبيات وهي:

وقالوا كيف أنت فقلت خير ... تُقَضَّى حاجةٌ وتفوتُ حاجُ
إذا ازدحمت هموم الصدر قلنا ... عسى يوماً يكون لها انفراج
نديمي هرتي وسرور قلبي ... دفاتر لي ومعشوقي السراج

والتمثيل فيه قوله (فقلت خيرٌ) حيث حذف الخافض من خير وتقديره بخير. وفيه شاهد آخر ذكره صاحب درة الغواص حيث جمع (حاجة) على (حاج).

(٢) الفرقان ٣٢/٢٥ والآية: (وقال الذين كفروا لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا).

[٦٥٤] أســـير إلى إقطاعـــه في ثيابـــه

علـــى طِرْفِـــهِ مـــن داره بحُســـامِهِ(١)

وأما دخول اللازم في المتعدي فإن كان إلى اثنين أوثلاثة لم يجز دخولها، تقدم أوتأخر لقوته وقيل لطوله وقد أجاز بعضهم نحوقوله:

[٦٥٥] أحجاجُ لا تعطـى العصـاة مناهم

ولا الله يعطـــي للعصـــاة مناهـــا(٢)

وإن كان الواحد، فإن تقدم المفعول جاز نحـو: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٣) لأنـه ضعف بتقديم مفعوله فاحتاج إلى ما يقوم، وإن تـأخر لم يجـز، ومـا سمـع لم يقس عليه، نحو قوله:

[٦٥٦] هـذا ســـراقة للقـــرآن يَدْرُسُـــه(٤) ....

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١٤٩/٤.

والتمثيل فيه قوله: (أسير الى إقطاعه) حيث تعدى الفعل أسير الى مفعوليه بحرف الجر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٢٢، وينظر مغـني اللبيب ٢٨٨، وشـرح شـواهد المغني ٥٨٨/٢، وهمع الهوامع ٢٠٦/٤، والدرر ١٧٣/٤، وشرح التصريح ١١/٢.

والشاهد فيه (يعطي للعصاة مناها) حيث دخلت اللام على أحد المفعولين المتأخرين عـن العامل لقوتـه، وهذا شاذ

(٣) يوسف ٤٣/١٢ وهي: (يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون).

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يقطع الليـل تسـبيحاً وقرآنـا

وهو برواية مختلفة لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، وإصلاح المنطق ٢٩٠، ومغني اللبيب ٣٨٨، واللسان مـادة (عنن) ٣١٤٢/٤، ويروى فيه: ضحّوا أشمط عنوان السجود به.

والشاهد فيه قوله (يدرسه) حيث جاء الضمير مفعولاً مطلقاً ضميراً للقرآن

قوله: (والمتعدي إلى ثلاثة كأعلم وأروى) [أنبأ ونّبأ وخبّر][1] وزاد سيبويه[2] (نبّأ) واستدل بقوله:

[٦٥٧] نُبِّئْتُ زرعة والسفاهة كاسمها
يُهدي اليَّ غرائب الأشعار[3]

[ظ١٢٢]وزاد الفارسي[4] والجرجاني[5] (أَنْبَأَ) وزاد الفراء[6] (أخْبَرَ) و(خَبَّرَ) قال:

[٦٥٨] ماذا عليك إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً
وغَالِب بَعلُكِ يوماً أنْ تعُوديْني[7]

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٤٣/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٤، وينظر شرح ابن عقيل ٤٥٦/١، وشرح التصريح ١ظ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/٦ – ٣٣٣ – ٣٣٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١/٢.
والشاهد فيه تعدي الفعل (نبّأ) الى ثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل والضمير التاء في نبئت، وثانيها زُرْعَةَ، وثالثها الجملة الفعلية (يهدي).

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد بشرح الإيضاح ٤٩٣/١، والهمع ٢١٩/٢، ونقل ابن مالك رأيه عن التذكرة، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٦٩/٢.

(٥) ينظر رأي الجرجاني في المقتصد شرح الإيضاح ٤٩٣/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١/٢.

(٦) ينظر همع الهوامع ٢٥١/٢.

(٧) البيت من البسيط، وهو الرجل من بني كلاب في المقاصد النحوية ٤٤٣/٢، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١، وشرح التصاريح ٢٦٥/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٢/٢ والهمع ٢٥٢/٢، ويروى وما عليك بدل ماذا عليك وخبّرتني بدل أخبرتني.
والشاهد فيه قوله (أخبرتني) حيث نصب الفعل أخبر ثلاثة مفاعيل أولهما نائب الفاعل وهو التاء وهو المفعول الأول وثانيها ياء المتكلم وثالثها دنفا.

قال:

[٦٥٩] وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً
فأقْبَلْتُ من أهلي بمصر أعودها(١)

وزاد الكوفيون(٢) (حدّث) قال:

[٦٦٠]........ فمـن حُـدِّ
ثتموه له علينا العُلاءُ(٣)

وإنما عُدّيَ (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة، لأنهما من (عَلِمَ) و(رأى) المتعدي إلى اثنين فلما دخلت الهمزة عدتهما إلى الثالث، ودخولهما سماع عند سيبويه(٤) والجمهور، وحملت عليها هذه الألفاظ لورودها وموافقتها

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعوام بن عقبة أو (عتبة) في الدرر ٢٧٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، شرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٢، وهمع الهوامع ٢٥١/٢، وشرح التصريح ٢٥٦/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١ وخزانة الأدب ٣٦٩/١١، ويروى: سوداء القلوب كما في الهمع.
والشاهد فيه قوله (خُبِّرْتُ سوداءَ الغميم مريضةً) حيث تعّدى خبر الى ثلاثة مفاعيل التاء في خبرت وهي نائب الفاعل وهو المفعوله الأول، وسوداء المفعول الثاني، مريضة مفعوله الثالث.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٢٥٢/٢.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:
أو منعتم ما تسألون
وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٧، وينظر شرح المعلقات السبع ٢٢٥، وشرح القصائد العشر ٣٨٧، وشرح المفصل ٦٦/٧، وتذكرة النحاة ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١/٢، وهمع الهوامع ٢٥١/٢، والدرر ٢٨٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٥/١، ويروى في ابن عقيل الولاء بدل العلاء.
والشاهد فيه قوله: (فمن حدثتموه له علينا العلاء) حيث عُدّي الفعل حدث الى ثلاثة مفاعيل، فالضمير المرفوع نائب عن الفاعل وضمير المنصوب مفعوله ثان والجملة (له علينا العلاء)و في محل نصب مفعوله الثالث.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠/١، وشرح الرضي ٢٧٠/٢.

لها في المعنى، والأخفش جعله قياسياً[1]، وأجاز أن تقول: (أظْنَنْتُ) و(أَحْسَبْتَ) و(أَزْعَمْتَ) وقال سيبويه: دخولها قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، وسماع في المتعدي إلى اثنين، وكذلك التضعيف والمتعدي بحرف سماعٌ في المتعدي إلى اثنين قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد، والجمهور منعوا من التضعيف في المتعدي إلى اثنين، واختلف في عمل (أنبا) و(نبّأ)، فالجمهور جعلوا عملها بالتضمين لمعنى (علم) والهمزة والتضعيف فيما هومتعدي إلى اثنين، ضعيف بخلاف (أعلم) و(أرى) فقد وجدوا قبل الهمزة متعديين إلى اثنين والهمزة يجوز أن تُعدى وتُدَعْ، لم يستعمل في ماضيهما وقال المصنف: [2] إن هذه الخمسة أصلها أن تعدى إلى واحد، والمفعولان الآخران وقعا موقع المصدر وانتصبا انتصابه ومعنى قولك (أنبأ زيدٌ عمراً قائما) (أنبأتُ زيداً إنباءً) و(عمراً قائما) تفسيراً للنبأ، وفرق بينه وبين (أعلمت زيداً عمراً قائما) فإن (عمراً قائماً) ليس هوالمصدر الذي يلزم رفع المفعولين، وإنما هوالإعلام، وإنما هومتعلق العلم والإعلام لا نفسه، وضعف كلامه بوجوه ثلاثة:

أحدها: أنه يلزم رفع المفعولين لأنهما جملة، والجملة تُحْكَى، ولووقعت موقع المفعول نحو:قرأت: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ [3]. وقال تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي العَالَمِينَ﴾ [4].

---

(١) ينظر شرح المصنف١١٠، وشرح الرضي ٢٧٤/٢-٢٧٥.
(٢) ينظر شرح المصنف ١١٠.
(٣) الفاتحة ١/١.
(٤) الصافات ٣٧/٧٨-٧٩.

الثاني: أنّا لا نُسَلِّم أن (أنباته نَبَأً) و(خبرته خبراً) مفعول مطلق، بل هومفعول به بدليل جواز دخول الباء عليه نحو: (أخبرتك بخبر) و(أنبأتك بنبأ) ولا يجوز (ضربتك بضرب).

الثالث: أنهما لو كانا واقعين موقع المصدر لم يجز دخول (إنّ) و(أنّ) عليهما مثل: (أَخْبَرْتُ أنّ زيداً قائم).

قوله: (فهذا مفعولها الأول كمفعول (أعطيت))، يعني في جواز حذفه (أعلمت عمراً قائماً) فإنما يحذف الأول لأنه مغاير للآخَرَيْن، كمفعول (أعطيت)، ومنهم من منع حذفه، وروي عن سيبويه[1]، لأنه فاعل في المعنى، لأن (أعلم) بمعنى (عَلِمَ) والفاعل لا يجوز حذفه، ولأنه يلتبس في بعض الصور نحو: (أعلمت زيداً عمراً قائماً غافلاً) أن يكون عمراً مُعْلَماً عند حذف زيد.

قوله: (**والثاني والثالث كمفعولي علمت**)، يعني أنه يجوز حذفهما معاً، ولا يجوز حذف أحدهما، لأنهما كالمبتدأ والخبر، وفي ذلك خلاف، فالجمهور أجازوا حذف الثلاثة معاً، كالمبتدأ والخبر، وحذف الأول وحده دون الآخر، وحذف الآخَرَيْن دون الأول ولم يجيزوا حذف أحدهما، وروي عن سيبويه:[2] أنه يجوز حذف شئ منها، وبعضهم أجاز حذف الأول ومنعوا من حذف الآخَرَيْن أوحذف أحدهما، واختلفوا هل يجوز إلغاء

(١) ينظر الكتاب ٤١/١.

(٢) ينظر الكتاب ٤١/١-٤٣، وشرح الرضي ٢٧٦/٢، وهمع الهوامع ٢٥٠/٢.

هذه الأفعال عن العمل في الآخَرَيْن، فالمصنف[1] وجماعته أجازوا ذلك قياساً على مفعولي (علم)، ومنهم من منعه لأن فيه حكماً بالقوة والضعف، من حيث العمل في الأول، وفصل الجزولي[2] فقال: إن بنيت للمفعول جاز من حيث قد سقطت القوة وإلا لم يجز، وأما تعليقها فأجازه المصنف[3] وابن مالك[4] وجماعة نحو: (أعلمت زيداً لعمروقائم)، قال تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[5]. والجمهور منعها، تؤولت الآية على حذف المفعولين الأخيرين[6] والأفعال كلها متعديها ولازمها مستوية في عملها في المصدرية والظرفية والمفعول له ومعه والحال والاستثناء، فإذا دخلت على المتعدي إلى [و١٢٣]واحد صارت ثمانية، وإن دخلت على المتعدي إلى اثنين صارت إلى تسعة وإن دخلت على المتعدي إلى ثلاثة صارت عشرة، تقول: (أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يوم الجمعة)، (أقام فلان ضاحكاً تفهما له وجعفراً إلا بكراً).

---

(١) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٢) ينظر رأي الجزولي في شرح التسهيل السفر الأول ٦٨٥/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٩/٢ وما بعدها.

(٥) سبأ ٧/٣٤ وأولها: (وقل الذين كفروا هل ندلكم ......).

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٥٠/٧.

أفعال القلوب

(ظننت وحسبت إلى آخرها)، وهي على ثلاثة أقسام، منها للظن وهي (ظننتُ وحَسِبْتُ وخِلْتَ)، ومنها لليقين وهي (علمتُ ورأيته ووجدت)، ومنها متردد بينها، وهي (زعمت)، وحدُّها ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة، واحترز بلازمة عن الحال، وأما معانيها ف (ظننت) تستعمل فيما هوخلاف اليقين سواء كان عن إمارة نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[1] أولا عن غير إمارة نحو: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[2]. وبمعنى العلم، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[3] ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[4].

وقوله:

[٦٦١] فقلت لهم ظُنُّوا بألفي مُدَجَّجٍ[5] ....

---

(١) الجاثية ٣٢/٤٥ والآية: (وإذا قيل إنّ وعد الله حق والساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا ......).

(٢) الحجرات ١٢/٤٩ وهي (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ...).

(٣) البقرة ٢/ ٤٦ وهي (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه يرجعون).

(٤) الكهف ٥٣/١٨ وهي: (ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرفا).

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سراتُهُمْ في الفارسي المسرد

وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٧، ومجالس ثعلب ١٩٩، والمحتسب ٣٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٧/٧ وأسرار العربية ١٥٦، ولسان العرب مادة (ظَنَنَ) ٢٧٦٣/٤.

والشاهد فيه قوله (ظُنُّوا) حيث جاء الظنُّ بمعنى اليقين

وهو كثير، و(حَسِبْتُ) تكون بمعنى (ظَنَنْتُ)[1] الذي هو خلاف اليقين بإمارة، و(خِلْتُ) كـ(جئت) ويجوز في مضارعها للمتكلم فتح الهمزة وكسرها، و(زعمت)

بمعنى الاعتقاد الباطل نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2]. وقد تستعمل نحو قوله:

[٦٦٢] الله موفٍ للناس ما زعما[3] ـــــــــــــــــ

و(علمت) في اليقين، وقد جاء بمعنى الظن، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[4] و(وجدت) بمعنى (علمت)، وأما (رأيت) فمعنى (علمت) وقيل بمعنى (ظننت) وقيل بمعناهما معاً نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً، وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[5] فالأول بمعنى الظن والثاني بمعنى العلم، وهي تستعمل في رؤية القلب ورؤية العين والحُلُمِيّة، ورأيت زيداً بمعنى أصبت رؤيته برؤية العين، ورأيته بمعنى أصبت رؤيته لا يتعديان إلا لواحد، ورؤية

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١/١١٨ وما بعدها شرح المفصل ٧/٧٧ وما بعدها وشرح الرضي ٢/٢٧٧ وما بعدها وشرح ابن عقيل ١ وما بعدها.

(٢) التغابن ٦٤/٧، وتمامها: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم وذلك على الله يسير﴾.

(٣) هذا عجز بيت من المنسرح، وصدره:

نودِيَ قم واركَبَنْ بأهلك إنّ

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٣٦، وجمهرة اللغة ٨١٦ واللسان العرب مادة (زعم) ٣/ ١٨٣٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٣١–١٣٤، ونسبه الرضي في شرحه إلى أُمية بن أبي الصلت ٢/ ٢٧٨

والشاهد فيه قوله: (زعم) قد استعمل للتحقيق، وقيل بمعنى ضَمِنَ وقيل بمعنى (قال) وبمعنى وَعَدَ

(٤) الممتحنة ٦٠/ ١٠، وتمامها: ﴿فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار...﴾.

(٥) المعارج ٧٠/ ٦ – ٧.

القلب والحلمية إلى اثنين نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1]، وقيل: إن الحلمية تكون كرؤية العين تعدى إلى واحد وأعصر خمراً حال، هذه التي ذكر المصنف[2] سبق وقد أُلْحِقَ غيره بها سبقةً أخرى، وهي(شعرتُ) و(دريت) و(ألفيت) و(توهمتُ) و(اتخذ) و(هَبْ) في قوله: (هبوني أمراً منكم) و(جعل) بمعنى (سمّى) أوبمعنى (غيَّر) أوبمعنى (ظن) أو(اعتقد)، وزاد آخرون (تَعَلَّمْ) غير متصرف نحو:

[٦٦٣] تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قهر عدوها
فبالغْ بلُطْفٍ في التَّحيُّل والمكر[3]

وآخرون (ألفى) بمعنى (وَجَدَ) نحو:

[٦٦٤]............................ فألفى قولها كذباً ومينا[4]

---

(١) يوسف ١٢/ ٣٦، وتمامها: ﴿ودخل معه السجن فتيان قل أحدهما إني أراني أعصر خمراً وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً ...﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح ابن عقيل ١٠/ ٤١٧ وما بعدها، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٩ وما بعدها.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سيّار في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٠، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦، وشرح شذور الذهب ٣٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٥، والدرر ٢/ ٤٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٥٥.
والشاهد فيه قوله: (تعلّم) بمعنى(اعلم) فنصب مفعولين هما(شفاء) و(قهر) مع أنه غير متصرف.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:
وَقَدَّمَتِ الأديم لراهشيه
وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣، وجمهرة اللغة ٩٩٣، والشعر والشعراء ١/ ٢٢٣، معاهد التنصيص ١/ ٣١٠، ومغني اللبيب ٤٦٧، وشرح الشواهد المغني ٢/ ٧٧٦، واللسان مادة (مين) ٦/ ٤٣٦١، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣.
والشاهد فيه قوله: (كذبا ومينا) حيث عطفت الواو قوله: (مينا) على مرادفه (كذبا) وعطف المرادف على مرادفه وهذا أمر اختصت به الواو من سائر حروف العطف.

وآخرون (عَدَّ) نحو:

[٦٦٥]تعدون عقرَ النيب أفضلَ مجدكم(١) ....

قوله: (فتنصب الجزأين)، وذلك لأنهما متعلقان لها كما تنصب (أعطيت)، وقال الفرّاء:(٢) الثاني فينصب على التشبيه بالحال.

قوله: (ومن خصائصها) من تبعيضية.

قوله: (أنه إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر)، وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فلواقتصر على أحدهما اختل المعنى، وحاصله أن الحذف على ضربين اختصار واقتصار فإن حُذِفا معاً، فالأكثر أجازوه اختصاراً أواقتصاراً، وأجازه المصنف(٣) بالاختصار، كقوله:

[٦٦٦]............................ ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحسَبُ(٤)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بني ضوطري لولا الكميَّ المقنعا

وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الخصائص ٢/ ٤٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، والجنى الداني ٦٠٦، ورصف المباني ٢٩٣، والمغني ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩، واللسان مادة (ضطر) ٤/ ٢٥٨٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢١١، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥-٥٧-٦٠.

والشاهد فيه قوله: (تعدُّون) حيث نصب مفعولين وهما (عقرَ) و (أفضل).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٧٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

بأي كتابٌ أم بأيةِ سنةٍ

وهو للكميت بن زيد كما في المحتسب ١/ ١٣٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/ ٦٤٥، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٤٣، وأوضح المسالك ٢/ ٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٧، والشاهد فيه قوله: (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما والتقدير: وتحسب حبَّهم عاراً.

والاقتصار كقوله تعالى: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل﴾[1] الأخفش وجماعة[2] منعوا من حذفها اقتصاراً واختصاراً، وبعضهم أجاز حذفها اختصاراً، ومنع منه اقتصاراً، والفرق بين الاختصار والاقتصار، أن الاختصار المحذوف منه مراد مقدر، والاقتصار عكسه، وأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصاراً، وأما الاختصار فمنعه طائفة، واختاره المصنف[3]، لأنهما مرتبطان، والصحيح جوازه نحو: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾[4]. فيمن قرأ بياء الغيبة تقديره البخل هو خيراً لهم، ومن قرأ بتاء الخطاب فالتقدير: بُخْلُ الذين، على حذف مضاف والمفعولان مذكوران نحو:

[٦٦٧] وإنا لقوم لا نرى القتلَ سُبَّةً
إذا ما رأتهُ عامرٌ وسلولُ[5]

قوله: (بخلاف باب أعطيت)، يعني فإن مفعوليها ليس من باب المبتدأ

---

(١) الرعد ١٣/ ١٩ وتمامها: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك كمن هو أعمى إنما يتذكر أولو الألباب﴾.
في الأصل (كمن لا يعلم) وهو خطأ (ويفوت الاستشهاد بالآية).

(٢) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠-١١١.

(٤) آل عمران ٣/ ١٨٠ وتمامها: ﴿بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ......والله بما تعملون خبير﴾.
قرأ حمزة بالتاء، وقال أحمد بن يحيى (ثعلب) الوجه عندنا بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٦-١١٧ وحجة القراءات لابن زنجلة ١٨٣، والنشر في القراءات العشر ٢٤٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٦٦، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢١٩.

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان مادة (سَلَلَ) ٣/ ٢٠٧، ويروى (أناس) بدل (لقوم).
والشاهد فيه (لا نرى القتل سبة) حيث نصب بفعل نرى القتل مفعول أول وسبة مفعول به ثانٍ وحذف المفعول الثاني من رأته.

والخبر فيجوز الاقتصار على أحدهما تقول: (أعطيت زيداً وأعطيت درهما) سواء أردت اقتصاراً أواختصاراً.

قوله: (ومنها أنه يجوز[1] فيها الإلغاء)، المراد بالإلغاء إبطال العمل لفظاً وتقديراً، ويفهم من قوله:(يجوز). أنه لا يجب مع حصول شروطه التي يأتي ذكرها، وهوقول الجمهور وبعضهم جعله لازماً.

قوله: (إذا توسطت أوتأخرت)[لاستقلال الجزأين كلاماً بخلاف باب أعطيت مثل(زيدٌ علمت قائم)][2] إن تقدمت لم يجز الإلغاء عند البصريين[3] وأجازه الكوفيون والأخفش[4] واحتجوا بنحوقوله:

[٦٦٨]........................ ـــــــ إني وجدت ملاكُ الشيمةِ الأدب[5]

وقوله:

[٦٦٩]........................ ـــــــ وما إخالُ لدينا منك تنويل[6]

---

(١) في الكافية المحققة (وفيها جواز الإلغاء) بدل (أنه يجوز فيها الإلغاء).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ينظر رأي البصريين في شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥.
(٤) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٦٤ وشرح ابن عقيل ١/٤٣٨، وهامش شرح كتاب سيبويه ١/١١٩، والهمع ٢/٢٢٩.
(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقي

وهو بلا نسبية في شرح الرضي ٢/٢٨٠، وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/١٤٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٧، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩.
والشاهد فيه قوله: (وجدت ملاك الشيمة) حيث ألغي عمل الفعل وجدت، لأنه لو أعمله لقال: (وجدت ملاكَ الشيمة الأدبا) ولذلك قال الكوفيون الرفع من باب الإلغاء والبصريون خلافهم.
(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها

=

وتأول على حذف ضمير الشأن، والجملة في موضع المفعول الثاني، أي إني وجدته وما إخاله، وإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال مطلقاً[1]، والإعمال أجود، ووجه الإلغاء ضعفها بأحد المفعولين، وبعضهم قال: إنْ تقدمها الاسم وجب الإعمال، ويؤتى بضمير الاسم نحو: (زيد ظننته قائماً)، وإن تقدم الخبر، فإن كان يظهر فيه الرفع وجب الإلغاء، نحو: (قائم ظننته زيد)، وإلا وجب الإعمال نحو: (في الدار ظننت زيداً) وضعف بقوله:

[٦٧٠] .... وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ[2]

تأخر نحو: (زيد منطلق علمت) جاز الوجهان، والأجود الإلغاء، لأنها قد ضعفت بتأخيرها عليها فاستقلا، وارتفعا على الابتداء والخبر، وللإلغاء شروط أربعة، الأول: ما ذكر من التوسط والتأخر، الثاني: أن لا

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/ ٦٦٣، وشرح الرضي ٢/ ٢٨٠ وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥ وأوضح المسالك ٢/ ٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٦١، والدرر ١/ ١٧٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٢، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠.

والشاهد فيه قوله: (وما إخل لدينا تنويل) حيث ألغى عمل الفعل القلبي وهو إخل مع تقدمه على معموليه فرفع تنويل على الابتداء وخبره المجرور قبله والقياس في إخل فتح الهمزة.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

وهو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧، وللعين المنقري في الكتاب ١/ ١٢٠، واللمع ١٢٧، وشرح المفصل ٧/ ٨٤ – ٨٥ وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/ ٦٦٢، وأمالي المرتضى ٢/ ١٨٤، وشرح قطر الندى ١٧٤، وأوضح المسالك ٢/ ٥٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤، واللسان مادة (خيل) ٢/ ١٣٠٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧، ويروى: الفشل بدل الخور كما في الهمع ٢/ ٢٢٩.

والشاهد فيه إلغاء (خلت) لما توسطت بين معموليها.

يُنفى الفعل فإن نفي وجب الإعمال نحو: (زيداً قائماً لم أظنّ) و(زيداً لم أظنّ قائماً)، الثالث: أن لا تدخل لام الابتداء على المبتدأ، فإن دخلت وجب الإلغاء نحو: (لزيدٌ ظننت قائم)، الرابع: أن لا يؤكد الملغي بمصدر، فإن أكد لم يجز الإلغاء، لأن عمله في المصدر قوة له يجوز: (زيداً ظننت ظناً منطلقاً).

قوله: (ومنها أنها تُعَلَّقُ)[1]، التعلق إبطال العمل لفظاً فقط، والفرق بينه وبين الإلغاء من وجوه ثلاثة: الأول: أن الإلغاء إبطال العمل لفظا وتقديرا، والتعليق إبطاله لفظا فقط، بدليل صحة العطف على محله نحو: (علمت لزيد قائم وبكراً).

الثاني: الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب إلا في صورة، وهي أن يتقدم أحد المفعولين على الاستفهام، نحو: (علمت زيد أبومَنْ هو؟) فالنصب والرفع جائزان بلا خلاف.

الثالث: أن التعليق لمانع وهوما ذُكر من حرف الاستفهام والنفي واللام، والمفهوم هوعبارته: أن التعليق لا يكون إلا في هذه الأفعال، وهومذهب الجمهور، واختلفوا فيما تعدى منها إلى واحد هل يجوز تعليقه ؟، فأجازه السيرافي[2]، كما يجوز فيما يتعدى إلى اثنين، ومنع منه

(١) ينظر التعليق والإبطال في المصادر الآتية: الكتاب ١/١١٨ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٦٦٦، وما بعدها، وشرح ابن عقيل ١/٤٣٨ – ٤٣٩، وشرح الرضي ٢/٢٧٩ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢/٢٢٧ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٨، والهمع ٢/٢٣٨.

الفارسي[1]، وابن السراج[2]، والزمخشري[3]، وقالوا: لا يجوز التعليق إلا فيما يجوز فيه الإلغاء، وهوالتعدي إلى اثنين، وقال يونس:[4] الإلغاء واقع في كل قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[5]، وبعضهم أجازه في أفعال القلوب وفي (نظر) و(أبصر) و(تفكر) و(سأل) وما قاربهن نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[6] [و١٢٤] و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾[7] وزاد نجم الدين[8] كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: (شككت أزيد في الدار أم عمرو)، و(نسيت) أو(ترددت) وكل فعل يطلب به العلم، نحو: (فكّرت) و(احتجت) و(تَلَوْتُ) و(سألت) و(استفهمت) وأفعال الحواس الخمس ك(لمست) و(أبصرت) و(سمعت) و(وشممت) و(ذقت)[9]، قال الوالد: (الأولى في هذه كلها ما خلا أفعال القلوب أن (لا)[10] تتعلق لكن تحذف مفعولاتها ويقدر القول).

قوله: (بحرف استفهام والنفي واللام)[مثل: علمت أزيدٌ عندك أم

(١) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٢/ ٢٣٤.

(٢) ينظر الأصول ٢/ ٣٦٠، والهمع ٢/ ٢٣٣.

(٣) ينظر المفصل ٣٦١ – ٣٦٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٦٧، والهمع ٢/ ٢٣٦.

(٥) مريم ١٩/ ٦٩، وتمامها: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدّ على الرحمن عتيا﴾.

(٦) الكهف ١٨/ ١٩، وتمامها: ﴿... قالوا ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه....﴾.

(٧) القلم ٦٨/ ٤٠.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٨٤.

(٩) تنتهي عبارة الرضي وهو من قوله وزاد نجم الدين.

(١٠) في الأصل ليس وهو تحريف.

عمرو][1] وإنما وجب التعليق مع هذه، لأن لها صدر الكلام فمنعت من عمل ما قبلها فيما بعدها، أما حرف الاستفهام فإن بعضهم قالوا: لأن جوابها (لا) أو(نعم) وليس فيها نسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة، لأن معنى (علمت أزيد قائم أمْ عمرو) علمت أحدهما بعينه، فصحّ تعليق العلم به لحصول النسبة بالتعيين بخلاف (علمت هل زيد قائم ؟) فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد، ولا نفيها فيتعلق العلم بتلك النسبة أونفيها وإنما جوابه (نعم) أوب(لا) قال نجم الدين:[2] إنا لا نسلم أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون للعلم بل مضمون استفهام المتكلم، لا يصح أن يكون متعلقاً لعلمه للتناقض المذكور، ولوسلمنا قلنا: إن نعم أولا في جواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها لأن المعنى (بلى زيدٌ قائم) فجعل المحكوم عليه وبه وهوالمصحح لتعلق العلم انتهى.

وقد يكون المعلق اسم استفهام، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[3] و(علمت متى يخرج زيد ؟) و(مَنْ أبوك ؟) ولكن المضاف إلى الاستفهام نحو: (علمت غلام من عندك؟) وأما إن تقدم أحد المفعولين على

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أما الاستفهام: فقد يكون حرف استفهام وهو الهمزة اتفاقاً وهل على خلاف، وقد يكون متضمناً لمعنى الاستفهام ومن معناه الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام.

أما النفي بـ (ما) و (إن) و (لا) علمت ما زيد قائم، وإن زيد قائم ولا زيد قائم.

والمقصود باللام لام الابتداء مثل علمت لَزيدٌ قائم، ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح المرادي ٣٨٣/١، وأوضح المسالك ٧٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٣/٢ – ٢٨٤.

(٣) الكهف ١٢/١٨، وتمامها: ﴿ثم بعثناهم لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾.

الاستفهام نحو: (علمت زيداً مَنْ أبوه ؟) جاز فيه الرفع والنصب، فالرفع لأن الاستفهام يعم الجملة، ولأن المفعول الأول داخل في حكم الاستفهام، والنصب لأنه لم يحل بينه وبين عامله حائل، فإنّ تَضمنه لمحل الثاني المعلق النصب لأنه مفعول بأن، وإذا رفعت الأول فمحله الرفع لأنه خبر عنه، وأما النفي وهوب(ما) و(إنْ) و(لا) التي لنفي الجنس نحو: (علمت ما زيدٌ قائم)، و(إن زيدٌ قائم) و(لا رجلَ في الدار) و(لا زيدَ عندك ولا عمرو)، وزاد أبوحيان[1] لعل نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾[2] وأما اللام المعلقة فهي لام الابتداء وبعضهم جعل لام القسم معلقة نحوقوله:

[٦٧١] ولقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها[3]

وقد تعلق (إنّ) مع اللام نحو: (علمت إن زيداً لقائم) لأن (إنّ) مع اللام لا تكون إلا مكسورة، فإذا تجردت عن اللام مع العلم وجب فتحها، ولا تعليق وسدت مفعولي علمت، وقال الأخفش[4] والزمخشري:[5] المفعول

(١) ينظر البحر المحيط ٨/٤١٩.
(٢) عبس ٨٠/٣.
(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٣٠٨، وينظر الكتاب ٣/ ١١٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٦١.
والشاهد فيه قوله: (علمت لتأتيني منيتي) حيث وقع الفعل الذي شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو (علمت) قبل لام جواب القسم فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل ولولا هذه اللام علمت مفعولين ولكان قال: ولقد علمت منيتي آتية.
(٤) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢/ ٢٨٦.
(٥) ينظر شرح المفصل ٢٦١ – ٢٦٢.

الثاني مقدر.

قوله: (ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد) [مثل: عَلْمتُني منطلقاً][(١)]، الفعل إن كان فاعله ومفعوله لشيئين مختلفين جاز الجمع بينهما متصلين مطلقاً، نحو: (علمتك) و(ضربتك) وإن كانا لشيء واحد، فإن كان من أفعال القلوب جمع بين الضميرين المتصلين كما ذكر، نحو: (علمتني) و(رأيتني) ومنه (إن زاد اسْتغني) ولقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله[(٢)]، ومنع الجمهور (علمت نفسي) وأجازه ابن كيسان[(٣)]، وهوالمفهوم من المصنف[(٤)]، وإن كان غيرها وجب الإتيان بالنفس نحو: (ضربت نفسي) ولا يجوز (ضربتني) إلا في رأي الحُلمية نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[(٥)] وفي البصرية نحو:

[٦٧٣] ولقد أراني للرماح درِيَّة
من عن يميني مرة وأمامي[(٦)]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢/ ٢٨٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٧١، وهذا كثيراً ما يقوله الصحابة عندما يصفون حالهم مع رسول الله أو يقرر ذلك فيهم رسول الله ومثل هذا الحديث له تتمة وهو: عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان) رواه ابن الأثير في النهاية ٢/٤١٩، وأبو عبيد في غريب الحديث ٢/ ٣٥٤.

(٣) ينظر الهمع ٢/ ٢٣٤.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١١.

(٥) يوسف ١٢/ ٣٦.

(٦) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وأسرار العربية ٢٥٥، وشرح المفصل ٨/ ٤٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٧١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩، ومغني اللبيب ١٩٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨، وأوضح المسالك ٣/ ٥٧، وهمع الهوامع

وفي (عَدِمَ) قال:

[٦٧٣]لقد كان لي عن ضَرتَّين عَلِمْتُني[1] ....

وفي (فَقَدَ) قال: [ظ١٢٤]

[٦٧٤] ندمت على ما كان مني فقدتني[2] ....

وفي (وجدت) بمعنى (أصبت) قال:

[٦٧٥] تلفّتُ نحو الحي حتى وَجَدْتُني[3] ....

١٥٦/١، ٣٦/٢، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ - ١٦٠. ويروى تارة بدل مرة.

والشاهد فيه قوله (أراني لرملح درية) حيث أعمل رأى الحُلْميّة عمل رأى البصرية فنصب مفعولين وهما الياء في أراني و (درية).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وعمّا أُلاقي منهما متزحزحُ

وهو لـ (جران) العود في ديوانه ٣٩، وينظر أمالي ابن الشعري ٩/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٦٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٣/٢، وشرح المفصل ٨٨/٧ - ٨٩ وتذكرة النحاة ٤٢١، وشرح المصنف ١١١،

والشاهد فيه قوله: (علمتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول مثل وجدتني وعلمتني.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

كما يندم المغبون حين يبيعُ

وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٥، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (فقدتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في فعل (فقدتني) على سبيل الشذوذ.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وجِعْتُ من الإصغاء ليتاً وأخدعا

وهو للصمة القشيري كما في شرح الحماسة للتبريزي ١٢١٨، وأمالي القالي ١٩١/١، وسمط اللالي ٤٦٢، والأغاني ٥/٦، ودلائل الإعجاز ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧/١.

الليت صفحة العنق، والأخدع: عرق في موضع الحجامة من العنق.

ويحتمل أنها هنا بمعنى علمت، وإنما جاز في هذه إما رأى ووجد فكونهما من أفعال القلوب وأما (عدم) وف(قد) فحملاً على (وجد) لأنهما ضداهما، وما عدا هذه الأفعال لم يجمع فيها بين ضميرين على هذا الحد إلا في ضرورة أوشذوذ نحو:

[٦٧٦] قد بتُّ أحرُسُني وحدي ويمنعني
صوتُ السّباع يضبحن والهام[1]

قال المصنف:[2] وإنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال القلوب لما تقرر من أن المعتاد أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً، وإنما يتعلق بغيره فلوقال: (ضربتني) و(ضربتُكَ) لسبق إلى الفهم ما هوالغالب من المغايرة بينهما، يقوي حركة المضمر على دفع اللبس التي هي الضم بخلاف باب (علمت)، فإن الغالب فيه عدوله التغاير، لأن علم الإنسان بصفات نفسه أكثر، فحمل على الغالب هذا إذا كانا متصلين، فإذا كان الثاني منفصلاً جاز الجمع بينهما لشيء واحد مع التقديم أوالفصل بإلا، نحو: (إياي ضربتُ) و(ما ضربتَ إلا إياي) و(إياك ضربتُ) و(ما ضربتُ إلا إياك).

قوله: (ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد) إنما تعدت إلى اثنين

والشاهد فيه قوله: (وجدتني) حيث استعمله بمعنى أصبت.

(١) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٨٨، وينظر مغني اللبيب ١٩٥، وشرح شواهد المغني ٤٢٩/٨.

والشاهد فيه قوله: (أحرسني) يريد أحرسه فقلب، ويروى أحرسه ولا شاهد فيه عندئذ.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١.

لاقتضائها مسنداً ومسنداً إليه، فإذا استعمل بعضها علـى معنى آخـر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً لم يجاوزه في التعدي.

قوله: (فـ(ظننت) بمعنى (اتهمت)[1] تقول: (ظننت زيداً) بمعنى اتهمته فتعدت إلى واحد كما كان (اتهم) لا يتجاوز مفعولاً واحداً ومنه﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[2].

قوله: (و(علمت) بمعنى (عرفت) يعني إذا كانت بمعنى عرفت تعـدت إلى واحد لأن عرفت لا يتجاوز مفعولاً ومنه﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾[3] وقد تكون لازمة نحو: (عَلُمَ) فهو(أعلم)[4] أي مشقوق الشفة.

قوله: (ورأيت بمعنى أبصرت) يعني إذا كانت بمعنى البصر نحو: (رأيت زيداً) تعدت إلى واحد، كما أن أبصـرت لا تجاوز مفعـولاً، وقـد تكـون بمعنى (أصبت) فتعدى إلى واحد أيضاً، نحـو: (رأيـت الطـائر) إذا أصبـت رؤيته، وقد تستعمل (أرأيت) و(أرى) و(ترى) الـتي عـن (رأيـت) بمعنـى (علمت) استعمال (ظننت) لكثرتها في الكلام، وأكثر ما يكون عن نحـو:

(١) قل المصنف في شرحه ١١١ – ١١٢: (قد تقرر أن تعدي الأفعل إنما كان باعتبـار معانيهـا، فعلـم أن هـذه الأفعل باعتبار أن معناها يقتضي منسوباً ومنسوباً إليه فـإذا استعملت بعضهـا علـى معنـى آخـر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً وجب أن تكون مما يتعدى إلى واحد فظننت إذا استعملت بمعنـى اتهمـت لا تقتضي إلا متعلقاً واحداً، فوجب أن تخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد).

(٢) التكوير ٨١/ ٢٤.

(٣) النحل ١٦/ ٧٨ وتمامها: ﴿والله أخرجكـم مـن بطـون أمهـاتكم لا تعلمـون شـيئاً وجعـل لكـم السـمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون﴾.

(٤) ينظر اللسان مادة (علم) ٤/ ٣٠٨٤.

(رأيت عمراً منطلقاً) و(أرى زيداً ذاهباً) و(أنى ترى بشراً جالساً) وأما القول: نحو: (متى تقول زيداً قائما)، قال:

[٦٧٧] أما الرحيل فدون بعد غدٍ[1]
فمتى تقول الدارَ تجمعنا

وقال:

[٦٧٨] أجهلاً تقول بني لؤي
لعمر أبيك أم متجاهلينا[2]

فلا يستعمل بمعنى ظننت إلا في الخطاب والاستفهام خاصة خلافاً لسليم[3] فإنهم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) من غير شرط،

(١) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعه في ديوانه ٤٠٢، ينظر الكتاب ١/ ١٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٩، والمقتضب ٢/٣٤٩، وشرح المفصل ٧/٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٢، ورصف المباني ٨٩ واللسان مادة (قول ٥/ ٣٧٧٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٤، وخزانة الأدب ٢/٤٣٩.
والشاهد فيه قوله: (تقول الدار تجمعنا) حيث استعمل الفعل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين أولهما (الدار) وثانيهما: جملة (تجمعنا) ولم يقصد به الحكاية، ولو قصد لرفع وكانت الدار مبتدأ وجملة يجمعنا خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في الكتاب ١/١٢٣، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢، والمقتضب ٢/٣٤٩، وينظر المفصل ٢٦٠، وشرحه لابن يعيش ٧/٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٧٥، وشرح الرضي ٢/٢٨٩، وشرح ابن عقيل ١/٤٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٧، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣ - ١٨٤.
والشاهد فيه قوله: (أجهلاً تقول بني لؤي) حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) فنصب به مفعولين أحدهما قوله (أجهلاً) والثاني (بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل، وهذا الفاصل لا يمنع لأنه معمول للفعل.....

(٣) ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٨٩.

وحكى الأندلسي[1] عن بعض العرب اشتراط الخطاب فقط.

قوله: (و(وجدت بمعنى (أصبت) يعني إذا كانت بمعنى أصبت نحو: (وجدت الضالة) أي (أصبتها) تعدت إلى واحد ك(أصبت)، وقد تكون لازمة إذا كانت بمعنى (استغنيت) أو(حزنت) أو(حقدت) ومصدرهما بمعنى الفناء و(وجد) قلبت ألفاً ومعنى الحزن (وَجَدَ) ك(فَلَسَ) وبمعنى الحقد (موجدة)[2].

(١) ينظر المصدر السابق.
(٢) ينظر اللسان مادة (وَجَدَ) ٦/ ٤٧٧٠.

الأفعال الناقصة

قوله: (سميت الناقصة)[1] [و١٢٥] ناقصة لافتقارها إلى اسم وخبر، وقيل: لأنه لا مصدر لها، وما ورد فهومصدر للتامة.

قوله: (ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) هذا حدها ومعناه أنك إذا قلت: (كان زيد قائماً) فقد قررت الفاعل وهوزيد على صفة وهوالقيام، ويرد على الحال من الفاعل نحو: (جاءني زيد راكباً) فلوقال: لازمة خرجت الحال.

قوله: (وهي كان وصار إلى آخرها) [وأصبح وأمسى وأضحى وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس][2] ومنهم من عدها وهوالشيخ[3] وبعض المتأخرين، وأما سيبويه والمتقدمون فلم يعدوها بل ضبطوها بضابط كلي عند سيبويه[4]، (كان وصار وما دام وليس) ثم قال: وما كان نحوهنه من

(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٠/٢: (وإنما سميت ناقصة لأنها لا يتم بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعل التامة فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ينظر شرح المصنف ١١٢.
(٤) ينظر الكتاب ٤٥/١ – ٤٦.

الأفعال مما لا يستغني عن الخبر بمرفوعه، والمصنف[1] حكى الأصول، وهي ما كثر استعماله، وذلك ثلاثة عشر فعلاً، والملحق بها وهو (آض وعاد وغدا وراح) و(ما جاء حاجتك)[2] و(قعدت كأنها حربة)[3] فهذه ألحقها بـ(كان) لنقصانها.

قوله: (**وقد جاء (ما جاءت حاجتك) و(قعدت كأنها حربة)**) يعني أنّ (جاء) و(قعد) ناقصان، بمعنى (صار) و(ما جاءت حاجتك) ويروى بنصب حاجتَك ورفعها، وأول من قالها الخوارج لابن عباس لما جاءهم من علي[4] عليه السلام: يطلبهم الرجوع إلى الحق، فإن رفعت احتمل أن تكون (ما) نافية و(جاء) تامة أي لم تحصل حاجتك ومرادك منا، وأن تكون (ما) استفهامية وهي خبر متقدم و(حاجتك) اسم جاء وهي ناقصة، وإن نصبت احتمل أن تكون (ما) نافية وفي جاءت ضمير هواسمها مثل: (أن يكون عندك صبرة فترسل بغرارة لتجعل تلك الصبرة فيها، فيقال لك (ما جاءت الغرارة حاجتك) أي لم تسع، واحتمل أن تكون استفهامية وحاجتك الخبر، وفي جاءت ضمير راجع إلى (ما) وأنثه لأنه عائد على مؤنث في المعنى، واختلف في قياس الأفعال المزيدة، فالمصنف[5] قال:

(١) ينظر شرح المصنف ١١٢.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠/١ – ٥١، ١٧٩/٢، وقل في الكتاب وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك فيرفع وينظر شرح المصنف ١١٢، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، والهمع ٧٠/٢.

(٣) ينظر اللسان مادة (قعد) ٣٦٩٠/٥، وينظر شرح المفصل ٩١/٧، وهمع الهوامع ٧٠/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩١/٧، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، وينظر همع الهوامع ٧٠/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٢.

تقاس (جاء) ومنه (جاء البرُّ قَفِيزَيْن)[1]، وغيره منع، وأما قعد في قولهم: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، فالفراء[2] طرد القياس فيها وجعل منه: ﴿فَتَقْعُدَ مَلوما مَحْسُوراً﴾[3] والأكثر منع، وبعضهم طرد القياس فيما كان على هيئة نحو: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، وزاد بعضهم تمَّ وكَمُل نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[4] وكمل العدد أربعين ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[5] ورجع ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾[6] واستحال وتحول[7]، وزاد الكوفيون[8] (هذا) و(هذه) نحو: (وهذا القمر بازغاً) و(هذه الشمس طالعةً).

قوله: (**لإعطاء الخبر حكم معناها**) يعني بذلك الدلالة في حصول الصفة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل، إثبات أونفي أوصيروة أواعتبار زمان مخصوص[9].

---

(١) ينظر الهمع ٧٠/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، والهمع ٦٤/٢.

(٣) الإسراء ٢٩/١٧، وتمامها: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ وينسب (قعد) بمعنى صار إلى الزمخشري، ينظر الهمع ٧٠/٢.

(٤) الأعراف ١٤٢/٧، وتمامها: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ثم أتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة...﴾.

(٥) مريم ١٧/١٩، وتمامها: ﴿فاتخذت من دونهم حجاباً فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سوياً﴾.

(٦) يوسف ٩٦/١٢، وتمامها: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً...﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٩٠/٢.

(٨) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٧١/٢.

(٩) العبارة منقولة عن شرح المصنف بدون إسناد ينظر شرح المصنف ١١٢.

قولـه: (فترفع الأول وتنصب الثاني [مثل: كان زيدٌ قائماً][1]) وأما رفع الأول فلأنه فاعل، والمحققون يسمونه اسم كـان وأخواتهـا، ونصـب الثاني على التشبيه بالمفعول، ويسمونه خبرها، وأما الكوفيـون[2] فـإنهم يجعلون انتصابه على الحال.

قولـه: (فكان تكون ناقصة إلى آخره [لثبوت خبرها ماضياً دائماً أومنقطعاً][3] لـــ(كان) خمسة معان):

الأول: وهوأكثرها الناقصة ومعناها ثبوت الخبر وحصوله فيمـا مضـى منقطعاً نحو: (كان زيدٌ قائماً) وإما دائماً نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[4] وبعضهم قال: لا يكون خبرها إلا منقطعـاً بكـل حـال، ويحكـم بزيادتهـا في ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ونحوهـا ممـا يفيـد الـدوام، ورد بأنهـا لا تـزاد ناصبة اتفاقاً ولا رافعة على الأفصح، وقال بعضهم: إنهـا وضعـت علـى معنيـين بالاشـتراك، أحدهمـا: الانقطـاع كسـائر الأفعـال، والثـاني الاستمرار[5]، وضعف بأن فيه دعوى الاشـتراك والبنـاء علـى أن المـاضي

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٦٤/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) النساء ٩٦/٤ وقد تكررت كثيراً في الكتاب العزيز.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٩٣/٢، حيث قال: (فكـان تكـون ناقصـة بمعنيـين، أحدهمـا: ثبـوت خبرهـا مقرونـاً بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص إما ماضياً أو حـالاً أو استقبالاً فكـان للمـاضي، ويكـون للحل أو الاستقبل، وذهب بعضهم إلى أنّ كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته بقوله تعالى: (وكان الله سميعاً بصيرا) وذُهِلَ أن الاستمرار مستفاد من قرينـة وجـوب كـون الله سميعاً بصيرا لأن من لفظ كان...).

يفيد الانقطاع، وقال بعضهم المراد في اللوح، أوسبق في علمه أنه غفور رحيم، وقال صاحب البرود: والذي يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضي مفيد الانقطاع مطلقاً، بل تقول: أما عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه، لأنه لا معنى للماضي إلا أنه قد وجد وانقضى، وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه[1] نحوقولك: (قد صمت أمس وأنت [ظ١٢٥] صائم)، فإذا كان هذا معنى الماضي فلا إشكال ولا تأويل، ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفوراً رحيماً فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمة، لأنه إذا كان غفوراً رحيماً فيما مضى كان آنس للقلب وأدعى إلى التوبة، إذا كانت هذه صفته قديماً، وأخيراً، ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله في الحال، وفائدة الثاني:

قوله: (وبمعنى صار) يعني يفيد الانتقال نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾[2] ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾[3] وقوله:

[٦٧٩] بتيهاء قفر والمطيُّ كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها[4]

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٣/٢.
(٢) الواقعة ٦/٥٦.
(٣) الواقعة ٧/٥٦.
(٤) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١١٩، وينظر الحيوان ٥٧٥/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨، وشرح المفصل ١٠٢/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح الرضي ٢٩٣/٢، واللسان مادة (كون) ٣٩٦١/٥، والخزانة ٢٠١/٩، وشرح الأشموني ١١١/١.
والشاهد فيه قوله: (قد كانت فراخاً بيوضُها) حيث جاء كانت بمعنى صارت.

قوله: (**ويكون فيها ضمير الشأن**)[1] ويعرف برفع خبرها وإنما رفع لأن اسمها ضمير مستتر والجملة في موضع الخبر نحو قوله:

[٦٨٠]إذا مت كان الناسُ نصفان شامت[2] ....

وهي من الناقصة لافتقارها إلى اسم وخبرها، وإنما أفردها لأن خبرها مرفوع وجملة، وبعضهم جعلها تامة، وفاعلها ضمير الشأن.

الرابع قوله: (**وتكون تامة**) ولها معنيان في التمام.

(بمعنى ثبت) و(حصل) نحو: (كان الله ولا شيء) وبمعنى (حدث) و(وقع) نحو: (كانت الكانية وما شاء الله كان) وقوله:

[٦٨١] إذا كان الشتاء فأدفئوني

فإن الشيخ يهدمه الشتاء[3]

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢٩٣/٢: (أي يكون في كان الناقصة على أي معنى كانت من معنييها ضمير الشأن مقدراً فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبراً لكان).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنعُ وهو للعجير السلولي في الكتاب ٧١/١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/١، ونوادر أبي زيد ١٥٦، والجمل للزجاجي ٥٠، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٦/١، وهمع الهوامع ٦٤/٢، وخزانة الأدب ٧٢/٩ – ٧٣، ورواية أبي زيد في النوادر: نصفين.

والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (الناس صنفان)، ويروى (كان الناس صنفين) وعلى هذه الرواية الناس اسم كان، ونصفين خبرها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في جمل الزجاجي ٤٩، وينظر سمط اللآلي ٨٠٣/٢ وأمالي المرتضى ٢٥٥/١، وحماسة البحتري ٢٠٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٦٤/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٦، وهمع الهوامع ٨٢/٢ وخزانة الأدب ٣٨١/٧.

والشاهد فيه قوله: (إذا كان الشتاء) حيث جاءت (كان) تامة بمعنى حدث.

وهي في هذين لازمة وبمعنى كَفَلَ نحو: (كنت الصبيَّ) أي كفلته وبمعنى (غزل) نحو: (كنتُ الصوف) أي غزلته، وهي في هذين متعدية.

الخامس قوله: (وزائدة)[1] المراد بزيادتها حيث تكون ماضية لا يختل بسقوطها معنىً ولا إعراب نحو:

[٦٨٢] رجال بني أبي بكر تسامى
على كان المسوّمةِ العرابِ[2]

فإن على جرّت المسومة، وهي لا ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً عند الجمهور نحو:

[٦٨٣]........................ــــــــــــ وجيران لنا كانوا كرام[3]

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢٩٣/٢: (اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٨/٧، وشرح الرضي ٢٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، ورصف المباني ١٤٠، وهمع الهوامع ١٠٠/٢، وشرح الأشموني ١١٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (على كان المسومة) حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ

وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢، وينظر الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والجمل للزجاجي ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، وشرح الرضي ٢٤٩/٢، ومغني اللبيب ٣٧٧، وشرح شواهد المغني ٦٩٣/٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩ - ٢٢١.

والشاهد فيه قوله: (وجيران لنا كانوا كرامٍ) حيث زيدت (كانوا) بين الموصوف وهو (جيران) وصفته هي قوله (كرامٍ).

وهي زائدة رافعة، وأجيب بأنها في البيت غير زائدة وخبرها لنا، وتقديره: وجيران كرام، أوتكون تامة فلا تحتاج إلى خبر، ومثال ما يحتمل الخمسة المعاني، قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[1].

قوله: (وصار للانتقال) قد تكون حقيقة نحو: (صار البيت تراباً)، و(الطين خزَفاً)، وقد تكون مجازاً نحو: (صار زيد غنياً) و(صار زيد أميراً) وقد تكون تامة من باب من أن يليها (إلى) ظاهرة أومقدرة، لأن معنى صار الانتقال، والانتقال يتعدى إلى مثال ظاهر ب(إلى) مثال الظاهر: (صارت الأمورُ إلى الله) وقوله:

[٦٨٤] فصِرْنا إلى الحسنى ورَقَّ كلامنا[2] ....

ومثال المقدّرة:

[٦٨٥] أيقنت أني لا محالةَ
حيثُ صارَ القومُ صائرُ[3]

أي إليه، والأصح أنها الناقصة مع (إلى) لافتقارها إليه.

---

(١) ق ٥٠/٣٧، وتمامها: ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:
ورُضْتُ فَذَلَّتْ صعبةٌ أيَّ إذلال

وينظر المقتضب ٧٤/١، والمحتسب ٣٦٠/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، واللسان مادة (روض)، ١٧٧٦/٣، وخزانة الأدب ١٨٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (فصرنا إلى الحسنى) حيث جاءت (صار) فعلاً تاماً.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لقيس بن ساعدة في الأغاني ١٩٣/٥، وحماسة البحتري ٩٩، واللسان مادة (حلل) ٤١٥٠/٦، وخزانة الأدب ١٨٨/٩.

والشاهد فيه قوله: (صار) حيث جاءت تامة بمعنى (انتقل).

قوله: (وأصبح وأمسى وأضحى)[لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى صار، وتكون تامة][1] لها ثلاثة معانٍ

الأول: ناقصة وهي حيث تفيد اقتران مضمون الجملة بأزمانها، ومضمون الجملة معناها نحو: (أصبح زيد صائماً) و(أمسى قائماً) و(أضحى مصلياً) وهوأكثر معانيها.

الثاني: أن تكون ناقصة بمعنى (صار) للانتقال ولا يراد بها الزمان المخصوص نحو: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾[2] وقوله:

[٦٨٦] ثـم أضحـوا كـأنهم ورَقٌ جـــ
ــفَّ فـألوت بـه الصَّبـا والدبـورُ[3]

الثالث: أن تكون تامة لا تحتاج إلى خبر نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[4] وقوله:

[٦٨٧] ومنْ فَعَلاتي أنني حَسَنُ القِرى
إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدها[5]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) المائدة ٣١/٥، وتمامها ﴿... قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي فأصبح من النادمين﴾.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٠، وينظر الشعر والشعراء ٢٣٢/١، وشرح المفصل ١٠٤/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٠/١، والدرر ٥٧/٢، وشرح الأشموني ١١١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢١١.

والشاهد فيه قوله: (أضحوا كأنهم) حيث جاءت (أضحى) فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى صار ولم يقع الماضي خبراً لها.

(٤) الروم ١٧/٣٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسلمة في شرح المفصل ١٠٣/٧، وينظر أمالي ابن الحاجب ٢٩٥/١، وشرح الأشموني ١١٥/١، والدرر ٦١/٢.

وروى الأخفش[1] زيادة (أصبح وأمسى) بعد ما التعجبية نحو: (ما أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها).

قوله: (ظل بات) لهما ثلاثة معان.

الأول قوله: (**لاقتران مضمون الجملة**)، أي معناها، (**بوقتيهما**) نحو: (ظل زيدٌ صائماً) أي وقت النهار، و(بات زيد قائماً) أي وقت الليل ومنه:

[٦٨٨] أظل أرعى وأبيت أطحن
والموت من بعض الحية أهون[2]

الثاني: بمعنى (صار) نحو: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[3].

الثالث: تامتان نحو:

[٦٨٩] ليت شعري ما أماتهم
نحن أدلجنا وهم باتوا[4]

والشاهد فيه مجيء (أضحى) تامة لأنها أفادت الدخول في الضحى.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢/٢٩٥، والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢/٤٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣٩٤، والبحر المحيط ٦/٦٠.
والشاهد فيه قوله (أظل أرعى وأبيت أطحن) حيث استعمل (أظل) و (أبيت) بمعنى ثبوت مضمون الفعل وهو وقت الليل وهنا ما دل عليه أبيت أطحن، وظل على وقت النهار.

(٣) النحل ١٦/٥٨ وتمامها: ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم﴾.

(٤) البيت من المديد وهو لخزيمة الأبرش كما في نوادر أبي زيد ٢١٠، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢/٢٨١، وشرح المفصل ٩/٤١، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٥.
ويروى: (ما أصابهم) بدل (ما أماتهم).
والشاهد فيه قوله: (باتوا) حيث استعملت تامة من البيات وهو الدخول في المبيت.

وقد قيل: إنّ (ظل) لا تكون تامة، و(بات) لا تكون بمعنى (صار) لقلة السماع[1].

قوله: (و(مازال) و(ما برح) و(ما فتئ) و(ما انفك) **لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قَبله**)[2] ي مشتركة في أنها ناقصة، وهوأن معناها واحد وهواستمرار خبرها لفاعلها مذ قَبلَهُ، والمراد أن خبرها حاصل للفاعل مذ كان قابلاً له، أي صالحاً له، سواء كان في أوقات متصلة، نحو: (ما زال زيدٌ أميراً) والمراد مذ صلح للإمارة فتخرج أوقات الطفولة، أومتفرقة على حسب العرف، نحو: (ما زال زيد يعطي السائل).

قوله: (**ويلزمها النفي**)[3] تعد هذه الأفعال الأربعة والنفي ظاهر ومقدر وحروفه في المعنى (ما)، وفي الدعاء (لا)، وفي المضارع (ما) و(لن) و(لا) و(لم)، ولا يفصل بينها وبين هذه الأفعال إلا شاذ، وبعضهم يجيزه بمعمولاتها، ما عند الله يزالُ بذكرك، وبالظرف نحو: (ما اليوم يزال زيد قائماً)، وبالقسم نحو:

[٦٩٠] فلا وأبي دهماء زالت عزيزةً[4] ....

---

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢: (وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح لعدم شاهده على ذلك مع التتبع والاستقراء).

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٩٥/٢: (إن كانت ماضية فبـ (ما) و (لم) و بـ (لا) في الدعاء، وإن كانت مضارعة فـ بـ (ما) و (لا) و (لن) والأولى أن لا يفصل بين (لا) و (ما) وبينهما بظرف وشبه، وإن جاز في غير هذه الأفعال).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٥/٢.
والشاهد فيه قوله: (زالت) هو شاذ وليس مما حذف منه حرف النفي لا وأصلها (فلا زالت).

وبأفعال القلوب نحو: (ما أراها تزال ظالمةً)، وأما النفي المقدر فشرطه أن يكون مضارعاً وجواب قسمٍ نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (1) وقوله:

[691] تزالُ حبالٌ مبرمـلتٌ أُعِدُّها(2) ....

وما ورد خلاف ذلك أوتقديراً ليكـون بمنزلـة كـان في الثبـوت لأنهـا موضوعة للنفي، فإذا دخل عليها النفي صـارت للإثبـات، لأن النفـي إذا دخل على النفي كان إثباتاً، ولهذا لا يجوز دخول (إلا) عليها، نحو: (مـا زال زيد إلا عالماً) لا يلزم ثبوته على كل حالة إلا علـى العلـم، كمـا لا يجـوز (كان زيدٌ إلا عالماً) ومن خطأ ذا الرمة في قوله:

[692] حراجيـحُ مـا تنفـك إلا مناخـةً

على الخسف(3) ....

---

(1) يوسف 85/12، وتمامها: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين﴾.

(2) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لها ما مشى يوماً على خُفِّه جَمَلْ

وهو لامرأة بن قحفان في سمط اللالي، 631، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1727، وشـرح المفصـل 109/7، وشرح الرضي 295/2، وخزانة الأدب 245/9.

والشاهد فيه قوله: (تزالُ) تريد لا تزال فحذفت حرف النفي ضرورة وتزال جواب قسم قبله وهو:

حلفت يميناً يا ابن قحفان بـالذي تكفل بالأرزاق في السـهل والجبل

(3) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على الخسف أو نرمي بهـا بلـداً قفـراً

وهـو لـذي الرمـة في ديوانـه 1419، وينظـر الكتـاب 48/3، والإنصـاف 156/1، والمحتسـب 329/1، وشرح المفصل 106/7، وشـرح المصنـف 113، وشـرح الرضـي 296/2، والجنى الداني 521، ومغـني اللبيب 102، وشرح شواهد المغني 219/1، وهمع الهوامع 97/2، وخزانة الأدب 247/9 – 248، وينظر اللسـان مادة (فكك) 3452/5.

كأنه قال: ثبتت على كل حالة إلاّ على الخسف، وثبوتها على كل حالة محال، ولأنه يريد وصفها بالمشقة والإتعاب، وإذا وصفها بالثبوت على كل حالة ما خلا الخسف، ومناخة حاله، وضعف بأن عامله إن كان ما ينفك لزم النفي في الإثبات، وعمل ما قبل إلا في ما بعدها، وهولا يعمل إلا في المستثنى منه، أوفي تابعه عند الجمهور[(١)]، وإن كان عامله على الخسف فالحال لا يتقدم على عامله المعنوي خلافاً للأخفش[(٢)]، وأيضاً المفرّغ لا يتقدم على عامله الثاني، روي عن الكسائي:[(٣)] أن (لا تنفك) تامة أي ما تفارق وطيبها ومناخة حال من تنفك وعلى الخسف مفعول، وهي حال كقوله تعالى: ﴿صَافَّـٰتٍ وَيَقۡبِضۡنَ﴾[(٤)] واعترض بأن ما تنفك لم يُسمع تمامها.

قوله: (وما دام لتوقيت أمر بمدة خلاف ثبوت خبرها لفاعلها) وهوالقيام لفاعلها يعني أنك إذا قلت: (آتيك ما دام زيد قائماً) فقد وقّت أمراً، وهوالإتيان بمدة وهوالقيام لفاعلها، وهوزيد، وهي تكون ناقصة كما

ويروى في اللسان: قلا نُص بدل حراجيج، والحرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض.

والشاهد فيه قوله: (لا تنفك إلا مناخة) حيث جاء خبر تنفك مقروناً بإلا وهذا شاذ وقيل تنفك تامة لا خبر لها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٦/٢، والهمع ٩٦/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) ينظر تخريج البيت والاختلاف فيه في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٤٨٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٦/٢، وشرح المصنف ١١٣، والهمع ٩٧/٢ - ٩٨.

(٤) الملك ١٩/٦٨، وتمامها: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن...﴾.

ذكر وتامة بمعنى بقي أوتمكن ومنه﴿مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[(١)] أي بقيت.

قوله: (**ومن ثم احتيج إلى كلام لأنه ظـــرف**) يعني أن ما دام لا تستقل بجملتها مثل: ما زال، لأن (ما) التي مع (دام) مصدرية ودام صلتها [ظ١٢٦] وهي دالة على الزمان، لأن المصدر يؤقت نحو: (آتيك مقدم الحاج) أي وقت مقدمه، فلما كان على الظرفية[(٢)] لم يستقل كلاماً لأن الظرف فضلة لابد منه من تقدم كلام وهوآتيك أونحوه.

قوله: (**وليس**)[(٣)] وهي فعل عند سيبويه[(٤)] وجمهور البصريين لاتصال ضمير الرفع بها، ولحوق تاء التأنيث فيها[(٥)]، وحرف عند الكوفيين بدليل عدم تصرفها، وسكون وسطها وورود (ليس الطيبُ إلا المسكُ)[(٦)] برفع المسك، وأجيب بأنه مبتدأ وخبره محذوف، والجملة حالاً، وقيل: مطلقاً في موضع خبر عن اسم، التقدير: (ليس الطيب إلا المسك أفخره).

قوله: (**لنفي مضمون الجملة**) أي معناها.

قوله: (**حالاً وقيل: مطلقاً**) اختلف في المنفي بها فقال الجمهور

---

(١) هود ١١/١٠٧ وتمامها: ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعّال لما يريد﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣، وشرح الرضي ٢/٢٩٦.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢/٢٩٦: قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: (يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وفي المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال....

(٤) ينظر الكتاب ١/١٤٧.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢/٢٩٦.

(٦) ينظر الكتاب ١/١٤٧.

واختاره الزمخشري[1] أنها لنفي الحال فقط، وحكي عن سيبويه[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] إنها للنفي مطلقاً تقول في الماضي: (ليس خلق الله مثله) وفي المستقبل[5]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[6] وقوله:

[٦٩٣] والمرء يسعى لأمر ليس يدركه
والعيش شحٌّ وأسفارٌ وتأميل[7]

وحكي أيضاً عن ابن السراج أنها لنفي الاستقبال[8]، وقال أبوعلي الشلوبين: إن قيد الجملة كائناً ما كان وإن لم، أفادت الحال وقال الأندلسي:[9] بين القولين تناقض لأن خبرها إن لم يقيد بزمان فهوللحال، وإن قيد فهوعلى ما قيد به.

قوله: (ويجوز تقديم أخبارها [كلها][10] على أسمائها) هذا مذهب

---

(١) ينظر المفصل ٢٦٨، وشرحه لابن يعيش ١١١/٧.
(٢) ينظر الكتاب ٢٣٣/٤، وينظر شرح الرضي ٢٩٦/٢.
(٣) ينظر المقتضب ٩٣/٤.
(٤) ينظر الأصول ٨٤/١.
(٥) والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ٢٩٦/٢.
(٦) هود ٨/١١ وتمامها: ﴿.... ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾.
(٧) البيت من البسيط، وهو لعبد الطيب في ديوانه ٧٥، وشرح اختيارات المفضل ٦٧٤، وتخليص الشواهد ٢١٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤/١ – ٤٤٣. ويروى ساعٍ بدل يسعى.
والشاهد فيه قوله: (ليس يدركه) حيث أتى بليس للنفي وهنا جاء لنفي المستقبل كما ذهب ابن السراج إلى ذلك.
(٨) ينظر الأصول ٨٣/١.
(٩) ينظر شرح الرضي ٢٩٦/٢.
(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

البصريين[1] نحو: (كان قائماً زيد) لأن هذا فرع على المبتدأ، وتقديم خبر المبتدأ جائز، فكذا هذا، وأما الكوفيون: فإنهم منعوا من تقديم الخبر الذي فيه ضمير مرفوع نحو: (كان زيد قائماً) وأجازه الكسائي على أن يكون في كان ضمير شأن وقائماً خبر عنه وزيد مرتفعٌ بقائم وقال الفرّاء:[2] يرتفع بقائم وكان معاً، وضعف بأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، والمصنف[3] أطلق جواز التقديم، ومن المواضع ما يمنع فيه التقديم نحو: (ما كان زيد إلا قائما) و(ما كان فتاك مولاك) ومنها ما يجوز فيه التقديم نحو: (ما كان في الدار إلا زيد) ونحوأن يكون للخبر ضمير في الاسم نحو: (كان شريك هند أخوها) ونحو: أن يكون تقديمه مصححاً لجعله نكرة نحو: (كان في الدار رجل) وما أشبه ذلك، فلوقال: ما لم يمنع مانع أويوجب موجب على قريب مما ذكر في المبتدأ أوالخبر كان أولى.

قوله: (**وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام**) أي الإخبار في تقديمها على الأفعال ثلاثة أقسام.

قوله: (**قسم يجوز وهومن (كان) إلى (راح)** يعني على الترتيب الذي ذكر وهو ما لم يكن في أوله (ما) وهي إحدى عشرة كلمة نحو: (قائماً كان زيد) وكذلك سائرها، وإنما جاز لأنها أفعال صريحة متصرفة في نفسها، فجاز تصرفها في معمولها كغيرها من النواصب، وكان الأولى قسمة هذا القسم إلى واجب، وهوحيث يكون له الصدر، نحو: (أين كان

---

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/١ وما بعدها مسألة رقم (١٨) وهمع الهوامع ٨٨/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/٢، والهمع ٨٨/٢ – ٨٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٣.

زيد) وممتنع وهوحيث يعود الضمير إلى غير مذكور نحو: (شريك هند أخاها) وجائز فيما عداها نحو: (قائماً كان زيداً) والكوفيون[1] وبعض المتأخرين منعوا من التقديم على الخبر وادّعوا عدم السماع.

قوله: (**وقسم لا يجوز وهوما في أوله ما**) وذلك لأنها نافية في (ما زال) و(ما انفك) و(ما فتئ) و(ما برح) وهولا يتقدم ما في خبر النفي عليه، ومصدرية في (ما دام)[2]، وهولا يتقدم ما في خبر الصلة عليه.

قوله: (**ابن كيسان في غير ما دام**) يعني ابن كيسان وكذلك الكسائي والأخفش[3] أجازوا تقديم الخبر على ما في أوله (ما) لأن النفي في هذه الأفعال قد صار كجزء الكلمة، وخرج إلى الإثبات، فكما يجوز التقديم على ما هوقلبت نحو: على [و١٢٧] هذه، واستثنوا (ما دام) لأن (ما) مصدرية، وهولا يتقدم معمول المصدر عليه.

قوله: (**وقسم مختلف فيه وهو ليس**) الكوفيون[4] والمبرد[5] وابن السراج[6] والزجاج[7] والجرجاني[8] منعوا في تقديم خبرها عليها، أما

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/١ مسألة ١٨، وهمع الهوامع ٨٧/٢ وما بعدها.

(٢) أي أن الإجماع منعقد على عدم جواز تقدم خبر (ما دام) عليها وذهب ابن معطٍ مذهباً خالف فيه النحلة بشأن (ما دام) على اسمها ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها) الفصول ١٨١ عن الكافية المحققة ٢٠٨.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧ – ١١٤، وشرح الرضي ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١٦٠/١، وشرح الرضي ٢٩٧/٢، وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٥) لم يصرح المبرد في المقتضب بذلك ينظر شرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١، والهمع ٨٧/٢.

(٦) ينظر الأصول ٨٩/١ – ٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٧) ينظر رأي الزجاج في شرح ابن عقيل ١٧٨/١، وهمع الهوامع ٨٨/٢.

(٨) ينظر المقتصد ٤٠٨/١، والهمع ٨٨/٢.

الكوفيون فلا يقولون بحرفيتها والحرف لا يتقدم معموله عليه، وأما الباقون فحجتهم أنها لم تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها كـ(نعم) و(بئس) وفعل التعجب ولا سُمِعَ عن العرب (قائماً ليس زيد)[1] والسيرافي[2] وابن برهان[3] والأكثر أجازوا تقديمه عليها، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4] فـ(يوم) معمول للخبر وهو مصروف، وتقديم المعمول لا يؤذن بتقديم العامل، وضعف بأن يوم يأتيهم مرفوع بالابتداء وخبره ليس مصروفاً عنهم، لكنه بني على الفتح لإضافته إلى الجملة، أومنصوب بفعل تقديره لا يعرفون، أواذكر يوم يأتيهم، وإن سلم بأن معمول الخبر فلا يلزم من تقدم الظرف تقدم غيره، لأن الظروف تتسع فيها بأن تقولوا: المعمول يؤذن بتقديم العامل أولى بأن يقال تأخر العامل يؤذن بتأخر المعمول.

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/٢٧٨.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح المفصل ٧/١١٤.

(٣) ينظر رأي ابن برهان في شرح ابن عقيل ١/٢٧٨، والهمع ٢/٨٩.

(٤) سبق تخريجها، ينظر الانصاف حول جواز تقديم خبر ليس عليها، والخلاف فيه، مسألة رقم ١٨.

أفعال المقاربة[1]

إنما سميت أفعال مقاربة لأنها تفيد دنوالخبر كما ذكر المصنف[2]. وقال أبوحيان:[3] لأن الأكثر فيها للمقاربة فإن عسى[4] تفيد الترجي، وإن إطلاق المقاربة عليها مجاز، وهذه الأفعال من الأفعال الناقصة، لأنها لتقرير الفاعل على صفة، وموضع خبرها نصب، وإنما فصلت لوجوب كونه فعلاً، وإنما وجب فعلية خبرها لأنها للحال، فأُتي بخبرها فعل حال للمشاركة، وقد جاء على الأصل قول تأبط شراً:

[٦٩٤] فأبت إلى فهم وما كلت آيبا[5] . ...

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٥٧/٣ وما بعدها، والمفصل ٢٦٩ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٣٦/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ١١٤ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٠١/٢ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٤.

(٣) ينظر رأي أبي حيان في تذكرة النحاة ٤٩٥.

(٤) قل ابن هشام في المغني ٢٠١ (عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يا أبتا علّك أو عساكا

خلافاً لسيبويه: حكله عنه السيرافي، ومعنله الترجي.

(٥) سبق تخريجه

وقوله: **عسى الغوير أبؤساً**[1].

قياسه: وما كدت أؤوب، وأن يبأس.

قوله: (**ما وضع لدنوالخبر**) يعني لقربه وحصوله (رجاءً) كـ(عسى)، (**أو حصولاً**) كـ(كاد) (**أو أخذاً فيه**) كـ(جعل) و(طفق).

قوله: (**فالأول عسى**)[2] يعني ما وضع لدنوالخبر رجاءً وهوفعل عند الجمهور لاتصال ضمير الرفع بها ولحوق تاء التأنيث وقيل: حرف لعدم تصرفها.

قوله: (**وهو غير متصرف**) يعني باق على صيغة المضي ولا يستعمل منه مضارع ولا مستقبل ولا أمر ولا نهي، وإنما سلب التصرف لتضمنه الأشياء فأشبه الحرف.

قوله: (**تقول**: (**عسى زيد أن يخرج**) و(**وعسى أن يخرج زيد**) يعني أن لها استعمالين، ناقصة بمعنى (قارب) تفتقر إلى اسم وخبر، وهوحيث يتقدم الاسم نحو: (عسى زيد أن يخرج) قال الله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن

(١) سبق تخريج المثل ص ٧٤٧.

(٢) إن في عسى ثلاثة أقوال للنحاة

الأول: أنها فعل في كل حل سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون.

الثاني: أنها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهور الكوفيين ومنهم ثعلب وتابعهم ابن السراج.

الثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب وفعل ما عدا ذلك وهو قول شيخ النحاة سيبويه. للتفصيل ينظر الكتاب ١٥٨/٣، والمغني ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣٢٢/١ وما بعدها وشرح الرضي ٣٠٢/٢.

﴿يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[1] وتامة بمعنى (قَرُبَ) لا تفتقر إلى خبر، وهوحيث يليها أن والفعل نحو: (عسى أن يخرج زيد) قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[2] ومنهم من منع من التامة، وقال في (عسى أن يخرج زيد) ونحوه: هوعلى التقديم والتأخير، وردّ بأنه يلزم تثنية الضمير أوجمعه في نحو: (عسى أن يخرجا الزيدان ويخرجوا الزيدون)، وقيل: فاعل لفعل سد مسد الخبر، ك(أقائم الزيدان) ورد بأنه لم يأت إلا في المفعولين والمبتدأ دون باب كان.

قوله: (**وقد تحذف أن**) يعني حيث تكون ناقصة نحوقول الشاعر:

[٦٩٥] عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءهُ فرج قريب[3]

تشبيهاً لها بكاد لأنهما من باب واحد، وقد يحذف الخبر برمته نحو:

[٦٩٦] ولي نفسٌ أقول لها إذا ما
تنازعني لعلّي أوعساني[4]

(١) المائدة ٥/٥٢ وتمامها: ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده....﴾.

(٢) البقرة ٢/٢١٦ وتمامها: ﴿كتب عليكم القتل وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم....﴾.

(٣) البيت من الوافر، وهو لـ هدبة في الكتاب ٣/١٥٩، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/١٤٢، والمقتضب ٣/٧٠، وشرح المفصل ٧/١١٧، وشرح الرضي ٢/٣٠٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٧، ومغني اللبيب ٢٠٣، وشرح شواهد المغني ٨/٤٤٣، والجنى الداني ٤٦٢، وهمع الهوامع ٢/١٤٠، وخزانة الأدب ٩/٣٢٨ - ٣٣٠. والشاهد فيه قوله: (يكون وراءه) حيث وقع خبر عسى فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٢/٣٧٥، وينظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٥٤، والمقتضب ٣/٧٣، وشرح المفصل ٣/١٠١٠ ١١٨، والخصائص ٣/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٥٤٢، وتذكرة النحاة ٤٩٥، والجنى الداني ٤٦٦، ورصف المباني ٢٤٩، وأوضح المسالك ١/٣٣٠، وخزانة الأدب ٥/٣٣٧ - ٣٤٩.

وقوله:

[٦٩٧] يـا أبتـا علّـك أوعسـاك[1] .... ـــــــ

قوله: (والثاني كاد) [ظ١٢٧] يعني ما وضع لدنوا الخبر حصولاً نحو: (كادت الشمس تغيب) أي حصل دنوها.

قوله: (تقول: (كاد زيد يجيء) كاد تفارق عسى من وجهين أحدهما: أنها لا تكون إلا ناقصة، وقد يحذف الخبر إذا علم نحو: (مَنْ تـأنى أصـاب أو كـاد). وثانيهمـا: أن لا يدخـل عليهمـا (أنْ) لأن (أن) للاسـتقبال، وكاد للحصول.

قوله: (وقد تدخل) يعني (أن) على خبر كاد نحو:

[٦٩٨]...................... ـــــــ قد كاد من طول البلـى أن يمحصـا[2]

مشبهاً لها ب(عسى) كما شبهت (عسى) بها.

قوله: (وإذا دخل النفي على كاد فهي كالأفعال على الأصـح)

والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل بضمير النصب بـ (عسى) مما يدل على أنها حرف بمعنى لعل.

(١) الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، وينظر الكتاب ٢/٣٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٤، والمقتضب ٣/٧١، والخصائص ٢/٩٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠، والمغني ٢٠١، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٣، والجنى الداني ٤٦٦، وهمع الهوامع ١/١٣٢، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢ - ٣٦٧.

والشاهد فيه قوله: (عساكا) حيث اتصل بـ (عسى) الضمير الموضوع للنصب وهو الألف مما يدل على أن عسى حرف، وقيل: الكاف خبر منصوب المحل واسم عسى ضمير مستتر.

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رسمٌ عفا من بعد مـا قـد انمحـى

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢/٣٠٥.

والشاهد فيه قوله: (كاد أن يمحصا) حيث اقترن خبر كاد بأن على سبيل الجواز.

اختلف النحاة في (كاد) إذا دخل عليها النفي على ثلاثة مذاهب:

الأول قوله: (**وقيل يكون للإثبات**) يعني يكون نفيها إثباتاً، وإثباتها نفياً سواء كان بلفظ الماضي أوالمضارع، واحتجوا في الماضي بقول العرب: (كاد النعام يطير)[1] والمعنى أنه لم يَطِرْ، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2] وقد فعلوا، وفي المضارع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[3] والمعنى لا أخفيها، وبما روي أن ذا الرمة لما قدم الكوفة وأنشد قصيدته الحائية فقال:

[٦٩٩] إذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيسُ الهوى من حب ميّةَ يبرحُ[4]

ناداه ابن شبرمة أراه قد برّح فشنق ناقته وجعل يفكر ثم قال:

إذا غير الهجر المحبين لم أجدْ ـــــــ ....

فقبل الاعتراض، وما كان في ذلك الجمع من الفصحاء سكتوا

---

(١) ينظر المثل في مجمع الأمثل للميداني ١٦٢/٢.

(٢) البقرة ٧١/٢ وتمامها: ﴿.... قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾.

(٣) طه ١٥/٢٠ وتمامها: ﴿.... لتجزى كل نفس بما تسعى﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٩٢، ينظر المفصل ٢٣٦، وشرح المفصل ١٢٤/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤٦/٢، وشرح المصنف ١١٥، وشرح الرضي ٣٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٣٧/٣، واللسان مادة (رسس) ١٦٤١/٣، والأشموني ٦٨/١، والخزانة ٧٤/٤.
ويروى النأي بدل الهجر، والرسيس: الشيء الثابت الذي لزم مكانه.
والشاهد فيه قوله: (لم يكد يبرحُ) حيث دخل النفي على يكد والتي قلبت معناها إلى المضي بلـم، وإذا سبق كاد بالنفي أفاد الإثبات، وما ذهب إليه ذو الرمة صحيح بليغ كما قل في شرح الأشموني ١٣٤/١).

سكوت رضى بالاعتراض[1].

الثاني: فهي كالأفعال على الأصح وهوقول الجمهور إنها كالأفعال واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[2] والمعنى لم يراها، ولم يقارب، وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾[3] أي لا يقارب إساغته، وبقول ذي الرمة: لم يكد رسيس الهوى، وأما قولهم: (كاد النعام يطير) فالمعنى قارب، ولا يلزم من المقاربة حصول الفعل وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوقبل ذلك، وقوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ أقارب إخفاءها، وليس في المقاربة إثبات للشيء ولا نفي له، وأما تقرير ذي الرمة للاعتراض فليس ذلك لاعتراض منه ولكن أراد الاحتياط وأن لا يترك لطاعن طعناً، وروي أن بعضهم قال: أصابت بديهته وأخطأت رويته.

الثالث الفصل: قوله: (**وقد[4] تكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال**) يعني إن كانت بلفظ الماضي ففيها إثبات كما قال الأولون.

قوله: (**تمسكاً بقوله تعالى: من نحوها: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[5]**) هذا في

---

(١) ينظر قصة ذو الرمة في شرح المفصل ١٢٥/٧ – ١٢٦، وشرح الرضي ٣٠٦/٢ – ٣٠٧، والأشموني ١٣٤/١.

(٢) النور ٤٠/٢٤ وتمامها: ﴿.... ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾.

(٣) إبراهيم ١٧/١٤ وتمامها: ﴿يتجرعه ولا يكاد يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ﴾.

(٤) في الكافية المحققة قيل بدل قد.

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٢٣/١: وكاد في الثبوت تدل على المقاربة، فإذا قلت: كاد زيد يقوم

الماضي لأجل التفصيل وبقول ذي الرمة إلى آخره:

[إذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح] (١)

حجة لهم في المستقبل كالأفعال.

قوله: والثالث ((جعل) و(طَفِقَ) و(كَرَبَ) و(أوشك) مثل: (عسى) و(كاد) في الاستقبال) يعني أنها تستعمل بأن كـ(عسى) تقول (أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠٠]........................ أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا(٢)

وبغير (أن) كاد، تقول: (أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠١] يوشك من فرّ من منيته
في بعض غرّاته يوافقها(٣)

فمعنله مقاربة القيام ولم يتلبس به، فإذا قلت: ما كاد زيد يقوم فمعناه نفي المقاربة فهي كغيرها من الأفعل وجوباً ونفياً، وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر مستدلاً بهذه الآية (فذبحوها) يدل على ذلك والصحيح القول الأول) أما الآية فقد اختلف في زمان نفي المقاربة، ينظر هذا الاختلاف في البحر المحيط ٤٢٣/١، وتفسير القرطبي ١٩١/١ - ٣٨٧.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وقد سبق تخريج الشاهد برقم ٦٩٠ صفحة ١١٧٤.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا المرء لم يغشَ الكريهة أوشكت

وهو للكَلْحَبَة اليربوعي واسمه هبيرة ابن عبد الله في نوادر أبي زيد ١٥٣، وينظر الخصائص ٥٣/٣، وشرح اختيار المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، واللسان مادة (وشك) ٤٨٤٤/٦، وخزانة الأدب ٣٨٦/١.
والشاهد فيه قوله: (أوشك أن تقطعا) حيث جاء خبر أوشك مقترناً بأن.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وينظر الكتاب ١٦١/٣، وشرح أبيات =

وتكون ناقصة وتامة مثل (عسى) لا أنها بمعنى (عسى) و(كاد) فإن وَضْعَهَا متصرفة للأخذ في الشيء، و(عسى) للترجي غير متصرفة و(كاد) للحصول.

سيبويه ١٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٦/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٣٥/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وأوضح المسالك ٣١٣/١، واللسان مادة (بيس) ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ١٢٩/١ - ١٣٠، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (يوشك يوافقها) حيث جاء خبر يوشك غير مقترن بأن وهذا قليل كما في (عسى).

التعجب

قوله: (**فعلا التعجب**)[1] هو فعل عند البصريين[2] لدخول [و١٢٨] نون الوقاية فيه، في نحو: (ما أحسبني)، ونصبه المفعول، وبناؤه على الفتح ووافقهم الكوفيون[3] في أفعل به، وأما ما أفعله فقالوا: بـا سميته لعدمه تصرفه وجواز تصغيره في (ملح) نحو:

[٧٠٢] يا ما أميلح غزلاناً شَـدَنَّ لنـا[4] ....

قوله: (**ما وضع لإنشاء التعجب**) خرج الخبر نحو: (أنا متعجب من

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٧٢/١ – ٧٣ والمقتضب ١٧٨/٤ والأصول ٩٩/١، والمفصل ٢٧٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٢/٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٠٨/١ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٣، واللمع ٢١٧، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ – ١١٢، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٠٧/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧، وشرح الرضي ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢١٣/١، وشرح الرضي ٣٠٨/٢.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مـن هؤليـائكن الضَّـال والسَّـمُر

وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وينظر الإنصاف ١٢٧/١، وشرح المفصل ١٤٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٣٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/١، ومغني اللبيب ٨٩٤ وشرح شواهد المغني ٩٦٢/٢، وهمع الهوامع ٧٦/١، وخزانة الأدب ٩٣/١ – ٩٦، وشرح الرضي ٣٠٨/٢.

والشاهد فيه قوله: (أميلح) حيث صغّر فعل التعجب وذلك على سبيل الجواز.

كذا) ويرد عليه (سبحان الله وما أظنها ليلة، فلوقال: بصيغة مخصوصة لسلم.

قوله: (**وهو**[1] **صيغتان ما أفعله**) نحو: (ما أحسنه) و(**وأفعل به**) و(أحسن به) نحو(أحسن بزيد).

قوله: (**وهي غير متصرف**)[2] **[مثل: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد]**[3] يعني صيغة التعجب، ولوقال: وهما غير متصرفين كان أولى، ولوقال: وهويعني فعل التعجب لجاز ويعني بعدم التصرف أنه لا يستعمل من (أَفعَلَه) و(أَفعِلْ به) مضارع ولا أمر ولا نهي، لأنها لمّا تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فامتنعت من التصرف.

قوله: (**ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل**)[4] يعني من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وقد تقدمت شروط ذلك، والخلاف فيها في التفضيل، والعلة واحدة، لأن التعجب لا يخالف إلا في مسائل، أحدها: فك المدغم في (أفعلْ به) نحو: (اشدد به). وثانيهما: ردُّه همزة خير وشر نحو: (ما أخيره) و(ما أشرَّه). وثالثهما: في أنه لا يبنى إلا في ما وقع واستمر، فلا يصح ما أضربه غداً ولا أمس، بخلاف التفضيل فإنك تقول: (أنا أضرب منك غداً)[5]، ورابعها: إن من حق التعجب أن يكون مما

(١) في الكافية المحققة وله بدل وهو.
(٢) في الكافية المحققة (وهما غير متصرفين).
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٤) قال الرضي في شرحه ٣٠٧/٢: ويزيد فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل.
(٥) العبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ينظر ٣٠٧/٢.

خفي شِبهٌ، وخرج عن نظائره، فلا يصح التعجب من الله، وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[1] فمتأول أي هم أحقًّا بأن يقول فيهم غير الله:[2] ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

قوله: (**ويتوصل في الممتنع**) [بمثل][3] يعني في اللون والعيب، والرباعي والخماسي والمزيد (بأشد) و(أقبح) و(أكثر) و(أحسن) ونحوها مضافة إلى مصادر تلك الأفعال، وقد يكون ب(أن) و(ما) المصدريتين تقول: (**ما أشد استخراجه**) [**واشدد باستخراجه**][4] و(أكثر دحرجة) و(أقبح عورة) وأحسن انطلاقه، وما أشد ما استخرج وما أكثر أن يتدحرج، وأما ما هوغير متصرف نحو: (نعم وبئس وعسى) فلا يتعجب منها لأنها لا مصادر تتوصل به، ولا يصح أن يكون صلة ل(ما) ولا (أنْ)، وزاد بعضهم الأفعال الناقصة لأنها لا مصدر لها.

قوله: (**ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير**) يعني لا تقول: (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن) ولا (بزيدٍ أَحْسِنْ)[5] وإنما لم يتصرف بالتقديم لتضمنها معنى الإنشاء الذي له الصدر، فالتقديم والتأخير معناهما واحد.

قوله: (**ولا فصل**) فإن كان الفصل بين (ما) وأفعل جاز بكان وفي

---

(١) البقرة ١٧٥/٢ وتمامها: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار﴾.

(٢) ينظر البحر المحيط ٦٦٩/١.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٦، والعبارة منقولة عنه دون إسناد له.

مضارعها خلاف، وزاد الكسائي[1] (أصبح) و(أمسى) نحو(ما أمسى أَدْفَأَها) و(ما أصبح أبردها)[2]، وبعضهم أجاز الفصل بكل فعل لا يناقض التعجب، مما لا يتعدى نحو: (ما أحسن زيداً) وأما الفصل بين أحسن ومعموله فمنعه الجمهور، لأنه جار مجرى المثل فلا يغيّر، وأجازه بعضهم في مسائل معينة، الأولى الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو: (ما أحسن عندك زيداً) و(ما أحسن بالرجل أن يتصدق) وأجازها المازني[3] والجرمي[4].

الثالث: الفصل بالمنادى، نحو: (ما أحسن يا عمروزيداً) أجازها بعضهم الثالث: الفصل بالحال نحو: (ما أحسن قائماً زيداً) أجازها الجرمي[5] وهشام[6] حملاً على الظرف. الرابعة الفصل بالمصدر نحو: (ما أحسن حسناً زيداً) أجازها الجرمي[7] أيضاً. الخامسة: بجمل الاعتراض، نحو: (ما أحسن لولا كلفةُ زيداً) أجازها ابن كيسان[8].

قوله: **(وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر)** شرع في تفصيل إعراب الصيغتين، وحكى الخلاف فيهما، فبدأ بما (أفعله) فـ(ما)

---

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٠٩/٢.
(٢) ينظر المفصل ٢٧٧، وشرحه لابن يعيش ١٥١/٧، وينظر شرح الرضي ٣٠٩/٢.
(٣) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ٣٠٩/٢.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٢٩/١، وينظر شرح الرضي ٣٠٩/٢.
(٥) ينظر رأي الجرمي في المفصل ٢٧٧.
(٦) ينظر الهمع ٦١/٥.
(٧) ينظر رأي الجرمي في الهمع ٦١/٥.
(٨) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٣٦/١، وشرح الرضي ٣٠٩/٢ .

ففيها ثلاثة مذاهب، الأول لسيبويه[1] أنها نكرة تامة بمعنى شيء وهي مبتدأ، ما بعدها الخبر تقديره: (شيء حسّن زيداً) وجاز الابتداء بها لأن [ظ١٢٨] الكلام في معنى الحصر، كأنك قلت: (ما حَسُنَ زيدٌ إلا شيء).

الثاني قوله: (**وموصولة عند الأخفش، والخبر محذوف**) ويعني أن الأخفش[2] وطائفة من الكوفيين جعلوا (ما) موصولة، وأفعل صلتها، والخبر محذوف لازم الحذف وتقديره: الذي حسّن زيداً شيءٌ، الثالث للفرّاء[3] وطائفة من الكوفيين[4] أنها استفهامية مبتدأة وما بعدها تقديره (أي زيد أحسن) ومذهب سيبويه حسن من حيث جعل أنه لم يقدر شيئاً، ولا نقل صيغة إلى صيغة، وضعيف من حيث جعل (ما) بمعنى شيء وهوقليل، ومذهب الأخفش حسن من حيث جعل (ما) بمعنى الذي وهوكثير وضعيف من حيث جعل الخبر محذوف ومذهب الفراء حسن من حيث جعل (ما) استفهامية وهوكثير وضعيف من حيث نقله من الاستفهامية إلى التعجب، ونقل صيغة إلى صيغة ضعيف[5] وأما (ما أحسن زيداً) فعند البصريين أن أفعل ماضي مبني على الفتح والهمزة للتعدية وزيداً مفعول به وعند الكوفيين[6] أن (أحسن) اسم وهوأفعل

---

(١) ينظر الكتاب ٧٢/١ – ٧٣، وينظر المفصل ٢٧٧.

(٢) ينظر المفصل ٢٧٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٠٩/٢ – ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧، وشرح الرضي ٣١٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢، والإنصاف ١٢٦/١ وما بعدها.

التفضيل، وانتصب زيداً على حد زيد (حسن الوجه)، وفتحة أحسنَ فتحة بناء لتضمنه معنى حرف التعجب عندهم، وقيل: فتحة إعراب، لأنه خبر مخالف للمبتدأ وهو(ما) وانتصب على الخلاف وهذه الاعتبارات[1] كلها في الأصل، وأما معناها فقد صارت للإنشاء كما في (بعتُ) و(شريت).

قوله: (**وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في أفعل**) لما فرغ من صيغة (أفعل به) وقد اختلف، فذكر المصنف[2] قولين: أحدهما قول سيبويه:[3] إن أصل (أحْسِن بزيد، حَسُنَ زيدٌ) أي صار ذا حسن، وأحسن فعل أمر بمعنى حَسُنَ الماضي وزيد فاعل والباء زائدة نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[4] ولا ضمير في أفعل والهمزة للصيرورة كـ(أغدَّ البعير) وضعف بأن النقل من صيغة إلى صيغة ضعيف، لأنه استعمل الأمر بمعنى الماضي، وبأن زيادة الباء مع الفاعل قليل.

قوله: (**ومفعول عند الأخفش والباء للتعدية أوزائدة ففيه ضمير**) يعني الأخفش[5] والفرّاء[6] والزمخشري[7] قالوا: إن أحسن فعل أمر،

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، والاعتبارات هذه منقولة عن شرح المصنف ١١٦ دون إسناد.
(٢) ينظر شرح المصنف ١١٦.
(٣) ينظر الكتاب ٩٩/٤، وشرح المفصل ١٤٧/٧.
(٤) النساء ١٦٦/٤، وقد تكررت عدة مرات في القرآن الكريم.
(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦١/٢، والتوطئة ٢٤٧.
(٦) ينظر الهمع ٥٩/٥ – ٦٠.
(٧) ينظر المفصل ٢٧٦ – ٢٧٧.

وهوأصله، وزيداً مفعول به، والهمزة يُحتمل أن تكون للتعدية، والباء في زيد زائدة في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1] ويحتمل أن تكون للصيرورة فتكون الباء للتعدية، وقوله (ففيه ضمير) ويعني أن الفاعل ضمير في (أحسن) عند الأخفش[2]، ومن قال بقوله ضمير فاعل مخاطب غير معين لا يظهر في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، لذلك، أولجريه مجرى المثل، والمعنى فيه أن أمر الكل حُدَّ بأنه يَجْعل زيداً كريماً، وقال ابن كيسان:[3] الفاعل ضمير للمصدر تقديره: (أحسنْ ما حَسُنَ بزيد).

---

(١) البقرة ٢/١٩٥، وتمامها: ﴿... أنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة...﴾.
(٢) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٥/٥٩.
(٣) ينظر رأي ابن كيسان في الهمع ٥/٥٨.

أفعال المدح والذم

قوله: (**أفعال المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدح أوذم**)، يحترز من الخبر نحو: (أنا أمدح) و(أنا أذم)، وفي الحدّ تسامح، لأنه حد أفعال المدح بالمدح وجوابه ما ذكر من أسماء الإشارة، وأيضاً يفهم من كلامهم أن نعم وبئس وفعل التعجب إنشائية وهوضعيف لأنها تحتمل الصدق والكذب.

قوله: (**فمنها نعم وبئس**) أي من الأفعال، وفي فعليتها خلاف ؛ فالبصريون قالوا بفعليتها[1]، واحتجوا بالإضمار ولحوق تاء التأنيث وبناؤهما على الفتح، والفراء[2] وأكثر الكوفيين[3] قالوا باسميتهما، واحتجوا بعدم تصرفهما ودخول خواص الاسم فيها نحوالإخبار في قول العرب: (فيك نعم الخصلة) [4] والإضافة نحو:

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الرضي ٣١٢/٢.

(٢) ينظر معاني الفراء ١٤١/٢، والهمع ٢٦/٥.

(٣) ينظر مصادر الهامش (١).

(٤) ينسب للرؤاسي، ينظر الهمع ٢٧/٥.

[٧٠٣] صبحــــك الله بخـــير عـــاجل
بنعــــم طـــير وشـــبابٍ فـــاخر[١]

ودخول حرف الجر نحوقولهم: (والله ما هي بنعمت المولودة، نُصْرتُها بكاء وبرها سرقة)[٢]، وقولهم: (نعـم السـير علـى بئس العيْرُ)[٣] [و١٢٩] ورده البصريون[٤] أما عدم التصرف فليـس دليـلاً لاتفـاق الأكـثر علـى فعليـة (عسى) وأما عنهما ودخول حرف الجر، فهوعلى حـذف الموصـوف وإقامـة الصفة مقامه، أي (فيـك خصلـة نعـم الخصلـة)، و(مـا هـي مولـودة نعـم المولودة)، ونعم المسمى على (غير بئس العير) وأمـا الإضافـة فهمـا معهـا اسمان نحو: (لا) في قوله:

[٧٠٤] بثـينُ الزمـي لا إنــه إن لزمتـــه
علـى كـــثرة الواشـــين أيُّ معُـــون[٥]

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٦٧/١، والـدرر ١٩٥/٥، واللسان مادة (نعم) ٤٤٨٠/٦، والمقاصد النحوية ٢/٤، وهمع الهوامع ٢٦/٥. ويـروى بـاكر بـدل عاجل

والشاهد فيه قوله: (بنعم) حيث أدخل حرف الجر على نعم وذلك لا يدل على اسمية نعم لأن تأويله أنـه نزل منزلة (خير) أي بخير طائر فجعل نعم اسماً لـ (للخير) وأضافها لـ (طير) ولو كانت نعـم هنـا على أصلها لجاء بعدها اسم منصوب. ينظر المقاصد ٣/٤.

(٢) ينظر الإنصاف ٩٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، وشـرح المفصـل ١٢٨/٧، وشـرح التسـهيل السـفر الثاني ١٦٧/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، والإنصاف ٩٩/١، وهمع الهوامع ٢٦/٥. ويـروى علـى بئـس، وعلـى بئست.

(٤) ينظر الإنصاف ١٠٤/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٠٨، وينظر معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، والخصائص ٢١٢/٣، والممتع في التصريف ٧٩/١، وإصلاح المنطق ٢٢٣، وشرح شـافية ابـن الحـاجب ١٦٧/١، وشـرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٩/١، واللسان مادة (عون) ٣١٧٩/٤.

والشاهد فيه قوله: (الزمي (لا) إنّ (لا) أي أنه إذا سألك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكري =

ونحو: (نعم) و(لا) في قوله:

[٧٠٥] أبى جوده لا البخلُ واستعجلت

نَعَمْ منْ فتى لا يمنع البرَّ قاتله[١]

وفيهما لغات[٢] (نَعِمٌ) و(بَئِسٌ) على وزن (كتفٌ) وهوالأصل، قال:

[٧٠٦]ما أقلت قدم راكبها نِعِمَ الساعون في الأمر المبر[٣]

ونِعْمٌ وبئسٌ كـ(فِلْس) قريء﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾[٤] بفتح النون وسكون العين، ونِعِمَ وبِئِس بكسرهما، كما قريء﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[٥]،

شيئاً سوى كلمة (لا) فلستعملها جميل على أنها اسم وليست حرفاً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥/٢، وينظر مغني اللبيب ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢، واللسان مادة (نعم) ٤٤٨٥/٦، والبحر المحيط ١٥٠/١. ويروى في المحكم لابن سيلة الجوس بدل الجوع وهما بمعنى واحد. ويرويه الفارسي كما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني بنصب البخل بقوله: وزعم أنه مفعول أبى.

والشاهد فيه قوله: (لا البخل استعجلت به نعم) حيث سبقت (نعم) (لا) وذلك على سبيل المليح باعتبار أنهما اسمان.

(٢) ينظر اللسان مادة (نعم) ٤٤٨٣/٦.

(٣) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨، وينظر المقتضب ١٤٠/٢، والخصائص ٢٢٨/٢، والمحتسب ٣٤٢/١ – ٣٥٧، والإنصاف ١٢٢/١، وهمع الهوامع ٢٨/٥، وخزانة الأدب ٣٧٩/٩ – ٣٧٧، واللسان مادة (نعم) ٤٤٨٣/٦، والبحر المحيط ٣٧٧/٥، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (نعم) بكسر العين مما يدل على أن الأصل في نِعِمَ وبئسَ كسر العين في (فعِل).

(٤) الرعد ٢٤/١٣ وتمامها: ﴿سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾ قرأ يعمر (فنَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وقرأ ابن وثاب فنَعْمَ بفتح النون وسكون العين وتخفيف فعل لغة تميميه، والجمهور بكسر النون وسكون العين. ينظر البحر المحيط ٣٧٧/٥ – ٣٧٨.

(٥) النساء ٥٨/٤ وتمامها: ﴿... وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً﴾.

قرأ الجمهور بكسر العين اتباعاً لحركة العين، وقرأ بعض القرّاء نعمّا بفتح النون على الأصل إذ الأصل نَعِمَ على وزن شَهِدَ ونسب إلى أبي عمرو سكون العين فيكون جمعاً بين ساكنين) ينظر البحر المحيط ٢٩٠/٣.

و(نعم) و(بئس) كـ(خير) وهي فرعها، وأكثرهن استعمالاً و(نعم) لازمة للمدح العام، و(بئس) لازمة للذم العام، وقد يراد بـ(نعم) التفرد في الشيء، وإن كان ذماً، وبئس عدم التفرد فيما كان التفرد فيه مدحاً، نحوقول الخطيب: فنعم الشيخ أنت لدى المخازي، وبئس الشيخ أنت لدى المعالي.

قوله: (**وشرطهما أن لا يكون الفاعل معرفاً باللام أومضافاً إلى المعّرف بها أومضمراً إلى آخره**) يعني أن فاعلها لا يخلومن أربعة:

الأولى: أن يكون معرفاً باللام نحو(نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل زيد) قال تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[1].

الثاني: أن يكون فاعلهما مضافاً إلى المعرف باللام والألف نحو: (غلام الرجل زيد) وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[2] ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[3] وهوجائز وإن كثرت الوسائط نحو: (غلامُ نِعمَ فَرَسُ ابن عمّ الرجل) وهذه اللام عند الفارسي[4] وطاهر[5] وأكثر النحويين لام الجنس، واحتجوا بأنها لوكانت للعهد لم يشترط في الفاعل بل عمت في كل شيء وكان يجب التأنيث، في نحو: (نعم المرأةُ هندٌ) ولم يشترطون في الجملة عائد

(١) الحج ٧٨/٢٢، وتمامها: ﴿... فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فَنِعْمَ المولى ونعم النصير﴾.
(٢) النحل ٣٠/١٦، وتمامها: ﴿... للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين﴾.
(٣) الزمر ٧٢/٣٩، وتمامها: ﴿قيل ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾.
(٤) ينظر الإيضاح العضدي ٨٧ وشرح الرضي ٣٦٢/٢.
(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٢٧٨، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

إلى المخصوص حين يجعل مبتدأ، وعند المصنف وجماعة من النحاة أنها للعهد، ثم اختلفوا، فقال المصنف:[1] إنها للعهد الذهني كأنك تريد المعهود في الأذهان، وهوالكامل كل الكمل[2]، والخسيس غاية الخساسة، وقال بعضهم: هي للعهد اللفظي كأنك قلت: زيد نعم هو، ورد بأن شرط العهد اللفظي التقدم لفظاً نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [3] واستدلوا جميعاً على العهدية بوجود المطابقة تثنية وجمعاً ولوكانت للجنس لم تثن ولا تجمع لأنه يدخل فيه القليل والكثير وبأنها إن كانت للجنس أفادت الاستغراق، وكان يصح وصفه بالجمع.

فنقول: (نعم الرجلُ الكرامُ زيد) وردّ بأن الجنس قد لا يستغرق نحو: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [4] و(فاشتر اللحم السمين والبر النظيف).

الحالة الثالثة قوله: (أو[مضمراً][5] مميزاً بنكرة منصوبة) يعني أن يكون الفاعل مضمراً[6] مستتراً فيجب تمييزه بنكرة منصوبة مطابقة للمخصوص إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: (نعم رجلاً زيدٌ)،

---

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

(٢) ومن أمثلتها حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، ينظر شرح الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦٩/١.

(٣) المزمل ١٥/٧٣، وتمامها: ﴿إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم كما...﴾.

(٤) يوسف ١٣/١٢، وتمامها: ﴿قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) قال الرضي في شرحه ٣٦٥/٢: (اعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أصل المضمرين لعلتين، إحداهما: عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعْموا رجالاً،... والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى شيء وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث... والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى.

(نعم رجلين الزيدان)، و(نعمَ رجالاً الزيدون)، (نعم امرأةً هندٌ)، وهذا الفاعل واجب الاستتار عند الجمهور، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لجريه مجرى المثل، وقال بعضهم: لا فاعل لأنه لوكان لبرز في التثنية والجمع، وأجاز الكوفيون(١) مطابقته للتمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وهذا المضمر مبهم لا يعود إلى متقدم، قيل بل يعود إلى المخصوص.

الحالة الرابعة قوله: (أوبما) يعني أن تمييز الفاعل ب(ما) نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٢) و﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾(٣) ف(ما) تامة، بمعنى شيء، تقديره: نعم شيئاً هي، والفاعل ضمير مستتر، وروي عن سيبويه(٤) والمحققين أنها فاعل، وهي تامة، والتقدير (نعم الشيء هو)، وقيل هي كافة، ورد بأن الأفعال لا تكف، والتمييز لا يكون إلا مع الفاعل المضمر وقد يأتي مع [ظ١٢٩] مع الظاهر على جهة التأكيد قال جرير:

[٧٠٧] تزود مثل زاد أبيك فينا
فنِعْم الزادُ زادُ أبيك زادا(٥)

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢/٣٦٥.

(٢) البقرة ٢/٢٧١، وتمام المعنى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم...﴾.

(٣) البقرة ٢/٩٠، وتمامها: ﴿بئسما اشتَروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله من فضله على ما يشاء من عباده...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ١/٧٣.

(٥) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ١/٨٣ وشرح المفصل ٧/١٣٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١/١٨٥، وشرح الرضي ٢/٣٦٧، والمغني ٦٠٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٢ وشرح ابن عقيل ٢/١٦٤، واللسان مادة (زود) ٣/١٨٨٦، والخزانة ٩/٣٦٤.
والشاهد فيه قوله: (فنعم الزاد زادُ أبيك فينا) حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله: (الزاد) والتمييز وهو قوله: (زادا) وهذا غير جائز عند بعضهم.

وتأول بأن زادا مفعول التزود لا تمييز.

قوله: (**وبعد ذلك المخصوص**) يعني بعد الفاعل وهوالمقصود بالمدح أو الذم.

قوله: (**وهومبتدأ ما قبله خبره أوخبر محذوف المبتدأ**) **[نعم الرجل زيدٌ]**[1] يعني أنه اختلف في إعرابه، فقال الجمهور: إنه مبتدأ والجملة[2] خبره تقدمت عليه وأصله (نعم زيدٌ الرجلُ) واستغنى عن العائد إلى المبتدأ كما ذكر ظاهراً، وقال بعضهم: إنه خبرٌ محذوف المبتدأ وجوباً، وتقديره: (نعم الرجل زيد الممدوح)[3].

قوله: (**وشرطه مطابقة الفاعل**)، يعني وشرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: (نعم الرجل زيد) (نعم الرجلان الزيدان) (نعم الرجال الزيدون) (نعم المرأةُ هند) و(نعمت المرأةُ هندٌ) و(نعم المرأتان الهندان) (نعم النساءُ الهنداتُ)، أما الفاعل المضمر فتمييزه كافٍ في مطابقته لأنه لازم للإفراد ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قال الرضي في شرحه ٣١٨/٢: (قال ابن خروف لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل) وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٨/١.

(٣) وأجاز ابن عصفور في شرح الجمل ٦٠٥/١: (أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر) ورده ابن مالك في الصفحة نفسها من المصدر السابق شرح التسهيل السفر الثاني ١٨/١ بقوله: (وهذا غير صحيح لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد لولا).

قوله: (و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[1] وشبهه متأول) يعني أن ما جاء ظاهرة خلاف المطابقة تأول نحو﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ فالذين هوالمخصوص وهوجمع، والفاعل مفرد، وهو(مَثَلُ) وله تأويلان أحدهما: أنه على حذف مضاف مفرد تقديره: بئس مثل القوم الذي كذبوا. الثاني: أن الذين صفة للقوم والمخصوص محذوف تقديره: منهم وأراد بشبهه نحوقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾[2] فإن المخصوص جمع، وهوالقوم، والفاعل ضمير مفرد، وتأويله على حذف مضاف تقديره: (ساء مثلاً مثلُ القوم).

قوله: (وقد يحذف المخصوص إذا علم) حذفه على ضربين أحدهما أن يحذف كله.

كقوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3] أي أيوبُ. و﴿نِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[4] أي نحن والثاني أن يحذف ويبقى متعلق نحو: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ على الوجه الأول.

قوله: ((ساء) مِثْل (بئس) يعني أنها تفيد الذم العام، وأن عاملها كفاعل بئس في أقسامه، نحو: (ساء الرجل زيداً) و(ساء رجلا زيدٌ) قال

(١) الجمعة ٥/٦٢ وتمامها: ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً.... والله لا يهدي القوم الظللين﴾. قل الرضي في شرحه ٣٦٦/٢ في تعليق على هذه الآية: (إن التمييز محذوف أي بئس مثلا مثل القوم والأولى حذف المضاف من الذين على أنه المخصوص، أي بئس مثل القوم مثل الذين، أو حذف المخصوص أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، وقد يجيء عند المبرد وأبي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد....).

(٢) الأعراف ١٧٧/٧: (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون).

(٣) ص ٤٤/٣٨ وتمامها: ﴿وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أوّاب﴾.

(٤) الذاريات ٤٨/٥١ وتمامها: ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾.

تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1] و(ساء غلامُ الرجلِ زيدٌ) وظاهر كلامه اختصاص (ساء) بهذا الحكم وليس كقولك: بل جاز في كل فعل ثلاثي تفيد مدحاً أوذماً مما يكون على فَعُلَ نحو: (حَسُنَ الرجل زيدٌ) و(عظم الرجل زيد) ومضى أشباه ذلك.

قوله: (**ومنها حبذا**) أي من أفعال المدح والذم قيل إذا أردت المدح أثبتها قال:

[٧٠٨] يا حبذا أنتِ يا صنعاء من بلدٍ[2] ....

وإذا أردت الذم نفيتها قال: (لا حبذا أنت صنعاء من بلد) وقيل: ليست لمدح ولا ذم، وإنما تفيد المبالغة في الحُبِّ، والحُبُّ قريبٌ من المدح، لأن المحبوب ممدوح غالباً وأصلها حَبُبَ ذا، أي صار محبوباً فلْادْغُ على قياسه ولا يكون في (حَبَّ) مع (ذا) إلا فتح الفاء وإن كان قياسه جواز الضم، ومع غيرها يجوز الوجهان نحو:

[٧٠٩]...................................... وحُبَّ بها مقتولةً حين تقتل[3]

(١) الكهف ٢٩/١٨ وتمامها: ﴿... وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا﴾.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا شعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ

وهو للمرار العدوي ويقل لـ زياد بن منقذ كما في خزانة الأدب ٢٥٠/٥، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٧، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١، وهمع الهوامع ٥٠/٥، والمقاصد النحوية ٢٥٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٠١٣/١، ويروى ألا حبذا، ولا حَبّذا والشاهد فيه قوله: (حبذا) تدخل عليها (لا) فتساوي بئس في العمل والمعنى.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها

وهي فعل عند الجمهور قبل التركيب وبعده، وقال المبرد[1] والسيرافي وابن السراج[2] باسميتها بعد التركيب لأنه قد غيرها كما غير إذما، بدليل إلزامها الفتح وإلزام أن يكون فاعلها (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، وبأنه قد جعل مخصوصها ذا في قوله:

[٧١٠]........................ ــــــــــــ فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل[3]

[و١٣٠] وهولا يجوز تساوى الفاعل والمخصوص.

قوله: (**وفاعله ذا**) يعني فاعل حبذا وقال بعضهم: (إن (حبَّ وذا) برمته، وروي عن الأخفش[4].

قوله: (**ولا يتغير**) في تثنيه ولا جمع ولا تأنيث تقول: (حبذا زيد)، و(حبذا هندٌ) و(حبذا الزيدان) و(حبذا الهندان) و(حبذا الزيدون) و(حبذا

وهو للأخطل في ديوانه ٣٦٣، وسر صناعة الإعراب ١٤٣، وينظر إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٩٧/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧ – ١٤١، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٣/١ – ٧٧، وشرح الرضي ٣٦٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٢، وهمع الهوامع ٥٢/٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (حُبَّ) أو (حَبَّ) حيث جاء فاعل (حُبَّ) و (حَبَّ) غير (ذا) كلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل (ذا) تعين فتح الحاء في (حَبَّ).

(١) المقتضب ١٤٣/٢، وشرح الرضي ٣١٨/٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، وهمع الهوامع ٤٦/٥ – ٤٧، ٤٦/٥ – ٤٧.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١١٥/١، وشرح الرضي ٣١٨/٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، والهمع ٤٦/٥.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها

وهو بلا نسبة في سمط اللآلئ ٩٠٩/٢، وينظر تذكرة النحاة ٢٤، واللسان مادة (بسمل) ٢٨٦/١، وهمع الهوامع ٨٩/٢، والدرر ٢٢٤/٥. ويروى: فيا بأبي ذاك الغزال المبسمل

والشاهد فيه قوله: (ألا حبذا ذاك) حيث جاء المخصوص بالمدح اسم إشارة.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧ – ١٤١، وشرح الرضي ٣١٨/٢.

الهنداتُ)، ووجه إفراده أنه قد خرج مخرج المثل، وقال ابن كيسان:[1] الإشارة إلى شيء مفرد تقديره: (حبذا أمرُ زيد) أو(شأنه أوحسنه).

قوله: (**وبعده المخصوص**) أي بعد الفاعل وهذا المخصوص، وهوقولك:(زيد) في (حبذا زيد) يفارق مخصوص نعم من وجهين، أنها لا تدخل عليه النواسخ وأنه لا يقدم، لا نقول (زيدٌ حبذا)[2] ويجوز ذلك في (نِعْمَ).

قوله: (**وإعرابه كإعراب مخصوص نعم**) أي إعراب مخصوص (حبذا) فيجوز أن يكون (زيد) مبتدأ و(حبذا) خبر والعائد اسم الإشارة، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هوزيد، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وأما من حكم باسمية (حبذا) فقال المبرد:[3] (حبذا) مبتدأ و(زيد) خبر، وقال السيرافي:[4] بل زيد مبتدأ وحبذا خبره، ومن حكم بفعلية حبذا كله، فـ(زيد) فاعله عنده[5] ورد بأنه يجوز حذفه، والفاعل لا يحذف.

قولـه: (**ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أوبعده تمييز أوحال**) نحو: (حبذا رجلاً زيد) و(حبذا زيد رجلاً) و(حبذا قائماً زيد) و(حبذا زيد قائماً) فإن كان جامداً فتمييز وإن كان مشتقاً فحال، وإن أردت إطلاق

---

(١) ينظر همع الهوامع ٥/٤٥ – ٤٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٧، وشرح المفصل ٧/١٤١.

(٣) ينظر المقتضب ٢/١٤٥، وينظر الأصول لابن السراج ١/١١٤ – ١١٥، وينظر شرح الرضي ٢/٣١٨.

(٤) ينظر رأي السيرافي في همع الهوامع ٢/٨٩.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢/٣١٨.

المدح جئت بالتمييز، وإن أردت تقييده جئت بالحال[1]، وقال الأخفش:[2] والفارسي:[3] يكون تمييزاً لا غير سواء كان مشتقاً أوجامداً، والمفهوم من الشيخ جواز الإتيان بالتمييز أوالحال قبل المخصوص وبعده، والفارسي قال: الأجود وقوعه قبل المخصوص لأنه متعلق بحبذا والفصل بالمخصوص خلاف الأصل.

قوله: (**على وفق مخصوصه**)[4] يعني إن كان المخصوص مفرداً أفرد، وإن كان مثنى ثني، وإن كان مجموعاً جمع، وإن كان مؤنثاً أُنِثّ نحو: (حبذا زيد قائماً) و(حبذا الزيدان قائمين) و(حبذا الزيدون قائمين) و(حبذا هند قائمة وقائمتين وقائمات).

(١) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عن الرضي بتصرف ٣١٩/٢.
(٢) ينظر رأي الأخفش في همع الهوامع ٤٩/٥.
(٣) ينظر رأي أبي علي في الهمع ٤٩/٥.
(٤) ينظر شرح المصنف ١١٨.

الحروف

قوله: (**الحرف ما دل على معنى في غيره**) قوله: (الحرف) يستعمل في اللغة بمعنى (طرف الشيء) قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[1] وعلى الناقة الصلبة، كأنها من حرف الجبل وعلى الناقة الضامر[2] قال:

[٧١١]وحرف كألواح الأراك سلها[3] ....

ويصح أن يوجد الحرف الاصطلاحي من جميع هذه المعاني، فإن أخذ من طرف الشيء فلأنه طرف الكلمة، وإن أخذ من الناقة الصلبة فلكثرة معانيه، وإن أخذ من الضامر فلضعفه عن الفعل والاسم.

قوله: (**ما دل على معنى في غيره**) خرج الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، هذا حدُّه الاصطلاحي فقوله: (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات، وقوله: (في غيره) خرج الاسم والفعل،

---

(١) الحج ٢٢/١١ وتمامها ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه....﴾.

(٢) ينظر مادة (حرف) في اللسان ٢/٨٣٨.

(٣) لم أقف على مصدر له أو قائل .

فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، نحو: (جئت من البصرة)، فإن جئت تدل على معنى، وهوالمجيء، والبصرة تدل على معنى البلد المعروف وهومسماها، وأمّا (من) فتدل على معنى وهوابتداء المجيء وهوغير (من) وقد أورد على هذا الحد اعتراضات.

الأول: إذا كانت (من) الابتداء إلى الانتهاء وفي الشيء يعني وسطه ونحو ذلك لزم أن يكون الابتداء والانتهاء حروفاً فيدخل في الحد ما ليس منه أويكون (من) و(إلى) و(حتى) ونحوهما، أسماء فيخرج من الحد ما هومنه بل كله لأنه لا شيء من الحروف إلا [ظ١٣٠] ومعناه اسم، فحروف النفي معناها النفي، وحروف العطف معناها العطف، وحرفا الاستفهام معناهما الاستفهام، وهذه أسماء وأجيب بأن هذه الحروف تفيد ابتداءً وانتهاء ووسطاً مقيّداً، وإطلاقها من غير تقييد تسامح، وأما الابتداء والانتهاء والوسط، فهذه الألفاظ تقيدها من غير نظر إلى تقييدٍ بغيرها، ولا مانعٍ من أن تضع العرب (من) لابتداء مفيد، والابتداء يفيد الابتدائية مطلقاً، وكذلك سائر الحروف، نحو(كاف التشبيه) فإنها بمعنى (مثل) وهواسم وبمعنى (فوق) وهواسم، وأيضاً قد يكونان اسمين وحرفين، فإن (مثل) تفيد مشابهة مطلقة، والكاف مشابهة مقيدة، و(فوق) فوقية مطلقة، و(على) فوقية مقيدة، والمراد بالمطلق أنها صالحة للتقييد والإطلاق، وأما الحروف فلا تُقَيَّدُ معانيها إلا بالتقييد الثاني أسماء الاستفهام والشرط والمعاني، كالقيام والقعود والصفات، كالقائم والقاعد، وهي دالة على معنى في غيرها، لأن يستفهم عن فعل وشرط

فعل، والقيام لا يكون إلا لموصوف، والقائم لـذات، فيدخـل في الحـد مـا ليس منه، وأجيب بأنه دالة علـى معـاني في أنفسـها وهوالأصـل، ودالـة على معاني في غيرها فقط بخلاف الاسـم والفعـل، فإنهمـا يـدلان علـى معنى في أنفسهما، فإن (من) لمن يعقل و(ما) لما لا يعقل و(متى) للزمان و (أين) للمكان، والصفات والمعاني دالة على معنى في نفسها، والحـرف لا يدل إلا على معنى في غيره فقط بخلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، وقد ينضم إلى ذلك دلالتهمـا في غيرهمـا ولا يقـدح، لأنهما لم يخرجا عما وضعا له.

الثالث: أورده المصنف في المنتهى[1]، الذي وسائر الموصولات الاسميـة، إنها تدل على معنى في غيرهـا، لأنهـا لا تفيـد إلا بصلـة، وكذلـك (ذو) و(فوق) و(تحت) لأنها تفتقر إلى ما تضاف إليه، والجـواب أنهـا وضعـت لمعاني في أنفسها ولكن عند انضمام غيرها، فمعنى (ذي) صاحب ومعنى (الذي قام) (القائم) وهذا لا يرد على حقيقـة الحـرف لأنـه مـا دل علـى معنى في غيره، وإنما يرد، لوقال ما دل بغيره على معنى.

الرابع قولك (مِنْ) حرف جر، فإنها تدل على معنى في نفسها فيخـرج من الحد ما هومنه لأنك إن جعلتها حرفاً لزم السؤال وإن جعلتها اسمـاً لم يصدق المقال، وأجيب بأنها في هذا المثال اسم لا حرف، ويراد بها اللفـظ

---

(١) ينظر مختصر المنتهى ١٨٦/١ وما بعدها.
والمنتهي من كتب ابن الحاجب في علم الأصول وعنوانـه: منتهـى الوصـول والأمـل في علمـي الأصـول والجدل) وهو من الكتب المعتبرة في هذا العلم طبع في استانبول ١٣٢٦هـ وأعيد صبعـه في بـيروت ١٩٨٥ (عن الكافية المحققة) ٢٤.

المخصوص كما تقول: ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ.

قولــه: «**ومن ثم احتيج**[1] **[في جزئيته إلى اسم وفعل]**[2] **إلى كلام**» لأنه طرفٌ أي من أجل كون معنى من غيره لم يكن له بد في كونه جزءاً من جملة، اسم أوفعل فالمحتاج إليه الاسم، وحروف التعريف وحروف الجر وسائر خواص الاسم، والذي يحتاج إلى الفعل (قد) و(سوف) وسائر خواص الفعل والحرف، وقد يحتاج إلى مفرد كما ذكرنا وإلى جملة كحروف النفي والاستفهام، وقد يتقدم الحرف كالمعروف، وقد يتأخر كياء النسب ونوني التأكيد، وقد يتوسط في المفرد كياء التصغير. وفي الجملة والمفرد كحروف العطف وحروف الجر، وقد يحذف المحتاج إليه نحو: (فكاد) و(قد) و(خرجت) و(لما).

(١) في الكافية المحققة (ثمت احتاج).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ٢١٥.

حروف الجر

قوله: (**حروف الجر**) سميت بذلك نظراً إلى عملها، وتسمى حروف الإضافة نظراً إلى معناها.

قوله: (**ما وضع للإفضاء بفعل أومعناه إلى ما يليه**) يعني بالإفضاء، الاتصال بفعل نحو: (سرت من البصرة) ومعنى الفعل يعم المشتقات والمصادر وأسماء والظروف، والحروف، واتصال الفعل أومعناه إلى الاسم تعديته إليه[1]، وفي بعض النسخ ما وضع للإفضاء بفعل أوشبهه[2] أومعناه إلى ما يليه، فيكون شبهه المشتقات والمصادر، وأسماء الأفعال نحو: أنا سائر من البصرة، ومسيري من البصرة ومعناه من الظرف نحو: زيد عندك لإكرامك، والحروف نحو: زيد في الدار لإكرامك فاللام متعلقة بالظرف، أوالحرف معدٍ به لهما إلى إكرامك، والتحقيق أنها متعلقة بالفعل المقدر الذي يتعلقان به.

قوله: (**وهي من وإلى**) شرع في تعدادها وهي [**وحتى، وفي والباء**

(١) قال الرضي في شرحه ٢/٣٦٩: الإفضاء الوصول، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل، والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: (وأرجُلَكم).

(٢) خلت الكافية المحققة من الإشارة إلى هذه الزيادة.

واللام، ورب وواوها، وواوالقسم وياؤه وتاؤه، وعن وعلى الكاف ومذ منذ وحاشا وعدا وخلا][1] و[هوكان كمَنْ حدها] لأن كل معدود لا يحتاج إلى حد، وقد ذكر ثمانية عشر، وزاد البصريون (كي)[2] الداخلة على الاسم نحو(كيمه) وزاد سيبويه[3] (لولا) في نحو(لولاك) وزاد بعضهم (لعل) في بعض اللغات[4]، وقد قسم التي ذكر ثلاثة أقسام، منها حروف فقط، وهي العشرة الأُوَلْ (من) (إلى) (عن) ومنها حروف وأسماء وهي خمسة (من) (عن) (إلى) (حاشا)، ومنها حروف وأفعال وهم ثلاثة (حاشى) و(عدا) و(خلا) فإن قيل: فقد عد قوم (على) اسماً وفعلاً وحرفاً نحو: (زيد من علا) (من على الأرض) (على فرسه) فجوابه أن الشيخ[5] قصد بالتقسيم اعتبار اللفظ والمعنى الأصلي، فلولم يقصده للزم أيضا عدُّ اللام حرفاً وفعلاً وعدّ (إلى) اسماً وحرفاً، وغير ذلك من الحروف، ولا ينتقض ب(حاشا) و(عدا) و(خلا) فإنها إنما عدت باعتبار وقوعها في الاستثناء، لأنها لا تشبه تصرف الأفعال، فلا يكن لألفها أصل، وإنما قدم حروف الجر على سائر الحروف لأنها لا تنفك عن العمل، ولأن عملها لأجل الاختصاص، وعمل غيرها لأجل المشابهة، والاختصاص أدخل في المشابهة.

قوله: **(فـــ(من) للابتداء)** ذكر لها معان أربعة:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢ مسألة رقم ٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) وهي لغة عقيل حيث يخفضون بها المبتدأ كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريبُ

ينظر المغني ٣٧٧.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٨.

الأول: ابتداء الغاية، وزعم المبرد[1] والأخفش[2] الصغير والسهيلي[3] أن معانيها كلها راجعة إليه، وهل يدخل ما بعدها في ما قبلها، فيه قولان: إذا كانت لابتداء الغاية، فقد صح تقدير إلى نحو: سرت من البصرة، وقد لا يصح نحوزيد أفضل من عمرو، و(أعوذ بالله من الشيطان) وهي تكون في المكان ومع الفاعل اتفاقاً، وأما في الزمان فمنعه البصريون[4] اتفاقاً ب(مذ) و(منذ) كما لم يستعملوها في المكان اتفاقاً ب(من) وأجازه الكوفيون[5] محتجين بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[6] و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[7] وقوله:

[٧١٢] ....ـــــــ أقوين من حجج ومن دهر[8]

وهوكثير لا يحتمل التأويل، وتأوله البصريون[9] على حذف مضاف أي من تأسيس أول يوم، ومن حجج، وقال بعضهم: إن أردت الابتداء

---

(١) ينظر المقتضب ١٣٦/٤، وينظر شرح المفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.
(٢) ينظر شرح المفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.
(٣) ينظر المغني ٤٢٠.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/٢، والجنى الداني ٣٠٨.
(٥) ينظر شرح الرضي ٣٢١/٢، والجنى الداني ٣٠٨.
(٦) التوبة ١٠٨/٩ وتمامها: ﴿لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه...﴾.
(٧) الروم ٤/٣٠ وتمامها: ﴿في بضع سنين لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ويومئذ يفرح المؤمنون﴾.
(٨) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لمن الديار بقنة الحجر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦ ينظر الأغاني ٨٦/٦ والإنصاف ٣٧١/١، وشرح المفصل ١١/٨، والسعر والشعراء ١٤٥/١، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، وأوضح المسالك ٤٨/٣، ورصف المباني ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢٣٦/٣، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، وشرح الرضي ٣٢١/٢، ويروى مذ حجج ومذ دهر والرواية عند الكوفيين ما أثبته الشارح.
والشاهد فيه قوله: (من حجج ومن دهر) حيث جاء من لابتداء الغاية الزمانية.
(٩) ينظر المغني ٤٢٠.

أوالانتهاء في الزمان، حيث (من) و(إلى) لتعذر (منذ) نحو: (ما رأيته من يوم كذا إلى يوم كذا) لأنك إذا جئت ب(منذ) نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة إلى يوم السبت) فهم أن انقطاع الرؤية متصل به من الإخبار، فإذا أردت انقطاعه قبل ذلك لم يصح (إلى) مع (من) و(إلى) لأن من لا تفيد اتصال الانقطاع، بخلاف (منذ) و(مذ)، وقد تفيد (من) ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان نحو: (أعطيتك من درهم إلى دينار) وقول الكاتب: (من فلان إلا فلان) وزاد سيبويه[1] وابن السراج[2] أنها تكون لانتهاء الغاية مع المفعول نحو: (نظرت من داري الهلال من خلل السحاب) و(شممت من داري الريحان من الطريق)، وزاد بعضهم بمعنى (عن) نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[3].

الثاني قوله: (**للتبيين**) يعني لتبيين الجنس في الصفات ويحسن مكانها نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[4] أي الذي هوالوثن.

الثالث قوله: (**والتبعيض**)[5] يعرف بصلاحيته (بعض) مكانها نحو: (أكلت من الرغيف) وقوله: (**بغالب**)[6] ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤.
(٢) ينظر الأصول ٤١١/١.
(٣) الزمر ٢٢/٣٩ وتمامها: ﴿أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين﴾.
(٤) الحج ٣٠/٢٢ وتمامها: (ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه.... فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) وعلامة التبيين صحة وضع الموصول في موضعه، قالوا: لو قيل: فلجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى) نقلاً عن الكافية المحققة ٢١٥.
(٥) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمغني ٤٢٠، والجنى الداني ٣٠٩، وشرح المفصل ١٢/٨، وشرح الرضي ٣٢١/٢.
(٦) خلت الكافية المحققة من (بغالب).

﴿مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[1] والفرق في الجنسية والبعضية، أن يقال: إن كان قبل ما دخلت عليه من شيء يصلح أن يكون أعم، نحو: (فاجتنبوا الرجس من الوثن)، أومساوياً نحو: (أخذت عشرين من الدراهم)، فإذا كانت الدراهم عشرين فهي جنسية وإن كان أخص فتبعيضية، وقيل: يفصل، فإن كان نوعاً نحو: (أخذت نوعاً من الحَب) فجنسية، وإن كان بعضنا غير نوع نحو: (أكلت جزءاً من الرغيف) أولم يتقدمها شيء مما يصلح للعموم والخصوص نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ﴾[2] و﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي﴾ وأخذت من الدراهم، فهي تبعيضية، فإن قيل: هي لبيان الجنس في: شحماً زيد من الشحم و﴿تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[3] ولم يتقدمها شيء قيل: لابد فيه من أمر مجازي مقدر، وهو أن يجعل زيد شحماً والعين دماً، دليله أن التمييز من جنس المميز وقد جاءت المعاني [ظ١٣٦] الثلاثة في قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[4] الأولى ابتدائية والثانية تبعيضيه، والثالثة جنسية.

الرابع قوله: (**وزائدة**) وتعرف بأن إسقاطها لا يغير المعنى، ولزيادتها شرطان، الأول: أن تدخل على نكرة فلا يجوز: ما جاءني من زيد.

الثاني قوله: (**أن تكون في غير الموجب**)[5] وغير الموجب إما نفي

---

(١) النور ٤٥/٢٤.

(٢) الحج ٨/٣٢ وتمامها: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾.

(٣) التوبة ٩٢/٩ وتمامها: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدون ما ينفقون﴾.

(٤) النور ٤٣/٢٤ وتمامها: ﴿... فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار﴾.

(٥) قل في رصف المباني ٣٢٥: (وقد تكون (من) زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا: قد كان من مطر، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول: أي جاءت من مطر، أو كائن من مطر، وبعدُ فهو

أو نهي أو استفهام، أو تعليل، يراد به النفي، نحو: (ما جاءني من رجل) احتمل أن يريد بل رجلان، فإذا أردت (من) تعين أنك تريد الجنس.

قوله: (**خلافاً للكوفيين**[1] **والأخفش**[2]) واحتجوا بقوله تعالى، يعني أنهم لم يشرطوا هذين الشرطين، وأجازوا الزيادة في الموجب، وأما مع المعرفة فبعضهم أجاز وبعضهم منع.

قوله: (**وقد كان من مطر ونحوه متأول**)، هذا من حجج الكوفيين[3] والأخفش واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ**﴾[4] لأنها إن لم تُزَدْ لزم حذف فاعل جاءك ونحو: ﴿**يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ**﴾[5] ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾[6] لأن الله يغفر الذنوب جميعاً، وبقوله: «إن من أشد الناس

قليل لا يقاس عليه، ينظر المفصل ٢٨٣، وشرحه لابن يعيش ١٣/٨، وشرح الرضي ٣٢٢/٢ - ٣٢٣، والمغني ٤٢٥ وما بعدها.

قال ابن هشام في المغني ٤٢٥: (وشرطه زيادتها في النوعين - أي في التنصيص وتوكيد العموم - ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام نحو: (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها) وزاد الفارسي.

الشرط الثاني: تنكر مجرورها.

الثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

(١) ينظر شرح المفصل ١٤/٨، وشرح الرضي ٣٢٣/٢، ورصف المباني ٣٢٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٢ - ٢٧٣، وينظر شرح المفصل ١٤/٨، وشرح المصنف ١١٩ وشرح الرضي ٣٢٣/٢، والجنى الداني ٣١٨، وشرح ابن عقيل ١٧/٢.

(٣) ينظر المراجع السابقة.

(٤) الأنعام ٣٤/٦، وتمامها: ﴿ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كُذِّبُوا به وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾.

(٥) الأحقاف: ٣١.

(٦) البقرة ٢٧١/٢.

عذاباً يوم القيامة المصورون»[1] برفع المصورون، وقول العرب:[2] (قد كان من مطر)، وكان تامة ومطر فاعل، وقوله:

[٧١٣] وينمي لها حبُّها عِنْدَنا
فما قال من كاشح لم يضر[3]

وتأوله البصريون[4] بأن من المرسلين في موضع الحال، ومن للتبعيض، والفاعل ضمير النبأ، وهي في (من سيئاتكم) و(من ذنوبكم) للتبعيض، واختلف في المراد فقيل يغفر ما بين العبد وربه، وليس فيه تبعة لآدمي، لأن ذلك لا يغفر حتى يتخلص من غريمه، وقيل قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[5] خطاب لأمة محمد، و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[6] خطاب لأمة محمد ونوح، فلا تناف بين الآيتين والحديث، فاسم إن ضمير الشأن حذف كما في:

[٧١٤] إن من يدخل الكنيسة يوماً[7] ....

(١) أخرجه مسلم في باب تحريم تصوير صورة الحيوان، من كتاب اللباس والزينة ٦٧٠/٣، وفيه رواية بنصب المصورين، ينظر جامع الأصول ٤٥٢/٥.

(٢) ينظر المغني ٤٢٨، ورصف المباني ٣٩١، وشرح الرضي ٣٢٣/٢.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٤/١، والجنى الداني ٣١٨، والمغني ٤٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢.
والشاهد فيه قوله: (من كاشح) حيث جاءت مِن زائدة في الإيجاب.

(٤) ينظر الجنى الداني ٣١٨ – ٣١٩، والمغني ٤٢٩، وشرح ابن عقيل ١٦/٢.

(٥) الزمر ٥٣/٣٩، وتمامها: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾.

(٦) نوح ٤/٧١، وتمامها: (يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى إنّ أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون).

(٧) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:
يلق فيها جاذراً وظباءَ

وأما (قد كان من مطر) فهي تبعيضية أوجنسية، وكان ناقصة والفاعل محذوف تقديره: (قد كان شيء من مطر)، وأما البيت فشاذ، ودخول من الزائدة يكون في المبتدأ نحو: (ما من أحدٍ في الدار) ومع الفاعل نحو: (ما جاء من أحد)، ومع المفعول به نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ (1) وهذه أربعة معان ل(مِنْ) ذكرها الشيخ (2) وذكرنا في ضمنها أنها تكون للانتهاء، وبمعنى (عن) وزاد بعضهم السببية نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (3) ومعنى البدل نحو: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ (4) أي بدلكم، والأخفش (5) ومعنى (على) نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ (6) والكوفيون (7) معنى الباء نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ (8) وضعف لأنتهاء الغاية مقابلة ل(من) ومعنى الانتهاء أي بظرف، وبمعنى (في) نحوقوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (9) أي في الأرض.

وهو للأخطل وليس في ديوانه. ينظر شرح المفصل ١١٥/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١، ومغني اللبيب ٥٦، وشرح شواهد المغني ٩١٨/٢، ورصف المباني ١١٩، وهمع الهوامع ١٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٥٧/١.
والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار مَنْ اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها لفعلين، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيما قبله، وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرا.

(١) مريم ٩٨/١٩، وتمامها: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا﴾.
(٢) ينظر شرح المصنف ١١٩.
(٣) المائدة ٣٢/٥.
(٤) الزخرف ٦٠/٤٣.
(٥) ينظر الجنى الداني ٣١٣.
(٦) الأنبياء ٧٧/٢١.
(٧) ينظر الجنى الداني ٣١٤.
(٨) الشورى ٤٥/٤٢.
(٩) فاطر ٤٠/٣٥.

قوله: (و(إلى) للانتهاء) وضعف لانتهاء الغاية مقابلة ل(مِنْ)، ومعنى الانتهاء أنها لا تكون إلا في منتهى الفعل، وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها، الأكثر منع، وثعلب جوز الأمرين، وبعضهم قال:[1] إن كان من الجنس جاز أن تدخل نحو: (إلى المرافق)، وإلا لم تدخل، نحو: (نمت البارحة إلى الصباح)، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[2].

قوله: (وبمعنى (مع) قليلاً) نحو: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[3] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾[4] وقول العرب: (الذود إلى الذود إبل)[5] وقوله:

[٧١٥] وإن امرءاً قد علش تسعين حجة
إلى مائة لم يسأم العيش جاهل[6]

وقال الزمخشري[7] هي على بابها في الاثنين جميعاً، وما ورد تأويله على قدر فعل يصل ب(إلى) تقديره منضمين إلى الله[8]، ولا تأكلوا أموالهم منضمةً إلى أموالكم، والذود منضمة إلى الذود، وتسعين منضمة إلى مئة، وزاد بعضهم معنى (عند) نحو: (جلست إليه) أي عنده، وزاد ابن قتيبة

---

(١) ينظر رصف المباني ١٦٧.
(٢) البقرة ١٨٧/٢.
(٣) آل عمران ٥٢/٣.
(٤) النساء ٢/٤.
(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٩/١، وشرح الرضي ٣٢٤/٢، والجنى الداني ٣٨٦، واللسان مادة (ذود) ١٥٢٥/٣، ومجمع الأمثل ٢٧٧/١، والهمع ١٥٤/٢ وما بعدها.
(٦) البيت من الطويل، وينسب إلى أكثم بن صفي وهو في حماسة البحتري ١٠١، والاشتقاق ٢٠٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٠/١.
والشاهد فيه قوله: (تسعين حجة إلى مئة) حيث جاءت إلى بمعنى (مع) أي مضمومة التسعين إلى المئة.
(٧) ينظر المفصل ٢٨٣.
(٨) وهذا يعود إلى الآية في سورة الصف.

معنى (في)[1] نحو: [و١٣٢]﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[2].

قوله: (وحتى[3] كذلك) يعني للانتهاء، واتفقوا في العاطفة أن ما بعدها داخل، واختلف في الجارة، فقال الجمهور: يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، وثعلب[4] جوز الأمرين، ولم يفرق بين (حتى) و(إلى) وبعضهم قال: إن كان من الجنس دخل نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وإلا لم يدخل، نحو: (نمت البارحة حتى الصباح)[5].

قوله: (وبمعنى (مع) كثيراً) يعني أنه يدخل ما بعدها فيما قبلها نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها) كمذهب ثعلب وهوخلاف مذهب الجمهور.

قوله: (وتختص بالظاهر) هذا مذهب سيبويه[6] والخليل، فلا تقول: حتاي ولا حتاك إستغناء ب(إلى) كما استغنى ب(مثل) عن كاف التشبيه، وبمعنى (حتى) الجارة، وأما العاطفة فلا تختص نحو: (جاء القوم حتى أنت) و(رأيتهم حتى إياك)، و(مررت بهم حتى بك).

---

(١) ينظر المغني ١٠٥، والجنى الداني ٣٨٧ – ٣٨٨.

(٢) النازعات ١٨/٧٩، وتمامها: ﴿فقل هل لك إلى أن تزكى﴾.

(٣) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٠/٣ وما بعدها، والمفصل ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨ وما بعدها، وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٣٥/١ وما بعدها، ومغني اللبيب ١٦٦، وما بعدها، والجنى الداني ٥٤٢ وما بعدها، ورصف المباني ٢٥٧ وما بعدها

(٤) ينظر مجالس ثعلب ٢٣٦/١.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٢٥/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٣٨٣/٢.

قوله: (**خلافاً للمبرد**) [1] فإنه أجاز دخولها على المضمر محتجاً بقوله:

[٧١٦]............................... ـــــــــــ فتىً حتّاك يا ابن أبي يزيد [2]

ولا حجة فيه لشذوذه، ولأنه لوجاز دخولها على المضمر لجاز قلب ألفها ياء كـ(إلى) و(على).

قوله: (و((**في**)) **للظرفية**) [3] حقيقة نحو: (زيد في الدار) ومجازاً نحو: (نظرت في العِلْم).

قوله: (**وبمعنى على**) هذا مذهب الكوفيين [4] نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [5] وحكى يونس: [6] (نزلتُ في أبيك) أي على أبيك، وتأول البصريون الآية بأن الجذوع لسعتها ظرف للمصلوب، ورواية

---

(١) ينظر المقتضب ٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨، وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، والجنى ٥٤٣، والمغني ١٦٦، والهمع ١٦٤/٤.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلا والله لا يُلفى أناسٌ

وهو بلا نسبة في المقرب ١٩٤/١، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وشرح ابن عقيل ١١/٢، والجنى الداني ٥٤٤، ورصف المباني ١٨٥، وهمع الهوامع ١٦٦/٤، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩، ويروى: يا ابن أبي زياد بدل يزيد.
والشاهد فيه قوله: (حتاك) حيث جرّت (حتى) الضمير وهذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

(٣) قال الرضي في شرحه ٣٣٧/٢: (إما تحقيقاً نحو: (زيد في الدار) أو تقديراً نحو: (نظرت في الكتاب)، و (تفكر في الكتاب)، و (أنا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف).
ينظر المفصل ٢٨٤، وشرحه لابن يعيش ٢٠/٨، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، ورصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٣، وهمع الهوامع ١٩٢/٤.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٢٥١.

(٥) طه ٧١/٢٠.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش حيث نقل رأي يونس في ٢٠٥/١.

يونس على حذف مضاف، أي في كنف أبيك، وزاد الكوفيون وابن قتيبة[(١)] معنى الباء، حكى يونس:[(٢)] (ضربته في السيف) أي به، وقوله:

[٧٨٧] ويركبُ يومَ الروع منا فوارسٌ
يصيرون في طعن الكلى والأباهر[(٣)]

وزاد معنى (مع) نحو: ﴿ادخُلوا في أمَمٍ﴾[(٤)] أي مع أُمم.

قوله: (والباء للإلصاق)[(٥)] ذكر لها سبعة معانٍ.

الأول الإلصاق، ولم يذكر سيبويه[(٦)] غيره، وأدخل سائرها فيه وهوحقيقة نحو: (مسحت بالمنديل) ومجازٌ نحو: (مررت بزيد).

الثاني قوله: (والاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتبت بالقلم).

الثالث قوله: (والمصاحبة) وهوما يصلح مكانها (مع) نحو: (قدم بثياب سفره).

---

(١) ينظر رأي الكوفيين وابن قتيبة في الهمع ١٦٠/٤.
(٢) ينظر رأي يونس في معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١.
(٣) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٦٧، وينظر نوادر أبي زيد ٨٠، وأدب الكاتب ٥١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٣٣/١، وشرح الرضي ٣٢٧/٢، والجنى الداني ٢٥١، والبحر المحيط ٥١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢، والمغني ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١، وهمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩٣/٩، وفي غير الرضي تقديم الأباهر وتأخير الكلى فالقافية تصبح لامية.
والشاهد فيه قوله: (في طعن) حيث جاءت (في) بمعنى (الباء).
(٤) الأعراف ٣٨/٧، وتمامها: ﴿قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار...﴾.
(٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والجنى الداني ٣٦ وما بعدها، والمغني ١٣٧ وما بعدها، ورصف المباني ٢٢٠ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٢/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢٧/٢ وما بعدها.
(٦) ينظر الكتاب ٢١٧/٢.

الرابع قوله: (**والمقابلة**) [1] وهي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: (شريتُ الفرس بألف) و(كافأت الإحسان بضعف)، و(شريت هذا بهذا).

الخامس قوله: (**والتعدية**)[2] وهي التي تدخل على الفاعل فتصيره مفعولاً نحو: (ذهبت بزيد)، وقال المبرد: [3] فيها معنى المصاحبة.

السادس قوله: (**والظرفية**)[4] وهوما صلح تقدير (في) مكانها نحو: (صليت بالمسجد).

السابع قوله: (**وزائدة**)[5] وهي حيث لا يتغير المعنى بسقوطها.

قوله: (**في الاستفهام والنفي قياساً**[6]**، وفي غيره سماعاً**) يعني زيادتها سماعي وقياسي، فالقياس في خبر المبتدأ غير الموجب نحو: (هل زيد بقائم) و(أزيد بقائم) و(ليس زيد بقائم) و(ما زيد بقائم) وفي دخولها في خبر (ما) التميمية خلاف، والأكثر على جوازه لأنها تدخل فيما ليس بموجب،

---

(١) ينظر مغني اللبيب ١٤١، والجنى الداني ٤١، ورصف المباني ٢٢٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤١٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٧/٢، والمراجع السابقة.

(٣) ينظر المقتضب ١٤٢/٤.

(٤) وقد مثل لها الرضي في ٣٢٨/٢ بقول الشاعر:

ما بكاء الكبير بالأطلال   وسؤالي ما يرد سؤالي

(٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والمغني ١٣٠، ورصف المباني ٢٢٥ وما بعدها، والجنى الداني ٢٨ وما بعدها.

(٦) قل الرضي في شرحه ٣٢٨/٢: بـ (هل) لا في مطلق الاستفهام فلا يقل أزيد بقائم ؟ كما يقل: هل زيد بقائم ؟ و قوله: (النفي) بليس نحو: ليس زيد براكب، وبـ (ما) نحو: ما زيد براكب، وبـ (لا) التبرئة أيضاً نحو: لا خير بخير بعده النار، والأولى أنها بمعنى في ولم يسمع في النفي بإنْ، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

ومنعه الزمخشري[(١)] لأنها لا تدخل في (ما) إلا لأجل التشبيه بليس، وأما في خبر لا فأجازه ابن مالك[(٢)]، ومنعه غيره، وأما السماعي فمع المبتدأ نحو: (بحسبك زيدٌ)، ومع الفاعل نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٣)]، ومع المفعول نحو: (ألقى بيده)﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[(٤)] وهوأكثر من الفاعل والمبتدأ، وقد زيد من معاني الباء السببية وهي الداخلة على علة الفعل وسببه نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[(٥)] ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾[(٦)] وبعضهم يدخله في الاستعانة والبدل نحو:

[٧٨]فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا[(٧)] ....

وقيل هي من المقابلة وبمعنى (عن) نحو: [ظ١٣٢]﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[(٨)] و﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[(٩)] فبعضهم قيده بالسؤال، وبعضهم لم يقيده

---

(١) ينظر رأيه في شرح التسهيل السفر الأول ٥٢٣/٢ وما بعدها، ورد ابن مالك عليه.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٢٣/٢ وما بعدها.

(٣) النساء ٧٩/٤، وتمامها: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولاً...﴾.

(٤) البقرة ١٩٥/٢، وتمامها: ﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا...﴾.

(٥) النساء ١٥٥/٤.

(٦) النساء ١٦٠/٤.

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

شنوا الإغارة فرساناً وركبانا

وهو لقريط بن أنيف في شرح شواهد المغني ٦٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٠، ومغني اللبيب ١٤١، وشرح ابن عقيل ٥٧٧/١، وهمع الهوامع ١٥٩/٤، وخزانة الأدب ٢٣٥/٦، والمقاصد النحوية ٧٢/٣.
والشاهد فيه قوله: (فليت لي بهم) أي بدلهم فاستعمل الباء بمعنى بدل.

(٨) الفرقان ٥٩/٢٥، وتمامها: ﴿الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاسئل به خبيراً﴾.

(٩) المعارج ١/٧٠.

وجعل منه ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم﴾[(1)] أي من أيمانهم، ومعنى (على) نحو: ﴿ومنهم مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[(2)] ومعنى (مِنْ) نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [(3)] أي منها.

قوله: (واللام للاختصاص) ذكر لها خمسة معاني، الأول: الاختصاص وهوأصل معانيها ويدخل فيه الملك نحو: (المال لزيد) والتمليك نحو: (وهبت لزيد) وشبه الملك نحو: (لزيد عمٌّ) و(لزيد خالٌ) وشبهة التمليك نحو: (السراج للدابة) و﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [(4)] والمعدّية: (قلت لزيد)، ولام الاستغاثة، (للمسلمين لزيد) ولام التعجب في غير القسم نحو: (يا للماء) و(يا للدواهي).

الثاني قوله: (للتعليل)، وهي حقيقي نحو: (جئتُ للسمن) و(أسلمت لدخول الجنة)، ومجاز نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[(5)] وهي المسماة لام العاقبة.

الثالث قوله: (وزائدة) [(6)] لم يذكرها سيبويه وذكرها المبرد[(7)] وزيادتها

---

(1) الحديد ١٢/٥٧، وتمامها: ﴿يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشراكم اليوم...﴾.

(2) آل عمران ٧٥/٣، وتمامها: ﴿ومن أهل الكتاب من إنْ تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك...﴾.

(3) الإنسان ٦/٧٦، وتمامها: ﴿عيناً يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيرا﴾.

(4) النحل ٧٢/١٦، وتمامها: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة﴾.

(5) الأعراف ١٧٩/٧، وتمامها: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل...﴾.

(6) ينظر لمعانيها شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٣/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢٧/٢، والمغني ٣٠٠ وما بعدها.

(7) ينظر المقتضب ٤٢١/٤.

قياس وسماع، فالقياس مع مفعول الاسم نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] ومع مفعول الفعل شرط تعدّية إلى واحد وتقدم مفعوله نحو: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2] والسماع نحو: (رمى لكم) و(يا بؤس لزيد) و(لا أبا لك) في قول سيبويه[3].

قوله: (وبمعنى (عن) مع القول) نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[4] ولم يذكرها المحققون بمعنى (عن) وقال الزمخشري:[5] إنها في هذا للتعليل، وفي كل غائب نحو: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾[6].

الخامس قوله: (وبمعنى الواو في القسم للتعجب)[7] نحو: (لله لا يؤخر الأجل)، ولا يوجد في القسم إلا بمعنى التعجب نحو:

[٧١٩] لله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ
بمشمخر به الظيان والآس[8]

---

(١) البروج ١٦/٨٥.
(٢) يوسف ٤٣/١٢.
(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢.
(٤) الأحقاف ١١/٤٦، وتمامها: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه...﴾.
(٥) ينظر الكشاف ٤٤٤/٣ – ٤٤٥، والمغني ٢٨٣.
(٦) آل عمران ١٥٦/٣، وتمامها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا...﴾.
(٧) ينظر شرح المصنف ١٢٠.
(٨) البيت من البسيط، ونسبه سيبويه في الكتاب إلى أمية بن أبي عائذ ٤٩٧/٣، ولغيره في اللسان مادة (ظين)، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، ولأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٧٧/١، والمقتضب ٣٢٣/٢، والأصول ٤٣٠/١، وشرح المفصل ٩٧/٩ – ٩٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٩٧/١، والمغني ٢٨٣، ورصف المباني ٢٨٤، والجنى الداني ٩٨، وهمع الهوامع ٢٠١/٤، وخزانة الأدب ١٧٦/٥.

وزاد الكوفيون[1] بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[2] و(إلى) نحو: ﴿سُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[3] و﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[4] و(على) نحو: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[5] وقوله:

[٧٢٠] هتكت له بالرمح حيث قميصه
فخرّ صريعاً لليدين وللفم[6]

و(مِنْ) نحو:

[٧٢١] .... ونحن لكم يوم القيامة أفضل[7]

أي منكم و(عند) نحو: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾[8] أي عند مجيئه

والحيد: جمع حَيْدَه وهي العقدة في قرن الوعل، المشمخر: الجبل العالي، الظيّان: اسمين البر.
والشاهد فيه قوله: (لله) حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم فأفادت التعجب.

(١) ينظر البحر المحيط ٢٩٤/٦، والمغني ٢٨٠.
(٢) الأنبياء ٤٧/٢١، وتمامها: ﴿... فلا تظلم نفس شيئاً...﴾.
(٣) الأعراف ٥٧/٧، وتمامها: ﴿... حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء...﴾.
(٤) الرعد ٢/١٣، وتمامها: ﴿وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر...﴾.
(٥) الصافات ١٠٣/٣٧، وتمامها: ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾.
(٦) البيت من الطويل وهو لجابر بن حُنَي في شرح اختيارات المفضل ٩٥٥، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨/١، ولربيعة ابن مكرم في الأغاني ١٦/١، والرواية فيه: هتكت بالرمح الطويل إهابه، وينظر أدب الكاتب ٥١١، ورصف المباني ٢٩٧، والجنى الداني ١٠١، ومغني اللبيب ٢٨٠، وشرح شواهد المغني ٥٦٢/٢، ويروى صدره في المغني: تناوله بالرمح ثم انثنى له.
والشاهد فيه قوله: (لليدين وللفم) يريد على اليدين وعلى الفم فجاءت اللام بمعنى (على).
(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:
لنا الفضل في الدنيا وأنُفُكَ راغمُ
وهو لجرير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨/١، والجنى الداني ١٠٢، ومغني اللبيب ٢٨١، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١، واللسان مادة (حتت) ٧٦٧/٢، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩.
والشاهد فيه قوله: (لكم) يريد منكم فجاءت اللام بمعنى (مِنْ).
(٨) ق ٥/٥٠، وتمامها: ﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في أمر مريج﴾.

و(بَعْدَ) نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[1].

قوله: (ورُبَّ) فيها عشر لغات[2] (رُبَّ) و(رُبَّتَ) و(رَبَّ) و(رَبَّتَ) بضم الراء وفتحها، و(رُب) و(رُب) بضم وإثبات الباء وحذفها مع تشديد الباء وبضمها وفتحها وإثبات الباء وحذفها مع تخفيف الباء، وهذه ثمان، و(رُبْ) و(رَب) بضم الراء وفتحها وسكون الباء فيهما وقد جمعت في قوله:

[٧٧٢] ورَبَّ ورُبَّ رَبَت رُبَت تَرب

مع تخفيف إلا مع تعليل به حصلا

قوله: (وهي حرف عند البصريين)[3] لامتناع خواص الأسماء منها، واسم عند الكوفيين والأخفش[4] معربة (كم) لأنها نظيرتها ونقيضها ودليل سميتها إضافتها نحو: (رب رجل) والإخبار عنها نحو:

[٧٧٣]............................ ورب قتل عار[5]

ونداؤها نحو:

---

(١) الإسراء ٧٨/١٧ وتمامها: ﴿... إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾.

(٢) ينظر لغات رُبّ في الجنى الداني ٤٤٥ – ٤٤٦ قال: في لغات رُبَّ وهي سبعة عشر لغة (رُب) بضم الراء وفتحها كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة فهذه أربع، و (رُبَّتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة، و (ربَّتَ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة. وربْ بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، ورب بضم الراء والباء معاً مشددة ومخففة و (رُبّتا) وينظر المغني ١٧٩ وما بعدها وذكر ابن هشام أنها ست عشرة لغة، وينظر رصف المباني ٢٦٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٣٨.

(٤) ينظر الجنى الداني ٤٣٩، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، والبحر المحيط ٤٣٦/٥.

(٥) سبق تخريجه.

[٧٢٤]فيا رُبَّ مكروب كررت وراءه(١) ....

وتأول ذلك البصريون، أما جر رجل فبالجر فيه، لا الإضافة، وأما حجة الإخبار عنها، فالرواية ويعني (قتل عار) وإن صحت وعار خبر مبتدأ محذوف تقديره هوعار، أويكون عار مبتدأ، ورد قبل خبره عند من لا يوجب وصف مجرور (رب) وأما حجة النداء فهومن باب﴿الأيَسْجُدُوا﴾(٢).

قوله: (**للتقليل**) وهواختيار جمهور البصرية والكوفية، كما إنّ (كم) للتكثير وقد تكون تقليلاً مخففاً نحو: [و١٣٣]

[٧٢٥] ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أب
وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان(٣)
وذي شامةٍ غرّاء في حُرِّ وجهه
مجللةٍ لا تنقضي لأوان

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وطاعنت عنه الخيل حتى تنفسا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٦، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٢/١.
والشاهد فيه قوله: (فيا رب مكروب) نداء رب وهو دليل على اسميتها عند من قل به لأن الذي ينادى هو الاسم.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) هذا البيتان من الطويل، وهما لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤، وينظر الخصائص ٣٣٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٤/١، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٤١، ومغني اللبيب ١٨١، وشرح شواهد المغني ٣٩٧/١، وأوضح المسالك ٥١/٣ والبحر المحيط ٤٨٤/٢.
والشاهد فيه قوله: (رُبّ مولود) حيث استعمل الشاعر (رب) للتقليل حيث قصد بها عيسى عليه الصلاة والسلام.
أما البيت الثاني فأراد به العمر والشاهد فيه (لم يلده) والأصل لم يَلْده فسكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح لأنه أخف.

أراد عيسى وآدم والقمر و(تقليل) نظير بمعنى إنه وإن كثر منه فهوقليل من غيره كقول المفتخر:

[٧٣٦]..... رب غارة شعواء[١] ....

و(رب ناقة كوماء نحزوب) واختار علة من النحاة صلاحيتها للتقليل والتكثير، وجعلها ابن درستويه[٢] للتكثير، واحتج لورودها في الافتخار وبعضهم قال: هذه حروف إثبات لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً، وإنما يستفاد من القرينة واختاره أبوحيان[٣].

قوله: (ولها صدر الكلام) يعني على ما يتعلق به ولا يصح (لقيت رب رجل) لا أنها تكون أول الكلام فإنه تقع خبراً لمبتدأ نحو: (زيد رُبّه رجلاً) وإنما لزمت الصدر على متعلقها لأنها للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفسه، والنفي له الصدر، وحملاً على (كم) حمل نقيض، وحمل نظير عند من جعلها للتكثير.

---

(١) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب مادة (هيه) ٤٧٤٢/٦، وينظر شرح الرضي ٣٢٣/٢، ونوادر أبي زيد ٥٥، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣١/٨، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، وهمع الهوامع ٢٣٦/٤، وخزانة الأدب ٣٨٤/٩، والدرر ٢٠٨/٤، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٣، وتمام البيت:

ماوي يا ربتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم

والشاهد فيه قوله: (ربتما غارة) حيث دخلت ما الزائدة التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر على رب فلم تكفها عن العمل في لفظ ما بعدها.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٤٠. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٨/١: (بل هي حروف تكثير وفاقاً لسيبويه والتقليل بها نادراً) وينظر رأي درستويه في همع الهوامع ١٧٥/٤.

(٣) ينظر الهمع ١٧٥/٤.

قوله: (**مختصة بنكرة**)[1] نحو(رب رجلٍ) ولا يجوز (رب الرجل) وإذا دخلت على (من) أو(ما) فهما نكرتان نحو:

[٧٧٧]رب من أنضجت غيظاً صدره[2] ....ـــــــ

[٧٧٨]وربما تكره النفوس من الأمر[3] ....ـــــــ

وإنما لزمت النكرة، لأن التقليل حاصل في التنكير فلا فائدة بالتعريف، أولأن التعريف بالجنسية يدل على الكثرة فيناقض حكمها، وحمل عليه سائر المعارف وأما دخولها على الضمير في (ربه رجلاً) مخالف للقياس، ووجهه أنه شبه النكرة لوقوعه مبهماً.

---

(١) نصّ سيبويه على عدم جواز وقوع النكرة بعدها حيث قال في الكتاب ١٠٨/٢: ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة ونص أبو بكر بن السراج على أنه لابد للنكرة التي تعمل فيها رب من صفة إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رب رجل وتسكت.

(٢) هذا صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنى لي موتاً لم يطع

وهو للأسود بن أبي كاهل اليشكري كما في الأغاني ٩/١٣، وينظر معاني القرآن للأخفش ٩٠/١، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١، وأمالي ابن الشجري ١٦٩/٢، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥١/١، ومغني اللبيب ٣٦٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وهمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٦.

والشاهد فيه قوله: (رب مَنْ) ورب لا تدخل إلا على نكرة فدل على أن مَنْ موصوفة بجملة أنضجت.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... له فرجةٌ كحل العقال

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ينظر الكتاب ١٠٩/٢، وحماسة البحتري ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٩١/١، ونسب لحنيف بن عمير أو نهار بن أخت مسيلمة الكذاب وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢ – ٧٠٨، وبلا نسبة في أساس البلاغة ٢٣٧ وجمهرة اللغة ٤٦٣، وشرح المفصل ٣٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥١/١، والمقتضب ١٨٠/١، والأصول ٣٤٢/٢، والهمع ٨/١ والخزانة ١٠٨/٦، وشرح الرضي ٣٣٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) مما يدل على أن (ما) قابلة للتنكير، وذلك لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة وجملة تكره النفوس صفة لـ (ما).

قوله: (**موصوفة**[1] **على الأصح**) قد تكون الصفة بمفرد، نحو(رب رجلٍ كريمٍ لقيتُه) وجملة اسمية، نحو: (رب رجل أبوه قائم)، وفعليه نحو: (رب رجلٍ قام أبوه) وإنما وصفت لا إنه نوع من جنس، فإذا وصفته فقد خصصته، وإنما قال على (الأصح)[2]، لأن مذهب الفراء والأخفش[3]، والظاهر من مذهب سيبويه[4] أنه لا يجب نظراً إلى عدم وجوبها في غير هذا الموضع، ولأن في ذلك: (رب رجلٍ لقيت) كلام تام فلوكان (لقيت) صفة لكان ناقصاً مفتقراً إلى متعلَق كما في: (رب رجلٍ قائم أبوه) واحتجوا بقوله:

[٧٢٩]ألا رب مولود وليس له أب[5] ....ـــــــ

وقوله:

[٧٣٠]..............................ـــــــ ورب قتيل عار[6]

---

(١) قال المرادي في الجنى الداني ٤٥٠: ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد نحو: (رب رجل صالح) وإما بجملة نحو: (رب رجلٍ لقيته).

(٢) ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلاَّ في ضرورة الشعر، وإنما حذف الفعل العامل فيها كثيراً لأنها جواب لمن قال لك: ما لقيت رجلاً عالماً فتقول في جوابه: رب رجلٍ عالمٍ أي لقد لقيت فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغني عن ذكره. (ينظر ابن يعيش ٢٨/٨ - ٢٩).

(٣) ينظر الجنى الداني ٤٥٠ وقال: وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختار ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٧/١: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢.

(٥) سبق تخريجه

(٦) سبق تخريجه

وأجيب بأن الموصوف محذوف أوالصفة، تقديره: شخص موجود، وقيل: صُنِعَ.

قوله: (وفعلها ماض) يعني الفعل الذي يتعلق به، وإنما اشترط مضيه، لأن الماضي يحقق التقليلَ، ويزيدُه ثبوتاً، وأجاز ابن السراج[1] أن يكون حالاً نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] وبعض المتأخرين أن يكون مستقبلاً[3] نحو:

[٧٣٦] فإنْ أهْلِكْ فربَّ فتى سيبكي
علَيَّ مُهَذَّبٍ رخصِ البنانِ[4]

١- وتأولت الآية على إرادة المضمر، والبيت بأنه صفة لمجرور (رب) أوفإنه يراد به المضي نحو: (لم أهنتَ زيداً وكان سيعطيك).

قوله: (محذوف) يعني فعلها الذي يتعلق به، ودلالة حذفه أنها من حروف الجر، والجر لابد له من متعلَّق ويقدر متأخراً للزوم رب القيد به، وإنما حذف لنيابة الصفة منابه، واختلف في مجرورها، فجعله الزجاج[5] في

(١) ينظر الأصول ٤٢٠/١، والجنى الداني ٤٥٢.

(٢) الحجر ٢/١٥، وتمامها: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾.

(٣) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٦٣/١: والصحيح جوازهما - أي الحل والاستقبل - وجواز المضي إلاّ أن المضي أكثر، وينظر الجنى الداني ٤٥٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجحدر بن مالك في ديوانه ١٨٦، وأمالي القالي ٢٨٢/١، والجنى الداني ٤٥٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٥/١، والمغني ١٨٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٧/١، وخزانة الأدب ٢٠٩/١١.

والشاهد فيه قوله: (فرب فتى سيبكي) حيث دخلت رب على فعل دال على المستقبل، وهذا جائز عند بعضهم ممتنع عند بعضهم الآخر، وقد تأوله المانعون على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي.

(٥) ينظر رأي الزجاج في مغني اللبيب ١٨٢.

موضع نصب أبداً، بالفعل المتعلق والأخفش[1] قال: يُعرب على حسب العوامل التي تعددت، وهي زائدة عنده في الإعراب المحلي لا في المعنى فيعمل متعلق (رب) في مجرورها عمله شريطه التفسير كمجرور (كم) قال الرماني:[2] لا يتعلق بشيء ولا محل لمجرورها سوى الجر الظاهر لأنها لو تعلقت بفعل لعمل في مجرورها كسائر الحروف، ولزم في تعدي المتعدي بنفسه [ظ١٣٣] تعديه بواسطة حرف نحو: (رب رجل لقيت).

قوله: (**غالباً**) إشارة إلى جواز ظهوره قليلاً نحو: (رُبَّ رجل عالمٍ لقيتُ)، والأكثر حذفه، وهومذهب الفارسي[3] والمصنف[4] والخليل[5] والأكثر أنه لا يحذف، وخلافهم ينبني على صفة مجرور (رب)، فمن أوجبها كان المتعلق محذوفاً في الأكثر، لأنه أكثر كلامهم، و(رب رجل لقيتُ)، وقليلاً ما يقولون: (رب عالمٍ لقيتُ)، ومن لم يوجب الصفة جعل الموجود متعلقاً لرب، والفعل الذي بعد (رب) قد يكون الغالب فيه الوصفية نحو: (رب رجل كريم لقيته)، و(رب رفد هرقته) لأنك لوجعلته متعلقاً عاد الضمير إلى غير مذكور، لأنه في نية التقديم، وقد يكون الغالب فيه التعليق، وذلك حيث يذكر الموصوف يعني بعد رب رجل، وقد يحتمل الأمرين نحو: (ربَّ رجلٍ بقيت).

---

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر رأي الرماني في الجنى الداني ٤٥٣، وتذكرة النحاة ٧.

(٣) ينظر الإيضاح العضدي ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ١١٥/٣.

قوله: (**وقد تدخل على مضمرٍ مبهمٍ**) [**مميزٍ بنكرة منصوبة**][1] يعني رُبّ نحو(ربه رجلاً) وإنما قلنا به لأنه خلاف القياس، لأنها لازمة للدخول على النكرة، وإنما كان مبهماً لأنه لا يعود إلى شيء متقدم، كضمير (نِعْمَ) وقد اختلف في هذا الضمير، فجعله الفارسي[2] معرفة، ودخول (رب) عليه خلاف القياس، والزمخشري[3] وابن عصفور[4] جعلوه نكرة، وأجروا (رب) على قاعدتها المعرفة في لزوم النكرة، وأجازوا كلهم العطف على مجرور (رُبَّ) النكرة بالمضاف إلى ضميرها نحو: (ربّ رجلٍ وأخيه) فمن جعل ضمير النكرة نكرة فبيِّن، ومن لم يجعل فعليه البعدَ عن (رب)، لكنه يلزمهم، جواز عطف كل معرفة نحو: (رب رجلٍ وزيدٍ) و(ربّ رجلٍ وأخيك).

قوله: (**والضمير مفرد مذكر**) تقول: (ربه رجلاً)، (ربه رجلين)، (ربه رجالاً)، (رُبه امرأة)، (ربه امرأتين)، (ربه نساء)[5] هكذا سمع عن العرب لأنه عند البصريين لمضمر في الذهن فلا يكون إلا لمفرد.

قوله: (**خلافاً للكوفيين**[6] **في مطابقة التميز**) يعني أن الكوفيين يطابقون بالضمير التمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وحكوه عن العرب، وجهه عندهم أنه يعود إلى شيء تقدم ذكره.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح ٢٥١، وفي الجنى الداني ٤٥٠.
(٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرحه لابن يعيش ٢٨/٨.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١، والجنى الداني ٤٥٠.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٦٤/١، والجنى الداني ٤٤٩.
(٦) ينظر الأصول ٤٢٢/١، والجنى الداني ٤٤٩، وتذكرة النحاة ٦.

قوله: (**وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل**)[1] إن كانت (ما) الداخلة على (رب) زائدة نحو: (رب ما رجلٍ لقيت) فحكم (رب) معناها حكمها لولم تدخل، وإن كانت كافة فالمبرد[2] والزمخشري[3] والمصنف[4] وجماعة من النحاة أجازوا دخولها على الجملة الاسمية والفعلية كـ(إنّ) إذا كفت، وذلك لأنهم أرادوا تقليل الجملة كما أرادوا تقليل المفرد، فتقول: (ربما زيدٌ قائم)، قال:

[٧٣٢]ربما الجامل المؤبّل فيهم[5] ....ــــــــــــــ

قال أبوحيان:[6] وهومذهب الجمهور، وتأولوا الوارد: إن (ما) نكرة موصوفة. والعائد محذوف تقديره: (ربما هوالجامل) واختلفوا في الفعلية،

---

(١) قل سيبويه في الكتاب ١١٥/٣: (ومن تلك الحروف التي لا يليها إلا الفعل (ربما) و (قلما) وأشباههما جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل) وينظر الأصول ٤١٩/١.

(٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤/٢، ومغني اللبيب ١٨٣، والجنى الداني ٤٥٦.

(٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨، والجنى الداني ٤٥٦.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠، وينظر الجنى ٤٥٦ – ٤٥٧.

(٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عناجيج بينهن المهارُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣١٦، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٢١/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٦/١، والمفصل ٢٨٧، وشرحه لابن يعيش ٢٩/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٦/١، وشرر الكافية الشافية ١١٨٧/٣، ومغني اللبيب ١٨٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢، والجنى الداني ٤٥٥، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ – ٥٨٨.
وعناجيج: مفردها عنجوج وهو من الخيل طويل العنق، والمهار جمع مهر وهو ولد الفرس.
والشاهد فيه قوله: (ربما الجامل) حيث اتصلت (ما) الزائدة الكافة بـ (رب) فكفتها عن العمل وهو الجر.

(٦) ينظر رأي أبي حيان في البحر المحيط ٤٣٦/٥، والجنى الداني ٤٥٦.

فنسب إلى سيبويه[1] دخولها عليها مطلقاً واحتج ب(ما يود) ومنهم من قصرها على الماضي ك(ما) كانت لولم تدخلها، والفارسي[2] منع دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

[٧٣٣]ربما تكره النفوس من الأمر[3] ....

وتؤول الآية بأن (ما) نكرة موصوفة، أووقع الحالُ موقع الماضي.

قوله: (وواها) يعني (وواورب) وهي التي يُبتدأ بها في أول الكلام، الجر قد جاء بتقدير (رب) مضمرة بعد الواووالفاعل ومجرداً عنها، قالوا:

[٧٣٤] وبلدةٍ ليس بها أنيس[4] ....

أي و(رُبَّ) وهي عاملة بواسطة (رُبَّ) عند الجمهور، وقال المبرد[5] والكسائي[6] والفراء[7] هي العاملة بنفسها لأن حرف الجر لا يعمل مضمراً و(الفاء) نحو:

[٧٣٥] فَحُورٍ قد لهوتُ بهنّ عين[8] ....

(١) ينظر الكتاب ٢٢٤/٤.
(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥١، والإنصاف ٥٨٥/٢، والمغني ٢٣٥، وشرح الجمل ٥٠٥/١.
(٣) سبق تخريجه في صفحة ٨٩٢.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) ينظر المقتضب ٣٤٦/٢ وما بعدها، والإنصاف ٣٧٧/١ مسألة رقم ٥٥، وشرح الرضي ٣٣٣/٢ وما بعدها.
(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٣/٢.
(٧) ينظر رأي الفرّاء في الهمع ٢٢٥/٤.
(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه: نواعم في المروط وفي الريلط
وهو للمنتخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٦٧/٣، وينظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/١ - ٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٧٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٨، والإنصاف ٣٨٠/١، والجنى الداني ٧٥، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢.
وقبله: =

وقوله:

[٧٣٦]فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضع(١) ....

[و١٣٤] و(بل) نحو:

[٧٣٧]............................ بل جَوْزِ تيهاء كظهر الجَحْفَــت(٢)

والمبرد(٣) نحو:

[٧٣٨] رَســـم دار وقفـــتُ في طللــــه
كِــدْتُ أقضـــي الحيــاة مـــن جللـــه(٤)

فإمـــا تعرضـــين أميـــم عـــني وتَنْزعك الوشاة أولـو النيـاط

وغالباً ما يذكر البيتان معاً.

والمروط: مفردها مرط وهو إزار له عَلَمٌ والريط جمع ريطة وهي الملحفة.

والشاهد فيه قوله: (فحور) حيث جر (حور) بـ (رب) المضمرة بعد الفاء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فألهيتها عـن ذي تمـام مُغْيَـل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣، وهو في الكتاب ١٦٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، ومغـني اللبيـب ٢١٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١ – ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، والجنى الداني ٧٥، ورصف المباني ٤٥٠، وهمـع الهوامع ٢٣٦/٤، وخزانة الأدب ٣٣٤/١.

والشاهد فيه قوله: (فمِثْلِك حبلى) حيث جر مثل بـ (رب) المقدرة بعد الفاء.

(٢) الرجـز لسؤر الذئـب في اللسـان مـادة (بلـل) ٣٥٢/١، والبيـت في معـاني القـرآن للأخفـش ٢٧١/٢ والخصائص ٣٠٤/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١، ٥٦٣/٢ – ٥٦٧، والمفصل ٣٤١، وشرح المفصـل ١٠٥/٨، والإنصاف ٣٧٩/١، وشرح التسـهيل لابن مالك السـفر الثاني ٤٧٣/١، وشـرح شـواهد الشـافية ٢٧٧/٣، ورصف المباني ٢٣٢، والبحر المحيط ١٣٨/٣. وتمامه:

داراً لـسلمى بعد حول عفـت

والشاهد فيه قوله: (بل جوز) حيث جر (جوز) بـ (رب) المقدرة بعد (بل).

(٣) ورأي المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسـها ينظـر رأيـه في المقتضـب ٣١٨/٢ – ٣٤٦، وينظـر شـرح التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/١، وشرح الرضي ٣٣٣/٢.

(٤) البيت من الخفيـف، وهـو لجميـل بثينـة في ديوانـه ٢٨٩، وأمـالي القـالي ٢٤٦/١، وسمـط اللالـئ ٥٥٧،

والعائد في هذه الثلاثة رب مقدرة.

قوله: (وواوالقسم) له قسمان، الأولى: صريح وغير صريح، فالصريح مالا يحتمل غيره نحو: (بالله) و(تالله) و(والله)، وغير الصريح ما يحتمل غيره نحو: (أقسم بالله) و(أحلف) و(أشهد) فإن هذه تحتمل الإخبار، وتحتمل الإنشاء، الثانية: قد تكون بأداة وهي الحروف الأربعة (الواو) و(التاء) و(الباء) و(اللام) وبغير أداة نحو: (عليَّ عهد الله) و(لعمر الله) و(يمين الله) و(أيمن الله) و(وأيم الله) و(أمْ الله) و(مِنِ الله) بالحركات و(مِ الله) بالحركات أيضاً، أما أيمن فهواسم مفرد عند البصريين[1] بمعنى (بركة الله) وهم بها للوصل، وجمع يمين عند الكوفيين[2]، وهمزتها قطع وهي مرفوعة على الابتداء، بدليل دخول لام الابتداء عليها، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، وحكى الفارسي[3] إضافتها إلى الكعبة، وقد شذَّ إضافتها إلى المضمر نحو: (أيْمنُكَ) ولا تدخل عليها واوالقسم للزومها الابتداء، وأما (أيم الله)، و(أمْ الله) فمحذوفتان من (أيُمن) وهمزتها وصل[4]، ولا

والأغاني ٩٤/٨، والخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/١، وشرح المفصل ٥٢/٨، وشرح الرضي ٣٢٣/٢، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، والإنصاف ٣٧٧/١، وخزانة الأدب ٢٠/١٠.

والشاهد فيه قوله: (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رب) المحذوفة وهذا شاذ في الشعر.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٥/٢.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد ٨٣٨/٢ وشرح الرضي ٣٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٥/٨ – ٣٦.

(٤) قل سيبويه في الكتاب ٥٠٣/٣: (وزعم سيبويه أن ألف أيم موصولة).

قل السيرافي في هامش الصفحة نفسها: (ومن النحويين من يقول: إنه جمع يميني، وألفه قطع في الأصل وإنما حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال، وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا وهو مذهب الكوفيين).

تدخل عليهما لام الابتداء، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، ويدخل عليهما واو القسم فتجران وبعضهم يجيز الرفع، لأنهما مقطوعتان من أيمن فتغيب ضمة الميم، وأما (من ربي) فإن أضيف إلى الله كسرت نونها وكان فوق ميمها الحركات الثلاث، وإن أضيف إلى ربي سكنت نونها، وأجاز في ميمها الضم والكسر[1]، وإضافتها إلى لفظ (الله) أقل من (ربي)، واختلف فيها، فقال سيبويه[2] والمبرد[3] والزمخشري[4] إنها الحرفية وضمت ميمها إيذاناً أنها قد خرجت، وقال غيرهم: هي اسم محذوفة من (أيمن) وكسرت ميمها إتباعاً، كحركة نونها من الله، وقيل إن كسرت فهي من (يمين)، وإن ضمت فمن (أيْمُنُ) وقيل إن كسرت فجارّة، وإن ضمت فمن (أَيْمَنُ)، وحجة مَنْ قال بحرفيتها دخولها على ربي و(أيْمنُ) لا تدخل عليه، وبناؤها ولوكانت من (أيْمن) كانت معربة لأن ما حذف من المعرب معرب، وقد حكى ابن مالك[5] في (إمُ ـَ ـِ) بتثليث الحرفين، وأما (مِ ـُ ـَ الله) فهي مثلثة الميم ولا تدخل إلا على الله، وشذ دخولها على

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣ - ٥٠٤.

(٣) ينظر المقتضب ٢٢٨/١.

(٤) ينظر المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧/١ وقل فيها: (وفيه حين يليه (الله) اثنتا عشرة لغة، ثلاث مع ثبوت الهمزة والنون، وثلاث مع حذف النون دون الهمزة، وثلاث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاقتصار على الميم فيقل: (أَيْمُنُ الله)، و (اِيْمُنُ الله)، و (أَيْمَنُ الله) و (أَيْمُ الله (وإِيْمُ الله) و (امُ الله) و (مُنُ الله) و (مَنَ الله) و (مِنِ الله) و (مُ الله) و (مَ الله) و (مِ الله)، وينظر المساعد ٢٦١/٢.

ربي وهي عند سيبويه[(١)] محذوفة من (مُنُ الله) فإن ضمت ف(مُنُ) المضمومة وإن كسرت ف(مِنْ) المكسورة وعند ابن مالك[(٢)] من (أَيْمَنُ)، وعند الزمخشري[(٣)] من (مِنْ) الجارّة، وهذه الجملة الاسمية المقسم بها، إن تعينت للابتداء، وذلك حيث تكون (أيمن) أوتدخل عليها لام الابتداء نحو: (أيمنُ الله ولعمرك لأفعلنّ) وجب رفعها بالابتداء وحذف خبرها لسدِّ الجواب مسدّه، وإن لم تعين نحو: (يمين الله) و(عهد الله) جاز إثبات الخبر ولزومها الرفع على الابتداء، أوحذفه، ويجوز فيها الرفع بالابتداء والنصب بفعل القسم المقدر، وهوأقواها والجر بتقدير الحرف.

قوله: (وواوالقسم) شرع في تبيين القسم الذي بأداة، أما (اللام) فلم يذكرها هنا نحو:

[٧٣٩] لله يبقى على الأيام ذوحَيَدٍ[(٤)] ....

استغناء بذكرها في لام الجر.

قوله: (إنما تكون عند حذف الفعل) نحو: (والله لأفعلنّ) ولا يجوز أقسم والله، كأنهم جعلوها عوضاً عن الباء والفعل معاً، وبهذا أجيب من قال في ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ، وَالنَّهَارِ﴾[(٥)] إنه عطف على عاملين مختلفين.

قوله: (مختصة بالظاهر لغير السؤال) [يعني أنها لا تدخل في

---

(١) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣ وما بعدها.
(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧/١.
(٣) ينظر شرح المفصل ٢٨٧ – ٣٤٦.
(٤) سبق تخريجه
(٥) الليل ١/٩٢.

السؤال، لا تقول: والله أخبرني يا زيد] من الهامش. نحووالله لأفعلن، ولا يصح أن تقول وك لأفعلن، وهذه الواوغير العاطفة بدليل دخول العاطفة عليها، وقال السهيلي: وهي العاطفة والعطف بها على منوي مقدر كواورب بدليل عدم دخولها على المضمر لأن واوالعطف، تدخل على مضمر مجرور.

قوله: (**والتاء مثلها**) يعني في أنها لا تكون إلا مع حذف الفعل وبغير السؤال وهي مع [ظ١٣٤] ذلك (**مختصة باسم الله تعالى**) تقول: (تالله)، ولا يجوز: (تربي) ولا الرحمن كما تقول: في الواو، وروى الأخفش (ترب الكعبة)[1].

قوله: (**والباء أعم منهما**)[2] يعني من الواووالتاء في أنها تستعمل مع الفعل نحو: (أقسم بالله) ومع السؤال نحو: (بالله أخبرني) ومع الظاهر والمضمر نحو: (بالله وبك لانتقمن ممن عصاك)، وذلك لأنها أصل، وهما فرعان عليها[3]، وليس يلزم في الفرع ما في الأصل، إلا أن استعمال الواووهي الفرع أكبر من استعمال الباء التي هي الأصل، ولا مانع من ذلك، وقد يجوز حذف حروف القسم، وإذا حذفت كان الأولى تعويضها، لأنه ليس لحروف الجر من القوة ما يتعين بعد حذفها، والعوض أحد ثلاثة أشياء بهمزة الاستفهام نحو: (آلله لأفعلن) وبهمزة القطع نحو: (أألله

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٢١، وشرح الرضي ٢/٣٣٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٢١ بتصرف دون إسناد.

لأفعلن) وبهاء التنبيه نحو: (ها الله لأفعلن) [1] ويجوز حذف ألفها، وإثباتها نحو: (لا ها الله ذا) وفي معنى (لا ها الله ذا)، قولان أحدهما للخليل: [2] أن ذا مقسم عليه وتقديره للأمر ذا فحذفت للأمر لكثرة استعماله، والثاني للأخفش أن ذا من جملة القسم توكيد له كأنه قال: ذا قسمي، بدليل إتيانهم بالمقسم عليه، نحو: (لا ها الله ذا) لقد كان كذا، وبأن المقسم به قد يكون منفياً فتجب مطابقة المقسم عليه له، وقد تحذف حروف المقسم ولا يعوض عنها بشيء، فيجوز في المقسم به ثلاثة أوجه: [3] النصب وهوأقواها، إما بتقدير الفعل المقسم به أوعلى نزع الجار، والرفع على الابتداء، أوهوبعده قال:

[٧٤٠] فقلت يمينَ الله أبرح قاعداً [4] ....

وقال:

---

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، وهو في الكتاب ٥٠٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٥٤/٢، والمقتضب ٣٦٢/٢، والخصائص ٢٨٤/٢، وشرح المفصل ٣٧/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٣/١، ومغني اللبيب ٨٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣٦٩/١، والجمل للزجاجي ٧٣، والبحر المحيط ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، وهمع الهوامع ٢٣٣/٤، وخزانة الأدب ٩ ٢٣٨ – ٢٣٩....

والشاهد فيه قوله: (يمينَ الله) حيث رفعه على الابتداء مع إضمار الخبر أي لازمني، والنصب في كلام أكثر النحاة على إضمار فعل.

[741] .... ــــــــــــــــ فــذاك أمانـــةَ الله الـــثريدُ[1]

وروي فيهما بالرفع والنصب ويجوز الجـر وهوأضعفهـا علـى تقديـر المحذوف.قوله: (ويتلقى القَسَم)[2]، يعني القَسَم الذي لغير السؤال، وأما قَسَمُ السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب[3]، نحو: (بـالله أخـبرني)، (بالله هل قام زيد).

قوله: (باللاّم وإنّ وحروف[4] النفي)، حاصلـه أن الجـواب إن كـان جملة اسميـة مثبتـة وتُلُقـيَّ ب(الـلام) وب(إنّ) وبهمـا للتـأكيد وب(إنْ) المخففة نحو: (والله لزيد قائم)، و(إنْ زيدٌ قائمٌ)، و(إنّ زيداً لقـائم)، وإن كانت منفيةً تلقيت ب(مـا) كثـيراً نحـو: (والله مـا زيـد قـائم)، وب(إنْ) النافية قياساً، نحو: (والله إنْ زيدٌ قائم) وفي (إلاّ) خلافٌ، وإنْ كانت فعليّةً، فإن كانت مثبتة ماضية متصرفة تُلُقِيَّتْ باللام و(قد) نحو: (والله لقـد قـام زيد) وقد قلّ الاكتفاءُ بأحدهما، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[5] في

(1) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا مـا الخـبز تأدمــه بلحــم

وهو بلا نسبة في الكتاب 61/3، وينظر شرح المفصل 92/9 – 102 – 104، وشرح التسـهيل السـفر الثاني 492/1، واللسان مادة (أدم) 44/1.
والشاهد فيه قوله: (أمانة) حيث حذف حرف الجر فنصب على نزع الخافض. قـال ابـن مـالك في شرح التسهيل السفر الثاني 492/1: ومذهب البصريين أن المقسم به إذا حذف جارُّه بلا عـوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائناً ما كان ثم أورد الشاهد.

(2) قال الرضي في شرحه 337/2، يتلقى أي يستقبل، والمعنى يُجـاب القسـم ثـم قـال: اعلـم أن جـواب القسم. إما اسمية أو فعلية. والاسمية إما مثبته أو منفية، فالمثبتة تصَدَّرُ بإنّ مشددة أو مخففـه أو بـاللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين إنّ إلا من حيث العمل).

(3) ينظر شرح المصنف 121، والعبارة منقولة عنه دون إسناد .

(4) في الكافية المحققة (حرف) بدل حروف .

(5) الشمس 9/91 .

الجواب﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[1]. وقوله في الاكتفاء باللام كقوله:

[٧٤٢] حَلفتُ لها بالله حَلفَـة فـاجر[2] لنـا مـوا ـــــــــ ....

وإنْ كانت غير متصرفةٍ تُلقيت (باللام) فقط نحو:

[٧٤٣] يمينا لنعـم السـيدان وجدتمـا[3] ....ـــــــــ

وفيه إشكال، من حيث إن جواب القسم لا يكـون إنشـاء وإن كـانت منفية فباللاّم ونـون التوكيـد نحـو: (والله ليقومَـنَّ زيـدٌ)، وشـذ الاكتفـاء بأحدهما عند البصريين، وأجازه الكوفيون في السـعة[4]، وإن كـان منفيـاً قبلاً نحو: (والله لا يقومَنّ زيدٌ) فإثبات نـون التـأكيد وحذفهـا، وقـد يجـوز حذف حـرف النفـي في المضـارع لدلالـة الحـال عليـه، نحـو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ

(١) الشمس ٩١/١ .

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لناموا فما إنْ مِنْ حديـثٍ ولا صـالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، وينظر الأصول ٢٤٢/١، وسـر صناعـة الإعـراب ٣٧٤/١، وشـرح التسـهيل السفر الثاني ٥١٦/١، وشرح المفصل ٢٠/٩، وشرح الرضي ٣٤٠/٢، والمغني ١١٨ - ٧٠٨، وشرح شواهد المغـني ٣٤١/١ - ٤٩٤، ورصف المباني ١١٠، والجنى الداني ١٣٥، وهمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٢/٢، وخزانة الأدب ٧٧/١٠ - ٧٣ - ٧٤ .

والشاهد فيه قوله (لناموا) حيث وقعت اللام جواب قسم حيث سبقها فعل ماض منصرف وهو حلفت.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كل حال من سحيل مبرم

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤ وينظر جمهرة اللغة ٥٣٤، وشرح التسـهيل السـفر الثـاني ١٨٧/١ - ٤٨٩، وشـــرح الرضـــي ٣٣٩/٢، وشـــرح القصـــائد الســـبع ٣٦٠، وهمـــع الهوامـــع ٤٢/٢، والخزانة ٣٨٧/٩ .

والشاهد فيه: أن جواب القسم لا يقترن بـ (قد) إذا كان جامداً و استشهد به الرضي علـى أن (نِعْـمَ) إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها ...).

(٤) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في شرح الرضي ٣٣٩/٢.

تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] وإن كان منفياً، وإن كانت مستقبلة بالسين وسوف اكتفي باللام نحو: (والله ليقومُ زيدٌ) و(لسوف يقومُ زيدٌ)، خلافاً للكوفيين[2]، فإنهم منعوا من دخول اللام عليهما، لأنها عندهم للحال.

قوله: (وقد[3] يحذف جوابه إذا اعترض)، يعني جواب القسم إذا اعترض القسم أي توسط بين المبتدأ والخبر، نحو: (زيد والله قائم) وبين الشرط والجزاء، نحو: (إنْ تعطني والله أشكرك) أوبين الصلة [و١٣٥] الموصول، نحو: (الذي والله يقوم) أوبين الفعل والفاعل، نحو: (قام والله زيدٌ)، أو(يقوم والله زيدٌ).

قوله: (أوتقدمه ما يدل عليه)[4]، نحو: (زيد قائم والله)، وإنما حذفت جوابه في هذه الجمل في المعنى هي المقسم عليها، لكن منع من كونها جواباً مانعٌ لفظي، وهوعدم تلقيها بما يتلقى به جواب القسم لّما تأخر، وقد جاء جواب القسم محذوفاً، ومن غير ما يقوم مقامه نحو: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[5] ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ . وتقديره: ليعاقِبنّ وليُدَمْلِمنَّ عليهم ربهم، وقيل: جوابه مذكور وهو﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[6] و﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[7].

---

(١) يوسف ٨٥/١٢ تملمها: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكرُ يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين﴾.
(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٠٩/١، وشرح الرضي ٢٣٨/٢.
(٣) في الكافية المحققة لا يوجد (قد).
(٤) ينظر شرح الرضي ٢٤٠/٢ وما بعدها.
(٥) الفجر ١/٨٩ – ٢ .
(٦) الفجر ١٤/٨٩.
(٧) الشمس ٩/٩١ .

قوله: (وعن) هذا أول الحروف المشتركة.

قوله: (للمجاوزة)[1]، يعني إذا كانت حرفاً حقيقة، نحو: (رميت عن القوس)، ومجازاً (أطعمته عن الجوع وكسوته عن العري) وزاد الكوفيون[2] التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[3]. ومعنى (بَعْدَ)﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[4]. أي بعد طبق ومعنى (على) نحو:

[٧٤٤]لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسبٍ
عنّي ولا أنت ديّاني فتخزوني[5]

قوله: (و(على) للاستعلاء) حقيقة، نحو: (ركبت على الفرس) ومجازاً، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[6]. وزاد الكوفيون[7] معنى (مع)، نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾[8]. وهو كثير، ومعنى (عن)[9] المجاوزة كالواقعة بعد (خَفِيَ) و(تعذر) و(بَعُدَ) و(استحال)، ومعنى التعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا

---

(١) قال الرضي في شرحه ٣٢١/٢: أي لبعد شيء عن المجرور بها لسبب إيجاد مصدر المعدّى بها نحو: (رميت عن القوس) أي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي.

(٢) ينظر المغني ١٩٧، ورصف المباني ٤٣٦، والجنى ٢٤٧ .

(٣) هود ٥٣/١١ وتمامها: ﴿قالوا يا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين﴾.

(٤) الانشقاق ١٩/٨٤ .

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في المفضليات ١٦٠، وأمالي القالي ٩٣/١، والسمط ٢٨٩/١، وجمهرة اللغة ٥٩٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٥/١، وشرح الرضي ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢، ومغني اللبيب ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١، والجنى الداني ٢٤٦، ورصف المباني ٤٣٦، وهمع الهوامع ٢٩/٢، وخزانة الأدب ٥٣/٨ .
والشاهد فيه قوله: (عني) حيث وردت (عن) بمعنى (على) دل على ذلك قوله أفضلت الذي يتعدى بـ (على).

(٦) الغاشية ٢٦/٨٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٧٦ .

(٨) البقرة ١٧٧/٢ .

(٩) ينظر المغني ١٩١، والجنى الداني ٤٧٧ .

﴿هَدَاكُمْ﴾[1] ومعنى (في) نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[2] ومعنى الاستعانة نحو: (اركب على اسم الله). ومعنى (مِنْ) نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[3].

قوله: (وقد يكونان اسمين بدخول (من)، يعني (عن) و(على) وذلك لأن (من) حرف جر، وهي تختص بالأسماء، فإذا دخلت على شيء حكم باسميته، فإذا دخلت على (عن) بالجانب نحو:

[745]................................ من عن يميني مرة وأمامي[4]

وإذا دخلت على (على) تُؤُوِّلت بمعنى (فوق) نحو:

[746]غدت من عليه من بعدما تم ظمؤها[5] ....

---

(١) البقرة ١٨٥/٢ .

(٢) البقرة ١٠٢/٢ .

(٣) المطففين ٨٣/٢، وينظر الجنى الداني ٤٧٨.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولقد أراني للرماح دريئةً

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١، وينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٧/٢، وشرح المفصل ٤٠/٨، وشرح الرضي ٣٤٣/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، ومغني اللبيب ١٦٠، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١، وهمع الهوامع ١٥٦/١، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ – ١٦٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عن يميني) حيث وردت (عن) اسماً مجروراً على المحل بمعنى صاحب.

(٥) عجز بيت من الطويل، وعجزه:

تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهل

ويرى بزيزيله بدل بيداء. وخمسها بدل ظمؤها. وهو لمزاحم العقيلي، وهو في الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، ومجالس ثعلب ٣٠٤، وجمهرة اللغة ١٣١٤، وشرح المفصل ٣٨/٨، وشرح الرضي ٢٤٣، وشرح ابن عقيل ٢٨/٣، ومغني اللبيب ١٩٤، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١، ورصف المباني ٤٢٣، والجنى الداني ٤٧٠، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ – ١٥٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عليه) حيث ورد (عن) اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه.

وقال الفراء:[(١)] هما باقيتان على الحرفية بعد دخول (مِنْ) عليهما، وادعى أنه يجوز دخولها على سائر حروف الجر خلا (من) و(الباء) و(اللام) في.

قوله: (والكاف للتشبيه)، نحو: (زيدٌ كالأسد) أي مثله.

قوله: (وزائدة)، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[(٢)] لأنها لو لم تزد لزم نفي مثل المثل، وقوله:

[٧٤٧] وصاليات ككما يؤثفين[(٣)] ....

وقال القزويني[(٤)] في الآية: ليست الكاف زائدة بل من باب الكناية، لأنه إذا انتفى مثل المثل كان نفياً للمثل نفسه،وقال أبوحيان:[(٥)] المثل يراد به الصفة، والمعنى: ليس كصفته شيء ، وقال الرازي: (مثل) هي الزائدة (مثل مثلك لا يبخل) أي أنت. قال الوالد: وليس بشيء لأنه فرّ من زيادة

---

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٢٤٦/٣، والجنى الداني ٤٧٢.

(٢) الشورى ١١/٤٢ وتمامها: ﴿فاطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾.

(٣) صدر بيت من مشطور السريع وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ٣٢/١ – ٤٠٨، ٢٧٩/٤، وشرح أبيات سيبويه ١٣٨/١، وينظر المقتضب ٩٥/٢، وجمهرة اللغة ١٠٣٦، والخصائص ٣٦٨/٢، ومجالس ثعلب ٤٨/١، وشرح الرضي ٣٤٣/٢، ومغني اللبيب ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١، ورصف المباني ٢٧٨، والجنى الداني ٨٠ – ٨١ وخزانة الأدب ٣١٣/٢ – ٣١٥.

والشاهد فيه قوله: (ككما) حيث استعمل الكاف الثانية اسماً بمعنى مثل فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها .

(٤) القزويني هو محمد بن عبد الرحمن أبو المعالي قاضي القضاة ولد سنة ٦٦٦هـ وتوفي سنة ٧٣٩هـ. من تصانيفه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وله إيضاح التلخيص. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٥٦/١ – ١٥٧، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر ٤٩٩/٣–٥٠٠.

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٨٧/٧ – ٤٨٩.

الحرف إلى زيادة الاسم، ولا يجيز البصري زيادة الاسم، وأما (مثلك لا يبخل) فمن الكناية وليست زائلة.

قوله: (**وقد تكون اسماً**) وذلك بدلالة دخول حرف الجر عليها، نحو:

[٧٤٨] يضحكن عن كالبَرَدِ المنهَمِّ[1] ....

وتأول بعضهم على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وبعضهم على أن كاف التشبيه اسم وليس بحرف، وزاد بعضهم من معانيها، التعليل نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[2].

قوله: (**منذ ومذ**)[3]، ذهب الجمهور إلى حرفيتهما، لأن الحرفية أكثر، وبعضهم إلى اسميتهما، لأنهما قد ثبت لهما فلا يخرجان عنها إلا بدليل، وكونهما بمعنى (في) أو(من) لا يضرُّ.

قوله: (**للزمان**) ، يعني أن استعمالهما في الابتداء للزمان، كاستعمال (من) في الابتداء في المكان.

قوله: (**للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر**) [**نحو: ما رأيته**

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢، وينظر شرح المفصل ٤٢/٨، وشرح المصنف ١٢٢، وشرح الرضي ٣٤٢/٢، ومغني اللبيب ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢، والجنى الداني ٧٩، وأوضح المسالك ٥٤/٣، وهمع الهوامع ٣١/٢، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣، وخزانة الأدب ١٦٦/١٠ - ١٦٨. وتمامه:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ

والشاهد فيه قوله: (عن كالبرد) حيث جعلت الكاف اسماً بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها.

(٢) البقرة ١٩٨/٢ وتمامها: ﴿... فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٣٠٤ و٥٠٠ وما بعدها. ومغني اللبيب ٤٤١ وما بعدها ...

منذ شهرنا ومنذ يومنـــا][1] [ظ١٣٥] يعـني أن لهمـا معنيـين أحدهمـا: الابتداء في الزمن الذي مضى نحو: (ما رأيته مذ يـوم الجمعـة) فهمـا هنـا لابتداء الغاية بمعنى (من) ولا يكونان بمعناها حتـى يكـون الزمـن مفـرداً معرفة ماضية. الثاني: بمعنى (في) وذلك في الزمن الحاضر المعرفـة كـاليوم والشهر والليلة والحين والساعة والآن، أوما أضفته إلى نفسك، وأشـرت إليه بالقرب، نحو: (ما رأيته مذ اليومِ)، أو(مذ الشهرِ)، أو(مذ يومِنا)، أو(مذ هذا اليومِ)، هذا إذا كان بمعنى أول المدة، فإن كانا بمعنى جميعها، نحـو: (مـا رأيته منذ أربعة أيام) ، (ومنذ الحرم) ، والجر أيضاً ولم يذكره الشيخ، وقـال عبد القاهر:[2] لا يجران[3] إلا إذا كانا بمعنى أول المدة، وبعضهم يجوّز الجر والرفع في هذه المواضـع كلهـا، فـالجر علـى أنهمـا حرفـان، والجـر علـى الإضافة، قالوا: والخفض ب(منذ) أكثر من الرفع بها وعكسها (مذ).

قوله: (**وحاشا وعدا وخلا للاستثناء**[4]، **أما حاشا**) فقال سيبويه:[5] (لا يكون إلا حرفاً جاراً)، وقال الفراء:[6] (لا يكون إلا فعلاً ماضياً فإن جر بلام محذوفة، وقال المبرد: [7] (تكون فعلاً ماضياً وحرفاً جاراً)، وأما (عـدا) و(خلا) فعلان عند سيبويه[8]، ولم يعرف الجر بهما، وقد رواه الأخفش[9]،

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٤/٢.
(٣) في الأصل لا يجر ولا تستقيم.
(٤) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ وبعدها، واللمع ١٥٣، والمفصل ٢٩٠، وشرحه لابن يعيش ٤٧/٨، والرصف ٢٥٥، ٤٢٨، ٢٦٢، والمغني ١٦٤ – ١٨٩ – ١٧٨، والجنى ٤٣٦ – ٤٦١ – ٥٥٨.
(٥) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢ .
(٦) ينظر الجنى الداني ٥٦٠ .
(٧) ينظر المقتضب ٣٩١/٤ .
(٨) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢، وينظر الجنى الداني ٥٦٢ .

وأما (كي) الداخلة على الاسم، نحو: (كيمه) بمعنى (لمه)؟ فلم يذكرها المصنف[1]، وهي حرف جر عند البصريين[2]، وحجتهم على حرفيتها، حذف ألف (ما) وتعويض هاء السكت، وهي لا تحذف إلا مع حروف الجر، وأصل الكلام عندهم، كيماذا تفعل؟ فحذفت الجملة وألف (ما) وعوضت عنها هاء السكت، والكوفيون[3] يقولون: هي الناصبة للفعل، وأصل الكلام كي تفعل ماذا، وحروف الجر يجوز حذفها وتتعدى إلى الفعل بنفسه نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾[4] و

[٧٤٩] أمرتك الخير[5] ....

و(دخلت الدارَ)، وهي مع (أنْ) و(أنّ) المصدريتين أكثر، وأما حذفه وإبقاء عمله فهوقليل، وقد جاء إضمار (رب) والباء في القسم وفي قوله:

---

(٩) ينظر الجنى ٥٦٢ .

(١) لم يذكرها المصنف بعد أن انتهى من ذكر حروف الجر. وإنما ذكرها في النواصب وقد مضت في بابها.

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٦٢ .

(٣) ينظر الجنى ٢٦٤.

(٤) الأعراف ١٥٥/٧ وتمامها: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا ...﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وله ولغيره، وينظر الكتاب ٣٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، والمقتضب ٣٦/٢ – ٨٦، وشرح المفصل ٥٠/٨، ومغني اللبيب ٤١٥، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٠، والأشباه والنظائر ١٦/٤/٨، ٢٥١، وخزانة الأدب ٣٣٩/١ – ٣٤٢ . وتمامه:

أمرتك الخير فافعل ما أُمِرْتَ به   فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَب

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (ما أمرت به) فالجملة الأولى قد تعدى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه، والجملة الثانية تعدى إلى المفعول الأول بنفسه وهو نائب الفاعل والى المفعول الثاني بحرف الجر فالخير منصوب بنزع الخافض وهذا ما ذهب إليه سيبويه والأعلم ينظر حاشية ٣٨٠ – ٣٨١ من شرح شذور الذهب.

(رؤيةُ خيرٍ)، إذا قيل: كيف أصبحت ؟ وقوله: (كيف أنت ؟) فقلت خيراً، أي بخير، واللام في (لاهٍ أبوك)، أي (لله أبوك)، وأما بيان ما تتعلق به الحروف، فهي تتعلق بموجود، أوما في حكم الموجود، أوبمحذوف في الموجود، نحو: (مررت بزيد)، والذي في حكم الموجود فنحو: التهاني والتعازي والأقسام والبسملة، وفي (ربَّ) إذا استغني بصفاتها عن التعليق، كقولهم: (بالرفاه والبنين)[1]، و(بأبي وأمي)، و(بالله ووالله وتالله).

[٧٥٠] لله يبقى على الأيام ذوحيد[2] ....

ولله، (ورُبَّ رجلٍ لقيته)، والمحذوف حيث يكون خبر المبتدأ نحو: (زيدٌ من الكرام)، أوصفة لموصوف، نحو: (هذا رجل من الكرام)، أوصلة لموصول نحو: (هذا الذي من الكرام)، أوحالاً لذي حال نحو: (هذا زيد من الكرام)، أي استقر أومستقرٌ، حُذِفَ المتعلّقُ وأقيمَ الجار والمجرور مقامَه، ونقل الضمير الذي في المتعلق إليه أوحُذِفَ على الخلاف.

قوله: (الحروف المشبهة)[3] لوقال (الأحرف) كان أولى، لأنها جمع قِلْة، وأجيب بأنه نظر إلى لغات (لعل) وإليها إذا خففت، كفّت ب(ما) وإنما سميت مشبهة، لأنها عملت عمل الفعل، ووجوه الشبه أنها على أحرف فصاعداً، وإن آخرها مفتوح، ودخول نون الوقاية، واتصال ضمائر

---

(١) ينظر اللسان مادة (رفا) ١٦٩٧/٣ – ١٦٩٩ .

(٢) سبق تخريجه برقم٧١٩.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٢٢: ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين كما أن الفعل المتعدي يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فأعلمت في متعلقَيْها كإعمال الفعل المتعدي في متعلقيه وينظر الرصف١٩٩.

النصب بها، وإن معانيها أفعال نحو: (أَكّدْتُ وشَبّهْتُ وترجيْتُ وتمنيتُ واستدركْتُ)[1]، وأنها تقتضي اسمين، فأشْبَهَتْ (كان) وأخواتها، وعملت عملها معكوساً للفرق، أولأنه لما كان عملها فرعاً على الفعل جعلت كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع، نحو: (ضَرَبَ عمراً زيدٌ).

قوله: «**وهي إنَّ وأنَّ [وكأن لكن ليت لعل]**[2]»، ذكر ستة، ولم يذكر سيبويه[3] والمبرد[4] وابن السراج[5] (أنّ) المفتوحة، بل اكتفوا عنها بالمكسورة، وفيها ثلاثة مذاهب: أنها أصل بكل حال، وأنها فرع المكسورة بكل حال، والتفصيل، وهوأنها تعد باب علمتُ المكسورة وفي غيره أصل، واختاره المصنف[6].

وهذه الحروف الستة تنصب الاسم [و١٣٦] وترفع الخبر عند البصريين، وعند الكوفيين[7] تنصب الاسم، والخبر مرتفع بما يرفع به خبر المبتدأ.

---

(١) ينظر شرح المصنف فالعبارة منقولة عنه بتصرف ١٢٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٢/٣ وما بعدها. قل في الكتاب ١٢٠/٣: وأما إنّ فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنّ ... وتقول: بلغني أنك منطلق، فأنك في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني ذاك.

(٤) ينظر المقتضب ١٠٧/٤، وينظر الجنى ٤٠٣ .

(٥) ينظر الأصول ١٦٢/١ وما بعدها .

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح الرضي ٣٤٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٨/١ .

قوله: (**ولها صدر الكلام**)[1]، يعني على جملتها نحو: (إن زيداً قائم) ولا يصح (قائم إنّ زيداً)، وأما على غير جملتها فجائز، نحو: (متى تقول إن زيداً قائم)، وإنما لزم الصدر على جملتها ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر، هل أريد به التأكيد، أوالتشبيه، أوالتمني، أوالاستدراك، أوالترجي، لأن القائل إذا قال: (زيد قائم) ولم يأت بشيء منها بقي السامع يتردد، أي هذه المعاني أراد المتكلم.

قوله: (**سوى (أنّ)**[2]) فلا صدرية لها، بل يجب تقديم جملتها عليها، نحو: (أعجبني أنك قائم)، وبعضهم، نحو: (عندي أنك قائم).

قوله: (**وهي**[3] **بعكسها**)، يعني في (أنه) يجب تقديم جملتها عليها، وسائر الحروف لا يجوز تقديم جملتها ولا بعضها عليها، وإنما يجب في المفتوحة تقديم جملتها، لأنها لم تأت إلا معمولة.

قوله: (**وتلحقها (ما) فتلغى**)، يعني تلحق هذه الحروف الستة (ما) الكافة فتمنعها من العمل، وحاصلهُ (أنّ) (ما)، إنْ كانت مصدرية أوموصولة لم يغير العمل نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[4]، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ

---

(١) قال الرضي في شرحه ٣٤٧/٢: (كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمنه وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحرف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك) .

(٢) قال المصنف في شرحه ١٢٢: (يعني سوى أنّ المفتوحة فهي بعكسها أي لا يكون لها صدر الكلام، وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلاً منها يدل على قسم من أقسام الكلام ...).

(٣) في الكافية المحققة فهي.

(٤) طه ٦٩/٢٠ وتمامها: ﴿أَلْقِ ما في يمينك تلقفْ ما صنعوا إنما صنعوا كيدُ ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾.

وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي (كيْدَ سحر) بالنصب مفعولاً لـ (صنعوا) و (ما) مهيئة، وقرأ الجمهور (كَيْدُ) بالرفع على أن (ما) موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف، ينظر البحر المحيط ٢٤١/٦، وتفسير

عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[1] فيمن رفع (كيدُ) و(الميتةُ) على جعل (ما) وصلتها اسم (إن)، وكيد ساحر خبرين، وإما نصبهما فهوعلى جعل (ما) كافةً، وكيدُ ساحر معمولان (لصنعوا وحرّم)، وإن كانت (ما) غيرهما ألغيت (إنّ) عن العمل لزوال الاختصاص، ووجب رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، و(ما) كافة نحو: (إنما زيد قائم)، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ﴾[2] وقال ابن درستويه:[3] (ما) اسمها بمنزلة ضمير الشأن والجملة بعدها هي الخبر، ولا تفتقر إلى عائد كما في ضمير الشأن.

قوله: (**على الأصح**[4]) إشارة إلى جواز الإعمال مع (ما)، وهومذهب الزمخشري[5] والمصنف[6] وجماعة قياساً على وروده في (ليتما)، نحو:

[٧٥١]قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا[7] ....

وروي برفع الحمام ونصبه. وسيبويه[8] والفراء[9] قصروه على (ليتما)

القرطبي ٤٣٦٤/٥، وحجة القراءات بن زنجلة ٤٥٨.

(١) البقرة ١٧٣/٢ وتمامها: ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله﴾. وقرأ ابن أبي عبلة برفع (الميتة) و (ما) بعدها) فتكون ما موصولة اسم العائد عليها محذوف. ينظر البحر المحيط ٦٦٠/١.

(٢) فصلت ٦/٤١، وتمامها: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه وويل للمشركين﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤٨/٢.

(٤) في الكافية المحققة (الأفصح).

(٥) ينظر المفصل ٢٩٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٧٩.

(٨) ينظر الكتاب ١٣٧/٢ – ١٣٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٣٤٨/٢.

وبعضهم أجازه في (كأنما) و(لعلما) مع (ليتما) لاتفاقها في الإنشاء.

قوله: (**وتدخل حينئذ على الأفعال**)، أما (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ) فاتفاق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾[1] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[2] وقوله:

[٧٥٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثل[3] ....ـــــــ

وقوله:

[٧٥٣]..........................ـــــــ ولكنَّ ما يقضى فسوف يكون[4]

وأما (لعلما) فأجازه الجمهور نحو:

[٧٥٤]......... لعلمـــا أضاءت لك النّارُ الحمار المقيدا[5]

(١) المؤمنون ١١٥/٢٣، وتمامها: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون﴾.

(٢) الأنفال ٦/٨، وتمامها: ﴿يجادلونك في الحق بعدما تبين لهم كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون﴾.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧.

(٤) البيت من الطويل، وصدره:

فوا الله ما فارقتكم قالياً لكـم

وهو للأفوه الأودي وهو في الدرر ٤٠/٢ وينظر أمالي القالي ٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وشرح قطر الندى ١٤٩، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وهمع الهوامع ١١٠/١.

والشاهد فيه قوله: (ولكنَّ ما) حيث دخلت لكنّ على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل بل عملت (لكنّ) في ما وهي اسمها وخبر (لكن) جملة فسوف يكون.

(٥) عجز البيت من الطويل، وصدره:

أعِدْ نظراً يا عبد قيس لعلّمـا

وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١، وينظر شرح المفصل ٥٤/٨، ورصف المباني ٣١٩، ومغني اللبيب ٣٧٨، وشرح شواهد المغني ٦٩٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

والشاهد فيه قوله: (لعلما أضاءت لك النارُ) حيث دخلت ما على (لعل) فكفتها عن العمل....

ومنعه الفراء [1]، وتأول البيت بأن (ما) موصولة، وخبر (لعل) محذوف أوعلى لغة من ينصب الجزأين، وأما (ليتما) فالجمهور قالوا: لم يسمع، وأجازه بعضهم، واختاره المصنف [2]، ووجه (أن ما) الكافة يسوغ ذلك كما سوغته (ربما).

قوله: (**فإنّ لا تغير معنى الجملة**)، شرع في تبيين الفرق بين المفتوحة والمكسورة، ويعني بالجملة التي لا يضاد معناها، ليعلم بذلك أنها لا تدخل على جملة إنشائية من استفهام ولا نفي، لأن لكل منها صدرَ الكلام، وإذا قلت: (أنّ زيداً قائماً)، فإنَّ للتأكيد والجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها.

قوله: (و(**أنَّ**) **مع جملتها في حكم المفرد**)، وذلك لأنها مصدرية، فإذا قلت: (أعجبني أنك قائم) فالمعنى (أعجبني قيامك)، ومنع السهيلي [3] ذلك المفرد، لأنه قد يكون خبرها جامداً نحو: (أعجبني أنك أسدٌ)، وضعف بأنه يتأول ب(الكون والتشبه) فتقول: (علمت كونك أوأسديتك).

قوله: (**ومن ثَمَّ** [4] **وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد**)، أي من أجل (إن) المكسورة لا يغير معنى الجملة، بل يزيدها تأكيداً، وجب الكسر لفظاً وحكماً، ومن أجل (أن) المفتوحة تغير

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٣٥٢/٢.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٢.
(٣) ينظر أمالي السهيلي ١٢٦.
(٤) في الكافية المحققة ثمة بدل من ثم، وينظر شرح المصنف ١٢٣.

معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح، وقد اختلف في الفرق بين المكسورة والمفتحة، فقال الفارسي[1]: كل موضع صلح [ظ ١٣٦] للجملة الفعلية والاسمية، فـ(إن) فيه مكسورة كالتي في ابتداء الكلام، لأن المتكلم بالخيار، وإن شاء جاء بفعلية أواسمية، وكل موضع لم يصلح إلا لأحدهما فـ(إن) فيه مفتوحة نحو: (بلغني أنك ذاهب) لا يكون هنا إلا اسم، ولوأنك ذاهب لا يكون هنا إلا الفعل، ونقض بنحو: (من يكرمني (فإني) أكرمه).

[٧٥٥] ....ــــــــ إذا أنه عبد القفا واللهازم[2]

فهي مكسورة صالحة للفعلية، فإن قال: (هوصالح لهما معاً)، نقول: (من يكرمني فأنا أكرمه)، وإن شئت قيل: يلزمك الكسر، وهوجائز فيه الأمران، وقال سيبويه:[3] كل موضع صلح للجملة فـ(إن) مكسورة، وكل موضع صلح للمفرد فـ(إن) مفتوحة، وكل ما صلح لهما جاز الأمران، واختاره المصنف[4].

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ١٣٠.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧٣/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٦١/٨، وشرح الرضي ٣٤٨/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢، وهمع الهوامع ١٣٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠.

والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد إذا الفجائية.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٢/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٣.

قوله: (**وكسرت**[1] **ابتداءً**)[2]، يعني في أول كل جملة سواء كانت من أول الكلام نحو: (إن زيداً قائم)، أومن وسطه نحو: (أكرمْ زيداً إنه أهلٌ لذلك).

قوله: (**وبعد القول**): وذلك لأنه تحكى به الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾[3] سواء كان القول اسم فاعل، أم مفعول، أم فعلاً ماضياً، أم مستقبلاً، أم أمراً، أم نهياً، فهي مكسورة غالباً، لأنها داخلة في صلة القول، ومنهم من احترز عن القول الجرى ومن المحكي الذي فيه لفظ المفتوحة فإنها تفتح في هذه المواضع[4].

قوله: (**وبعد الموصول**)، وذلك أن الصلة لا تكون إلا جملة، كقوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾[5] وهذه الأمثلة التي ذكر أراد بها التمثيل لا الحصر، اكتفاء بما تقدم من الضابط، وتكون مكسورة في جواب القسم نحو: (والله إن زيداً قائم)، لأنه جملة، وبعد النداء، (يا زيدُ إن عمراً قائم)، وبعد حرف التنبيه، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾[6] لأنه ذكر معها الجملة غالباً ومع لام التأكيد، نحو: (علمت أن زيداً لقائم)، لأن لام الابتداء موضوعة

(١) في الكافية المحققة فكسرت.
(٢) قال المصنف في شرحه ١٢٣: (لأنه لا يقع هذه المواقع إلا الجملة، ولأن المفتوحة لا يبتدأ بها). ينظر الهمع ١٦٥/٢ – ١٦٧ وما بعدها.
(٣) سبأ ٤٨/٣٤ وتمامها: ﴿قل إن ربي يقذفُ بالحق علام الغيوب﴾.
(٤) ينظر مواضع فتح همزة إنّ وكسرها في الجنى الداني ٤٠٤ وما بعدها، ورصف المباني ٢٠٥ وما بعدها، والأصول ٢٦٢/١ وما بعدها.
(٥) القصص ٧٦/٢٨ وتمامها: ﴿إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة.....﴾.
(٦) يونس ٦٢/١٠ وتمامها: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

لتأكيد لام الجملة، والتي تقع خبراً عن الجثة، نحو: (زيد إنه قائم) والتي في موضع الحال نحو: (لقيتك وإنك راكب)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا﴾ [1].

قوله: ([وفتحت فاعلةً ومفعولـــةً] [2] ومبتــدأة) [3]، نحـو: (عنـدي أنك قائم).

قوله: (ومضافاً إليها)، نحو: (فعلت هذا كراهة أنك قائم) بعـد حـرف ظاهر، وبحرف نحو: (عجبت من أنك قائم)، ومع (مـذ) و(منـذ) نحـو: (مـا رأيته مذ أنّ الله خلقه)، وإنما فتحت في هذه المواضـع، لأنهـا مـن مواضـع المفرد، وذِكْرُ الشيخ [4] لها على جهة التمثيل لا الحصر.

قوله: (وقالوا: لولا أنك لأنه مبتدأ) [5]، هذا جواب على سـؤال مـن يقول: إن ما بعد لولا واجب فيه المبتدأ، وهي تكســر في موضـع المبتـدأ، وأما على الكسائي [6] فلا سؤال، لأنـه يجعـل مـا بعـد لـولا فـاعل فعـل محذوف وفتح (أن) حجة له.

---

(١) الأنفال ٥/٨ وتمامها: ﴿... وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال الرضي في شرحه ٣٤٩/٢، وتكسر إذا دخلـت في مبتـدأ في خـبره لام الابتـداء فإنهـا لا تجـامع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة ......).

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٣ .

(٥) قال المصنف في شرحه ١٢٣: (يريد أن ما بعد لولا من (أن) واسمها وخبرها، إنما هو في موضع المبتـدأ ولا يقدر جملة مستقلة فتكسر لأن لو كان كذلك لكان يجب عند حذفهـا أن تقـع: (لـولا زيـد قـائم لأكرمتك) وهو غير جائز، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا بد من حذفه، فإذا وقعت فإنمـا تقـع في موضـع المبتدأ خاصة، فلذلك وجب الفتح.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٥٠/٢ .

قوله: (**ولو أنك لأنه فاعل**)[1]، وهذا أيضاً جواب عن سؤال وهو أن الواقع بعد (لو) جملة، فوجب الكسر وأجاب بأنه فاعل فعل محذوف، تقديره: (لو ثبت أنك قمت)، وبه قال المبرد[2] والزجاج[3] والزمخشري[4]، وقال بعضهم: العلة، أنه مبتدأ محذوف الخبر كـ(لولا)، وبعضهم قال: مبتدأ مطول الكلام سد مسد خبره.

قوله: (**فإن جاز التقديران**)، يعني تقدير الجملة والمفرد.

قوله: (**جاز الأمران**)، يعني فتح إنّ وكسرها وذلك في مواضع:

الأول: نحو: قوله: (**مثل من يكرمني فإني أكرمه**). إن قدرت فأنا أكرمه كسرت لأنه جملة، وإن قدرته خبراً لمبتدأ محذوف فتحت لأنه مفرد، وتقديره: (فجزاؤه الإكرام)، أو (فجزاؤه أني أكرمه)، وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثيراً لكن الكسر أولى لعدم احتياجه إلى تقديره.

الثاني: بعد إذا الفجائية نحو قوله:

---

(١) قال الرضي في شرحه ٣٥٠/٢: (يعني أن (لو) حرف شرط فلابد من دخولها على الفعل، فلو كسرنا لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو (ثبت).

(٢) ينظر المقتضب ٧٧/٣.

(٣) قال المرادي في الجنى ٤١٠: (وزاد بعضهم في مواضع وجوب فتحها: أن تقع بعد (لولا) و (لو) و (ما) التوقيتية، نحو: (فلولا أنه كان من المسبحين)، (ولو أنهم صبروا) وحكى ابن السكيت: (لا أكلمك ما أنّ في السماء نجماً)

وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم لأنها بعد (لولا) في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على الصحيح، وبعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر، أي ولو ثبت أنه وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري، أو على الابتداء والخبر محذوف وهو مذهب سيبويه.

(٤) ينظر المفصل ٢٩٣ وشرحه لابن يعيش ٦٠/٨ – ٦١.

[٧٥٦] وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً
إذا أنه عبد القفا واللهازم[١]

فإن كسرت [و١٣٧] فالجملة في موضع ابتداء، وكان المراد وهوعبد القفا كأنه شاهده على غير صفة العمل، فقال: هوعبد بئس العبد، وإن نصبت فهومبتدأ وخبره إذا قيل: محذوف وتقديره، فإذا عبوديةُ قفاه حاصلةٌ، أوالمعنى إثارته وفعله فعل العبد وليس بعبد.

والثالث: حيث يبتدأ باسم الإشارة، ويحذف خبره ثم يعطف ب(أنّ) نحوقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾[٢]. فإن كسرت فتعطف إنّ مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزئيها، وكان من عطف الجملة على الجملة، وإن فتحت فعلى ثلاثة أوجه، إما عطف على الخبر المقدر أوعلى المبتدأ المذكور ويكون الخبر المقدر خبراً عنهما، أوعلى أنها مبتدأة وخبرها محذوف.

والرابع: إذا وليت أول نحو: (أول ما أقول أني أحمد الله) فالفتح على أن (ما) مصدرية، وقول مصدر لا بمعنى مقول تقديره: (أول قولي حمد الله)، والمراد أقوالي، لكن المصدر لا يجمع إلا بقصد الاختلاف، والكسر على أن قولي بمعنى مقولي، وما يحتمل الصلة والمصدرية والموصوفة، وتقديره: أول الذي أقول أومقولتي أني أحمد الله، ولا تحتاج إلى عائد، لأن الخبر هوالمبتدأ في المعنى، وكسرت إنّ لوقوعها صدر الجملة.

الخامس: بعد (أمَا) نحو: (أما أنك قائم)، فالفتح على أنها فاعله و(أمَا)

(١) سبق تخريجه
(٢) الأنفل ١٨/٨ .

بمعنى (حقاً)، والكسر على أن (أمَا) حرف استفتاح. كما لا نقول: (أما أنك) كما نقول: (ألا إنك قائم) قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا﴾[1] وإن في موضع الجملة.

السادس: بعد (حتى) فالفتح حيث [تكون][2] جاره أوعاطفة على مفرد، نحو: (عجبت من إمورك حتى أنك بها حزين)، (وعرفت أحوالك حتى أنك عالم)،

والكسر حيث تكون ابتداءً أوعاطفةً على جملة، نحو: (ما قام القوم حتى إن زيداً قائم)، و(زيد مريض حتى إن الأطباء حوله).

السابع: بعد (لا جرم) نحوقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[3] فمن كسر وهوالأقل، فلِما في معنى (جرم) من القسم لأنه يجاب بما يجاب به، والذين فتحوا اختلفوا في معنى (جَرَمَ)، فذهب سيبويه[4] والخليل: أن (لا) إما ردٌّ للكلام السابق أوزائد، فكما في (لا أقسم)، و(جرم) حقاً، وأن فاعله، وقال الفراء[5]، لا جرم في الأصل بمعنى (لا بُدَّ) (لا محالة)، والفعل والفعل يشتركان في المصادر ال(بَخَلَ) والبُخل وال(رَشَدَ) والرُّشد ومعناها القطع كمعنى (لابد) فلما كثرت صارت بمعنى القسم وفتحت

(١) هود ٦٠/١١ وتمامها: ﴿وأُتْبِعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ألا إنّ عاداً كفروا ربهم ألا بعداً لعاد قوم هود﴾.

(٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٣) النحل ٦٢/١٦ وتمامها: ﴿ويجعلون لله ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذبَ أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون﴾.

(٤) ينظر الكتاب ١٣٧/٣ – ١٣٨، والجنى ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧٧/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٨/٢ وشرح الرضي ٣٥١/٢، وعبارة الفرّاء منقولة عن الرضي.

أن معها كما فتحت في لابد إما على الفاعلية نحو: (لابد أنك كذا)، أوالمفعولية نحو: (لابد من أنك تفعل)، وهذه الوجوه من التي أشار إليها الشيخ بقوله: (شبهه).

قوله: (**ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أوحكماً بالرفع دون المفتوحة**) [**مثل إن زيداً قائم وعمرو**][1] أي ولأن المكسورة لا تغير معنى الجملة بل زادتها تأكيداً، جاز العطف على اسمها بالرفع، حيث تكون مكسورة لفظاً[2]، نحو: (إن زيداً قائم وعمرو) حيث تكون مكسورة حكماً في باب العلم، لأنها سدت مسد مفعولي علمت نحو: (علمت أن زيداً قائم وعمرو)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3].

فعطف ورسوله على محل اسم إن، والآذان بمعنى الإعلام وقوله:

[٧٥٧] وإلا فاعلموا أنّا وأنتم
بُغاةٌ ما بقينا في شقاق[4]

ولك أن يكون قوله (لفظاً أوحكماً) راجعاً إلى العطف، فاللفظ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٤.

(٣) التوبة ٩/٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي حازم في ديوانه ١٦٥، وهو في الكتاب ١٥٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٦١/٢، والمفصل ٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي ٣٥٣/٢، والإنصاف ١٩٠/١، وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠.
والشاهد فيه قوله: (أنّا وأنتم) حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو أنتم بين اسم (إنّ) وخبرها مسبوقاً بواو العطف فهو في تقدير جملة أي وأنتم بغاة عطفاً على جملة أنا بغاة.

العطف بالنصب، والحكم العطف بالرفع، لكنّ المصنف فسر بالأول والمبتدأ في التوابع كالنعت والتأكيد والبدل وعطف البيان، فاتباعها على اللفظ جائز، وأما المحل فمنعه أكثر البصرية[1]، وأجازه الكوفيون، وبعض البصرية بشرط مضي الخبر كالعطف، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2] فعلام صفة لربي على المحل، وقول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون)[3]، ومثال البدل (إن الزيدين أعجباني أخواك)، أوشمائلها أووجههما، والمانعون يجعلون ما ورد جملة مستقلة محذوفة الخبر والمبتدأ لدلالة معمول أن عليه.

قوله: (**دون المفتوحة**) يعني فإنه يجوز العطف على لفظها دون محلها، لأنها [ظ١٣٧] مقدرة بالمفرد، معمولة لما قبلها وليست في موضع الجملة، وأجاز ابن جني[4] العطف على محلها، ولا حجة له إلا في الواقع موقع الجملة التي هي فرع المكسورة كالآية والبيت.

قوله: (**ويشترط مضي الخبر لفظاً أوتقديراً**)، أي يشترط في العطف على المحل مضي الخبر أي تقدمه لفظاً، نحو: (إن زيداً قائمٌ وعمروٌ) وتقديراً نحو: (إن زيداً وعمرووقائم) قال:

[٧٥٨]................ــــــــــــــ فإني وقيارٌ بها لغريب[5]

---

(١) ينظر شرح الرضي ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٦٩/٨.
(٢) سبأ ٤٨/٣٤.
(٣) ينظر المفصل ٢٩٦، وشرحه لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي ٣٥٥/٢.
(٤) ينظر رأي ابن جني في المحتسب ٤٣/١.
(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنما كان تقدمه هنا مقدر، لأنه لا يصح أن يكون (قائم) خبر للمعطوف والمعطوف عليه، لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثنى وإن كان خبراً لأحدهما، فإن كان للمعطوف عليه فرتبته التقديم، والمعطوف يقدر له خبر بعده، وإن كان للمعطوف قُدِّر للمعطوف عليه خبر قبل المعطوف، لأن خبر المبتدأ بعده، وهذه مسألة خلاف في الخبر الموجود لأيّهما هو، فقيل للأول، وخبر الثاني محذوف، بدليل دخول اللام نحو:

[٧٥٩]............................ فإني وقيار بها لغريب

وهي لا تدخل إلا في خبر إن، وقيل: للثاني وخبر الأول محذوف واحتجوا بقوله:

[٧٦٠] نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف(١)

فلو كان (راضٍ) خبر للأول لقيل راضون، لأنه خبر (نحن).

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو لضابيء بن الحارث البرجمي كما في الكتاب ٧٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١، ومعاني القرآن للفرّاء ٣١١/٢، وسر صناعة الإعراب ٣، ونوادر أبي زيد ٢٠، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، والإنصاف ٩٤/١، وشرح المفصل ٦٨/٨، وشرح الرضي ٣٥٥/٢، وهمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩.

والشاهد فيه قوله: (وقيّار) حيث عطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل استكمل الخبر.

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩، وينظر الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، ولعمرو بن امريء القيس الخزرجي في شرح أبيات سيبويه ٢٧٩/١، وينظر المقتضب ١١٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٢/٢، وأمالي بن الحاجب ٧٣٦/٢، والإنصاف ٩٥/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٥، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠ - ٤٧٦.

والشاهد فيه قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر جوازاً لدلالة ما بعده عليه.

قوله: (خلافاً للكوفيين)[(١)]، يعني فإنهم أجازوا العطف على المحل مع تأخر الخبر لفظاً وتقديراً، نحو: (إن زيداً وعمروذاهبان)، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[(٢)]. ورووا بالرفع في ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[(٣)]. وقال البصريون:[(٤)] (الصائبون والنصارى) مبتدأ محذوف الخبر لسد خبر (إن) مسده، والواواعتراضية لا عاطفة، وأما رفع الملائكة فهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي[(٥)]، وقد روي أن الأخفش[(٦)] سار إليه، وقال: هذا لحن فأعطاه وحَبَاهُ، وهذا يحتمل أن يكون رجوعاً واعترافاً، وأما ما رووه عن العرب فشاذ[(٧)]، ووجه المنع عند البصريين أنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، لأن ذاهبان خبر عن زيد، وهومعمول ل(أن) وعن عمرووهومعمول للابتداء، فيلزم عملان والابتداء في ذاهبان، ومعمول بين عاملين لا يصح وهذا لا

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ٢٣، ١/١٨٥، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٩، وشرح الرضي ٢/٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) المائدة ٥/٦٩.

(٣) الأحزاب ٣٣/٥٦ قرأ الجمهور (ملائكتَهُ) نصباً، وابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعاً. فعند الكوفيين - غير الفراء - هو عطف على موضع اسم إن، والفراء يشترط خفاء اعراب اسم إن ينظر البحر المحيط ٣/٥٤١، وفتح القدير ٤/٣٠٠.

(٤) ينظر البحر المحيط ٣/٥٤١.

(٥) لم أجد ترجمة له فيما اطلعت عليه من كتب التراجم.

(٦) ينظر شرح المفصل ٨/٦٩.

(٧) وهو قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون). قل ابن يعيش في ٨/٦٩ (كأنه أخذ في الجواب عن شُبَهٍ تعلق بها الخصم، فلما قولهم أنهم أجمعون ذاهبون، فشاهد للزجاج في جواز حمل النعت على موضع إن، لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد وقولهم: إنك وزيد ذاهبان، فشاهد لمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع إن قبل الخبر وكذلك الآية فحمل سيبويه قولهم إنهم أجمعون ذاهبون على أنه غلط من العرب...) وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/٦١٣ - ٦١٤.

يلزم الكوفيين[1] لأنهم يجعلون (أنّ) عاملة في الخبر.

قوله: (**ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي**)[2]، أشار إلى بطلان قولهما، لأنهما ذهبا إلى جواز العطف على محل اسم إن، إذا كان مبنياً قبل تقدم الخبر لفظاً أوحكماً، نحو: (إنك وزيد ذاهبان) حملاً على باب الاسم لأن اسمها مبني، وقد جاز العطف عليه لفظا ومحلاً، نحو: (لا أبَ وابناً وأبي)، واحتجا بالآية وبقولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيدٌ ذاهبان)، وحكى ابن مالك [3] إنهما نظراً لظهور الإعراب وعدم ظهوره، فيدخل مع المبني في الجواز ما لا يظهر فيه إعراب، نحو: (إن الحبلى وهند ذاهبان)، ونسب هذا المذهب إلى الفرّاء [2]، والجواز مطلقاً إلى الكسائي[2].

قوله: (**ولكنّ كذلك**)[4]، أي مثل المكسورة لا تغير معنى الجملة، لأن الاستدراك لا ينافي التأكيد والابتداء، فلذلك جاز العطف على محلها كالمكسورة والشرط كالشرط والخلاف واحد، نقول: (ما خرج زيد لكنّ بكراً وعمروخارج)، قال:

---

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧/٨ وما بعدها.

(٢) قال الرضي في شرحه ٣٥٥/٢: (الظاهر أن هذا مذهب الفرّاء، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو). ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦١/١، والإنصاف ١٨٦/١، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٣/٢ وما بعدهما، وشرح المفصل ٦٩/٨، وشرح الكافية الشافية ٥١١/١، والمساعد ٣٣٥/١، والأشموني ٢٨٥/١ – ٢٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٤٥/٢ والمصادر في الهامش (٢).

[٧٦١] وما قَصُرتْ بي في التسلي
ولكنّ عَمّي الطيّبُ الأصل والخالُ(١)

[و١٣٨] وأما (ليت) و(لعل) و(كأن)، فلا يجوز العطف على محلها لأنها قد غيرت معنى الجملة، وأخرجتها عن الابتداء.

وقوله: (**ولذلك دخلت اللام مع المكسورة**)، أي ول(إنّ) المكسورة لم تغير معنى الابتداء، دخلت اللام عليها كما دخلت على الابتداء.

قوله: (**دونها**)(٢)، يحتمل أنه يريد المفتوحة، لأن الكلام فيها خصوصاً أويحتمل أن يريد كلٍّ منهما.

قوله: (**على الخبر**)، فواقع اللام مع (أن) ثلاثة:

الأول: على الخبر نحو: (إن زيداً لقائم)، فإن كان جملة اسمية دخلت على مبتدئه، نحو: (إن زيداً لأبوه قائم)، وبعضهم جوزه على الخبر، فتقول: (إن زيداً أبوه لقائم)، وأصل هذه اللام الدخول على المبتدأ، ولا تدخل على الخبر إلا مع (إنّ)، وإنما لم تدخل على المبتدأ مع (أنّ) لأنهما للتأكيد معاً، فكُرِهَ جمعهما لمعنى واحد، وكانت اللام أحق بالدخول لقوة (إنّ) بالعمل،

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبه في شرح التسهيل السفر الأول ٦١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١، وأوضح المالك ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ١٤٤/١، وهمع الهوامع ٢٩١/٥، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٢.
والشاهد فيه قوله: (والخالُ) حيث عطف بالرفع على محل اسم لكنّ بعد استكمال الخبر.

(٢) جزم الرضي بأنها المفتوحة بقوله في ٣٥٥/٢: أي دون المفتوحة ثم قل في الصفحة نفسها: اعلم أن هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى أنّ سواء عنى التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدرّوا أن لكونها عاملة والعامل حرّيٌ بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفاً.

ودخول اللام على الخبر أطلقه الشيخ بغير شروط [1]، وله تأخر الخبر على (أن)، وأنْ لا تتفرق، ولا تكون شرطاً ولا جواب شرطٍ، ولا جملة قسمية، ولا جواب قسم فيه لام، فإن أريد دخولها فُصِلَ بينهما ب(ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [2] ولا يكون فعلا ماضياً بغير (قد)، ولا محذوفاً سدت مسدّه الحال (إنّ) أو(مع) وزاد الكوفيون [3] أن لا تكون السين ولا سوف.

قوله: (**أوعلى الاسم إذا فصل بينه وبينها**)، يعني بين المبتدأ و(أن)، والفصل يكون في الخبر نحو: (إن في الدار لزيداً)، وبمعموله نحو: (إنّ فيك لزيداً راغبٌ)، وبمعمول الاسم نحو: (إن في الدار لساكنيه) ومنهم من منع المسألتين الأخيرتين، لأن اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثالث قوله: (**أوعلى ما بينهما**)، يعني بين الخبر والاسم، وذلك في معمول الخبر إذا كان ظرفاً أومفعولاً به نحو: (إن زيداً لفي الدار قائمٌ)، و(إن زيداً لطعامك آكلٌ)، لوقوعه موقع الخبر، وأما إذا تقدم الخبر عليه لم يدخله اللام، لا يصح (إن زيداً آكل لطعامك)، وأما سائر المفعولات كالحال والمفعول لأجله، إذا تقدمت على عاملها لم تدخل عليها اللام، لا تقول: (إنّ زيداً لضاحكاً في الدار)، ثم اللام أيضاً إذا دخلت على الفضلة لم يجز دخولها بعد ذلك على الخبر، لا يصح، (إن زيداً لفي الدار قائم) وهذه اللام لام الابتداء عند الأكثر بدليل أنها تتعلق، نحو: (علمت

---

(١) بنظر شرح المصنف ١٢٤.

(٢) هود ١١١/١١ وتمامها: ﴿وإنّ كلا لّما ليوفينّهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٥٦/٢.

إن زيداً لقائم)، بكسر (إن)، ولام القسم لا تعلق على الصحيح، وقال هشام والفرّاء:[1] هي لام القسم وهومضمر قبل (إن).

قوله: (**وفي لكنّ ضعيف**)، يعني دخول اللام لأنها للاستدراك ولا تأكيد فيها كـ(إنّ)، وأجاز الكوفيون[2] لأنها لم تُخرِجْ الجملة عن الخبرية واحتجوا بقوله:

[٧٦٢]............................ ـــــــــــــــ ولكنني من حبها لعميد[3]

وضعفه البصريون بأنه شاذ لم يعرف صدره ولا قائله، ثم تأولوه بأن أصله لكن إنني فحذفت مع (أن) بعد أن نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات ثم أدغمت النونان الباقيتان فصار (لكنني).

---

(١) ينظر رأي الفرّاء وهشام في همع الهوامع ١٧٦/٢ – ١٧٧.

(٢) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١ مسألة رقم ٢٥، وشرح المفصل ٦٣/٨ – ٦٤، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وشرح الرضي ٣٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، وهمع الهوامع ١٧٥/٢ – ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٨٢/٢ – ٥٨٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يلومونني في حب ليلى عواذلي

وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، والإنصاف ٢٠٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨ – ٦٤، والجنى الداني ١٣٢ – ٦١٨، ومغني اللبيب ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢، ورصف المباني ٢٤٩، وهمع الهوامع ١٧٦/٢، وخزانة الأدب ١٦/١، ٣٦١/١٠.

والشاهد فيه قوله (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر لكنّ وذلك على رأي الكوفيين قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣/٢ فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يُعلم له تتمة ولا قائل ولا راوي عدلٌ يقول سمعته ممن يوثق بعربيته والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعيف ولو صحَّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجِّه. ينظر كذلك هامش شرح ابن عقيل ٣٦٣/١ – ٣٦٤ ورصف المباني ٢٤٩.

قوله: (**وتخفف المكسورة**) زعم الكوفيون[1] أنها لا تخفف، و(إن) المخففة حرف يتأتى للنفي، حجة للبصريين[2] عملها مع التخفيف نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾.

قوله: (**فيلزمها اللام)[ويجوز إلغائها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم]**[3] يعني إذا خففت سواء دخلت على اسم أوفعل للفرق بينها وبين النافية، وهي لام الابتداء الداخلة على المشددة عند سيبويه[4] والأخفش[5] وقال الفارسي:[6] إنها لام أخرى مختلفة الفرق وبالغ في ذلك حتى قال: (كنت أظن أن فلاناً يُحْسِنُ النحوحتى سمعته يقول اللام التي تصحب (إنْ) الخفيفة لام الابتداء، ودليله على أنها لام أخرى دخولها على ما ليس بمبتدأ ولا خبر في الأصل، نحو: (إنْ يَزِيْنُك لِنَفْسِك وإنْ [ظ ١٣٨] يَشينك لهيه)[7]، وقوله:

[٧١٣] بالله ربك إنْ قتلت لمسلماً
وجبت عليك عقوبةُ المتعمد[8]

(١) ينظر الإنصاف مسألة ٢٤ ١/١٩٥ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٨/٧٢، وشرح الرضي ٢/٣٥٨.
(٢) ينظر المصادر السابقة في هامش (٢).
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ٢٢٣.
(٤) ينظر الكتاب ٢/١٣٩ – ١٤٠، وشرح المفصل ٨/٧٢، وشرح الرضي ٢/٣٥٨، والهمع ٢/١٨٢ وما بعدها.
(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٥٩١.
(٦) ينظر البغداديات ١٧٨، وشرح الرضي ٢/٣٥٩.
(٧) ينظر الهمع ٢/١٨٣.
(٨) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨ظ١١ وينظر المحتسب ٢/٢٥٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ومجالس ثعلب ٣٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٥٩٢، وشرح المفصل ٨/٧١، والجنى الداني ٢٠٨، والمغني ٢١، وشرح شواهد المغني ١/٧١، والإنصاف ٢/٦٤١، وشرح الرضي ٢/٣٥٩، ورصف المباني ١٩١، وهمع الهوامع ٢/١٨٣، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ويروى بعدة روايات هَبِلَتْكَ

قوله: (**وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر**)، وهذا مذهب البصريين[1]، وأراد سيبويه[2] إلغاءها، وإنما التزم عملها في ضمير شأن مقدر لوجهين:

أحدهما: إعمالهم المكسورة المخففة في الظاهر من غير شذوذ دون المفتوحة، وهوأقوى منها شبهاً من حيث أولها مفتوح وسبكها الجملة مصدراً.

الثاني: إدخالها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين بخلاف المكسورة، فلولا التزام إعمالها في الضمير الشأن المقدر، وإلا لكان للأضعف مزيةٌ على الأقوى.

قوله: (**وتدخل على الجمل مطلقاً**)، يعني الاسمية والفعلية سواء كانت من أفعال المبتدأ أم لا، لأن فائلة معناها حاصل في الجمل كلها.

قوله: (**وشذ إعمالها في غيره**)، أي إعمال المفتوحة في غير ضمير الشأن شذوذَ استعمال لا قياس، وذلك نحو قوله:

[٧٦٤] فلولا أنْكِ في يوم الرخـاء سألتني
فراقَـك لم أبخـل وأنـتِ صديـقُ[3]

وشُلتْ ونَكَلَتْكَ وحلَت. ويروى شلت يمينك، ويروى حلت بدل وجبت.
والشاهد فيه قوله: (إنْ قتلت لمسلما) حيث ولي (إنْ) المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو (قتلت) وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الاخفش.

(١) ينظر الشرح الكافية الشافية ٤٩٦/١، والجنى الداني ٢١٨.
(٢) ينظر الكتاب ١٦٣/٣، وينظر الجنى ٢١٨.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح الرضي ٣٥٩/٢، والمغني ٤٧، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١، ورصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، وشرح ابن عقيل

قيل:لم يسمع إعمالها ظاهراً إلاّ في الضمير.

قولـه: (**ويلزمها مع الفعل السين أوسوف أو(قد) أوحرف النفي**)، أي ويلزم المفتوحة المخففة مع الفعل أحـد هـذه الحـروف، للفـرق بينهـا وبين المصدرية، وحاصله أن المخففة إذا دخلت على جملة اسمية لم يشـترط لزوم شيء من هذه الحروف نحو:

[٧٦٥] .... أنْ هالكٌ كـل مـن يحفـى وينتعـل[1]

وإن دخلـت علـى فعليـة، فـإن كـانت شـرطية أودعـاء نحـو: ﴿وَأَلَّـو اسْتَقَامُوا﴾[2]. و﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾[3]. ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ﴾[4]. ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا﴾[5] فهي المخففة لأن المصدرية لا تقع في الإنشـاء، وإن

٣٨٤/١، همع الهوامع ١٤٣/١، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥ - ٤٢٧.

والشـاهد فيـه قولـه: (فلـو أنْـكِ) حيـث أبـرز اسـم (إنْ) المخففـة مـن الثقيلـة وهـو لا يـبرز إلا في الضرورة.

(١) عجز بيت من البسيط، صدره:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علمـوا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٥، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٧٧/٢، والمقتضـب ٩/٣، والمصنـف ١٢٩/٣، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح الرضي ٣٥٩/٢، ومغني اللبيب، وهمع الهوامع ١٤٢/١، والمقاصد النحويـة ٢٨٧/٢، وخزانة الأدب ٤٣٦/٥.

والشاهد فيه قوله: (أن هالك كل من يحفى) حيث أضمر اسم (أنْ) المخففة والتقدير أنه هالك وخبر أن المخففة جملة (كلُّ من يحفى ينتعل هالك) وهي في محل رفع فهالك خبر مقدم لـ (كل).

(٢) الجن ١٦/٧٢ وتمامها: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماءً غدقا﴾.

(٣) النساء ١٤٠/٤ وتمامها: ﴿وقد نزّل عليكم في الكتاب أنْ إذا سمعتم آيات الله ...﴾.

(٤) النور ٧/٢٤ وتمامها: ﴿والخامسة أنّ لعنةَ الله عليه إن كان من الكاذبين﴾.

(٥) النور ٩/٢٤ وتمامها: ﴿والخامسة أنّ غضبَ الله عليها إن كانت من الصادقين﴾.

وقرأ نافع (أنْ لعنةُ) بتخفيف أنْ ورفع لعنةُ و (أنْ غَضِبَ) بتخفيف أنْ وغضب فعـل مـاض والجلالـة بعده مرفوعه، وهي (أن) المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهـو ضمـير الشـأن، وقـرأ أبـو رجـاء وقتادة وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون والاعرج ويعقوب بخلاف عنهما والحسن كقراءة نافع ...، وقرأ

كانت غيرها، فإن كانت غير متصرفة نحو: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[1]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ﴾[2]، فهي المخففة لأنه لا مصدر لها. وإن كانت متصرفة فلا بد من الحروف التي ذكر الشيخ، للفرق بينها وبين المصدرية، لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من هذه الحروف إلا (لا)، وأنت تقول: إنْ دَخَلَتْ (إنّ) على العِلم واليقين أوما في معناه، فهي المخففة بكل حال، ولزم أحد الحروف المذكورة، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[3]، وإن دخلت على الطمع والإشفاق أوما معناه، أوعلى ما ليس بعلم ويقين ولا ظن وحسبان فهي المصدرية، ولا يجوز معها شيء من الحروف، نحو: ﴿أطمع أن يغفر لي ربي خطيئتي﴾[4]، وإن دخلت على الظن والحسبان، فإن أردت المخففه جئت بأحد الحروف، و(أنْ) المصدرية لم تُدخل شيئاً منها، وإلا فهي تَدخل عليهما معاً، ولهذا احتملت (أن) معها المصدرية والمخففة نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[5] قرئ بالرفع. وتفصيل

بالي السبعة بتشديد أنّ ينظر البحر المحيط ٣٩٩/٦، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٩٥، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/٢، والسبعة ٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢.

(١) النمل ٧٢/٢٧ وتمامها: ﴿قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم بعض الذي تستعجلون﴾.

(٢) النجم ٣٩/٥٣ وتمامها: ﴿وأنْ ليس للانسان إلا ما سعى﴾.

(٣) المزمل ٢٠/٧٣.

(٤) الشعراء ٨٢/٢٦ وتمامها: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾.

(٥) المائدة ٧١/٥ وتمامها: ﴿وحسبوا لا تكون فتنة فعموا وصموا...﴾.

قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون (تكونَ) (بأنْ) الناصبة للمضارع، وهو على الأصل إذ (حَسِبَ) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن، وقرأ النحويان وحمزة برفع النون، وأنْ المخففة في موضع الخبر، نزل الحسبان في صدرهم منزلة العلم ...... (وتكون) هنا تامة.

ينظر البحر المحيط ٥٤٢/٣، والكشف ٤١٦/١، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٧، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٣٣ - ١٣٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٣٣.

الحروف الداخلة على المخففة، أنّ الفعلَ إنْ كان ماضياً مبنياً فلابد من (قد) لتقريب زمن الماضي من الحال، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[(1)]، وإنْ كان منفياً في نحو: (علمت أنْ ما خرج زيدٌ)، وإن كان مستقبلا مثبتاً بالسين وسوف نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾. و(علمت أن سوف تقوم)، وإن كان منفياً فبحروف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾[(2)]، و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[(3)] و(علمت أن لم يخرج)، ولم يَرِدْ من حروف النفي إلا هذه، وأما (ما) و(إنْ) فقليل، ومثال (لو): ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا﴾[(4)] فهذه الحروف إنما جئ بها للفرق وللعوض [و١٣٩] من تخفيف (أنْ).

قوله: (**وكأنّ**)، اختلف فيها، فجعلها بعضهم بسيطة، لأن التركيب لا دليل عليه، وجعلها الخليل وسيبويه[(5)] مركبة من كاف التشبيه، وإنّ المشددة المكسورة، وأصله (إنَّ زيداً كالأسد)، وأرادوا الاهتمام فقدموا الكاف فانفتحت (أن) لدخول حرف الجر عليها.

قوله: (**للتشبيه**)، هذا مذهب البصريين[(6)] ولا يجوز غيره، وقال الكوفيون قد[(7)] تكون للتحقيق نحو: (كأنك بالشتاء مقبلٌ).

قوله: (**وتخفف فتلغى على الأفصح**)، يعني لا تعمل في ظاهر، ولا

(١) المائدة ١١٣/٥ وتمامها: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلمَ أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين ...﴾.
(٢) طه ٨٩/٢٠ وتمامها: ﴿أفلا يرون ألاّ يرجعُ إليهم قولا ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً﴾.
(٣) البلد ٧/٩٠.
(٤) سبأ ١٤/٣٤ وتمامها: ﴿... لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾.
(٥) ينظر الكتاب ١٥١/٣، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٦٨، ...
(٦) ينظر الجنى الداني ٥٧٠، ومغني اللبيب ٢٥٣.
(٧) ينظر الجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

ضمير شأن، وأجاز بعضهم عملها في ضمير الشأن إذا خففت، كما في (أنّ) لأنها أقوى من المكسورة والمخففة، وقد جاء عملها في الظاهر[1] نحو:

[٧٦٦]وكأنْ وَرِيدَيْهِ رشاءآ خُلُبِ[2] ....

وقوله:

[٧٦٧].............................. كأن ثدييه حقان[3]

وقوله:

[٧٦٨].............................. كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَم[4]

(١) ينظر همع الهوامع ١٨٧/٢ وما بعدها.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٩، وينظر الكتاب ١٦٤/٣ - ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ٧٥/٢، والمفصل ٣٠١، وابن يعيش ٨٣/٨، والإنصاف ١٩٧/١، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ورصف المباني ٢٦٨، والجنى الداني ٥٧٦، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢، وخزانة الأدب ٣٩١/١٠. ويروى برفع رشاء كما في الكتاب والرصف ويروى في غيرهما بالألف للتثنية رشاءآ.
والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق، والرشاء الحبل، وخلب: الليف.
والشاهد فيه قوله: (كأنْ وريديه) حيث إعمل (أنْ) مخففة كإعمالها مشددة تشبيها لها بالفعل الذي يخفف ولا يتغير عمله.

(٣) عجز بيت من الهزج، وصدره:

ووجه مشرق النحر

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ - ١٤٠، والمنصف ١٢٨/٣، والمفصل ٣٠١، وشرحه لابن يعيش ٨٢/٨ والإنصاف ١٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٥/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٧٥، وأوضح المسالك ٣٧٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١، واللسان مادة (أنَنَ) ١٥٦/١، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠، ويروى وصدره مشرق اللون ويروى ثدياه بدل ثدييه والحقان مثنى (حُق) والحُقّ والحُقّة وهي المنحوتة من الخشب والعاج.
والشاهد فيه قوله: (كأنْ ثدياه حقان) حيث خففت كأنْ وبطل عملها ويروى (كأنْ ثدييه حقان) على الإعمال.

(٤) عجز البيت من الطويل، وصدره:

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسَّم

روي هذا البيت بالحركات الثلاث، فالرفع على الإلغاء، والنصب على الإعمال، والجر على أنها كاف التشبيه و(أنْ) زائدة.

قوله: (**لكنّ**)، ذهب الجمهور[(1)] إلى أنها بسيطة وقال بعضهم: مركبة، لكثرة حروفها ثم اختلفوا، مم ركبت ؟ فقيل: من (لكنْ) و(إن)، حذفت نون (لكن) وهمزة (إنّ)، ونسب إلى الفراء[(2)]، وقيل: من (لا) و(إن) والكاف زائدة، وقيل: من (لا) و(كأنّ) وحذفت الهمزة وكسرت الكاف.

قوله: (**للاستدراك**)، معنى الاستدراك إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، وإن لم يكن، يجب دخوله وهوشبيهٌ بالاستثناء المنقطع، ولذلك قدّروه به.

قوله: (**تتوسط بين كلامين متغايرين معنى**)[(3)] يحترز من تغاير اللفظ، فإنه لا يكفي، وحاصله أن الكلامين إما أن يكونا متماثلين لفظاً ومعنى، أولفظاً أومعنى، أومتنافيين أومختلفين، إن كانا متماثلين لفظاً

وهو لـ باعث أو باغت بن صريم اليشكري كما في الكتاب ١٢٤/٢، ١٦٥/٣، والمنصف ١٢٨/٣، والمفصل ٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٨ والإنصاف ٢٠٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٦/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٧٦، ورصف المباني ٢٨٦، ومغني اللبيب ٥١، واللسان مادة (أنن) ١٥٧/١، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، ويروى ظبية بالرفع والنصب والجر.

والشاهد فيه على الجر (كأنْ ظبيةٍ) الكاف حرف جر وأنْ زائدة أما الرفع كما في رواية الكتاب فتكون ظبية خبر لكأنْ المخففة واسمها ضمير الشأن المنوي والتقدير كأنها ظبيةٌ أما النصب فقد خففت وأعملت ورويت هذه الرواية في اللسان.

(١) ينظر شرح المفصل ٧٩/٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١٤٤/٢، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٣٦: يعني أن المعتبر التغاير المعنوي لا اللفظي، وافق التغاير اللفظي أو لم يوافق تقول: (ما جاء زيد لكنّ عمراً قد جاء، فالتغاير هنا حاصل لفظاً ومعنى).

ومعنى، أومعنى ولم يكن أحدهما منفياً لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيد لكنّ عمراً قام)، و(علم زيد لكنّ عمراً عَرَف)، وإن كان أحدهما منفياً لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيدٌ لكنّ عمراً قام)، لوكانا متماثلين لفظاً لا معنى جاز إذا فصل المعنى نحو: (ما قام زيد لكنّ عمراً قام)، و(ما عَلِمَ زيد لكنّ عمراً عَرَف)، و(القاضي حجر لكنَّ قلبه حجر)، وإن كانا متنافيين دخلت باتفاق ولحصول الفائدة سواء كان التنافي بالتضاد (أو)[1] بالنفي نحو: (قام زيد لكنّ عمراً فعل)، و(قام زيد لكن عمراً لم يقم)، وأما المختلفان نحو: (قام زيد لكنّ عمراً كلّ)، فقيل: لا تدخل لأن الاستدراك كالاستثناء، فإذا لم تدخل لم يصح الاستدراك، وقيل: يجوز لأن فيه فائدة زائدة، ولوروده قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾[2] وأجيب بأن المعنى ولكنّ الله لم يُرْكَهم فتفشلوا وتنازعوا، فحذف وأقيم فسلم مقامه.

قوله: (**وتخفف فتلغى**)[3]، وذلك لزوال الاختصاص، ولم يسمع عملها مخففة، وأجاز يونس[4] والأخفش[5] قياساً على (أَنّ) و(إِنَّ) و(كأنَّ).

---

(١) الأولى (أم) من (أو) وإن كان يصح ذلك على الرأي الضعيف وهذا كثير في هذه الرسالة. والأقوى استعمل (أم) ينظر همع الهوامع ٢٣٧/٥ وما بعدها.

(٢) الأنفل ٤٣/٨ وتمامها: ﴿إذ يريكَهُمُ الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكنّ الله سلم﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٠، وشرح الرضي ٣٦٠/٢ – ٣٦١، ورصف المباني ٣٤٧، والجنى الداني ٥٨٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ٨١/٨، والجنى الداني ٥٨٩.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٦٠/٢.

قولــه: (ويجوز معها الواو)[1]، يعـني سـواء خففـت أوشـددت وهـي العاطفة، ودخلت لتعطف جملة (لكن) على ما قبلها.

قوله: (وليت للتمني)، التمني يصح في الجائز، نحو: (ليت لي مالاً أنفـق منه)، وفي المستحيل نحو: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[2].

[٧٦٩] ليت الشباب يعـود[3] ....

ولا يصح في الواجب، لا تقول: (ليت غداً يجـيء) إلا أن تريـد سـرعة مجيئه في غير وقته كان من المستحيل وصح.

قوله: (وأجاز الفراء[4] ليت زيـداً قائمـاً)، يعـني أجـاز النصـب بـ(ليـت) للجزأيـن جميعـاً، لأنهـا بمعنـى (أتمنـى) وهومتعـدٍ إلى اثنـين، واحتج بقوله:

---

(١) قل الرضي في شرحه ٣٦١/٢: ويجوز دخول الـواو عليهـا مشـددة ومخففـة ويجـوز كـون الـواو عاطفـة للجملة على الجملة، وجَعْلُها اعتراضية أظهـر مـن حيـث المعنى، وجـاء في الشـعر حـذف النـون المخففة للساكنين قل:

فلسـت بآتيـه ولا استطيعــه ولكن اسقني إن كان مـاؤك ذا فضـل

(٢) الأنعام ٢٧/٦ وتمامها: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيـات ربنـا ونكـون من المؤمنين﴾.

(٣) قطعة بيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٣٢ وبلا نسبة في شرح قطر النـدى ١٤٨، ومغـني اللبيب ٣٧٦. والبيت هو:

ألا ليت الشـباب يعـود يومـاً فـأخبَره بمـا فعـل المشـيب

ويروى فيا ليت.

والتمثيل به (يا ليت الشباب يعود) حيث جاءت (ليت) حرفاً مشبهاً بالفعل يفيد التمني، وهو طلب ما لا طمع فيه إما لأنه مستحيل، وإما لأنه متعسر.

(٤) ينظر المفصل ٣٠٢، وشرح المفصل ٨٤/٨ والجنى الداني ٤٩٢، وشـرح الرضـي ٣٤٦/٢، ومغـني اللبيـب ٣٧٦، وهمع الهوامع ١٥٦/٢.

[٧٧٠] يـا ليـت أيـام الصبـا رواجعـا[١] ....

وروى الكسائي: [٢] ليت الدجاجَ مديحاً. وأوله بحماها، وعلى أن رواجعاً حال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف، تقديره: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أي حاصلةً لنا في حال رجوعها، وقال الكسائي: [٣] بتقدير كان، وبعضهم أجاز نصب الجزأين معاً في الحروف المشبهة واحتج في (إنّ) بقوله:

[٧٧١] إذا أسود جنح الليل فلتأتِ ولتكن
خطـاك خفافـاً وإن حراسـنا أسـدا[٣]

ظ١٣٩] وقوله:

[٧٧٢] إنَّ العجـوز خِبـةً جـروزا تـأكل كـل ليلـة قفـيزا[٤]

وفي (كأنّ) بقوله:

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢، وهو في الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٤/٨ وشرح المفصل ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهد المغني ٦٩٠/٢، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ٢٣٤/١٠ - ٢٣٥.
والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ أو الخبر على لغة بعض العرب كما ذكرها الفراء والكوفيون....
(٢) ينظر شرح المفصل ٨٤ وشرح الرضي ٣٤٧/٢.
(٣) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح شواهد الغني ١٢٢/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١، والهمع ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠.
والشاهد فيه قوله: (إنّ حراسنا أسدا) حيث نصبت (إنّ) المبتدأ والخبر، وهذا جائز عند الفرّاء وبعض النحاة وخُرِّج على حذف الخبر، ونصب أسداً على الحالية.
(٤) الرجز ورد بدون نسبة في النوادر ١٧٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، والمساعد ٣٠٨/١، والهمع ١٥٦/٢.
والشاهد فيه قوله: (إن العجوز خِبةً) حيث نصبت إن المبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

[٧٧٣] كأن أُذْنَيه إذا تشوفا قادمةً أوقَلَماً محرّفاً[١]

قوله: (لعل) فيها عشر لغاتٍ[٢] (لعل) وهي الفصحى المشهورة، وقد حكاها سيبويه[٣]، و(لعنّ)، حكاها الفراء، و(رعنّ) حكاها الكسائي[٤] ول(أنَّ) قال امرؤ القيس:

[٧٧٤] عوجا على الطلل المحيل لأنّنا
نبكي الديار كما بكى ابنُ خِذام[٥]

و(أنَّ) حكاها الخليل[٦] وهشام، وعليه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٧].

و(لغنّ) بعين معجمة وروي (رعنّ) و(رغنّ) و(لعآء) بالمد، وقد تلحقها تاء التأنيث تقول: (لَعَلَّتَ) كـ(رُبَّتَ)[٨].

---

(١) الرجز للعماني محمد بن ذؤيب كما في سمط اللآليء ٨٧٦/٢ وينظر الكامل ١٤١/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢ن وهمع الهوامع ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ١٠م٢٣٧-٢٤٠.
والشاهد فيه قوله: (كأنّ أذنيه قادمةً) حيث نصب بـ (كأن) الاسم والخبر على لغة بعض العرب.

(٢) وقد ذكرها الرضي وقل: (فيها إحدى عشرة لغة أشهرها لعل وعلَّ وجاء لعنّ). ينظر شرح الرضي ٣٦١/٢، وينظر شرح المفصل ٧٨/٨، وعدها المرادي في الجنى اثنتي عشرة لغة ٥٨٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٨ وما بعدها.

(٥) البيت من الكامل، وهو لامريء القيس في ديوانه ١١٤، وجمهرة اللغة ٥٨٠، والحيوان ١٤٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، وتذكرة النحاة ١٩، ورصف المباني ٢٠٧، وهمع الهوامع ١٥٤/٢، وخزانة الأدب ٣٧٦/٤، والبحر المحيط ٢٠٤/٤. ويروى في الحيوان حِمامِ مكان خِذامِ كما هو في المؤتلف والمختلف ١١ ويروى القديم بدل المحيل.
والشاهد فيه قوله: (لأننا) يريد (لعلّنا) فجلعت (أن) بمعنى (لعل).

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣، ومعاني الأخفش ٢٨٥/١، والأصول لابن السراج ٢٧١/١.

(٧) الأنعام ١٠٩/٦.

(٨) ينظر همع الهوامع ١٥٣/٢-١٥٤.

قوله: (**للترجي**)، تقول: (لعل الله يغفر لي)، والفرق بينه وبين التمني، أنه لا يكون ألا في الممكن، والتمني في الممكن والمستحيل، وقد تكون لتوقع المخوف نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ [1]. ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [2]، وزاد بعضهم التعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [3] وزاد الكوفيون [4] الاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [5] وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وقد خرج مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك» [6]، والبصرية [7] ترد ذلك إلى الترجي.

قوله: (**وشذ الجر بها**)، يعني بـ(لعل) وروى الأخفش [8] الجر بـ(لعل) مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وهي لغة بني عقيل وأنشد:

[٧٧٥] .... لعل أبي المغوار منك قريب [9]

---

(١) الكهف ٦/١٨ وتمامها: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا﴾.

(٢) الشورى ١٧/٤٢ وتمامها: (الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب).

(٣) طه ٤٤/٢٠ وتمامها: ﴿فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى﴾.

(٤) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، والهمع ١٥٣/٢.

(٥) عبس ٣/٨٠.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في باب: إنما الماء من الماء من كتاب الحيض ٢٧٠/١.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، وهمع الهوامع ١٥٣/٢.

(٨) ينظر شرح الرضي ٣٦١/٢، والجنى الداني ٥٨٢-٥٨٣، والهمع ٢٠٧/٤.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوتَ داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي كما في الأصمعيات ٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/٢، وسر صناعة الأعراب ٤٠٧، وشرح الرضي ٣٦١/٢، ومغني اللبيب ٣٧٧، ورصف المباني ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٩١/٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠-٤٢٨، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (لعل أبي المغوار) حيث جر بـ (لعل) على لغة عقيل، ويروى (لعل أبا المغوار) ولا

فقال المصنف:[1] هووهم أوقصدوا والحكاية، وقال بعضهم: نبه به على أن قياس عمل هذه الأحر الجر، وقال الفارسي:[2] إن لعل خففت أواتصل بها لام الجر، و(لعل) عاملة في ضمير الشأن مقدر، وضعف بأن اللام قد جاءت مفتوحة ولام الجر مكسورة، وحذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف، وأيضاً يلزم أن يخبر عنه بجملة، وقال بعضهم: هوعلى حذف مضاف تقديره: (لعل جوابَ أبي المغوار)[3]، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه وعلى القول: بأن (لعل) جارة لا تتعلق بشيء لأنها لم تستدعِ شيئاً.

شاهد على هذه الرواية.

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٢) ينظر المسائل البصريات لأبي علي ٥٥٢/١-٥٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك الفر الأول ٦٠٨، والجنى الداني ٥٨٥، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤.

(٣) ينظر همع الهوامع ٢٠٧/٤-٢٠٨.

الحروف العاطفة

قوله: (الحروف العاطفة) [وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن][(1)] ذكر عشراً ومنهم مَنْ نقص ومنهم مَنْ زاد[(2)]، فزاد الأخفش[(3)] والفراء[(4)] (إلا) وزعما أنها بمعنى الواو، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(5)]. ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[(6)]. وقوله:

[٧٦] وكل أخ مفارقُه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان[(7)]

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٤٣٥/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/١-٣٤٤، وينظر تهذيب اللغة ٤٢٤/١٥-٤٢٥ مادة (ألا) وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٢٨٧/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢، وقال في الجنى ٥١٨. و (إلا) التي بمعنى الواو، وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفرّاء والأخفش وأبو عبيد معمر بن المثنى، وفي الإنصاف هو مذهب الكوفيين ٢٦٦/١.

(٥) البقرة ١٥٠/٢.

(٦) هود ١٠٨/١١.

(٧) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، وينظر الكتاب ٣٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش، وحماسة البحتري ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٤٦/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والحماسة البصرية ٤١٨/٢، وشرح المفصل ٨٩/٢ والانصاف ١٦٨/١، ورصف المباني ١٧٧، والجنى الداني ٥١٩، وتذكرة النحاة ٩٠، والمغني ٧٣٩، وشرح شواهد المغني ٢١٦/١، وهمع الهوامع ٢٢٩/١، وخزانة

وزاد الكوفيون والكسائي[1] (أي) نحو: (هذا غضنفر أي أسدٌ)، (ورأيت غضنفراً أي أسداً)، وضعف بأن شرط العطف المغايرة، والذين نقصوا لم يعدوا (حتى)، و(أما) و(لكنْ)، وهذه الحروف التي ذكر اشتركت في أنّ ما بعدها بإعراب ما قبلها، واختلف. (**فالأربعة الأُولُ للجمع**)، مطلقاً[2]، و(أو) و(أما) و(أمْ) لأحد الأمرين لا بعينه، و(بل) و(لا) و(لكن) لأحدهما بعينه.

قوله: (**فالواو لجمع مطلق**[3] **لا ترتيب فيها**)[4]، يعني إذا قلت: (جاء زيد وعمرو)، احتمل مجيئهما في وقت، وتقدُّم أحدهما على الآخر، ولا دليل في الواو على أحد هذه الاحتمالات الثلاثة، هذا مذهب المحققين من النحويين والأصوليين[5] واحتجوا بوجوده، أحدهما: قولهم: (المال بين زيد وعمرو)، (ونجا زيد وعمرو)، و(اقتتل زيد وعمرو)، فهذه لا يصح فيها

الأدب ٣/٤٢١.

والشاهد فيه (إلا الفرقدان) أي الفرقدان على رأي الأخفش والفراء.

(١) ينظر مفتاح العلوم للكسائي ١١٨، وشرح الرضي ٢/٣٦٣، والجنى الداني ٢٣٤، ومغني اللبيب ١٠٦.

(٢) أي (الواو والفاء وثم وحتى).

(٣) معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد وأن يكون حصل من زيد أولا، وأن يكون حصل من عمرو أولا من قولنا: (جاءني زيد وعمرو) أي حصل الفعل من كليهما لا من واحد منهما) من شرح الرضي ٢/٣٦٣.

(٤) هذا مذهب البصريين ونقل عن الكوفيين والفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وغيرهم أنها للترتيب وبه قال الفقهاء أنها للترتيب (من شرح الرضي ٢/٣٦٤، وقال المرادي في الجنى نقلا عن الإمام الجويني إمام الحرمين في البرهان: من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان).

وقد نص سيبويه على إفادتها الجمع) ينظر الجنى الداني ١٥٨ وما بعدها.

(٥) ينظر التفاصيل في الكتاب ٤/٢١٦، والمقتضب ١/١٤٨، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش ٨/٩٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٧١٦ وما بعدها وشرح الرضي ٢/٣٦٤، والرصف ٤٧٣ وما بعدها، والجنى الداني ١٥٨ وما بعدها، والمغني ٤٦٣-٤٦٤.

(ثم)، الثاني: أن التثنية فرعُ العطف بالواووهي تحتمل الاجتماع وتقدم أحدِهما على الآخر، والدليل عليه أنّ أصل التثنية العطفُ، أن الشاعر إذا اضطر رجع إليه كقوله:

[٧٧] كأنَّ بين فكيها والفكِّ[1] ....

الثالث: قوله تعالى: ﴿ادخلوا الباب سجدًا وقولوا حطة﴾[2] وفي آية أخرى: ﴿وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدًا﴾[3] والقصة واحدة، وقوله تعالى: ﴿واسجدي واركعي﴾[4]. وقرأ عقيل بن علقمة وكان فصيحاً بمحضر عمر بن عبد العزيز، ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾[5].

فقال له عمر: [و١٤٠] قدمت وأخرت، فأنشد:

[٧٨] خذا بطن هرشى أوقفاها فإنه
كلا جانبي هرشى لهن طريق[6]

(١) الرجز المنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٤٦٢/٧-٤٦٨، وبلا نسبة في جمرة اللغة ١٣٥، وأسرار العربية ٤٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٠/١، وشرح المفصل ٩١/٨، واللسان مادة (فكك) ٣٤٥٢/٥، والأشباه والنظائر ٢١٠/٢.

وعجزه:

فارةُ مسكٍ ذبحت في سُكٌّ

والشاهد قوله: (بين فكها والفك) يريد بين فكيها، لكنه أفرد المتعاطفين ضرورةً

(٢) البقرة ٥٨/٢.

(٣) الأعراف ١٦١/٧.

(٤) آل عمران ٤٣/٣، وتمامها: ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾.

(٥) الزلزلة ٧/٩٩ - ٨ والقصة مثبتة في معجم البلدان ٤٥٦/٥.

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان مادة (هرش) ٤٦٥٢/٦، ويروى فيه خذا جنب هرشى أو قفاها فانه ومعجم البلدان مادة (هرش) ٤٥٧/٥، وينظر الخزانة ٤٨٣/٤.

ويروى فيه خذا أنف هرشى.

وهرشى: موضع، وفي الصحاح: خذي أنف هرشى أوقفاها وهي ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفه يُرى

وقال كثير من الفقهاء، وقطرب وثعلب وابن درستويه وحكي عن الكسائي والفرّاء إنها تفيد الترتيب[1] واحتجوا بآية الوضوء، ورُدَّ بأن الترتيب أُخِذَ من السُّنة، وبقول ابن عباس لما سئل في قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[2] أيّهما نقدم؟ فقال قدموا ما قدم الله[3]، ورد بأن الواوأفادت لما سألوا أيهما نقدم، وهم عرب. والواولها معانٍ ثمانية:[4] عاطفة وهي هذه، وجامعة واوالمفعول معه، وللتقسيم، نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، وواوقَسَم، وواو(رُبَّ)، واوالحال، وهي واوالابتداء، وناصبة للفعل، وزائدة وهي واوالثمانية نحو: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5].

قوله: (**والفاء للترتيب**)، يعني بغير مهملة، وهومذهب الجمهور[6]، نحوقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[7]. إلا أن المهملة تختلف بحسب الإضافات، فقد يَقْرُبُ الشيء وإن كان بعيداً بالنسبة إلى عظم الأمر، وقدرته على إيجاده بغير مهملة، أوبالنسبة إلى ما هوأبعد منه، ويبعد

منها البحر ولها طريقان فكل من سلكها كان مصيباً للوصول الى هرشى.
والشاهد فيه قوله: (كلا جانبي هرشى لهن طريق) وهو الشاهد على صحة التقديم والتأخير وكلاهما صواب لأن من يسلك أي الطريقين يصل الى هرشى.

(١) وقد ذكر هؤلاء المرادي صاحب الجنى الداني ١٥٨ – ١٥٩، وهمع الهوامع ٢٢٤/٥.
(٢) البقرة ١٥٨/٢.
(٣) ينظر شرح المفصل ٩٣/٨.
(٤) ينظر معاني الواو في المصادر التالية: المفصل ٣٠٤، وشرح الرضي ٣٦٤/٢ وما بعدها، والرصف ٤٧٣ وما بعدها، والجنى الداني ١٥٨ وما بعدها، والمغني ٤٦٣ وما بعدها. ومعاني الحروف للرماني ٥٩.
(٥) الكهف ٢٢/١٨ وتمامها: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم . . .﴾.
(٦) للتفصيل ينظر الكتاب ٢١٧/٤ والمقتضب ١٤٨/١، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش ٩٥/٨، وشرح الرضي ٣٦٥/٢، ورصف المباني ٤٤٠، والجنى الداني ٦١، والمغني ٢١٤، وحروف المعاني ٤٨.
(٧) عبس ٢١/٨٠.

بالنسبة إلى ما هوأقرب منه، نحوقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(1). فجيء بالفاء إما لقدرة الله جل سلطانه على إيجاده دفعه واحده، أوبالنظر إلى ابتداء الاخضرار بعد نزول المطر، فإنه واقع بغير مهملة بالنظر إلى انتهائه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾(2) وقد قيل: بين الخلقتين أربعون يوماً، فجيء بالفاء لما ذكرناه، إما لقدرة الله على إيجاده دفعة واحدة، فهذا لا مهلة فيه، أوبالنظر إلى ابتداء الخلق، ولأن يتم في آخره بالنظر إلى انتهاء تمام الخلق، وقال بعضهم: إنها تفيد الترتيب بمهلة، واحتج بظاهر ما ورد، وقال الفراء:(3) قد يكون ما بعدها أسبق إذا ذكرت قرينه نحوقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾(4). ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾(5)، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(6) وهومتأول، وقال الجرمي:(7) هي للترتيب إلا في الأمكنة نحو:

[79] ....بين الدخول فحومل(8)

---

(1) الحج ٦٣/٢٢.
(2) المؤمنون ١٤/٢٣، وتمامها: ﴿... فتبارك الله أحسن الخالقين . . .﴾.
(3) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣، والجنى الداني ٦٢.
(4) النجم ٨/٥٣.
(٥) النحل ٩٨/١٦ وتمامها: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾.
(٦) الأعراف ٤/٧ وتمامها: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً وهم قائلون﴾.
(٧) ينظر المغني ٢١٤، والجنى الداني ٦٣.
(٨) قطعة من عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨ وينظر الكتاب ٢٠٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢، وجمهرة اللغة ٥٨٠، ومجالس ثعلب ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦٦/٢، و الإنصاف ٦٥٦/٢، وشرح الرضي ٣٦٦/٢، ورصف المباني ٤١٦، والجنى الداني ٦٣، و مغني اللبيب ٢١٥، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١، وخزانة الأدب ٣٣٢/١، والبيت هو:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وأجيب بأنها هنا بمعنى (إلى) نحوقولهم:[1] (مُطرنا ما بين زبالة الثعلبية)، وللفاء ثلاثة معان. عاطفة كهذه، وسببية وذلك في الشرط والخبر أوما في معناهما، وزائلة في خبر المبتدأ عند الأخفش[2] نحو: (زيد فمنطلق) وقوله:

[٧٨٠]وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم[3] ....

قوله: (و(ثُمَّ) مثلها بمُهله)، يعني مثل الفاء، إلا أنها تفيد المهلة، وفيها أربع لغات فتح الميم وسكونها، وثمت وإبدال الثاء فاء[4]، وإفادتها الترتيب بمهلة، خلاف مذهب الجمهور أنها تفيد بمهلة، والمهلة تكون في الخبر نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، وفي الرتبة والحُسنِ معاً، نحو: ﴿عَمِلَ

والشاهد فيه قوله: (فحومل) حيث جلعت الفاء بمعنى الواو غير مفيدة للترتيب. ومثل هي على أصلها والمعنى: بين أماكن الدخول فأماكن حومل فالبيت يؤول على حذف المضاف.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٥/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١، شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ٣٦٧/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١– ١٤٣، وينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١، شرح أبيات سيبويه ٤١٣/١، وشرح المفصل ٩٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ٣٦٧/٢، ورصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ٧١، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١، وهمع الهوامع ٥٩/٢، وخزانة الأدب ٣١٥/١.

والشاهد فيه قوله: (خولانُ فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان، وذلك لأنه لا يصح أن يكون خولان مبتدأ دخلت الفاء على خبره على مذهب سيبويه وأجازه الأخفش.

(٤) ويقل في ثُمَّ (فُمَّ) و (ثُمَّتَ) و (ثُمَّتْ) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٨/٢، واللسان مادة (ثمم) ٥٠٧/١.

صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[1]. ﴿قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[2] وقد تكون للتراخي لاستبعاد الشيء عقلا نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3]. ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾[4]. وقد يكون الترتيب في درجات المدح من غير نظر إلى زمان، نحو:

[٧٨١] إنّ من ساد ثم ساد أبوه ثم قد سادَ قبلَ ذلك جدُّه[5]

وترتيب هذه الزيادة في الزمان على العكس، لكنه بدأ بأفضلها، وهي سيادة نفسه، ثم سيادة أبيه لأنه أخص به، وقال الفراء[6]: افادتها للترتيب جوازاً لا وجوباً، واستدل بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[7] ومعلوم أنه جعل حواء قبل خلقنا وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[8] أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا، وأجيب عن الأول بأن المراد ثم جعل من جنس بني آدم أزواجاً لهم من جنسهم لا من جنس آخر لأن الجنس إلى جنسه أميل، وليس المراد بزوجها حواء، وقوله: ﴿ثم جعلنا منها﴾ أي من جنسها،

---

(١) طه ٨٢/٢٠، وتمامها: ﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى﴾.

(٢) فصلت ٣٠/٤١ وتمامها: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ...﴾.

(٣) الأنعام ١/٦ وتمامها: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾.

(٤) النور ٤/٢٤ وتمامها: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة...﴾.

٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١، وينظر شرح الرضي ٣٦٧/٢، ورصف المباني ٢٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني اللبيب ١٥٩، وخزانة الأدب ٣٧/١١-٤٠-٤١، والدرر ٩٣/٦.
والتمثيل به في مجيء (ثم) لا تفيد الترتيب.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.

(٧) الأعراف ١٨٩/٦.

(٨) الأعراف ١١/٧ وتمامها: ﴿اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين﴾.

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وعن الأخرى أنها حذف مضاف أي خلقنا أباكم غير مصور ثم صورنا أباكم بعد اتخاذه غير مصور ثم قلنا للملائكة، والمراد ثم إنا نخبركم بعد ذلك و(ثم) تفيد ترتيب [ظ ١٤٠] الإخبار لا ترتيب القول للملائكة على خلق أولاد آدم وتصويرهم.

قوله: (**وحتى مثلها**) يعني مثل (ثم) في إفادة الترتيب بمهلة، وقال ركن الدين: هوبين (الفاء وثم) في المهلة، ومنهم من جعلها كالواوفي غاية الترتيب، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، و(مات الناس حتى الأنبياء)، وقال نجم الدين [1]: معنى الترتيب فيها، أن الذي بعدها يجب أن يكون آخر الذي قبلها في القوة أوآخرها في الضعف، فإذا ابتدأت من الجانب الأضعف كان الآخر وهوالذي بعدها أقواها نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، وإذا ابتدأت من الجانب الأقوى كان الذي بعدها أضعفها، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، وأما الزمان فلا ترتيب فيه، بل يجوز قدوم المشاة قبل الركبان أومعهم.

قوله: (**ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أوضعفاً**)، ل(حتى) العاطفة شروط:

أحدها: أن يكون معطوفها كجزء من متبوعه نحو: (ضربت القوم حتى زيداً) فإن لم تلفظ به لم تكن عاطفة نحو: (نمت البارحة حتى الصباح).

الثاني قوله: أن يكون معطوفها جزءاً من متبوعه، نحو: (أكلتُ السمكةَ

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٩/٢، والعبارة منقولة بتصرف.

حتى رأسُها) أوفي معنى الجزء نحو: (قُتِلَ الجندُ حتى دوابُهم).

الثالث قوله: (**ليفيد قوة أوضعفاً**)[1]، ويدخل في القوة الأعظم والأكثر، وفي الضعف الأحقر والأقل عدداً أوقدرة، فالأعظم (ماتِ النّاس حتى الأنبياء)، والأكثر (قدم الحاج حتى المشاة)، والأقل قدرة (**استنّتِ الفصالُ حتى القرعى**)[2]، وإنما شرط هذا لأن ما بعد (حتى) العاطفة داخل، فلا معنى لذكره إلا أن يفيد بخلاف الواو، فإن ما بعدها لا ينطبق على ما قبلها إلا في مواضع التعظيم نحو: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾[3].

الرابع: أن لا يكون المعطوف بها إلا مفرداً لأنها بمعنى (إلى) في الأصل فلا تدخل إلا ما تدخل عليه (إلى).

الخامس: أن يكون مختصاً، لأنه في الأصل غاية، والغاية لا تكون إلا مخصصة، فتقول: (ضربت القوم حتى زيداً القويَّ أوالضعيف) ولا تقول: (حتى زيد) وتسكت، إلا أن يكون مفيداً.

السادس: إنه إذا عطف بها على مجرور أعيد الجار لكي لا يتوهم أنها

---

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٣٧/٢: (لا يعطف بـ (حتى) إلا بعض أو كبعض، وغاية للمعطوف عليه في زيادة أو نقص فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأحقر والأقل نحو: (فاقَ علي – رضي الله تعالى عنه – الأبطال حتى عنترة، وعجزَ في العلم الأذكياء حتى الحكماء، وقصّر عن جوده الغيوث حتى الدِّيَم).

(٢) ينظر المثل في المستقصى ١٥٨/١، ومجمع الأمثال ٣٦٣/١، واللسان مادة – (قرع) ٣٥٩٤/٥، و (سنن) ٢١٢٧/٣، يضرب مثلا للرجل يدخل نفسه في قوم ليس منهم، والقرعى من الفصل التي أصابها قرع – وهو بثر، فإذا استنت الفصل الصحاح مرحاً نزت القرعى نزوها، تشبه بها وقد أضعفها القرع عن النزوان، والاستنان النشاط (ينظر اللسان مادة (سنن) واستنت: أي سمنت ونشطت.

(٣) البقرة ٩٨/٢ وتمامها: ﴿من كان عدو الله وملائكته ورسله وجبريل وميكل فإن الله عدو للكافرين﴾.

الجارة نحو: (مررت بالقوم حتى بزيد)، وحتى الجارة تشارك العاطفة في الرابع والخامس، وكل موضع جاء فيه العطف فالجر جائز ولا عكس، وقد تصح جارة وعاطفة وابتدائية نحو:

[٧٨٢] ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها[(١)]

فالحركات في (نعله)، وأقسام (حتى) ثلاثة، (عاطفة) و(جارة) وهي الناصبة للفعل و(ابتدائية).

قوله: ((و(أو) و(إمّا)[(٢)] و(أم))**[وهي لأحد الأمرين مبهماً]**[(٣)]، هذا القسم الثاني الذي يفيد أحد الأمرين لا بعينه، أمَّا (أو) فهي في الخبر للشك أوالإبهام والتفصيل، وفي الأمر للإباحة والتخيير، فالشك في الإخبار نحو: (جاء زيدٌ أوعمرو)، والإبهام لمل فيه ضرب من المصلحة أوغيرها نحو: ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾[(٤)] و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[(٥)]. و(جاءني زيدٌ أوعمروٌ) إذا كنت عالماً بمن جاء قال لبيد:

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، وينظر الكتاب ٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٤١١/١، وشرح المفصل ١٩/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٣٨/٢، والجنى الداني ٥٤٧- ٥٥٣، ومغني اللبيب ١٦٧، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ١٧١/٤، وخزانة الأدب ٢١/٣- ٢٤.
والشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتى) ثلاثة أوجه الرفع على الابتداء، وألقاها خبرهن والجر على أن (حتى) حرف جر بمعنى إلى، والنصب على العطف بـ (حتى).

(٢) قل ابن هشام في المغني ٨٤: و (إما) عاطفة عند أكثرهم أعني إمّا الثانية في نحو قولك: (جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ) وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم في ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة ......). وينظر الجنى ٥٢٩.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) يونس ٢٤/١٠: وتمامها: ﴿... حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها.....﴾.

(٥) الصافات ١٤٧/٣٧.

[٧٨٣] .... وهل أنا إلا من ربيعة أومضر[١]

والتفصيل حيث لا شك ولا قصد إبهام نحو: (الاسم: معرفة أونكرة)، و(المُحْدَثُ جسم أوعَرَضٌ)، وأما الأمر فالإباحة فيما أصله الحصر، نحو: (خذ ديناراً أودرهماً) و(اضرب زيداً أوعمراً) ومنهم من عكس وظاهر كلام المبرد[٢] أنه المختار، وقال نجم الدين:[٣] إن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة فهي الإباحة، وفي الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم أحدهما، وفي التخيير قال: والفرق بينهما: أن الإباحة يجوز الاقتصار بها على أحد الفعلين، والجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع.

وأقسام (أو) أربعة: عاطفة كهذه، وبمعنى (بل) عند بعضهم، نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٤] وبمعنى (الواو) عند الأخفش[٥]، والجرمي[٦] والفراء[٧]، نحوقول النابغة:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما

وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٢١٣، وينظر الأغاني ٣٠٥/١٥، وأمالي المرتضى ١٧١/١، ٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٩٨، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، وشرح القصائد الشعر ٥١٣، وخزانة الأدب ٣٤٠/٤، ٦٧/١١-٦٩.

والشاهد فيه قوله: (من ربيعة أو مضر). حيث استعمل (أو) وإنما استعمل للابهام مع علمه من أيهما هو وهو من مضر وليس من ربيعة.

(٢) ينظر المقتضب ١٤٨/١-١٤٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٠٧/٢، والنقل بتصرف وليس بالنص.

(٤) البقرة ٧٤/٢ وتمامها: (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة.....).

(٥) ينظر الجنى ٢٣٠، ومغني اللبيب ٩١.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢.

[٧٨٤] قالت ألا ليت هذا الحمامُ لنا
إلى حمامتنا أو نصفُه فقدِ[(١)]

أي ونصفه، لأنه حال لكلامها ب(إلى) وقالت:

[٧٨٥] ليت الحمام ليه إلى حمامتيه
ونصفه قديه تمَّ الحمامُ ميه[(٢)]

وبمعنى (إلا) أو(إلى) نحو: (هوقاتلي أوأفتدي منه)، (ولأرْمينّك أوتعطيني حقي [و١٤١] وأما (إمّا) فمعناها بمعنى (أو) في الخبر للشك، والإبهام، أوالتفصيل وفي الأمر للإباحة، أوالتخيير، فالشك: (جاء إما زيد وإما عمرو) إذا كنت غير عالم، والإبهام ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)]. والتفصيل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[(٤)]. والإباحة: (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين) والتخيير (اضرب إمّا زيداً وإما عمراً)، إلا أنها أضعف في المعنى من (أو)، لأن الكلام معها مبني من أول وهلة على الشك، أوالإبهام أوالتفصيل أوالإباحة، والتخيير بخلاف

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأغاني ٣٦/١١، وشرح المفصل ٥٨/٨. ورصف المباني ٣٦٧-٣٣٨، وتذكرة النحاة ٣٥٣، ومغني اللبيب ٨٩ وشرح شواهد المغني ٧٥/١-٢٠٠، وشرح شذور الذهب ٢٩٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠-٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حمامتنا أو نصفه فقد) حيث جاءت (أو) بمعنى الواو كما ذكر الشارح وهو عند الأخفش والجرمي والفراء وروي البيت كما ذكر ابن هشام بالواو (ونصفه) مما يقوي ذلك

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٧٧/١.

والشاهد فيه قوله: (إلى حمامتيه) حيث استعمل (إلى) بمعنى (أو).

(٣) التوبة ١٠٦/٩.

(٤) الإنسان ٣/٧٦.

(أو) فَلَكَ أن تبني على الشك من أول الكلام، أوالتحقيق نحو: (جاء إمـــا زيد أوعمرو) و(جاء زيدٌ أوعمروٌ) ولأنــه لا يعطـف بهـا إلا مكـروه، لأن الواولازمة للأخيرة غالباً، ولهذا زعم بعض المحققين أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواوالتي معها، لأنها لوكانت عاطفة لم يجمع بين حـرفي عطـف في حالة واحدة، ولأن الأولى غير عاطفة، فما خص هـذه بـالعطف دونهـا والمعنى واحد، وضعّف كلامه بأنه قد تحذف الواونحوقوله:

[٧٨٦] ياليتما أُمنا شالت نعلتها   إمــا إلى جنَّــةٍ إمــا إلى نـــار[١]

فليس العطف في هذه الحالة إلا بـ (إما) وإذا بنيت لـ(إما) علـى (إمـا) وإما العاطفة للاسم على الاسم.

قوله: (وأم)[٢]، هي حرف عطف بسيط، قال ابــن كيســان: [٣] أصلهـا (أو) فأبدلت الواوميمـا، ورد بـأن مـن شـرط البـدل والمبـدل منـه عـدم الاختلاف: نحـو(عنـان) و(أنـان)، وأمّـا (أو) و(أم) المتصلـة بمعنـى (أيْ) والمنقطعة مقدره بعد الهمزة، ولكل منهما معان تختص به، أما ما تختص به

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ وسعد بن قُـرْط العبـدي الحُـذَبُ، الملقـب بالنحيْف في المحتسب ٢٨٤/١، وشرح التسهيل السفر الثـاني ٧١٨/٢، وشـرح الرضـي ٣٧٢/٢، وتذكـرة النحاة ١٢٠، ورصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٥٣٣، ومغني اللبيب ٨٥ وشرح شواهد المغـني ١٨٦/١، وهمع الهوامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٨٦/١١

ويروى في بعض المصادر: إيما إلى جنة وإيما إلى نار، مثـل تذكـرة النحـاة ورصـف المبـاني، ومغـني اللبيـب، وهمع الهوامع.

والشاهد فيه قوله: (إيما) حيث حذفت الواو لكي لا يجمع بين حرفي عطف.

(٢) في الكافية المحققة فـ أم بدل و أم.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٠٥.

(أم) تعين فيه المنقطعة نحو: ﴿الم، تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1]. وحيث يكون العطف بين جملتين في باب التسوية في لفظ (سواء)، و(ما أبالي) فقط نحو: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، (ولا أبالي أقمت أم قعدت) فإن كان بين مفردين تعينت الواو نحو: (سواء عليّ الخير والشر)، وجوز الخليل[2] في غير (سواء) وما (أبالي) أن تجري مجراهما فتذكر بعله نحو: (لأضربنه قام أم قعد) ومنه.

[٧٨٧] .... أطال فأملى أم تناهى فأقصرا[3]

روي (أم) و(أو)، فإن جئت ب(أو) فأطال رباعي وإن جئت ب(أم) فأطال من الطُّوْل دخلت عليه الهمزة لأنها لا تكون قبل (أو)، وأما الذي تختص به فحيث تكون موضع حال، نحو: (لا أبالي أنك قمت أوقعدت) إذا قصدت الحال، وكان قبل المتعاطفين كلامٌ تامٌّ ومنه:

[٧٨٨] إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
أطال فأملى أوتناهى فأقصرا

وأما الذي تختص به (أو) وسائر المواضع تحتمل (أو) و(أم) هذا مذهب

(١) السجدة ٣٢/١-٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٤/٣، وشرح الرضي ٣٧٧/٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده

وهو لزيادة بن زيد العُذْريّ في الكتاب ١٨٥/٣، وينظر شرح أبيات سيبويه ١٤٨/٢، والمقتضب ٣٠٢/٣، وأمالي ابن الحاجب ٧٤٧/٢، وشرح الرضي ٣٧٧/٢، واللسان مادة (نهى) ٤٥٦٤/٦، والأشباه والنظائر ١٠٢/٤، وخزانة الأدب ١٧٠/١١- ١٧٣.
والشاهد فيه دخول (أو) لأحد الأمرين، ورواية (أم) لا شاهد فيها لوقوع (أم) بعد همزة التسوية، والشاهد فيه جواز الإتيان بـ (أو)مجردة عن الهمزة بعد لا أبالي، ولا يجوز الاتيان بـ (أم).

الفارسي[(١)] والمصنف[(٢)]، قال نجم الدين: [(٣)] وقوع (أم) في التسوية[(٤)] غالب لا واجب، والفرق بين (أو) و(أم) أنّ (أو) للسؤال عن أحدهما، فجوابه بـ(نعم) أو(لا) و(أمْ) المتصلة لطلب التعيين، فجوابه: زيد أوعمرو، فالسؤال عما قد عُلِمَ.

قوله: (**المتصلة**)، هي على ضربين، متصلة ومنقطعة، ومعنى الاتصال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها، ومعنى الانقطاع أن الذي بعدها مستقل بنفسه ومنقطع مما قبله كـ(بل) وهي عاطفة جملة على جملة، وقد تعطف على مفرد عند ابن مالك [(٥)] نحو: إنها لأبل أم شاء[(٦)]، وقال أبوحيان: [(٧)] إنها غير عاطفة، لأن ما بعدها مستقل مستأنف، لذلك سميت منقطعة ومنفصلة، والفرق بينهما: أن المنقطعة تلزم بعدها الجملة لفظاً أو[ظ١٤١] تقديراً، وقال الزمخشري: [(٨)] إن كان بعد الهمزة لم يجز حذف إحدى جزئي الجملة خشية اللبس بالمتصلة، وإن كانت في الخبر أوبعد

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٦/٢، والجنى الداني ٢٠٦.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.
(٣) ينظر شرح الرضي ٣٧٧/٢.
(٤) قل الرضي في شرحه ٣٧٥/٢: (وأما همزة التسوية، وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي ومتصرفاته، نحو قولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد؟ فعند النحاة قولك: أقمت أم قعدت؟ جملتان في تقدير مفردين، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف. أي سواء عليّ قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك معطوفٌ عليه وسواء خبر مقدم.
(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٣/٢، والهمع ٢٤٦/٥.
(٦) القول في سيبويه ١٧٢/٣، والأصول ٢١٣/٢، والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦، والهمع ٢٤٦/٥.
(٧) ينظر رأي أبي حيان في الهمع ٢٤٦/٥.
(٨) والعبارة في المفصل ٣٠٥ هي التالية: و (أمْ) لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً، تقول في للاستفهام أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ وفي الخبر إنها لإبلٌ أم شاء.

(هل) جاز الحذف، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، وهل ضربت زيداً أم عمراً ؟

قوله: (**لازمة لهمزة الاستفهام**)، يعني أن المتصلة لها شروط:

الأول: لزوم الاستفهام لفظاً نحو: (أزيد عندك أم عمرو)، أوتقديراً نحوقوله:

[٧٨٩] لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانيا[1]

تقديره: أبسبع.

قوله: (**على الأفصح**)، إشارة إلى البيت وقيل: إنه قد جاءت (أم) متصلة بعد هل شاذاً، نحو: (هل زيد عندك أم عمرو؟)

الثاني قوله: (**يليها أحد المستويين والآخر بعد الهمزة**)، يعني إنه يقع بعد (أم) مثل ما يقع بعد الهمزة من اسم وفعل وظرف وجملة، نحو: (أزيد عندك أم عمرو) و(أزيد قام أم عمروقاعد) فيجوز عند المصنف[2]، وإشارة إلى خلاف سيبويه[3] وجماعته، فإنهم قالوا: لا يلزم الاستواء في

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦ وينظر الكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥١/٢، والمقتضب ٢٩٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٦/١، وشرح ابن يعيش ١٥٤/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٧٣/٢، ورصف المباني ٤٥، والجنى الداني ٣٥، ومغني اللبيب ٢٠، وشرح ابن عقيل ٢٣٠/٢، وهمع الهوامع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١-١٢٤، والرواية في ما اطلعت عليه من مصادر بثمان وليس بثمانيا.

والشاهد فيه قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثمان) يريد أبسبع فحذف همزة الاستفهام قل المرادي في الجنى ٣٥: والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرته نظماً ونثراً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٣) ينظر الكتاب ١٧٠/٣-١٧١، ينظر شرح الرضي ٢٧٥/٢.

الاسميتين والفعليتين، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[1]. والمانع يجعل (أم) هنا منقطعة.

الثالث: قوله: (**بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثَمت**)، يريد أنك في المتصلة قد علمت أن أحدهما عنده، ولكن طلبتَ تعيينه، فهي مقدرة، أي في جوابها (زيد وعمرو) بخلاف المنقطعة، فإن ما بعدها جملة مستقلة مقدرة بـ (بل).

قوله: (**ضعف** (**أرأيت زيداً أم عمراً**) أي من حيث اشتراط أن يليها أحد المستويين، ضعف هذه المسألة وذلك إشارة إلى قول سيبويه[2]، وزاد السيد شرف الدين وقد ذكره الشيخ[3] في شرح المفصل أنه إذا عودل بين اسمين خبرهما واحد ولم يذكر بعد أم المتصلة نحو: أزيد عندك أم عمرو، فإن اختلف الخبران احتملت الاتصال والانقطاع نحو: أزيد عندك أم عمرو في الدار.

قوله: (**ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون** (**نعم**) **أو**(**لا**)). يعني من حيث إنهما لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين، لأن الجواب يطابق السؤال، لأنه لو أجيب ب(نعم) لم يَرُدَّ على ما قد عرفه السائل، أما (لا) فلا يجاب بها المتصلة.

---

(١) الأعراف ٩٣/٧ وتمامها: ﴿وإن تدعهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾. قل الرضي بعد هذه الآية فلتقدم الفعلية وإلا لم يجز (ينظر شرح الرضي ٣٧٥/٢).

(٢) سبق تخريج قول سيبويه.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٠٩/٢ وأماليه ٧٤٩/٢.

قوله: (**والمنقطعة كـ(بل) و(الهمزة)**) يعني أن معناهما يخالف المتصلة لأنها في تقدير استفهام آخر، وإضراب عن الأول، ولهذا أجيب ب (نعم) أو(لا) فإن أجيب بالتعيين فزيادة بيان، وهي تدخل حيث الاستفهام نحوقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1]، وقولك لشَبَح رأيته: (إنها لأبل) ثم حصل بعد ذلك شكٌ فقلت: (أم شاءٌ)[2]، مستأنفا مُضْرِباً عن الأول، وفي الاستفهام بـ (هل) سواء وليها أحد المستويين على كلام المصنف[3] نحو: (ضربتَ أزيداً أم عمراً) وحيث يقع بعدها مبتدأ أوخبر، أم مذكور مثل خبره، نحو: (أزيد عندك أم عمروعندك)، وبغير كان ثلاثة مواضع، حيث يقع بعدها جملتان فعليتان نحو: (أقام زيد أم قعد عمرو) واسميتان والخبر متقدم فيهما، نحو: (أعندك زيد أم عندك عمرو)، أواسميتان والخبر مختلف، نحو: (أزيد عندك أم عمروفي الدار) فلا تتميز المتصلة من المنقطعة في هذه المواضع إلا بالمعنى والقرينة.

قوله: (**مثل: إنها لأبل أم شاء**) هذا مثال للخبر تقديره: بل أهي شاء بـ(بل) والهمزة، وهومذهب البصريين[4] أعني تقديره (بل) والهمزة في الاستفهام والخبر، والكسائي[5] لا يقدر إلا (بل) فقط، وبعض الكوفيين[6]. قال: يُقَدَّرُ في الاستفهام (بل) فقط. وفي الخبر (بل) وقد تجوز

(١) السجدة ٣/٣٢.
(٢) ينظر الكتاب ١٧٢/٣، والمفصل ٣٠٥، وشرحه لابن يعيش ٩٨/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٣/٢، والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦.
(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٧.
(٤) ينظر الجنى الداني ٢٠٥، ومغني اللبيب ٦٦.
(٥) ينظر المغني ٦٧.
(٦) ينظر الجنى ٢٢٧، والمغني ٦٦.

الهمزة. وأقسام (أم) متصلة ومنقطعة واستفهامية عند أبي عبيده[1] نحو:

[٧٩٠]أم هل كبير بكى لم يَقض حاجتــه[2] ....

وزائلة عند أبي زيد[3]، وجعل منه ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا﴾[4].

قوله: (و(إمّا) قبل المعطوف عليه)، مكسورة الهمـزة وروى قطـرب[5] فتحها، وروى (إيما) بإبدال أحد الميمين ياء وهي مركبة عنـد سيبويه مـن (إنْ) الشرطية و(ما)[6].

(وأما قبل المعطوف عليه لازمة مع (إما)) يعـني إذا أردت الإتيـان بـ (إمّا) العاطفة، وجب الإتيان بـ (إما) أخرى قبـل المعطـوف عليـه نحـو:

---

(١) ينظر الجنى ٢٠٥، والمغني ٧٠، والهمع ٢٣٤/٥.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إثر الأحبة يوم البين مشـكوم

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٥٠، ينظر الكتاب ١٧٨/٣، والمفضليات ٣٩٧، والمقتضـب ٢٩٠/٣، واللمـع ١٨٢، وشـرح التسـهيل السـفر الثـاني ١٠٢٧/٢، وشـرح المفصـل ١٥٣/٨، وشـرح الرضـي ٣٨٩/٢، والبحر المحيط ٢٧١/٥، ورصف المباني ٤٧٠، واللسان مادة أمم ١٤٠/١، و همـع الهوامـع ٢٤٤/٥، وخزانـة الأدب ٢٨٦/٤، والمشكوم المجازي، والشكم العطاء وقيل الجزاء ينظر اللسـان مـادة (شـكم) ٢٣٦٢/٤، ويـروى عبرته بدل حاجته، وقبله حيث يوردهما أكثر النحاة معاً:

هل ما علِمتَ وما استودعت مكتوم　　　أم حَبْلُها إذ نأتك اليـوم مصـروم

والشاهد فيه قوله: (أم هل) حيث دخلت (أم) منقطعة بعد هل.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) الزخرف ٥١/٤٣-٥٢ وتمامها: ﴿..... الذي هو مهين ولا يكاد يُبِين﴾.

(٥) ينظر رأيه في شرح الرضي ٣٧٣/٢.

قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢: وبنو تميم يقولون: قام أمّـا زيـد وأمّـا عمـرو) وتبـدل الميم التي تليها- أي التي تلي الهمزة- ياء، ثم قال في الصفحة ٧٥٢/٢: وأصل إمّا (إنْ) فزيدت عليها (ما).

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٦/٣، وينظر شرح الرضي ٣٧٣/٢.

(جاء إما زيدٌ وإما عمرو)، لأن (إمّا) [و١٤٢] العاطفة موضوعة للشك من أول الأمر، وأجاز الكوفيون[(١)] عدم الإتيان بها نحوقوله:

[٧٩١] ألِمَّ بدار قد تقادم عهدها   وإما بأموات أَلَمَّ خيالها[(٢)]

أي إما بدار وإما بأموات، وهوشاذ عند البصريين.

قوله: (**جائزة مع** (أو) إشارة منه إلى الفرق بين (أو) و(إما) يعني إذا جئت ب(أو) العاطفة جاز الإتيان ب(إمّا) قبلها، ولكن إذا أردت به الشك من أول الأمر، وحذفها إنْ لم تُرِدْ نحو: (إمّا زيد أوعمرو)، (وجاء زيدٌ أوعمرو).

وقوله: (و(**لا**) و(**بل**)، وإلى هذا القسم الذي لأحد الأمرين بعينه أما (لا) فهي لإثبات الحكم للأول دون الثاني، وشرطها أن يكون ما قبلها موجباً صالحاً لتناول المعطوف، نحو: (جاء زيد لا عمرو)، أوأمر نحو: (اضرب زيداً لا عمراً)، وقد يأتي في النداء نحو: (يا زيد لا عمرو) ولا يجيء بعد النفي والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض، ولا تعطف بها الجملة الاسمية، ولا جملة الفعل الماضي ولا يصح: (جاء زيد لا

(١) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في الهمع ٢٥٤/٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمه في ملحق ديوانه ١٩٠١/٣، وينسب للفرزدق في ديوانه ١٧/٢ وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، والمنصف ١١٥/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٤٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣، وشرح الرضي ٣٧٢/٢، ورصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٥٣٣، والمغني ٨٧ وشرح شواهده المغني ١٩٣/١، وهمع الهوامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٧٦/١١ – ٧٨. وتروى: وتهاض بدار كما في معاني الفراء، ويروى تلمّ بدل ألم وتهاض من هاض العظم كسره بعد الجبر. والشاهد فيه قوله: (وإما بأمواتٍ) يريد تَلِمّ إما بدار وإما بأموات فحذف إمّا الأولى مستغنياً عنها بالثانية والبصريون يعدون هذا شذوذاً ولا يجيزون إلا التكرير.

عمرو قام)، ولا (جاء زيد لا قعد)، وقد يعطف بها المضارع نحـو: (أقـوم لا أقعد)، وإذا كررت لزمت الواووكانت العاطفة [1]، ولا زائـلة نحـو: (جـاء زيد لا بكر ولا عمرو)، وأما (بل) فهي عكس (لا) للإضراب عن الأول، موجباً كان أومنفياً نحو: (جاء زيد بل عمرو)، (وما جـاء زيـد بـل عمـرو)، والإضراب عن الأول إما لغلط نحو: (جاء زيد بـل حمـار) أولعَـرَضٍ نحـو: (الدار لزيد بل لعمرو)، أولإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [2]. ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [3]. أولكـون الثـاني مغنيـاً نحو: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [4]. أوأهمَّ نحـو: (زيـد قـادم بـل الأمير قادم)،﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ، بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ﴾ [5] وقـد يـراد لا قبل (بل) في الإثبات والنفي، ومعناها راجع إلى ما قبلها نحو: (قام زيـد لا بل عمرو)، فلا نفي لقولك: (قام زيد لا لما يعد بـل)، ولـولم تجـئ كـانت الجملة الأولى مسكوتا عنها تحتمل الصدق والكـذب، وإذا دخلـت علـى النفي كانت مؤكدة نحو: (ما جاء زيد لا بل عمرو).

قوله: (و[(لكن) لأحدهما معيناً] [6] و(لكن) لازمة للنفي)، يعـني لا

---

(١) هذه العبارة من بداية شرح قوله (لا بل) إلى قوله العاطفة منقولة عن شـرح الرضـي دون عـزو مـع تصرف يسير ٣٧٣/٢.

(٢) الأنبياء ٢٦/٢١.

(٣) الذاريات ٥٣/٥١.

(٤) النمل ٦٦/٢٧ وتمامها: ﴿بل ادرّاك علمهم في الآخرة بل هم منها في شك بل هم منها عمون﴾.

(٥) القمر ٤٥/٥٤-٤٦ وتمامها: ﴿..... والساعة أدهى وأمر﴾.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

تفارقه، لأنها للاستدراك وأجازها الكوفيون[1] في الموجب ولا حجة لهم، والعطف بها إن كان في المفردات لم تعطف بها إلا بعد نفي ما قبلها لفظاً، سواء كان بـ (ما) أوبـ (لا) أوبـ (ليس) وإنما لزم ما قبلها، لأنها موضوعة للمغايرة، و(شرط) مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا وإثباتا من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ[2] فقط فهي واقعة في جميع أنواع الكلام، حتى حصلت المغايرة خلا الاستفهام والترجي والنهي والعرض والتخصيص[3]، والمغايرة لا تكون إلا بنفي الجملة الأولى، لأن النفي للأحداث لا للجثث، نحو: (ما جاءني زيد لكن عمرو)، وتقديره: جاء، وإن كان في الجملة فلابد من اللفظ المنفي لفظاً أومعنى، لكن يجوز أن يكون المنفي لفظاً قبلها نحو: (لم يقم زيد لكن قام عمرو)، وبعدها نحو: (قام زيد لكن لم يقم عمرو)، ومثال نفي المعنى: (قام زيد لكن عمراً قعد)، وقال الجزولي: [4] هي في الجمل مخففة من الثقيلة وليست عاطفة، وقال يونس: [5] هي المخففة مطلقاً وعامل ما بعدها فعل مقدر حذف لدلالة الأول عليه لجواز دخول الواوعليها، وتشكل عليه حيث يليها المجرور نحو: (ما مررت بزيد لكن عمرو) وأما إذا دخلت عليها الواو فالعطف بها لا يذكر ودخول لكن معها للاستدراك فقط.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٨/٢.
(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٣٧٩/٢ دون عزو.
(٣) ينظر شرح الرضي، والعبارة منقولة عنه في ٣٧٩/٢.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨٠/٢.
(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧٩/٢.

حروف التنبيه

قوله: (حروف التنبيه) كان الأولى أحرف التنبيه، لأنها جمع قلة، وإنما سميت حروف تنبيه لأنها وُضِعتْ لإيقاظ المخاطب، ولهذا قيل في حدها هي الأحرف الداخلة على المفرد، والجملة لإيقاظ المخاطب.

قوله: ((أَلاْ) و(أَمَاْ) و(ها)) يعني أنها بلا حدّ، وزاد ابن مالك[1] [يا][2] وأكثر ما يليها عنده منادى أوفعل أمر أوتمنٍ أوتقليل، نحو: (يا زيد) و﴿ألا يَسجُدُوا﴾[3] و﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[4].

[٧٩٢]يا رب مكروب[5] ....

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب، وغيره يجعله للنداء والمنادى محذوف نحو: (هما والله) و(يا والله) و(أم) و(أمّا) و(ألا) لا تدخلان إلا على جملة، ولها الصدرُ لئلا يفوت الغرضُ وهوإيقاظُ المخاطب من أول الأمر، وكثرت (ألا) مع النداء، و(أما) مع القسم﴿ألايَسجُدُوا﴾ وقوله:

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٠/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٨١/٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) النمل٢٥/٢٧، ولتخريج القراءة ينظر السبعة ٤٨٠، والكشف ١٥٦/٢ وما بعدها، وحجة القراءات ٥٢٦، وما بعدها.

(٤) النساء ٧٣/٤، وتمامها: ﴿... فأفوز فوزاً عظيماً﴾.

(٥) جزء من بيت سبق تخريجه

[٧٩٣] أما والذي أبكى وأضحك والذي

أمــات وأحيــا والــذي أمــره الأمــر[١]

[ظ١٤٢] وقد جاءت (أما) بمعنى (حقاً) فتفتح (أن) بعدها نحـو: (أمـا أن زيداً قائم)، وأما (ها) فلازمة للإشارة، فإن دخلت على جملة فلها الصـدر، نحو: (هذا زيد قائم)، وكذا يقع فضلا نحو:

[٧٩٤] هـا إنّ عـذرةً إن لم تكـن نفعــت

فــإن صاحبهــا قـــد تـــاه في البلـــد[٢]

وإن دخلت على اسم الإشارة مفردة صارت كجـزء منهـا، نحـو: (هاتـا) و(هذا) ولا يجب لها الصدر، وقد يفصل بينها وبين الإشارة بالمضمر، نحو: ﴿هَاأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾[٣] وبالقسم نحو: (ها الله ذا) وبـ (إنّ) نحو: (هـا إنّ عُـذْرة)، و(بالواو) نحو:

[٧٩٥]............ فقلـــت لهـــم: هـــذا لهاهـــا وذا ليــــا[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٨١/٢٣، وينظر المفصـل ٣٠٩، وشـرح أشـعار الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقـي ٧٣٠، وشـرح المفصـل ١١٤/٨، ورصف المباني ١٨١، ومغني اللبيب ٧٨، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، وهمع الهوامع ٣٦٧/٤.
والشاهد فيه قوله: (أَمَا) حيث جاءت (أما) للاستفتاح والتنبيه قبل القسم.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبيـاني في ديوانـه ٢٨، وينظـر المفصـل ٣٠٧، وشـرح شـافية ابـن الحاجب ١٨٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٦/١، وشرح المفصــل ١١٣/٨، وشـرح الرضـي ٣٨٠/٢، والجنى الداني ٣٤٩، واللسان مادة (عذر) ٢٨٥٤/٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/٥.
ويروى: إلا تكن نفعت، ويروى: إن لم تكن قبلت، ويروى: فإن صاحبها مشارك النكد بدل قد تاه في البلد.
والشاهد فيه قوله: (ها إن) حيث جاءت (ها) للتنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل، وهذا قليل.

(٣) آل عمران ١١٩/٣، وتمامها: ﴿تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله...﴾.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن اقتســمنا المـال نصفـين بيننـا

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠، وينظر الكتاب ٣٤٥/٢، والمقتضب ٣٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب

ولا يجوز دخولها في جملة ليس فيها اسم الإشارة عند الخليل[1] وجوز الزمخشري[2] وغيره دخولها على غير اسم الاستفهام، نحو: (ها أنتم هؤلاء) ولوكان أنتم فصلاً لم تُعد بعد (أنتم)، وهذه الأحرف دخولها عام في الأسماء والأفعال والحروف، وأقسام (ألا) ثلاثة: للتنبيه كهذه، ومركبة من (لا) النافية بعد همزة الاستفهام، وقد تقدمت في باب (لا) وللتحضيض.

[٧٩٦] ألا رجلاً جزاه الله خيراً[3] ....

٢٤٤/١، والمفصل ٣٠٨، وشرح المفصل ١١٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٦/١، وشرح الرضي ٣٨٠/٢، والهمع ٣٦٤/١، وخزانة الأدب ٤٦١/٥.

والشاهد فيه قوله: (ها وذا ليا) يريد وهذا لي فصل بين (ها) و (ذا) بالواو.

(١) ينظر الكتاب ٣٥٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٠/٢.

(٢) ينظر المفصل ٣٠٩، وقل فيها: (وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر...) وينظر شرح المفصل ١١٤/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٨١/٢.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

يدل على محصَّلَةٍ تبيت

وهو لعمرو بن قِعاس أو قنعاس المرادي ينظر الكتاب ٣٠٨/٢، ونوادر أبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠١/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٤٢/٢، وتذكرة النحاة ٤٣، وشرح الرضي ٣٦٢/١، ورصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٢٨، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ - ٢١٥، واللسان مادة (حصل) ٩٠١/٢، والخزانة ٨٩/٤ - ١٨٣.

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت (ألا) للعرض والتحضيض، ومعناهما طلب الشيء لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، ويروى (ألا رجلٍ).

حروف النداء

قوله: (حروف النداء)، كان الأولى أحرف النداء، وزعم بعضهم أنها أسماء أفعال لتمام الكلام بها مع المنادى، وضعف بأن التمام لنيابتها مناب الفعل.

قوله: ((يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة)) هذا [وذكر] [1] الشيخ خمسة[2] وهومذهب الأكثر، وزاد الزمخشري[3] و(وا)، وبهمزةٍ للندبة، والكسائي والفرّاء[4] بهمزة وألف.

قوله: ((يا) أعمها) يعني يستعمل في القريب والبعيد والندبة، لأنها أم حروف النداء، وقال الزمخشري:[5] هي للبعيد ونودي بها للقريب نحو: (يا ألله ويا رب) لاستقصار الداعي لنفسه، واستبعاده[6] لمظان القبول.

قوله: ((أيا) و(هيا) للبعيد) يعني لا ينادى بهما القريب قال:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٤) ينظر رأي الفراء معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٧، والكسائي في الجنى الداني ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٥) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢/٣٨١، والجملتان منقولتان عنه بدون إسناد والمغني نفسه في المفصل ٣٠٩.

[٧٩٧]أي ظبيةَ الوَعَسَاءِ بين جُلاجِلٍ[١] ....

وقال:

[٧٩٨] هيا أمَّ عمرو هل لِيَ اليومَ عندكم
بغيبة أبصار الوشاة سبيلُ[٢]

قوله: (وأيْ والهمزة للقريب) عكس (أيا) و(هيا) لا ينادى بهما البعيد قال:

[٧٩٩]ألم تسمعي أيْ عبْدَ في رونق الضحى
بكاءَ حَمامَاتٍ لهنَّ هديلُ[٣]

وقوله:

[٨٠٠] أعبداً حل في شعبي غريباً ألؤماً لا أبا لك واغترابا[٤]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَبَيْنَ النقا أأنت أمْ أمُّ سالِمِ

وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٥٠، وينظر الكتاب ٣/٥٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٧، والمقتضب ١/١٦٣، والخصائص ٢/٤٥٨، والأغاني ١٧/٣٠٩، والإنصاف ٢/٤٨٢، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٧، وشرح المفصل ٩/١١٩، ورصف المباني ١١٩ – ٢١٥، والجنى الداني ١٧٨، واللسان مادة (أ) ١/٣١، وهمع الهوامع ٣/٣٥، وخزانة الأدب ٥/٢٤٧.

والشاهد فيه قوله: (أأنْتَ) حيث أدخل الألف بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٦٨٤، وينظر الجنى الداني ٥٠٧، وهمع الهوامع ٣/٣٦.

والشاهد فيه قوله: (هيا أمَّ عمرو) حيث جاء (هيا) حرف نداء للبعيد.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثيرة عزّة في ديوانه ٤٧٤، وينظر رصف المباني ٢١٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٤، واللسان مادة (رنق) ٣/١٧٤٥، وهمع الهوامع ٣/٣٦، والدرر ٣/١٦. ويروى: هدير بدل هديل.

والشاهد فيه قوله: (أيْ عبْدَ) حيث جاءت (أي) حرف نداء للقريب.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وينظر الكتاب ١/٣٣٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٧، =

وأما (وا) فهي مختصة بالندبة، نحو: (وا زيداه) وألحقها الزمخشري[1] بحرف النداء لاختصاصها ببعض أحكامه، وأجاز بعضهم دخولها في النداء نحو:

[٨٠١] وافقعساً وأين مني فقعسُ   أإبلي يأخذها كروَّسُ[2]

وهذا التقسيم للمبرد[3] اختاره الشيخ[4]، وأما سيبويه[5] فجعل الهمزة للقريب وحدها، و(أي) و(أيا) و(هيا) كلهن للبعيد، وابن برهان جعلها ثلاث مراتب: الهمزة للقريب، وأي للمتوسط، وأيا وهيا للبعيد، واتفق النحاة على جواز نداء القريب بما هو للبعيد على جهة التأكيد، ومنعوا العكس، لأنه خلاف وضعه.

وشرح أبيات سيبويه ٩٧/١، والأغاني ٢١/٨، وجمهرة اللغة ١١٨١، ورصف المباني ٦٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١.
والشاهد فيه قوله: (أعبدا) حيث جاءت الهمزة حرف نداء للقريب.

(١) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في المقاصد النحوية ٢٧٢/٤، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢، وهمع الهوامع ٣٦/٣.
والشاهد فيه قوله: (وافقعسا) حيث جاءت (وا) التي للنداء للندبة.

(٣) ينظر المقتضب ٢٦٨/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٥) ينظر الكتاب ٢٣٠/٢.

حروف الإيجاب

قوله: (**حروف الإيجاب**) إنما سميت حروف إيجاب نظراً إلى (بلى) و(إي)، لأنهما يوجبان النفي، وتسمى حروف التصديق نظراً إلى (نَعْم) و(أجل) و(إنّ).

قوله: (**نَعَمْ**)[1] فيها لغات أفصحها (نَعَمْ) كوزن (فَرَسْ) وبعدها كوزن (كَتِفْ) وبعدها (نِعِم) كوزن إِبِل، وبعدها (نَحم) بقلب العين حاءً مفتوحة.

قوله: (**مقررّة لما سبقها**) أيْ تثبته كما هو، نفياً كان أوإثباتاً، استفهاماً كان أوخبراً، جملة فعلية أواسمية، يقول القائل: (أجاء زيدٌ) فتقول: (نعم ما جاء زيدٌ) فتقول: (نعم، أقام زيد) فتقول: (نعم، ألم يقم زيد) فتقول: (نعم) لكنها لا تكون إلا في جواب الاستفهام بالأسماء، لا تصح نعم في جواب من قام ؟[2] وإنما تختص في جواب الاستفهام بالحروف [و١٤٣] وهي (الهمزة) و(هل) و(أم).

---

(١) ينظر لغات نَعَم في اللسان مادة نَعَمَ ٤٤٨٣/٦، وشرح الرضي ٣٨٢/٢.

(٢) قال الرضي في شرحه ٣٨١/٢ – ٣٨٢: فـ (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر، والأوْلى أن يقال: هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعده أداة الاستفهام نفياً كان أو إثباتاً ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب (ألست بربكم) نعم لكان كفراً فيصح بهذا الاعتبار أن يقال لها حرف الإيجاب أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام.

قوله: (**بلى**) فيها لغتان التفخيم والإمالة[1].

قوله: (**مختصة بإيجاب النفي**) يعني أنها تنقض النفي الذي قبلها إلى الإيجاب، وهي تدخل في الخبر والاستفهام المنفيين فقط نحو: (ما قام زيد) فتقول: (بلى قد قام) أو(لم يقم) فتقول: (بلى أي قد قام) ومنه ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[2] أنت ربنا، قال ابن عباس: فلوقالوا: (نعم) لكان كفراً هذا في اللغة، وأما العرفُ يقتضي بخلاف ذلك، ألا ترى إذا قال قائل: أليس لي عندك درهم ؟[3] فقلت: (نعم) لزمك الإقرار عرفاً، لا لغة، وجوّز بعضهم إيقاع (نعم) موقع (بلى) فيجوز أن تقول: نعم في جواب ألست بربكم؟ تقديره: نعم أنت ربنا و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] نقول: نعم أنت شرحت صدري، وعليه قوله:

[٨٠٢] أليس الليل يجمع أم عمرو
وإيانا فذاك بنا تداني
نعم وترى الهلال كما أراه
ويعلوها النهار كما علاني[5]

---

(١) ينظر اللسان مادة (بلا) ٣٥٨/١.
(٢) الأعراف ١٧٢/٧.
(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٢/٢، ورصف المباني ٤٣٦، والمغني ١٥٤.
(٤) الشرح ١/٩٤.
(٥) البيتان من الوافر، وهما لجحدر بن مالك في أمالي القالي ٢٨٢/١، وينظر سمط اللآلئ ٦١٧ – ٩٦١، ومعجم البلدان ٢٢٣/٢، مادة (حجر)، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، ورصف المباني ٤٢٧، والجنى الداني ٤٢٢ – ٤٢٣، ومغني اللبيب ٤٥٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١.
والشاهد فيهما أنّ (نَعَمْ) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي فكأنه قال: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

ووجهه أن الهمزة للإنكار، وقد دخلت على النفي، فصار معنى الإيجاب مبني على تقرير مدلول الهمزة مع حرف النفي، وابن عباس بنى على كون (نعم) تقرر لفظ ما بعد الهمزة، فلا تناقض بين القولين، وبعضهم أجاز استعمال (بلى) بعد الإيجاب كـ(نعم) واحتجوا بقوله:

[٨٠٣] وقد بَعُدَتْ بالوصل بيني وبينها

بلى إن من زارَ القبور ليبعدا[1]

وقال الفرّاء:[2] أصلها (بل) زيد عليها قبل الوقف، ولهذا كانت للرجوع عن النفي كـ(بلى).

قوله: (و(إيْ) **إثباتٌ بعد الاستفهام**) يعني لا تستعمل على المختار إلا بعد الاستفهام في المثبت، نحو: (هل زيد قائم) فتقول: (إيْ والله) قال ابن مالك:[3] هي بمعنى (نعم)، فتدخل على ما تدخل عليه نعم.

قوله: (**وفي**[4] **القسم**) يعني لا تكون إلا في القسم الموجب نحو: (أزيد قائم)، فتقول: (إيْ والله)، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾[5] ولا يصح دخولها على فعل القسم، لا تقول: (إيْ أقسمت بربي)، ولا يكون المقسم بعدها إلا لفظ الجلالة أوالرب ولعمري، وإذا دخلت على

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضي ١٩٤/٢، وينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، وخزانة الأدب ٢١٠/١١.

والشاهد فيه قوله: (بلى) حيث استعمل بلى لتصديق الإيجاب وذلك شاذ والقياس استخدام (نعم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، والعبارة نفسها عند الرضي.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٨٣/٢.

(٤) في الكافية المحققة (ويلزمها) بدل (في).

(٥) يونس ٥٣/١٠، وتمامها: ﴿... إنه لحق وما أنتم بمعجزين﴾.

لفظ الله فلها ثلاثة أحوال، مع واوالقسم، ومع ها التنبيه، ومتصلة بلفظ الله، فإذا دخلت على واوالقسم فإنها ساكنة، ولفظ الله مجروراً بالواو، وإن دخلت على ها التنبيه فهي ساكنة، وفي ياء (أي) للتنبيه أربعة أوجه، الأول: إثبات ألف ها وحذف همزة الله، [والثاني] [1] الجمع بين ساكنين، وفتحها للمبالغة في حذف الهاء للساكنين، كما في ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[2]، الثالث: إثبات ألفها وقطع همزة الله[3]، الرابع: حكاها أبوعلي، قلبت ألفها همزة مفتوحة، وهي مرتبة في القوة على ترتيب الأوجه[4]، ولفظ الله مجرورة لنيابة حرف التنبيه مناب حرف القسم، وإن دخلت على لفظ الله مجرداً عنهما فهومنصوب بفعل القسم المقدر في (يا) أي ثلاثة أوجه: حذفها للساكنين وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب، وإثباتها مع المدة والجمع بين ساكنين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة.

قوله: (و(أجل) و(جَيْرِ) و(إنّ) **تصديق للمخبر**)، يعني أنها تستعمل في الإخبار خاصة منفييها ومثبتها، استعمال (نعم) ولا يصح استعمالها في الطلب، كالاستفهام والأمر والنهي[5] وقال الأخفش[6]: (نعم) أحسن من (أَجَلْ) في الاستفهام، و(أجل) أحسن من (نعم) في

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البقرة ٧٤/٢، وتمامها: (... وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون).

(٣) هذه الأوجه الأربع ذكرها الرضي في شرحه ٣٨٣/٢، ولم يعزها الشارح إليه.

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ٣٥٠: (وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها، وإذا حذف الخافض فقيل إيْ اللهِ جاز فيها ثلاثة أوجه، الأول: حذف الياء، الثاني: فتحها، الثالث: إثباتها ساكنة ويفتقر الجمع بين الساكنين)، وعبارة الشارح مأخوذة عن الجنى بتصرف دون عزو، والنص ما أثبته.

(٥) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عنه دون إسناد ٣٨٣/٢٠.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢.

الخبر، فجوّز مجيئها في الاستفهام، وفي جَيْر كسر الرّاء وفتحها، فالكسر على الأصل والفتح للتخفيف، وعليه:

[٨٠٤]أجلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبيحتْ دعاثرهُ[(١)] ....

روي يفتح الراء وقد ينوب مناب القسم نحو: (جيرَ لأفعلن) وهي حرف عند المصنف[(٢)] وجماعة، وعند سيبويه[(٣)] اسم يعني حقاً، وقال عبد القاهر: اسم فعل بمعنى أعترف، وبنيت على الكسر كـ(هيهاتِ) وقيل: ظرف وبني لعلة تمكّنه، والمعنى: لا أفعله أبداً، و(إنّ) بمعنى (نعم) هوقول سيبويه[(٤)] والأخفش[(٥)] واستدلوا بقول ابن الزبير (إنّ [ظ١٤٣] وراكبها)[(٦)] وقول الشاعر:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وعجزه:

فقلن على الفردوْس أولُ مشربِ

وهو لمضّرس بن ربعي في ديوانه ٧٦، وينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، وينظر المفصل ٣١٠، وشرحه لابن يعيش ١٢٢/٨ – ١٢٤، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، والجنى الداني ٣٦٠، ومغني اللبيب ١٦٢، وشرح شواهده للسيوطي ٣٦٢/١، ولسان العرب مادة جير ٧٢٧/١، وخزانة الأدب ١٠٣/١٠ –١٠٦.

ودعاثره: مفردها دعثور ودعثرة وهو الحوض المتثلم والفردوس: موضع.

والشاهد فيه قوله: (أجل جير) حيث استعملها حرف تصديق بمعنى نعم في غير القسم وكذلك أجل توكيداً لفظياً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨، ورصف المباني ٢٥٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣. قل ابن مالك فيما نقله عنه المرادي في الجنى الداني ٤٣٣: (جير) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى حقاً، لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً، فإلحاقها بـ (نعم) أولى...

(٤) ينظر الكتاب ١٥١/٣.

(٥) ينظر الهمع ١٨٧/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، والمغني ٥٧.

[٨٠٥] ويقلنَ شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت إنّه[1]

وجعل بعضهم منه ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] وأنكر أبو عبيدة[3] وجماعة من النحاة كونها بمعنى (نعم) لأنه قد ثبت لها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عنه إلا بدليل قاطع، وتأولوا ما ورد، أما (إنّ وراكبها) فهي للتأكيد، وحذف اسمها وخبرها، وهوجائز كما حذف الفعل والفاعل مع (قد) في قوله: (وكان قد) أي (وكان قد زالت) وكما حذف الشرط والجواب في قوله:

[٨٠٦] قالت بنات العم: يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً قالت: وإن[4]

وأما فقلت إنه: فالهاء اسم (إنّ) لا هاء السكت والخبر محذوف.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ١٥١/٣-١٦٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ - ٥١٦، وجمهرة اللغة ٦١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٤/١، ورصف المباني ٢٠٠ - ٢٠٤، والجنى الداني ١١٩ - ١٢٤، ومغني اللبيب ٥٧، وشرح شواهد المغني ١٣٦/١، والخزانة ٢١٣/١١ - ٢١٦.
والشاهد فيه قوله: (فقلت إنه) حيث جاءت (إنه) بمعنى أجل.

(٢) طه ٦٣/٢٠، وتمامها: ﴿قالوا إنْ هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم...﴾ وممن جعل (إنّ) بمعنى (نعم) في الآية المبرد ينظر البحر المحيط ٢٣٨/٦، ومغني اللبيب ٥٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٥٦.

(٤) الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، وينظر رصف المباني ١٨٩، ومغني اللبيب ٨٥٢ وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، وهمع الهوامع ٦٢/٢ - ٨٠ وخزانة الأدب ١٤/٩ - ١٦، والمقاصد النحوية ١٠٤/١.
والشاهد فيه قوله: (قالت: وإن) حيث حذف الشرط والجواب بعد إنْ والتقدير: وإن كان كذلك رضيته أو تزوجته.

حروف الزيادة

قوله: (**حروف الزيادة**) سميت بذلك لأنها قد تأتي زائدة[1] أبداً، والكوفيون[2] يسمونها حروف الحشووالصلة[3]، واختلف ما معنى كونها زائدة ؟ فقيل: ليس تحتها معنى مستجد سوى التأكيد، وهي لا تخرج عنه، وإلا لزم الحشوأواللغوفي كلام الله والكلام الفصيح، وقيل: ليس تحتها معنى أصلاً، وإنما أتي بها لتحسين الكلام كتنوين الترنم، أولإقامة النظم، أولإزالة لبس نحو: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾[4] لولم تزد (لا) لاجتمع لامان.

قوله: (**فإنْ**) لها أربعة معان: مخففة وشرطية ونافية وزائدة، فالزائدة في مواضع ثلاثة:

الأول قوله: (**مع ما النافية**) لتأكيد النفي نحو: (ما إنْ زيد قائم) قال:

---

(١) قل الرضي في شرحه ٣٨٤/٢: (قيل إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً، لمّا لم تعاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها)، وينظر شرح المصنف ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٣) قل ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/٨: (يريد بالصلة أنها زائدة ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى).

(٤) الحديد ٢٩/٥٧، وتمامها: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله...﴾.

[٨٠٧] فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا[1]

وقال الفراء:[2] هي النافية دخلت على ما النافية توكيداً لها لا للنفي.

قوله: (وقلّت مع المصدرية) أي وقلّت زيادة (إنْ) المكسورة مع (ما) المصدرية، نحو: (انتظرني ما إن جلس القاضي)[3] أي مدة جلوسه.

الثالث قوله: (ولمّا) أي وقلّت زيادتها مع لما، نحو: (لما إن جلستُ جلست). قوله: (وأن) لها معان أربعة، مخففة ومصدرية ومفسرة وزائدة، وزاد الكوفيون[4] شرطية، فالزائدة في مواضع:

الأول قوله: (مع لما) نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[5] وهو كثير.

الثاني قوله: (وبين لو والقسم)[6] نحو: (والله أنْ لو قمتَ لقمتُ)، هذا مذهب سيبويه[7] وجمهور النحاة، وجعلها السيرافي موطئة للقسم كاللام في: (والله لوقمت لأقومن) لا زائدة، وقال أبوحيان:[8] هي مخففة من

---

(١) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك في شرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢، وينظر الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب ٥١/١، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٩/٨، وشرح الرضي ٣٨٤/٢، ورصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٣٢٧، والمغني ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨١/١ وهمع الهوامع ١١١/٢، وخزانة الأدب ١١٢/٤ -١١٥.

والشاهد فيه قوله: (ما إنْ طبنا جبن) حيث زيدت (إنْ) بعد (ما) توكيداً فكفتها عن العمل.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١، والمفصل ٣٦٢، وشرحه لابن يعيش ١٢٨/٨.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) ينظر الجنى ٢٢٣.

(٥) يوسف ٩٦/١٢ وتمامها: ﴿..... ألقاه على وجهه فارتد بصيراً......﴾.

(٦) ينظر المغني ٥٠.

(٧) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤.

(٨) ينظر البحر المحيط ٣٤٤/٨.

الثقيلة مثلها في ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[1] والتقدير: (والله أن لوقمتَ لقمتُ).

الثالث قوله: (وقلّت مع الكاف) أي وقلت زيادة (أن) مع كاف التشبيه، نحو:

[٨٠٨] كأنْ ظبيةٍ تعطوإلى وارق السلم[2]

في رواية جر ظبية.

قوله: (و(ما) مع (إذا) و(متى) و(أيّ) و(أين) وإن شرطاً) تزاد (ما) في هذه المواضع نحو: (إذا ما قمتَ قمتُ) و(متى ما سِرْنَ سِرْتُ) و﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[3] و(أينما تكن أكن) و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[4] واحترز بقوله: (شرطاً) من أن تكون (متى) و(أيّ) و(أين) استفهاماً، وإنْ غير شرطية فإنها لا تزاد (ما) معهن، وتزاد أيضاً مع (كيف) و(حيث) و(إذ) و(غدوة) في تركبهنّ أنهن يفدن الشرط مع زيادتها، ولم تفده قبل مكانها، وقد تُرَكَّبُ معهن إذ أفادت الشرطية فهي غير زائلة، ولم تعدّ (ما) الكافة من الزوائد، لأن لها تأثيراً لفظياً، وهومنع العمل وتهيئة الحرف للدخول على الجمل.

قوله: (وبعض حروف الجر) [و١٤٤] أي وتزاد[5] (ما) مع بعض

(١) الجن ١٦/٧٢ وتمامها: ﴿... لأسقيناهم ماء غدقا﴾.
(٢) سبق تخريجه
(٣) الإسراء ١١٠/١٧ وتمامها: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى...﴾.
(٤) مريم ٢٦/١٩ وتمامها: ﴿فكلي واشربي وقري عيناً فإما ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً﴾.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٦/٢.

حروف الجر وهي (من) و(عن) و(الباء) نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[1] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[3].

قوله: (وقلّت مع المضاف) أي وقلّت زيادة (ما) مع المضاف نحو: (غضبت من غير ما جرم)[4] قال:

[٨٠٩]إن كنت أزمعت على هجرنا   من غير ما جزم فصبر جميل[5]

وقال:

[٨١٠] من بعد ما فوه أشربها[6]   ....

ومنه (لا سيما زيدٍ) في من جر (زيد) و﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[7] و﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[8].

قوله: (و(لا) مع الواو بعد النفي) أي ولا تزاد (لا) في مواضع أربعة، أحدها مع الواو بعد النفي نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) لأن النفي قد يحصل بالعطف، و(لا) زائدة مؤكدة للنفي فقط، وقال اليمني: ليست زائدة لأنها أفادت معنى جديداً وهو نفي الاجتماع والانفراد، وإذا قدرت زائدة احتمل الكلام نفي الاجتماع، وأجاب صاحب البرود بأن (لا) تفد النفي

---

(١) نوح ٢٥/٧١ وتمامها: ﴿مما خطيئاتهم اغرقوا فأدخلوا ناراً فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارا﴾.

(٢) المؤمنون ٤٠/٢٣ وتمامها: ﴿قال عما قليل ليصبحن نادمين﴾.

(٣) النساء ١٥٥/٤ وتمامها: (فبما نقضيهم ميثاقَهم وكفرِهم بآيات الله وقتلِهمُ الأنبياء بغير حق...).

(٤) ينظر المفصل ٣٦٢.

(٥) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٦) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٧) الذاريات ٢٣/٥١ وتمامها: ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾.

(٨) القصص ٢٨/٢٨ وتمامها: ﴿قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان عليَّ والله على ما نقول وكيل﴾.

عن كل أحد بل المفيد له النفي الأول لا قرينة على عدم الاجتماع فقط.

الثاني قوله: (**وبعد أن المصدرية**) أي وتزاد (لا) بعد (أن) المصدرية نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾.

الثالث قوله: (**وقلّت قبل القسم**) أي وقلت زيادة (لا) قبل القسم لفظاً أو تقديراً، فاللفظ نحو: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[1] في أحد الوجوه والتقدير نحو قوله:

[٨١١] فلا والله لا يلفى أناس[2] ....

الرابع قوله: (**وشذت مع المضاف**) أي وشذت زيادة (لا) مع المضاف نحو قوله:

[٨١٢]في بئر لا حور سرى وما شَعَر[3] ....

---

(١) البلد ١/٩٠.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فتىً حتاك يا ابن أبي يزيد

وهو بلا نسبة في رصف المباني ٣٦١، والجنى الداني ٥٤٤، وشرح ابن عقيل ١٧/٢ والمقاصد النحوية ٣٦٥/٣، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٢، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩ – ٤٧٥. ويروى زياد بدل يزيد ويلقى بدل يلغى.

والشاهد فيه قوله: (فلا والله) حيث جاء بـ (لا) قبل القسم زائدة.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠/١، وينظر الخصائص ٤٧٧/٢، وجمهرة اللغة ٥٢٥، والمفصل ٣١٣، وابن يعيش ١٣٦/٨، وشرح المصنف ١٢٩، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، واللسان مادة (حور) ١٠٤٥/٢، وخزانة الأدب ٥١/٤ – ٥٢ – ٥٣.

وعجزه: كما أورده المصنف في شرحه وكذلك أورده الشريف الجرجاني في هامش الرضي ٣٨٥/٢:

بأفكه حتى إذا الصبح جشر

ويروى حتى ترى الصبح.

والشاهد فيه قوله: (لا حورٍ) حيث جاءت لا زائدة حكاه أبو عبيده في اللسان مادة (حور).

أي في بئرٍ حورٍ والحور الهلاك، والفرق بين القليل والشاذ، أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه.

قوله: (و(من) و(الباء) و(اللام) **تقدم ذكرها**) يعني أنها قد تزاد من نحو: (ما جاءني من أحد) نحو: (ليس زيد بقائم) واللام نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[1] وقد تقدم ذكرها في حروف الجر، وكان القياس أن يذكر الكاف، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لأنه قد تقدم ذكرها، وقد زاد بعضهم من الحروف الزوائد (الواو) حكاها الزجاج[2] عن المازني ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[3] ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[4] ((سبحانك الله وبحمدك))[5] والفاء حكاها الأخفش نحو:

[٨١٣]وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم[6] ....

وثم نحو: ﴿وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[7] وأجيب بأنها

---

(١) النمل ٧٢/٢٧ وتمامها: ﴿قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون﴾.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ٦٤، ٤٥٦/٢ وما بعدها.

(٣) الكهف ٢٢/١٨ وتمامها: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل....﴾.

(٤) الزمر ٧٣/٣٩ وتمامها: ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم....﴾.

(٥) جزء من حديث متفق عليه، وهو عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح إلا يقول فيها (سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي) ينظر صحيح البخاري ومسلم.

(٦) سبق تخريجه

(٧) التوبة ١١٨/٩ وتمامها: ﴿... ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم﴾.

ليست بزوائد، أما (ثم) فعاطفة جاءت لمعناها، وهوتراخـــي الرتبـة لموقـع التوبة بعد ما تقدمها من تلك الأوصاف، وأما (الفاء) فقـد تـؤول بمعنـى هذه خولان، وقوله (فانكح) مسـتأنف، وأمـا الواوفجملـة حاليـة أوعلـى تقدير معطوف عليه محذوف تقديره حتى إذا جاؤها وفتحت، وسـبحانك بفضلك وبحمدك.

حرفا التفسير

قوله: (حرفا التفسير) إنما سُمِّيَتْ بذلك لوقوعها تفسيراً لما تقدمهما من جملة، أومفرد، ومعنى التفسير أن ما بعد (أنْ) مفعول مقدر للفظ دال على معنى القول موجود[1] معناه، نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2] فقوله (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر أي ناديناه بشيء هو قولنا يا إبراهيم.

قوله: (أيْ) و(أنْ) وبعضهم جعل (أي) اسم فعل بمعنى (عوا) و(افهموا)[3] و(أيْ) عامة يفسر بها المفرد نحو: (هذا غضنفر أي أسد) [ظ١٤٤] والجملة نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[4] أي أدوها، قال:

[٨١٤]وترمينني بالطرف أي أنت مذنب[5] ....

(١) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه بتصرف ودون إسناد ٣٨٥/٢.

(٢) الصافات ١٠٤/٣٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٣٣.

(٤) البقرة ٤٣/٢ وتمامها: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكة واركعوا مع الراكعين).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينني لكن إياك لا أقلي

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٤١/٨، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، وتذكرة النحة ٢٣، والجنى الداني ٢٣٣، ومغني اللبيب ٥٣٩، وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١، وهمع الهوامع ٥٦/٤، وخزانة الأدب ٢٢٩/١١.

والشاهد فيه قوله: (أي) جاءت لتفسر الجملة كما تفسر المفرد.

سواء أتت في صريح القول أومعناه أولم تكن.

قوله: (**فأن مختصة بما في معنى القول**) يعني جملة فعلية نحو: (ناديته أن قم) أواسمية نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وبعضهم خص المفسَّر بالفعلية الأمرية أوالنهيية.

الثاني: أن تكون الجملة المفسّر في معنى القول نحو(أمرته أن قم) لأن الأمر في معنى القول، وإن كانت في صريح القول نحو: (قلت له أن قم) أوكان القول منوياً أوتقدم فعل تؤول به نحو: (كتبت إليه أن قم) أولم يكن في معنى القول نحو: (كرهت أن خرجت) فهي مصدرية، والذي في معنى القول (أمر) و(أوحى) و(نادى) و(نزل) وأجاز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[1] قال: تقديره قائلاً بعضهم لبعض: أن امشوا[2].

الثالث: أن تكون الجملة المفسرة تامة غير مفتقرة إلى المفسرة إلا في تفسير الإبهام، ولا متعلق بها، بأن يكون معمول لها، نحو: (أعجبني أن قمت)، فإن كانت كذلك فهي مصدرية، وأن المفسرة قد تفسر مذكوراً، نحو: و﴿أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى، أَنِ اقْذِفِيهِ﴾[3] و﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[4] فالمأمور به مذكور لكنه مبهم، وقد يفسر غير مذكور

(١) ص ٦/٣٨ وتمامها: ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد﴾.
(٢) العبارة منقولة عن الرضي ٣٨٦/٢ دون إسناد.
(٣) طه ٣٨/٢٠ – ٣٩ وتمامها: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لي وعدو له....﴾.
(٤) المائدة ١١٧/٥.

نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ أي بشيء هو يا إبراهيم، أو فعل غير متصرف احتملت المخففة المفسرة، وإن وليها متصرف بغير حرف عوض احتملت المصدرية المفسرة، وإن وليها متصرف مصدر بـ (لا) احتملت المخففة والمفسرة والمصدرية، نحو: (أمرته ألا تفعل) فحصل من هذا أن المفسر لا يميز إلا حيث تكون الجملة المتقدمة عليها مفتقرة إلى تفسير إبهام فيها، وأما الكوفيون[1] فمنعوا من المفسرة، قالوا: وحيث يحتمل ذلك فهي مصدرية أو مخففة.

---

(١) ينظر الجنى ٢٢١، والمغني ٤٧ إلى ذلك ذهب ابن هشام في المغني ٤٧.

حروف المصدر

قوله: (حروف المصدر) إنما سميت بذلك لأن المصدر منسبك منها.

قوله: (ما) و(أنْ) و(أنّ) ذكر الشيخ ثلاثة وزاد الكوفيون[1] (كي) نحو: (جئت كي تكرمني)، أي لإكرامك، وفيها ثلاثة مذاهب جعلها الكوفيون مصدرية مطلقاً[2]، وبعضهم أجازه مطلقاً ونسب إلى الخليل وسيبويه[3] وفصّل بعضهم بأنها إن دخلها حرف جر فمصدرية، لعدم دخول الحرف، وإن لم، فإن دخلت على اسم فجارّة نحو: كيمه[4]، وإن دخلت على فعل احتملت الجارة والمصدرية، وحرف الجر مقدر مع المصدرية ونسب إلى سيبويه[5] والجمهور[6]، وزاد الفراء[7] والفارسي[8] (لو) التي للتمني

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧.

(٢) ينظر الجنى الداني ٣٦٢ – ٣٦٣، والمغني ٤٢.

(٣) ينظر الكتاب ٥/٣ – ٧.

(٤) ينظر الرصف ٢٩٠، والجنى ٢٦٢، والمغني ٤٢.

(٥) ينظر الكتاب ٥/٣.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢٨٨، والمغني ٣٥٠.

(٨) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦٤/١: وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفرّاء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وقال أبو علي في التذكرة: (وقد حكى قراءة بعض القراء: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بنصب (فيدهنوا) وينظر البحر المحيط ٤٨٢/١ – ٣٠٤/٨.

نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[1] وفي غير التمني قليل، نحو قوله:

[٨١٥]ما كان ضرّك لو مننت وربما[2] ....

وبعض الكوفيين[3] (الذي) في نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[4].

قوله: (**فالأولان للفعلية**) يعني (ما) و(أنْ) المخففة تختصان بالجملة الفعلية المتصرفة في سبكها مصدراً، فإن دخلت على الجملة الاسمية أوالفعلية التي لا تتصرف فهي مخففة من الثقيلة لا المصدرية، ودخول (أنْ) على المضارع أكثر من الماضي، نحو: (أعجبني أن تضرب) و(أن ضربتَ) وأما الأمر والنهي، نحو: (قلت له أنقم) وقلت له: (ألا يقم) وأجاز سيبويه[5] والفارسي[6] دخولها عليهما، ومنعه غيرهما، وأما المصدرية فلا تدخل على فعل غير متصرف، ولا على أمر ولا نهي ولا جملة اسمية، ودخولها على الماضي أفصح من المضارع[7]، عكس (أن) وأجاز

---

(١) القلم ٩/٦٨.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

منَّ الفتى وهو المغيظ المحنقُ

وهو لقتيلة بنت النضر في حماسة البحتري ٢٧٦، وينظر الأغاني ٣٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٦٣/١، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، والجنى الداني ٢٨٨، ومغني اللبيب ٣٥٠، وشرح شواهد المغني ٦٤٨/٢، وهمع الهوامع ٨١/١ وخزانة الأدب ٢٣٩/١١.

والشاهد فيه قوله: (لو مننت) فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بـ (ضرّ) أي ما كان ضرّك منك.

(٣) ينظر البحر المحيط ٧٠/٥.

(٤) التوبة ٦٩/٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٥٥/٣، وشرح الرضي ٣٨٦/٢.

(٦) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٢٨٠/١، وشرح الرضي ٣٨٦/٢.

(٧) ينظر شرح الرضي والعبارة منه في ٣٨٦/٢ – ٣٨٧ بتصرف.

الأعلم[1] [و١٤٥] صلتها بالجمة الاسمية نحوقوله:

[٨١٦] أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب[2]

والصحيح أنها كافة لكاف التشبيه.

قوله: (و(أنّ) للاسمية) يعني أن المشددة تختص بالجملة الاسمية لأنها من خواص المبتدأ والخبر، فإن كان خبرها مشتقاً سبكتها مصدراً نحو: (أعجبني أنك قائم)، وإن كان جامداً قدر بالكون أوالنسبة نحو: (أعجبني أنك أسدي) (أي كونك أسداً) أو(أسديتُك)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[3] أي لوثبت كونه أقلاماً أوملؤه أشجار الأرض.

(١) ينظر رأي الأعلم في همع الهوامع ٢٨١/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٨١/١ وينظر شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣١٢/١، ولسان العرب مادة (كلب) ٣٩١١/٥، وهمع الهوامع ٢٨١/١. ويروى في اللسان:

والشاهد فيه قوله: (كما دماؤكم تشفي) حيث دخلت (ما) المصدرية على الجملة الاسمية وهي وصلتها في محل جر بالكاف وهذا أولى من جعلها كافة (هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل).

(٣) لقمان ٢٧/٣١ وتمامها: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾.

حروف التحضيض

قوله: (**حروف التحضيض**) إنما سميت بذلك لدلالتها على طلب حصول الفعل والحث عليه، ووقوعه للتحضيض عند سيبويه[1] مطلقاً، وهومذهب الزمخشري[2]، وعند الفراء[3] والمصنف[4] أنها إذا وليها المستقبل فهي للتخصيص، وإن وليها الماضي فهي للتوبيخ والتنديم[5] على ما فات، وسميت حروف تحضيض تغليباً، لكثرة دخولها على المضارع.

قوله: ((**هلا**) و(**ألاّ**) و(**لولا**) و(**لوما**))[6] الصحيح أنها بسائط وجعلها الكسائي مركبة من (هل) و(لو) المفيدتين للتمني[7] نحو: ﴿فَهَل لَنَا مِن شُفَعَاءَ﴾،﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ لتجاوز معنى التمني، والتحضيض زيد عليها (لا)، ثم إنهم في (ألا) و(لوما) قلبوا الهاء من هل همزة، وألزموا ما

(١) ينظر الكتاب ١١٥/٣، ٩٧/١.

(٢) ينظر المفصل ٣١٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢ – ٨٥، والجنى الداني ٦٠٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٦) ينظر حروف المعاني والصفات ٢٠، والمفصل ٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨، ورصف المباني ٤٧١ – ١٦٥ – ٣٦١ – ٣٦٥، والجنى الداني ٥٠٩ – ٥٩٧ – ٦٠٨ – ٦١٣، والمغني ٩٥ – ٣٥٩ – ٣٦٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢.

ولا المزيدتين بينها على أنهما قد لزما معنى آخر وهوالتحضيض.

قوله: (**لها صدر الكلام**)، وذلك لأن معناها التحضيض ومن شأنه الاهتمام به من أول الأمر.

قوله: (**ويلزمها**[1] **الفعل**) وإنما لزمت الفعل لأن التحضيض والتوبيخ لا يكون إلا في الأحداث، ولأن التحضيض يخص المستقبل والتوبيخ يخص الماضي وهما فعلان.

قوله: (**لفظاً أوتقديراً**) اللفظ ظاهر نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ﴾[2] ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾[3] والتقدير يكون منصوباً نحوقولك: (لن نضرب القوم هلاّ زيداً) أي هلا ضربت زيداً، قال:

[٨١٧] تعلون عقر النيب أفضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا[4]

أي لولا تعدون، ومرفوعاً نحوقولك لمن قدم من سفره (ألا زيد لما قدم زيد) قال:

[٨١٨] ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة
إليّ فهلا نفسُ ليلى شفيعها[5]

---

(١) في الكافية المحققة: ويلزم بدل ويلزمها.

(٢) النور ١٣/٢٤، وتمامها: ﴿.. فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾.

(٣) الحجر ٧/١٥، وتمامها: ﴿لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين﴾.

(٤) سبق تخريجه ص ٨١٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، ولابن اللمينه في =

أي فهلا حصل نفسُ ليلى شفيعُها، وبعضهم أجاز دخولها على الاسمية ضرورة كهذا البيت، وإذا دخلت على الظروف فهومنتصب بالفعل الذي بعدها نحو: (هلا يومَ الجمعة سرت)، لا تساعهم، بخلاف (هلا زيداً ضربتَ) فعامل زيدٍ المقدر كقولك: (إنْ زيداً ضربتُ).

ملحق ديوانه ٢٠٦، وينظر الأغاني ٣٦٤/١١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، ورصف المباني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩ - ٦١٣، ومغني اللبيب ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢/١، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وهمع الهوامع ٣٥٢/٤، وخزانة الأدب ٦٠/٣.
والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعَها) حيث أدخل هلا على الجملة الفعلية حيث أنه حذف كان بعدها، واسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (نفس ليلى شفيعُها).

حرف التوقيع

قوله: (**حرف التوقيع**)[1] إنما سمي (توقع) لأنه لابد يخبر به عمّن يتوقع الإخبار، فإذا دخل على الماضي قرّبه من الحال نحو: (جاء زيدٌ وقد ضحك) لأن الماضي ينافي الحال، فأتوا بـ (قد) ليؤذن بأن المراد من الماضي ما قَرُبَ من زمن الحال، وقد يكون في الماضي التوقيع نحو: (قد قامت الصلاة لمن يتوقعها)، وقد يسمى حرف تقريب لهذا الاعتبار[2].

قوله: (**وهو في المضارع للتقليل**) نحوقولهم: (إن الكذوب قد يصدق) وقد تكون للتحقيق مخبراً عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾[3] و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾[4] وقد تكون للتكثير مع التحقيق نحو:

[٨١٩] قد أترك القرن مصفّراً أنامله
كأن أثوابه مُجّت بفرصاد[5]

(١) في الحققة التوقع بدل التوقيع وهو الصواب من حيث الاشتقاق والمعنى.
(٢) ينظر شرح الرضي ٣٨٨/٢.
(٣) الأحزاب ١٨/٣٣، وتمامها: ﴿قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلا﴾.
(٤) الأنعام ٣٣/٦، وتمامها: ﴿... ليحزنك الذين يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون...﴾.
(٥) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن أبي الأبرص في ديوانه ٤٩، ونسبه سيبويه في الكتاب للهذلي

قال نجم الدين:[1] لابد فيها من معنى التحقيق في الماضي والمضارع كقول القائل: (قد قامت [ظ١٤٥] الصلاة) لمن ينتظرها، فيه التحقيق والتوقيع والتقريب، ومن حُكْم (قد) ألا تدخل على غير المتصرف كـ(نِعم) و(بئس) ولا على المضارع الذي معه (السين وسوف) أوالنواصب والجوازم، ولا يفصل بينه وبين الفعل إلا بالقسم، نحو: (قد لعمري فعلت)، وقد يجوز حذف الفعل نحو:

[٨٢٠]......... وكأن قد[2] ....

٢٢٤/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢، والمقتضب ٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٠/١، وشرح الرضي ٧/٢ ورصف المباني ٤٥٦، وتذكرة النحاة ٧٦، ومغني اللبيب ٢٣١، وشرح شواهد المغني ٤٩٤/١ - ٤٩٥، والهمع ٣٧٩/٤ والخزانة ٢٥٣/١١ - ٢٥٧، والفرصاد: دماء التوت وقيل التوت نفسه.

والشاهد فيه مجيء قد للتكثير والدليل عليها كأنّ أثوابه مجت بفرصاد.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ وينظر المقتضب ٤٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٣٤، والأغاني ٨/١١ وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١، وشرح المفصل ١٤٨/٨، وشرح الرضي ٣٨٨/٢، ورصف المباني ١٥٩ - ٢٠٤، والجنى الداني ١٤٦ - ٢٦٠، ومغني اللبيب ٢٢٧، وهمع الهوامع ٣٦٥/٤، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ - ١٩٨. وتمام البيت:

أزف الترحل غير أن ركابنا   لمّا نزل برحالنا وكأنْ قدِ

والشاهد فيه قوله: (وكأنْ قد) حيث حذف الفعل بعد قد لأنها تدخل على الأفعال، والتقدير: (وكأنْ قد زالت).

حرفا الاستفهام

قوله: (**حرفا الاستفهام** (**الهمزة**) و(**هل**)) لم يذكر سيبويه[1] إلا الهمزة وحدها قوله وأمّا (هل) عنده فهي بمعنى (قد)[2]، وزاد طاهر[3] والأنباري وأبوعبيلة[4] (أم) نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[5] ورد بأنها لوكانت للاستفهام لم يجمعوا بين حرفي استفهام في نحو قوله:

[٨٢١] أم هل كبير بكى لم يقض عبرته[6] ....

قوله: (**ولهما صدر الكلام**) وذلك لأن الاستفهام طريق إلى الإفهام والإعلام والطريق قبل المتطرَّق إليه.

قوله: (**تقول: (أزيد قائم ؟) و(أقام زيد ؟)**) يعني أن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كهذين المثالين.

---

(١) ينظر الكتاب ٩٩/١ وما بعدها، ٢١٧/٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣٠، وشرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٣) سبق ترجمته وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩/١.

(٤) ينظر الجنى ٢٠٥.

(٥) السجدة ٣/٣٢، وتمامها: ﴿... بل هو الحق من ربك لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون﴾.

(٦) سبق تخريجه

قوله: (**وكذلك هل**) يعني تدخل على الجملتين معاً، تقول: (هل قام زيد؟) و(هل زيد قائم)، ما خلا (هل زيد قام ؟).

قوله: (**والهمزة أعمُّ**) إنما عمت لأنها أخف، أولأنها الأصل في أدوات الاستفهام بخلاف (هل)، فإنها بمعنى (قد) لكنها لا تستعمل إلا في موضع الاستفهام، فأغنت عن الهمزة، وقد جاء دخول الهمزة عليها منبهاً على الأصل، في قوله:

[٨٢٢] .... أَهَلْ رأوْنا بسفح القاع ذي الأكم[١]

وقد جاءت في الإخبار نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[٢] لأن الاستفهام لا يصح على الله تعالى، وقال الزمخشري[٣] هي على بابها والاستفهام للتوبيخ والمراد بالإنسان (بني آدم) لا آدم.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

سائل فوارس يربوع بشدتنا

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥، وينظر المقتضب ٢٩١/٣، والخصائص ٤٦٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٨/١، والمفصل ٣١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢، ورصف المباني ٤٧٠، والجنى الداني ٣٤٤، وتذكرة النحاة ٧٨، والبحر المحيط ٢٧٠/٥، ٣٨٥/٨، والمغني ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢، وهمع الهوامع ٣٩٤/٤، وخزانة الأدب ٢٦١/١١ - ٢٦٣، ويروى: بقاع القف بدل سفح القاع.

والشاهد فيه قوله: (أهل) حيث جاء الهمزة مقرونة بهمزة الاستفهام مما يعني أنها ليست للاستفهام لأنه لا يجوز اجتماع حرفي استفهام، قال ابن الناظم في تكملة شرح التسهيل ١٠٨٢: (وقد تدخل الهمزة على (هل) فيتعين أن تكون المرادفة لـ (قد)...).

(٢) الإنسان ١/٧٦، وتمامها: ﴿... ولم يكن شيئاً مذكوراً﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣١٩.

قوله: (**تقول: أزيداً ضربت**) يعني لما كانت الهمزة أعم من (هل) اختصت بمواضع:

الأول: دخولها على ما قُدِمّ مفعوله نحو: (أزيداً ضربت) أوأضمر عامله نحو: (أزيداً ضربته) دون (هل) لأنها بمعنى (قد) ولا يجوز الفصل بين (قد) والفعل بمفعوله، كذلك ما كان بمعناه، وقيل الوجه: إنّ هل لا يستفهم بها إلا عن جملة، فإذا قدم المفعول صار الاستفهام عن مفرد بخلاف الهمزة فإنه يستفهم بها عنها.

والثاني: أنها تدخل على اسمية الصدر فعلية العجز نحو: (أزيد قام) دون (هل)، فلا يصح (هل زيد قام ؟) لأنك إن جعلت زيداً فاعلاً لقام، والفاعل لا يتقدم على فعله، وإن جعلته فاعلاً لفعل محذوف وقام مفسر، فمن أصولهم [أي البصريين] (1) أنّ ما لا يعمل لا يفسَّر، خلافاً للكوفيين (2)، فإنهم يجيزون (هل زيد قام ؟) لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله، وقيل وجه المنع من دخولها على الاسمية (هل زيدٌ خارج) كالمنع من (قد زيد خارج) أجيب بأنها المحصورة الاسمية دخلت عليها حملاً لها على الهمزة نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ (3) وتناسب ألفه الجملة الفعلية، فإذا وجد الفعل، قال نجم الدين: (4) ثمّ تطلفت على الهمزة، فإن رأت

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر الإنصاف ١/١٧٤ وما بعدها.

(٣) الأنبياء ٢١/٨٠ وتمامها: (وعلمنه صنعة لبوسٍ لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون).

(٤) ينظر شرح الرضي ٢/٣٨٧.

فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى، وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة، ويعترض بنحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[(1)] فإنّ (إنْ) من خواص الأفعال وقد دخلت على الاسم مع إمكان الفعل.

الثالث قوله: (**أتضرب زيداً وهوأخوك**) يعني أنها تختص باستفهام الإنكار والتقرير، فالإنكار حيث يدخل على الإثبات نحو: (أتضرب زيداً وهوأخوك) قال:

[٨٢٣] أَطَرباً وأنت قِنَّسريٌّ[(٢)] ....

والتقرير حيث تدخل على المنفي نحو: (ألم يقم زيد ؟) قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[(٣)] هذا مذهب المصنف[(٤)] والجمهور، وقال القزويني:[(٥)] إن دخلت على الإثبات فهي للتقرير وإن دخلت على النفي فاللإنكار، وبالعكس، وإنما اختصت بهما الهمزة على (هل)، لأن (هل) مختصة

---

(١) التوبة ٦/٩، وتمامها: ﴿... فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٢) الرجز، للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، وينظر الكتاب ٣٣٨/١، وشرح أبيات سيبويه ١٥٢/١، والمقتضب ٢٢٨/٣ - ٢٦٤، والمنصف ١٧٩/٢، والخصائص ١٠٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح الرضي ٣٨٨/٢، والمغني ٣٦، وشرح شواهد المغني ٤١/١، ٧٣٢/٢، وهمع الهوامع ١٢٢/٣، وخزانة الأدب ٥٤٠/٦، وتمامه:

والدهر بالإنسان دواريُّ

والشاهد فيه قوله: (أطَرَباً وأنت قنسري) حيث جاء بالاستفهام التوبيخي للمخاطب.

(٣) الشرح ١/٩٤.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر رأي القزويني في الهمع ٢٣٠/٥.

بالأفعال، والإنكار والتقرير جمل حالية، والهمزة صالحة للحال والاستقبال [و١٤٦].

الرابع قوله: (**أزيد عندك أم عمرو؟**) يعني أن استفهام التعيين مما يختص الهمزة لأن (هل) وضعت للمرتبة الأولى من السؤال، وهي التي تجاب ب(نعم) أو(لا) وكذلك باب التسوية مختص بالهمزة نحو: (سواء لأقمت أم قعدت) و(لا أبالي أقمت أم قعدت).

الخامس قوله: (و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[١] و﴿أَفَمَن كَانَ﴾[٢] و﴿أَوَمَن كَانَ﴾[٣]) يعني أن الهمزة تختص ب(الواو) و(الفاء) و(ثم) كما ذكر، قياس هذه الحروف التقدم على الهمزة كما تقدمت على هل، نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٤]، ﴿مُّنتَهُونَ﴾[٥] وغيرها مما له الصدر، ووجه أن الهمزة أصل في الاستفهام، فكان أصلاً في الصدر من (هل)، فقدمت على حروف العطف، وقال الزمخشري:[٦] المستفهم عنه المحذوف وليس هوالمذكور بعد حرف العطف، وتقديره: أتكفرون به ثم إذا ما وقع أمنتم

(١) يونس ١٠/٥١، وتمامها: ﴿... آمنتم به آلآن وقد كنتم به تستعجلون﴾.
(٢) هود ١١/١٧، وتمامها: ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة...﴾.
(٣) الأنعام ٦/١٢٢، وتمامها: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس...﴾.
(٤) هود ١١/١٤، وتمامها: ﴿فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾.
(٥) المائدة ٥/٩١، وتمامها: ﴿... ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾.
(٦) ينظر الكشاف ٢/٣٥١.

أيها الجاهلون، فتجعلون من كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله، أجابوا عهدك﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾[1] ومما يختص بالهمزة دون (هل) جواز حذف المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق في كلام متكلم آخر، نحوقولك: منكراً أومستفهماً، (أزيدٌ) في جواب من قال: (أجاءني زيد) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ).

(١) البقرة ٢/١٠٠، وتمامها: ﴿... بل أكثرهم لا يؤمنون﴾.

حروف الشرط

قولـه: (**حروف الشرط**، (إنْ) و(لو) و(أمّا)) ولم يعـد الزمخشـري[1] (أمَّا) من حروف الشرط.

قوله: (**ولها صدر الكلام**) يعني أنـه يجـب أن تقـدم أداة الشـرط علـى الشرط والجزاء، أوعلى معمولها على الأصح، لأنهـا تـدل علـى قسـم مـن أقسام الكلام، وهوالإنشاء كالاستفهام، وأجــاز الكوفيـون[2] تقـدم الجـزاء على أداة الشرط، نحو: (أَقُمْ إِنْ تَقُمْ) وقولهم: (أنتِ طالق إنْ دخلتِ الدارَ) لأنه لولم يكن، إنما يتقدم جزاء الطلب في الحـال، كقولـه: (أنـتِ طـالق أَنْ دخلتِ)، بفتح أنْ، قالوا: وتقدُّمُه هوالأصل فإذا تأخر جزم جوازاً، والدليـل أن أصله التقدم، قوله:

[٨٢٤] .... إنك إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْـرَعُ[3]

(١) ينظر المفصل ٣٢٠.

(٢) ينظر همع الهوامع ٣٣٢/٤ وما بعدها حيث ذكر الآراء الواردة فيها.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي يخاطب ابن الأقرع المجاشعي، أو لعمر بن ختارم العجلي، والبيـت في الكتاب ٦٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٢١/٢، والمقتضـب ٧٢/٢، والإنصـاف ٦٢٣/٢، وشـرح المفصـل ١٥٨/٨، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤١/١، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، ورصف المباني ١٨٧، ومغني اللبيب ٧١٧، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ وهمع الهوامع ٣٣٦/٤. وصدره:

يا أقرَعُ بـن حـابسٍ يـا أقـرعُ

والشاهد فيه قوله: (إنك إن يصرع أخوك تصرع) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخـبر ضـرورة

فرفع الجواب مراعاة لأصله وهوالتقديم، وأجاب البصريون بأن هذا المتقدم جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس بجزاء، إذا لزم جزمه حيث يكون مضارعاً نحو: (أكرمك إن تكرمني)، جوازاً دخول الفاء في (أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ)، وجواز تقدم معموله نحو: (زيد إن تضربْ أضربْ)، وأجاب الكوفيون[1] بأن الجزم لا يكون إلا في الجزاء المتأخر، فأما إذا تقدم بطل العمل، لأن عامله إن كان الحرف بطل عمله مع التقدم، وإن كان المجاورة فشرطها التبعية، وأما الفاء عوض عن الجزم وإن كان غير مقدر، ولأنها عاطفة في المعنى، وإذا تقدم الجزاء لم يمكن العطف، وأما جواز تقدم معموله فنحن نلتزمه.

قوله: (**فـ(إنْ) للاستقبال [وإن دخل على الماضي]**[2]) يعني أن يجعل الفعل الذي تدخل عليه مستقبلاً سواء كان الفعل ماضياً نحو: (إن قمتَ قمتُ) أومضارعاً مثبتاً نحو: (إن تقم أقم) أومنفياً نحو: (إن لم تقم لم أقم)، وأجاز المبرد بقاءها على المعنى إذا دخلت على (كان) في بعض المواضع، نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[3]. وبعضهم أجازه في غير (كان) نحو:

[٨٢٥] أتجزع إنْ أذنا قتيبة حزتا[4] ....

فإن جملة (تصرع) الثانية خبر (إنّ) والجملة دليل جزاء الشرط وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر

(١) ينظر الجنى الداني ٢٢٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة في الكافية المحققة.

(٣) المائدة ٥/١١٦.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو للفرزدق في ديوانه ٢/٣١٧، وينظر الكتاب ٣/١٦١، وأمالي ابن الحاجب ١/٢١٨، وشرح المصنف ١٣١،

وأجاز اختلاف الجزاء والشرط في المضي والاستقبال نحو: (إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس) وعليه: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[(١)] و(إن آمنت فستدخل الجنة) وتأوله الجمهور على أن المعنى: (إن تَعِدْ بإكرام اليوم أعد بإكرامك أمس) أوأن يكون إكرامك اليوم سبباً بالإخبار بإكرامي لك أمس، وإن يسرق فلا تستبعدوا ذلك منه، فقد سرق أخ له من قبل، وإن آمنت فأنت مستحق لدخول الجنة أوقيل: وَعَدَكَ اللهُ دخولَ الجنة، وأما البيت فقال مَبْرمان[(٢)] الرواية فتح (أن) وهي مخففة من الثقيلة، والجمهور تأولوه بحرف الشرط تقديره: إن افتخر مفتخراً بحزّ أذنا قتيبة الواقع فيما مضى غضبت، وإن علمت بذلك غضبت.

قوله: (ولو[عكسه][(٣)]) أصلها الشرطية، وقد تأتي للتمني، وذلك حيث لا يكون معناها [ظ١٤٦] المضي ولا جزاء لها، أومجاب بالفاء

والجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨٦/١ وهمع الهوامع ١٤٨/٤، وخزانة الأدب ٢٠/٤، ويروى ابن مالك بدل ابن خازم.

والشاهد فيه قوله: (أتغضب أن إذنا قتيبة) حيث جاءت (أن) بمعنى (إذ) وقيل: هي مصدرية. وقال المبرد هي مخففة من (أنّ) لأن الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تجزا بعد والشاعر الفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله وحز أذنيه.

(١) يوسف ٧٧/١٢ وتمامها: ﴿... فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لم قال أنتم شر مكاناً والله أعلم بما تصفون﴾.

(٢) مبرمان هو: محمد بن علي ابن إسماعيل أبو بكر العسكري مات سنة ٣٤٥هـ وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه، وشرح كتاب الأخفش والنحو المجموع على العلل وغيرها.

ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٧٥/١ – ١٧٧، ومعجم الأدباء ٢٥٤/١٨ – ٢٥٧، وإنباه الرواة ١٥٤/٣.

(٣) زيادة في الكافية المحققة.

الناصبة، نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[1] وقد تأتي بمعنى (إنْ) الشرطية نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[2] أي: وإن أعجبتكم، وبمعنى الناصب نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[3] و﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[4] وإن دخلت عليها (لا) كانت حرف ابتداء نحو: (لولا زيد قائم) وقد تكون للتحضيض فتختص بالجملة الفعلية، وأما إذا كانت على أصلها للشرط فهي تفيد النفي، فإن دخلت على منفي صار مثبتاً، لأن نفي النفي إثبات، ولابد لها من جزاء لفظاً أو تقديراً، فالتقدير في مواضع التفخيم والتعظيم نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[5] تقديره: لرأيت أمراً هائلاً، واللفظ نحو: (لوقمتَ قمتُ)، ومعناها امتناع الشيء الذي هو الجزاء لامتناع غيره الذي هو الشرط إن كانا مثبتين نحو: (لوقمتَ قمتُ)، ولوجود الجزاء لوجود الشرط إن كانا منفيين نحو: (لولم تقم لم أقم)، ولامتناع الجزاء لوجود الشرط ولوجود الجزاء لامتناع الشرط حيث يختلفان نفياً وإثباتاً، فجوابها تابع لشرطها على كلام الجمهور، والمصنف[6] عكس، وجعل شرطها تابعاً لجوابها، وقال: الشرط والجزاء سبب، والجواب مسبَّب، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، خلاف انتفاء السبب فلا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون مسبَّبٌ

(١) البقرة ٢/١٦٧ وتمامها: ﴿قال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرؤوا منا...﴾.
(٢) البقرة ٢/٢٢١ وتمامها: ﴿ولا تَنْكِحوا المشركات حتى يؤمن.....﴾.
(٣) القلم ٦٨/٩.
(٤) الممتحنة ٦٠/٢ وتمامها: ﴿إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون﴾.
(٥) الأنعام ٦/٢٧ وتمامها: ﴿... فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾.
(٦) ينظر شرح المصنف ١٣١.

ناب منابه، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] فانتفاء الفساد دليل على انتفاء الآلهة لا العكس. لأن المراد بالفساد اختلال نظامها، وجائز أن يفعله الله وإن كان واحداً واعترضه صاحب البرود بوجهين:

أحدهما: أن السبب قد يكون له حكمان متعاقبان، فإذا انتفى أحدهما لم يلزم انتفاء السبب، كالزنا فإنه يكون سبباً في الرجم والجلد على قول من لا يجمع بينهما، فإذا انتفى الرجم لعدم شرطه لم يلزم انتفاء الزنا، فإن قال: أردت انتفاء كل ذا مسبب لهذا السبب انتفاء السبب، قلنا وهم أرادوا إذا انتفى كل سبب لهذا المسبب انتفى المسبب.

الثاني: أن المسبب تابع للسبب في الثبوت فينبغي أن انتفاء الأصل على لانتفاء الفرع أولى من أن يكون انتفاء الفرع علة في انتفاء الأصل هذا في الثبوت، وأما العلم فإنه يستدل لكل واحد منهما على الآخر انتهى. وما ذكره المصنف[2] والنحاة من أن (لو) موضوعة لانتفاء جوابها لأجل امتناع شرطها أوالعكس على كلام المصنف غير مطرد في نحوقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾[3] فالتولي حاصل منهم مع الإسماع ومع عدمه، وشرط (لو) مثبت، وقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾[4] فالاستجابة منتفية وشرطها مثبت وقولك في صهيب: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم

(١) الأنبياء ٢١/٢٢ وتمامها: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون﴾.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٣١.
(٣) الأنفال ٨/٢٣ وتمامها: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾.
(٤) فاطر ٣٥/١٤ وتمامها: ﴿إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ولا ينبئك مثل خبير﴾.

يعصه»[1]، العصيان مثبت وشرطها مركب، والجواب أن ل(لــو) دلالتين، مفعهومية ومنطوقية، فالمفهومية أن يفهم منها ومن سائر الشرطيات أنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط بكل حال، لأن ما عُلّق على شيء فالأصل أن لا يعلق على غيره، والمنطوقية أنها تدل على انتفاء شرطها، وأما التلازم بين الشرط والجزاء، فهي في ذلك لغيرها من الشرطيات، متى حصل الشرط حصل المشروط، ومتى انتفى الشرط جاز أن ينتفي المشروط، وأن يحصل إن كان له شرط آخر، وقد حصلت لأن الشرط ملزوم ولا ينفك عن الجزاء والجزاء لازم يحصل لحصول الشرط، ولا يجب أن ينتفي بانتفائه ولا يجب من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم إلا إذا ساواه نحو: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجودٌ) وإذا لم تطلع لم يوجد النهار، فحصل من الجواب أنه إنْ أُرِيْدَ بامتناع جوابها لامتناع الشرط والعكس المفهومُ فالسؤال وارد على (لو) وعلى جميع الشرطيات، وإن أريد المنطوق لم يلزم ما ذكروه.

قوله: (**للمضي**) يعني أن لوعكس أن يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخلت على ماضي أومضارع مثبت أومنفي وأجاز الفرّاء[2] استعمالها في المستقبل كـ(إن) نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا﴾ ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

---

(١) وهو قول لعمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه، والقول في شرح التسهيل السفر الثاني التكملة لابن الناظم ١٠٥٧، وشرح المصنف ١٣١، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والجنى الداني ٢٧٣، ومغني اللبيب ٣٩٣. قل المصنف في شرحه ١٣١: (ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير لأنه إذا لزم الشيء ونقيضه كان ثابتاً على كل حل لحصول الحصر).

(٢) ينظر المفصل ٣٢٠، وشرح المصنف ١٣١، وشرح الرضي ٣٩٠/٢.

ضِعَافاً خَافُوا﴾[1] والخوف مستقبل، قوله:

[٨٣٦] قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم
عن النساء ولو باتت بأطهار[2]

وبعضهم جزم بها في الشعر:

[٨٣٧] لو يشأْ طار به ذو ميعة[3] ....

[و١٤٧] قوله: (ويلزمان الفعل) يعني (إنْ) و(لو) لأنهما للشرط والشرط لا يكون إلا في الأحداث.

قوله: (لفظاً أو تقديراً) اللفظ (إن قمتَ قمتُ)، و(لو قمتَ قمتُ) والتقدير نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[4] و﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[5]

---

(١) النساء ٩/٤ وتمامها: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ٨٤ وينظر حماسة البحتري ٣٤، ونوادر أبي زيد ١٥٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٩٩/٢، ورصف المباني ٣٦٠، والجنى الداني ٢٨٥، ومغني اللبيب ٣٤٨، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢.
والشاهد فيه قوله: (ولو باتت بأطهار) حيث جاءت لو شرطية بمعنى إن صارفة المضي إلى الاستقبال.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه:
لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ
وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ٢٤٣/١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ١٠٣٩/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، وتذكرة النحاة ٣٩، والجنى الداني ٢٨٧، ومغني اللبيب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦٤/٢، والهمع ٣٤٣/٤، والخزانة ٢٩٨/١١ – ٣٠٠.
والشاهد فيه قوله: (لو يشأ) حيث جزم بـ (لو) ضرورة لأن لو موضوعة للشرط في المضي....

(٤) التوبة ٦/١٠ وتمامها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٥) الإسراء ١٠٠/١٧ وتمامها: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾.

و(لو ذاتُ سوارٍ لطمتني)[1]، وإنما لزم الحذف لدلالة مفسره عليه لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسَّر.

قوله: (**ومن ثم قيل:** (**لوأنك**) **بالفتح لأنه فاعل**) أي من أجل أن يلزم الفعل لفظاً أوتقديراً فتحت (أن) بعدها، لأنه يصير بتقدير الفعل لفاعله عند المبرد[2] والزمخشري[3] والمصنف[4]، وعند سيبويه[5] أنها في موضع الابتداء ولا تفتقر إلى خبر لسد طول الكلام مسد الخبر، كما في (ظننت أنك منطلق)، وقال السيرافي:[6] لا حاجة إلى تقدير فعل بعد (لو) لأن (أنّ) قد نابت منابه، وخبر (أنّ) الذي هوفعل لفظه نائب مناب الفعل الذي يقع بعد (لو)، فإذا قلت: (لوأن زيداً انطلق)، فكأنك قلت: (لوانطلق زيد).

قوله: (**وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض**) يعني أنّ (إن) الواقعة بعد (لو) المقدر فعله إذا كان خبرها مشتقاً أومضارعاً، وجب أن يأتي في موضعه بفعل ماض مُفَسِّر للفعل المقدر بعد (لو) فتقول: (لوأنك انطلقت) ولا تقول: (لوأنك منطلق) و(لا ينطلق) لأن الاسم لا

(١) ينظر لهذا المثل كتاب الأمثل ٣٦٨، ومجمع الأمثل ١٧٤/٢، والمقتضب ٧٧/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩١٧/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والمغني ٣٥٣ – ٨٢٧.

(٢) ينظر المقتضب ٧٧/٣، وينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

(٣) ينظر المفصل ٢٣/٣، والجنى الداني ٢٨١.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٣٤/٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

يفسّر الفعل[1].

قوله: (**فإن كان جامداً جاز لتعذره**) يعني فإن كان خبر (أنّ) جامداً غير مشتق جاز الإتيان به لتقدير الإتيان بالفعل، لأنه لا رائحة للفعل فيه مثال الجامد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[2] وقوله:

[٨٢٨]ما أحسن العيش لوأن الفتى حجر[3] ....

وقد جاء قليلاً خبر (أنّ) بعد (لو) مشتقاً أومضارعاً مثال المشتق قول كعب:

[٨٢٩] أكرم بهاخلة لو أنهاصدقت
موعودها ولو أن النصح مقبول[4]

وقوله:

---

(١) ينظر شرح الرضي ٣٩١/٢ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون عزو.

(٢) لقمان ٢٧/٣١.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وهو لابن مقبل في ديوانه ٢٧٣، وينظر الخصائص ٣١٨/١، وشرح المفصل ٨٧/١ ومغني اللبيب ٣٥٦، والبحر المحيط ١٨٦/٧، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢، وشرح الأشموني ٦٠٢/٣، واللسان مادة (لغم) ٤٤٧٩/٦، ويروى ما أطيب.

والشاهد فيه قوله: (لو أن الفتي حجر) حيث جاء خبر (أن) اسماً جامداً وذلك على سبيل الجواز.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦١، وينظر شرح الرضي ٣٩١/٢، واللسان مادة (حلل) ١٢٥٢/٢، وخزانة الأدب ٣٠٨/١١.

والشاهد فيه قوله: (لو أنّ النصح مقبول) حيث جاء خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وصفاً مشتقاً فعلاً، في حين جاءت في (لو أنهاصدقت) الخبر جملة صدقت وبذلك لا تكون (لو) شرطية بل يجوز أن تكون في الموضعين للتمني فلا جواب لها وإذا كانت شرطية فالجواب محذوف يدل عليه أول الكلام والتقدير لو صدقت أو قبلت النصح لكرمت....

[٨٣٠]ولـو أن مـا أبقيـتِ مـــني   بعُـودِ ثَمِـلم مـا تـأوّد عودهـــا(١)

وقوله مثال المضارع قوله:

[٨٣١] تَمُـدُّ بالأعنـاق أوتَلْويهـا   وتشـتكي لوأننـا نُشْـكيها(٢)

قوله: (**وإذا تقدم القسم**) شرع في تبيين حد جواب الشرط، أنــه قـد يحذف الشرط، وقد يحذف الجواب، وقد يحذفان معــاً، أمـا حـذف الشـرط فهوقليل ولا يجوز إلا مع (أنّ) شـرط التفسـير أوالنفـي ب(لا) أويكـون (كان) ويبقى معموله نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ وقوله:

[٨٣٢] ....   وإلا يعـلُ مفرقـك الحسـام(٣)

---

(١) البيت من الطويل، ونسب إلى أبي العوام بن كعب بن زهير، وإلى الحسين بن مطير وإلى كثير عزة وإلى ابن الدمينة. ينظر أمالي القالي ٤٣/١، والحماسة البصرية ١٩٣/٢، وسمط اللالي ١٨١/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٨/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه بـدر الديـن ١٠٦٥/٢، وشـرح الرضـي ٣٩١/٢، ورصف المباني ٣٥٩، واللسان ملاة (ثمم) ٥٠٨/١، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١. ويروى صدره في الرصف بغير رواية الشارح وهي:

ولو أنني عُلِّقْـتُ يـا أم مـالك   والثمام من أضعـف النبـت وادقـه

والشاهد فيه مجي (لو) حرف امتناع لوجوب.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١٧٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٨/١، وشرح الرضـي ٣٩١/٢، واللسـان مـلاة (جفا) ٦٤٦/١، وخزانة الأدب ٣٦٦/١١.

والشاهد فيه مجيء خبر (أن) فعل مضارع.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠، وينظر الأغاني ٢٣٤/١٥، وشرح التسهيل تكملة ١٠٣٥/٢، والإنصاف ٧٢/١، ورصف المباني ١٨٨، وشرح ابـن عقيـل ٣٨٠/٢، وشـرح شـذور الذهـب ٣٥٧، ومغـني اللبيب ٨٤٨ وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ – ٩٣٦، وهمع الهوامع ٣٣٦/٤ والخزانة ١٥١/٢.

والشاهد فيه قوله: و (إلا يَعْلُ) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليـه والتقديـر: (وإلا تطلقهـا يعل مفرقك).

وقوله: (إن خيراً فخير)[1] وأجاز الزمخشري[2] حذفه في غير ذلك نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾[3] قال تقديره: (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم)، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة:[4] في الزانية والزاني فاجلدوا تقديره: (إن زنيا) وأما حذفهما معاً فهوأقل من الشرط وأكثر ما يأتي مع (لا) نحو: (اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا) وقد تأتي في غيرها قوله:

[٨٣٣] قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً قالت وإن[5]

قيل: هوضرورة، وأما حذف الجواب فهوكثير ولا يختص ب(إن) لكنه يلزم أن يكون الشرط ماضياً أومنفياً وقيل: ليس بلازم وعليه:

[٨٣٤]لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي أن بيتي أوسع[6]

ولابد في حذفه من قرينة معنوية أولفظية فالمعنوية نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾[7] أي فافعل، واللفظية

(١) سبق تخريجه.
(٢) ينظر الكشاف ٢/٢٠٧.
(٣) الأنفل ٨/١٧ وتمامها: ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى...﴾.
(٤) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الأول ٣٤٦.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف، وينظر في معاني القرآن للفراء ١/٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٣٧ ٣/١١٠٦، وشرح الرضي ٢/٣٩٤، وخزانة الأدب ١٠/٦٧ – ٧٠، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٧، وشرح الأشموني ٢/٤٩٦. ويروى واسع بدل أوسع.
والشاهد فيه قوله: (لئن) حذف جواب الشرط مع أن الشرط ليس ماضياً ولا منفياً.
(٧) الأنعام ٦/٣٥.

مع الشرط والقسم والمبتدأ أوما في حكمه، وهوالفاعل، أما الشـرط فـإذا اجتمع شرطان فصاعداً، فإن كان على وجه التبعية كان الجزاء للجميع في العطف نحو: (إن تأتني وإن تكرم ولدي أكرمك) وفي البدل للثـاني نحـو: (إن تأتني إن [ظ١٤٧] تلمم بي أكرمك) وفي التأكيد للأول نحو: (إن تأتني إن تأتني أكرمك) وإن لم يكن فإن صلح جعل الثاني جزاءً للأول، وقصـد جعل الشرط الثاني جواباً للأول والثاني والثالث، ودخلـت الفـاء علـى الجواب نحو: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(١) وإن لم يصلح ولم يقصد أن يكـون جـزاءً لـه، كـان الجـزاء للأول وحذف جزاء الثاني، وقُدِّر مثل جزاء الأول، وما حذف جزاءه لزمه المضي لفظاً أومعنى، ولم تدخل الفاء على الشـروط بالمتوسـطة نحـو: (إن أعطيتك إن سألتك إن وعدتك تعيدني حراً وهذه الشروط المتوسـطة إن كـانت مترتبـة علـى الأول فبودلـت واقعـة في محـل إن، هـذه الشـروط المتوسطة إن كانت مترتبة على الأول الحال لم يقـع العتـق إلا بمجموعهـا وإن لم يترتب عتق بكل واحدة منها.

وأما الشرط مع القسـم أومـع المبتـدأ أوالقسـم مـع المبتـدأ فحـاصل الكلام فيها أن الشرط لا يلغي متقدماً ولا متوسطاً، ويجب إلغاؤه متأخراً، والقسم لا يلغي متقدماً ويجوز إلغاؤه متوسـطاً ويجـب والمبتـدأ لا يلغـى متقدماً ولا متوسطاً ولا متأخراً، ومعنى الإلغاء لا يكون للقسم والشـرط جوابٌ ملفوظ، وأما التقدير فلابد منه فإمـا أن يجتمـع الثلاثـة، أواثنـان

---

(١) البقرة ٣٨/٢ وتمامها: ﴿قلنا اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم مني...﴾.

منها الشرط لتأخره، وإن تقدم الشرط وجوابه نحو: (إن تـأتني إنـك والله) ألغي فيها القسم لتأخره، وإن توسط القسم بين الشرط وجوابه، فاعتبـار الشرط واجب لتقدمه، ولكن في القسم وجهان، إلغاؤه لتوسطه وجعـل الجواب للشرط واعتباره بـأن يجعلـه ومـا بعـده جـزاءً للشـرط، وتدخـل الفاعلية وما بعده جواب له نحو: (إنْ أتيتـني فـوالله لآتينـك) وإن توسـط الشرط بين القسـم وجوابـه، نحـو: (والله إن أتيتـني لآتينـك) وهـي الـتي ذكر المصنف[1].

قولـه: (**وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضي**[2] **لفظاً أومعنى**) يعني إذا تقدم القسم على الشرط حذف جواب الشـرط، وكان الشرط ماضياً لفظاً نحو: (والله إن أتيتني لآتينك) أومعنى، وهوحيث يُنفى ب(لم)، نحو: (والله إنْ لم تأتني لآتينك) وإنما التزم فيـه المضيُ لفظـاً أومعنى، لأنه لوكان مضارعاً عَمِلتْ فيه (إنْ) وإذا عملت في الشرط لزم أن تعمل في الجـزاء، ولا تحـذف لأن عملهـا في الشـرط يقتضـي قوتهـا، ومنهم مَنْ لم يوجب مضي الشرط بل جعله مختاراً.

قوله: (**وكان الجواب للقسم**[3] [**لفظاً أومعنـــى مثـــل**: (والله إن

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٢.

(٢) في الكافية المحققة الماضي بدل المضي.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٩٢/٢: (وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة: وهي أن أداتي القسم والشرط وأصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى، ثم إن كلا منهما لكثرة اسـتعمالهم لـه – وبعده عن جوابه – وبعدهما عما يؤثر أن فيه أي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغي باعتباره أي لا يكون في الجوابين علامتاهما... أما الشرط فنحـو: (آتيـك إن أتيتـني)، وأمـا القسم فنحو: (زيد والله قائم)، و (زيد قائم والله) فيضعف أمرهمـا – ويصـيران بحيـث لا جـواب

أتيتني)، و(إن لم تأتني لأكرمْتُك)، وإن توسط بتقديم الشرط أوغيره جاز أن يعتبر، وأن يلغى كقولك: (أنا والله إنْ تأتني آتــــك) و(إن أتيتني والله لآتينّــــك)][1] وذلك لأن الجواب، يتعذر أن يكون لفظه للقسم والشرط معاً لأن جواب القسم مؤكداً وجواب الشرط مجزوماً، فلما قدم القسم دلّ على العناية بــه، فجعل الجواب لـه لفظاً ومعنى والشرط معنى، فقط لتعذر اللفظ، والدليل على اعتبار الشرط معنى، أن اليمين عليه وهوشرط للإتيان في قوله: (والله إن تأتيني لآتيــك) ولعدمه في قوله: (والله إن لم تأتني فــإني لآتينّك) ومثل بمثالين الأول للماضي لفظاً، والثاني للماضي معنى، والفرّاء[2] أجاز اعتبار الشرط وإلغاء القسم لأن الشرط مؤسس والقسم مؤكد، وحذف جوابه أكثر من حذف جواب الشرط، واحتج بقوله:

[٨٣٥] لئن مُنيتَ بناعن غِبَّ معركة
لا تُلْفنا عن دماء القوم ننتفل[3]

لهما – فلا يكون لهما جواب لفظاً ثم قل... فالذي يتقدم على الشرط جوابه...لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دورانا في الكلام).

(١) زيادة في نسخة الشارح عن الكافية المحققة.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٦/٢، والبحر المحيط ٧٥/٦.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، وينظر معاني القرآن للفراء ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٨/٢ – ٥١٩، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، والبحر المحيط ٧٥/٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠٨، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/١١، وننتفل أي نتملص ونتخلص.
والشاهد فيه قوله: (لئن منيت... لا تلفنا) حيث اجتمع الشرط والقسم، الشرط في قوله (إن منيت)، والقسم في دلالة اللام عليه فهي موطئه له، وكل منهما يستدعي جواباً فترجح جواب الشرط ولذلك جزم تلفنا لأن أصلها تلفينا.

بجزم (لا تُلْفنا) وإن كان المجتمع الشرط والمبتدأ أوما في حكمه وهوالفاعل، فإن لم يتقدم الشرط وجزاؤه على المبتدأ نحو: (إن يأتني عمروأُكْرِمْه زيد) وجب فيه اعتبارهما باعتبار الشرط، بأن يُجْعَل ما بعده جزاؤه، واعتبار المبتدأ بأن يُجعلَ الشرط وجزاؤه مُخبراً عنه وهومتقدم رتبة، والضمير عائد إليه تقديره: (زيد إن يأتني عمروأُكْرِمْه)، وإن تقدم المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، لأن جزاءه لا يتقدم، نحو: (زيد يأتيك إن تأته) وإن توسط الشرط بين المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، فإن كان خبر المبتدأ يصلح جواباً للشرط اعتبرا معاً، نحو: (زيد إن تأته يأتك)، فالشرط وجوابه خبر للمبتدأ، وجواب الشرط ما بعده، وقد[و١٤٨] أجيز إلغاء الشرطُ وجُعل ما بعده خبراً للمبتدأ، ولا يجزم، وإن لم يصلح، وذلك حيث يكون مفرداً نحو: (زيدٌ إنْ أتيته جوادٌ) أُلغي الشرط وكان فعله ماضياً كما تقدم، وإن توسط بين المبتدأ والشرط وجوابه، وجب اعتبارهما ولَزِمْت الفاء في المبتدأ، نحو: (إن أتيتني فزيد يكرمك) فالفاء وما دخلت عليه جواب للشرط وما بعد المبتدأ خبرٌ له، وإن كان المبتدأ والقسم، فإن تقدم المبتدأ وخبره، نحو: (زيد قائم والله) وجب إلغاء القسم، لأن جوابه لا يتقلمه، وإن تقّدم القسم وجوابه، نحو: (والله لأضربنّه زيدٌ) اعتبرا معاً، فما بعد القسم جواب له، والقسم وجوابه خبرٌ للمبتدأ متقدمٌ عليه تقديره: (زيد والله لأضْربنَّه)، وإن توسط القسم بين المبتدأ وخبره، نحو: (زيدٌ والله يقوم) وجب اعتبار المبتدأ.

ولك في القسم وجهان فصيحان، إلغاؤه وجعلُ ما بعده خبراً للمبتدأ، أواعتباره بأن يُجعلَ هووما بعده خبراً للمبتدأ، وقد يَدخُل على ما بعده فتُلغى به، وتجعل جواباً له بخلاف الشرط، فإلغاؤه ضعيف، ومنهم مَنْ منع مِنْ جَعل القسم متوسطاً خبراً للمبتدأ لأنه إنشاءٌ، وإن توسط المبتدأ بين القسم وجوابه دخلت اللام على المبتدأ، وكان جواباً للقسم، وما بعده خبراً عنه، نحو: (والله لزيدٌ قائم)، وكذا في الفاعل نحو: (والله لقد قام زيد)، وأما إذا اجتمع المبتدأ والقسم والشرط فإن تقدم المبتدأ ففيه ستُ صور:

الأولى: تقدم المبتدأ أوخبره ثم القسمُ ثم الشرط، نحو: (زيد يقوم والله إن تطعه) وجب اعتبار المبتدأ وما بعده خبره، وإلغاء الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان لتوسطه فإن اعتبر دخلت اللام على الشرط، وإنْ لم يُعْتَبَرْ لم تدخل.

الثانية: توسط الخبر بين القسم والشرط، نحو: (زيد يقوم والله إنْ تُطعه) اعتبر المبتدأ وأُلغي الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان، فإن اعتبر دخلت اللام على خبر المبتدأ، وكانت الجملة القسميّة خبراً للمبتدأ، وإن أُلغي جُعل ما بعد القسم خبراً عن المبتدأ.

الثالثة: تأخر الخبر بعد الشرط، نحو: (زيدٌ والله إنْ تُطعه يَشْكُرك) جاء إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، ويكون الجوابُ خبراً للمبتدأ، وجاز اعتبار القسم لتقدُّمه على الشرط بشرط دخول اللام على الشرط

والجواب، نحو: (زيدٌ والله لئن أعطيته لَيَشْكرنَّك) وجاز اعتبار الشرط فيُجزم الجواب على القسم، وجاز اعتبارهما معاً، وتدخل اللام في الشرط ويجزم الجواب وتكون الجملة خبراً عن المبتدأ.

الرابعة: تقدمُ الشرط على القسم، نحو: (زيدٌ إنْ تُعطه والله يَشْكُرُك) فإن قدمتَ خبر المبتدأ عليهما أُلغي القسم لتأخره، وجاز في الشرط الاعتباران دخلت الفاء على القسم وهوالفصيح، والإلغاء إن لم تدخل، وإن توسط الخبر بين الشرط والقسم أُلغي القسم لتأخره، واعتبر الشرطُ إن دخلتِ الفاء، وأُلغي إنْ لم تدخل، وإن تأخرَّ الخبر جاز إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، وكان الجواب خبراً عن المبتدأ، واعتبارهما معاً حيث يجتمع القسم والشرط لتوسطهما وكان الجواب خبراً عن المبتدأ واعتبارهما معاً حيث يجتمع الفاء واللام، واعتبار الشرط وحده، إن دخلت الفاء على القسم واعتبار القسم وحده إن دخلت اللام، ونون التوكيد على الجزاء، وإذا اعتبرا أوأحدهما كانت الجملة خبراً عن المبتدأ، وإنْ تقدم القسم ثم المبتدأ ثم الشرط، فإن تقدَّم جوابه عليهما، نحو: (والله ليشكرنَّك زيدٌ إنْ تُعطه) كان الجواب للقسم، ووجب دخول أداة القسم على الجواب، وأُلغي الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه، وهوفي حكم المتقدم، تقديره: (زيدٌ والله ليشْكُرنَّك إنْ تُعطه) كان الجواب للقسم ووجب دخول أداة القسم على الجواب وأُلغي الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه وهوفي حُكم المتقدم، تقديره: (زيدٌ والله ليشْكُرنَّك إنْ

تُعطه) وإن توسطَّ الجواب دخلت اللام على المبتدأ، وكانت الجملة جواباً للقسم وخبر المبتدأ (إن تعطه يشكُرك) وأُلغي الشرط، وإن تأخرّ عليهما اعتبرُت كلُّها وكانت الجملة كلها جواباً للقسم وما بعد ذلك خبر عنه، ويشْكُرْك تُجزم جواباً للشرط، وإنْ تقدم القسم بعد الشرط على المبتدأ، فإن تقدم جواب [ظ ١٤٨] القسم عليهما كانت الجملة كلها جواباً للقسم، والقسم وجوابه والشرط خبراً عن المبتدأ متقدم عليه، وأُلغي الشرط لتأخره في التقدير، وإنْ توسطّ الجواب بينهما لَزمتْ اللام الشّرط، وكان الشّرط والجواب جواباً للقسم، ويجوز اعتبار الشّرط والجوابِ الذي بعده، ويجوز إلغاؤه، ويجب اعتبار المبتدأ وما قبله خبره، وإنْ تأخَّر الجواب وجب اعتبار القسم والمبتدأ، وجاز اعتبار الشّرط وإلغاؤه، فمع اعتبار الجميع تدخل اللام على الشرط ويُجزم الجواب الشرط، وتكون الجملة خبراً عن المبتدأ، وإن تقدّم الشرط ثم المبتدأ ثم القسم، فإن تقدم الشرط عليهما، نحو: (إنْ تُعطه يشكرك زيدٌ والله) كان الجواب للشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، وأُلغي القسم لتأخره، وإن توسطّ بينهما وجب إلغاء في المبتدأ وكان جواب الشرطِ والجزاء خبراً للمبتدأ وأُلغي القسم لتأخره، وإن تأخر عنهما جاز اعتبارهما معاً ويكون المبتدأ وخبره جواباً للشرط، وتلزم الفاء، وما بعد القسم وجوابه وتلزم اللام والقسم وجوابه خبراً للمبتدأ، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه وإن ولي الشرط القسم، فإن تقدم جزاؤه على القسم والمبتدأ نحو: (إنْ تعطه يشكرك والله زيدٌ) كان الجواب للشرط والجملة خبرٌ عن المبتدأ، ويجوز في القسم وجهان، فإن اعتبرته أدْخلت اللام على المبتدأ، وإن

توسط الجزاء جاز اعتبار الجميع، ويكون القسم وجوابه جزاء للشرط، ويلزم القسم الفاء واللام في الجواب، والجملة كلها خبرٌ عن المبتدأ، ويجوز إلغاء لتوسطه، فلا تدخل الفاء ويُجزم الجواب للشرط، وإن تأخر الجواب جاز اعتبار الجميع أيضاً، وتكون الجملة التي بعد الشرط كلّها جزاءً له، ويلزم القسم الفاء، وما بعد القسم جوابه، وتلزمه اللام وما بعد المبتدأ خبرهُ...

فصح لك من المسائل مع اجتماع الثلاثة ثماني عشرة مسألةً، ومع اجتماع الاثنين اثنتا عشرة مسألة، لأنها ثلاثة أقسام، وفي كلٍّ قسم أربعُ مسائل، وثلاث في أربع اثنتا عشرة.

قوله: (**وتقدير القسم كاللفظ**) يعني أنه قد يحذف القسم ويقدر ويثبت له ما يثبت للملفوظ به من الاعتبار والإلغاء بشرط أن يمنع مانع من إجراء اللفظ على ظاهره، وأن يكون ثمَّ ما يصلح جواباً للقسم، نحوقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ (١) فثّم دليلان على تقدير القسم: دخول اللاّم الموطئة، وسقوط الفاء مع عدم الجزم في (لا يخرجون) وفي قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (٢) دليل وهوعدم دخول الفاء على إنكم.

---

(١) الحشر ١٢/٥٩، وتمامها: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولنّ الأدبار ثم لا ينصرون﴾.

(٢) الأنعام ١٢١/٦، وتمامها: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لَفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾.

قوله: (وأمّا) إنما عدّها من حروف الشرط، لأنّ فيها معناه بدليل لـزوم الفاء في خبرها، ولا يجوز حذفها إلا إذا كـان جوابهـا محكيـاً بـالقول نحـو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [1] أوفي ضرورة شعر، نحو:

[٨٣٦]فأمـا القتـالُ فـلا قتـال لديكـم [2] ....

قوله: (للتفصيل) يعني تفصيل ما أجمله المخاطب، نحوقولك: (أمـا زيـدٌ فقائم وأما عمروفقاعدٌ)، وليس التفصيل فيها لازم على الأصـح، بـل لا مانع من أن نقول: (أما زيدٌ فقائم) وتسكت، قال تعالى: ﴿فَأَمَّـا الَّذِيـنَ فِي قُلوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [3] تقديره: (وأما الراسخون في العلم فيقولون: فحذفت الفاء من (يقولون) لأنّ حذفها جائز عندهم في السعة.

قوله: (والتُزم حذف فعلها) يعني شرطها لأن الأصل عنـد سـيبويه [4] في قولك: (أما زيد فقائم)، (مهما يكن من شيء فزيد قائم) [5] فلمـا كـثر استعمالها في الكـلام، ودَوْرُهـا لأنهـا موضوعـة للتفصيـل وهويسـتدعي تكرارها، أرادوا تخفيفها، فالتزموا حذف شرطها وهو: (يكنْ من شيء) ثم حذفوا (مهما) وعوّضوا عنها (أمّا) لأنها أخف فصار الكـلام، (أمـا فزيـد

(١) آل عمران ١٠٦/٣، وتمامها: ﴿يوم تَبْيَضُّ وجوه وتسود وجوه، فأما الذين اسْـودت وجُوههـم أكفـرتم بعـد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٥.

(٣) آل عمران ٧/٣، وتمامها: ﴿... فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلـه ومـا يعلـم تأويلـه إلا الله والراسخون في العلم...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٥/٤.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٢٢.

قائم) فعوضوا مكان الشرط جزاءً، مما بعد الفاء وهو(زيدٌ) واتصلت الفاء بقائم، فصار: (أما زيد فقائم) وهذا التفسير الذي ذكر سيبويه[1] تفسير الإعراب لا تفسير معنى، لأن (مهما) اسم للمجازاة و(أما) حرف للتفصيل[2] وقال [و١٤٩] بعضهم: الأصل (أمّا إنْ يكن شيء فزيد قائم) أي إنْ يقع شيء أيّ شيءٍ كان فهويقتضي قيام زيد بكل حال، وقال الكوفيون: أصل (أما) أنّ ما فأدغمت النون في الميم كما في: (أمّا أنت منطلقاً) لأنهم يجيزون في أن المفتوحة أن تكون شرطية.

قوله: (**وعُوِّضَ بينها وبين فائها جزءٌ مما في حيزها**)[**مطلقاً وقيل**][3] يعني أنهم لما حذفوا شرط (أما) أرادوا أن يأتوا بشيء في موضعه ليسدَّ مسدَّه، ولأنه يلي أداة الشرط وهي (أما) أداة الجزاء وهي (الفاء) فعوضوا مكانه زيداً الذي بعد الفاء ونقلوه إلى ما قبلها واتصلت الفاء بقائم، وهوجزء مما في حيزها، أيْ مما بعد الفاء، والذي بعدها إنْ كان اسم فالمتقدم وهوالجزء الأول، وإنْ كان فعلاً فالمتقدم هوالجزء الثاني وهو: إما مفعول أوفاعل مقدم، ولا يتقدم على الفاء إلا جزء واحد مما في حيزها ولا يصح تقدم جملة ولا جزءين لأنا نقول: (أمّا زيد طعامك آكل).

قوله: (**وهومعمول لما في حيزها مطلقاً**) [**أما يوم الجمعة فزيدٌ**

(١) ينظر الكتاب ٥٩/٣، وينظر المفصل ٣٢٣، وشرحه لابن يعيش ١١/٩، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/٢.
(٢) ينظر الكتاب ٢٦٧/١.
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

منطلق](١) اختلف في الواقع بعد (أمّا) على ثلاثة مذاهب،

الأول: للمبرد(٢) أنه جُزء مما في الفاء معمول بـه، وإنما قُـدم للعـوض والتنبيه على أنـه جنسه المراد بـالتفصيل واختـاره المصنـف(٣)، وقولـه: (مطلقاً) يعني سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم نحـو: (أمـا زيـدٌ فـإني أُكرِمُهُ) أولم يكن نحو: (أما زيد فقائم).

الثاني قوله: (**معموله المحذوف مطلقاً**) يعني أنه جملة مستقلة عاملها محذوف، وما بعد الفاء جملةٌ أخرى، تُقـدَّر لكـل جملـة مـا يليـق بهـا مـن العوامل، إن كان المعَّوض معمولاً قُدِّرَ له فِعْلٌ متعدٍ، وإن كان مرفوعاً قُدِّر له رافع والجملة الأخرى يُقدَّر لها مبتدأ وإن كان بعد الفاء اسماً أومفعولاً، إن كان بعدها فعلاً.

الثالث للمازني(٤) التفصيل وهوقوله: (**وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن الثاني**) يعني إنْ كان [ما] بعد الفـاء [مـا](٥) يمنـع من العمل فيما قبلها، وذلك حيث لا يتقدم معمولـه عليـه، أويكـون لـه

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر المقتضب ٦٩/٢، وشرح الرضي ٤٠٠/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣٢.

(٤) قال الرضي في شرحه ٤٠٠/٢: ذهب المازني إلى أنه إنْ لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كـ (إن) و (ما) أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو: (أمـا زيـداً فأنـا رجل ضارب)، أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام نحو: (أما درهما فعندي عشرون) أو كون العـامل مع نون التوكيد نحو: (أما زيداً فلأضربنّ) أو صلة نحو: (أما القميص فإن تلبس خيرٌ لك).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

الصدر نحو: (أما زيدٌ فإنه قائم) لم يجز التقدم لأن (إنْ) لها الصدر، ولا يتقدم معمولها عليها فيكون ما بعد الفاء جملةً مستقلة كالقول الثاني، وإن كان لا يمنع ما بعد الفاء من العمل فيما قبلها فالكل جملة واحدة كالقول الأول نحو: (أمّا زيدٌ فقائم).

(**وأما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق**) قال ابن الحاجب:[1] ولو نظر المفصِّلون كلَّ النظر لعلموا أنّ الباب كله من هذا القبيل، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولابُدَّ منها، ولا فرق بين (أمّا يوم الجمعة فزيدٌ منطلق) وبين (أمّا يومَ الجمعة فإنَّ زيداً منطلقٌ) فإنْ زعموا أنَّه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذِكر ما هوالمقصود منهما فلا بَعُدَ أنْ يخالف في غيرها [مما ذكروه][2] لغرض، ويعني بالغَرضِ: الاهتمام بتقديم الاسم.

---

(١) ينظر شرح المفصل ١٣٢.

(٢) زيادة مذكورة في شرح المصنف ويقتضيها السياق.

حرف الردع

قوله: (حرف الردع (كلاّ)[1] وبمعنى حقّاً)[2] يعني أن لـ (كلاًّ) معنيين، أحدهما الردْع والزجر، وذلك حيث يكون ما قبلها منكراً، قال تعالى: ﴿رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا﴾[3] أي ليس الأمر على ما ذكرت، وكذلك إذا قيل: فلاناً شتمك،كلا أي ارتدع، وقد تكون لنفي الإجابة نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾[4] أيْ لا تجاب، وهل يوقف عليها إذا كانت للردع أولا ؟ حكي عن ثعلب[5] أنه لا يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة فيما بعدها، وحكي عن ابن برهان[6] أنه يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها بمعنى انتبه، إلا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[7] فإنه لا يوقف عليها [ظ١٤٩] دون القسم، وحكي عن

---

(١) ينظر الكتاب ٢٣٥/٤، والمفصل ٣٢٥، وشرح المصنف ١٣٣، وشرح الرضي ٤٠٠/٢، ورصف المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٥٧٧ وما بعدها، والمغني ٢٤٩ وما بعدها.

(٢) في الكافية المحققة زيادة وهي (وقد جله).

(٣) الفجر ١٦/٨٩ – ١٧، وتمامها: ﴿وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن كلا بل لا تكرمون اليتيم﴾.

(٤) المؤمنون ٩٩/٢٣–١٠٠، وتمامها: ﴿... كلا إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٦) ينظر رأي ابن برهان في شرح المفصل ١٦/٩، وهو موافق لرأي ابن برهان دون أن ينسبه إليه.

(٧) المدثر ٣٢/٧٤.

الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة[1] أنها إذا انقطعت عما بعدها وُقف عليها، وإن اتصلت لم يُوقف، المعنى الثاني بمعنى (حقاً) وتكون اسماً وبُنيت حملاً على التي للردع، ويجوز أن يجاب بما يجاب به القسم نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ﴾[2] ومنهم من قال بحرفيتها على كلا المعنيين، وأنكر الزمخشري[3] أن تكون بمعنى (حقاً)، وقال هي للردع أينما وردت.

---

(١) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية السفر الثاني ورقة ٢٥٢.

(٢) العلق ٩٦/٦.

(٣) ينظر الكشاف ٤/٧٣٨، واستعرضت كل الآيات التي فيها كلا عند الزمخشري وكلها تؤكد ما ذهب إليه الشارح من أنها للردع والزجر.

تاء التأنيث الساكنة

قوله: (**تاء التأنيث الساكنة**)[1] يحترز من المتصلة بالأسماء جامدها كـ(طلحة) و(فاطمة)، ومشتقاً كـ(قائمة) فإنها متحركة، وإنما حُرِّكَتْ، لأنها لما اتصلت بالاسم المعرّف صارت كالجزء منه، فجعل إعرابه عليها، فإن قيل: نزلت من الفعل منزلة الجزء منه فجعلت فتحته عليها، أجيب بأن دخولها على الاسم أقوى، لأنها تدخل على مؤنث، ودخولها على الفعل لتأنيث فاعلها فقط، وأما الأفعال فهي مذكرة وكان الأولى ألا يحترز عن متحركة لأنه في تعداد الحروف وهما حرفان معاً، أجيب بأنّ المتحركة قد صارت كالاسم لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة فلم يذكرها، وقيل: خُصَّ الساكنة بالذكر لما كان سيُرْدِفُها فيها بحكمٍ لها خاصٍ، وهوقوله: (**كان ظاهراً غير حقيقي فمميز**) وقال الإمام المؤيد بربِّ العزة يحيى بن حمزة: لأن كلامه فيما يختص بالأفعال.

---

(١) قل المرادي في الجنى ٥٧: وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع وجواز في مواضع.... وتتصل به متصرفاً وغير متصرف ما لم يلزم تذكير فاعله كـ (أفعل) في التعجب، و (خلا) و (عدا) و (حاشا) في الاستثناء، وحكم هذه التاء السكون...).
للتفصيل: ينظر رصف المباني ٢٣٦، والجنى الداني ٥٧، والمغني ١٥٧، وشرح الرضي ٤٠١، وشرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٧٥/١ وما بعدها.

قوله: (**وتلحق الماضي لتأنيث المسند إليه**)[1] إنما أُلْحِقتْ به للتنبيه من أول الأمر على تأنيثِ الفاعلِ نحو: (قامت هندٌ) ولأن تأنيث الفاعل غير موثوق به، إذ قد يشارك المذكر المؤنث، نحو(علاَّمة) ويسمى المذكر بمؤنثٍ، وإنما اختصّت بالماضي دون المضارع، لأن حروف المضارعة كافية في الدلالة على تأنيث الفاعل.

قوله: (**فإن كان ظاهراً**) يعني الفاعل يحترز من المضمر نحو(الشمس طلعت) فإنه يجب مطابقته لفاعله.

قوله: (**غير حقيقي**) يحترز من الحقيقي فإنه تجب فيه المطابقة نحو: (قامت هند).

قوله: (**فمميز**)[2] يعني أنه يجوز لك التذكير والتأنيث في الفاعل غير الحقيقي، نحو: (طلعت الشمس) و(طلع الشمس) وقد تقدم تفصيل ذلك.

---

(١) أي لتأنيث الفاعل أو نائبه.

(٢) قل ابن مالك في ألفيته:

وتاء تأنيثٍ تلي الماضي، إذا ... كان لأنثى كـ(أبت هندُ)

وإنما تلزم فِعْلَ مضمر ... متّصل أو مفهم ذاتَ حر

قل ابن عقيل في ٤٧٦/١: إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي... ثم قل: لكن لها حالتان: حالة لزوم وحالة جواز، وتلزم في موضعين:

١- أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي نتقول: هندٌ قامت والشمس طلعت.

٢- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث نحو: قامت هند....

قوله: (**وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف**)[(١)] يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهرةٍ فإلحاق علامة التثنية وجمع المذكر والمؤنث، قيل الظاهر ضعيف نحو: (قاما الزيدان) و(قاموا الزيدون) و(قمن الهندات) كعود الضمير إلى غير مذكور متقدم من غير فائدة، وللزوم أن يكون للفعل فاعلان، وإنما ألحقت علامة التأنيث قبل الفاعل بخلاف علامة التثنية والجمعين، لأنك تعرف التثنية والجمعين من لفظ المثنى والمجموع، وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث نحو: (جاءني علاّمةٌ نسابه) وأجاز بعضهم إلحاق العلامة في التثنية والجمعين ورواها سيبويه[(٢)] والبصريون لغة قوم من العرب واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(٣)] وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[(٤)] وقولهم: (أكلوني البراغيث)[(٥)]، وقوله:

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٧٦/١ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٣/١.

(٣) الأنبياء ٣/٢١ وتمامها: ﴿لاهيةً قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾.

(٤) المائدة ٧١ وتمامها: (وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون).

(٥) ينظر هذا القول في: الكتاب ٢٠٩/٣، والأصول ٧١/١ ١٣٦ – ١٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٤/١، ٧٠١/٢. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠١/٢: (إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلها، ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفاً، وقبل المذكرين واواً، وقبل الإناث نوناً على أنها حرف مدلول بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي ومنها قول بعض العرب: أكلوني البراغيث، وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار...).

[٨٢٧] رأين الغواني الشيب لاح بمفرقي

فـأعرضن عـنى بـالخلود النواضـر[1]

وتأول الجمهور ما ورد من ذلك، واختلفوا في تأويلـه، فقـال بعضهـم: هي ضمائر وما بعدها بدل منها بدل ظاهر مـن مضمـر، وضعـف بعـود الضمير إلى متأخرٍ لفظاً ورتبة، وقال بعضهم: الظـاهر مبتـدأ، والضمـير وفعله خبر عنه متقدم، وضعف بأن الخبر لا يتقـدم علـى المبتـدأ إذا كـان فعلاً له، خلافاً للكسائي والكوفيين، وقال بعضهم: هي حروف وليسـت بضمائر أتي بها للدلالة على أحوال الفـاعلين، كمـا أتـي بتـاء التـأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك.

(١) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن عبد الله العتبي في الأغاني ١٤/١٩١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٠٤، ٢/٧٠٣، وشرح شذور الذهب ٢٠٦، وشرح ابن عقيل ١/٤٧١، والمقاصد النحوية ٢/٤٧٣، وشرح الأشموني ١/١٧١.
والشاهد فيه قوله: (رأين الغواني) حيث اتصل بفعل (رأين) ضمير الفاعل وهو نون النسوة مع ذكر الفاعل الظاهر (الغواني) على لغة أكلوني البراغيث....).

التنوين

قوله: (**التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر** [و١٥٠] **لا لتأكيد الفعل**) فقوله: (نون)[1] جنس يعمُّ جميع النونات أصلية كانت أوزائدة، متحركة أوساكنة، أُوْلى أووسطى أوأُخرى، وقوله: (ساكنة) خرجت المتحركة سواء كانت أصلية كـ(حسن) من الحُسْن، أوزائدة كـ(ضيغن) و(رعشن) أولى ويعني بقوله: (ساكنة) في الأصل، وإلا فقد تحرك لالتقاء الساكنين، وقوله: (تتبع حركة الآخر) أنها تأتي بعد حركته، خرج ما كان أولى أووسطى مطلقاً، وما كان آخره لا يتبع حركة الآخر كنون (لدن) و(لم يكن) ومعنى تبعته حركة الآخر، أنها تأتي بعد حركته إذا حرك، ولا تأتي في الوقف، قوله (لا لتأكيد الفعل) يحترز من نوني التأكيد، فإنهما زائدتان تتبعان حركة الآخر نحو: (ضربن يا زيد اضرْبِنَ يا هند واضربُن يا رجال لكنها للتأكيد).

قوله: (**وهوللتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم**) يعني أن أقسام التنوين خمسة، فتنوينُ التمكين ما دلّ على أمكنية الاسم،

(١) ينظر مادة (نون) في اللسان ٤٥٨٦/٦.

وهويكون في الأسماء المنصرفة كـ(زيدٍ) و(رجل)، وغير المنصرفة إذا نُكِّرَت نحو(رُبَّ إبراهيم لقيت) على الأصح، وزعم بعضهم: أن تنوين رجلٍ للتنكير، وأما تنوين التنكير فهواللاحق بآخر الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، كالأصوات وأسماء الأفعال، نحو: (غاقٍ) و(يا) و(صهٍ) و(سيبويهٍ) آخر، وأما تنوين العوض فقد يكون عن حرفك(جوارٍ) و(قاضٍ) على مذهب سيبويه[١]، وأما المبرد[٢] فقال: هوعوضٌ عن الإعلال وقد يكون عن كلمة (كل) و(بعض) قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[٣] أي كل ونحو: (قبلُ) و(بعدُ) إذ لم يبق المضاف، وقد يكون عن جملة نحو: (يومئذ) و(ساعة إذ) و(حينئذٍ)، لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجمل، وأما تنوين المقابلة فهوالداخل في جمع المؤنث السالم علماً كان أوغير علم، كـ(مسلمات) و(عرفات)، لأنهم قابلوا به نون جمع المذكر السالم، وجعل الزمخشري[٤] والربعي[٥] تنوين المؤنث السالم علماً كان أوغير علم تنوين تمكين، كـ(زيدٍ) و(عمرو)، ورد بأنه غير منصرف إذا سُمِّي به للعلمية والتأنيث، فيلزم زوال التنوين إذا كان للتمكين، وأجيب بأن التأنيث غير مُعتَبرٍ، لأن التاء فيه للجمع، وتاء التأنيث قد سقطت، وهي لا تعتبر وقال الزمخشري: و(عرفاتٍ) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم

(١) ينظر الكتاب ٢٠٦/٤.
(٢) ينظر همع الهوامع ٤٠٦/٤.
(٣) البقرة ٢٨٥/٢.
(٤) ينظر المفصل ٣٢٨، وشرحه لابن يعيش ٢٩/٩.
(٥) ينظر الهمع ٤٠٦/٤.

﴿مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[1] علم للموقف مُسَمّىً بجمع كـ(أذرعات)، وصُرِف لعدم اجتماع علتين، لأن التاء والألف علامة لجمع المؤنث، وهما مانعتان من تقدير التاء، كما أن التاء هي عوض عن الواوفي (بنت) و(أخت) مانعة من تقدير تاء التأنيث، واعتُرِضَ بأنها بدل عن تاء التأنيث نائبة منابها، بدليل انفتاح الكلمة لها بخلاف (بنت) و(أخت) فما قبل التاء فيهما ساكن، وأجيب بأن انفتاح الآخر للألف لا للتاء، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة: [2] ما كان علماً من هذا الجمع فتنوينه للمقابلة، وما كان نكرة فتنوينه للتمكين. وأما تنوين الترنم[3] فهواللاحق بالقوافي الشعرية، وهويخالف التنوينات بأمرين أحدهما: أنه عكسها، لا يكون إلا في الوقف، وهي لا تكون إلا في الوصل، الثاني: أنه يدخل الأسماء معربها ومبنيها ومعّرفها ومنكرها، والأفعال والحروف وسائر ما تختص به الأسماء، وهوضربان أحدهما: يلحق القوافي المطلقة، وهي التي آخرها ألفاً وواواً وياءً فالألف نحو:

[٨٣٨]يا صاح إن هاج الدموع الذُّرَّفَن[4] ....

[٨٣٩] .... من طلل كالأتحمي أنهجن[5]

---

(١) البقرة ١٩٨/٢، وينظر المغني ٤٤٥.

(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٦٥.

(٣) ينظر المغني ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ وما بعدها، والكتاب ٢٠٧/٤، وشرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٤) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٧، وينظر الكتاب ٢٠٧/٤، ويروى فيه ما هاج بدل إن هاج. والخصائص ١٧١/١، والمقاصد النحوية ٣٦/١.

والشاهد فيه: وصل القافية بالنون للترنم كما وصلت بحروف المد واللين للترنم أيضاً.

(٥) الرجز للعجاج وينظر المصادر في الشاهد السابق.

[٨٤٠] يـا أبتـا علـك أوعســاكا[١] ....

ففي (الذرفن) دخل على المعرف، وفي أنهجاً على الفعل، وفي عســاكاً على المضمر المبني، ولم يُسمع دخوله في الحروف إلا في (كأن) و(قد) لكنه يقاس بـــ(لا) وكلا في التي آخرها (واو) نحو:

[٨٤١] متى كان الخيام بذي طلـوح   سـقيت الغيـث أيتهـا الخيـــلمو[٢]

[ظ١٥٠]

والتي الياء نحو:

[٨٤٢] أزف الترحل غير أنّ ركابنا   لما تـزل برحالنــا وكــأن قـــدن[٣]

وقال بعضهم ليس هوتنوين، لكن هذا نون أبدل من حرف الإطلاق.

الضرب الثاني اللاحق للقوافي المقيدة نحو:

[٨٤٣] وقاتم الأعماق خاوي المخترق   مشــبه الأعــلام لمـــاع الخفـــق[٤]

---

(١) الرجز للعجاج وينظر المصادر السابقة.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨، وينظر الكتاب ٢٠٦/٤، وشرح أبيات سـيبويه ٣٤٩/٢، وشـرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦١٧، وشرح المفصل ٧٨٣/٩، والجنى الداني ١٧٤، ومغـني اللبيـب ٤٨٢ وشـرح شواهد المغني ٣٦١/١، وخزانة الأدب ١٢١/٩.

والشاهد فيه قوله (الخيلمو) حيث وصل الكافية المقرونة بـ (أل) في حـل الرفـع بـالواو كوصـل غـير المقرونة بها والواو هذه تسمى واو الإطلاق وهي في الحقيقة واو الإشباع لكنها قياسية.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٩، وينظـر المقتضـب ٤٢/١، وسـر صناعـة الإعـراب ٣٣٤/١، وشرح المفصل ١٨/٩ – ٥٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١، والجنى الداني ١٤٦ ، ٢٦٠، ومغني اللبيب ٢٢٧، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وهمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ – ١٩٨، ويروى باليك قدي.

والشاهد فيه قوله: (قدن) حيث أدخل تنوين الترنم على الحرف قد.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٤، وينظـر الكتـاب ١١٠/٤، وشـرح أبيـات سـيبويه ٣٥٣/٢، والخصـائص ٢٢٨/٢، =

روي بفتح القاف وكسرها، فالكسر إما بحركته قبل الوقف، لأنه مضاف إليه، أوعلى أصل التقاء الساكنين، والفتح حملاً له على نون التوكيد نحو: (اضربَنْ) واختاره المصنف[(1)] على الكسر، ويجمع هذين الضربين اسم الترنم، مأخوذ من ترنم الوتر، وهوصوته، وقيل اسم الترنم خاص بالضرب الأول وهذا الثاني سمي الغالي[(2)]، مأخوذ من الغلو، وهوتجاوز الحد، وقيل من غلاء السعر وهوقلته، وأصل التنوينات السكون وإنما تحرك لالتقاء الساكنين نحو﴿وَعَذَابٍ، ارْكُضْ﴾[(3)] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[(4)] وقد يحذف لالتقاء الساكنين نحو:

[٨٤٤] ولا ذاكــــر الله إلا قليــــلاً[(5)] ....

وشرح المفصل ١١٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وهمع الهوامع ٢٢٢/٤، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، ويروى في المفصل بإثبات النون في المخترق = المخترقن.

والشاهد فيه قوله: (وقاتم) حيث حذف رب بعد الواو وأعملها قاتم والشاهد الثاني (المخترقن) حيث يروى بإثبات النون، وهو التنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٣.

(٢) ينظر اللسان مادة (غلا) ٣٢٩١/٥.

(٣) ص ٤١/٣٨ – ٤٢ وتمامها: ﴿واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الضر بنصب واعذاب اركض برجلك هذا مغتسل بارد وشراب﴾ وقرئ بالضم ينظر المفصل ٣٢٩.

(٤) الإخلاص ١/١١٢ – ٢، وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وغيرهم بحذف التنوين وضم لفظ (أحدُ) لالتقائه مع لام التعريف. ينظر البحر المحيط ٥٣٠/٨، والسبعة في القراءات ٧٠١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/٥ – ٣٠٩.

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

فألفيتــه غــير مســتعتب

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، وينظر الكتاب ١٦٩/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، والمقتضب ٣١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، والإنصاف ٦٥٩/٢، والمفصل ٣٢٩، وشرحه لابن يعيش ٦/٢، =

وتبدل ألفاً في حال النصب نحو: (رأيت زيداً).

وله: (**ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم [آخر]**[1])

يعني أن التنوين إذا لاقى ساكناً في علم مكبر موصوف ب(ابن) مضاف إلى علم مكبر نحو: (زيد بن عمرو) وجب حذف التنوين، وما ثبت فضرورةً نحو(جارية بن قيس بن ثعلبة) وألحق به الكوفيون الموصوف بابن مضافاً إلى مثله نحو: (شريف بن شريف) و(سيد بن سيد) و(ضُلُّ بن ضل) ويعني بالعلم الصريح نحو(زيد بن عمرو) والكناية نحو(فلان بن فلان)[2] واحترز بالمكبر عن المصغّر فإنه ينوَّن بالوصف بـ(ابن) عن أن يكون موصوفاً بغيره، نحو(زيدٌ صاحب عمرو) ويكون (ابن) بدلاً أوخبراً، فإنه ينوّن، أخينا نحو: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[3] وبالمضاف إلى علم من الإضافة إلى غيره نحو(زيد بن أحدنا)، فإنه ينوّن، وزاد بعضهم أن يكون العلم الثاني مذكراً لقلة النسبة إلى الأم فيما كثر نحو: (عمرو بن هند للملك)، فإن نسبته إلى أمه أكثر، وإنما حذف مع اجتماع هذه الشروط لكثرته فخففوه بحذف تنوينه لفظاً والثاني خطاً والموصوف ب(ابنه) جارٍ مجرى الوصف بـ(ابن) بخلاف بنت، لأنه لم يلتقِ فيه ساكنان، وأما ابن

٣٤/٩، وشرح الرضي ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٥٣٠/٨.

والشاهد فيه: حذف النون من (ذاكر) ضرورة.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٣) التوبة ٣٠/٩ وتمامها: ﴿وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم.... ﴾.

مالك[1] فأجرى بنت في حذف التنوين مجرى ابن وإن لاقى التنوين غير ما اجتمعت فيه هذه الشروط، بقي التنوين في أكثر الكلام، وحرك بالكسرة وبالضم للاتباع إن كان بهد الساكن الملاقي له مضموم، ويجوز حذفه قليلاً تشبيهاً له بحرف العلة نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ في الشاذ[2] قوله:

[٨٤٥] .... ولا ذاكر الله إلا قليلا[3]

وقوله:

[٨٤٦] عمرو الذي هشم الثريد لقومه[4] ....

(١) ينظر رأي ابن مالك في الهمع ٤٠٨/٤.

(٢) ينظر الرضي ٤٠٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٥ وفيه: وقرأ نصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق أحدُ الله بغير تنوين وكذا يروى عن أبان بن عثمان حذفوا التنوين لالتقاء الساكنين. فحذف التنوين قبيح وقراءة الجماعة أولى.

(٣) سبق تخريجه برقم ٨٤٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣، ولعبد الله بن الزبعرى في أمالي المرتضى ٢٦٩/٢، وينظر نوادر أبي زيد ١٦٧، والمقتضب ٣١٢/٢ – ٣١٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، والإنصاف ٦٦٣/٢، وشرح المفصل ٣٦/٩، والبحر المحيط ٥٣٠/٨، وخزانة الأدب ٣٦٧/١١. وعجزه:

ورجال مكة مسنتون عجاف

والشاهد فيه قوله: (حذف التنوين من (عمرو) للضرورة الشعرية.

نون التوكيد

قولـه: (**نون التوكيد**[١] **خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة**)[٢] يعـني أن نون التوكيد نوعان، أحدهما: خفيفة ساكنة وكونها على الأصل، لأن أصل البناء السكون. والثـاني: مشـددة مفتوحـة وحركـت كراهـة للجمـع بـين ساكنين، وخصت بالفتح للتخفيف، وقال الكوفيـون:[٣] هـي نـون واحـدة مشددة والخفيفة فرعها، والتأكيد بالشديدة آكد الخفيفة، لأن تكريـر النـون بمنزلة تأكيدين قوله [و١٥١] (**مع غير الألف**) يعني أنها مفتوحـة مـع غـير الألف وأما مع الألف فإنها تكسر، وذلك في المثنى وجمع المؤنث تشبيهاً لها بنون التثنية.

قوله: (**تختص بالفعل**) يحترز مـن الاسـم، فإنهـا لا تدخلـه لأن وضعهـا لتأكيد الأفعال كوضع أنّ لتأكيد الأسماء وقد شذ قوله:

[٨٤٧] أقـائلن أحضـروا الشـهودا[٤] ....

---

(١) في الكافية المحققة نون (التأكيد) بدل التوكيد.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٣/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٨/٩، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧/١.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣، وله أو لرجل من هذيل ينظر الخصائص ١٣٦/١، وشرح الرضي ٤٠٤/٢، والجنى ١٤١، والمغني ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، وهمع الهوامع ٤٠٢/٤، وخزانة الأدب ٥/٦. وتمامه:

أرأيتَ إنْ جئتُ به أملودا مرَجَّلا ويلبس البُرودا

قوله: (المستقبل) يحترز من الماضي والحال فلا تدخلهما لأن التأكيد لا يكون إلا فيه طلب، ولا طلب فيهما، لأن الماضي قد وقع، والحال على وقوع، وقد جاز دخولها في الماضي نحو:

[٨٤٨]دامنَّ سعدك إن رحمت متيماً   لولاكِ لم يك للصبابة جانحاً[1]

وتوؤل بأنه معنى الدعاء، فإذا دخلت على المستقبل أثرت في لفظه ومعناه، فاللفظ إخراجها من الإعراب إلى البناء، والمعنى خلاصةُ من الاستقبال بعد صلاحيته للحال معاً، ولهذا لا يدخل على ما فيه السين وسوف، لأنهم لا يجمعون بين علامتي معنى واحد.

قوله: (في الأمر والنهي) دخولها في الأفعال على ثلاثة أقسام، ممتنع وواجب وجائز، فالممتنع في الماضي والحال، والجائز في أقسام عشرة: الأمر والنهي والاستفهام والتمني، والعرض والتخصيص، والترجي والشرط المؤكد، والنفي والتعليل، وهي على ثلاثة أضرب، مختار دخولها ومختار حذفها، ومستوى الأمرين، فالمختار دخولها مع أنَّ المؤكدة ب(ما) نحو﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾[2] وإنما اختير دخولها لأنهم كما أكدوا الحرف ب(ما) أو تأكيد الفعل أولى، لأنه المقصود والمستوي الأمران، في مواضع

أقائِلُنَّ أَحْضِرِ الشهودا   فظلَّتْ في شرٍّ مِنَ اللذّ كيدا
كاللذّ تُزْبَى صائداً فاصطتدا

والشاهد فيه وقوله: (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا على سبيل الشذوذ.

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني١٤٣، ومغني اللبيب ٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٧٦٠/٢، وهمع الهوامع ٤٠١/٤. ويروى في المصادر لو بذل إن.
والشاهد فيه قوله: (دامنّ) حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة.

(٢) مريم١٩/٢٦ وتمامها: ﴿فكلي واشربي وقري عيناً فإما ترين من البشر أحداً فقول إن نذرت للرحمن صوماً...﴾.

الطلب وهي:

قولـه: (**في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والترجي والشرط**) بغير إن المؤكدة بـ (ما) فالأمر (اضربن) سواء كان أمراً أودعاءً أوسؤالاً بفعل متصرف أوغير متصرف، والنهي: (لا تقومنّ) والاستفهام نحو: (هل يقومن) سواء كان متى وهل والهمزة نحو(أتضربن، وأزيداً تضربن) و(هل زيد يقومّن؟) على من أجاز أن يكون خبر هل فعلاً، والتمني نحو: (ليتك تقومّن) والعرض نحو: (ألا تنزلن) والتحضيض نحو: (ألا تنزلنّ)، ولم يذكره المصنف[1]، نحو: (هلا تقومنّ) والترجي نحو: (لعلك تقومن)، والشرط المؤكد بـ (ما) إذا كان غير (إن) نحو: (أينما تكونن أكنْ) و(مهما تضربنّ أضرب) والمختار حذفها في مواضع:

الأول قوله: (**وقلّت في النفي**) سواء كان بـ(لا) أو بـ(ما) أو بـ(لم) أوبـ(قلما) وإنما (قلت فيه) لعروه عن الطلب، وجاز دخولها فيه تشبيهاً له بالنهي.

الثاني: مع ما الزائدة، نحو(بعين ما رأيتك).

الثالث: الشرط الذي لم يرد فيه (ما) نحو: (من تضربنّ أضرب) وكذلك جوابه نحو: (من تضرب أضربنّهُ) وأما الواجب دخولها.

فقوله: (**ولزمت في مثبت القسم**) [وكثرت في مثل [إمّا تفعلنّ][2] شرط أن لا يتقدمه الفعل، ولا تدخله (قد) ولا (حرف تنفيس) نحو:

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(والله لأقولن) واحترز من منفي القسم، فإنها لا تدخله نحو: (والله لا يقوم زيد) خلافاً لابن مالك.

قوله: **وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم**) يعني ما قبل نون التأكيد، وهوآخر الفعل مضموم مع جماعة الرجال سواء كان صحيحاً، نحو: (اضربن يا رجال) أومضاعفاً نحو(شدنَّ يا رجال) أومعتلاً بالواونحو(اغزُنّ يا رجال) أوبالياء نحو: (ارمن يا رجال) لأن فيه ضمير الجمع، وهوواومضموم ما قبلها، فلما لاقت نون التأكيد حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دليلاً عليها، وكان القياس عدم الحذف لحصول شرطَيْ الجمع بين ساكنين مع النون الثقيلة، لكنهم لما حذفوا مع الخفيفة لعدم اجتماع الشرطين، طردوا ذلك في الثقيلة، أولأن النون كلمة ثانية، واعتبار الشرطين في الكلمة الواحدة كـ(خويصة) ولم يفعلوا ذلك في المثنى وجمع المؤنث خوف اللبس بالمفرد، واجتماع النونات مع فتحة الألف فيهما. وأما إذا كان معتلاً بالألف نحو: (هل تخشون يا رجال) ضمت واوالضمير وفتح ما قبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة [ظ١٥١] وإنما وجب الكسر مع المخاطبة المؤنثة دليلاً على المحذوف، واختلف في حركة الضم مع الجماعة، والكسرة مع المخاطبة، فمنهم من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول حركة إعراب.

قوله: (**وفيما عدا**[١] [**ذلك**][٢] **مفتوح**) يعني أن ما قبل نون التأكيد، فيما عدا جمع المذكرين والمخاطبة وذلك في فعل الواحد المذكر، والمثنى

(١) في الكافية المحققة (عدا بدل عداه).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

فيهما وجماعة النساء مفتوح من غير حذف صحيحاً كان أومعتلاً نحو: (اضربنَّ واغزونَّ واخشيّنَّ وارميَنَّ يا رجل) و(اضربانٌ واغزوانّ، واخشينانّ وارمينانّ يا زيدان) و(اضرْبنانّ واغزونانّ واخشينانّ وارميان يا نساء)، وَوُجهَ الفتحُ أما في المثنى وجماعة النساء فلابد من الألف قبلهما، وهي تستدعي فتح ما قبلها أما في المفرد فلأنك لوكسرته التبس بالمؤنثة، وإن ضممته التبس بالجماعة، وقيل فُتِحَ لالتقاء الساكنين، لا يبنى لأجل نون التأكيد، ومن حق البناء أن يكون على السكون، ثم على الفتح لخفته، وقيل: لأنه مركب مع النون، فتفتح كما يفتح وسط المركب نحو(حضْرَ موت)

قوله: (**وتقول في التثنية وجمع المؤنث (اضربان) و(اضربنان)** يعني أنك تأتي بألف التثنية في المثنى نحو(اضربانّ يا زيدان) لأنك لولم تأت بها التبس بالمفرد، وكذلك تأتي بألف الفصل في جمع المؤنث نحو: (اضربنان يا نساء) كراهة الجمع بين ثلاث نونات، وجماعة النساء ونوني التأكيد.

قوله: (**ولا تدخلهما الخفيفة**) يعني أن المثنى وجمع المؤنث يلزمان في التأكيد النون الشديدة، ولا تدخلهما الخفيفة لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير شرط، فإن بقيت النون ساكنة، وإن حركت خرجت عن وضعها بخلاف الشديدة فقد حصل فيها شرط الجمع بين ساكنين وهوالمد واللين والإدغام كـ﴿الضَّالِّينَ﴾[1] و(تمود الثوب) و(جئت بك).

---

(١) الفاتحة ٧/١.

قوله: (**خلافاً ليونس**)[1] يعني فإنه يجير دخول النون الخفيفة عليهما لأنه يجير التقاء الساكنين على غير حدّه ويلتقي بحصول المد، وهومذهب الكسائي والفراء[2] واحتجوا بقراءة نافع﴿مَحْيَايْ﴾[3] بإسكان الياء وقولهم (حلقتا البطان)[4] وبعضهم أجاز فيها الكسر على التقاء الساكنين، وبقاؤها ساكنة كمذهب يونس، هذا الخلاف في المثنى وجمع المؤنث وما عداهما وهوالمفرد من المذكر والمؤنث وجماعة المذكرين، فلدخول نون التوكيد الشديدة والخفيفة فيهما على سواء بلا خلاف، إلا أنّ الشديدة آكد.

قوله: (**وهما في غيرهما**)[5] يعني نوني التأكيد الشديدة والخفيفة في غير فعل الاثنين والجمع المؤنث.

قوله: (**مع الضمير البارز كالمنفصل فإن أمكن فكالمتصل**)[6] شرع في تبيين آخر الفعل المعتل معهما، وأما الصحيح فقد فرغ منه، ومعنى الكلام أن نوني التأكيد مع غير المثنى وجمع المؤنث إما أن تكون مع ضمير بارز أومستتر، فإن كانا مع ضمير بارز كان حكمها حكم الكلمة المنفصلة

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤، وشرح المفصل ٣٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٥/٢، وهمع الهوامع ٤٠٣/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٩/٩ ولم يشر إلى الكسائي والفراء وإنما أشار صراحة إلى الكوفيين، وهما استاذا مدرسة الكوفة.

(٣) الأنعام ١٦٢/٦ وتمامها: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ وقرأ نافع بسكون ياء المتكلم في (مَحْيَايْ) وقرأ عيسى بن عمر (مَحْيَايَ) بفتح الياء وروي ذلك عن عاصم من سكون ياء المتكلم. ينظر السبعة في القراءات ٢٧٤، وحجة القراءات بن زنجلة ٢٧٩، والكشف ٤٥٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١١/٢، والبحر المحيط ٢٦٢/٤ - ٢٦٣.

(٤) يروى هذا القول هكذا (التقت حلقتا البطان) ينظر هذا القول في شرح الرضي ٤٠٥/٢، والبحر المحيط ٢٦٢/٤، وهمع الهوامع ١٧٨/٦.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠٦/٢.

(٦) في الكافية المحققة (لم يكن) بدل (أمكن).

عما قبلها، وذلك في فعل الواحدة وجماعة المذكرين فتقول في (اغـزي) و(ارمي) ،و(اغزوا) و(ارموا) و(اغزِنّ) و(ارمِنّ) في المفردة بحذف حرف العلة، وكسر ما قبله، و(اغزُنَّ) و(ارمُـنَّ) في الجمع بحذف الواووضم ما قبلها، كما تقول في الكلمة المنفصلة: (اغـزي وارمـي القـوم يـا هنـد) و (اغزوا وارموا القوم يا رجال) بحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وكذلك في نون التأكيد.

قوله: (**فإن لم يكن فكا لمتصل**) يعني فإن لم يكن ضمير بارز، بل كان مستتراً كان حكمها مع الفعل حكم الضمـير المتصل يعني كـالجزء منه، فأثبت له ما ثبت لها وذلك في فعل الواحد المذكر سواء كان صحيحاً أومعتلاً أومضاعفاً فإنك تفتح ما قبل نون التوكيد.

إلى هنا نهاية المخطوط. وقد نقص منه الفقرة التالية وشرحها وهي:

ومِنْ ثمّ قيل (هل تَرَيَنّ) وتَرُوُنّ وتَرَيِنّ واغْزُوُنَّ واغزُنَّ واغْزِنَّ.

والمخففة تحذف للساكن، وفي الوقف فيرد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

ملحوظة:

ويقدر هذا الشرح في شرح المصنف بنصف صفحة في حين يقدر في شرح الرضي بما يقارب الصفحة ونصف ينظر شرح المصنف آخر ١٣٤ – ١٣٥، وشرح الرضي ٢/ ٤٠٦ – ٤٠٧.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- أخبار النحويين البصريين، السيرافي.

٣- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٢م.

٤- إرشاد الفحول إلى علم الأصول، الشوكاني، مؤسسة الكتب.

٥- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، يحيى بن حمزة، مخطوط.

٦- الأزهية في علم الحروف، للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨١م.

٧- أساس البلاغة، للزمخشري، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٧م.

٨- الأشباه والنظائر، السيوطي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.

٩- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون.

١٠- الأصمعيات، الأصمعي، دار المعارف - مصر، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون.

١١- أصول التفسير والمفسرون، خالد عبد الرحمن العَك.

١٢- أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار النفائس.

١٣- الأصول في النحو، أبوبكر بن السراج، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.

١٤- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.

١٥- إعراب القرآن للنحاس، أبوجعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية.

١٦- الأغاني، أبوالفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، بيروت، ١٩٨٣م، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة.

١٧- أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل - بيروت، دار عمان، ط ١، ١٩٨٩.

١٨- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الشجري، دار المعرفة للطباعة.

١٩- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر ١٩٨٤م.

٢٠- أمالي المرتضي غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧م.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٢٢- إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة.

٢٣- الأنموذج، الزمخشري، مخطوط، دار بيروت ١٩٧٩م.

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الثقافة - العراق.

٢٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف - القاهرة، ١٣٨٩ه.

٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت.

٢٨- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت.

٢٩- البيان في شرح اللمع، لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية. مخطوط.

٣٠- تذكرة النحاة، أبوحيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة.

٣١- تفسير أحكام القرآن، القرطبي، كتاب الشعب.

٣٢- تفسير البحر المحيط، أبوحيان، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣- تفسير فتح القدير، للشوكاني، دار إحياء التراث العربي.

٣٤- تفسير الكشاف، الزمخشري، تصوير دار الفكر - بيروت.

٣٥- جمهرة الأمثال، أبوهلال العسكري، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨م.

٣٦- جمهرة اللغة، ابن دريد، حققه وقدم له: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م.

٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخرالدين قباوة.

٣٨- حجة القراءات، لابن زنجله، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.

٣٩- الحديث النبوي الشريف، د. محمود فجّال، الناشر: نادي أبها الأدبي.

٤٠- حماسة البحتري، البحتري، ضبطه: لويس شيخو، بيروت.

٤١- الحماسة البصرية، علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٢- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، ١٩٧٠م.

٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر - بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

٤٤- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٤٦- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي- بيروت.

٤٧- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (القاسم بن علي)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

٤٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشنقيطي، دار البحوث العلمية الكويتية، ١٩٨١م.

٤٩- ديوان الأحوص الأنصاري.

٥٠- ديوان الأخطل، شرح ديوان الأخطل.

٥١- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط ١، ١٩٨٢م.

٥٢- ديوان الأعشى، شروح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م.

٥٣- ديوان الأفوه الأودي.

٥٤- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، ط ١، بيروت، ١٩٩١م.

٥٥- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.

٥٦- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت.

٥٧- ديوان البحتري، دار صادر - بيروت، ١٩٨٦م.

٥٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة - دمشق، ١٩٧٢م.

٥٩- ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق: علي ذوالفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

٦٠- ديوان أبي تمام، شرح ديوان أبي تمام.

٦١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن.

٦٢- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف - مصر، ط ٣.

٦٣- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٩٢م.

٦٤- ديوان حاتم الطائي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي- القاهرة.

٦٥- ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٩٠م.

٦٦- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، ١٩٧٧م.

٦٧- ديوان الحطيئة، دار صادر - بيروت، ١٩٨١م.

٦٨- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنفه: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠م.

٦٩- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب - بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٧٠- ديوان الخنساء، تحقيق: أنور أبوسويلم، دار عمار، ط١، ١٩٨٨م.

٧١- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له شاكر الفحام، دار قتيبة - دمشق، ١٩٨١م.

٧٢- ديوان ذي الأصبع العدواني، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي ومحمد نايف الدليمي، الموصل، ١٩٧٣م.

٧٣- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢م.

٧٤- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٧٥- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رانيهرت فاييرت - بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٧٦- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.

٧٧- ديوان زيد الخيل الطائي.

٧٨- ديوان الشافعي.

٧٩- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٦٨م.

٨٠- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر - بيروت ١٩٨٠م.

٨١- ديوان الصرماح، تحقيق: عزة حسن - دمشق ١٩٦٨.

٨٢- ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والأعلام - العراق بغداد ١٩٦٨م.

٨٣- ديوان عبد الله بن الزبعري، شعر عبد الله الزبعري.

٨٤- ديوان عبيد اله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة ١٩٨٦م.

٨٥- ديوان أبي العتاهية، تحقيق: شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م.

٨٦- ديوان عدي بن زيد الرقاع، دار الكتب العلمية -بيروت ١٩٩٠م.

٨٧- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد في العراق بغداد.

٨٨- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عبد المعين الملوحي -سوريا ١٩٦٦م.

٨٩- ديوان الإمام علي بن ابي طالب، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت.

٩٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

٩١- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي -بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٩٢- ديوان الفرزدق، دار صادر -بيروت.

٩٣- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة -بيروت ١٩٧١م.

٩٤- ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح: على فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.

٩٥- ديوان الكميت بن زيد، شعر الكميت بن زيد الأسدي.

٩٦- ديوان الكميت بن معروف الأسدي (ضمن شعراء مقلّون)

٩٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإعلام -الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٩٨- ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية.

٩٩- ديوان أبوالطيب المتنبي، شرح البرقوقي.

١٠٠- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر.

١٠١- ديوان ابن مقبل.

١٠٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.

١٠٣- ديوان أبي نواس، شرح ديوان أبي نواس.

١٠٤- ديوان ابن هرمة، شعر إبراهيم بن هرمة.

١٠٥- رصف المباني، الإمام المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم.

١٠٦- السبعة في القراءات لابن مجاهد، دار المعارف.

١٠٧- سر صناعة الإعراب أبوالفتح بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي دار القلم -دمشق ط١، ١٩٨٥م.

١٠٨- سمط اللالئ في شرح أمالي القالي وذيل اللالئ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت.

١٠٩- سنن الترمذي، تحقيق الأستاذ: عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر.

١١٠- سنن الدار قطني، تصحيح الأستاذ: عبد الله هاشم يمـاني المدنـي، دار المحاسن للطباعة -القاهرة.

١١١- سنن أبي داوود، تحقيق الأستاذ: محمد فؤاد عبـد البـاقي، طبـع عيسـى البـابي الحلبي ١٩٥٢.

١١٢- شرح أبيات المغني للبغدادي، مطبة محمد هاشم الكتبي -دمشق ١٩٧٨م.

١١٣- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، دار المأمون للتراث.

١١٤- شـرح التسـهيل لابـن مـالك، دراسـة وتحقيـق: عـلاء حمويـة وعدنـان جـري أبوخلف.

١١٥- شرح أشعار الهذليين أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري.

١١٦- شـرح ابـن عقيـل، تحقيـق: محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد، دار إحيـاء التراث العربي.

١١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محـي الديـن عبـد الحميـد، مكتبة النهضة.

١١٨- شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهري، دار إحيـاء الكتـب العربيـة - القاهرة. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين.

١١٩- شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاستربادي، حققها: محمد نور الحسـن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢٠- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق: شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٢١- شرح مختصر المنتهى، لابن الحاجب، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

١٢٢- شرح شذور الذهب ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.

١٢٣- شرح شواهد الإيضاح لابي علي الفارسي -عبد الله بن بري-، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط١٩٨٥.

١٢٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات در مكتبة الحيلة -بيروت.

١٢٥- شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ: جمل الدين محمد بن مالك - عبد الرحمن العبيلي - العراق ١٩٧٧م.

١٢٦- شرح القصائد السبع الطوال أبوبكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.

١٢٧- شرح القصائد العشر الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة -بيروت ١٩٧٩م.

١٢٨- شرح قطر الندى وبل الصدى ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد.

١٢٩- شرح المقدمة المحسبة ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت.

١٣٠- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.

١٣١- شرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية.

١٣٢- شرح كافية ابن الحاجب ابن الحاجب، دار الطباعة العامرة.

١٣٣- صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار الفكر.

١٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩.

١٣٥- الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب.

١٣٦- الكافية في النحو، دراسة وتحقيق: الدكتور: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء والنشر والتوزيع جدة ١٩٨٦م.

١٣٧- كتاب الجمل في النحوابن إسحاق الزجاجي، مؤسسة الرسالة.

١٣٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب مؤسسة الرسالة.

١٣٩- كشف الخفاء للعجلوني.

١٤٠- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار النهضة بمصر.

١٤١- لسان العرب، ابن منظور المصري، دار المعارف بمصر.

١٤٢- اللمع في العربية ابن جني، تحقيق: حسين محمد حسن، محمد شرف عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩م.

١٤٣- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي، تحقيق: هدى حمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٧١م.

١٤٤- مجالس ثعلب شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٧م.

١٤٥- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث العربي - القاهرة ١٣٨٦.

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل، طبع جامعة أم القرى.

١٤٧- المستقصى من أمثال العرب للزمخشري ط٢، دار الكتب العلمية ١٣٩٧.

١٤٨- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد عالم الكتب -بيروت ١٩٤٧.

١٤٩- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب.

١٥٠- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار.

١٥١- معاني القرآن للزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية - بيروت صيدا.

١٥٢- معجم الأدباء ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٤٧.

١٥٣- معجم البلدان ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت.

١٥٤- المعجم المفصل في شواهد النحوالشعرية د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.

١٥٥- معجم الأمثال الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم.

١٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي.

١٥٧- مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وأحمد الحمد لله، دار الفكر ـ دمشق.

١٥٨- المفصل في العربية الزمخشري، دار الجيل - بيروت.

١٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب- دار صادر.

١٦٠- المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني.

١٦١- المقتضب المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب -بيروت.

١٦٢- الملل والنحل الشهرستاني، تحقيق: سيد كيلاني، مطبعة الحلبي -قطر.

١٦٣- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٤م.

١٦٤- النشر في القراءات العشر الحافظ ابن الجزري، دار الكتب.

١٦٥- النوادر في اللغة لأبي زيد دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧م.

١٦٦- نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار الشوكاني، دار الفكر.

١٦٧- النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي، طبع عيسى الحلبي.

١٦٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت.

١٦٩- الوافية شرح الكافية ركن الدين الأستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي منشوات سلطنة عمان.

الفهارس

فهرس الآيات

الآيــة	رقمها	رقم الصفحة
لإِيلَافِ قُرَيْشٍ	١،٢	٨٤٧
الماعون		
الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ	٦	٦٧٦
الكافرون		
لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ	٢،٣	٦٨٦
المسد		
وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ	٤	٥٦١
الإخلاص		
قُلْ هُوَاللَّهُ أَحَدٌ	١	٢٠٣
هُوَاللَّهُ أَحَدٌ	١	٢٤٨

فهرس الأحاديث

حرف الألف

حرف الباء

حرف السين

حرف الشين

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

فهرس الأبيات الشعرية

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
وجبريلٌ	كفاء	الوافر	١٢٢
لا أقعد	الأعداء	الرجز	٤٠٤
إذا كان	الشتاء	الوافر	١٠٢٥
ما إن	الصحراء	الكامل	١١٢
إنما	الفناء		٢٥٥
ولولا	جزاء	الوافر	٧١٦
إنّ من	ظباء	الخفيف	٦٥٦
إذا عاش	والفتاء	الوافر	٧٨٥
وإني لراجٍ	أزورها	الطويل	٦٦٨
وخُبّرتُ	أعودها	الطويل	٩٩٩
ألقى الصحيفة	ألقاها	الكامل	١١٥٣
فلا مزنةٌ	إبقالها	المتقارب	٧٩٩
الواهب	اطفالها	الكامل	٥٣٤
وأشرف	بصيرها	الكامل	٦٤٤
حُبلى	بعلها		١٢٢
فإن لا	بلبانها	الطويل	٤٨٩
فإن لا	بلبانها	الطويل	٦٣٤
ألاَ ربّ	بهداهما	الطويل	١٠٢
بتيهاء قفرٍ	بيوضها	الطويل	١٠٢٤
أما الرحيل	تجمعنا	الكامل	١٠١٨
ومنْ فَعَلاتي	جليدها	الطويل	١٠٢٨

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
يا ناقُ	فنستريحا	الرجز	٩٤٢
إذا اللقاحُ	مصبوح	البسيط	٢٧٨
إذا غير	يبرح	الطويل	١٠٤٢؛ ١٠٤٤
إذا أسود	أسدا	الطويل	١١٤٠
ها إنّ	البلد	البسيط	١١٦٨
معاوي	الحديدا	الوافر	٣٥١
قد أترك	بفرصاد	البسيط	١١٩٥
إن الذي	خالد	الطويل	٦٧٢
تزود مثل	زادا	الوافر	١٠٥٨
وقد بَعُدَتْ	ليبعدا	الطويل	١١٧٥
دعاني	مردا	الطويل	١٠٧
بنونا	الأباعد	الطويل	٢٤٩
والمؤمن	السند	البسيط	٥٣٩
بالله ربك	المتعمد	الكامل	١١٣٢
مقذوفة	المسد	البسيط	١١٦
ها بيناً	رشد	البسيط	٤١٩
ألم يأتيك	زياد	الوافر	٩٢٠
إذا المرء	شديد	الطويل	٤٢٨
يا ابن	شديد	الخفيف	٣٤٠
يا ابني	عضد	الكامل	٤٨٠
قالت ألا	فقد	البسيط	١١٥٥
قالت	فقد	البسيط	٦١١
ولولا	لبيد	الوافر	٢٦٨
فقلت أعيروني	ماجد	الطويل	٦٤٤
يداك	معتد	الطويل	٨٠٦

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
من القوم	معد	الوافر	٦٧٠
كأنه خارجاً	مفتأد	البسيط	٤١٩
ومن يتّقْ	وغاد	الوافر	٩٢٠
ألا إن	يتنشد	الطويل	١٤٦
يبدو	يغمد	الكامل	٦١٠
خلي	القدر	البسيط	٣٨٩
أرى أمّ عمرو	أصبرا	الطويل	٤٠٦
أما والذي	الأمر	الطويل	١١٦٨
إذا كلمتني	البوادر	الطويل	٧٠
ليت شعري	المصيرا	الخفيف	٨٤٥
متى ما	تستطارا	الوافر	٨١٤
كم عمة	عشاري	الكامل	٧٢٧
ولو أن	عقرا	الطويل	٨٠٣
إني ضمنت	غدور	الكامل	٢١٠
إذا ما انتهى	فأقصرا	الطويل	١١٥٨
وإني حيثما	فأنظور	البسيط	٩٩
فسر	فتعذرا	الطويل	٩٤٩
بينما الناس	فغاروا	الوافر	٧٤٠
والّذِ لو	مشمخرا	الرجز	٦٧٠
أكل	نارا	المتقارب	٥٧٥
خا بشر	نزر	الطويل	٣٤٢
فلا أب	وتأزرا	الطويل	٥٠٩
متى ما	وتستطارا	الوافر	٤١٦
أقسم بالله	ولا دبر	الرجز	٦٠١
نجا سالم	ومئزرا	الطويل	٤٧٦

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
دَسَّتْ	توغير	البسيط	٩٧٠
يا	جار	البسيط	٣٦٦
أنفساً	جهارا	المتقارب	٤٥٧
فيا	شرا	الرجز	٣٢٧
أيقنت	صائر	مجزوء الكامل	١٠٢٧
أنا ابن	عار	البسيط	٤٤٠
إن يقتلوك	عار	الكامل	٢٤٢
لقد	عارا	الوافر	٧٩٨
حضجر	عاشر	الطويل	١٤٩
صبحك الله	فاخر	الرجز	١٠٥٤
إنا وجدنا	قصر	البسيط	٥٩٣
ولستُ	للكاثر	السريع	٨٩٤
دعوت	مسور	المتقارب	٣٠١
ياليتما	نار	البسيط	١١٥٦
فيوم	نسر	المتقارب	٢٣٥
ترتع	وإدبار	البسيط	٢٩٢
ويركبُ يومَ	والأباهر	الطويل	١٠٨٠
تَعَلَّمْ شفاءَ	والمكر	الطويل	١٠٠٥
ومرَّ	وبار	مخلع البسيط	٧٠٦
وينمي لها	يضر	المتقارب	١٠٧٥
فأوْفطن	ينظر	الطويل	١٦٢
إنَّ العجوز	قفيزا	الرجز	١١٤١
يا صاح	اخلس	الكامل	٣٢٤
أزمعت	كالياس	البسيط	٨٤٣
وافقعساً	كروس	الرجز	١١٧٢

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
إذا شُقّ	لابس	الطويل	٣٠٠
لله يبقى	والآس	البسيط	١٠٨٤
أتاني وعيد	الأحاوصا	الطويل	١٧٣; ١٧٤
فهل يسلبن	نحوص	الكامل	٨٧٦
وممن	العرض	الهزج	١١٨
أبا منذر	بعض	الطويل	٣٠٠
داينت	بعضا	الرجز	٤٧٢
أفي كلّ عام	وما رضا	الطويل	٩٨٩
وما أنا	الضابط	المتقارب	٤١٣
حتى الظلام	قط	الرجز	٥٦٠
عوى	أربعا	الطويل	٧٣
إذا مت	أصنع	الطويل	٦٥٥
خليلّي	أقاطع	الطويل	٢٣١
ترى الثور	أكتع	الطويل	٥٨٧
يقول الخنا	ليجدع	الدويل	٦٦٩
لئن تك	أوسع	الطويل	١٢١٣
إذا قيل	الأصابع	الطويل	٩٩٥
لا نسب	الراقع	السريع	٥٠٣
أبا خراشة	الضبع	البسيط	٤٩٣
ومساميح	الطمع	الرمل	٨٦٢
إذا الأمور	المفزع	الكامل	٦٦٥
تعدون	المقنعا	الطويل	١١٩٣
تباركت	باخع	الطويل	٨٧٧
يا أقرَعَ	تصرع	رجز	٩٦٧
يابنةَ	تطمعي	الرجز	٣٤١

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
لئن كان	يتحول	الطويل	٦٣٣
وكنت	تستقيما	الوافر	٩٤٨
ألا أضحت	أماما	الوافر	٣٤٤
ولقد	أمامي	الكامل	١٠١٤
ثلاث	الأهاتم	الطويل	٧٨٣
متى كان	الخيام	الوافر	١٢٣٥
ألا يانخلة	السلام	الوافر	٣١٧
سلام الله	السلام	الوافر	٣١١
أنا سيفُ	السناما	الوافر	٥٩٦
أقام	القدم	المتقارب	١٥٦
أقام	القدم	المتقارب	٧١٨
وكنت أرى	اللهازم	الطويل	٩٧٥؛ ١١٢١
وما	النهما	الرجز	٣٣٤
وما الحرب	المرجم	الطويل	٨٤٣
أوعدني	المناسم	الرجز	٥٩٥
قد بتُ	اهام	البسيط	١٠١٦
فقل لِلْتْ	بالتميم	الوافر	٦٧٠
وأغفر	تكرما	الطويل	٤٠٥
أبي الإسلام	تميم	الوافر	٥١٠
عوجا على	خذام	الكامل	١١٤١
فعوضني	دراهم	الطويل	٩١٨
لنا الجَفَنَاتُ	دما	الطويل	٨٣٦
هما اللتا	صميم	الرجز	٦٧١
يرى الناس	ضيغم	البسيط	١٣٤
فلولا رجالٌ	علقما	الطويل	٩٥٠

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
غير	والحزن	المديد	٢٢٩
حاشا قريشاً	والدين	البسيط	٤٨٢
حاشا	والدين	البسيط	٤٨٢
إلى كم	واضوانا	الوافر	٥٤٣
أجر	وسخنانا		١٦٠
اعدلْ	وفعلان		١٢٠
تعشّ	يصطحبان	الطويل	٢١٥
فوالله	يكون	الطويل	٢٦٣
ولقد	أصباه	الكامل	٢٠٠
ويقلنّ	إنه	مجزوء الكامل	١١٧٨
أسير إلى	بحسامه	الطويل	٩٩٧
تنفك	تكونه	مجزوء الكامل	٦٣٤
إنّ من	جده	الخفيف	١١٥٠
رَسمِ دارٍ	جلله	الخفيف	١٠٩٦
فوالله	جوانبه	الوافر	٢٦٨
ليت	حمامتيه	الرجز	١١٥٥
إنما يصطنع	ذووه	مجزوء الرمل	٥٥٢
مالك	رمله	الرجز	٤٧٧
فحثت قبورهم	فلم يجبنه	الوافر	٩٥٩
أبى جوده	قاتله	الطويل	١٠٥٥
تجاوزت	ناره	الطويل	١٤٠
ولا	وإياه	الهزج	٣٩٠
بنت ثماني	وشقوته	الرجز	٧١٤

فهرس الأمثال

فهرس المحتويات